

توضيح المقال

في بيان أحوال ثلاثة من الأشياخ والرجال

الشيخ الطوسي قدس سره الشيخ الصدوق قدس سره الشيخ الكليني قدس سره

تأليف

العلامة المولى الشيخ أحمد بن علي مختار الجرفادقاني الحائري قدس سره

(كان حيّاً سنة ١٢٧٤هـ)

تحقيق

السيد جعفر السيد أحمد الحسيني الإشكوري

راجعه وضبطه

مركز تراث كربلاء
قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية



Web : www.alkafeel.net
E-Mail:turath.karbala@gmail.com

الجرفادقاني، أحمد بن عليّ مختار، القرن ١٣ هجري، مؤلّف.
توضيح المقال في بيان أحوال ثلاثة من الأشياخ والرجال: الشيخ الطوسيّ: الشيخ الصدوق: الشيخ الكليني/ تأليف العلّامة المولى الشيخ أحمد بن عليّ مختار الجرفادقاني الحائريّ؛ تحقيق السيد جعفر السيد أحمد الحسيني الإشكوري؛ راجعه وضبطه مركز تراث كربلاء قسم شؤون المعارف الاسلاميّة والانسانيّة. - الطبعة الأولى- كربلاء، العراق: العتبة العباسية المقدّسة، قسم شؤون المعارف الاسلاميّة والانسانيّة، مركز تراث كربلاء، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢
٦١٨ صفحة: نسخ طبق الأصل؛ ٢٤ سم يتضمّن إرجاعات ببليوجرافية: صفحة ٥٨٣-٥٩٤.
١. الحديث (شيعة)--تراجم الرواة الثقات. أ. الحسيني الإشكوري، جعفر، ١٣٩١ - هجري، محقّق.
ب. العتبة العباسيّة المقدّسة. قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة. مركز تراث كربلاء، مصحح. ج. العنوان
LCC: BP193.28 J57 2022
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
فهرسة أثناء النشر

اسم الكتاب: توضيح المقال في بيان أحوال ثلاثة من الأشياخ والرجال.
تأليف: العلامة المولى الشيخ أحمد بن علي مختار الجرفاد قاني الحائري.
تحقيق: السيد جعفر السيد أحمد الحسيني الاشكوري.
راجعه وضبطه: قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية - مركز تراث كربلاء.
الناشر: العتبة العباسيّة المقدّسة - قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة.
الطبعة: الأُولى.
المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
سنة الطبع: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.
عدد النسخ: ٢٥٠ نسخة.
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقيّة: ١٧٣٩ لسنة ٢٠٢٢م.


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المركز

الحمدُ للهِ الذِي تواضعَ كلُّ شيءٍ لعظمتِهِ، وذلَّ كلُّ شيءٍ لعزَّتِهِ، واستسلَمَ كلُّ شيءٍ لقدرتِهِ، وخضعَ كلُّ شيءٍ لإرادتِهِ، حَمْدًا نَسْعَدُ بِهِ معَ السُّعَدَاءِ مِنْ أَوْلِيَآئِهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على الدَّليلِ إليهِ سيِّدِنا ونبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِ بيتِه الغُرِّ الميامِينَ.

أمَّا بعدُ فالمشهُورُ مِنْ كُتبِ الحديثِ القديمةِ عندَ الإماميّةِ **(الأصولُ الأربعمائة)**، وقيل: هي أربعمائة كتابٍ أُلِّفتْ مِن طلّابِ الإمامِ الصادقِ، والإمامِ الكاظمِ عليهما السلام، ثمّ قامَ أعلامٌ منَ المحدّثينَ بتبويبِ أحاديثِ هذهِ الكُتبِ، فتمخّضَتْ عنها الكتبُ الأربعةُ، وهي:

الكافي للشيخِ محمّد بن يعقوبَ الكلينيّ المتوفَّى سنة ٣٢٩ هـ، و**مَن لا يحضره الفقيه** لأبي جعفرٍ محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القُمِّيّ المعروف بالصدوقِ؛ المتوفَّى سنة ٣٨١ هـ، و**تهذيب الأحكام**، و**الاستبصار** للشيخِ أبي جعفرٍ محمّدٍ بن الحسن الطوسيّ المتوفَّى سنة ٤٦٠ هـ.

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ: «إنّ تحديدَ هذه الأصولِ في أربعمائة لا أثرَ لهُ في كلماتِ المقدّمينَ، فإنَّ الكلينيَّ والصدوقَ والطوسيَّ الّذين صنَّفُوا هذه المجاميعَ الحديثيّةَ كانُوا أَولَى مِن غيرِهم بالتصريحِ أو الإشارةِ بهذا الأمرِ، فإنّ هذا العددَ لمْ يكنْ جميعَ مَا صنفتهُ الإماميّةُ في عصرِ الأئمةِ عليهم السلام فإنَّ ذلك يزيدُ على الألفينِ».

ولمّا كانَ فَهمُ الحديثِ بهِ حاجةٌ إلى علومٍ متعدِّدةٍ كاللغةِ والنحوِ والصرفِ والمنطقِ والكلامِ وأصولِ الفقهِ ومعرفةِ الرجالِ ودرايةِ الحديثِ، فقد عُنيَ علماؤُنا بإتقانِ هذهِ العلومِ؛ لأهميّتها في تمحيصِ الأحاديثِ، وبيانِ درجةِ قبولها مِن عدمِه،

فكانَ علمُ الرجالِ متكفّلًا بمعرفةِ أحوالِ كلِّ راوٍ مِن رواةِ الحديثِ؛ بإخضاعِهم إلى قوانينِ الجَرْحِ و التعديلِ، مِن دونَ النظرِ إلى سندِ الحديثِ كمجموعةٍ واحدةٍ، لأنَّ ذلك مِن مختصّاتِ علمِ درايةِ الحديثِ الَّذِي يتكفَّلُ معرفةَ نوعِ الحديثِ مِن ناحيةِ قبولِه أو عدمِ قبولِه، معَ ملاحظةِ أحوالِ جميعِ رواةِ الحديثِ كمجموعةٍ واحدةٍ.

فأمْعنُوا النظرَ، وأعْملُوا الفكْرَ، وبذلُوا جهودًا كبيرةً في ذلكَ؛ لأنّه بمثابةِ الأساسِ الذي يقومُ عليهِ تشييدُ بنيانِ عمليةِ الاستنباطِ؛ فكانَتْ نتاجاتُهم بهذا الاتجاهِ كبيرةً، والآراءُ التي قِيلتْ فيه غزيرةً، فألَّفُوا في الرجالِ كتبًا عديدةً، ولعلَّنا نستطيعُ أنْ نقسِّمَ مرحلةَ التدوينِ على ثلاثةِ مراحلَ:

المرحلةُ الأولى: كانَ أغلبُ مؤلِّفِيها ممّنْ عاصرَ الأئمّةَ ﷺ، وروَى عنهُم، وهِيَ مرحلةُ التأسِيسِ، ويُعدُّ عبيدُ الله بنِ أبي رافعٍ كاتبُ أميرِ المؤمنينَ ﷺ أوّلَ مَن دوّنَ في الرجالِ، فقد دوَّنَ أسماءَ الصحابةِ الذينَ بايعُوا أميرَ المؤمنينَ ﷺ، وشارَكُوه حروبَه -الجملَ وصفّينَ والنهروانَ- فكانَتْ نقطةُ الشروعِ في علمِ الرجالِ تتلخّصُ برصدِ أسماءِ الرواةِ فقط، وبمرورِ الزمنِ، وتقادمِ العصورِ، تطوّرَتْ عمليّةُ التوثيقِ، ولم يُكتفَ بأسماءِ الرواةِ، بل تجاوزَتْ ذلك إلى جمعِ المعلوماتِ، وتقصّي حالِ الرواةِ، وصفاتِهم، وسيرتِهم، وعقائدِهم، ومحيطِهم الاجتماعي.

ومنَ المفيدِ أن نذكرَ ههنا طائفةً من الكتبِ القديمةِ التي أُلِّفت على وفْقِ متبنّياتِ المرحلةِ الأولى، وأهمّها:

- **كتاب الرجال**؛ لعبدِ الله بن حيّان بن أبجر الكنانيّ المتوفّى سنة ٢١٩هـ، من أصحاب الإمام الكاظم ﷺ. وقيل: إنّه أوّل منْ أسّسَ علمَ الرجالِ،

وصنَّفَ فيه.

- **كتاب الرجال**؛ للحسن بن فضالة المتوفّى سنة ٢٢٤هـ، من أصحابِ الإمامِ الصادقِ عليه السلام.
- **كتاب معرفة رواة الأخبار**؛ للحسن بن محبوب السرَّاد -ويُقالُ: الزرّاد- مولى بُجيلة المتوفّى سنة ٢٢٤هـ، من أصحابِ الإمامِ أبي الحسنِ الرضا عليه السلام.
- **كتاب الرجال**؛ لمحمّد بن عيسى بن عُبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمة من أصحاب الإمام أبي جعفر الثاني عليه السلام.
- **كتاب الرجال**؛ لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ المتوفّى سنة ٢٧٤هـ، أو ٢٨٠هـ.
- **كتاب تاريخ الرجال**؛ لأحمد بن عليّ بن محمّد بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام العلويّ العقيقيّ المتوفّى حدود ٢٨٠هـ.
- **كتاب الرجال**؛ لعليّ بن أحمد بن محمّد بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام كان حيًّا سنة ٢٩٨هـ.
- **كتاب طبقات الشيعة**؛ لسعد بن عبد الله الأشعريّ القميّ المتوفّى سنة ٢٩٩هـ، أو ٣٠١هـ.
- **كتاب الرجال، والفهرست**؛ لحميد بن زياد بن حمَّاد الدهقان المتوفّى سنة ٣١٠هـ.
- **كتاب من روى عن عليّ عليه السلام من الصحابة**؛ لعبد العزيز بن يحيى الجلّودي المتوفّى سنة ٣٣٢هـ.

- **كتاب الرجال**؛ لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة المتوفّى سنة ٣٣٣ هـ.
- **كتاب المعرفة برجال البرقي، وكتاب الرجال المختارينَ من أصحاب النبي**ﷺ؛ لمحمّد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق المتوفّى سنة ٣٨١هـ.
- **رسالة أبي غالب الزراريّ إلى حفيده**؛ لأحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان الزراريّ المتوفّى سنة ٣٨٤هـ.

المرحلة الثانيّة: اتَّخَذَ العلماءُ في هذهِ المرحلةِ المؤلّفاتِ في المرحلةِ الأُولى أساسًا بنُوا عليهِ مؤلّفاتِهم، وآراءَهم، وتوسّعُوا في مناقشةِ أحوالِ الرواةِ، بغيةَ الوصولِ إلى مدى موثوقيّتِهم من عدمِها، ومن أهمِّ ما أُلِّفَ في هذه المرحلةِ مجموعةٌ من الكُتبِ أطلقوا عليها (**الأصول الرجاليّة**)، وهي:

- **اختيار رجال الكشّيّ، والفهرست، وكتاب الرجال**؛ لشيخِ الطائفةِ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ المتوفّى سنة ٣٦٠هـ.
- **كتاب الرجال**؛ لأحمد بن العباس النجاشيّ المتوفّى سنة ٤٥٠هـ.

وبعضُهم عدّها أكثرَ من ذلك، بإضافةِ كتابِ **رجالِ البرقيّ** إليها، ومنهم مَن أضاف **رجال العقيقي** إليها، ومنهم من أضافَ كتابَ رجال ابن الغضائريّ المسمَّى **كتاب الضعفاء** إليها.

المرحلة الثالثة؛ هي التي تلَتْ مرحلةَ تدوينِ الأصولِ الرجاليّةِ، واستمرَّتْ حتّى عصرِنا الحاضرِ، ففي هذهِ المرحلةِ توافرَتْ مادةً علميّةً هائلةً من المرحلتَينِ

اللتَينِ سبقتْهما؛ أدّت إلى ازديادِ نموٍّ هذا العلمِ وازدهارِه، فأُلِّفَتْ الكتبُ الرجاليّةُ بمَناهج متعدِّدةٍ؛ عُنيَتْ بترتيبِ الطبقاتِ، وتمييْزِ المشتركاتِ في الأسماءِ والكنَى والألقابِ، واستخدامِ الرموزِ وغيرها من عملياتِ الاختزالِ، ورُتِّبَ الرواةُ فيها ترتيبًا معجميًّا يسهلُ معه البحثُ عن اسمٍ معيّنٍ.

وما بينَ يديكَ عزيزيَ القارئ الكريم كتابٌ يمكنُ عدّهُ من كتبِ المرحلةِ الثالثةِ بالنّظرِ إلى زمنِ تأليفِهِ ومنهجِهِ، وهو كتابُ (**توضيح المقال في بيان أحوال ثلاثة من الأشياخ والرجال**) للعلّامةِ المولى الشيخِ أحمدَ بنِ عليّ مختار الجرفادقانيّ الحائريّ (كان حيًّا سنة ١٢٧٤هـ)، وقد نشأَ في كربلاءَ، وتوفّي فيها.

يتناول الكتابُ أحوالَ ثلاثِ شخصيّاتٍ مهمّةٍ مِن رجالِ الحديثِ؛ وهم المحمّدونَ الثلاثةُ؛ أصحابُ الكتبِ الحديثيّةِ الأربعةِ، وبيانَ حالِ مشايخِهم، ومَن رووا عنهُم، وبيانَ أحوالِهم وأوصافِهم وألقابِهم.

والكتابُ مقسّمٌ على مقدّمةٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ؛ فالمقدّمةُ بيّنَتِ كيفيّة تعديلِ الراوي وتزكيتِهِ، وتوثيقِهِ، أو جرحِه وتضعيفِه، وكيفيّةَ التعاملِ مع المراسيلِ، وغير ذلك.

و**الفصلُ الأوّلُ** ارتكزَ على بيانِ حالِ شيخِ الطائفةِ أبي جعفرٍ، محمّدِ بن الحسن بن عليّ الطوسيّ؛ صاحب كتابَي **التهذيب والاستبصار**، وبيانِ حالِ مشايخِه ومَن روى عنهم.

و**الفصلُ الثاني** اختصَّ ببيانِ حالِ الشيخِ الصدوقِ أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ؛ صاحبِ كتابِ **مَن لا يحضره الفقيه**، ومشايخِه

ومَن روى هو عنهم بلا واسطةٍ مِن مشايخِهِ والرواة، وأعدادهم و أحوالهم.

و**الفصل الثالث** خُصِّصَ لبيانِ حالِ الشيخِ أبي جعفر، محمّد بن يعقوبَ بن إسحاق الكلينيّ؛ صاحبِ كتاب **الكافي**، وفي بيانِ أشياخِه ومَن روى عنهم بلا واسطةٍ، وأحوالِهم وأوصافِهم وألقابِهم، و أعدادِهم، وكلماتِهم.

وأمّا **الخاتمةُ** فكانَتْ في أمورٍ متعدّدةٍ منها تصحيحُ بعضِ الاشتباهاتِ الواقعةِ في طريقِ إسنادِ الرواياتِ، أو في الأسماءِ المتشابهةِ.

وفي الختامِ نشكرُ سماحةَ السيّدَ جعفر الأشكوريّ؛ لتحقيقِهِ هذا الكتاب، ونشكرُ سماحةَ الشيخِ قاسم الطائيّ لمراجعتِه العلميّةِ والإخوةَ في وحدةِ التحقيقِ في مركزِ تراثِ كربلاءَ، ولاسيّما الأخ الدكتور حيدر العزاويّ لتدقيقِ الكتابِ لغويًّا، والأخ السيّد صفاء الياسريّ لإتمامِهِ بعضَ التخريجات اللازمة، وإدخالِ التصويباتِ العلميّةِ واللغويّةِ، والأخ مُصطفى عماد الحمدان لقيامِهِ بالإخراجِ الطباعيّ للكتابِ، وعملِ فهارسِهِ الفنّيّة.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربّ العالمينَ.

د. إحْسَان عَلِي الغُرَيْفِيّ
مُدِيْرُ مَرْكَزِ تُرَاثِ كَرْبَلَاء
قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة
٦صفر الخير ١٤٤٣هـ/ ١٤ أيلول ٢٠٢١م

مقدّمة التحقيق

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

قد اهتمّ علماؤنا -الإماميّة- بتأليف الكتب الرجاليّة لتصحيح الإسناد، ومعرفة الثقات والضعاف والممدوحين والمذمومين من الرواة؛ ليستفيدوا من الروايات الواردة في المصادر الروائيّة، في استنتاجاتهم الفقهيّة، وسلكوا في التأليف عدّة طرق في سرد أسماء الرواة وتفنّنوا في المناهج الرجاليّة:

فمنهم: مَن اعتنى بذكر المصنّفين ومؤلّفاتهم كالشيخ الطوسيّ في كتابه الفهرست، والنجاشيّ في رجاله.

ومنهم: مَن رام ذكر مَن روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله أو واحد من الأئمّة عليهم السلام كالبرقيّ في رجاله، و الطوسيّ كذلك.

ومنهم: مَن ذهب إلى الروايات المادحة أو الذامّة في أحوال الرواة، وأقوال جملة من قدماء الرجاليّين بشأنهم، مع نظره حول الراوي، كما فعله الشيخ في اختيار معرفة الرجال.

ومنهم: مَن سلك طريق ذكر المجروحين من رجال الإسناد، كما فعله ابن الغضائريّ في كتابه الضعفاء.

وقد ابتكر مؤلّفنا العلّامة المولى أحمد بن عليّ مختار الجرفادقانيّ في كتابه منحىً جديدًا في التأليف إذ ذكر مشايخ المحمّدين الثلاثة الأوائل: الشيخ الكلينيّ

والشيخ الصدوق والشيخ الطوسيّ رحمهم الله مستخرجًا أساميهم من آثارهم الموجودة فيما بين أيدينا، وسنبحث بالتفصيل منهجيّة المؤلّف في التأليف بعد ذكر مختصر عن حياته مستندًا في ذلك إلى ما أُتيح لي من المصادر، وإلى مؤلّفات العلّامة الجرفادقانيّ نفسه، فأقول:

مولده ونشأته:

لا نعرف شيئًا عن محلِّ ولادته وتاريخها، ولكن الذي تبيّن الأمد الذي يتيح له الإفادة من خلال دراسة أساتيذه ونتاجاته وتأليفاته أمور:

الأوّل: يبدو بأنّ ولادته كانت في حدود سنة ١٢٠٠هـ من دروس الأساتذة الجهابذة الآتي ذكرهم، وبدأ التأليف في سنة ١٢٣١ هـ، إذ شرع في تأليف رسالته في اجتماع الأمر والنهي في هذه السنة كما سيأتي.

الثاني: هو جرفادقانيّ (كلبايكانيّ) الأصل، كما يصرّح في تأليفاته[1] وينسب نفسه إلى هذه المدينة، ولكن يظهر من أساتيذه بأنّه نشأ في العتبات العاليات بالخصوص كربلاء المقدّسة، وأفاد منهم في هذه المدينة، ويُحتملُ أن تكون ولادتهُ في كربلاء المقدّسة أو جاءها وهو في سنّ الطفولة.

الثالث: استفاد المؤلّف في بدايات أمره وفي الدروس العليا من الأعلام الموجودين آنذاك في العتبات العاليات، ثمّ رجع إلى إيران، وأرى أنّ رجوعه إلى

---

(١) منها: كتابنا الحاضر.

إيران كان في حدود سنة ١٢٣٠هـ، ثمّ أقام مدّة بأصفهان خلال سنين ١٢٣٦هـ إلى ١٢٤٢هـ، حيث ألّف بعض مؤلّفاته كما يأتي الإشارة إليه.

الرابع: الجهد الأوّل الذي وصلنا منه كان سنة ١٢٢٧هـ؛ إذ كتب نسخة من كتاب «مناهج الأحكام» لأستاذه النراقيّ في رجب من هذه السنة.

أساتذته ومشايخه:

تتلمذ المؤلّف على جماعة من الأعلام، ومن مشايخه يبدو أنّه كان يتنقّل لأخذ العلم من أشهر الشيوخ والعلماء في زمانه، منهم:

١. السيّد محسن بن الحسن الأعرجيّ الكاظميّ(صاحب المحصول)، المتوفّى سنة(١٢٢٧هـ).

٢. السيّد عليّ بن محمّد بن عليّ الطباطبائيّ الحائريّ المشهور بـ(صاحب الرياض)، المتوفّى سنة (١٢٣١هـ).

٣. الميرزا أبو القاسم بن الحسن الجيلانيّ القمّيّ(صاحب القوانين)، المتوفّى سنة(١٢٣١هـ).

٤. السيّد محمّد بن عليّ الطباطبائيّ الحائريّ المشهور بـ(المجاهد)، المتوفّى سنة(١٤٤٢هـ).

٥. المولى محمّد حسن بن معصوم القزوينيّ الحائريّ، المتوفّى سنة (١٢٤٠هـ)، وقد أجازه على نسخة من كتابه «منهج السداد» في سنة (١٢٣٤هـ)، وهذا نصّها:

المجيز: محمّد حسن بن معصوم القزوينيّ الحائريّ

المجاز: أحمد بن عليّ مختار الجرفادقانيّ

المتن المقروء: منهج السداد للمجاز

تاريخ الإجازة: ١٤ ربيع الثاني ١٣٣٤.

المصدر: علماء ودانشمندان كلبايكان ٣/ ٦٧ -٧١.

إجازة المولى محمّد حسن بن معصوم القزوينيّ الحائريّ للشيخ أحمد بن عليّ مختار الجرفادقانيّ على كتابه منهج السداد في ١٤، ربيع الثاني ١٢٣٤هـ[١].

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمّد وعترته الطاهرين.

وبعد، فيقول المحتاج إلى عفو ربّه الغنيّ محمّد حسن ابن المغفور المبرور الحاج معصوم القزوينيّ -عاملهما الله بلطفه الخفيّ والجليّ-: لقد وصل (بلغ) إليّ في زمان سعيد مكتوبكم الشريف مع ما هو مصحوبه من مصنّفاتكم الشريفة، ومؤلّفاتكم العزيزة، كالجزء الخامس من منهج السداد في شرح الإرشاد، وغيره من الرسائل الرشيقة والإفادات العميقة، ولعمري كأنّي بعد ما قرب الوصول إلى ذلك والتشرّف به لأجد ريح يوسف، فلمّا أن جاء به البشير ألقيته على وجهي فارتددت بصيرًا.

---

(١) مكتبة، علماء ودانشمندان كلبايكان ٣/ ٦٧ - ٧١.

فلمّا اطّلعت على تلك المصنّفات الباهرة، والمؤلّفات الزاهرة، وجدتها مملوءة من الرموز، بل الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوّة، ولا سيّما الشرح المزبور؛ فإنّه من الملاحة والمتانة والموافقة للطريقة القويمة الأصوليّة، والمساعدة للقواعد المستقيمة العدليّة، يليق أن يُكتَب بقلم النور على خدود الحور بالطور كتاب مسطور.

فإذن أقول: أيّها الولد الحفيّ والفاضل الكامل البهيّ -أيّدك الله في الدارين أحسن التأييد، وجعلك صفوة العبيد، ومدّ لك في العمر السعيد، ومتّعك بالعيش الرغيد، وحباك بما تقرّ به عينك وعين كلّ... وشهيد- هذا تأويل رؤياك من قبل، قد جعلها فيك ربّك حقًّا، وقد أحسن بك غاية الإحسان إذا أخرجك من سجن الجهل والتقليد، ورفعك على عرش العلم والفضل والتأييد، كما هو واضح لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وأتاك من المالك ما أعطاك من رتبة الولاية العامّة، والنيابة الشريفة المشار إليها في رواية أبي خديجة المعروفة، ومقبولة عمر بن حنظلة المشهورة، ومنصب الحكومة والإفتاء والاجتهاد، وهداك إلى سبيل الرشاد ومنهج السداد، وعلّمك من تأويل الأحاديث وغيره ممّا يتعلّق بأمر الدِّين، ويتوقّف عليه أحكام الشرع المبين، ويقوّم ويسدّد به شريعة سيّد المرسلين صلّى الله عليه وآله الطاهرين أجمعين.

فأجزت لك -ضاعف الله تأييدك وتوفيقك- أن تروي عنّي الكتب الأربعة التي عليها المدار: الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار، والكتب الثلاثة الجامعة لمتفرّقات الأخبار المشهور غاية الاشتهار: الوافي والوسائل وبحار الأنوار، وغيرها

من كتب الأخبار المعتبرة والأصول المعتمد عليها، وكتب الأصول والرجال والتفسير والفقه والاستدلال من مصنّفات الطائفة المحقّة -أعلى الله مراتبهم في الجنّة- وما جرى به قلمي في التصنيف، فلترِ جميع ذلك لمن هو أهله عنّي بطرقي المتّصلة إلى أهل بيت العصمة وعلماء الفرقة.

فمنها: ما أخبرني به أجازةً وسماعًا الكهف المستند، والخبر المعتمد، العالم العلم العلّامة، والفاضل الباذل الفهّامة، نادرة الدهر مجتهد العصر، ذو النور الباهر، والنسب الطاهر، والحسب الزاهر، السيّد العماد وسلالة الأمجاد، العاري عن وصمة الشين والمين الأمير سيّد حسين ابن السيّد السند، المحقّق المدقّق والمتكلّم الحكيم السيّد إبراهيم القزوينيّ صاحب معارج الأحكام وغيرها من المؤلّفات الفاخرة -طاب ثراه وجعل أعلى الفردوس مثواه- بطرقه الجمّة المنتهية إلى المشايخ المذكورة في مواضعها المعروفة والإجازات المبسوطة.

ومنها: ما أخبرني قراءةً وسماعًا وإجازةً أستاذي الأعظم وشيخي المعظّم، الإمام الهمام والبحر القمقام، مؤسّس ملّة سيّد البشر، ومروّج المذهب في رأس المائة الثانية عشر، العالم العابد، والعارف الزاهد، محيي شريعة سيّد المرسلين، خاتم المجتهدين وأفضل المتقدّمين والمتأخّرين، الشيخ الأعظم، والإمام المعظّم، جمّ الفضائل والمفاخر، الآقا محمّد باقر البهبهانيّ أصلًا والحائريّ خاتمةً ومدفنًا، قدّس الله نفسه الزكيّة ورفع في جنان الخلد درجته.

عن والده الأورع الأجلّ مولانا محمّد أكمل، عن الفاضل الباذل المحدّث المجلسيّ -طاب ثراه- بطرقه المتّصلة إلى المشايخ الثلاثة.

ح: عن الشيخ المحدّث الفاضل الفقيه الكامل، الحبر الأوحد الشيخ محمّد مهدي ابن الشيخ بهاء الدِّين الفتونيّ العامليّ النجفيّ، عن شيخه وابن عمّه رئيس المحدّثين الشريف المولى أبي الحسن محمّد الفتونيّ العامليّ المجاور بالغريّ المدرّس فيه، عن شيخه الأعظم المحدّث المجلسيّ بطرقه الجمّة.

ح: عن المولى الجليل والفاضل النبيل، المولى عبد النبيّ القزوينيّ أصلًا، واليزديّ مسكنًا، عن المحقّق الحكيم السيّد إبراهيم المقدّم ألقابه الشريفة بطرقه.

ومنها: ما أخبرني به إجازةً وسماعًا -بل وقراءةً أيضًا- الشيخ المجتهد المحقّق والمعهد المدقّق، العالم العلم العلّامة، والكامل الحبر الفهّامة، الشيخ المكرّم المؤيّد، الشيخ محمّد ابن الشيخ المحدّث الكامل، والفقيه الدِّيّن الفاضل، والحبر العالم الكامل، الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحرانيّ مولدًا، والحائريّ خاتمةً ومدفنًا، صاحب كتاب (**الحدائق الناضرة**) وغيرها من المؤلّفات الفاخرة بطرقه المتكثّرة المذكورة في كتابه المسمّى بـ(**اللؤلؤة**).

ومنها: [ما أخبرني به إجازةً] بل وقراءةً أيضًا الشيخ الأعظم والأستاذ الأفخم، العالم العرّيف والفاضل الغطريف، الإمام الهمام مقتدى الخاصّ والعامّ، العابد الكامل الزاهد، غرّة الدهر ونادرة العصر، الألمعيّ الأوحديّ السيّد محمّد مهدي ابن السيّد المرتضى ابن السيّد محمّد الطباطبائيّ الحسنيّ الحسينيّ الحائريّ مولدًا، والنجفيّ مسكنًا ورئاسة ومدفنًا -أسكنه الله بحبوحة الجنان-، عن مشايخه العظام الخمس: الشيخ يوسف البحرانيّ، والآقا محمّد باقر البهبهانيّ، والشيخ محمّد مهدي الفتونيّ، والسيّد حسن القزوينيّ، وعبد النبيّ القزوينيّ المقدّم ألقابهم الزكيّة

الشريفة بطرقهم المتكثّرة.

ومنها: ما أخبرني به إجازةً الشيخ الكامل والعالم العامل، السيّد الجليل والمحدّث النبيل، ملجأ الأنام ومرجع الخاصّ والعامّ الميرزا محمّد مهدي بن أبي القاسم الموسويّ الشهرستانيّ مولدًا، والحائريّ رئاسةً ومدفنًا- طيّب الله ثراه وجعل الجنّة مثواه- عن مشايخه الكرام العظام: الشيخ يوسف البحرانيّ، والآقا محمّد باقر البهبهانيّ، والشيخ محمّد مهدي الفتونيّ المشار إلى ألقابهم الشريفة.

وأجزت أيضًا لك أن تعمل بما أدّى إليك نظرك بعد الجهد واستفراغ الوسع في التحصيل ودلّك عليه الدليل، وأن تفتي وتحكم وتقضي بين الناس بما عرفته واستفدته من الأدلّة القويمة الشرعيّة، ولا يجوز -بل يحرم- عليك التقليد.

ثمّ يا ولدي التقيّ وقرّة عيني، المتّقي أشترط عليك ما اشترط عليّ مشايخي العظام الكرام الذين هم آبائي الروحانيّون-أسكنهم الله في دار السلامَ من التثبّت في القول والعمل لتأمن عن الوقوع في الخطأ، ثمّ أوصيك أيضًا -بل ألتمس منك-أن لا تنساني من الدعاء وطلب المغفرة عند الخلوات وشرائف الساعات والأوقات، وتتفضّل عليّ في مظانّة الاستجابات سيّما في الأسحار وعقيب الصلوات.

وكان ذلك في الرابع عشر من شهر الربيع الثاني سنة ١٢٣٤
أربع وثلاثين بعد المائتين والألف من الهجرة الشريفة على
هاجرها الصلاة والسلام والتحيّة.

٦. المولى أبو القاسم محمّد بن مهدي الكاشانيّ الترك آباديّ، أجازه على تأليفه المذكور بلا تاريخ، وهذا هو نصّها:

المجيز: أبو القاسم بن محمّد مهدي الكاشانيّ التركاباديّ

المجاز: أحمد بن عليّ مختار الجرفادقانيّ

المتن المقروء:

تاريخ الإجازة:

المصدر: علماء ودانشمندان كلبايكان ٣ / ٧٧ - ٨٠

إجازة المولى أبو القاسم بن محمّد مهدي الكاشانيّ التركاباديّ للشيخ أحمد بن عليّ مختار الجرفادقانيّ على كتابه منهج السداد[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتّقين، وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين.

أمّا بعد، فقد استجازني مَن يجب إجابة سؤله وطلبته، وهو العالم الفاضل الكامل، حائز قصبات السبق بين الأقران والأماثل، الناهض من حضيض التقليد إلى أوج استنباط الأحكام من الدلائل، ذو الرأي السليم والذهن المستقيم، والفكر القويم والخلق الكريم، الأخ الأمجد المؤيّد مولانا أحمد صاحب هذه الرسالة والتأليفات الفاخرة -وفقّه الله لما يرضيه وجعل غده خير يوميه وآخرته

(١) مكتبة السيّد الكلبايكانيّ في قمّ المقدّسة برقم، علماء ودانشمندان كلبايكان ٣ / ٧٧ - ٨٠.

خير دارَيه- فأجبت مُلْتَمَسه بالسمع والطاعة مع قلّة البضاعة في هذه الصناعة.

وأجزت له -أيّده الله- أن يروي عنّي عن مشايخي الذين حضرت مجالسهم، واستفدت من أنفاسهم نفائسهم وغيرهم ممّن عاصرتهم -شكر الله مساعيهم وأجزل أجورهم- كلّ ما صحّ لي روايته، وجازت لي إجازته من كتب الأخبار الساطعة سيّما الكتب الأربعة المشهورة اشتهار الشمس في رابعة النهار، وغيرها من أصول قدمائنا الأبرار، فإنّي أروي جميعها إجازة عن مشايخي الكرام وعلمائنا العظام:

منهم: غرّة الدهر وناموس العصر، الإمام الهمام البحر القمقام، الشيخ الأعظم العلم المقدّم، مسهّل سبيل التحقيق والتدقيق، مبيّن قوانين الأصول ومناهج الفروع كما هو به حقيق، أبو المفاخر والمكارم شيخنا ومولانا ومقتدانا ميرزا أبو القاسم الجيلانيّ القمّيّ، أنار الله في العالمين برهانه وأعلى في عليّين شأنه ومكانه، عن الشيخ العظيم الشأن الساطع البرهان، حامي بيضة الدِّين ماحي آثار المفسدين، ركن الإسلام والمسلمين، خلاصة العلماء المتأخّرين والمتقدّمين، العالم الربّاني المرحوم المبرور، آقا محمّد باقر الأصفهانيّ البهبهانيّ -أفاض الله على روحه شآبيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى غرفات الجنان-، عن والده الأجلّ الأفضل الأكمل المولى محمّد أكمل، عن الشيخ الأعظم بحر العلوم والأسرار والحكم، غوّاص بحار الأنوار، مستخرج كنوز الأخبار وجواهر الآثار الذي لم تسمع بمثله الأعصار والأمَصار، المؤيّد بالفيض القدسيّ شيخنا ومولانا، المولى محمّد باقر الأصفهانيّ الشهير بالمجلسيّ، عن مشايخه المذكورين في الإجازات من فاضل بعد فاضل وصالح بعد صالح.

ح: وعن شيخه وأستاذه السيّد السند والركن المعتمد، المؤيّد بلطف ربّه الباري سيّدنا آقا سيّد حسين الخوانساريّ، عن الشيخ الفاضل الفائق المولى محمّد صادق، عن العلّامة المجلسيّ، عن مشايخه.

ح: وعن الملّا محمّد صادق، عن والده المحقّق المدقّق بلا ارتياب مولانا المولى محمّد بن عبد الفتّاح التنكابنيّ المشتهر بسراب، عن شيخه وأستاذه علّامة العلماء وزبدة الفضلاء، مولانا المولى محمّد باقر بن محمّد مؤمن الخراسانيّ السبزواريّ - قدّس الله سرّه ورفع في الملأ الأعلى ذكره- عن علّامة عصره وحيد دهره صاحب الكرامات الظاهرة والمقامات الفاخرة، العالم الربّاني مولانا المولى محمّد تقي بن [الـ]مجلسيّ الأصفهانيّ- قدّس الله روحه الشريف ورفع قدرها المنيف-، عن مشايخه المعروفين المذكورين في الإجازات.

ومنهم: الشيخ الأجلّ الأكرم، قدوة الأنام علم الأعلام، علّامة العصر وفريد الدهر، شمس فلك الإفادة بدر سماء الإفاضة، محيي شريعة خاتم النبيّين، مبيّن معضلات الأحكام بأوضح البراهين، شيخي وسيّدي وسندي ومعتمدي آقا محمّد عليّ ابن آقا محمّد باقر البهبهانيّ -أفاض الله على روحه شآبيب الرحمة والرضوان وأسكنها أعلى غرفات الجنان-، عن مشايخه الكرام وأسلافه العظام، بطرقه الجمّة المتّصلة إلى أرباب العصمة عليهم السلام من المصنّفين المؤلّفين من الفضلاء الأعلام على ما كتبه وأشار إليهم في ديباجة شرح المفاتيح من: الشيخ الحبر الكامل والبحر الذي ليس له ساحل، المحقّق المدقّق الماهر، المجاور بالحائر حيًّا وميّتًا، السند المعتمد يوسف بن أحمد البحرانيّ -أُفيض على رمسه الفيض السبحانيّ بطرقه المتكثّرة.

ومن السيّد السند الثقة المعتمد أبو المفاخر والمكارم، السيّد حسين بن أبي القاسم الموسويّ الخوانساريّ المتقدّم.

ومن السيّد العماد وسلالة الأمجاد الحاوي لمحاسن الشيم و...المجد والكرم، العاري عن وصمة الشين والمين، الأمير سيّد حسين القزوينيّ صاحب (**معارج الأحكام**) -طاب ثراه وجعل الفردوس مثواه- عن مشايخه الكرام وأسلافه العظام بطرقه الجمّة.

ومن السيّد الصالح والعالم العابد الفالح، الحميد الخصال والفعال حفيد الخال المفضال، الأمير عبد الباقي ابن السيّد الفقيه والمحدّث النبيه، أكمل العلماء الديّانيين...الإسلام وملاذ المسلمين... مير حسين بطرقه الكثيرة.

ومن الشيخ المحقّق المدقّق، الحكيم المتكلّم، الفقيه العاري عن الوصمة، سمّي خامس الأئمّة، مولانا آقا محمّد باقر الهزارجريبيّ المازندرانيّ المجاور بالغريّ حيًّا وميّتًا على ما تقدّم.

وقد أجزت لمولانا أحمد المشار إليه أن يروي عنّي إجازة نحو روايتي عن هؤلاء العلماء المذكورين بطرقهم إلى مشايخهم المثبتة أساميهم في المواطن المألوفة والمواضع المعروفة.

وقد كتب ذلك بيده الجانية العبد الحقير الذليل ابن محمّد مهدي،

أبو القاسم الكاشانيّ الترك آباديّ.

٧. المولى أحمد بن محمّد مهدي بن أبي ذرّ النراقيّ الكاشانيّ، المتوفّى سنة (١٣٤٥)، أجازه في سنة (١٢٣٨) على كتابه المذكور، وهذا نصّها:

المجيز: أحمد بن محمّد مهدي بن أبي النراقيّ الكاشانيّ

المجاز: أحمد بن عليّ مختار الجرفادقانيّ

المتن المقروء: منهج السداد للمجاز

تاريخ الإجازة: ١١ صفر ١٣٣٨

المصدر: علماء وداشمندان كلبا يكان ٧٧، ٣ -٧٦

إجازة المولى أحمد بن محمّد مهدي أبي ذر النراقيّ الكاشانيّ للشيخ أحمد بن عليّ مختار الجرفادقانيّ على كتابه منهج السداد في ١١ صفر ١٣٣٨[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، الصلاة والسلام على خير خلقه محمّد وآله أجمعين.

وبعد، فقد تصفّحت هذا الكتاب المستطاب المسمّى بـ(**منهج السداد في شرح الإرشاد**) وغيره ممّا ألّفه الولد الروحانيّ المؤيّد بتأييدات السبحانيّ، العالم العامل والفاضل الكامل الربّانيّ، حاوي المكارم والمناقب، الفائز بأسمى المواهب، الفقيه النبيه، المكرّم المؤيّد الموفّق المسدّد، المولى أحمد الكلبايكانيّ -وفّقه الله إلى مرضاته وجعل غده خيرًا من يومه، ويومه خيرًا من أمسه، وصيّره من كُمّل عبيده، ومدّ الله

(١) مكتبة السيّد الكلبايكانيّ في قمّ المقدّسة برقم ٩/ ١٨، علماء وداشمندان كلبايكان ٣/ ٧٣- ٧٦.

له في العمر، ومتّعه بالعيش الرغيد، وحباه بما تقرّ به عينه وعين كلّ قريب وبعيد-، فوجدته مملوءًا من التحقيقات الرشيقة، ومشحونًا بالأفكار العميقة، ومطابقًا لطريقة الفقهاء الاثني عشريّة وموافقًا للقواعد والأصول القويمة العدليّة.

فأجزت له -ضاعف الله جدّه وتوفيقه وتأييده- أن يروي عنّي كتاب نهج البلاغة في خطب أمير المؤمنين والصحيفة السجاديّة في أدعية سيّد الساجدين- عليهما أفضل صلوات المصلّين-، والكتب الأربعة التي عليها المدار: الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار، والكتب الثلاثة الجامعة لمتفرّقات الأخبار: الوافي والوسائل وبحار الأنوار، وسائر كتب الحديث وكتب التفسير والفقه والاستدلال واللّغة والنحو والأصوليّة والرجال من مصنّفات الفرقة ومؤلّفات علماء العترة -أعلى الله مراتبهم في فراديس الجنّة-، وكذا مصنّفات والدي القمقام -رفع الله درجاته في دار السلام-، وما برز منّي وجرى به قلمي في التصنيف وأفرغ عني في قالب التأليف، فليرو عنّي جميع ذلك كيف شاء وأحبّ لمن أراد وطلب، بطرقي المتّصلة إلى أهل بيت العصمة وعلماء الفرقة، عن مشايخي الكرام الخمس الذين في عصرهم في البلاد كانوا في العلم والفضل والكمال والعمل والتقوى والورع والبراعة والمهارة أبين من الأمس وأظهر وأشهر من الشمس:

منهم: الشيخ الأعظم والأستاذ الأفخم، الإمام الهمام والبحر القمقام، مكمّل المعارف والعلوم، ومَن أذعنت بفضله الخصوم، طود العلم والتحقيق ومَن هو بالتقديم على الكلّ حقيق، مؤسّس ملّة سيّد البشر ومروّج الملّة في رأس المائة الثالثة عشر، العالم العابد والعارف الزاهد، خاتم المجتهدين وأفضل المتأخّرين بل

المتقدّمين، والدي وأستاذي، مولى محمّد بن أبي ذر النراقيّ مولدًا، والكاشانيّ رئاسة ومسكنًا، والنجفيّ التجاءً ومدفنًا -تغمّده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه-، عن مشايخه الكرام وأساتيذه العظام السبعة الذين هم في عصرهم في البلاد بمنزلة الكواكب السبعة عن السبع الشداد، المرقومة في الإجازة الطويلة المسطورة لكثير ممّن أجزت له مع ألقابهم الطيّبة.

ومنهم: أستاذي الأعظم وشيخنا المعظّم، البحر المتلاطم الأمواج الذي ملأ ذكر مفاخره جميع الفجاج، طود العلم الباذخ وسنام الفضل الشامخ، ذو النور الباهر والفضل الظاهر والنسب الطاهر والحسب الزاهر، صاحب المقام الرفيع والشأن المنيع، الإمام الهمام العابد الزاهد الألمعيّ اللوذعيّ الأوحديّ، شيخنا وأستاذنا، السيّد محمّد مهدي ابن السيّد المرتضى ابن السيّد محمّد الطباطبائيّ الحسنيّ الحسينيّ الحائريّ مولدًا، والنجفيّ مسكنًا ومدفنًا، -أفاض الله عليه شآبيب الغفران وأسكنه أعلى فراديس الجنان-، عن مشايخه الخمس المذكورين في الإجازة المسطورة لي ولكثير ممّن أجزت له.

ومنهم: العالم العلم العلّامة والمجتهد الكامل الفهّامة، قدوة المجتهدين وشمس فلك المعالي والفقه والدِّين، وحيد عصره وفريد دهره، البارع الألمعيّ، الفاضل العامل اللوذعيّ، السيّد السند المعتمد، السيّد عليّ بن محمّد عليّ ابن أخت المحقّق البهبهانيّ الكاظميّ مولدًا، والحائريّ مسكنًا ومدفنًا -قدّس الله تربته ورفع في جنان الخلد رتبته- صاحب الشرحَيْن الكبير والصغير على النافع المسمّى أوّلهما بـ(**رياض المسائل**)، عن شيخه، خاله، العلم العلّامة، الآقا محمّد باقر البهبهانيّ، عن مشايخه.

ومنهم: الشيخ الفقيه والعالم النبيه، السيّد الجليل والمحدّث النبيل، العالم العامل والفاضل الباذل، ذو الأخلاق الرضيّة والأوصاف المرضيّة، كهف الأنام ومرجع الخاصّ والعامّ، الميرزا محمّد مهدي بن أبي القاسم الموسويّ الشهرستانيّ مولدًا، والحائريّ رئاسةً ومدفنًا -أطاب الله ثراه وجعل الجنّة مثواه-، عن مشايخه الكرام العظام: الشيخ يوسف البحرانيّ والآقا محمّد باقر البهبهانيّ والشيخ محمّد مهدي الفتونيّ -رفع الله درجاتهم في فراديس الجنان-.

ومنهم: شيخ مشايخ عصره وأوحد فقهاء دهره المجتهد الكامل، والبارع الفاضل، الشيخ الأعظم والحبر المفخّم المعظّم، والأجل الأكمل الشيخ محمّد جعفر النجفيّ -روّح الله روحه وكثّر في عالم القدس فتوحه-، عن شيخيه الكاملَيْن الفاضلَيْن الجليلَيْن الآقا محمّد باقر البهبهانيّ، والسيّد محمّد مهدي الطباطبائيّ المتقدّم ذكرهما.

ثمّ طُرُق المشايخ المذكورين -نوّر الله مضاجعهم- المتّصلة المذكورة في إجازاتهم الطويلة ينتهي أكثره إلى الإمام الأعظم والشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان، وبعض آخر إلى الشيخ المهذّب قدوة المذهب، الشيخ العالم العامل الكامل الصدوق، الشيخ أبي جعفر، محمّد بن عليّ بن حسين بن بابويه القمّيّ، نزيل الريّ -قدّس الله أسرارهم الزكيّة-.

ثمّ لهؤلاء المشايخ العظام طرق كثيرة متّصلة منتهية إلى أئمّة الأنام -عليهم صلوات الله الملك العلّام- المذكورة في الإجازات وكتب الأخبار.

ثمّ أجزت له أيضًا أن يفتي بما استفاده منها ومن غيرها من الأدلّة القويمة

الشرعيّة، ويعمل بما أدّى إليه نظره بعد استفراغ الوسع وبذل الجهد بقدر الوسع والطاقة، ويحكم في الوقائع الشخصيّة والدعاوي السانحة بما استنبطه منها وعرفه، كما يشهد له بذلك الرواية المشهورة من أبي خديجة، والمعروفة المقبولة عن ابن حنظلة.

ولكن أشترط عليه ما اشترط عليّ مشايخي العظام -ضاعف الله أجورهم- من التثبّت في القول والعمل ليطمئنّ من الوقوع في مهاوي الخطأ والزلل، وسلوك سبيل الاحتياط المنجية عند المرور على الصراط، وأوصيه أن لا ينساني من الدعاء عند الخلوات وشرائف الساعات، ويترحّم عليّ في مظانّ الاستجابات سيّما عقب المناجات والصلوات.

وحرّره ذلك بيمناه الداثرة -أوتي بها كتابه في الآخرة- أحمد بن محمّد مهدي بن أبي ذرّ النراقيّ في الحادي عشر من شهر صفر المظفّر سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين بعد المائتين والألف من الهجرة على هاجرها السلام والصلاة.

وممّا ينبغي التنبيه عليه: أنّ السيّد الوالد العلّامة أشار في ترجمة المؤلّف بأنّه تتلمذ عند المولى محمّد باقر الوحيد البهبهانيّ، وهذا بعيد جدًّا؛ لأنّ الوحيد البهبهانيّ كان أستاذًا لأساتيذ المؤلّف، فكيف يمكن تلمذه عنده؟ مضافًا إلى ما ذكره الوالد بأنّ مشايخه المذكورين الذين منحوه الإجازة: «كلّهم عظّموه وبجّلوه ووصفوه بأوصاف تدلّ على عظيم مكانته في العلم والتحقيق مع أنّه كان في سنّ الشباب حين كتابة الإجازات المذكورة له»[1]، فكيف يجمع هذا مع تاريخ وفاة الوحيد البهبهانيّ في سنة(١٢٠٥هـ) أو (١٢٠٦هـ)؟.

تأليفاته:

❖ **أجوبة المسائل الفقهيّة**:

أجوبة لمسائل فقهيّة متفرّقة من الطهارة إلى الديات، أجاب عنها باستدلال مختصر، وربّما أطال البحث في بعض الأجوبة، والظاهر أنّه سلك في هذا الكتاب مسلك أستاذه الميرزا القمّيّ في «جامع الشتات»، نسخة منها بخطّه من الطهارة إلى بعض أحكام النكاح مع كتابي الظهار والإيلاء في مكتبة السيّد المرعشيّ في قمّ المقدّسة برقم ٦/ ٣٤٩٤ (فهرس المكتبة ٩ / ٣٩٤).

❖ **أحكام الفتوى**:

بيان استدلاليّ للشروط التي يجب أن تتوفّر في المفتي والمستفتي والمقلّد،

---

(١) تراجم الرجال: ١/ ١٢١.

وبعض الأحكام المتعلّقة بالفتوى، في مقصدَيْن اشتملا على مباحث ومسائل مفصّلة في الاجتهاد والتقليد، وقد يعبّر عنه «رسالة في شرائط المفتي»، (أعيان الشيعة ٣/ ٤٩، معجم المؤلّفين٣/ ٣٣).

نسخة خطّ المؤلّف في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ١/ ٣٤٩٤(فهرس المكتبة ٩/ ٣٩٤).

❖ **إزاحة الشكوك في تملّك العبد المملوك:**

بحث استدلاليّ مفصّل عن تملّك العبيد والمماليك وملكيّتهم والأحكام المتعلّقة بهم، نقل بعض آراء الفقهاء وناقشها، رتّبه في مقدّمة وستّة أبحاث وخاتمة، ثمّ تأليفه في ١٧ شعبان من سنة ١٢٦٤ هـ (الذريعة ١١/ ٦١، الأعلام ١/ ١٨٢، معجم المؤلّفين ٣/ ٣٣).

نسخة منها في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ٣٤٠١.

❖ **أصالة اللزوم:**

بحث استدلاليّ في أنّ العقد إذا كان جامعًا لشرائط الصحّة هل يقع لازمًا، رتّبه في أربع مقدّمات وأربع مسائل وتتميم وتذنيب، وفرغ من تأليفه في الثاني من رجب ١٢٣٣هـ، وقد يعبّر عنه بـ«رسالة في أنّ الأصل في العقود الصحّة هل معناه اللّزوم»، (أعيان الشيعة ٣/ ٤٩).

نسخة خطّ المؤلّف في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ١/ ٣٤٩٤ (فهرس المكتبة ٩/ ٣٩٠).

❖ **التوكيل في إخراج الزكاة:**

بحث استدلاليّ عن نيّة الزكاة عند أدائها هل هي على الوكيل أو الأصيل؟ ثمّ يذكر بعض الأحكام المتعلّقة بالوكالة في إخراج الزكاة، كتبه بأمر أستاذه في مقدّمة وفصلَيْن وخاتمة، وفرغ منه في غرّة رجب ١٢٣٣هـ، وقد يعبّر عنه بـ«رسالة في متولّي إخراج الزكاة»، (أعيان الشيعة ٣/ ٤٩، معجم المؤلّفين٣/ ٣٣).

نسخة خطّ المؤلّف موجودة في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ٤/ ٣٤٩٤ (فهرس المكتبة ٩/ ٣٩١).

❖ **دعائم الدين في اتّفاق أصول الفقه المتين:**

دراسة لمسائل أصول الفقه المهمّة باستدلال طفيف وبعناوين «دعامة- دعامة»، صرّح المؤلّف في مقدّمته بأنّ فيه تحقيقات غير مسبوق إليها ولم يبحث عنها في كتب المتقدّمين.

نسخة منها في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ٧٤٨٦ كتب سنة ١٢٣١هـ (فهرس المكتبة ١٩/ ٣٨٤)، ونسخة منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ برقم ١/ ٣٨٩٣ (فهرس المكتبة...).

❖ **رسالة في اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد شخصيّ:**

رسالة استدلاليّة ذهب المؤلّف فيها إلى جواز الاجتماع، ابتدأها بثمان مقدّمات وأتمّها في ٤ جمادى الثانية من سنة ١٢٣١هـ (معجم المؤلّفين ٣/ ٣٣).

نسخة خطّ المؤلّف في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ٥/ ٣٤٩٤ (فهرس المكتبة

٩/ ٣٩٢).

❖ **رسالة في تزويج الصغيرة لأجل محرّميّة أمّها:**

رأي السيّد محسن الأمين العامليّ نسخة منها بخطّ مؤلّفها في مدينة بهار بمحافظة همدان كما ذكره في أعيان الشيعة ٣/ ٤٩.

❖ **شرح حديث «إن الغضب من الشيطان»:**

شرح مفصّل للحديث المرويّ عن النبيّ ﷺ، رتّبه على مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة، وفرغ منه في ٢٣ جمادى الثانية ١٢٤٣هـ.

نسخة خطّ المؤلّف في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ٩/ ٣٤٩٤ (فهرس المكتبة ٩/ ٣٩٤)، وطبعت بتحقيق الشيخ رضا الأستاديّ في مجموعة «بيت رسالة فارسي» في المشهد الرضويّ.

❖ **الطهارة:**

رسالة فتوائيّة تضمّنت مسائل وفروعًا كثيرة في مقدّمة ومقاصد وخاتمة (معجم المؤلّفين ٢/ ٢٢).

نسخة بخطّ المؤلّف إلى أحكام الحيض موجودة في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ٣/ ٣٤٩٤ (فهرس المكتبة ٩/ ٣٩١).

❖ **الطهارة:**

رأى السيّد محسن الأمين العامليّ نسخة خطّ المؤلّف في مدينة بهار بمحافظة همذان (أعيان الشيعة ٣/ ٤٩)، ولعلّه من أجزاء كتابه «أجوبة المسائل الفقهيّة».

❖ **عشرة مسائل فقهيّة:**

مسائل في أحكام النكاح والطلاق والصلح، كتبها استدلاليًّا مع شيخه من التفصيل، فرغ منها في ٢٥ ربيع الثاني ١٢٣٦هـ في أصفهان.

نسخة خطّ المؤلّف في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ٣/ ٣٤٩٤ (فهرس المكتبة ٩/ ٣٩١)، وقد أورد السيّد محسن الأمين العامليّ في -أعيان الشيعة ٣/ ٤٩- عناوين هذه الرسائل وهي:

❖ **قواطع الأوهام في نبذة من مسائل الحلال والحرام:**

كتاب فقهيّ استدلاليّ مفصّل، رصدّ فيه أدلّة الموافقين والمخالفين في كلّ مسألة، في عدّة رشحات، وكلّ رشحة استوعبت بمسائلها وفروعها المباحث الفقهيّة المهمّة من أحكام الطهارة إلى البيع، أتمّه في سنة ١٢٤٧هـ، وهذه هي عناوينها:

الرشحة الأُولى: في ذكر بعض ما يتعلّق بالوضوء.

الرشحة الثانية: في ذكر بعض ما يتعلّق بالغسل.

الرشحة الثالثة: في ذكر ما يتعلّق بالحدث الأصغر.

الرشحة الرابعة: في ذكر نبذة من أحكام مسّ البيت.

الرشحة الخامسة: في ذكر نبذة من أحكام الجنابة.

الرشحة السادسة: في ذكر نبذة من أحكام الحيض والنفاس.

الرشحة السابعة: في نبذة من أحكام الاستحاضة.

الرشحة الثامنة: فيما يختصّ به ويتملّكه النبيّ والإمام.

الرشحة التاسعة: في الشروط وما يتعلّق بها.

الرشحة العاشرة: فيما يُقضى ويؤدّى عن الميّت.

الرشحة الحادية عشرة: في المفتي وما يتعلّق به.

الرشحة الثانية عشرة: في القبض وأحكامه.

نسخ منها موجودة في مكتبة السيّد الكلبايكانيّ برقم ١١٩/ ٢١٩ (فهرس المكتبة ١/ ١٧٤)، مجلس الشورى الإسلاميّ برقم ٧٩٥٣ (فهرس المكتبة ٢٦/ ٤٢٧)، مكتبة السيّد المرعشيّ- برقم ٧٤٨٠ المجلّد الأوّل منه كتب ١٣١٥ (فهرس المكتبة ١٩/ ٢٨١ ورقم ٧٤٨١ المجلّد الثاني منه المكتوب في سنة ١٣٠٦ (فهرس المكتبة ١٩/ ٢٨٢)، وبرقم ٧٤٨٢ المجلّد الثالث منه كتب في سنة ١٣٢٠ (فهرس المكتبة ١٩/ ٢٨٢)، ومكتبة إمام الجمعة في كلبايكان برقم ٥ (فهرس المكتبة ١١٩).

❖ **المقياس المستقيم:**

في مبادئ الأحكام الشرعيّة، في مقدّمة وخاتمة، نسخة منه في مكتبة جامع كوهرشاد في المشهد المقدّس برقم ١٣٩٠هـ، كتب سنة ١٣٠٢ (فهرس المكتبة ٤/ ١٩٧٥)، ونسخة في مكتبة إبراهيم دهكان في أراك برقم ٧/ ٢٢ (فهرس المكتبة...).

❖ **منهج السداد في شرح الإرشاد:**

شرح مزجّي استدلاليّ لإرشاد الأذهان للعلّامة الحلّي، أورد فيه أقوال جملة من

الفقهاء وناقشها، ثمّ كتاب الصلاة منه سنة ١٢٣٥هـ، وكتاب الحجّ سنة ١٢٤٢هـ في أصفهان.

ونسخ منها في مكتبة السيّد الكلبايكانيّ برقم ١٩٠ بخطّ المؤلّف يشتمل على المجلّد الثاني والثالث من كتاب الصلاة إلى صلاة الجماعة، وفرغ منه سنة ١٢٣٥هـ، وفي أوّلها إجازات مشايخه المذكورين الثلاثة (فهرس المكتبة ١/ ١٧٢)، والمجلّد الخامس منه في الحجّ بخطّه في نفس المكتبة برقم ٢٧٤ وفي آخرها إجازة ثانية من المولى أحمد النراقيّ له (فهرس المكتبة ٧/ ٦٠)، ونسخ أخرى، في مكتبة المرعشيّ برقم ٧٤٨٤ من الزكاة إلى الجهاد كُتِبَتْ في سنة ١٣٠١ (فهرس المكتبة ١٩/ ٢٨٣)، ورقم ٧٤٨٥ كتاب الحجّ كتبت سنة ١٣١٦ (فهرس المكتبة ١٩/ ٢٨٣)، ونسخة من كتاب الحجّ أيضًا برقم ٢٧٢٨ كُتِبَتْ سنة ١٣٢٥هـ (فهرس المكتبة ٧/ ٢٩٠).

❖ **بحثٌ في الوقف**

استدلاليّ مختصر مع مسائل وفروع كثيرة في خمسة فصول: في شروط الوقف، الواقف، والموقوف عليه، الموقوف، والأحكام اللّواحق.

نسخة خطّ المؤلّف في مكتبة السيّد المرعشيّ برقم ٧/ ٣٤٩٤ (فهرس المكتبة ٩/ ٢٩٣).

❖ **توضيح المقال في أحوال ثلاثة من الأشياخ:**

وهذا هو الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم، وسيأتي بيانه.

❖ **رسالة وجيزة در إرشاد طالبين:**

فرغ من تأليفه في يوم الاثنين ٩ المحرّم ١٢٥٦هـ.

❖ **ترجمة قصيدة محمّد قطب الذهبيّ:**

ذكره السيّد محسن الأمين العامليّ في ضمن ترجمة أبي القاسم بن محمّد بني الحسينيّ الشريفيّ في أعيان الشيعة ٢/ ٤١٦.

❖ **حدائق الأصول:**

نسخة منها في مركز إحياء التراث الإسلاميّ برقم ٢/ ٣٨٢٩ (فهرس المكتبة).

❖ **الرسائل الفقهيّة:**

ألّفها في سنة ١٢٣٦هـ.

نسخة منها في مكتبة الروضة الرضويّة برقم ٣٣٦٤ (فهرس المكتبة ٢١/ ٦٦٨).

ولعلّها هي نفس المجموعة التي رآها السيّد الأمين في مدينة بهار، أو ما مرّت بعنوان «عشرة مسائل فقيهة».

❖ **شرح كتاب التجارة:**

لعلّه قطعة من كتاب «منهج السداد».

نسخة منه في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ برقم ١/ ٣٨٢٨ (فهرس المكتبة...).

❖ **عمدة الأصول:**

نسخة منه في مكتبة السيّد الكلبايكانيّ برقم ١/ ٧٨٨(فهرس المكتبة ٥/ ٢٩٣٠).

وفاته ومدفنه:

لم أعثر على تاريخ وفاته ومدفنه، إلّا أنّه توفّي بعد سنة ١٢٦٤هـ؛ إذ فرغ من تأليف رسالته المسمّاة بـ «إزاحة الشكوك»، وقد صرّح العلّامة الطهرانيّ في الكرام البررة ١/ ٩٨ بأنّه: توفّي بعد سنة ١٢٦٤هـ بعد فراغه من رسالته المذكورة.

وذكر الزركليّ في أعلامه ١/ ١٨٢ تاريخ وفاته بعد سنة ١٢٧٤ هـ، وكحالة في معجم المؤلّفين ٢/ ٢٢ بعد سنة ١٢٦٤هـ قائلًا: توفّي بكربلاء، ولم أجد مصدرًا لكلامهما.

مصادر الترجمة:

الأعلام للزركليّ ١/ ١٨٢، أعيان الشيعة ٣/ ٤٩، التراث العربيّ المخطوط مختلف الأجزاء، تراجم الرجال ١/ ١٢١، الذريعة إلى تصانيف الشيعة مختلف الأجزاء، الكرام البررة ١/ ٩٨، كلبا يكان در آيينة تاريخ ٦٩٥، كنجينة دانشمندان ٦/ ٤١٩، معجم المؤلّفين ٢/ ٢٢، موسوعة مؤلّفي الإماميّة ٣/ ٨٥- ٨٧.

منهجيّة التأليف:

أبدع المؤلّف في كتابه هذا لاستخراج أسماء مشايخ المحمّدين الثلاثة الأوائل أصحاب الكتب الأربعة من خلال تصانيفهم التي كانت تحت يديه مضيفًا إلى ما قاله أصحاب الرجال، ثمّ رتّبه في مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة بهذه العناوين:

المقدّمة: في بيان أمور عامّة تناسب الكتاب في ستّة أمور:

كيفيّة تعديل الراوي وجرحه وتضعيفه وتوثيقه وحصول العلم في ذلك وطرق حصوله، وكيفيّة التعامل مع المراسيل وملاك الأمر في تزكية الراوي وغيرها.

الفصل الأوّل: في بيان حال شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ صاحب كتاب التهذيب والاستبصار ومشايخه ومَن روى عنهم.

الفصل الثاني: في بيان حال الشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ صاحب مَن لا يحضره الفقيه ومَن روى عنهم.

الفصل الثالث: في بيان حال ثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ صاحب الكافي ومَن روى عنهم.

الخاتمة: في أمور يناسب ذكرها كتصحيح بعض الاشتباهات الواقعة في طريق إسناد الروايات أو المتشابهات في الأسماء.

فرغ من تأليفه في ٢٤ شهر رمضان ١٢٦٢ هـ، وقد اهتمّ فيه بذكر المشايخ التي ليس لهم ذكر في الكتب الرجاليّة.

والجدير بالذكر أنّ من جملة الأخطاء التي وقع فيها المؤلّف عدم استفادته من

النسخ المصحّحة لمصادره في تأليف هذا الكتاب، ولذا نرى ذكر عنوان بعض المشايخ وظنّ بتعدّدهم ولكنّهم متّحدون.

نسخ الكتاب:

حصلت على نسختين من هذا الكتاب واستفدت منهما في تحقيقي لهذا الكتاب، وهما:

النسخة الموجودة في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ في قمّ المقدّسة برقم ٣٨٢٨، وهي بخطّ أبي القاسم حسين ابن الحاجّ عليّ، كتبها في القرن الثالث عشر وفي حياة المؤلّف عن نسخته وصحّحه معها وقابل أكثرها في خدمة المؤلّف، أضاف إليها بعض الحواشي نقلًا عنه، وهي تقع في ٦٢ ورقة وكلّ صفحة في ٢٦ سطرًا، وقد اعتمدت على هذه النسخة وجعلتها أصلًا لتحقيق الكتاب.

النسخة الثانية في نفس المكتبة برقم ٣٨٢٩ وهي من مستنسخات القرن الثالث عشر، والظاهر أنّها كتبت من النسخة الأولى وكان الناسخ قليل المعرفة لمصطلحات هذا الفنّ وفي الأماكن التي لم يقدر على قراءة النسخة فقد رسم شكل الكلمة بلا نقاط، ولهذا صارت نسخة كثيرة الأغلاط والتصحيفات، وهي تقع في ١٠٠ ورقة وكلّ صفحة في ١٩ سطرًا، وقد رمزت لها «خ ب».

منهجيّة التحقيق:

اتبعت في تحقيق الكتاب الخطوات الآتية كما هي عادة المحقّقين في تحقيق النصوص:

١. تنضيد المخطوطة ومقابلة النصّ المنضّد مع النسخة الأولى، ثمّ قابلتها مع النسخة الثانية وأشرت إلى مواضع الخلاف في الهامش.

٢. تقطيع النصّ إلى فقرات، ووضع علامات الترقيم ليسهل قراءتها وفهمها.

٣. تقويم النصّ وتحريره وفقًا للإملائية المعاصرة دون الإشارة إليها في الهامش.

٤. استخراج الآيات القرآنيّة والأحاديث الشريفة والأقوال المذكورة في المتن من المصادر المطبوعة وثبتها في الهامش.

٥. اقتضى السياق أحيانًا إلى إضافة كلمة أو جملة من المصادر، فجعلتها بين المعقوفين مشيرًا إلى مصدر الزيادة في الهامش.

٦. أضفت أرقامًا لأسماء الرجال بين المعقوفين [] لتسهيل الإرجاع إليهم عند ذكر المتشابهات أو المشتركات.

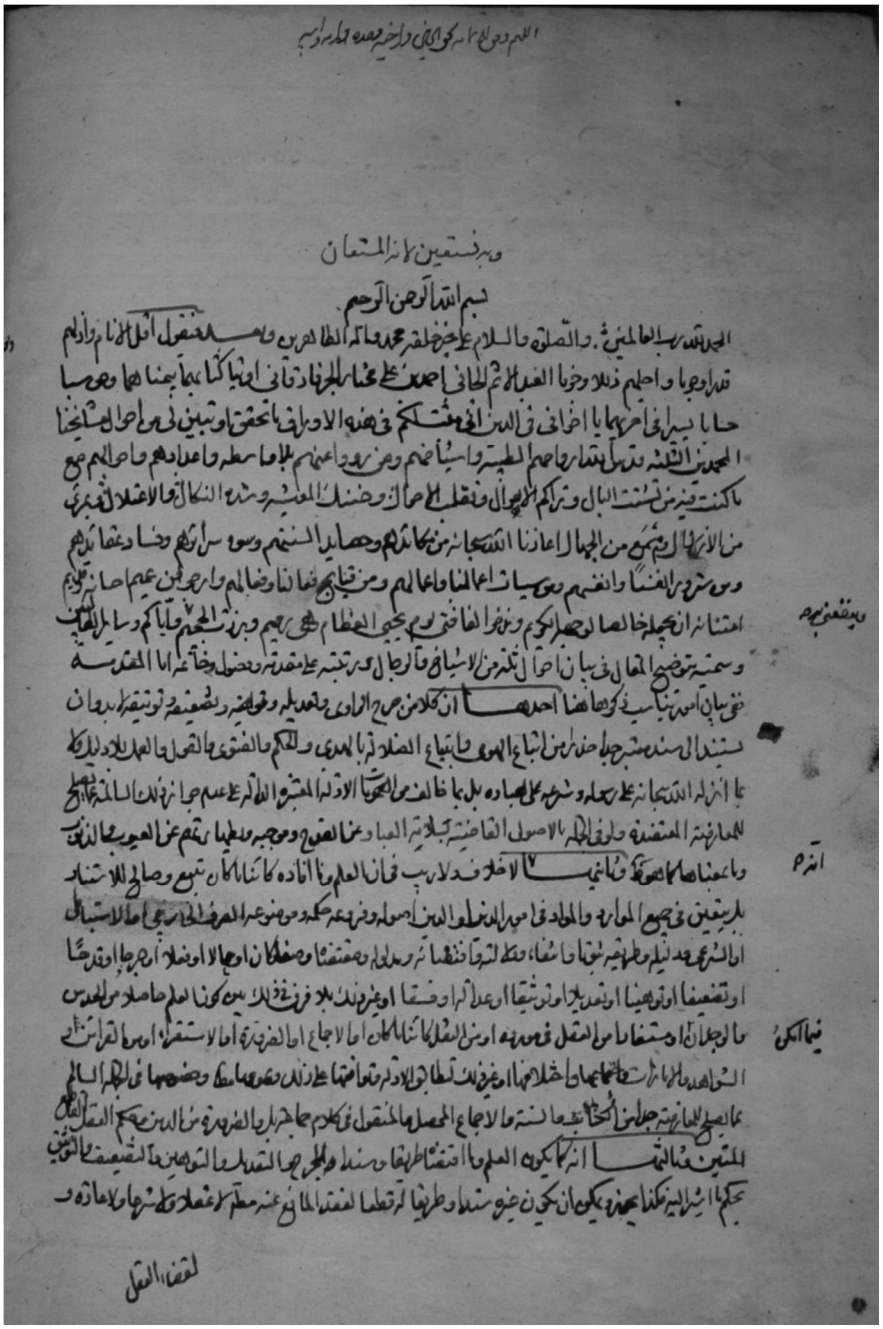
كلمة الشكر والثناء

وفي الختام نتقدّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى العتبةِ العبّاسيّةِ المقدّسةِ، وإلى سماحةِ المتولِّي الشَّرعيِّ السَّيِّدِ أحمدَ الصافي -دامَ عزُّهُ- وإلى الأخوةِ العاملينَ فيها، وأمينِها العامِّ، وإلى سماحةِ الشّيخِ عمّارٍ الهلاليِّ رئيسِ قسمِ شؤونِ المعارفِ

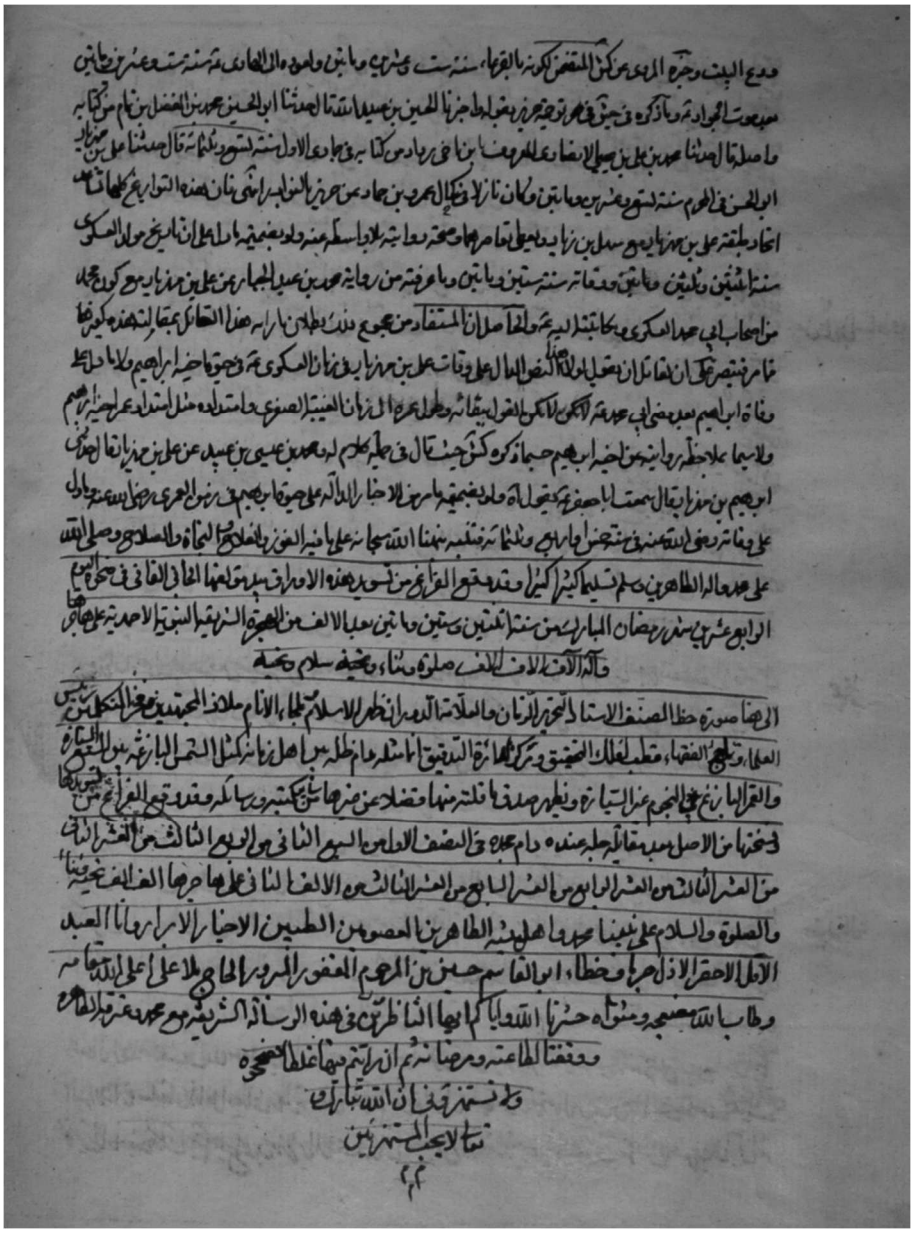
الإسلاميّةِ والإنسانيّةِ، وإلى السيدِ إحسان الغريفيّ مديرِ مركزِ تراثِ كربلاء، وإلى الأخوةِ العاملين في المركزِ؛ لاهتمامِهم بنشْرِ آثارِ السَّلَفِ الصَّالحِ من أساطينِ علمائِنا الأَعاظمِ، ولا سيّما لمساعدتِهم في طَبْعِ هذا الكتابِ وإخراجِهِ إلى النورِ بهذهِ الحُلَّةِ القشيبةِ، راجينَ لهم دوامَ التوفيقِ لمثلِ هذهِ المشاريعِ المهمّةِ. شكر اللهُ مساعيَهم الجميلةَ، ووفّقَهم لما يحبُّ ويرضى.

وآخرُ دعوانا أنِ الحَمْدُ للهِ ربِّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على محمّدٍ وآلِهِ الطيّبينَ الطَّاهرينَ.

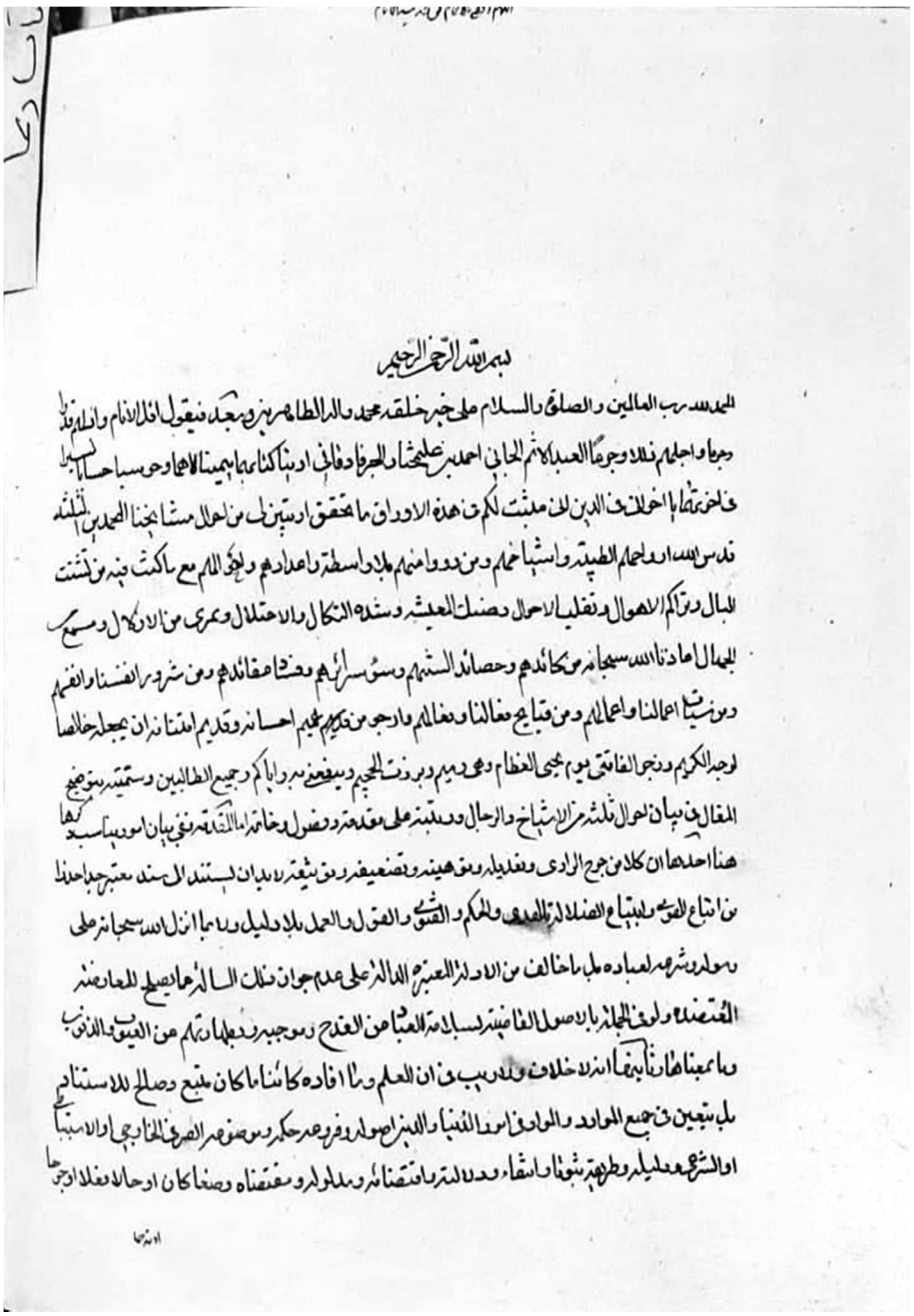
نماذج من النسخ المعتمدة



صورة الصفحة الأولى من مخطوطة الأصل



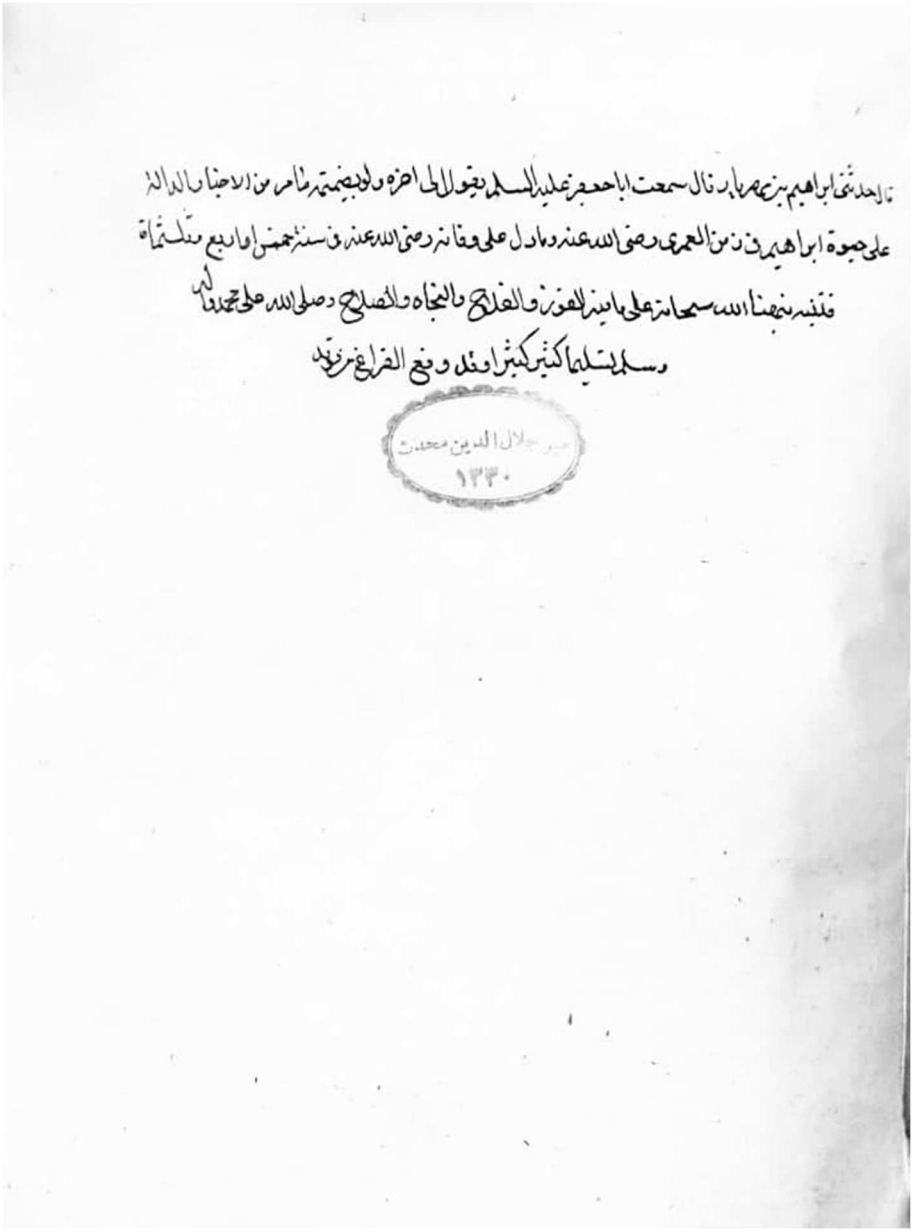
صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة الأصل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين وبعد فيقول افقر الانام واظلم من مشى
وحبا واحلهم فلا وجوها العبد الاثم الخاني احمد بن علي محشا دالحرفا دفاني اوينا كنا بها بيمينا الاهما وحي سباحا بسبا
فاخترت لها اخلاق في الدين لمن طلبت لكم في هذه الاوراق ما تحقق ادبتين لي من احوال مشايخنا المحدثين المتلثة
قدس الله ارواحهم الطيبة واسبغ انعامهم وهم دون وامنهم بلاد اسطة واعدادهم وليؤلم مع ما كنت فيه من تشتت
البال وتراكم الاهوال وتقلب الاحوال وضنك المعيشة وشدة النكال والاختلال وعمري من الاربعين وسبع
الجبال اعادنا الله سبحانه من كائدهم وحصائد السنتهم وسوء سرائرهم ومن شرور انفسنا واقبح
ومن سيئات اعمالنا واعمالهم ومن قبائح مقالنا ومقالهم وارجو من كريم عميم احسانه وقديم امتنانه ان يجعله خالصا
لوجه الكريم ورجاء الفائق يوم يحيى العظام وهي رميم ويبرز الجحيم ويفوز فيه بر وابا كم وجميع الطالبين وستتميز بتوضيح
المقال في بيان احوال ثلثة من الاشياخ والرجال ورتبته على مقدمة وفصول وخاتمة اما المقدمة ففي بيان امور يتبين بها
هنا احدها ان كلا من جرح الراوي وتعديله وتوهينه وتضعيفه ورد شهادته لا يبان يستند الى سند معتبر جديد احدا
من اتباع الهوى والبتاع الضلالة المعروف والحكم والفتوى والقول والعمل بلا دليل وربما انزل الله سبحانه على
رسوله وشرعه لعباده ملا خالف من الادلة المعتبرة الدالة على عدم جواز ذلك السالم عما يصلح للمعارضة
المقتضية ولو في الجملة بالاصول القاعدة لسلامة العباد من القدح وموجبه وعملها وتهم من العيوب والذنوب
وما عمناها وتابعنا انه لا خلاف ولا ريب في ان العلم وما افاده كائنا ما كان متبع وصالح للاستناد
بل يتعين في جميع الموارد والمواد في امور الدنيا والدين اصولها وفروعها حكمها وموضوعها الصرف الخارجي او الاستنباط
او الشرعي من دليله وطريقه ثبوتا واثباتا ودلالة وانتفائه ومدلوله ومقتضاه وضعا كان او حالا او غلا او جزما

او نحوها



صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة «خ ب»



توضيح المقال

في بيان أحوال ثلاثة من الأشياخ والرجال

الشيخ الطوسي قدس سره الشيخ الصدوق قدس سره الشيخ الكليني قدس سره

تأليف

العلامة المولى الشيخ أحمد بن علي مختار الجرفادقاني الحائري قدس سره

(كان حيّاً سنة ١٢٧٤هـ)

تحقيق

السيد جعفر السيد أحمد الحسيني الإشكوري

راجعه وضبطه

مركز تراث كربلاء
قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

وبعد: فيقول أقلّ الأنام، وأذلّهم قدرًا وجرمًا، وأجلّهم ذلًا وخوفًا، العبد الآثم الجاني، أحمد بن عليّ مختار الجرفادقانيّ -أوتيا كتابهما بيمناهما وحوسبا حسابًا يسيرًا في أخريهما-:

يا إخواني في الدين إنّي مثبت لكم في هذه الأوراق ما تحقّق أو تبيّن لي من أحوال مشايخنا المحمّدين الثلاثة -قدّس الله أرواحهم الطيّبة- وأشياخهم، ومَن رووا عنهم بلا واسطة، وأعدادهم وأحوالهم، مع ما كنت فيه من تشتّت البال، وتراكم الأهوال، وتقلّب الأحوال، وضنك المعيشة، وشدّة النكال والاعتلال، وبمرأى من الأرذال ومسمع من الجهّال، أعاذنا الله سبحانه من مكائدهم وحصائد ألسنتهم، وسوء سرائرهم، وفساد عقائدهم، ومن شرور أنفسنا وأنفسهم، ومن سيّئات أعمالنا وأعمالهم، ومن قبائح فعالنا وفعالهم، وأرجو من عميم إحسانه وقديم امتنانه أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وذخرًا لفاقتي يوم يحيي العظام وهي رميم وبرِّزت الجحيم، وينفعني به وإيّاكم وسائر[1] الطالبين، وسمّيته بـ:

«**توضيح المقال في بيان أحوال ثلاثة من الأشياخ والرجال**»

ورتّبته على مقدّمة وفصول وخاتمة.

---

(١) في خ ب: جميع.

المقدّمة

[مقدّمة المؤلّف]

أمّا المقدّمة ففي بيان أمور يناسب ذكرها هنا:

أحدها: أنّ كلًّا من جرح الراوي وتعديله وتوهينه وتضعيفه وتوثيقه لا بدّ وأن يستند إلى سند معتبر جدًّا، حذرًا من اتّباع الهوى، وابتياع الضلالة بالهدى، والحكم والفتوى والقول والعمل بلا دليل، ولا بما أنزله الله سبحانه على رسوله وشرّعه على عباده؛ بل بما خالف من العمومات الأدلّة المعتبرة الدالّة على عدم جواز ذلك، السالمة عمّا يصلح للمعارضة المعتضدة -ولو في الجملة- بالأصول القاضية بسلامة العباد عن القدح وموجبه، وبطهارتهم عن العيوب والذنوب وما بمعناها كما هو ظاهر.

وثانيها: أنّه لا خلاف ولا ريب في أنّ العلم وما أفاده -كائنًا ما كان- متّبع وصالح للاستناد؛ بل يتعيّن في جميع الموارد والموادّ في أمور الدنيا والدِّين، أصوله وفروعه، حكمه وموضوعه، العرف الخارجيّ أو الاستنباطيّ أو الشرعيّ، ودليله وطريقه ثبوتًا وانتفاءً، ودلالته واقتضائه ومدلوله ومقتضاه، وصفًا كان أو حالًا أو فعلًا أو جرحًا أو قدحًا أو تضعيفًا أو توهينًا أو تعديلًا أو توثيقًا أو عدالةً أو فسقًا أو غير ذلك، بلا فرق في ذلك بين كون العلم حاصلًا من الحدس والوجدان فيما أمكن، أو مستفادًا من العقل في مورده، أو من النقل كائنًا ما كان، أو الإجماع، أو الضرورة، أو الاستقراء، أو من القرائن والشواهد والأمارات واجتماعها واختلافها، أو غير ذلك؛ لتطابق الأدلّة وتوافقها على ذلك وعمومها مطلقًا وخصوصها في الجملة السالم عمّا يصلح للمعارضة جدًّا من الكتاب والسنّة

والإجماع المحصّل والمنقول في كلام جماعة، بل والضرورة من الدين وحكم العقل القاطع المتين.

وثالثها: أنّه كما يكون العلم -وما اقتضاه- طريقًا وسندًا للجرح والتعديل والتوهين والتضعيف والتوثيق بحكم ما أشير إليه، فكذا يجوز ويمكن أن يكون غيره سندًا وطريقًا له قطعًا؛ لفقد المانع عنه مطلقًا لا عقلًا ولا شرعًا ولا عادةً، ولقضاء العقل القاطع بجوازه وإمكانه.

مضافًا إلى وقوعه -بحكم ما سيأتي- عمّا يصلح ويصحّ أن يكون سندًا وطريقًا له البيّنة[1] العادلة وشهادة العدلَيْن الحيَّين الجامعَيْن بشروطها بذلك بلا تأمّل ولا إشكال ولا خلاف في ذلك؛ بل فكأنّه إجماعيّ؛ بل وفاقيّ كما لا يخفى على مَن لاحظ كلماتهم في الأُصول والفروع، ولا سيّما في مقام اعتبار شهادة العدلَيْن وتصريحهم به وبعمومه، ودعواهم الإجماع صريحًا عليه فهو الحجّة، مضافًا إلى عموم المعتبرة المتكثّرة الدالّة على عموم اعتبارها وحجيّتها السالمة عمّا يصلح للمعارضة.

ومنه: تصريح العدلَيْن حال حياتهما قولًا ونطقًا وتقريرًا، أو مقابلةً، أو كتابةً وتحريرًا بذلك، فيصلح ويصحّ أن يكون هذا أيضًا سندًا وطريقًا لذلك، ويتّبع مع سلامته عن المعارض المساوي والأقوى بلا تأمّل ولا إشكال ولا خلاف ظاهر أجده في ذلك؛ بل وكأنّه إجماعيّ قولًا وعملًا وسيرةً وتقريرًا؛ بل وفاقيّ كما لا

---

(١) كذا في الأصل.

يخفى عن المطّلع على كلماتهم وأقوالهم وسيرتهم فهو الحجّة.

مضافًا إلى عموم كلّ ما مرّت إليه الإشارة أو جلّه أو قلّه أو بعضه السالم عمّا يصلح للمعارضة جدًّا، بلا فرق في ذلك هنا بين أن يكون هذا التصريح ثابتًا عند الشخص بالسماع والمشافهة وفي الحضور، أو بغيره، وفي الغياب بواسطة الكتابة المعتَبرة والنقل المعتَبر بطريق التواتر أو التسامع والتظافر، أو الآحاد المحفوفة بما يفيد القطع بثبوت ذلك، أو بغيرها، أو بالإجماع، أو الاتّفاق المحصّل أو المنقول، أو بالاشتهار أو الاستقراء، أو غير ذلك من الشواهد والأمارات المفيدة للظنّ بثبوت ذلك، ولا بين أن يكون الناقل لذلك عنها كذلك في حقّ القائل بالفرض وبالإضافة إليه حيًّا أو ميّتًا، ولا بين أن يكون باقيًا على شروط قبول الشهادة أو غيره، ولا بين أن يكون الفصل بين زمان التصريح والنقل والعمل بالفرض طويلًا أو قصيرًا، ولا بين أن يكون باب العلم بالتصريح أو المصرّح به من ذلك منسدًّا أو غيره، بسهولة أو بصعوبة أيضًا؛ لعموم ما مرّت إليه الإشارة، أو إطلاقه كالفتاوى والأقوال في المسألة.

ومنه: شهادة العدل الواحد الحيّ وإخباره وتنصيصه كذلك بذلك، فيصلح ويصحّ أن يكون هذا أيضًا سندًا وطريقًا لذلك، ويتّبع مع سلامته عن المعارض المساوي، فالأقوى كذلك على الأصحّ الأقوى، وفاقًا لظاهر الأكثر، بل المشهور، بل لا خلاف يعتدّ به فيه إلّا من طائفة قليلة ممّن تأخّر، بل التأمّل والتتبّع في كلمات علماء الرجال وسيرتهم وطريقتهم ومعاملتهم وفي طريقة رواة الأخبار وأصحاب الحديث -ولا سيّما قدمائهم- يعطي عدم خلافهم كما قلناه واخترناه، بل كونه

موضع وفاقهم، فهو الحجّة في ذلك إن تمّ كما هو الأتمّ.

مضافًا إلى عموم أدلّة اعتبار خبر الواحد شهادةً وخبرًا مطلقًا السالمة عمّا يصلح للمعارضة، وعموم أدلّة اعتبار الظنّ في حقّ المجتهد وكلّيّته كذلك، أو اعتبار مطلق الظنّ في أمثال هذا المقام، أو اعتبار مثل هذا الظنّ كذلك، وعموم أدلّة اعتبار قول المسلم وخبره وصحّته وتعيّن حمله على الصحّة كذلك حسبما فصّل[١] القول في كلّ من ذلك وفي اعتبار ذلك في مواقع من كتبنا وتحقيقاتنا.

خلافًا لجماعة منهم المحقّق في معارجه[٢] والسميّ المقدّس في بعض مواضع مجمع الفائدة[٣] وتلميذه المحقّق صاحب المعالم فيه[٤]، فلم يكتفوا بالواحد واعتبروا تعدّد العدل في ذلك، وجعلوا التزكية ومقابلها هنا من باب التسبيب والشهادة، ولا وجه لهم عدا الأُصول والعمومات المانعة من العمل بغير علم، ولزوم الاقتصار فيما خالفها على القدر المتيقّن أو الثابت بالدليل، ولكنّهما بعد كما ترى محجوجان ومدفوعان بما مضى.

وعلى أيّ حال فلا فرق في ذلك بين أن يكون كلّ من هذا التصريح والإخبار والشهادة ثابتًا عند الشخص بالسماع والمشافهة وفي الحضور أو بغيره، وفي الغياب بواسطة الكتابة المعتَبرة والنقل المعتَبر بجميع أنواعه المشار إليها، ولا بين أن يكون

---

(١) كذا في الأصل، ولعّل الوجه: فصّلنا.

(٢) معارج الأصول، ص١٨٧.

(٣) مجمع الفائدة والبرهان، ج١٢، ص٨٢، وص٨٧.

(٤) معالم الدين وملاذ المجتهدين، ص١٨٩.

الناقل لذلك عن هؤلاء كذلك في حقّ العامل بالفرض وبالإضافة إلى المنقول عنه حيًّا أو ميّتًا، ولا بين أن يكون باقيًا على شروط قبول الشهادة والخبر أو غيره، ولا بين أن يكون هنا الفصل بين زمان التصريح والإخبار والشهادة والنقل والعمل بالفرض طويلًا أو قصيرًا، ولا بين أن يكون باب العلم بالتصريح والإخبار والشهادة أو المصرّح به والمتعلَّق -بالفتح- من ذلك منسدًّا أو غيره بسهولة أو بصعوبة كما فيما مرّ؛ لمثل ما مرّ من عموم الأدلّة أو إطلاقها الشامل -كالفتاوي والأقوال في المسألة- لجميع هذه الصور، فتدبّر.

ومنه: غير ما مرّ من أخبار الآحاد وما بحكمها من الأمارات والشواهد والقرائن الخارجة والداخلة اللفظيّة والقوليّة الدالّة على شيء من التزكية والتعديل والتوثيق، أو مقابلها، أو على شيء من العدالة، أو المدح، أو الحسن، أو الوثاقة، أو الجلالة، أو ما يقابلها والمفيدة للظنّ بشيء من ذلك، فيصلح ويصحّ أن يكون هذا أيضًا سندًا وطريقًا لذلك ولثبوته، فيتّبع مع سلامته عن المعارض المساوي.

والأقوى كذلك على الأصحّ الأقوى وفاقًا لصريح جماعة من أجلّاء الطائفة، وأُخرى لأصالة حجّيّة مطلق الظنّ وما يفيده في أمثال المقام، وعموم أدلّة اعتباره وحجّيّته وكليتهما وحسبما فصّلنا الكلام فيها في بعض تحقيقاتنا وكلماتنا بما لا مزيد عليه.

خلافًا لظاهر جماعة وصريح أُخرى من الأصوليّين والفقهاء، فتأمّلوا في ذلك، أو قالوا إلى عدم خلاف ذلك)، أو قالوا بعدم اعتبار شيء من ذلك، وعدم صلاحيّته للاستناد إليه ولا للاتّباع به، نظرًا منهم إلى الأصول والعمومات الدالّة

على عدم العِبرة بما لا يفيد العلم ولا بما يفيد الظنّ، وعلى عدم اعتباره وصحّته وصلاحه للاستناد إليه ولا لاتّباعه، واقتصارًا منهم فيما خالفها على القدر المتيقّن أو الثابت بالدليل المعتبر، وليس ما نحن فيه منه فليس[١]، وهو متّجه لو لا ما مرّ واعتباره وعمومهما، ولكنّ المفروض ثبوتها وثبوت عمومهما، واندفاع ذلك بهما، فيكون ضعيفًا وباطلًا جدًّا.

ورابعها: أنّه قد نصّ الشيخ ﵀ في العدّة[٢] والمحقّق في المعارج[٣] ومواضع من المعتبر[٤] والعلّامة في نهاية الأصول[٥] ومواضع من منتهى المطلب[٦] وغيرهما[٧] وفخر الدين في شرح المبادي[٨] والإيضاح[٩] وعميد الدِّين في المنية[١٠] وبعض شرّاح المبادي في شرحه[١١] والشهيد في الذكرى[١٢] وجماعة ممّن

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) عدّة الأصول، ج١، ص١٥٤.

(٣) معارج الأصول، ص٢١٨.

(٤) المعتبر، ج١، ص٤٧ وص١٦٥.

(٥) نهاية الوصول إلى علم الأصول، ج٣، ص٤٦٨.

(٦) منتهى المطلب، ج٣، ص٢٩٠.

(٧) مختلف الشيعة، ج٥، ص١٤؛ وج٧، ص٥٠؛ وج٨، ص٣٤٤.

(٨) نهاية المأمول في شرح مبادئ الوصول، ص٢٦٣.

(٩) إيضاح الفوائد، ج٤، ص١٦٢.

(١٠) لم نعثر عليه.

(١١) نهاية المأمول في شرح مبادئ الوصول، ص٢٦٣.

(١٢) ذكرى الشيعة، ج١، ص٤٩.

تأخّر عنه[١]، بل اتّفقت [كلمة] هؤلاء على أنّ مراسيل جماعة من الرواة -كابن أبي عمير وأمثاله من الثقات الذين لا يروون أو لا يرسلون إلّا عن الثقة- كمسانيدهم أو كصحاحها في الاعتبار أو الصحّة، وعرّفه أيضًا إمّا إلى الطائفة -كما في العدّة والمعارج- أو إلى الأصحاب -كما في عداهما- معلّلين بأنّهم لا يروون أو لا يرسلون إلّا عن الثقة كما هو المفروض، بل نصّ جماعة منهم أيضًا بأنّا نعلم أنّهم كذلك، أو بأنّا نعلم أنّهم محترزون من الرواية عن غير الثقة، وهو كذلك لذلك وفاقًا لأولئك.

ولكن لا يخفى عليك أنّ لازم ذلك أو مقتضاه ومفاده أشياء:

منها: أنّه يكفي في الحكم باعتبار الرواية وصحّتها وثاقة راويها، والعلم بها ولو إجمالًا، من دون حاجة في ذلك إلى امتيازه بعينه وشخصه واسمه أصلًا:

وهو كذلك على الأصحّ الأقوى، وفاقًا لظاهر هؤلاء ولغيرهم ممّن نصّ فيما إذا قال: (أخبرني بعض أصحابنا) أو (بعض الإماميّة) على أنّه يقبل وإن لم يصفه بالعدالة ولا بالفسوق؛ لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، ولم يعلم منه الفسوق المانع من القبول، وممّن نصّ أيضًا على أنّ قول الثبت الثقة: (عن بعض أصحابنا الثقة)، أو (عن صاحب لي ثقة)، أو (أخبرني شيخ ثَبْت)، أو (سمعت صاحبًا لي وهو ثقة ثَبْت)، أو ما يجري مجرى ذلك، شهادة منه لا حجّة[٢] لتلك الطبقة بالثقة والجلالة وصحّة الحديث، وجهالة الاسم والنسب هنالك ممّا

---

(١) ذخيرة المعاد، ج١، ص٤٠؛ مشارق الشموس، ص٤٨.

(٢) كذا في الأصل.

لا يوجب حكم الإرسال ولا يضرّ بصحّة الإسناد أصلًا.

والذي يدلّ على ذلك عموم أدلّة اعتبار خبر الثقة والعدل، وعموم أدلّة اعتبار العلم وما يفيده فيما أفاد ذلك العلم إجمالًا بوثاقة الراوي المفروض وعدالته وجلالته وصحّة روايته واعتباره، وعموم أدلّة الظنّ واعتبار ما يفيده فيما أفاد ذلك الظنّ بذلك كذلك.

وعموم أصالة حجيّة الظنّ كالعلم السالمة عمّا يصلح للمعارضة المعتضدة ولو في الجملة بعمل هؤلاء الأجلّاء وتعليلهم المشار إليه وما قالوه ونسبتهم ذلك إلى الطائفة أو الأصحاب، أو عملهم بأصالة عصمة الراوي عن الذنوب والفسوق، وطهارته عن العيوب، وبالاستقراء المفيد للعلم أو الظنّ بذلك ولو في الجملة.

وبما أفاده السيّد السند بقوله في موضع من الرواشح: بأنّ كلّ مَن يثبت بشهادة النجاشيّ أو الشيخ أو الصدوق أو غيرهم من أضرابهم أنّه في الثقة والجلالة بحيث لا يروي عن الضعفاء، ولا يحمل الحديث إلّا عن الثقات، فإنّ مراسيله يجب أن تكون مقبولة[1].

وفي آخر: فإنّ المستند هناك ما هو استقراء المراسيل، ولا هو مطلق حسن الظنّ الغير الكافي شرعًا، بل هو حصول الظنّ من طريقه الشرعيّ الذي سبيله أن يشهد بذلك مَنْ أمر التعديل والجرح موكول إليه، وأصل التوثيق والتوهين منوط بقوله، ثابت بشهادته، كما قد نبّهناك عليه.

---

(١) الرواشح السماويّة، ص٢٥٦.

فكما أصل ثقة الرجل وجلالته أمر يثْبت شرعًا بشهادة مثل النجاشيّ أو الشيخ أو الكشّي أو الصدوق أو ابن الوليد أو غيرهم -مع السلامة عن المعارض- فكذلك كونه في[1] الثقة وصحّة الرواية بحيث لا يروي إلّا عن الثقة، ولا يرسل إلّا عن صحيح الحديث أمر يثبت بذلك ثبوتًا يعتمد عليه في الشرع بتّةً، وكأنّ هذا حكم يستبين سبيله بطفيف تأمّل.

فإذن لا يختصّ [هذا] الحكم وهذه المنزلة من السبيل الشرعيّ أو العقليّ بأولئك المعدودين، بل يثبت لغيرهم بشهادة مَن شهادته ملاك الأمر في ذلك.

نعم، يختصّ ذلك بأولئك من سبيل الإجماع المنقول في حقّهم، وكأنّ الأصحاب لا يخصّون بهم إلّا هذا، على ما بلغنا من أقاويلهم وعباراتهم، وإخبار المرسل الثقة بأنّه لا يرسل إلّا عن ثقة مقبول كما روايته مقبولة[2] انتهى.

وفي ثالث: أليس قد صار من الأُصول الممهّدة عندهم أنّ رواية الشيخ الثقة الثَبْت الجليل القدر عن أحدهم ممّن لا يُعلم حاله أمارة صحّة الحديث، وآية ثقة الرجل وجلالته، بل إذا ما كان من الإسناد محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصمّ، وهو ضعيف مذموم، تسمعهم يقولون: رواية ابن أبي الخطاب عنه تجبر الوهن وتسدّ الثلمة.

ورواية الشيخ أبي جعفر الطوسيّ ﵀ عن أبي الحسن بن أبي جيد معدودة من الصحاح اتّفاقًا، وكذلك رواية شيخه أبي عبد الله المفيد عن أحمد بن محمّد بن

---

(١) في الأصل: (من) وما أثبتناه من المصدر.

(٢) الرواشح السماويّة، ص٢٥٦ - ٢٥٧، والزيادة منه.

الحسن بن أبي الوليد[١] مع أنّه لم يجر لهما في كتاب[٢] الرجال ذكرًا أصلًا إلّا في أضعاف الأسانيد وتضاعيف الطبقات، ونظائر ذلك كثيرة على ما قد علمت في سالفات الرواشح.

والشيخ الكشّيّ في كتابه بعد ما يروي جملة ممّا يوجب القدح والغمز في محمّد بن سنان أثنى عليه، فأردف تلك الجملة بما هذه صورة عبارته:

قال أبو عمرو: وقد روى عنه الفضل وأبوه ويونس ومحمّد بن عيسى العبيديّ ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيّان [وابنا دندان][٣] وأيّوب بن نوح وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم[٤].

فجعل رواية الثقات عنه في قوّة مدحه [وتوثيقه][٥] والثناء عليه، ونظائر هذا الباب في كلامهم متكرّرة جدًّا. فإذا كان مجرّد رواية الثقة عن رجل على هذا السبيل فما ظنّك بقول الثقة: عن بعض أصحابنا[٦]؟ انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه.

نقلناها بعين ألفاظه وطوله حفظًا لما رامه ولزمه من الفوائد والوجوه المؤيّدة أو المعاضدة لما مرّت إليه الإشارة، خلافًا للمحكيّ في بعض العبائر عن صاحب

---

(١) كذا، والوجه: الحسن بن الوليد.

(٢) كذا، والوجه: كتب.

(٣) الزيادة من المصدر.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٧٩٦.

(٥) ما بين المعقوفين من الرواشح.

(٦) الرواشح السماويّة، ص٢٦٠.

البشرى[١] وفي أُخر عن بعضهم فتأمّل في الاكتفاء بذلك، وقال: لا بدّ من تعيينه وتسميته لينظر في أمره، هل أطبق القوم على تعديله، أو تعارض كلامهم فيه، أو كان مسكوتًا عن ذكره؛ لجواز كونه ثقة عنده، ومجروحًا عند غيره[٢].

ولكنّه بعد كما ترى بمكان من الوهن، وبمعزل عن الحقّ والصواب؛ لاندفاعه بما مضى، مضافًا إلى ما ربّما يقال أيضًا: من أنّ أصالة عدم الجرح مع ثبوت التزكية بشهادة الثقة المزكّى تكفي في دفاع[٣] الاستمرار بذلك الاحتمال، فتدبّر فيه.

ومنها: أنّه يكفي في الحكم باعتبار الرواية وصحّتها وفي تزكية راويها وتعديله وتوثيقه مجرّد رواية هؤلاء الأجلّة وأمثالهم ممّن لا يروون إلّا عن الثقة، أو لا يرسلون إلّا عن الثقة، ومَن[٤] يعلم أو يظنّ ذلك من سيرتهم واستقراء أحوالهم وطريقتهم أو من تصريحهم بذلك ولا يجب في[٥] ذلك الشهادة الصريحة، ولا القول ولا الإخبار الصريح، ولا التنصيص والتصريح بذلك، وهو أيضًا كذلك على الأصحّ الأقوى وفاقًا لهؤلاء الجماعة الأجلّاء، وتصريح أُخرى لمثل ما مرّت إليه الإشارة من عموم الأصل والقاعدة وسائر الأدلّة العامّة السالمة عمّا يصلح للمعارضة المعتضدة أو المتأيّدة -ولو في الجملة- بالاستقراء وغيره من الأمارات

---

(١) لم نعثر عليه.

(٢) الرواشح السماويّة، ص٢٦١.

(٣) كذا، ولعلّ الوجه: دفع.

(٤) كذا، ولعلّ الوجه: ممّن.

(٥) خ ل: من، ولعلّ الوجه: لا يوجب من ذلك.

والشواهد المفيدة لذلك، أو لرجحانه وظهوره في ذلك، خلافًا لنحو من مرّت وستأتي إليه الإشارة، فلا يكفي في ذلك كما فيما مرّ لمثل ما مرّ وسيأتي مع الإشارة إلى ما فيه، فيكون مدفوعًا به وضعيفًا جدًّا.

ومنها: أنّه يكفي في الحكم بصحّة الرواية واعتبارها وفي تزكية راويها وتعديله وتوثيقه مجرّد رواية هؤلاء الأجلّة وغيرهم من الأثبات الثقات عن رجل سمّوه إذا كانوا ممّن لا يروون إلّا عن العدل والثقة، وممّن علم أو ظنّ ذلك من سيرتهم واستقراء أحوالهم وطريقتهم، أو من تصريحهم بذلك، ولا يجب فيه أيضًا الشهادة الصريحة ولا القول ولا الإخبار الصريح ولا التنصيص والتصريح بذلك، وهو أيضًا كذلك على الأصحّ الأقوى وفاقًا لظاهر مَن مضى ولصريح جماعة أُخرى.

ومنهم: السيّد السند الداماد -طاب ثراه- في الرواشح حيث قال: وهل رواية الثقة الثَبْت عن رجل سمّاه تعديل أم لا؟ صحّ ما في الشرح العضديّ بأنّ فيه مذاهب:

أوّلها: تعديل؛ إذ الظاهر لا يروي إلّا عن عدل.

الثاني: ليس بتعديل؛ إذ كثيرًا ما نرى مَن يروي ولا يفكر ممّن يروي.

وثالثها: -وهو المختار- أنّه إن علم من عادته أنّه لا يروي إلّا عن عدل فهو تعديل وإلّا فلا، و(ثقة ثقة، صحيح الحديث) في اصطلاح أئمّة التوثيق والتوهين من أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- تعبير عن هذا المعنى[1]، انتهى.

---

(١) الرواشح السماويّة، ص١٧٠.

لنا على المختار ما مرّت إليه الإشارة من عموم أدلّة اعتبار العلم والظنّ، واعتبار ما يفيدهما بما أفادهما بذلك كذلك، وعموم أصالة حجّيّة الظنّ كالعلم السالمة عمّا يصلح للمعارضة المعتضدة أو المتأيّدة -ولو في الجملة- بعمل هؤلاء الأجلّاء وتعليلهم المشار إليه، وما قالوه ونسبتهم ذلك إلى الطائفة أو الأصحاب أو عملهم، وبأصالة عصمة الراوي كسائر الناس عن الذنوب وعن اتّباع الخنّاس الوسواس وعن سائر الفسوق، وأصالة الطهارة عن دنس الآثام والعيوب، وبالاستقراء المفيد للعلم أو الظنّ بذلك ولو في الجملة، وبما أفاده السيّد السند الداماد هنا وفيما مرّ، وبغيره ممّا أشرنا وسنشير إليه، خلافًا لـمَن مرّت إليه الإشارة، فلا يكفي ذلك كما فيما مرّ لمثل ما مرّ مع الإشارة إلى ما فيه.

وخامسها[1]: أنّ ملاك الأمر في التزكية والتعديل والتوثيق والتوهين في حقّ الرواة وعند علماء الرجال وأهل هذا الفنّ وأرباب هذا الشأن إنّما هو على الظنّ وما يفيده من الأمارات والشواهد والقرائن الحاليّة أو المقاليّة، الداخلة أو الخارجة، وعليه يدور غالبًا رحى هذا الفنّ، وما يتعلّق به من التوهين والجرح والتضعيف والتوثيق والتزكية والتعديل والمدح والتحسين ونحو ذلك؛ ضرورة انسداد باب العلم بذلك غالبًا، وانسداد باب البيّنة العادلة والشهادة المعتبرة من العدلَيْن، فما زاد أيضًا كذلك، وانحصار طريق الوصول إلى ذلك في الظنّ وما يفيده من ذلك كذلك.

---

(١) كذا، والوجه: رابعها.

فلا بدّ وإن يكون معتَبرًا وصالحًا للاستناد إليه ومتّبعًا كما في باب إثبات اللّغات ودلالات الألفاظ والخطابات، ولا سيّما المتعلّقة لها بالشرعيّات، ولا سيّما الآيات والروايات، وكما في باب الأحكام الشرعيّة الفرعيّة وما بحكمها من الموضوعات؛ لعموم الأدلّة المعتَبرة القطعيّة والنقليّة الدالّة على اعتبار ذلك العموم والشمول، والكلّيّة السالمة عمّا يصلح للمعارضة المعتضدة في وجه، والمتأيّدة في آخر بما دلّ على اعتبار ظنّ العدالة في إمام الجماعة والجمعة والشاهد والحاكم والقاضي والمفتي والمجتهد وأمثالهم، وعلى الاكتفاء به في الحكم بثبوت عدالة هؤلاء وفي تزكيته وتعديله.

مضافًا إلى الاستقراء والتتبّع في طريقة أرباب الرجال وأصحاب هذا المقال، وفي سيرة أرباب الأحاديث والأخبار وعملهم فيما يتعلّق بذلك، وفي الاعتماد على الرواة ورواياتهم وفي عدمه كما هو غير خفي على الخبير المطّلع والبصير المتتبّع، بل الاستقراء والتتبّع في كلمات أرباب الرجال يعطي كون ذلك من المسلّمات عندهم، ومن المتّفق عليه بينهم، أو ممّا لا خلاف فيه بينهم كما يرشد إليه -ولو في الجملة- ما قاله هؤلاء الأجلّاء في مراسيل ابن أبي عمير وأمثاله ممّن لا يروون ولا يرسلون إلّا عن الثقة.

وما قالوه في حقّ أصحاب الإجماع من كونهم ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه والإقرار لهم بالثقة والفضل والثقة.

وما قالوه أيضًا في بيان ألفاظ التوثيق والمدح من قولهم: ثقة، ثَبْت -بالتحريك أي حجّة-، عدل، صدوق، عين، وجه، متقن، حافظ، ضابط، فقيه، صحيح

الحديث، نقيّ الحديث، يُحتجّ بحديثه، ثمّ شيخ، جليل، مقدّم، صالح الحديث، مشكور، خيّر، فاضل، خصّيص، خاصّ، ممدوح، زاهد، عالم، صالح، قريب الأمر، مستقيم، له أصل، له كتاب، لا بأس به، مسكون إلى روايته، أسند عنه، كثير الرواية وأضراب ذلك، وقولهم: والثبت الصحيح الحديث أقواها في التوثيق.

ومن قولهم في بيان ألفاظ الجرح والذمّ من قولهم: ضعيف، كذوب، وضّاع، غال، عامّي، واهٍ، لا شيء، متّهم، مجهول، مضطرب الحديث، منكر، متروك الحديث، مرتفع القول، مهمل، غير مسكون إلى روايته، أو يعتمد المراسيل، يروي عن الضعفاء والمجاهيل، غير معتمد عليه أو على روايته، ليس بذلك وأمثال ذلك من أقوالهم، وأنصّها على التوهين: الكذوب الوضّاع.

والحاصل أنّ التتبّع والتأمّل في كلماتهم وتضاعيف مقالاتهم يعطي صدق ما قلناه ولو في الجملة، فتنبّه.

ثمّ ممّا ذكرنا تبيّن لك أنّ كلّما أفاد الظنّ بشيء من ذلك لصحّ وصلح أن يعدّ سندًا وطريقًا لذلك وللحكم به، ويتّبع مع سلامته عن المعارض المساوي والأقوى، كما مضى لذلك.

مضافًا إلى اعتضاده أو تأييده لبعض ما سيأتي، فلا ينبغي التأمّل ولا الإشكال في ذلك، بل ولعلّه لا خلاف بينهم فيه يظهر إلّا ما أحدثه طائفة من الأصوليّين والفقهاء في هذه الأعصار المتأخّرة حيث عدّوا التزكية والجرح والتعديل بالإضافة إلى الرواة من باب التسبيب والشهادة وإن خالفوا أنفسهم في ذلك، ووافقونا في مقام العمل ولو في الجملة؛ نظرًا منهم إلى وجوه مدخولة أو مدفوعة بما عرفته

جدًّا، فليكن بالإعراض عنه حقيقًا بلا مرية وجديرًا بلا شبهة.

وعلى المختار فمن ذلك كثرة رواية الراوي عن المعصوم ﷺ وإكثاره كذلك، كما يرشد إليه كلام غير واحد من أرباب الرجال في مقام المدح بكونه كثير الرواية، وبكونه مسكون إلى روايته، نصّ عليه أيضًا بعض الأجلّة؛ ضرورة إفادته المدح والظنّ بحسن حال الراوي، مضافًا إلى النصوص المستفيضة المتضمّنة لنحو قولهم ﷺ: «**أعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا**»[1] الواضحة على المدّعى.

ومن ذلك أيضًا: إكثار الرواية وكثرتها عن غير المعصوم من الرواة الثقات ومن بحكمهم كذلك لمثل ذلك، مضافًا إلى عموم النصوص المستفيضة المشار إليها الشامل لما نحن فيه في وجه وجيه، إلّا أن يدعى ظهور قوله: «**رواياتهم عنّا**» في الروايات[2] عنهم ﷺ بلا واسطة، فإذن لا دلالة لها عليه بالمنطوق.

ولكن لا يبعد القول بها من جهة المفهوم واللزوم مع أنّ في تلك الدعوى أيضًا ما لا يخفى من الوهن والخلل، فتأمّل.

وعلى أيّ حال فلا فرق في ذلك بين أن يكون الإكثار من كلّ من الراوي والمرويّ عنه، أو من أحدهما خاصّة، فيعمّ الحكم للمكثر منهما، أو من أحدهما؛ لعموم ما عرفته، فتنبّه.

---

(١) وسائل الشيعة، ج٢٧، ص١٤٩، ح٣٧.

(٢) كذا في الأصل.

ومن ذلك: كثرة اعتماد الثَبْت الثقة ولا سيّما إذا كان من المشايخ الأجلّاء والعظماء على غيره المرويّ عنه كذلك، كما يرشد إليه كلام مَن عدّ من ألفاظ المدح: (معتمد عليه)، أو (على روايته)، وقاله[1] في هذا المقام بمثل ذلك.

ومن ذلك أيضًا: اعتماد مَن يعتبر في الراوي -وفي الاعتماد عليه وعلى روايته- العدالة والوثاقة على الراوي وعلى روايته، واعتماد مَن لا يعتبر بغير العادل أو بالفاسق ولا روايته على الراوي وعلى روايته، ولا سيّما فيما إذا كان من المشايخ الأجلّاء، ولا سيّما إذا كثر العدد وتعدّد، ولا سيّما فيما أكثر ذلك كذلك لمثل ذلك، مضافًا إلى عدم ظهور الخلاف في ذلك، بل وظهور عدمه فيه، بل الاتّفاق عليه كما يرشد إليه اكتفاؤهم باقتداء العْدلَيْن العارفَيْن فما زاد في الحقيقة في غير التقيّة بإمام الجماعة والجمعة في معاملة العدالة مع المقتدي والحكم بها في حقّه.

وكذا اكتفاؤهم بتقليد العدلَيْن، فما زاد كذلك لـمَن اشتهر جلوسه في منصب الفتوى، أو تراجعهما إلى مَن اشتهر جلوسه في منصب القضاء والحكومة في معاملة العدالة معه، بل وباكتفائهم بالعدل العارف الواحد المقتدي بمَن مرّ، أو المترافع إليه، أو المكتفي بشهادته وحضوره في الطلاق وما بمعناه كذلك في الحكم بعدالته ومعاملتها معه، واكتفاؤهم باعتماد العارف العدل والثقة الواحد فما زاد على غيره فيها، وفي الحكم بها في حقّه في غير ما ذكر من الموارد، وبالجملة الشواهد والأمارات المفيدة لما قلنا -أو الدالّة عليه- كثيرة لا تخفى على الناقد البصير والمتتبّع المطّلع الخبير.

---

(١) كذا في الأصل.

ومن ذلك أيضًا: كون الراوي أو المرويّ عنه، أو كليهما من مشايخ الإجازة ولا سيّما مع ملاحظة ما نصّ عليه جماعة؛ منهم: شيخنا الشهيد الثاني والسيّد الداماد -طاب ثراهما- وغيرهما؛ حيث قال الأوّل في شرح الدراية: (تعرف العدالة) المعتبرة في الراوي (بتنصيص عدلَيْن عليها أو بالاستفاضة) بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل، أو غيرهم من أهل العلم كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ وما بعده إلى زماننا هذا لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين إلى التنصيص على تزكيته ولا بيّنة على عدالته؛ لما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم وضبطهم وورعهم زيادة على العدالة، وإنّما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء وهم طرق الأحاديث المدوّنة في الكتب غالبًا[١].

والثاني في موضع من الرواشح: وممّا يجب أن يعلم ولا يجوز أن يذهل عنه أنّ مشيخة المشايخ الذين هم كالأساطين والأركان أمرهم أجلّ من الاحتياج إلى تزكية مزكّ أو توثيق موثّق، ولقد كنّا أثبتنا ذلك ممّا أسلفنا بما لا مزيد عليه[٢].

وفي موضع آخر: ثمّ إنّ لمشايخنا الكبراء مشيخة يوقّرون ذكرهم ويكثرون من الرواية عنهم والاعتناء بشأنهم، ويلتزمون أرداف تسميتهم بالرضيلة أو الرحمة لهم البتة، فأولئك أيضًا ثُبَّت فخماء وأثبات أجلّاء، ذُكِروا في كتاب[٣] الرجال أو لم يُذكَروا، والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نصّ عليهم بالتزكية والتوثيق

(١) الرعاية في علم الدراية، ص١٩٢ و١٩٣.
(٢) الرواشح السماويّة، ص٢٦١.
(٣) كذا، ولعلّ الوجه: كتب.

أو لم ينصّ، وهم: كأبي الحسين عليّ بن أحمد بن أبي جيد، وأبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائريّ، وأبي عبد الله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، أشياخ شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسيّ والشيخ أبي العبّاس النجاشيّ -رحمهما الله-، وشيخنا العلّامة الحلّيّ ﵀ في الخلاصة عدّ طريق الشيخ إلى جماعة كمحمّد بن إسماعيل بن بزيع ومحمّد بن عليّ بن محبوب ومحمّد بن يعقوب الكلينيّ وغيرهم صحيحًا وأولئك الأشياخ في الطريق[١].

واستصحّ ﵀ في مواضع كثيرة عدّة جمّة من الأحاديث وهم في الطريق[٢]، انتهى. إلى غير ذلك من الكلمات الصريحة أو الظاهرة الدلالة على ذلك.

والحاصل أنّ الاستقراء والتتبّع في أحوال مشايخ الإجازة من حيث كونهم كذلك يعطي الظنّ القويّ بحسن أحوالهم؛ بل وبثقتهم وجلالتهم وتزكيتهم؛ بل وعدالتهم كما فهمه جماعة ونصّوا عليه أيضًا، ويرشد إليه تصحيح العلّامة -طاب ثراه- وغيره الطرق إلى هؤلاء الأشياخ فيها، وكثرة روايتهم وإكثارها عنهم، واعتماد أساطين المشايخ وأعاظمهم وأجلّائهم عليهم غاية الاعتماد، كثيرًا غاية الكثرة، ولا سيّما بالإضافة إلى ما اشتهر كونهم ممّن تصدّى لما هو وظيفة العدول الثقات شرعًا على رؤوس الأشهاد، وكان له منصب الأمانة أو الشهادة أو الإفتاء والقضاء والحكومة ونحوها واستفاض في أعصارهم كونهم كذلك، فيندرج بذلك في الكلّيّة المعتَبرة المشار إليها، وفي أدلّة اعتبارها وحجّيّتها مع سلامتها

---

(١) خلاصة الأقوال، ص٤٣٦.

(٢) الرواشح السماويّة، ص١٧٠ - ١٧١.

بالفرض عن المعارض المساوي والأقوى.

ومن ذلك أيضًا: كون الراوي والمرويّ عنه -معًا أو أحدهما- ممّن علم بشيء ممّا يفيد العلم لو ثبتت بالاستفاضة، أو بغيرها ممّا يثبته شرعًا، أو يفيد الظنّ به في عصره وزمانه في حال الرواية، أو في الزمان القريب بزمانها السابق عليه، أو اللّاحق به كونه ذا منصب الأمانة أو الشهادة أو الإفتاء أو القضاء والحكومة ونحوها ممّا اعتبر فيه وفي شرعيّته التزكية والعدالة، ولا سيّما على رؤوس الإشهاد وبمرأى ومشهد ومسمع من الناس، فإنّه كما ترى أيضًا يفيد الظنّ بالتزكية والعدالة، بل والثقة والعظمة والجلالة ونحوها أيضًا، بل وربّما يفيد العلم بذلك أيضًا، فصحّ وصلح أن يكون هذا أيضًا سندًا وطريقًا لذلك كذلك، فيتبّع مع سلامته عن المعارض المساوي والأقوى كما فيما مرّ لمثل ما مضى هنالك.

مضافًا إلى عدم ظهور الخلاف في ذلك؛ بل وظهور عدمه؛ بل لا يبعد دعوى الاتّفاق ولو عملًا وسيرةً عليه، فهو الحجّة البالغة الأُخرى زيادةً على ما مضى.

ومن ذلك أيضًا: ضَبطَ الرواية وثَبّتها وكَتَبها وحَفَظها وتدوينها ممّن علم أو ظنّ كونه ممّن لا يضبطُ ولا يثبتُ ولا يكتبُ ولا يحفظُ ولا يدوّنُ إلّا صحيح الرواية، أو رواية العدل والمزكّي لها، وكذا العمل والاحتجاج بها والاستناد إليها ممّن علم أو ظنّ كونه ممّن لا يعمل إلّا بصحيح الرواية مثلًا، أو رواية العدل والمزكّي لها ضرورة إفادته الظنّ، بل والعلم أيضًا في بعض الفروض بذلك، فيندرج في الكلّيّة المشار إليها وفي عموم أدلّتها السالمة عمّا يصلح للمعارضة.

ومن ذلك: تصحيح العالم العدل المزكّى الجاهل -بالاصطلاح المتأخّر الجديد-

كثقة الإسلام والصدوق والشيخ وابن إدريس الحلّيّ مثلًا للرواية أو لراويها بكونه صحيح الحديث، وبقولهم في حقّه بذلك مثلًا فيما كان في مقام الإجازة أو الشهادة لا في مقام الاجتهاد، أو فيما أفاد الظنّ بالتزكية والتعديل أو التحسين ونحوه، بل وتصحيح العدل العالم المزكّى العارف -بالاصطلاح المفروض- كالعلّامة والشهيد ومن تأخّر عنهما لها أو لراويها أو تحسينه أو توثيقه أو تقويته أو توهينه وتضعيفه فيما كان نظره فيه إلى هذا الاصطلاح، وكان ذلك منه إخبارًا أو شهادةً بذلك لا اجتهادًا منه فيه، أو كان اجتهادًا مفيدًا للظنّ به لغيره؛ ضرورة إفادة ذلك الظنّ بذلك كما هو المفروض، فيندرج في الكلّيّة المشار إليها، وفي عموم أدلّتها السالمة عمّا يصلح للمعارضة.

نعم، لو لم يفد الظنّ بذلك ولا رجحانه تعيّن عدم كونه من ذلك، وعدم العِبرة به، وكونه كعدمه كما هو ظاهر، وربّما يُقال فيما كان ذلك اجتهادًا منه: بعدم كونه من ذلك مطلقًا، ولكن القول الفصل[1] ما قلناه، فلا تغفل.

---

(١) كذا، والوجه: الفصل.

الفصل الأوّل

في بيان حال شيخ الطائفة الحقّة، أبو جعفر، محمّد ابن الحسن بن عليّ الطوسيّ رحمه الله وأشياخه ومَن روى هو عنهم

الفصل الأوّل:

[في بيان حال شيخ الطائفة الطوسيّ وأشياخه]

في بيان حال شيخنا شيخ الطائفة الحقّة، ورئيس الفرقة المحقّة، أبي جعفر، محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ -طيّب الله روحه القدّوسيّ- وأشياخه ومَن روى هو عنهم:

فنقول: أمّا هذا الرجل النبيل والشيخ الجليل فجلالة قدره، وعظم منزلته، وسموّ مكانه، ووفور علمه وثقته، أجلى من أن تخفى، وأظهر من الشمس، وأبين من الأمس، كفى في ذلك اتّفاق كلمة الطائفة عليه أنّه شيخها، وإطباق قول الفرقة المحقّة -في زمانه وما بعده إلى زماننا هذا- على كونه رئيسها، والتأمّل في كتبه المتداولة المعروفة في الفقه والحديث والتفسير والأصول والكلام والرجال وغيرها يعطي كونه -طاب ثراه- في قصوى درجة الجلالة والعظمة والمنزلة والوثاقة، وعليا مرتبة العلم والنباهة والصفات الملكيّة، والفضائل الملكوتيّة والقوى القدسيّة.

وبالجملة لا ينبغي الشكّ والارتياب في وثاقته وجلالة قدره وعلوّ مرتبته، كما نصّ عليه غير واحد من الأجلّة:

ففي **الخلاصة**: محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ أبو جعفر -قدّس الله روحه- شيخ الإماميّة، رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأُصول والكلام والأدب، جميع الفضائل تُنسَب إليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهذّبِ للعقائد في الأُصول

والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل، وكان تلميذ الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان.

ولد -قدّس الله روحه- في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق في شهور سنة ثمان وأربعمائة، وتوفّي ﷺ ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرّم سنة ستّين وأربعمائة بالمشهد المقدّس الغرويّ -على ساكنه السلام- ودُفِن بداره.

قال الحسن بن مهدي السليقيّ: تولّيت أنا والشيخ أبو محمّد الحسن بن عبد الواحد العين زربي والشيخ أبو الحسن اللؤلؤيّ غسله في تلك الليلة ودفنه، وكان يقول أوّلًا بالوعيد ثمّ رجع، وهاجر إلى مشهد أمير المؤمنين ﷺ خوفًا من الفتن التي تجدّدت ببغداد، واحترقت كتبه وكرسي كان يجلس عليه للكلام[١].

وفي الوجيزة: ثقة[٢].

وفي بعض كلمات السيّد الداماد في جملة كلام له: وفي طريق شيخنا الأعظم شيخ الطائفة وعظيمها وفقيهها ورئيسها أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ[٣].

وفي النقد: محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقة عين، من تلامذة شيخنا أبي عبد الله، له كتب «جش»[٤]، انتهى.

---

(١) خلاصة الأقوال، ص٢٤٩- ٢٥٠، الرقم٤٦.

(٢) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٥٥ وفيه: محمّد بن حسن الطوسيّ، ثقة وفضله وجلالته أشهر من أن يحتاج إلى البيان.

(٣) شرعة التسمية، ص٥٠.

(٤) نقد الرجال، ج٤، ص١٧٩- ١٨٠، الرقم ٢٤٤؛ الرجال للنجاشيّ، ص٤٠٣، الرقم١٠٦٨.

وممّا يعضد ذلك اتّفاق كلمة العلّامة ومَن تأخّر عنه من أصحابنا -رضوان الله عليهم- على تصحيح رواياته من جهته ويعاملون معاملة الصحّة من دون تزلزل ولا تأمّل، مع كون سائر رجال أسانيدها من الإماميّين الموثّقين، فاحتفظ بذلك واغتنم به.

[مشايخ الشيخ الطوسيّ]

وأمّا **مشايخه** -طاب ثراه- ومَن روى هو عنهم بلا واسطة فهم كثيرون نذكرهم بأسمائهم، ونذكر أيضًا ما تبيّن لي من أحوال كلّ منهم عند ذكر اسمه وترجمته.

[١.] فمنهم: أبو القاسم [عليّ] بن شبل بن أسد الوكيل

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال فيه: قال الشيخ السعيد الوالد ﵀: قرأ على أبي القاسم [عليّ] بن شبل بن أسد الوكيل، وأنا أسمع في منزله ببغداد في الربض بباب المحول في صفر سنة عشر وأربعمائة، قال: حدّثنا ظفر بن حمدون بن أحمد بن شدّاد البادرائيّ أبو منصور ببادرايا في شهر ربيع الآخر من سنة سبع وأربعين وثلاثمائة، قال: حدّثنا إبراهيم بن إسحاق النهاونديّ الأحمريّ في منزله بفارستين[١] من رستاق الأسفيدهان من كورة نهاوند في شهر رمضان من سنة خمس وتسعين ومائتين[٢]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن على مَن تعرّض لذكر اسمه أصلًا[٣]، فضلًا عن وصفه وحاله، غير أنّ اعتماده -طاب ثراه- عليه في الرواية عنه يعطي اعتماده عليه فيها والوثوق بها.

---

(١) في المصدر: بفارسفان.

(٢) الأمالي للطوسيّ، ص٤٠٥، ح٩٠٩، وما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) ذكره النجاشيّ في تضاعيف كلامه في ذيل ترجمة إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ، ص١٩، الرقم٢١، وظفر بن حمدون، ص٢٠٩، الرقم ٥٥٤؛ والوحيد البهبهانيّ في تعليقاته على منهج المقال، ص٢٥٤؛ وبحر العلوم في الفوائد الرجاليّة، ج٢ ص٧٢ - ٧٣.

فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا به لو لم يعدّ موثّقًا ولو حكمًا، فتفطّن.

[٢.] ومنهم: أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر المكنّى بأبي عبد الله

ولا ينبغي التأمّل ولا الارتياب في حسن حاله، ولا في جلالة قدره، كما يظهر من كلام جماعة:

ففي رجال النجاشي: أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز أبو عبد الله شيخنا المعروف بابن عبدون، له كتب منها: أخبار السيّد محمّد، وكتاب تاريخ، وكتاب تفسير، وكتاب خطبة فاطمة ﵄ معربة[١]، وكتاب عمل الجمعة، وكتاب الحديثين المختلفين. أخبرنا بسائرها، وكان قويًّا في الأدب، وقد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، وكان قد لقى أبا الحسن عليّ بن محمّد القرشيّ المعروف بابن الزبير وكان علوًا في الوقت[٢].

وفي الخلاصة: أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز -بالزاي قبل الألف وبعده- أبو عبد الله، قال النجاشيّ: كان شيخنا المعروف بابن عبدون، وقال الشيخ

---

(١) كذا، وفي المصدر: كتاب تفسير خطبة فاطمة ﵄ معربة.

(٢) رجال النجاشيّ، ص٨٧، الرقم ٢١١، وقد علّق السيّد الداماد في تعليقاته على رجال النجاشيّ في هذا المكان ما نصّه: كان غَلوًا في الوقت أي: غاية في العلم والفضل على أقصى مراتب الجلالة في وقته وزمانه، من قولك: غَلَوْتُ بالسهم غَلوًّا إذا رميت به أبعدَ ما تقدر عليه. أو كان غلوآء -بالمدّ- أي: أوّل الشباب، أو سرعة الانقضاء بالوقت (لاحظ مجلّة دراسات علميّة العدد١٤، ص٣٢٢).

الطوسيّ رحمه الله: أحمد بن عبدون يعرف بابن الحاشر[١].

وفي التلخيص والنقد: أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر يكنّى أبا عبد الله، كثير السماع والرواية، سمعنا منه وأجاز لنا جميع ما رواه «لم جخ»[٢].

وفي التلخيص: ومات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة، ويستفاد من كلام العلّامة في بيان طريق الشيخ في كتابيه توثيقه في مواضع[٣].

وفي النقد: وحكم العلّامة بصحّة طريق الشيخ إلى أبي طالب الأنباريّ[٤] وغيره[٥]، وفيه أحمد بن عبدون[٦].

وفي الرواشح: أبو الحسين عليّ بن أحمد بن أبي جيد وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله [الغضائريّ] وأبو عبد الله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر أشياخ شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسيّ والشيخ أبي العبّاس النجاشيّ، وشيخنا العلّامة في الخلاصة عدّ طريق الشيخ إلى جماعة كمحمّد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمّد بن عليّ بن محبوب، ومحمّد بن يعقوب الكلينيّ [وغيرهم] صحيحًا [وأولئك الأشياخ في الطريق]، واستصحّ في مواضع كثيرة عدّة جمّة من الأحاديث وهم في

---

(١) خلاصة الأقوال، ص٧١ - ٧٢، الرقم ٤٧.

(٢) نقد الرجال، ج١، ص١٣٣؛ تلخيص الأقوال المخطوط، ص٢٧.

(٣) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٢٧.

(٤) خلاصة الأقوال، ص٤٣٦.

(٥) كطريقه إلى محمّد بن يعقوب كما في خلاصة الأقوال، ص٤٣٦.

(٦) نقد الرجال، ج١، ص١٣٣.

الطريق[١]، انتهى.

قلت: ما استفاده هؤلاء الجماعة عن كلام العلّامة في الخلاصة وغيرها من التوثيق هو كذلك، ويعضّده أيضًا كونه من مشيخة الإجازة، ولا سيّما مع ما نصّ عليه جماعة في حقّ مشايخ الإجازة من التوثيق، وكفاية ذلك في الحكم به وإن لم ينصّ عليهم به أرباب الرجال.

[٣.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن موسى المكنّى بأبي الحسن

ولا ينبغي التأمّل ولا الارتياب في حسن حاله والوثوق بروايته من جهة روايته -طاب ثراه- عنه، بل ولا في جلالته ووثاقته أيضًا على ما مرّ، مضافًا إلى ما ذكره في التلخيص بقوله: أحمد بن محمّد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازيّ أبو الحسن، روى الشيخ الطوسيّ عنه، عن ابن عقدة جميع رواياته وكتبه -قال: وكان معه خطّ أبي العبّاس بإجازته وشرح رواياته وكتبه- وهذا يدلّ في الجملة على اعتباره وعلى صحّة روايته عنه بخصوصه[٢].

وفي النقد بقوله: أحمد بن محمّد بن موسى المعروف بابن أبي الصلت الأهوازيّ من مشايخ الشيخ الطوسيّ، روى عنه في الفهرست عند ذكر إبراهيم بن [محمّد بن] أبي يحيى وغيره، روى عن أحمد بن محمّد بن سعيد المشهور بابن عقدة[٣]، انتهى.

---

(١) الرواشح السماويّة، ص١٧٠ - ١٧١، وما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٠.

(٣) نقد الرجال، ج١، ص١٧١، الرقم ٣٣٩، وما بين المعقوفين من المصدر.

قلت: قد روى الشيخ في الجزء الرابع من الأمالي في مواضع عديدة هكذا: أخبرنا أحمد بن محمّد بن الصلت الأهوازيّ[١]، وفي الجزء الثاني عشر منه في مواضع عديدة هكذا: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن هارون بن الصلت الأهوازيّ سماعًا منه في مسجده بشارع دارالرقيق ببغداد في سلخ شهر ربيع الأوّل من سنة تسع وأربعمائة قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة إملاء[٢]، انتهى.

وظاهر هذين الكلامين منه -طاب ثراه- يعطي تغاير كلّ من الثلاثة وتعدّد أحمد بن محمّد المفروض، فلا تغفل وليتأمّل.

وكيف كان؛ فعلى فرض التعدّد فلا ينبغي التأمّل ولا الارتياب في حسن حال الجميع، ولا في الوثوق بروايته من الجهة المشار إليها، بل ولا في جلالته ووثاقته أيضًا على ما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به من وجه، وحسنًا وملحقًا به من آخر.

[٤.] ومنهم: أبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمّيّ

على ما يظهر من الفهرست[٣] في ترجمة الصدوق رحمه الله، وذكره في التلخيص[٤].

---

(١) الأمالي الطوسيّ، ص٩٧ ح١٤٧.

(٢) الأمالي الطوسيّ، ص٣٣١، ح٦٦١.

(٣) الفهرست، ص٢٣٨، الرقم ١٢٥.

(٤) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٧٣، وفيه: جعفر بن الحسين، وكذا في منهج المقال، ج٣، ١٩٦، الرقم ١٠٤٠.

ولم أقف إلى الآن على مَن تعرّض لذكر وصفه وحاله[١] غير أنّ عدّه -طاب ثراه- من أصحابنا، وأحد العدّة من أصحابنا، وروايته عنه، يعطي اعتماده عليه ووثوقه به عنها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا أو ملحقًا به من وجه، وصحيحًا أو ملحقًا به من آخر، فتدبّر.

[٥.] ومنهم: [من عبّر عنهم بـ«جماعة»]

مَن عبّر عنه في الأمالي بقوله: جماعة، من دون تقييد بقوله: من أصحابنا[٢]، وفي مواضع من الفهرست: على ما حكى بقوله جماعة كذلك[٣]، وفي أُخرى منه بقوله: جماعة من أصحابنا[٤].

وفسّر الجماعة من موضع من الأمالي بقوله:

أخبرنا جماعة منهم: الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون، وأبوطالب بن غرور، وأبوالحسن الصقّال، وأبوعلي الحسن بن إسماعيل بن أشناس، قالوا: حدّثنا أبوالمفضّل محمّد بن عبد الله بن المطّلب الشيبانيّ[٥]، انتهى.

وفي آخر منه بقوله: أخبرنا جماعة منهم: الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن [محمّد

---

(١) ترجم له ابن حجر في لسان الميزان، ج٣، ص١١٤.

(٢) الأمالي للطوسيّ، ص٤٤٧، ح٩٩٩، وص٤٥١، ح١٠٠٦، وص٤٥٧، ح١٠١٨، وص٤٥٧، ح١٠٢٢.

(٣) الفهرست، ص١٣٨، الرقم ٣٢٦، وص١٣٩، الرقم ٣٢٨، وص١٤٦، الرقم ٣٥٦.

(٤) الفهرست، ص١٩٠، الرقم ٥٣١، وص١٩٣، الرقم ٥٤٦، وص٢٣٨، الرقم ٧١٠.

(٥) الأمالي للطوسيّ، ص٤٤٥، ح٩٩٥.

بن] عبدون، والحسن بن إسماعيل بن أشناس، وأبوطالب بن غرور وأبوالحسن الصقّال، قالوا: حدّثنا أبو المفضّل[١]، انتهى.

وفي آخر منه بقوله: جماعة من أصحابنا منهم: الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان[٢]، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمّيّ، وأبوزكريّا محمّد بن سليمان الحمرانيّ[٣].

وفي الفهرست على ما حُكي[٤] بقوله: أخبرنا جماعة من أصحابنا منهم: الشيخ أبوعبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، وأحمد بن عبدون، والحسين بن عبيدالله[٥]، انتهى.

وزاد في بعض مواضعه على هؤلاء الثلاثة لفظة: وغيرهم[٦]، وفي آخر: ابن أبي جيد القمّيّ[٧]، وفي ثالث كليهما معًا[٨]. وقد عرفت حال ابن عبدون، وستعرف حال الحسين بن عبيد الله ومحمّد بن محمّد بن النعمان وابن أبي جيد مشروحًا.

---

(١) الأمالي للطوسيّ، ص٤٧٣، ح١٠٣٢.

(٢) كذا، وفي المصدر: الشيخ المفيد.

(٣) لم نجده في الأمالي، وذكره في الفهرست، ص٢٣٨، الرقم ٧١٠.

(٤) حكاه السيّد بحر العلوم في الفوائد الرجالية: ج٤، ص١٠٦.

(٥) الفهرست، ص٩٢، الرقم ١٤١.

(٦) الفهرست، ص٦١، الرقم ٦٣، وص٦٤، الرقم ٦٥.

(٧) الفهرست، ص٥٩، الرقم٦٢.

(٨) الفهرست، ص٤٩، الرقم٣٥.

وأمّا أبو الحسين جعفر بن الحسن[١]، وأبو زكريّا محمّد بن سليمان[٢]، وأبو طالب بن غرور[٣]، وأبو الحسن الصقّال، وأبو عليّ الحسن بن إسماعيل بن أشناس[٤] فلم أقف في كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكرهم أصلًا، فضلًا عن أحوالهم، غير أنّ اعتماده -طاب ثراه- عليهم في الرواية يعطي كونهم من الموثوقين بروايتهم المعتمدين عليهم فيها.

فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهة الأوّلين حسنًا أو ملحقًا به من وجه، وصحيحًا أو ملحقًا به من أخرى، ومن جهة مَن عداهما قويًّا أو ملحقًا به لو لم يعدّ موثّقًا ولو حكمًا، فتفطّن.

---

(١) ذكره الأردبيليّ في جامع الرواة ج١ ص١٥١ بعنوان: جعفر بن الحسين، ووقع اختلاف كثير في كلمات أرباب الرجال في اسم أبيه الحسين أو الحسن، فليرجع إلى تنقيح المقال، ج١٥ ص١٠٦ - ١٠٩ لمزيد الفائدة.

(٢) في منتهى المقال: ج٦ ص٦١ برقم ٢٦٥٨ ذكره بعنوان: محمّد بن سليمان بن الحمرانيّ أبوزكريّا نقلًا عن تعليقة الوحيد البهبهانيّ، ص٣٠٩، واستظهر العلّامة السيّد عبد العزيز الطباطبائيّ في مقدّمة كتاب الفهرست للطوسيّ، ص٣٥-٣٦ نقلًا عن كتاب الصلة لابن بشكوال ج٢، ص٥٦٦، رقم ١٣١٢ بأنّه محمّد بن سليمان الخولانيّ، فليرجع.

(٣) ذكره في منتهى المقال: ج٧ ص١٨٦، الرقم ٣٥٩٣ بعنوان: أبو طالب بن عزور، وفي ج٧ ص٣٢٥ الرقم ٤٠٤٣ بعنوان: ابن غرور نقلًا عن تعليقة الوحيد البهبهانيّ، ص٣٩١.

(٤) لم يتعرّض لذكره أصحاب رجالنا في كتبهم، ولكن ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، ج٧، ص٤٣٨، الرقم ٣٩٩٨ بعنوان: الحسن بن محمّد بن إسماعيل بن أشناس مولى جعفر المتوكّل ويكنّى أبا عليّ ويعرف بابن الحماميّ البزّاز، وقال: سألته عن مولده فقال: في شوال من سنة ٣٥٩، ومات في ليلة الأربعاء الثالث من ذي القعدة سنة ٤٣٩، ودفن صبيحة تلك الليلة في مقبرة باب الكناس، وذكره أيضًا الذهبيّ في ميزان الاعتدال، ج١، ص٥٢١، الرقم ١٩٤٦.

[٦.] ومنهم: الحسن بن عليّ بن عبد الكريم

على ما يظهر من الأمالي حيث قال: أخبرنا الحسن بن عليّ بن عبد الكريم، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد الثقفيّ[١]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن في كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه فضلًا عن حاله ووصفه.

نعم، قال السيّد الداماد -طاب ثراه- في الرواشح في جملة كلام له ما هذا عين ألفاظه: (وكذلك الشعيريّ في الرجال كما في عبد الله بن محمّد الشعيريّ اليمانيّ من أصحاب الكاظم عليه السلام، وإسماعيل بن أبي زياد السكونيّ الشعيريّ العامّي الموثّق المشهور بين أصحاب الصادق عليه السلام نسبة إلى موضع ببلاد هذيل [حيّ] من مضر، وقد يكون نسبة إلى إقليم ببلاد الأندلس، ويكون أيضًا نسبة إلى محلّة ببغداد، قال صاحب القاموس: منها الشيخ عبد الكريم بن الحسن بن عليّ[٢].

والذي يستبين بظنّي أنّه من أغلاطه، والصحيح الحسن بن عليّ بن عبدالكريم الزعفرانيّ من زعفرانيّة بغداد التي منها: الحسن بن محمّد صاحب الشافعيّ، لا من زعفرانيّة همذان التي منها: القاسم بن عبد الرحمن شيخ أبي الحسن الدارقطنيّ.

وشيخ الطائفة شيخنا الطوسيّ رحمه الله ذكر الحسن بن عليّ بن عبد الكريم الزعفرانيّ في الفهرست في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن

---

(١) يروي الشيخ عنه بواسطتين في الأمالي: عن الشيخ المفيد، عن أبي الحسن عليّ بن محمّد الكاتب، عنه، كما في ص٨، ح٩، وص١١٦، ح٣٤، وص١٣٣، ح٢٨، وص١٣٧، ح٣٦، وغيرها.

(٢) القاموس المحيط ٣/ ٦٢ مادّة: ش ع ر.

سعد بن مسعود ابن[١] إسحاق الثقفيّ المنتقل من الكوفة إلى أصفهان[٢]، وحكايته في ذلك معروفة ذكرها «جش» وغيره[٣].

وطريق الشيخ إلى إبراهيم بن الحسن الثقفيّ من بعض الطرق السيّد الأجلّ المرتضى والشيخ المفيد جميعًا، عن عليّ بن [محمّد] الحلبيّ الكاتب، عن الحسن بن عليّ بن عبد الكريم الزعفرانيّ عنه[٤])، انتهى كلامه -طاب ثراه-.

وهو كما ترى يعطي رواية الشيخ عن الحسن المفروض بواسطتين، مع أنّ كلامه -طاب ثراه- في الأمالي صريحة في روايته عنه بلا واسطة.

وكيف كان فاعتماده -طاب ثراه- عليه في الرواية عنه يعطي اعتماده عليه فيها ووثوقه بها.

فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا به كما مرّ، فتبصّر.

[٧.] ومنهم: الحسن بن عبيد الله الأنصاريّ المكنّى بأبي عبد الله

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال فيه في مواضع متعدّدة فيه، قال -أي الشيخ-: حدّثنا الشيخ أبوعبد الله الحسن بن عبيد الله الأنصاريّ﵀، عن أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبريّ[٥]، انتهى.

---

(١) كذا، والوجه كما في المصدر: أبي.

(٢) الفهرست، ص٣٦ - ٣٨ الرقم ٧.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص١٦ - ١٨ الرقم ١٩.

(٤) الرواشح السماويّة، ص١٥٣.

(٥) لم أعثر على هذا العنوان في الأمالي، والموجود في النسخ هو حسين بن عبيدالله الغضائريّ ←

ولم أقف إلى الآن في كتب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه وتوصيفه بالشيخ وقوله: رحمه الله، يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، بل وجلالته ومن الشيوخ والإماميّة الاثني عشريّة، بل وثاقته أيضًا ولو بضميمة ما مرّ.

فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به من وجه، وحسنًا أو ملحقًا به من آخر، فتذكّر.

[٨.] ومنهم: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ المكنّى بأبي عبد الله

فلا ينبغي التأمّل والارتياب في سموّ مكانه وعلوّ مرتبته وجلالة قدره ووفور علمه، كما نُصّ على ذلك في كلام جماعة:

ففي «جش»: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ أبو عبد الله، شيخنا رحمه الله له كتب منها: كتاب كشف التمويه والغمّة، وكتاب التسليم على أمير المؤمنين عليه السلام بإمرة المؤمنين، وكتاب تذكرة العاقل[١] وتنبيه الغافل في فضل العلم، وكتاب عدد الأئمّة وما شذّ على المصنّفين من ذلك، وكتاب البيان عن حبوة الرحمن، وكتاب النوادر في الفقه، وكتاب مناسك الحجّ، وكتاب مختصر مسائل[٢] الحجّ، وكتاب يوم الغدير، وكتاب الردّ على الغلاة والمفوضة، وكتاب سجدة الشكر، وكتاب

→

والظاهر أنّه وقع ذلك لتصحيف النسخ الموجودة عند المصنّف.

(١) كذا، وفي المصدر: تذكير العاقل.

(٢) كذا، وفي المصدر: مناسك.

مواطن أمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب في فضل بغداد، وكتاب في قول أمير المؤمنين عليه السلام «**ألا أخبركم بخير هذه الأمّة**»، أجازنا جميعها وجميع رواياته عن شيوخه، ومات رحمه الله في نصف صفر سنة إحدى عشرة وأربعمائة[١].

وفي «صه»: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ يكنّى أبا عبد الله، كثير السماع عارف بالرجال، وله تصانيف ذكرناها في كتابنا الكبير، [شيخ الطائفة][٢]، سمع الشيخ الطوسيّ منه وأجاز له جميع رواياته، مات رحمه الله في نصف[٣] صفر إحدى عشرة وأربعمائة، وكذا أجاز للنجاشيّ[٤].

وفي الرواشح: ابن الغضائريّ مصنّف كتاب الرجال المعروف -الذي ذكره العلّامة في الخلاصة والشيخ تقيّ الديّن الحسن بن داود في كتابه ينقلان عنه يبنيان في الجرح والتعديل على قوله- ليس هو الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ العالم الفقيه البصير المشهور العارف بالرجال والأخبار، شيخ الشيخ الأعظم أبي جعفر الطوسيّ والشيخ أبي العبّاس النجاشيّ، وسائر الأشياخ الذي قد ذكرناه وقلنا: إنّ العلّامة في الخلاصة والحسن بن داود في كتابه قد صحّحا طريق الشيخ إلى محمّد بن عليّ بن محبوب، وهو في الطريق، والعلّامة ومَن تأخّر عنه من الأصحاب إلى زماننا هذا في كتبهم الاستدلاليّة قد استصحّوا أحاديث كثيرة وهو

---

(١) رجال النجاشيّ، ص٦٩، الرقم ١٦٦.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٣) كذا، وفي المصدر: منتصف.

(٤) خلاصة الأقوال، ص١١٦، الرقم ١١.

في أسانيدها، وأمره أجلّ من ذلك، فإنّه من أعاظم فقهاء الأصحاب وعلمائهم.

وله تصانيف معتبرة في الفقه وغيره، وفتاواه وأقواله في الأحكام الفقهيّة منقولة محكيّة، فشيخنا الفريد الشهيد في شرح الإرشاد في باب المياه ذكر مذهب الشيخ أبي عليّ الحسن بن أبي عقيل العمانيّ ثمّ قال: ونقله السيّد الشريف أبو عليّ[١] الجعفريّ عن أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائريّ، ونقله شيخنا عميد الدين -طاب ثراه- في الدرس عن مفيد الدِّين محمّد بن جهيم من أصحابنا الحليّين المتأخّرين[٢]، إلى أن قال: نقلًا بواسطة بعض المتأخّرين عن السيّد المعظّم المكرّم جمال الدين أحمد ابن طاوس في كتابه في الجمع بين كتب الرجال والاستطراف منها: إنّه أحمد بن الحسين -على ما يظهر لي- هو ابن الحسين بن عبيد الله الغضائريّ -رحمهما الله-، فهذا الكتاب المعروف لأبي الحسين أحمد، وأمّا أبوه الحسين أبو عبد الله شيخ الطائفة فتلميذاه النجاشيّ والشيخ ذكرا كتبه وتصانيفه ولم ينسبا إليه كتابًا في الرجال، وإنّما كلامهما وكلام غيرهما: أنّه كثير السماع عارف بالرجال، وبالجملة لم يبلغني إلى الآن عن أحد من الأصحاب أنّ له في الرجال كتابًا[٣].

وفي موضع آخر من الرواشح: والمقلوب وهو أيضًا قد يكون في السند... إلى أن قال: وأمّا بالإبدال بأجود وأثبت منه ليكون مرغوبًا فيه كإبدال ابن الغضائريّ مثلًا -وهو أحمد بن الحسين- بأبيه الحسين بن عبيد الله، وهما جميعًا ثقتان ثبتان،

---

(١) كذا، وفي المصدر: أبو يعلى.

(٢) غاية المراد، ج١، ص٧١- ٧٢.

(٣) الرواشح السماويّة، ص١٨٠ - ١٨١.

ولكن الحسين أوجه وأوثق وأضبط وأثبت[١].

وفي شرح المشيخة: الحسين بن عبيد الله الغضائريّ من مشايخ إجازة الشيخ، وقرأ عليه كتبًا كثيرة، ووثّقه السيّد ابن طاوس في كتاب النجوم[٢]، وذكر الشيخ: أنّه كثير السماع عارف بالرجال، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست، سمعنا منه وأجاز لنا بجميع رواياته[٣].

وفي الوجيزة: ثقة[٤].

وفي النقد: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ أبو عبد الله، شيخنا، له كتب أجازنا جميعها وجميع رواياته عن شيوخه، مات في سنة إحدى عشرة وأربعمائة «جش»، كثير السماع عارف بالرجال، له تصانيف ذكرناها في الفهرست، سمعنا منه وأجازنا بجميع رواياته له «جخ». وقوله: ذكرنا في الفهرست ليس بمستقيم، لأنّي لم أجده في الفهرست أصلًا، وكذا ذكره راويًا عن الفهرست[٥].

وفي مجمع البحرين: والحسين بن عبيد الله الغضائريّ شيخ الطائفة كثير السماع عارف بالرجال، له تصانيف كثيرة، سمع الشيخ منه وأجاز له جميع رواياته[٦].

---

(١) الرواشح السماويّة، ص٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) فرج المهموم: ص٩٧.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤ ص ٣٥٦.

(٤) الوجيزة للمجلسيّ، ص٦٣، وعبارته: الحسين بن عبيد الله الغضائريّ من مشايخ إجازة الشيخ، ووثّقه ابن طاوس.

(٥) نقد الرجال، ج٢، ص٩٧-٩٨.

(٦) مجمع البحرين، ج٣، ص ٤٢٤.

قال الذهبيّ من المخالفين في كتاب ميزان الاعتدال: الحسين بن عبيد الله الغضائريّ شيخ الرافضة[١].

وفي التلخيص: ويستفاد من تصحيح العلّامة بطريق الشيخ إلى محمّد بن عليّ بن محبوب توثيقه، ولم أجد إلى يومنا هذا مَن خالفه[٢]، انتهى.

قلت: المستفاد من هذه العبارة -وممّا نقلنا آنفًا عن السيّد الداماد ومن غيره- توثيقه كما مرّ نقله في شرح المشيخة صريحًا عن السيّد السميّ ابن طاوس، ويرشد أو يؤمئ إليه اتّفاقهم على كونه من مشايخ إجازة الشيخين الجليلين شيخنا أبي جعفر الطوسيّ وشيخ[٣] السميّ أبي العبّاس النجاشيّ ولو بضميمة ما مرّت إليه الإشارة في المقدّمة، فتدبّر.

وليس هذا الرجل صاحب كتاب الرجال المعروف، بل هو ابنه أبوالحسين أحمد بن الحسين المفروض كما يظهر من قول «جش»[٤] والعلّامة في «صه»[٥]، ونصّ عليه جماعة منهم: السيّد السميّ ابن طاوس[٦] وشيخنا الشهيد الثاني[٧] -طاب

---

(١) ميزان الاعتدال، ج١، ص٥٤١.

(٢) تلخيص الأقوال المخطوط، ص١١٤.

(٣) كذا، والوجه: شيخنا.

(٤) لاحظ الرجال للنجاشيّ، ص١١، ٥٢، ٦٦ وغيرها.

(٥) لاحظ خلاصة الأقوال، ص٥٠، ٥٥، ٦٠ وغيرها.

(٦) حكاه عنه في التحرير الطاوسيّ، ص٥.

(٧) الرعاية في علم الدراية، ص١٧٧.

ثراهما- على ما حكي[١] عنهما، وولده المحقّق صاحب المعالم في كتابه التحرير الطاوسيّ والسيّد الداماد[٢] والعلّامة النقيّ التقيّ المجلسيّ- في شرح المشيخة[٣] وغيرهم من المتأخّرين[٤].

وكيفما كان فأبوعبد الله الحسين المفروض من الأجلّاء العظماء الفخماء من العلماء، بل والفقهاء أيضًا، بل ومن الثقات، بل وممّن كان أجلّ وأعظم من أن يحتاج إلى توثيق موثّق وتزكية مزكّ حسبما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به بلا مرية، فتنبّه.

[٩.] ومنهم: حمويه بن عليّ بن حمويه البصريّ المكنّى بأبي عبد الله

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال في مواضع متعدّدة منه: حدّثني والدي﵀ في رجب سنة ستّ وخمسين وأربعمائة بالمشهد -على ساكنه السلام- قال: أخبرنا أبو عبد الله حمويه بن عليّ بن حمويه البصريّ قراءة عليه ببغداد في دار الغضائريّ يوم السبت [النصف] من ذي القعدة سنة ثلاث عشرة وأربعمائة قال: حدّثنا أبوالحسين [محمّد] بن محمّد بن بكر الهزانيّ[٥]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كلمات الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه

---

(١) حكاه السيّد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٢، ص٩٨، الرقم ١٤٧٢.

(٢) الرواشح السماويّة، ص١٨١.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٣٠ - ٣٣١.

(٤) كالتفرشيّ في نقد الرجال، ج١، ص١١٩؛ والمحقّق الأردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٤٨.

(٥) الأمالي للطوسيّ، ص٣٩٩، ح٣٨ وما بعده والزيادات منه.

أصلًا، فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ قراءته -طاب ثراه- عليه وروايته عنه يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا به إن لم يعدّ موثّقًا ولا ملحقًا به، بل لو ثبت إماميّته لكان ينبغي أن يعدّ صحيحًا أو ملحقًا به من جهة كونه من مشايخ إجازته حسبما مرّ، فتذكّر.

[١٠.] ومنهم: [مَن عبّر عنهم بـ«عدّة من أصحابنا»]

مَن عبّر عنه -طاب ثراه- في مواضع عديدة من الفهرست على ما حكي[١] بقوله: عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل[٢]، انتهى.

وفي أُخرى كذلك بقوله: عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه[٣].

وفي أُخرى بقوله: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد[٤]، انتهى.

وفي أُخرى بقوله: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار[٥]، انتهى.

---

(١) حكاه المحقّق الأردبيليّ في جامع الرواة: ج١، ص١٠٢ وص٣٠٣، والسيّد بحر العلوم في الفوائد الرجالية: ج٤، ص٩٠.

(٢) الفهرست، ص٤٢، الرقم١٦ و١٧؛ وص٤٣، الرقم ١٩، وغيرها كثيرًا.

(٣) الفهرست، ص١٩، الرقم١٥؛ وص٤٣، الرقم ٥٩؛ وص٨١، الرقم١٠١؛ وص١٢٢، الرقم١٦٢؛ وص٢١٥، الرقم٣١٦.

(٤) الفهرست، ص٢٢، الرقم٢٠؛ وص٦٠، الرقم٧٤؛ وص٦١، الرقم٧٥؛ وغيرها كثيرًا.

(٥) الفهرست، ص٦١، الرقم ٧٥.

وفي أُخرى بقوله: عدّة من أصحابنا، عن الحسن بن حمزة العلويّ[١].

وفي موضع من كتاب الغيبة بقوله: عدّة من أصحابنا، عن أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبريّ[٢].

وفسّرها في غير موضع من الفهرست: محمّد بن محمّد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون[٣]، وزاد في بعضها ابن أبي جيد القمّيّ[٤]، وفي بعضها الآخر وغيرهم[٥]، وفي آخر كليهما[٦].

وقد عرفت حال الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون، وستعرف حال محمّد بن محمّد بن النعمان وابن أبي جيد القمّيّ، ولكن لم يتحقّق لي إلى الآن تفسير غيرهم، ولا تعيينه باسمه وشخصه فضلًا عن حاله ووصفه، فتذكّر.

[١١.] **ومنهم: الشريف أبو محمّد المحمّديّ﵀**

على ما ذكره في موضع من كتاب الغيبة الحاضر الآن عندي بقوله فيه: وأخبرنا الشريف أبو محمّد المحمّديّ[٧].

---

(١) الفهرست، ص١٣٥، الرقم ١٩٥.

(٢) الغيبة للطوسيّ، ص١٣٤ - ١٣٦، ١٤١، ١٤٧، وغيرها.

(٣) الفهرست، ص٣٦، ٩٢، ١٠٤ وغيرها.

(٤) الفهرست، ص٦٩.

(٥) الفهرست، ص٦١، ٦٤، ٧٨، ٩٢ وغيرها.

(٦) لم نعثر -رغم الفحص الأكيد- على أيّ موضع من الفهرست يفسّر فيه الشيخ العدّة المذكورة.

(٧) الغيبة للطوسيّ، ص١٧٥، ٣٨٩، ٤٦٨. وهو الشريف أبو محمّد الحسن بن القاسم ←

وأبو محمّد الجنديّ ﵀ على ما ذكره في موضع آخر بقوله فيه: وأخبرنا الشريف أبو محمّد الجنديّ ﵀[١]، ولعلّه أبو محمّد عليّ بن أحمد العلويّ الموسويّ الذي يروي عنه في موضع آخر منه[٢].

وكيف كان فلم أقف إلى الآن -فيما حضرني من كتب أرباب الرجال وغيرهم- على ما يخرجه عن الإبهام والجهالة بشخصه وعينه، ولا على ما يخرج عليّ بن أحمد العلويّ أيضًا عن الإبهام والجهالة كذلك، ولا على مَن تعرّض منهم لذكر اسمهما، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه، وقوله: رحمه الله، وتلقيبه بالشريف، يعطي وثوقه بأبي محمّد المفروض واعتماده عليه فيها، بل وإماميّته، بل ووثاقته أيضًا ولو بضميمة ما مرّ، لولا ذكره -طاب ثراه- بعد ذكر أبي محمّد عليّ بن أحمد العلويّ لكتابه في نصرة الواقفة[٣] فإنّه يعطي كونه واقفيًّا، اللّهم إلّا أن يكون أبو محمّد صاحب هذا الكتاب غير الشريف المفروض.

وكيف كان فينبغي أن يعدّ الخبر من جهة أبي محمّد الشريف المفروض قويًّا من وجه، وحسنًا من آخر، وصحيحًا أو ملحقًا به في ثالث، وموثّقًا أو ملحقًا به لو ثبت اتّحاده مع عليّ بن أحمد المفروض، وواقفيّته، بخلاف ما لو ثبت تغايره معه كما

→

المحمّديّ العلويّ.

(١) في كتاب الغيبة، ص١٧٥: أخبرنا الشريف أبو محمّد المحمّديّ ﵀، والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ.

(٢) الغيبة للطوسيّ، ص٤٣.

(٣) الغيبة للطوسيّ، ص٤٣.

يومئ إليه ترحّمه على أبي محمّد الشريف، وتوصيفه بالمحمّديّ أو الجنديّ وبالشريف، بخلاف عليّ بن أحمد المفروض.

فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا به، وموثّقًا أو ملحقًا به من آخر، فتبصّر.

[١٢.] ومنهم: عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن مهدي المكنّى بأبي عمر

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال في موضع منه: أخبرنا أبوعمر عبد الواحد بن محمّد [بن عبد الله بن محمّد] بن مهدي في منزله بدرب الزعفرانيّ ببغداد في الكرخ سنة عشر وأربعمائة[١]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه[٢] فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه، وإكثاره فيها[٣] يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا به من وجه، وموثّقًا أو ملحقًا به من آخر ضعيف، فتذكّر.

[١٣.] ومنهم: عليّ بن إبراهيم الكاتب المكنّى بأبي الحسن

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال: أخبرنا أبو الحسن عليّ بن إبراهيم

---

(١) الأمالي للطوسيّ، ص٢٦٩، ح٣٩، وما بين المعقوفين ليس في المصدر المطبوع.

(٢) ذكره النجاشيّ في ترجمة يعقوب بن شيبة وعدّه من مشايخه معبّرًا عنه بقوله: قرأت هذا الكتاب على أبي عمر عبد الواحد بن مهدي...، الرجال للنجاشيّ، ص٤٥١.

(٣) كذا، والوجه: فيها.

الكاتب[١]، انتهى.

وهذا الرجل مجهول الشخص والحال كسابقه، فيكون مثله في الحكم، فتبصّر.

[١٤.] ومنهم: عليّ بن أحمد بن أبي جيد القمّيّ المكنّى بأبي الحسين

وفي موضع من «جش» وغيره: عليّ بن أحمد بن محمّد بن أبي جيد[٢].

وهذا الرجل من مشايخ الشيخ والنجاشيّ كما نصّ عليه في الرواشح وفي النقد[٣]، ويظهر ممّن عداهما من الأصحاب[٤].

ولا ينبغي التأمّل ولا الارتياب في حسن حاله، بل في جلالة قدره وعلوّ مرتبته وسموّ مكانه أيضًا، بل ولا في وثاقته من جهة كونه من مشايخ الإجازة بضميمة ما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به كما يظهر من الجماعة.

ويستفاد من كلام العلّامة وابن داود ومَن تأخّر عنهما من الطائفة حيث صحّحوا طريق الشيخ الذي هو فيه حتّى قال في الرواشح: ورواية الشيخ أبي جعفر الطوسيّ عن أبي الحسن بن أبي جيد معدودة من الصحاح اتّفاقًا، و[كذلك] رواية شيخه أبي عبد الله المفيد عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد مع أنّه لم يجر لهما في كتاب الرجال ذكر أصلًا إلّا في أضعاف الأسانيد

---

(١) الأمالي للطوسيّ، ص٥٧، ح٥١، وص٢٢٤، ح٤١، ولكنّه يروي عنه بواسطة محمّد بن محمّد.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٥٤، الرقم ١٢٣؛ الفهرست للطوسيّ، ص٥٥، الرقم ٦٧.

(٣) الرواشح السماويّة، ص١٧٠؛ نقد الرجال، ج٣، ص٢٢٩.

(٤) كالأردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٥٥٤؛ وج٢، ص٤٢٨.

وتضاعيف الطبقات[١]، انتهى.

اللّهم إلّا أن يتأمّل في جهة الوثاقة المفروضة وفي اقتضائها لها كما يلوح من بعض الكلمات، فليعدّ حسنًا أو ملحقًا به بلا مرية، فتنبّه.

[١٥.] ومنهم: عليّ بن أحمد بن عمر بن حفص المقرىء، المعروف بابن الحمّاميّ، المكنّى بأبي الحسن

على ما يظهر من الأمالي حيث قال فيه: أخبرنا والدي ﵀ قال: أخبرنا أبوالحسن عليّ بن أحمد بن عمر بن حفص المقرىء المعروف بابن الحمّاميّ قراءة عليه[٢]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن فيما وقفت عليه من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه[٣] فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ روايته - طاب ثراه- عنه وقراءته عليه يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا به من وجه، وموثّقًا ولو حكمًا من آخر لا يخلو عن تأمّل ونظر، فتبصّر.

---

(١) الرواشح السماويّة، ص٢٥٩، والزيادة من المصدر.

(٢) الأمالي للطوسيّ، ص٣٨٠، ح٦٨.

(٣) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، ج١١، ص٣٢٨؛ وابن ماكولا في إكمال الكمال، ج٣، ص٢٨٩؛ والذهبيّ في سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص٤٠٢، وغيرهم من مصادر العامّة، ولكنّه لم يذكر في كتب الخاصّة.

[١٦.] ومنهم: السيّد السند الأجلّ المرتضى عليّ بن الحسين بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ، المكنّى بأبي القاسم، الملقّب بعلم الهدى وذي المجدَيْن

على ما يستفاد من الفهرست، حيث قال فيه: وأخبرنا [السيّد] الأجلّ المرتضى عن أبي الحسين أحمد بن [عليّ بن] سعيد الكوفيّ[١]، انتهى.

وهذا الرجل ممّا لا ينبغي الشكّ ولا الارتياب في جلالة قدره، وعظم منزلته، ورفعة شأنه، وسموّ مكانه، وعلوّ مرتبته، ووفور علمه، وغزارة فضله، ولا في وثاقته أيضًا، كما يستفاد جلّ ذلك من كلام جماعة، ونصّ عليه في كلام أخرى.

ففي «جش»: عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ، أبو القاسم المرتضى، حاز في العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه، وسمع من الحديث فأكثر، وكان متكلّمًا شاعرًا أديبًا، عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا.

صنّف كتبًا منها: تفسير سورة الحمد وقطعة من سورة البقرة، وتفسير قوله تعالى: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ**﴾[٢]، والكلام على مَن تعلّق بقوله: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ**﴾[٣]، وتفسير قوله: ﴿**لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ**

---

(١) الفهرست للطوسيّ، ص٢١١، والزيادات من المصدر المطبوع.

(٢) سورة الأنعام: ١٥١.

(٣) سورة الإسراء: ٧٠.

﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾[١]، وكتاب الموضّح عن جهة إعجاز القرآن، وهو الكتاب المعروف بالصرفة، وكتاب الملخّص في أصول الدين، وكتاب الذخيرة، وكتاب جمل العلم والعمل، وكتاب تقريب الأصول، والردّ على يحيى بن عدي، وكتاب الردّ على يحيى أيضًا في اعتراضه، ودليل الموحّدين في حدث[٢] الأجسام، والردّ عليه في مسألة سمّاها طبقة[٣] المسلمين، ومسألة في كونه تعالى عالمًا، ومسألة في الإرادة، ومسألة أخرى في الإرادة، وكتاب تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، ومسألة في التوبة، ومسألة في [الولاية من] قبل السلطان[٤]، وكتاب الشافي في الإمامة، وكتاب المقنع في الغيبة، وكتاب الخلاف في أصول الفقه، ومسألة في التأكيد، ومسألة في دليل الخطاب، والمصباح في الفقه، وشرح مسائل الخلاف، ومسألة في المتعة، والمسائل المحمّديات خمس مسائل، والمسائل البادرائيّات أربع وعشرون مسألة، والمسائل الموصليّات ثلاثة في الوعد[٥] والقياس والاعتماد، والمسائل المصريّات الأوائل خمس، ومسائل الثمانية، والمسائل الرمليّات سبع مسائل، مسائل التبانية ثلاث، ومسائل سأل منها السلطان[٦]،

---

(١) سورة المائدة: ٩٣.

(٢) كذا في المصدر.

(٣) في المصدر: طبيعة.

(٤) في الأصل: مسألة في قتل السلطان، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) في المصدر: الوعيد.

(٦) في المصدر هكذا: المسائل المصريّات الأوائل خمس مسائل، الثانية المسائل الرمليّات سبع مسائل، المسائل التبانية، ثلاث مسائل سئل عنها السلطان.

وكتاب الغرر، وكتاب الوعيد، وكتاب الذريعة، وتفسير قصيدته، وكتاب مسائل انفرادات الإماميّة وما ظنّ انفرادها به.

مات ﷺ لخمس بقين من شهر ربيع الأوّل سنة ستّ وثلاثين وأربعمائة، وصلّى عليه ابنه في داره ودفن فيها، وتولّيت غسله ومعي الشريف أبو يعلى محمّد بن الحسن الجعفريّ، وسلّار بن عبدالعزيز[١].

وعن «جخ»: أبوالقاسم الملقّب بالمرتضى ذي المجدين علم الهدى[٢]، أكثر أهل زمانه أدبًا وفضلًا، متكلّم فقيه، جامع للعلوم كلّها. روى عن التلعكبريّ والحسين بن عليّ بن بابويه وغيرهم من شيوخنا، له تصانيف كثيرة ذكرنا بعضها في الفهرست، وسمعنا [منه] أكثر كتبه وقرأنا [ها] عليه[٣].

وعن الفهرست: أبوالقاسم المرتضى ـ الأجلّ علم الهدى[٤]، متوحّد في علوم كثيرة، مجمع على فضله، مقدّم في العلوم مثل علم الكلام والفقه وأُصول الفقه والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر واللّغة وغير ذلك، وله ديوان شعر يزيد على عشرين ألف بيت[٥]، وله من التصانيف ومسائل البلدان شيء كثير...

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢٧٠-٢٧١.

(٢) في المصدر زيادة: أدام الله تأييده.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٤، والزيادات من المصدر.

(٤) في المصدر: كنيته أبو القاسم لقبه علم الهدى الأجلّ المرتضى؛ وفي المصدر زيادة: طوّل الله عمره وعضد الإسلام وأهله ببقائه وامتداد أيّامه.

(٥) في المصدر: ألف بيت.

توفّي﵀ في شهر ربيع الأوّل سنة ستّ وثلاثين وأربعمائة وكان مولده في رجب سنة خمس وخمسين وثلاث مائة، وسنّه يوم توفّي ثمانون سنة وثمانية أشهر وأيّام -نضّر الله وجهه-، قرأت هذه الكتب أكثرها عليه، وسمعت سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة[١].

وفي «صه»: أبوالقاسم المرتضى ذوالمجدين علم الهدى ﵁، متوحّد في علوم كثيرة مجمع على فضله مقدّم في العلوم مثل علم الكلام والفقه وأُصول الفقه والأدب من النحو والشعر واللّغة وغير ذلك، وله ديوان شعر يزيد على عشرين ألف بيت، وتوفّي ﵀ في شهر ربيع الأوّل سنة ستّ وثلاثين وأربعمائة، وكان مولده في رجب من سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، ويوم توفّي كان عمره ثمانين سنة وثمانية أشهر وأيّامًا -نضّر الله وجهه-، وصلّى عليه ابنه في داره ودفن فيها، وتولّى غسله [أبوالحسين][٢] أحمد بن العبّاس النجاشيّ ومعه الشريف أبو يعلى محمّد بن الحسن الجعفريّ وسلّار بن عبد العزيز الديلميّ [وله مصنّفات كثيرة ذكرناها في كتابنا الكبير][٣]. وبكتبه استفادت الإماميّة منذ زمنه﵀ إلى زماننا هذا وهو سنة ثلاث وتسعين وستّمائة، وهو رئيسهم[٤] ومعلّمهم -قدّس الله روحه وجزاه عن أجداده خيرًا-[٥].

---

(١) الفهرست للطوسيّ، ص١٦٤-١٦٥.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٣) الزيادة من المصدر.

(٤) في المصدر: ركنهم.

(٥) خلاصة الأقوال، ص٩٥، الرقم ٢٢.

وفي كتاب عمدة الطالب في نسب[١] آل أبي طالب وبحر الأنساب: أمّا عليّ فهو الشريف الأجلّ الطاهر ذوالمجدَيْن، الملقّب بالمرتضى وعلم الهدى، يكنّى أبا القاسم، تولّى نقابة النقباء وإمارة الحاجّ وديوان المظالم على قاعدة أبيه ذي المناقب وأخيه الرضي، وكان توليته لذلك بعد أخيه الرضيّ، وكان مرتبته في العلم عالية فقهًا وكلامًا وحديثًا ولغةً وأدبًا وغير ذلك، وكان متقدّمًا في فقه الإماميّة وكلامهم ناصرًا لأقوالهم.

قال أبوالحسن العمريّ: رأيته فصيح اللّسان يتوقّد ذكاء، قال: وكان اجتماعيّ به سنة خمس وعشرين وأربعمائة ببغداد وحضر مجلسه أبوالعلاء أحمد بن سليمان المعرّي [ذات] يوم، فجرى ذكر أبي الطيّب المتنبّي، فنقّصه الشريف المرتضى وعاب بعض أشعاره، فقال أبو العلاء: لو لم يكن إلّا قوله: (لك يا منازل في القلوب منازل) لكفاه، فغضب الشريف وأمر بالمعرّي فسحب وأخرج، فتعجّب الحاضرون من ذلك، فقال لهم الشريف: أعلمتم ما أراد الأعمى؟ إنّما أراد قوله في تلك القصيدة:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأنّي كامل

وأُمّه وأُمّ أخيه الرضيّ فاطمة بنت أبي محمّد الحسن [الناصر الصغير بن أبي الحسين أحمد بن محمّد الناصر الكبير الأطروش بن عليّ بن الحسن][٢] بن عليّ الأصغر بن عمر الأشرف بن زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي

---

(١) كذا في الأصل، والوجه: أنساب.

(٢) الزيادة من الصدر.

طالب﵇، وتولّى النقابة وإمارة الحاجّ والمظالم ثلاثين سنة وأشهرًا.

وكانت ولادته سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، وتوفّي في خامس عشر ربيع الأوّل سنة ستّ وثلاثين وأربعمائة عن أربع وثمانين سنة، ودُفِنَ في داره ثمّ نقل إلى كربلاء فدُفِن عند أبيه وأخيه، وقبورهم ظاهرة مشهورة.

وله مصنّفات كثيرة في الفقه والكلام والأدب ومن أشهرها كتاب درر القلائد وغرر الفوائد، وهو يدلّ على فضل عظيم وقوّة ذهن وقدرة تصرّف وكثرة نقل وغزارة اطّلاع، وله شعر فائق كثير قد دوّن، ومنه قوله في الغزل:

يا خليلي من ذؤابة بكر ... في التصابي رياضة الأخلاق

علّلاني بذكر هم تسعداني ... واسقياني دمعي بكأس دهاق

وخذا النوم من عيوني فإنّي ... قد خلعت الهوى[1] على العشّاق

فيقال: إنّ بعض الظرفاء لما سمع هذا البيت قال: تكرم سيّدنا الشريف خلع ما لا يملك على مَن لا يقبل، وكان المرتضى يبخل ولمّا مات ترك مالًا كثيرًا.

ورأيت في بعض التواريخ: أنّ خزانته اشتملت على ثمانين ألف مجلّد، ولم أسمع بمثل هذا إلّا ما يحكى عن الصاحب إسماعيل بن عبّاد كتب إلى فخرالدولة ابن بويه -وكان قد استدعاه للوزارة فتعذّر بأعذار- منها أنّه قال: إنّي رجل طويل الذيل وإنّ كتبي تحتاج إلى سبعمائة بعير، حكى الشيخ اليافعيّ[2]: أنّها كانت مائة

---

(١) في المصدر: الكرى.

(٢) في المصدر: الرافعيّ.

ألف وأربعة عشر ألفًا، [و]قد أناف القاضي الفاضل عبد الرحمن الشيبانيّ على جميع مَن جمع كتبًا، واشتملت خزانته على مائة ألف وأربعين ألفًا مجلّدًا، وكان المستنصر قد أودع خزانته في المستنصريّة ثمانين ألف مجلّدًا على ما قيل، والظاهر أنّه لم يبق الآن منها شيء[١].

وفي التلخيص: ثمّ نقل -أي السيّد المرتضى- إلى جوار جدّه الحسين، ذكره صاحب تنزيه ذوى العقول في أنساب آل الرسول[٢].

وفي بعض الكلمات: ذكر أبو القاسم بن نوبخت صاحب السيّد: حصرنا كتبه وجدناها ثمانين ألف مجلّد من مصنّفاته ومحفوظاته ومفرداته؛ قال[ـه][٣] صاحب تنزيه ذوي العقول.

وقال الثعالبيّ في كتاب اليتيمة[٤]: إنّها قوّمت بثلاثين ألف دينار بعد أن أهدى منها إلى الوزراء والرؤساء شطرًا عظيمًا[٥].

---

(١) عمدة الطالب، ص٢٠٤- ٢٠٦.

(٢) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٢٩٣، وكذا في جامع الرواة، ج١، ص٥٧٥ نقلًا عن المصدر المذكور.

(٣) في الأصل: وقال صاحب.

(٤) في الأصل: القيمة.

(٥) لم أعثر عليه في المطبوع من (يتيمة الدهر)؛ نقل الشهيد هذا وما قبله في حاشيته على الخلاصة، رسائل الشهيد الثاني، ج٢، ص١٠٠٩؛ ونقله الحرّ العامليّ في أمل الآمل، ج٢، ص١٨٤؛ والسيّد عليّ خان المدنيّ في الدرجات الرفيعة، ص٤٦٣؛ والسيّد بحر العلوم في الفوائد الرجاليّة، ج٣، ص١٠٧ نقلًا عن المصدر المذكور.

وفي آخر: السيّد الأجلّ المرتضى ذوالمجدَيْن، علم الأعلام والبدر التمام، المروّج لمذهب الشيعة في المائة الرابعة، المعترف بفضله الخاصّة والعامّة، الذي لا يخفى محامده وفضائله، ولا يتناهى عوائده ونوائله... إلى أن قال: وقد شاع بين العلماء أنّ أمير المؤمنين ﵇ لقّبه بعلم الهدى، ومن الوجوه التي ذكروه: أنّ محمّد بن الحسين بن عبد الرحيم وزير القادر العبّاسيّ كان مريضًا واشتدّ مرضه، فرآه ﵇ في المنام أنّه قال له: قل لعلم الهدى يدعو لك حتّى يشفيك الله، فقلت: مَن علم الهدى؟ فقال: عليّ بن الحسين الموسويّ. فكتب إليه رقعة لالتماس الدعاء وأدرج فيه اللّقب، ولمّا وصل إلى السيّد أبى عن اللّقب هضمًا لنفسه، وكتب في الجواب إليه: الله الله في أمري فإنّ قبولي لهذا اللّقب شناعة عليّ، فكتب الوزير إليه: والله ما كتبت إليك إلّا ما أمرني به أمير المؤمنين ﵇، ثمّ قد عوفي الوزير ببركة دعاء السيّد، ثمّ عرض الوزير صورة الواقعة وإنكار السيّد اللّقب على الخليفة فقال: أيّها المرتضى أيّها المرتضى اقبل ما لقبّك به جدّك، وقد شاع به من ذلك الزمان إلى الآن[(١)].

وكان -قدّس الله روحه- ملقّبًا بالثمانينا[يّ]، ونقل أنّه كان خلّف من كلّ شيء ثمانين، وخلّف بعد وفاته ثمانين ألف مجلّد من مفرداته ومصنّفاته ومحفوظاته[(٢)].

---

(١) لم نجد المصدر المنقول عنه؛ ولاحظ القضيّة في الأربعين حديثًا للشهيد الأوّل، ص٥٢؛ ونقله مختصرًا السيّد علي خان المدنيّ في الدرجات الرفيعة، ص٤٦٠؛ والسيّد بحر العلوم في الفوائد الرجاليّة، ج٣، ص١٣٥.

(٢) ذكر الميرزا عبد الله الأفنديّ ﵀ في تعليقة أمل الآمل، ص١٩٧: (وصنّف كتابًا يقال له الثمانين، وخلّف من كلّ شيء ثمانين، وعمّر إحدى وثمانين سنة، فمن أجل ذلك سمّي الثمانينيّ).

وعن جامع الأصول: أنّه عدّ السيّد المرتضى من مجدّدي مذهب الإماميّة على رأس المائة الرابعة [١]، انتهى.

قلت: خلوّ هذه الكلمات عن ذكر وثاقته لا ينافي ما ادّعيناه من وثاقته ونفينا الشكّ والارتياب عنه؛ لأنّه -طاب ثراه- وأمثاله أجلّ وأعظم من أن يحتاج إلى توثيق موثّق وتزكية مزكّ، كما لا يخفى على أولي النهى وذوي الحجى، فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا وملحقًا به جدًّا، فتفطّن.

[١٧.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن عبد الله بن سراب المقرىء [٢]

المكنّى بأبي الحسين، على ما يظهر من الأمالي، حيث قال فيه: أخبرنا أبوالحسين عليّ بن محمّد بن عبد الله بن سراب المقرىء [٣] في منزله ببغداد في رجب سنة إحدى عشرة وأربعمائة [٤]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن فيما وقفت على كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه [٥]، فضلًا عن وصفه وحاله، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه تعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا من وجه، وموثّقًا من آخر لا يخلو عن تأمّل ونظر، فتبصّر.

---

(١) جامع الأصول، ج١١، ص٣١٩.

(٢) كذا، وفي المصدر: بشران المعدّل.

(٣) في المصدر: بشران المعدّل.

(٤) الأمالي، ص٣٩٤، ح٢١.

(٥) له ذكر في تاريخ بغداد، ج١٢، ص٩٧- ٩٨؛ وسير أعلام النبلاء، ج١٧، ص٣١١.

[١٨.] ومنهم: أبو محمّد الفحّام

على ما يظهر من الأمالي حيث قال فيه: أخبرني أبو محمّد الفحّام بسرّ من رأى، قال: حدّثني أبوالحسن محمّد بن أحمد بن عبيد الله بن المنصور[١]، انتهى.

وقال أيضًا فيه: أخبرني أبومحمّد الفحّام، قال: حدّثني عمّي عمر بن يحيى الفحّام، قال: حدّثني عبد الله بن أحمد بن عامر، قال: حدّثني أبي أحمد بن عامر الطائيّ، قال: حدّثني عليّ بن موسى الرضا عليه السلام[٢]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن فيما وقفت عليه من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه[٣] فضلًا عن حاله ووصفه، فهو كالسابق فيما مرّ.

[١٩.] ومنهم: أبو الفتح محمّد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال فيه: حدّثنا أبوالفتح محمّد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ[٤] إملاءً في مسجد الرصافة جانب الشرقيّ ببغداد في ذي القعدة سنة إحدى عشرة وأربعمائة، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سلمة[٥]، انتهى[٦].

---

(١) الأمالي، ص٢٩٢، ح١٤، وفيه هكذا: أبو محمّد الفحّام قال: حدّثني أبو الحسن محمّد بن أحمد الهاشميّ المنصوريّ بسرّ من رأى.

(٢) الأمالي، ص٢٧٩، ح٧٢، وهو أبو الفتح الحسن بن محمّد بن يحيى الفحّام.

(٣) ذكره النجاشيّ في ذيل ترجمة عيسى بن أحمد بن عيسى بن المنصور وعدّه من مشايخه، الرجال للنجاشيّ، ص٢٩٧.

(٤) خ ل: محمد بن أحمد أبوالفوارس.

(٥) كذا، وفي المصدر: سلم.

(٦) الأمالي، ص٣٠٦، ح٦٢.

ولم أقف إلى الآن فيما وقفت عليه من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه فضلًا عن حاله ووصفه، فهو أيضًا كالسابق فيما مرّ، فتبصّر.

[٢٠.] ومنهم: محمّد بن إسحاق المقرىء

على ما يظهر من كتاب الغيبة[١].

ولم أقف إلى الآن فيما وقفت عليه من كلمات أهل الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه فضلًا عن حاله ووصفه، فهو أيضًا كالسابق فيما مرّ.

[٢١.] ومنهم: أبو زكريّا محمّد بن سليمان الحمرانيّ

على ما يظهر به في الفهرست[٢]، وحال هذا الرجل أيضًا كالسابق، فتبصّر.

[٢٢.] ومنهم: محمّد بن أبي محمّد عبد الغني بن أبي سعيد الأزديّ المقرىء[٣] الحافظ

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال فيه: حدّثنا محمّد بن أبي محمّد عبدالغنيّ بن سعيد الأزديّ المقرىء الحافظ[٤] في المسجد الحرام في ذي الحجّة سنة ثمان وسبعين

---

(١) الغيبة للطوسيّ، ص١٨٩، ح١٥٠، يروي عن جماعة، عن التلعكبريّ، عن أحمد بن عليّ الرازيّ، عن محمّد بن إسحاق المقرئ، وفي ص٤٥١، ح٤٥٦ يروي عن أحمد بن عليّ الرازيّ، عنه، فالشيخ يروي عنه بواسطة.

(٢) الفهرست للطوسيّ، ص٢٣٨.

(٣) في المصدر: المصريّ.

(٤) كذا، وفي المصدر هكذا: حدّثنا محمّد بن عليّ بن خشيش قال: حدّثنا أبو محمّد عبد الغنيّ بن سعيد الأزدي المصري الحافظ إملاء من حفظه...، وهذا سهو وقع فيه المصنّف نظرًا إلى ←

وثلاثمائة، قال: حدّثنا عثمان بن محمّد السمرقنديّ[١]، انتهى.

وحال هذا الرجل كالسابق فيما مرّ.

[٢٣.] ومنهم: محمّد بن العبّاس أبو عبد الله الزيديّ[٢] النحويّ

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال: محمّد بن العبّاس أبو عبد الله [بن] الزيديّ[٣] النحويّ حفظًا، قال: حدّثنا العبّاس بن الفرج الرياشيّ[٤].

وحال هذا الرجل كالسوابق فيما مرّ، فتبصّر.

[٢٤.] ومنهم: محمّد بن عليّ بن خشيش[٥] بن نصر بن جعفر بن إبراهيم التميميّ

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال فيه: حدّثني محمّد بن عليّ بن خشيش بن نصر[٦] بن جعفر بن إبراهيم التميميّ في بني فزارة[٧]، انتهى.

وحال هذا الرجل كالسوابق فيما مرّ، فتبصّر.

→

نسخته المصحّفة.

(١) الأمالي، ص٣١٠-٣١١، ح١٧.

(٢) في المصدر: اليزيديّ.

(٣) في المصدر: اليزيديّ.

(٤) الأمالي، ص٤٩٤، ح٥٢، ولعلّه متّحد مع محمّد بن العبّاس بن الوليد النحويّ المكنّى بأبي الحسين المذكور في كتب الرجال.

(٥) في الأصل: خنيس.

(٦) كذا في الأصل، وفي بعض المصادر: نضر.

(٧) الأمالي، ص٣٠٩، ح٧١.

[٢٥.] ومنهم: أبو عبد الله محمّد بن محمّد الزعفرانيّ

على ما يظهر من الأمالي حيث قال فيه: أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن محمّد الزعفرانيّ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد الثقفيّ[١]، انتهى.

وحال هذا الرجل أيضًا كالسوابق فيما مرّ، فتذكّر.

[٢٦.] ومنهم: أبو الحسن محمّد بن محمّد بن مخلّد

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال في موضع منه: [حدّثنا الشيخ السعيد الوالد أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ رحمه الله بالمشهد المقدّس الغريّ -على ساكنه السلام- في رجب من سنة ستّ وثلاثين وأربعمائة][٢] قال: أخبرني محمّد بن محمّد بن مخلّد في ذي الحجّة سنة سبع عشرة وأربعمائة في داره بدرب السلوليّ في القطيعة[٣].

وفي آخر منه بالإسناد قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن محمّد بن مخلّد قراءة عليه في ذي الحجّة سنة سبع عشرة وأربعمائة، قال: حدّثنا أبو الحسين عمر بن الحسين[٤]

---

(١) يروي الشيخ في مواضع كثيرة من أماليه عن محمّد بن محمّد، عن عليّ بن محمّد الكاتب، عن الحسن بن عليّ الزعفرانيّ، عن إبراهيم بن محمّد الثقفيّ، ولا يروي فيه عنه بلا واسطة حتّى في حديث واحد.

(٢) ما وجدت ما بين المعقوفين في المصدر.

(٣) الأمالي، ص٣٨٩، ح١، وفيه: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن محمّد بن محمّد بن مخلّد في ذي الحجّة...

(٤) في المصدر: الحسن.

بن عليّ بن مالك الشيبانيّ القاضي المعروف بابن الأشنانيّ[١]، انتهى.

وحال هذا الرجل أيضًا كالسوابق فيما مرّ.

[٢٧.] ومنهم: أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثيّ البغداديّ

ولا ينبغي الشكّ ولا الارتياب -بل ولا الخلاف أيضًا- في جلالة قدره وعظم منزلته وسموّ مكانه وعلوّ شأنه ووفور علمه وغزارة كماله وفضله وفطانته ووثاقته، كما نصّ عليه في كلام جماعة:

ففي «جش»: محمّد بن محمّد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر... شيخنا وأستاذنا رضي الله عنه، فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم، له كتب...، مات رحمه الله ليلة الجمعة لثلاث [ليال] خلون من شهر رمضان سنة ستّة عشرة[٢] وأربعمائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ستّ وثلاثين وثلاثمائة، وصلّى عليه الشريف المرتضى أبوالقاسم عليّ بن الحسين بميدان الأشنان وضاق على الناس مع كبره، ودفن في داره سنين، ونقل إلى مقابر قريش بالقرب من السيّد أبي جعفر عليه السلام، وقيل: مولده سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة[٣].

وعن «ست»: محمّد بن محمّد بن النعمان [المفيد] يكنّى أبا عبد الله المعروف بابن المعلّم، من أجلّة المتكلّمين من الإماميّة[٤]، انتهت [إليه] رئاسة الإماميّة في وقته

---

(١) الأمالي، ص٣٨٢، ح٧٣.

(٢) في المصدر: ثلاث عشرة.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص٣٩٩-٤٠٣.

(٤) خ ل والمصدر: جملة متكلّمي الإماميّة.

[يرجعون إليه في العلم][(١)] وكان متقدّمًا في [العلم و] صناعة الكلام، وكان فقيهًا متقدّمًا فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، وله قريب من مائتي مصنّف كبار وصغار إلى أن قال:

ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وتوفّي [لليلتين خلتا من شهر رمضان] سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان يوم وفاته يومًا لم يرَ أعظم منه من كثرة الناس في الصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والمؤالف... سمعنا منه هذه الكتب كلّها بعضها قراءة عليه وبعضها يقرأ عليه غير مرّة [وهو يسمع][(٢)] -بعد أن ذكر عشرين منها-[(٣)].

وفي «جخ»: محمّد بن محمّد بن النعمان جليل القدر، ثقة (لم)[(٤)].

وفي السرائر: فكان هذا الرجل كثير المحاسن، حديد الخاطر، جمّ الفضائل، غزير العلوم، وكان من أهل عكبرى من موضع يعرف بسويقة[بن] البصريّ، وانحدر مع أبيه إلى بغداد وبدأ بقراءة العلم على أبي عبدالله المعروف بالجعل بدرب وباحة[(٥)]، ثمّ قرأ من بعده على أبي ياسر غلام أبي الحسن[(٦)] بباب خراسان فقال له

---

(١) خ ل والمصدر: جملة متكلّمي الإماميّة.

(٢) الزيادات من المصدر.

(٣) الفهرست، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٤) الرجال للطوسيّ، ص٤٤٨، الرقم ١٢٥؛ وفيه: جليل ثقة.

(٥) كذا، وفي المصدر: رياح.

(٦) في السرائر المطبوع: أبي الحيش؛ والصحيح: أبي الجيش.

أبوياسر: ألا تقرأ[١] على عليّ بن عيسى الرمّانيّ الكلام فتستفيد منه؟ فقال: ما أعرفه ولا لي به أنس، فأرسل معي من يدلّني عليه، قال: ففعل ذلك وأرسل معي مَن أوصلني إليه، فدخلت عليه والمجلس غاصّ بأهله وقعدت حتّى[٢] انتهى بي المجلس، فلمّا خفّ الناس قربت منه فدخل عليه داخل فقال: بالباب إنسان يؤثر الحضور مجلسك وهو من أهل البصرة. [فقال: هو من أهل العلم؟]، فقال غلامه: لا أعلم إلّا أنّه لا يؤثر الحضور[٣] مجلسك، فأذن له فدخل [عليه] فأكرمه وطال الحديث بينهما، فقال الرجل لعليّ بن عيسى: ما تقول في يوم الغدير والغار؟ فقال: فأمّا خبر الغار فدراية وأمّا خبر الغدير فرواية، والرواية ما توجب ما توجبه الدراية، قال: وانصرف البصريّ ولم يجر[٤] خطابًا يورد إليه.

قال المفيد قدس سره فقلت: أيّها الشيخ مسألة، فقال: هات مسألتك، فقلت: ما تقول فيمَن قاتل الإمام العادل؟ قال: كافر، ثمّ استدرك فقال: فاسق، قال: فقلت: ما تقول في أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام؟ قال: إمام، قال: قلت: ما تقول في يوم الجمل وطلحة والزبير؟ فقال: تابا، فقلت: أمّا خبر الجمل فدراية وأمّا خبر التوبة فرواية.

فقال لي: كنت حاضرًا وقد سألني البصريّ؟ فقلت: نعم، رواية برواية ودراية

---

(١) كذا، وفي المصدر: لم لا تقرأ.

(٢) كذا في المصدر والأصل.

(٣) في المصدر: لا أعلم إلّا أنّه يؤثر.

(٤) كذا في المصدر، وفي خ ل: يحر.

بدراية، فقال: بمَن تعرف وعلى مَن تقرأ؟ قلت: أعرف بابن المعلّم وأقرأ على الشيخ أبي عبد الله الجعل، فقال: موضعك، ودخل منزله وخرج ومعه رقعة قد كتبها وألصقها فقال لي: أوصل هذه الرقعة إلى أبي عبد الله، فجئت بها إليه فقرأها ولم يزل يضحك بينه وبين نفسه، ثمّ قال: أيّ شيء جرى لك في مجلسه؟ فقد وصّاني بك ولقّبك المفيد، فذكرت [له] المجلس بقصّته فتبسّم، وكان يعرف ببغداد بابن المعلّم[١].

وفي مواضع أُخرى منه: وهذا الشيخ المفيد جليل القدر مقتدى بأقواله وفتاويه، انتهت رئاسة الشيعة الإماميّة في عصره وزمانه إليه على ما حكاه شيخنا أبوجعفر الطوسيّ، وهو صاحب النظر الثاقب والمناظرات في الإمامة والمقالات المستخرجة التي لم تسبق إليها[٢].

وفي «صه»: محمّد بن محمّد بن النعمان يكنّى أبا عبد الله يلقّب بالمفيد، وله حكاية في سبب تسميته بالمفيد ذكرناها في كتابنا الكبير...أوثق أهل زمانه وأعلمهم، انتهت رئاسة الإماميّة في وقته إليه، وكان حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، [له] قريب من مائتي مصنّف كبار وصغار.

مات -قدّس الله روحه- ليلة الجمعة لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ستّ وثلاثين

---

(١) مستطرفات السرائر، ص٦٤٨-٦٤٩، والزيادات من المصدر.

(٢) السرائر، ج١، ص٥٠٣.

وثلاثمائة -وقيل: سنة ثمان وثلاثين-، وصلّى عليه الشريف المرتضى أبوالقاسم عليّ بن الحسين بميدان الأشنان، فضاق على الناس مع كبره، ودُفِن في داره سنين[١] ونُقل إلى مقابر قريش بالقرب من السيّد الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام عند الرجلين إلى جانب قبر شيخه الصدوق أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه[٢].

وفي بعض مقالات السيّد الداماد في جملة كلام له -طاب ثراه-: وكذلك بعينه في طريق شيخنا الإمام العلم العالم المفيد أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المعروف بابن المعلّم[٣].

وفي الوجيزة: ثقة[٤].

وفي بعض العبائر روي: أنّ الشيخ المفيد تردّد على القاضي عبد الجبّار من العامّة والناس يقرؤون عليه صحيح البخاريّ ومسلم وغير ذلك، فلمّا بلغوا إلى حديث الغدير قال المفيد للشيخ المقروء عليه: ما تقول في هذا؟ قال: يا ولدي بيعة أبي بكر دراية وحديث الغدير رواية فكيف تقابل الرواية بالدراية؟ فسكت المفيد إلى أن بلغوا إلى حديث حرب عائشة مع أميرالمؤمنين عليه السلام وحديث: «**حربك حربي**»، قال المفيد له: ما تقول في هذا؟ قال: يا ولدي روي أنّها تابت، قال المفيد: حربها مع عليّ دراية وتوبتها رواية فكيف تقابل الأولى بالثانية؟ فأفحم الشيخ

---

(١) كذا، وفي المصدر: سنتين.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٢٤٨- ٢٤٩.

(٣) شرعة التسمية، ص٥٠.

(٤) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٧٠، وفيها: حاله في الثقة والفضل أشهر من الشمس.

فنكس رأسه، قال: أنت المفيد ثلاثًا، فسمّي بالمفيد[١]، انتهى.

وفي بعض الكلمات: أنّ رئيسهم ومتقدّمهم وقيّمهم في الأُصولين وفروع المذهب هو الشيخ الأجلّ الأفضل الأكمل أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، مهذّب المذهب ومسدّد الدين ومروّجه الذي يعجز لسان البيان عن ذكر محامده، فلاحظ ما ذكره تلميذه النجاشيّ في محامده، وكذا تلميذه الآخر الشيخ أبوجعفر الطوسيّ وغيرهما من أهل السير والتواريخ من الخاصّة والعامّة، وتأليفاته قريب من مائتي مصنَّف في الفقه وأُصول الفقه والكلام، كان من أئمّة المجتهدين إلى أن قال: وذكر علماؤنا مرثيّة منسوبة إليه ﷺ منقوشة على قبره:

لا صوت الناعي بفقدك إنّه ... يومٌ على آل الرسول عظيم

إن كنت قد غيبت في جدث الثرى ... فالعدل والتوحيد فيك مقيم

والقائم المهديّ يفرح كلّما ... تليت عليك من الدروس علوم[٢]

وذكر في كتاب إحقاق الحقّ في شرح إبطال نهج الحقّ للقاضي نورالله التستريّ -عليه الرحمة- عند ردّ كلام الناصب الجاحد فضل بن روزبهان حيث قال: وأمّا قوله -أي قول الناصب-: فكلّ الناس يعلمون أنّ عدد الشيعة والروافض في كلّ عصر من العصر الأوّل إلى هذا العصر ما بلغ حدّ الكثرة والاستفاضة[٣]، انتهى.

---

(١) ذكره القاضي التستريّ في مجالس المؤمنين، ج١، ص٤٦٤.

(٢) لاحظ مجالس المؤمنين، ج٢، ص١٧٨، وص١٧٩.

(٣) انظر كلامه والردّ عليه في شرح إحقاق الحقّ للسيّد المرعشيّ، ج٧، ص٣٩٣ فما بعدها.

وذكر كلمات علماء أهل السنّة إلى أن قال: ومنها قال الشيخ عزّالدين ابن كثير الشاميّ الشافعيّ في أحوال سنة ثلاث عشر وأربعمائة من تاريخه: توفّي فيها ابن المعلّم شيخ الروافض والمتكلّمين[١] لهم والحامي عن حوزتهم وكان مجلسه يحضره خلق من العلماء من سائر الطوائف، وكان من جملة تلاميذه الشريف المرتضى[٢]، انتهى.

وقال: قال اليافعيّ في تاريخه: توفّي فيها عالم الشيعة وإمام الرافضة، صاحب التصانيف الكثيرة المعروف بالمفيد وبابن المعلّم أيضًا، البارع في الكلام والجدل والفقه، وكان يناظر كلّ عقيدة بالجلالة والعظمة في الدولة البويهيّة، وكان كثير الصدقات، عظيم الخشوع، كثير الصلاة والصوم، خشن اللّباس، وكان عضد الدولة ربّما يزار الشيخ المفيد.

عاش ستًّا وسبعين سنة وله أكثر من مائتي مصنّف، وكان يوم وفاته مشهورًا، وشيّعه ثمانون ألفًا من الرافضة والشيعة وأراح الله منه[٣]، انتهى.

وأقول: والفضل ما شهدت به الأعداء.

وفي احتجاج شيخنا الطبرسيّ هذا عين ألفاظه: ذكر كتاب ورد من الناحية المقدّسة -حرسها الله تعالى ورعاها- في أيّام بقيت من صفر سنة عشر وأربعمائة

---

(١) في المصدر: والمصنّف.

(٢) البداية والنهاية، ج١٢، ص١٥ ملخّصًا.

(٣) مرآة الجنان، ج٢، ص٢٨.

على الشيخ المفيد أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان ﵀ ذكر موصله أنّه يحمله من ناحية متّصلة بالحجاز، نسخته: للأخ السديد، والولي الرشيد، الشيخ المفيد، أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان -أدام الله إعزازه- من مستودع العهد المأخوذ على العباد:

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد؛ سلام عليك أيّها الولي المخلص في الدين، المخصوص فينا باليقين فإنّا نحمد إليك الله الذي لا إله إلّا هو، ونسأله الصلاة على سيّدنا ومولانا ونبيّنا محمّد وآله الطاهرين، ونعلمك -أدام الله توفيقك لنصرة الحقّ وأجزل مثوبتك على نطقك عنّا بالصدق- [أنّه] قد أذن لنا بتشريفك[١] بالمكاتبة وتكليفك ما تؤدّيه عنّا إلى موالينا قبلك -أعزّهم الله بطاعته وكفاهم المهمّ برعايته لهم وحراسته-، فقف -أيّدك الله بعونه- على أعدائه المارقين من دينه على ما يذكره[٢]، واعمل في تأديته إلى مَن تسكن إليه بما نرسمه إن شاء الله.

نحن وإن كنّا ناوين[٣] بمكاننا النائي عن مساكن الظالمين حسب الذي أمر لنا[٤] الله تعالى من الإصلاح[٥] لشيعتنا المؤمنين في ذلك ما دامت دولة الدنيا

---

(١) كذا، وفي المصدر: في تشريفك.

(٢) كذا، وفي المصدر: أذكره.

(٣) لعلّه ثاويه.

(٤) في المصدر: أراناه.

(٥) كذا، وفي المصدر: الصلاح.

للفاسقين، فإنّا نحيط علمنا[١] بأنبائكم ولا يغرب[٢] [ولا يبعد][٣] عنّا شيء من أخباركم، ومعرفتنا بالذلّ الذي أصابكم مذ جنح كثير منكم إلى ما كان السلف الصالح عنه شاسعًا، ونبذوا العهد المأخوذ [منهم][٤] وراء ظهورهم، كأنّهم لا يعلمون أنّا غير مهملين لمراعاتكم، ولا ناسين لذكركم، ولولا ذلك لنزل بكم اللأواء فاصطلمكم الأعداء، فاتّقوا الله جلّ جلاله وظاهرونا على انتياشكم من فتنة قد أنافت عليكم، يهلك فيها من ختم[٥] أجله، ويحمى [عنها][٦] مَن أدرك أمله، وهي أمارة لأنّه وقت[٧] حركتنا و مباثتكم بأمرنا ونهينا والله متمّ نوره ولو كره المشركون.

اعتصموا بالتقيّة من شبّ نار الجاهليّة يحششها عصب أمويّة يهول بها فرقة مهديّة أنا زعيم بنجاة مَن لم يرم فيها المواطن [والحضيّة][٨] وسلك في الطعن منها السبل المرضيّة، إذا حلّ جمادى الأُولى من سنتكم هذه فاعتبروا بما يحدث فيه، واستيقظوا من رقدتكم لما يكون في الذي يليه ستظهر لكم من السماء آية جلية،

---

(١) كذا، وفي المصدر: علمًا.

(٢) كذا، وفي المصدر: يعزب.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٥) في المصدر: حمّ.

(٦) الزيادة من المصدر.

(٧) في المصدر: لأزوف.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

ومن الأرض مثلها بالسويّة، ويحدث في أرض المشرق ما يحزن [بالحزن][١]، ويغلق ويغلب من بعد على العراق طوائف على[٢] الإسلام مراق، فتضيق بسوء فعالهم على أهله الأرزاق، ثمّ تتفرّج النقمة[٣] من بعد ببوار طاغوت من الأشرار يسرّ[٤] بهلاكه المتّقون الأخيار، ويتّفق لمريدي الحجّ من الآفاق ما يأملونه منه على توفير عليه منهم واتّفاق، ولنا في تيسير حجّهم على الاختيار منهم والوفاق شأن يظهر على نظام واتّساق. فليعمل كلّ امرئ منكم بما يقرب به من محبّتنا، وليجتنب مَن يدنيه من كراهتنا وسخطنا، فإنّ أمر الله بغتة فجأة حين لا تنفعه توبة ولا ينجيه من عقابنا ندم على حوبة والله ملهم[٥] الرشد ويلطف لكم بالتوفيق برحمته.

نسخة التوقيع باليد العليا -على صاحبها السلام-:

هذا كتابنا إليك أيّها الأخ الولي والمخلص في ودّنا الصفيّ والناصر لنا الوفيّ -حرسك الله بعينه التي لا تنام- فاحتفظ به ولا تظهر على خطّنا الذي سطّرناه بما له ضمناه أحدًا، وأدّ ما فيه إلى مَن تسكن إليه، وأوص جماعتهم بالعمل عليه إن شاء الله، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٢) في المصدر: عن.

(٣) في المصدر: الغمّة.

(٤) في المصدر: يستر.

(٥) في المصدر: يلهمكم.

وردّ[١] عليه كتاب آخر من قبله -صلوات الله عليه- يوم الخميس الثالث والعشرين من ذي الحجّة سنة اثنتي عشرة وأربعمائة نسخته:

[من عبدالله المرابط في سبيله إلى ملهم الحقّ ودليله:][٢]

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام عليك أيّها الناصر للحقّ، الداعي إليه بكلمة الصدق، فإنّا إليك نحمد الله[٣] الذي لا إله إلّا هو إلهنا وإله آبائنا الأوّلين، ونسأله الصلاة على [نبيّنا][٤] وسيّدنا ومولانا محمّد خاتم النبيّين، وعلى أهل بيته الطاهرين.

وبعد؛ فقد كنّا نظرنا مناجاتك -عصمك الله بالسبب الذي وهبه لك من أوليائه وحرسك به من كيد أعدائه- وشفعنا ذلك الآن من مستقرّ لنا ينصب في شمراخ من بهماء صرنا إليه آنفًا من غماليل ألجأنا إليه السباريت من الإيمان، ويوشك أن يكون هبوطنا منه إلى صحصح من [حيز][٥] بعد من الدهر ولا تطاول من الزمان، ويأتيك نبأ منّا بما يتجدّد لنا من حال، فتعرف بذلك ما نعتمده من الزلفة إلينا بالأعمال والله الموفّق[٦] لذلك برحمته، فلتكن -حرسك الله بعينه

---

(١) في المصدر بلا حرف (واو) وكذا في الأصل.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٣) في المصدر: نحمد الله إليك.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٦) في المصدر: والله موفّقك.

التي لا تنام- أن تقابل لذلك فتنة تسبل نفوس قوم حرثت باطلًا لاسترهاب المبطلين، يبتهج لذمارها المؤمنون ويحزن لذلك المجرمون، وآية حركتنا من هذه اللّوثة حادثة بالجرم المعظّم من رجس منافق مذمّم مستحلّ للدم المحرّم [يعمد بكيده أهل الإيمان ولا يبلغ بذلك غرضه من الظلم والعدوان لأنّنا][1] من وراء حفظهم بالدعاء الذي لا يحجب عن ملك الأرض والسماء، فليطمئنّ بذلك من أوليائنا القلوب، وليثقوا بالكفاية فيه[2] وإن راعتهم [بهم] الخطوب والعاقبة بجميل صنع الله سبحانه تكون حميدة لهم ما اجتنبوا المنهيّ عنه من الذنوب.

ونحن نعهد إليك أيّها الولي [المخلص] المجاهد فينا الظالمين -أيّدك الله بنصره الذي أيّد به السلف من أوليائنا الصالحين- أنّه مَن اتّقى ربّه من إخوانك في الدين وأخرج ممّا عليه إلى مستحقّيه كان آمنًا من الفتنة المضلّة[3] ومحنها المظلمة المظلّة، ومَن بخل منهم بما أعاده الله من نعمته على مَن أمره بصلته فإنّه يكون خاسرًا بذلك لأولاه وآخرته، ولو أنّ أشياعنا -وفّقهم الله لطاعته- على اجتماع من القلوب في الوفاء بالعهد عليهم لما تأخّر عنهم اليمن بلقائنا، ولتعجّلت لهم السعادة بمشاهدتنا على حقّ المعرفة وصدقها منهم [بنا، فما] يحبسنا عنهم إلّا ما يتّصل بنا ممّا نكرهه ولا نؤثره منهم، والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلاته على سيّدنا البشير النذير محمّد وآله الطاهرين وسلّم.

---

(١) الزيادة من المصدر.

(٢) في المصدر: منه.

(٣) في المصدر: المبطلة.

وكتب في غرّة شوّال من سنة اثني عشر وأربعمائة.

نسخة التوقيع باليد العليا -صلوات الله على صاحبها-:

هذا كتابنا إليك أيّها الولي الملهم للحقّ العليّ بإملائنا وخطّ ثقتنا، فاخفه على كلّ أحد، واطوه واجعل له نسخة يطّلع عليها مَن تسكن إلى أمانته من أوليائنا شملهم الله ببركتنا إن شاء الله، والحمد والصلاة على سيّدنا محمّد [النبيّ] وآله الطاهرين. انتهى ما أريد نقله عن الاحتجاج[١]، انتهى.

قلت: وهذه التوقيعات -كما ترى- واضحة الدلالة على جلالة قدره وعظم منزلته وعلوّ مكانه، بما لا يصل إليه أيدي كثير من الخواصّ من الثقات فضلًا عن عوامّهم.

فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا، فتفطّن.

[٢٨.] ومنهم: أبو منصور السكريّ

على ما يظهر من الأمالي حيث قال فيه: حدّثنا أبومنصور السكريّ، قال: حدّثنا جدّي عليّ بن عمر[٢]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن فيما وقفت عليه من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه[٣] فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ روايته -طاب ثراه-

---

(١) الاحتجاج، ج٢، ص٣١٨-٣٢٥، والزيادات من المصدر.

(٢) الأمالي، ص٣٠٧، ح٦٤ وما بعد.

(٣) والظاهر أنّه أحمد بن الحسين بن عليّ بن عمر بن محمّد بن الحسن بن شاذان أبو منصور السكريّ المترجم في تاريخ بغداد للخطيب، ج٤، ص٣٣٣.

تعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا به، فتذكّر.

[٢٩.] ومنهم: أبو الفتح هلال بن محمّد بن جعفر الحفّار

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال فيه: أخبرنا أبو الفتح هلال بن محمّد بن جعفر الحفّار، قال: حدّثني أبو سليمان محمّد بن حمزة بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام[١].

وحال هذا الرجل كالسابق فيما مرّ، فتذكّر.

[٣٠.] ومنهم: أبو الفتح هلال بن محمّد بن عيسى المقرئ

على ما يظهر من الأمالي، حيث قال فيه: أخبرنا أبو الفتح هلال بن محمّد بن عيسى المقرئ، قال: حدّثنا سعيد بن أحمد بن محمّد البزّاز[٢]، انتهى.

وحال هذا الرجل أيضًا كالسابق فيما مرّ، فتذكّر.

هذا ما تحقّق وتبيّن لي من مشايخ شيخنا الأعظم شيخ الطائفة ورئيسها، ومَن روى هو عنهم، وأعدادهم، وما ثبت أو ظهر لي من أحوال طائفة منها، فتتبّع لعلّك تجد غير هؤلاء أيضًا، وتصفّح في أحوالهم لعلّ الله يحدث

---

(١) الأمالي للطوسيّ، ص٣٤٩، ح٦١.

(٢) الأمالي، ص٣٥٠، ح٦٣، وفيه هكذا: أخبرنا أبو الفتح هلال بن محمّد، قال: حدّثني أبو الفضل عيسى بن المتوكّل على الله، قال: أخبرني أبو عبد الله بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن عيسى المقرئ، قال: حدّثنا سعيد بن أحمد بن محمّد البزّاز.

لك بعد ذلك أمرًا[١].

---

(١) ذكر بعض الأعلام في مقدّمة تحقيقه لبعض كتب شيخ الطائفة أسماء بعض مشايخه غير ما هو المذكور في هذا الكتاب نذكرهم لمزيد الفائدة، وهم:

أحمد بن إبراهيم القزوينيّ المتوفّى بعد سنة ٤٠٨.

أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشيّ الأسديّ المكنّى بأبي العبّاس أو أبي الحسين(ت ٤٥٠).

أبو حازم النيسابوريّ.

أبو الحسن الصقال، أو ابن الصقال.

الحسن بن محمّد بن إسماعيل بن محمّد بن أشناس البزّار -وقيل: البزّاز- المعروف بابن أشناس وابن الحماميّ، ويكنّى بأبي عليّ المتوفّى سنة ٤٣٩.

الحسين بن إبراهيم القزوينيّ ويكنّى بأبي عبد الله المتوفّى بعد سنة ٤٠٨.

الحسين بن إبراهيم القمّيّ ويكنّى بأبي عبد الله ويعرف بابن الخيّاط أو ابن الحنّاط.

الحسين بن أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبريّ المتوفّى بعد سنة ٤٠٨.

أبو الحسين بن سوار المغربيّ.

أبو طالب بن غرور.

أبو الطيّب الطبريّ الحوريريّ القاضي المتوفّى بعد سنة ٤٠٨.

أبوعبد الله أخو سرورة.

أبوعبد الله بن الفارسيّ، وقيل: أبو عبد الله الفارسيّ.

عبد الحميد بن محمّد المقرئ النيسابوريّ يكنّى بأبي محمّد.

عليّ بن أبي عليّ المحسن بن عليّ التنوخيّ المكنّى بأبي القاسم والمعروف بالقاضي والمقرئ والبغداديّ المتوفّى سنة ٤٤٧.

محمّد بن أحمد بن شاذان المكنّى بأبي الحسن، وقيل: بأبي عليّ، والمعروف بالبغداديّ والقمّيّ المتوفّى في حدود سنة ٤٢٥.

محمّد بن سنان.

راجع مقدّمة الأمالي للطوسيّ، ص١٢ وما بعدها.

الفصل الثاني

في بيان حال شيخنا الصدوق الشيخ أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ ﵀ ومَن روى هو عنه بلا واسطة من مشايخه والرواة.

الفصل الثاني:

[في بيان حال الشيخ الصدوق ومن روى هو عنه]

في بيان حال شيخنا الصدوق عروة الإسلام الشيخ أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ -طاب ثراه- ومَن روى هو عنه بلا واسطة من مشايخه والرواة، وأعدادهم وما تحقّق أو تبيّن لي من أحوالهم.

فنقول: أمّا هذا الرجل النبيل والشيخ الجليل فلا ينبغي الشكّ ولا الارتياب -بل ولا الخلاف أيضًا-، في جلالة قدره، وعظم منزلته، وسموّ مكانه، وعلوّ مقامه، ورفعة رتبته، ووفور علمه، وغزارة فضله وكماله، بل ولا وثاقته، بل هو أجلّ وأعظم من أن يحتاج إلى توثيق موثّق وتزكية مزكّ، بل جلالة قدره وجميع كمالاته وفضائله الإنسيّة والملكيّة والملكوتيّة أشهر وأظهر وأجلى من الشمس، وأبين وأوضح من الغد والأمس.

ومع هذا فقد نصّ على أكثر ذلك -أو على أزيد من ذلك، أو على جملة من ذلك- في كلام جماعة:

فعن «جش»: محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ أبو جعفر نزيل الري، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة، وهو حدث السنّ.

وله كتب كثيرة -ذكرها الشيخ... وهي قريب من ثلاثمائة-، أخبرني بجميع كتبه وقرأ[ت] بعضها على والدي عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشيّ رحمه الله وقال لي: أجازني

جميع كتبه لمّا سمعنا منه ببغداد، ومات ﷺ بالريّ سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة[١].

وعن «ست»: كان رجلًا حافظًا للأحاديث، بصيرًا بالرجال، ناقدًا للأخبار، لم يرَ في القمّيّين مثله في حفظه وكثرة علمه، له نحو من ثلاثمائة مصنّف... أخبرَني[٢] بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، منهم: الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، وأبوعبد الله الحسين بن عبيد الله، وأبوالحسين جعفر بن [الحسن بن][٣] حسكة القمّيّ، وأبو زكريّا محمّد بن سليمان الحمرانيّ كلّهم عنه[٤].

وعن «جخ»: جليل القدر، حفظة، بصير بالفقه والأخبار والرجال، له مصنّفات كثيرة [ذكرناها في الفهرست][٥]، روى عنه التلعكبريّ (لم)[٦].

وفي «صه»: محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ أبو جعفر نزيل الري، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان، ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السنّ، كان جليلًا حافظًا للأحاديث، بصيرًا بالرجال، ناقدًا للأخبار، لم يرَ في القمّيّين مثله في حفظه وكثرة علمه، له نحو من ثلاثمائة مصنّف ذكرنا أكثرها في كتابنا الكبير، مات ﷺ بالريّ

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٨٩- ٣٩٢.

(٢) كذا، وفي المصدر: أخبرنا.

(٣) الزيادة من المصدر.

(٤) الفهرست للطوسيّ، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٥) الزيادة من المصدر.

(٦) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٩، الرقم ٦٢٧٥.

سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة[١].

وفي موضع من الرواشح في جملة كلام له: كأشياخ الصدوق ابن الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه -رضوان الله تعالى عليهما-[٢].

وفي موضع من رسالته في حرمة تسمية مولانا الصاحب ﷺ في جملة كلام له: كتاب عيون أخبار الرضا لشيخنا المقدّم المكرّم الفقيه العالم الحافظ الناقد الراوية الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ -رضوان الله تعالى عليهم-[٣].

وفي آخر منها في جملة كلام له: من طريق الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر محمّد بن بابويه القمّيّ فإنّه جليل القدر، عميق الغور، حافظ للأحاديث، بصير بالرجال، ناقد للأخبار، بالغ في حفظه وضبطه ونقده وكثرة علمه الأمد الأقصى، وهو وجه الطائفة ورأسها وفقيه الأصحاب وشيخهم[٤].

وفي موضع من شرح المشيخة: وثّقه صريحًا السيّد ابن طاوس في كتاب النجوم[٥] وتصحيح أخباره من فحول العلماء توثيقه أيضًا[٦].

---

(١) خلاصة الأقوال، ص٢٤٨.

(٢) الرواشح السماويّة، ص١٧١.

(٣) شرعة التسمية، ص٢٧-٢٨.

(٤) شرعة التسمية، ص٤٦.

(٥) فرج المهموم، ص١٠١ و١٢٩.

(٦) روضة المتّقين، ج١٤، ص١٦.

وفي موضع آخر منه: وذكر الأصحاب أنّه لم يرَ في القمّيّين مثله في حفظه وكثرة علمه، وكان وجه الطائفة بخراسان، وورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه جميع شيوخ الطائفة وهو حدث السنّ، كان جليلًا، حافظًا للأحاديث، بصيرًا بالرجال، ناقدًا للأخبار، ذكره الشيخ والنجاشيّ والعلّامة، ووثّقه ابن طاووس صريحًا في كتاب النجوم، بل وثّقه جميع الأصحاب لما حكموا بصحّة أخبار كتابه، بل هو ركن من أركان الدين جزاه الله عن الإسلام والمسلمين أفضل الجزاء[١].

وفي موضع آخر منه في ترجمة أبيه الصدوق عليّ بن الحسين: ثمّ كاتبه بعد ذلك أبا جعفر محمّد بن عليّ الأسود[٢] يسأله أن يوصل له رقعته إلى الصاحب عليه السلام ويسأله فيها الولد، فكتب إليه الصاحب عليه السلام: «**قد دعونا [الله] لك بذلك وسترزق ولدين [ذكرين] خيرين**»، فولد له أبو جعفر -أي محمّد- وأبوعبد الله -أي الحسين- من أُمّ ولد، وكان أبو عبيد الله الحسين بن عبيد الله يقول: سمعت أبا جعفر يقول: أنا ولدت بدعوة صاحب الأمر عليه السلام ويفتخر بذلك[٣].

إلى أن قال: وذكر [بعضهم] الشيخ الجليل منتجب الدين في كتاب رجاله وظاهر كلامه -أي كلام مولانا الصاحب عليه السلام في مكاتبته المشار إليها- توثيقهما، فإنّهما لو كانا كاذبين لامتنع أن يصفهما المعصوم عليه السلام بالخيريّة[٤].

---

(١) روضة المتّقين، ج١٤، ص١٥-١٦.

(٢) كذا، وفي المصدر: بعد ذلك على يد عليّ بن جعفر بن الأسود.

(٣) روضة المتّقين، ج١، ص٩.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص١٥-١٦، الزيادة منه، راجع فهرست منتجب الدين، ص٣٣، ←

وفي الإكمال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عليّ [بن] الأسود رضي الله عنه قال: سألني عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه رحمه الله بعد موت محمّد بن عثمان العمريّ أن أسأل أبا القاسم الروحيّ رحمه الله أن يسأل مولانا صاحب الزمان عليه السلام أن يدعو الله أن يرزقه ولدًا ذكرًا، قال: فسألته فأنهى ذلك. ثمّ أخبرني بعد ذلك [بثلاثة أيّام][1] أنّه قد دعا لعليّ بن الحسين، وأنّه سيولد له ولد مبارك ينفع الله به وبعده أولاد، قال أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الأسود: وسألته في أمر نفسي أن يدعو الله لي أن أرزق[2] ولدًا ذكرًا فلم يجبني إليه، قال: «وليس لي إلى هذا سبيل»، قال: فولد لعليّ بن الحسين رضي الله عنه تلك السنة ابنه محمّد وبعده، أولاد ولم يولد لي [شيء].

قال الصدوق بعده: قال مصنّف هذا الكتاب: كان أبو جعفر محمّد بن عليّ الأسود كثيرًا ما يقول [لي] إذا رآني أختلف إلى مجلس شيخنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه فأرغب في كتب العلم وحفظه: وليس بعجب أن تكون لك هذه الرغبة في العلم وأنت ولدت بدعاء الإمام عليه السلام[3].

وفي قوله عليه السلام: ولد مبارك إيماءً إلى جلالة قدره، بل دلالة عليه وعلى وثاقته ولو بملاحظة قوله: «**سينفع الله به**»، ولا سيّما بضميمة ما ورد في أنّ النافع للشخص

→

الرقم٣ و٤، وص٤٢، الرقم٥٥، وص٤٦، الرقم٧٢، وص٦٩، الرقم١٨٧، وص٧٧، الرقم٢٢٨ و...

(١) الزيادة من المصدر.

(٢) في المصدر: أن يرزقني.

(٣) كمال الدين، ص٥٠١-٥٠٢.

بعد موته الولد الصالح، فتأمّل.

وفي كتاب غيبة الشيخ: قال ابن نوح: وحدّثني أبوعبد الله الحسين بن محمّد بن سورة القمّيّ، قال: قدم[١] علينا حاجًّا، قال: حدّثني عليّ بن الحسن بن يوسف الصائغ القمّيّ ومحمّد بن أحمد بن محمّد الصيرفيّ المعروف بابن الدلّال وغيرهما من مشايخ أهل قمّ: أنّ عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه كانت تحته بنت عمّه محمّد بن موسى بن بابويه فلم يرزق منها ولدًا، فكتب إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح ﵁ أن يسأل الحضرة أن يدعو الله له أن يرزقه أولادًا فقهاء، فجاء الجواب: «**أنّك لا ترزق من هذه، وستملك جارية ديلميّة وترزق منها ولدين فقيهين**».

قال: وقال لي أبو عبد الله بن سورة -حفظه الله-: ولأبي الحسن ابن بابويه ﵀ ثلاثة أولاد: محمّد والحسين فقيهان ماهران في الحفظ يحفظان ما لا يحفظ غيرهما من أهل قمّ، ولهما أخ اسمه الحسن وهو الأوسط مشتغل بالعبادة والزهد ولا يختلط بالناس ولا فقه له.

قال ابن سورة: كلّما روى أبو جعفر وأبوعبد الله ابنا عليّ بن الحسين شيئًا يتعجّب الناس من حفظهما، ويقولون لهما: هذا الشأن خصوصيّة لكما بدعوة الإمام﵇ لكما، وهذا أمر مستفيض في أهل قمّ[٢]، انتهى.

وقال أيضًا في موضع آخر: وأخبرنا جماعة عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن

---

(١) في المصدر: سورة القمّيّ حين قدم علينا حاجًّا.

(٢) الغيبة للطوسيّ، ص٣٠٨-٣٠٩، ح٢٦١.

الحسين بن موسى بن بابويه وأبي عبد الله الحسين [بن عليّ] أخيه، قالا: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عليّ الأسود ﵀ قال: سألني عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه﵁ بعد موت محمّد بن عثمان العمريّ -قدّس الله روحه- أن أسأل أبا القاسم الروحيّ -قدّس الله روحه- أن يسأل مولانا صاحب الزمان ﵇ أن يدعو الله أن يرزقه ولدًا، قال: فسألته فأنهى عن ذلك، ثمّ أخبرني بعد ذلك بثلاثة أيّام: أنّه قد دعا لعليّ بن الحسين﵀ فإنّه سيولد له ولد مبارك ينفع الله به وبعده أولاد، قال أبوجعفر محمّد بن عليّ الأسود﵀: وسألته في أمر نفسي أن يدعو لي أن أرزق ولدًا، فلم يجبني إليه، وقال لي: «ليس لي إلى هذه سبيل»، قال: فولد لعليّ بن الحسين ﵁ تلك السنة محمّد بن عليّ وبعده أولاد، ولم يولد لي.

قال أبو جعفر ابن بابويه: وكان أبوجعفر محمّد بن عليّ الأسود ﵀ كثيرًا ما يقول لي إذا رآني أختلف إلى مجلس شيخنا محمّد بن الحسن بن الوليد ﵁ وأرغب في كتب العلم وحفظه: ليس بعجب أن تكون لك هذه الرغبة في العلم وأنت ولدت بدعاء الإمام﵇.

وقال أبو عبد الله ابن بابويه: عقدت المجلس [ولي] دون العشرين [سنة] فربّما كان يحضر مجلسي أبوجعفر محمّد بن عليّ الأسود، فإذا نظر إلى إسراعي في الأجوبة في الحلال والحرام يكثر التعجّب لصغر سنّي، ثمّ يقول: لا عجب لأنّك ولدت بدعاء الإمام﵇[1].

---

(١) الغيبة للطوسيّ، ص٣٢٠- ٣٢١، ح٢٦٦ و٢٦٧.

قلت: وممّا يعضد وثاقته -طاب ثراه- اتّفاق كلمة الأصحاب ولا سيّما في زماننا هذا وما ضاهاه على ذكر لفظة الصدوق في ألقابه وأوصافه كما في ألقاب أبيه وأوصافه -طاب ثراهما-، ولو لم يكن شيء آخر غيره لكفى، فكيف مع وجود ما مرّ؟! فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته -طاب ثراه- صحيحًا جدًّا، فتفطّن.

[مشايخ الصدوق]

وأمّا مشايخه -طاب ثراه- ومَن روى هو عنهم بلا واسطة فهم كثيرون غاية الكثرة، نذكرهم بأسمائهم بما تحقّق أو تبيّن لي من أعدادهم وأحوالهم عند ذكر أسمائهم وتراجمتهم.

[١.] **فمنهم: إبراهيم بن هارون الهيتيّ**

على ما ذكره في التوحيد ومعاني الأخبار بقوله: حدّثنا إبراهيم بن هارون الهيتيّ بمدينة السلام[(١)]، انتهى.

ولم أرَ في كلمات أرباب الرجال مَن تعّرض لذكر اسمه وشخصه، فضلًا عن حاله ووصفه، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنه يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته -طاب ثراه- قويًّا أو ملحقًا به من وجه، وحسنًا أو ملحقًا به في آخر، وموثّقًا وملحقًا به في ثالث لا يخلو كسابقه عن تأمّل ونظر، فتبصّر.

[٢.] **ومنهم: إبراهيم بن محمّد بن حمزة بن عمارة[(٢)] الحافظ المكنّى بأبي إسحاق**

على ما ذكره في الخصال، حيث قال: حدّثني إبراهيم بن محمّد بن حمزة بن عمارة الحافظ فيما كتب... إلى آخره[(٣)].

---

(١) التوحيد، ١٥٧، ح٣و٤؛ معاني الأخبار، ص١٥، ح٧، وفيه: الهيسيّ.

(٢) في الأصل: عمّار.

(٣) الخصال، ص٤١٠، ح١١، وص٤١٧، ح١٠.

وحاله كسابقه فيما مرّ، فتذكّر.

[٣.] ومنهم: أبوالأديان

على ما ذكره في كتاب كمال الدين بقوله: حدّثنا بهذا الحديث أبوالأديان[١].

وحال هذا الرجل أيضًا كسابقه فيما مرّ، فتذكّر.

[٤.] ومنهم: أحمد بن إبراهيم

على ما ذكره في العيون[٢].

وحال هذا الرجل أيضًا كسابقه فيما مرّ، فتذكّر.

[٥.] ومنهم: أحمد بن إبراهيم الخوزيّ

على ما ذكره في العيون والخصال بقوله: حدّثنا أبومنصور أحمد بن إبراهيم الخوزيّ[٣].

---

(١) كمال الدين، ص٤٧٤، يروي فيه عن أبي الحسن عليّ بن محمّد حباب (خشاب).

(٢) ما عثرنا عليه في عيون أخبار الرضا، معنونًا ب (أحمد بن إبراهيم) ثلاثة:
أوّلًا: حدّثنا أبو منصور أحمد بن إبراهيم بن بكر الخوزيّ: ج١، ص١٢٨، ح٣٩.
ثانيًا: حدّثنا أحمد بن إبراهيم الفاميّ: ج١، ص١٣٠، ح٤٥.
ثالثًا: حدّثنا أبو منصور أحمد بن إبراهيم الخوريّ: ج١، ص٢٣٤، ح١٦.
ولم نهتد إلى أي منهما المذكور في المتن.

(٣) عيون أخبار الرضا، ج١، ١٢٨، ح٣٩، وص٢٣٤، ح١٦، بعنوان (الخوري)، ولعلّه تصحيف (الخوزي)، الخصال ص١٨٨، ح٢٦٠.

وفي التوحيد بقوله: حدّثنا أبومنصور أحمد بن إبراهيم بن بكر الخوزيّ بنيسابور[١].

وحال هذا الرجل أيضًا كالسوابق فيما مرّ.

[٦.] **ومنهم: أحمد بن إبراهيم بن الوليد السلميّ**

على ما ذكره في الخصال ومعاني الأخبار[٢].

وحاله كحال السوابق فيما مرّ، فتذكّر.

[٧.] **ومنهم: أحمد بن أبي جعفر البيهقيّ المكنّى بأبي عليّ**

ذكره في المعاني بقوله: حدّثنا أبوعليّ أحمد بن أبي جعفر البيهقيّ[٣]، انتهى.

وحاله كحال السوابق فيما مرّ.

[٨.] **ومنهم: أحمد بن ثابت الدوالينيّ المكنّى بأبي الحسن**

على ما ذكره في كتاب كمال الدين بقوله: حدّثنا أبو الحسن أحمد بن ثابت الدوالينيّ بمدينة السلام، عن محمّد بن الفضل النحويّ[٤]، انتهى.

وحال هذا الرجل أيضًا كالسوابق فيما مرّ، فتذكّر.

---

(١) التوحيد، ص٢٢ ح١٧، وص٣٧٦ ح٢٢ وفيه: الخوريّ، وكذا في الخصال، ص٣٢٤، ح١١، وص٣٤٣، ح٩.

(٢) الخصال، ص٧٢، ح١١١ وص٣٣٨، ح٤٢؛ معاني الأخبار، ص١٥٠، ح١.

(٣) معاني الأخبار، ص١١٥، ح٣.

(٤) كمال الدين، ص١٥٦ و٢٦٤؛ وفي الأخير: الدواليبيّ.

[٩.] ومنهم: أحمد بن الحسن بن عبد ربّه القطّان

ذكره في مشيخة الفقيه[١] والعلل[٢] والمعاني[٣] والخصال[٤] والعيون[٥] والتوحيد[٦] والأمالي[٧] وكمال الدين[٨]، إلّا أنّه قيّده في المعاني بلفظة العدل[٩]، وفي مواضع من كلّ من هذه الكتب ترحّم عليه، أي قال في حقّه: رحمه الله[١٠]، وفي أُخرى كذلك ترضّى في حقّه، أي قال في حقّه: رضي الله عنه[١١]، وتوصيفه بالعدل والترضّي والترحّم عليه يعطي جلالة قدره وسموّ مكانه وكمال فضله ووثاقته، وإكثاره الرواية عنه أيضًا مؤيّد لذلك، بل شاهد عليه، ولا سيّما مع كونه من مشيخته خصوصًا بملاحظة ما مرّت إليه الإشارة في المقدّمة، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا، فتفطّن.

---

(١) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٣٨.

(٢) علل الشرائع، ج١، ص٨١، ح١؛ وج٢، ص٣٥١، ح١ وغيرهما.

(٣) معاني الأخبار، ص٢١، ح١، وص١٢٠، ح١، وص١٥٩، ح١، وص٢٧٠، ح٢ وغيرها.

(٤) الخصال، ص٥٥، ح٧٨، وص١٢٠، ح١، وص١٥٩، ح١ وص٢١٧، ح٤١ وغيرها.

(٥) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٥٤، ح١٢، وص٥٥، ح١٣، وص٥٧، ح٢٠، وص٢٦٤، ح٤٨.

(٦) التوحيد للصدوق، ص٣٠، ح٣٢ وص١٥٢، ح١٠ وغيرهما.

(٧) الأمالي للصدوق، ص٦٦، ح٨، وص٨٠، ح٣، وص٩٣، ح١١ وغيرها.

(٨) كمال الدين، ص٦٧ وص١٥٣، ح١٧ وص٢٧٢، ح١٩ وغيرها.

(٩) معاني الأخبار، ص١٢٠، ح١؛ وكذا في الأمالي، ص٦٦٠، ح٦.

(١٠) كما في الأمالي، ص٦٨٠، ح١؛ والعلل، ج٢، ص٣٥١، ح٣.

(١١) كما في العلل، ج٢، ص٤٩٩، ح١؛ والعيون، ج٢، ص٢٦٤؛ وكمال الدين، ص١٨٨.

[١٠.] ومنهم: أحمد بن الحسن بن عليّ بن عبدويه[١] المكنّى بأبي عليّ

على ما ذكره في الإكمال[٢] والمعاني[٣] والأمالي إلّا أنّ في موضع منه: أحمد بن الحسن المعروف بأبي عليّ عبدويه[٤].

وحاله كمن عدا سابقه فيما مرّ.

[١١.] ومنهم: أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد النيسابوريّ المروانيّ المكنّى بأبي نصر

على ما ذكره في المعاني وغيره ممّا مرّ[٥].

وحاله كسابقه فيما مرّ إلّا أنّه قال في موضعين من المعاني: ما لقيت أنصب منه[٦]، والظاهر أنّه أراد به أنّه ما لقى أشدّ نصبًا، فيكون من النواصب، فينبغي أن يعدّ خبره ضعيفًا لولا روايته -طاب ثراه- عنه، فتدبّر.

---

(١) الظاهر أنّ عبدويه تصحيف (عبد ربّه)، وإن ورد كذلك في الأمالي، ص١٣٦، ح٥، وص٣٠٩، ح٥. فعليه يتّحد مع العنوان السابق.

(٢) ذكره في موضعَيْن من كمال الدين: أحدهما في ص٦٧ وقال: ما حدّثنا به أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبي عليّ بن عبد ربّه الرازي وهو شيخ كبير لأصحاب الحديث، والآخر في ص٥٣٢ وقال: حدّثنا أحمد بن الحسن بن القطان وكان شيخًا لأصحاب الحديث ببلد الريّ يعرف بأبي عليّ بن عبد ربّه. وهذا كما ترى نفس ما ذكر قبله، والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ أيضًا.

(٣) معاني الأخبار، ص١٠٣، ح١ وفيه: حدّثنا أحمد بن الحسن بن عبدويه القطان.

(٤) الأمالي، ص١٩٨، ح٢١١، وص٣٨٦، ح٤٩٦.

(٥) معاني الأخبار، ص٥٦، ح٤؛ علل الشرائع، ج١، ص١٣٤، ح١؛ عيون أخبار الرضا، ج١، ص١٤٤، ح٣ ووصفه بالضبيّ.

(٦) معاني الأخبار، ص٥٦، ح٤.

[١٢.] ومنهم: أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد الضبيّ المكنّى بأبي نصر

على ما ذكره في العيون[١].

وحاله كسابقه فيما مرّ، ولا سيّما مع احتمال اتّحاده مع سابقه، فتبصّر.

[١٣.] ومنهم: أحمد بن الحسين بن عبدويه العطّار

على ما ذكره في المعاني[٢].

وحاله كمثل سابقه فيما مرّ، ولا سيّما مع احتمال غلط النسخة وكونه ابن الحسن المتقدّم ذكره المعروف بابن عليّ أو بابن الحسين القطّان[٣]، فتدبّر.

[١٤.] ومنهم: أحمد بن الحسين بن الحسن بن عليّ بن عليّ

الحاكم ببلخ على ما ذكره في المعاني[٤].

وحاله كسابقه فيما مرّ.

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٤٤، ح٣.

(٢) معاني الأخبار، ص١٠٣، ح١ وفيه: حدّثنا أحمد بن الحسن بن عبدويه القطان.

(٣) فظهر ممّا مضى أنّ في بعض المواضع من كتب الصدوق: أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبي عليّ عبد ربّه الرازي، وفي بعضها: أحمد بن الحسين المعروف بأبي عليّ بن عبدويه -بالواو-، وفي بعضها: أبو عليّ أحمد بن الحسن بن عليّ بن عبد ربّه القطان، ولعلّ الحسين وعبدويه مصحّفان، فعلى أي حال احتمال التعدّد ضعيف جدًّا.

(٤) معاني الأخبار، ص١٢١، ح٢، وص٣٠٤، ح١، وص٣٠٥، ح١.

[١٥.] ومنهم: أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن عبد الله بن مهران القزوينيّ

على ما ذكره في كمال الدين مع قوله: رضي الله عنه[١].

وظاهره كروايته -طاب ثراه عنه- يعطي كونه إماميًّا معتمَدًا عليه، وموثوقًا به في الرواية، بل ثقة مطلقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به، فتفطّن.

[١٦.] ومنهم: أبو عليّ أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم الهرويّ[٢] البيهقيّ

على ما ذكره في العيون[٣].

وحاله كمتلوّ سابقه فيما مرّ، فتذكّر.

[١٧.] ومنهم: أحمد بن زياد بن جعفر الهمدانيّ المكنّى بأبي عليّ

على ما في ما عدا المشيخة[٤] من الكتب الستّة[٥]، مع قوله في مواضع كثيرة منها: رضي الله عنه[٦]، وفي أُخرى: رحمه الله[٧]، بل في موضع من كمال الدين بعد

---

(١) كمال الدين، ص٤٣٣، ح١٦ وفيه: مهران الآبيّ الأزديّ العروضيّ، وص٤٧٦، ح٢٦.

(٢) في المصدر: الهرمزيّ.

(٣) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٢٧٩، ح٦.

(٤) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٥٧.

(٥) الأمالي للصدوق، ص٢٧٩، ح١؛ التوحيد، ص١٤٠، ح٤؛ الخصال، ص٤٥١، ح٥٧؛ علل الشرائع، ج٢، ص٤٠٣، ح٤؛ عيون أخبار الرضا، ج١، ص٣٥، ح١١؛ كمال الدين، ص٧٥ وص٣٠٤، ح١٦؛ معاني الأخبار، ص٢٣، ح٢.

(٦) الأمالي للصدوق، ص٢٨٩، ح٦؛ التوحيد، ص١٩، ح٥؛ الخصال، ص٦٨، ح١٠١ وغيرها.

(٧) الأمالي للصدوق، ص٢٨٤، ح٣؛ التوحيد، ص١١٧، ح٢١؛ عيون أخبار الرضا، ج١، ←

حديث: لم أسمع هذا الحديث إلّا من أحمد بن زياد بن جعفر الهمدانيّ [رضي الله عنه بهمدان][(١)] عند منصرفي من حجّ بيت الله الحرام، وكان رجلًا ثقةً دينًا فاضلًا -رحمة الله عليه ورضوانه-[(٢)].

وفي «صه»: أحمد بن زياد بن جعفر الهمذانيّ ـ بالذال المعجمة ـ كان رجلًا ثقةً دينًا فاضلًا ﵁[(٣)].

وفي الرواشح في جملة كلام له -طاب ثراه-: أحمد بن زياد بن جعفر الهمذانيّ الثقة [الديّن][(٤)] الفاضل الذي روى عنه أبوجعفر ابن بابويه﵀[(٥)].

وفي النقد: عن [صه] وثقة (لم)[(٦)].

وفي الوجيزة: ثقة[(٧)].

فينبغي أن يُعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا.

→

ص١٩٧، ح٦ وغيرها.

(١) الزيادة من المصدر.

(٢) كمال الدين، ص٣٦٩.

(٣) خلاصة الأقوال، ص١٩، الرقم٣٧.

(٤) الزيادة من المصدر.

(٥) الرواشح السماويّة، ص١٤٩.

(٦) نقد الرجال، ج١، ص١٢٥.

(٧) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٩.

[١٨.] ومنهم: أحمد بن عليّ بن إبراهيم بن هاشم المكنّى بأبي عليّ

على ما في أكثر الكتب المشار إليها مع قوله في مواضع منها: رضي الله عنه، وفي آخر: رحمه الله[١].

وهذا مع روايته -طاب ثراه- عنه، بل وإكثاره ولو في الجملة فيها يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، بل يعطي كونه إماميًّا ثقةً مطلقًا ولو بضميمة كونه من مشيخته حسب ما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به في وجه، وحسنًا في آخر لا يخلو عن تأمّل ونظر، فتبصّر.

[١٩.] ومنهم: أحمد بن عليّ بن الحسين الثعالبيّ

على ما ذكره في كمال الدين[٢].

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني الآن من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه تعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا به من وجه، وحسنًا أو ملحقًا به من آخر، وصحيحًا أو ملحقًا به من ثالث لا يخلو كلاهما عن تأمّل ونظر.

---

(١) منها ما روى عنه في الأمالي، ص١١٨، ح٤ وص٢٤٨، ح٧ وص٤٢٦ ح٣؛ التوحيد، ص٤١١، ح٥ وص١١٩، ح١٠٦ وص٢٢٥، ح٥٧؛ علل الشرائع، ج١، ص١٥٥، ح٢؛ عيون أخبار الرضا، ج١، ص٩، ح١٢؛ كمال الدين، ص٣٧٣؛ معاني الأخبار، ص٣٢، ح٣.

(٢) لم يرو عنه في كمال الدين، بل روى عنه في عيون أخبار الرضاﷺ، ج٢، ص٢٢٨، ح١٦.

[٢٠.] ومنهم: أحمد بن عليّ بن أسد الأسديّ

على ما ذكره في الأمالي[١].

وحاله كسابقه فيما مرّ، فتذكّر.

[٢١.] ومنهم: أحمد بن عيسى بن أحمد الروميّ المكنّى بأبي جعفر

على ما ذكره في كمال الدين[٢].

وحاله كسابقه فيما مرّ فتذكّر.

نعم في «صه»[٣] وعن «جخ»[٤]: أحمد بن عيسى بن جعفر العلويّ العمريّ ثقة من أصحاب العياشيّ؛ ولكنّه غيره كما هو ظاهر، وعلى تقدير الاتّحاد فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا البتّة، فتفطّن.

[٢٢.] ومنهم: أحمد بن فارس الأديب

على ما ذكره في كمال الدين، حيث قال فيه: سمعنا شيخًا من أصحاب الحديث

---

(١) الأمالي للصدوق، ص٢٩٧، ح٥ وفيه: حدّثنا محمّد بن أحمد بن عليّ بن أسد الأسديّ، فهو يروي عن أبيه لا عنه، والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ، وفي ص٣٠٤، ح٣ يروي أيضًا عن محمّد بن أحمد بالريّ في رجب سنة ٣٤٧، وكذا في ص٣٨٩ و٤٦٩، فليراجع.

(٢) لم أعثر على هذا العنوان في كمال الدين، ولعلّ المراد منه هو أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عيسى بن أحمد بن عيسى بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ الذي ذكر في جملة مشايخ الصدوق، وسيأتي الكلام عنه في الرقم٣٣.

(٣) خلاصة الأقوال، ص١٨، الرقم٣٢.

(٤) الرجال للطوسيّ، ص٤٠٧، الرقم٥٩٢٦.

يقال له: أحمد بن فارس الأديب[١]، انتهى.

وظاهر هذا الكلام وروايته -طاب ثراه- عنه يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، بل مدحه، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا من وجه، وحسنًا من آخر، وموثّقًا من ثالث، وصحيحًا من رابع، ولا يخلو الأخيران أو الثاني والرابع أو ما عدا الأخير عن تأمّل ونظر، فتبصّر.

هذا وفي النقد: أحمد بن فارس بن زكريّا، له كتب «ست»[٢].

وفي التلخيص: أحمد بن فارس بن زكريّا، له كتب منها: كتاب ما جاء في أخلاق المؤمنين وكتاب المعاش والتكسّب وكتاب المنزه«ست»[٣].

وفي تاريخ ابن خلكان: أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريّا بن محمّد بن حبيب الرازيّ اللغويّ، كان إمامًا في علوم شتّى وخصوصًا اللّغة، فإنّه أتقنها وألّف كتابه المجمل في اللّغة، وهو على اختصاره جمع شيئًا كثيرًا، وله كتاب حلية الفقهاء[٤]، انتهى.

والظاهر مغايرته لَمن ذكر فتدبّر.

وعلى تقدير الاتّحاد فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته موثّقًا لو ثبت عامّيته، وحسنًا من وجه وصحيحًا من آخر لو ثبت خاصّيته وإماميّته، فتبصّر.

---

(١) كمال الدين، ص٤٥٣، ح٢٠.

(٢) نقد الرجال، ج١، ص١٤٥، الرقم١١٢.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص٨٤، الرقم١٠٩، من طبع الطباطبائيّ.

(٤) وفيات الأعيان، ج١ ص١١٩؛ تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٠.

[٢٣.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ

على ما ذكره في التوحيد[١] وغيره.

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه تعطي وثوقه واعتماده به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا من وجه، وحسنًا من آخر، وصحيحًا من ثالث كما مرّ، فتدبّر.

[٢٤.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن إسحاق المعاذيّ

على ما ذكره في كمال الدين مع قوله: رضي الله عنه[٢].

وهذا مع روايته -طاب ثراه- عنه يعطي كونه إماميًّا موثوقًا به فيها، بل ثقة مطلقًا، ولا سيّما مع ما مرّ سابقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا من وجه، وحسنًا من آخر لا يخلو عن تأمّل ونظر.

[٢٥.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن أحمد بن غالب الأنماطيّ

على ما ذكره في العيون والمعاني[٣].

وحاله كحال سابقه فيما مرّ.

---

(١) يروي الشيخ الصدوق في مؤلّفاته بواسطة بعض مشايخه عن محمّد بن أبي عبد الله الأسديّ الكوفيّ لا عن أحمد كما ذكره المؤلّف، والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ أيضًا.

(٢) كمال الدين، ص٣١٧، ح٢.

(٣) معاني الأخبار، ص٢٩٩؛ ولم يرو عنه في العيون وذكره في التوحيد، ص٢٦، ح٢٥.

[٢٦.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن إسحاق الدينوريّ القاضي

على ما ذكره في الخصال[١] والمعاني[٢] والعيون[٣].

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كتب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه وحاله، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنه تعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهة قويًّا من وجه، وموثّقًا من آخر، وحسنًا من ثالث، وصحيحًا في رابع لا يخلو الأخيران أو ما عدا الأوّل عن تأمّل ونظر.

[٢٧.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن الحسين البزّاز

على ما ذكره في موضع من كمال الدين[٤]، وابن الحسن البزّاز على ما ذكر في آخر[٥].

وحاله كحال سابقه فيما مرّ، فتذكّر.

[٢٨.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن حمدان المكتب

على ما ذكره في الأمالي[٦].

---

(١) الخصال، ص٢١٠، ح٣٣.

(٢) ذكره في الأمالي، ص٣١٤، ح١٢ وص٤١٤، ح٨.

(٣) ذكره في علل الشرائع، ج١، ص١٩٠، ح٤؛ وكمال الدين، ص٦٨ وص٢٧٢، ح٢١.

(٤) كمال الدين، ص١٧١، ح٢٧، وص١٧٢، ح٢٩، وفي ص١٩٩، ح٤١: أبو الحسن أحمد بن محمّد بن الحسين البزّاز النيسابوريّ.

(٥) كما في عيون أخبار الرضا، ج٢، ص١٠٠، ح١.

(٦) الأمالي، ص٢٤٩، ح١٢.

وحاله أيضًا كسوابقه فيما مرّ.

[٢٩.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن [أحمد بن] الحسين بن الحكم -أو الحاكم-، المكنّى بأبي العبّاس

على ما ذكره في العيون[١].

وحاله أيضًا كسابقه فيما مرّ.

[٣٠.] ومنهم: أحمد بن محمّد الخليليّ، المكنّى بأبي عبد الله

ذكره في الأمالي[٢].

وحاله أيضًا كسابقه فيما مرّ.

[٣١.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن رزمة القزوينيّ

على ما ذكره في العيون[٣] والأمالي[٤].

وحاله أيضًا كسابقه فيما مرّ.

[٣٢.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن سعيد الكوفيّ

على ما ذكره في المعاني[٥].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٣٢٠، ح١٣، والزيادة من المصدر.

(٢) الأمالي، ص٦٩٠، ح٩٤٧.

(٣) عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٢٢٦، ح٣.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٤٠٩، ح١٠، وص٤١٤، ح١٠.

(٥) يروي عنه في معاني الأخبار بواسطة بعض مشايخه عنه كما في ص١٠٢، ح٤، وص١١١، ح١، ←

وحاله كسوابقه فيما مرّ.

[٣٣.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن عيسى بن أحمد بن [عيسى بن][(١)] عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ، المكنّى بأبي الحسن

على ما ذكره في المعاني[(٢)] وغيره[(٣)]

وحاله أيضًا كسوابقه إلّا أنّه ينبغي أن يعدّ الخبر أيضًا من جهته حسنًا من وجه، وصحيحًا من آخر بناءً على احتمال كونه إماميًّا ومن مشايخ إجازته -طاب ثراه-، فتدبّر.

[٣٤.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن المروزيّ الحاكم المقرىء

على ما ذكره في التوحيد[(٤)] والمعاني[(٥)].

وحاله أيضًا كسابقه أو متلوّه فيما مرّ، فتذكّر.

→

وص١٥٩، ح١، وص٣٠٣، ح٢، وص٣٢١، ح١.

(١) ما بين المعقوفَين ليس في المصدر.

(٢) معاني الأخبار، ص١٠، ح١.

(٣) كما في علل الشرائع، ج١، ص٩٨، ح١ وفيه: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، وفي ج١، ص١٨١، ح١ كذلك أيضًا.

(٤) التوحيد، ص٢٣٨، ح١، وص٢٢٨، ح٧؛ وأورده في الخصال، ص٤٨١، ح٥٥ هكذا: أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن إبراهيم بن يحيى بن عجلان المروزيّ المقرئ.

(٥) معاني الأخبار، ص٣٨، ح١، وص٣٠٦، ح١، وص٣١٢، ح١.

[٣٥.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن الصقر الصائغ

على ما ذكره في الخصال[١] وكمال الدين[٢] والأمالي[٣]، إلّا أنّ في الثاني وموضعَيْن -أو أزيد- من الثالث زاد عليه لفظة العدل.

وهذا مع روايته -طاب ثراه- عنه وإكثاره ولو في الجملة أيضًا لها يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، بل كونه إماميًّا ثقةً أيضًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به، فتذكّر.

[٣٦.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن الهيثم العجليّ

على ما ذكره في العيون[٤] والمعاني[٥] والخصال[٦] مع إضافة قوله في مواضع: رحمه الله، وأخرى: رضي الله عنه. وهو كروايته -طاب ثراه- عنه يعطي وثوقه به واعتماده عليه فيها، بل وكونه إماميًّا ثقةً أيضًا، كما نصّ عليه في «جش»[٧]

---

(١) الخصال، ص١٩١، ح٢٦٤، و ص٤٢٩، ح٨.

(٢) كمال الدين، ص٣٠، وص٢٩٣.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٤٤٦، ح٧، وص٦٦٠، ح٥.

(٤) لم أعثر عليه في العيون، ولكن ذكره في التوحيد، ص١٦١ مع الترحّم.

(٥) معاني الأخبار، ص٥٥، ح٣، وص٧٩، ح١، وص١٠٨، ح١ مع الترضّي، وص١٨١، ح١ مع الترحّم.

(٦) الخصال، ص١٥٨، ح٢٠٣، وص١٩٥، ح٢٧٠، وص٢٢٤، ح٩٩، وص٤٢٨، ح٥ مع الترضّي.

(٧) الرجال للنجاشيّ، ص٦٥ ذيل ترجمة ابنه الحسن.

و«صه»[١] وغيرهما[٢] أيضًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مرّ.

[٣٧.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار

على ما ذكره في الكتب المشار إليها[٣] بإضافة قوله في مواضع: رحمه الله، وفي أُخرى: رضي الله عنه، وهو أحد شيوخ التلعكبريّ أيضًا كما عن «جخ»[٤] وفي غيره[٥]، وصحّح العلّامة بعض الطرق المشتملة عليه بالصحّة[٦]، وقضيّة ذلك كونه إماميًّا ثقة، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به كما هو ظاهر ولاسيّما بعد ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) خلاصة الأقوال، ص٧٢، الرقم٥٢.

(٢) نقد الرجال، ج١، ص١٧٢، الرقم١٦٧.

(٣) ذكره في الأمالي، ص٨٥، ح٥، وص١١٩، ح٥، وص١٥٨، ح٥ مع الترحّم، وص٢٢٧، ح٩ مع الترضّي؛ وفي التوحيد، ص١٠١ الترّضي؛ وفي الخصال، ص١١، ح٣٨ مع الترضّي، وص٢٦، ح٩٢ مع الترضّي، وص٤٧، ح٥٠ مع الترحّم؛ وفي العلل، ج١، ص١٢٥، ح٣ مع الترحّم، وج٢، ص٤٣٩، ح٢ مع الترضّي؛ وفي العيون، ج١، ص٢٤٠، ح٤٢ مع الترضّي؛ وفي كمال الدين، ص٧٢ مع الترحّم، وص٢٢١، ح٤ مع الترّضي، ح١٤ مع الترحّم، وص١٠٢، ح١٧ مع الترضّي، وص١٤٥، ح١١ مع الترحّم، وح ١٢ مع؛ وفي معاني الأخبار، ص١٧٧، ح١ مع الترضّي، وص١٩١، ح٣ مع الترحّم؛ وفي مشخية الفقيه، ج٤، ص٤٢٧ مع الترضّي.

(٤) الرجال للطوسي، ص٤١٠، الرقم ٣٦.

(٥) الرجال لابن داود، ص٤٥، الرقم ١٣٦؛ نقد الرجال، ج١، ص١٧٢، الرقم ١٦٨.

(٦) صحّح العلّامة طرق الشيخ الطوسيّ إلى محمّد بن يحيى العطّار في الخلاصة، ص٤٣٥ و٤٣٦ لا إلى ابنه أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار.

[٣٨.] ومنهم: أحمد بن محمد بن يحيى المؤدّب، المكنى بأبي عليّ

على ما ذكره في المعاني[١] وغيره.

وحاله أيضًا كسابقه فيما مرّ.

[٣٩.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن يحيى المكتب

ذكره في كمال الدين[٢] والأمالي[٣] وغيره[٤].

وحاله أيضًا كسابقه فيما مرّ ولا سيّما على احتمال اتّحاده، فتدبّر.

[٤٠.] ومنهم: أحمد بن هارون الفامّي

بالميم بعد الألف والفاء المنقّطة فوقها بنقطة على ما في أكثر النسخ ما عدا المشيخة من الكتب المشار إليها[٥]، وبالقاف المنقّطة فوقها بنقطتين على ما في بعض النسخ، والقاضي -بالضاد المعجمة بعد الألف والقاف قبلها على ما في آخر- ولعلّه من الأغلاط، مع إضافته في مواضع منها بلفظة: رحمه الله، وفي أُخرى:

---

(١) معاني الأخبار، ص٨٤.

(٢) كمال الدين، ص٥٤٩، ح١، وص٥٥٠، ح١.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٥١، ح٥، وص٢٩٩، ح١٣.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص٧١، ح١؛ عيون أخبار الرضا، ج١، ص٥٤، ح٩.

(٥) الأمالي للصدوق، ص١٧٧، ح٣ مع الترضّي عليه، وص٣٧١، ح٦ مع الترحّم؛ والتوحيد، ص٧٦، ح٣١ مع الترضّي، وص٣٣، ح١ وص٦٩، ح١٠٣ مع الترضّي؛ والخصال، ص٢٢٣، ح٥٤ مع الترضّي؛ وعلل الشرائع، ج١، ص٢٤٦، ح١ مع الترضّي؛ وعيون أخبار الرضا، ج١، ص٢٩١ مع الترضّي وغيرها.

رضي الله عنه، فيكون حال هذا كحال سابقه فيما مرّ، فتبصّر.

[٤١.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن هارون المدائنيّ

على ما ذكره في كمال الدين[١]، والظاهر أنّه غير ابن هارون الفامّي.

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه فضلًا عن حاله ووصفه، فيكون كأمثاله ممّن مرّ، فتبصّر.

[٤٢.] ومنهم: إسماعيل بن منصور بن أحمد القصار

على ما ذكره في الخصال[٢].

وحاله كسابقه فيما مرّ، فتبصّر.

[٤٣.] ومنهم: الحاكم أبو محمّد بكر بن عليّ بن محمّد بن الفضل الحنفيّ الشاشيّ

على ما ذكره في كمال الدين[٣].

وحاله كسابقه فيما مرّ، غير أنّ ظاهر قوله: الحنفيّ يعطي كونه حنفيّ المذهب، وروايته -طاب ثراه- عنه يعطي اعتماده عليه فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا من وجه، وموثّقًا من آخر، فتدبّر.

---

(١) لم أعثر على هذا العنوان في كمال الدين ولا غيره من مصنّفات الصدوق.

(٢) الخصال، ص٢٦٨، ح٣.

(٣) كمال الدين، ص٢٩٢ و٢٩٣.

[٤٤.] ومنهم: تميم بن عبد الله بن تميم الحيريّ -بالحاء قبل الياء-، المكنّى بأبي الفضل

على ما ذكره في العيون[١] وغيره[٢] ممّا مرّ، بإضافة قوله في مواضع منها: رضي الله عنه، وفي أُخرى: رحمه الله.

وظاهره كما ترى يعطي كونه إماميًّا ثقةً كما أنّ إكثاره الرواية عنه أيضًا يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها بل مطلقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا من وجه، وصحيحًا من آخر كما هو ظاهرٌ بعد ما مرّ، فعدّ العلّامة إيّاه في «صه»[٣] ضعيفًا ضعيف البتّة.

[٤٥.] ومنهم: جعفر بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة الكوفيّ

على ما ذكره في ما عدا المشيخة[٤] من الكتب المشار إليها[٥].

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه[٦] فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه بل

---

(١) عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٢٩٤، ح١٢ وصفه بالحميريّ.

(٢) الخصال، ص٢٦٧، ح٢؛ التوحيد، ص٧٤، ح٢٨ وصفه بالقرشيّ مع الترضّي عليه.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٣٢٩، الرقم ١.

(٤) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٣٣، وص٤٦٠ وص٥٢١.

(٥) الأمالي للصدوق، ص٦٨، ح٣، وص٨٧، ح٦ وغيرهما؛ التوحيد، ص٢١، ح١٠؛ الخصال، ص١٣، ح٤٧، وص١١٣، ح٩٠ وص٤٠٣، ح١١٤؛ عيون أخبار الرضا، ج١، ص٢٨٨، ١٥؛ كمال الدين، ص٢٠١، ح٤٤، وص٣٢٥، ح٢.

(٦) ذكره الأردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٢١٢.

وإكثاره فيها -ولو في الجملة- يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا من وجه، وموثّقًا من آخر، أو حسنًا من ثالث، أو صحيحًا من رابع، فتدبّر.

[٤٦.] ومنهم: جعفر بن عليّ بن أحمد الفقيه القمّيّ

ثمّ الإيلاقيّ المكنّى بأبي محمّد على ما ذكره في التوحيد[١] والمعاني[٢] والأمالي[٣] والعيون[٤]، بإضافة قوله في مواضع منها: رضي الله عنه، وهذا كما ترى ظاهر في كونه إماميًّا ثقةً جليل القدر ولا سيّما بعد لفظة الفقيه في أوصافه، وفي بعضها: رحمه الله.

وفي التلخيص والنقد: جعفر بن عليّ بن أحمد القمّيّ المعروف بابن الرازي «لم جخ»[٥] أبو محمّد ثقة مصنّف (د)[٦]، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا، فتفطّن.

---

(١) التوحيد، ص٨٨، ح١، وص٤١٧، ح١، وص٤٤١، ح١.

(٢) معاني الأخبار، ص٦، ح٣ مع الترضّي عليه.

(٣) لم أعثر عليه في الأمالي.

(٤) عيون أخبار الرضا، ج٢، ص١٣٩، ح١ مع الترضّي عليه، وكذا في ص١٥٩، ح١.

(٥) الرجال للطوسيّ، ص٤١٨، الرقم ١.

(٦) الرجال لابن داود، ص٦٤، الرقم ٣١٦؛ نقد الرجال، ج١، ص٣٤٩، الرقم ٤٧.

[٤٧.] ومنهم: جعفر بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالبعليهم السلام

على ما ذكره في كمال الدين وغيره[١] ممّا مرّ.

ويستفاد من كتاب عمدة الطالب في نسب آل أبي طالب أنّ[٢] جعفر ابن محمّد بن محمّد بن زيد، وقال فيه: وتوفّي محمّد بن محمّد بن زيد بمرو، سقاه المأمون - لعنه الله - السمّ سنة اثنتين ومائتين وهو ابن عشرين سنة، فيقال: إنّه كان ينظر إلى كبده يخرج من حلقه قطعًا فيلقيه في طشت ويقلبه بخلال في يده.

والعقب من محمّد بن محمّد بن زيد في ابنه أبي عبد الله جعفر الشاعر وحده، فأعقب أبو عبد الله جعفر الشاعر ابن محمّد بن محمّد بن زيد الشهيد من ثلاثة[٣]، انتهى.

فظاهره -كما ترى- يعطي كونه إماميًّا شاعرًا ممدوحًا، وروايته -طاب ثراه- عنه تعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا، أو حسنًا، أو صحيحًا بحكم ما مرّ، فتبصّر.

[٤٨.] ومنهم: جعفر بن محمّد بن الحسين

على ما ذكره في الأمالي وكمال الدين[٤].

---

(١) يروي الصدوق في كتبه عن حمزة بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، لا بعنوان المذكور.

(٢) كذا، والوجه: أنّه.

(٣) عمدة الطالب، ص٣٠٠.

(٤) لم أعثر عليه في كتب الصدوق، والظاهر أنّه تصحيف لأبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القمّيّ المصنّف.

ولم أقف إلى الآن على مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من أرباب الرجال فضلًا عن حاله ووصفه، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- [عنه] يعطي وثوقه به واعتماده عليه فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو ملحقًا بالموثّق في وجه، والحسن في آخر، والصحيح في ثالث لا يخلو كلّ من الثلاثة عن شكّ وشبهة، فتنبّه.

[٤٩.] ومنهم: جعفر بن محمّد بن مسرور

على ما ذكره في العيون وغيره ممّا مرّ وكمال الدين وغيرهما، بإضافة قوله في مواضع منه: رضي الله عنه[١]، وفي آخر: رحمه الله[٢].

وظاهره كما ترى يعطي كونه إماميًّا ثقة كما يعطي إكثار الرواية عنه أيضًا وثوقه به واعتماده عليه فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا من وجه، وصحيحًا من آخر لا يخفى بعد ما مرّ، فتذكّر.

[٥٠.] ومنهم: جعفر بن [محمّد بن][٣] نعيم بن شاذان النيسابوريّ، المكنّى بأبي محمّد

على ما ذكره فيما عدا المشيخة من الكتب المشار إليها[٤].

---

(١) الأمالي، ص٣٢٧، ح٨؛ التوحيد، ص٢٢٣، ح٢؛ الخصال، ص٦٧، ح٩٨؛ عيون أخبار الرضا، ج١، ص٨٥، ح١٢؛ كمال الدين، ص٢٦٨، ح١؛ معاني الأخبار، ص١٤٢، ح١؛ مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٣٢.

(٢) الأمالي، ص٥٤، ح٩ وص٨٨، ح١١ وص١١١، ح١٠؛ التوحيد، ص١٠٧، ح٨؛ علل الشرائع، ج١، ص١٠٣، ح١؛ كمال الدين، ص٣٩؛ معاني الأخبار، ص١٠٣، ح١٠٣.

(٣) ما بين المعقوفين ليس فى الأسانيد.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص٦٧، ح١؛ عيون أخبار الرضا، ج١، ص١٩، ح٣٩؛ كمال الدين، ←

وحاله كحال متلوّ سابقه، فتذكّر.

[٥١.] ومنهم: من عبّر عنه بقوله: جماعة من أصحابنا

كما في كمال الدين، حيث قال فيه: حدّثنا جماعة من أصحابنا، قالوا: حدّثنا محمّد بن همام[١]، انتهى.

ولم يتبيّن إلى الآن تفسير الجماعة أصلًا، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنهم وقوله: من أصحابنا يعطي كونهم من الإماميّين الموثوق بهم في الرواية بل مطلقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهتهم صحيحًا أو ملحقًا به بناءً على ما مرّ، أو حسنًا على وجه آخر، فتدبّر.

[٥٢.] ومنهم: حامد

على ما ذكره في المعاني[٢].

ولم يتحقّق إلى الآن اسمه ولا شخصه ولا حاله ووصفه أصلًا، وحاله كحال متلوّ سابقه لو لم يكن أسوأ حالًا منه، فتفطّن.

→

ص٢٣٩، ح٥٩.

(١) كمال الدين، ص٣٤٥، ح٣٠.

(٢) يروي في معاني الأخبار عن أبي حامد أحمد بن الحسين بن الحسن بن عليّ الحاكم ببلخ، ولم أجد في المعاني أن يروي عن العنوان المذكور، ولعلّه من تصحيف النسّاخ.

[٥٣.] ومنهم: الحاكم عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الحسن النيسابوريّ الفقيه

على ما قاله في المعاني[١].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه فضلًا عن حاله ووصفه، إلّا أنّ توصيفه -طاب ثراه- بالفقيه يعطي مدحه بالفقاهة كما تعطي روايته -طاب ثراه- عنه اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا، أو صحيحًا حسبما مرّ، أو موثّقًا بناءً على احتمال عامّيته، فتذكّر.

[٥٤.] ومنهم: الحسن بن أحمد المكتب

المكنّى بأبي محمّد على ما ذكره في المعاني[٢] وكمال الدين[٣].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من أرباب الرجال، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنه يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا إلّا إذا ثبت إماميّته فحسنًا من وجه، وصحيحًا من آخر لا يخفى بعد ما مرّ.

[٥٥.] ومنهم: الحسن بن أحمد المؤدّب

على ما قاله في موضع من العيون[٤] بإضافة قوله: رضي الله عنه، وابن إبراهيم

---

(١) معاني الأخبار، ص١٤٠، ح١.

(٢) لم أعثر عليه في المعاني بهذا العنوان بل ذكره في ص٣٤٥، ح١ بعنوان: الحسن بن إبراهيم بن أحمد المؤدّب، والظاهر اتّحادهما.

(٣) كمال الدين، ص٥١٦، ح٤٤، وفي ص٥١٢، ح٤٣ ذكره بعنوان: أبي محمّد الحسين بن أحمد المكتب.

(٤) عيون أخبار الرضا، ج١، ص١٨٧، ح١.

بن أحمد المؤدّب على ما قاله في موضع آخر من المعاني بإضافة قوله: رضي الله عنه[١]، ولكن في موضع آخر منه[٢] وفي العيون[٣] ذكر الحسين مكان الحسن، ولعلّه الحسن بل الصحيح.

وعلى فرض صحّته فحاله كحال بعض من مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا من وجه، وصحيحًا من آخر لا يخفى بعد ما مرّ، فتذكّر.

[٥٦.] ومنهم: الحسن بن حمزة العلويّ، المكنّى بأبي محمّد

على ما قاله في العيون[٤] وكمال الدين[٥] والمعاني[٦] بإضافة قوله: رضي الله عنه، والظاهر أنّ هذا الرجل من نصّ على جلالة قدره في كلام جماعة:

ففي «جش»: الحسن بن حمزة بن عليّ بن عبد الله بن محمّد بن الحسن بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ أبومحمّد الطبريّ يعرف بالمرعشيّ، كان من أجلّاء هذه الطائفة وفقهائها، قدم بغداد ولقيه شيوخنا سنة ستّ وخمسين وثلاثمائة، ومات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، له كتب منها: كتاب

---

(١) معاني الأخبار، ص٣٤٥، ح١.

(٢) معاني الأخبار، ص٢٨٥، ح١ وفيه: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب.

(٣) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٢٦٣، ح١ وفيه كما مرّ، وفي ج٢، ص١٢٩، ح٤٢: الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدّب.

(٤) عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٥٠، ح٣.

(٥) كمال الدين، ص٣١٢.

(٦) معاني الأخبار، ص٣١٣، ح١.

المبسوط في عمل يوم وليلة، وكتاب الأشعة[١] في معاني الغيبة، وكتاب المفتخر، وكتاب في الغيبة، وكتاب جامع، وكتاب الرشيدة[٢]، وكتاب الدرّة[٣]، وكتاب تباشير الشريف[٤]، أخبرنا بها شيخنا أبو عبد الله وجميع شيوخنا ﵏[٥].

وفي «صه»: أبو محمّد الطبريّ يعرف بالمرعشيّ من أجلّاء هذه الطائفة وفقهائها، كان فاضلًا ديّنًا عارفًا فقيهًا زاهدًا ورعًا كثير المحاسن أديبًا، روى عنه التلعكبريّ، وكان سماعه منه أوّلًا سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وله منه إجازة بجميع[٦] كتبه ورواياته[٧].

وقال الشيخ الطوسيّ: أخبر[نا عنه][٨] جماعة منهم: الحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون ومحمّد بن محمّد بن النعمان، وكان سماعهم منه سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[٩].

وقال «جش»: مات ﵀ سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وهذا لا يجامع

---

(١) في كذا، والمصدر: الأشفية.

(٢) في كذا، وفي المصدر: المرشد.

(٣) في كذا، وفي المصدر: الدر.

(٤) في كذا، وفي المصدر: الشريعة.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٦٤، الرقم ١٥٠.

(٦) في كذا، وفي المصدر: لجميع.

(٧) خلاصة الأقوال، ص١٠٠-١٠١، الرقم ٨.

(٨) الزيادة من المصدر.

(٩) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٢، الرقم ٢٤.

قول الشيخ[١].

وعن «ست»: كان فاضلًا أديبًا [عارفًا] فقيهًا زاهدًا ورعًا [كثير المحاسن] له كتب... أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا منهم: [الشيخ][٢] المفيد والحسين بن عبيد الله وأحمد بن محمّد بن عبدون عن أبي محمّد الحسن بن حمزة العلويّ سماعًا منه وإجازةً في سنة ستّ وخمسين وثلاثمائة[٣].

وعن «جخ»: المرعشيّ الطبريّ يكنّى أبا محمّد، زاهد عالم، أديب فاضل، روى عنه التلعكبريّ وكان سماعه [منه] أوّلًا سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وأنّه أجازه[٤] بجميع كتبه ورواياته، أخبرنا [عنه] جماعة منهم: الحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون والمفيد، وكان سماعهم منه سنة أربع وخمسين وثلاثمائة (لم)[٥].

وفي الرواشح: المرعشيّ الطبريّ، الأديب العالم الفاضل، الورع الزاهد، الفقيه العارف، وهو أحد شيوخ التلعكبريّ والشيخ المفيد وابن الغضائريّ وابن عبدون أيضًا، ذكره في «جخ»، وفي «ست» ووقّره وعظّمه وإن لم ينصّ عليه بالتوثيق، إلى أن قال: وتشهد بالنباهة والجلالة لأبي محمّد المرعشيّ [على الخصوص] كتب النسب والتواريخ[٦].

---

(١) لا يرد هذا الإيراد لأنّ الفاصل بين الرواية والوفاة أربع سنوات.

(٢) الزيادات من المصدر.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص١٠٤، الرقم ٣٥.

(٤) في المصدر: وله منه إجازة.

(٥) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٢، الرقم ٢٤.

(٦) الرواشح السماويّة، ص١٧٣، والزيادة منه.

وفي عمدة الطالب: ومن ولد عليّ المرعشيّ[١] أبو القاسم [حمزة] بن المرعشيّ، له عقب منهم: أبو محمّد الحسن النسّابة المحدّث ابن حمزة[٢]، انتهى.

فعلى هذا ينبغي أن يعد الخبر من جهته صحيحًا كما هو ظاهر، ولا سيّما بعد ما مضى.

[٥٧.] **ومنهم: الحسن بن عبد الله بن سعيد بن الحسن بن إسماعيل بن حكيم العسكريّ** على ما قاله في العيون[٣] والعلل[٤] والتوحيد[٥] والمعاني[٦] والأمالي[٧].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من أهل الرجال، فيكون حاله كحال أمثاله ممّن مرّ فيما مرّ، فتذكّر هذا.

وفي بعض نسخ المعاني[٨] بدّل الحسن بالحسين، ولعلّ النسخة مغلوطة وإلّا فحاله كحاله فيما مرّ، فتبصّر.

---

(١) في المصدر: المرعش.

(٢) عمدة الطالب، ص٣١٤.

(٣) عيون أخبار الرضا، ج١، ص١٨٩، ح٤؛ وج٢، ص٢٢٧، ح٥.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص١٤٥، ح٢.

(٥) التوحيد، ص٢٨، ح٢٩، وص٤٠٠، ح٢.

(٦) معاني الأخبار، ص٨٠، وص٨٤، وص٩٠، ح١.

(٧) الأمالي للصدوق، ص٤٧٠، ح٦ كما في المتن، وفي ص٥٠، ح٤: الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريّ، وكذا في كثير من أسانيده.

(٨) كذا في الأمالي، ص٧١٦، ح٥.

[٥٨.] ومنهم: الحسن بن عبد الله بن بنان الطائيّ، المكنّى بأبي طالب

على ما ذكره في العيون[١]، ولكن في بعضها الحسين مكان الحسن.

وكيف كان فحال هذا الرجل كسائر أضرابه.

[٥٩.] ومنهم: الحسن بن عليّ السكونيّ المذكر[٢]

على ما قاله في الخصال[٣].

وحاله كحال سابقه وسائر أمثاله، فتدبّر.

[٦٠.] ومنهم: الحسن بن عليّ بن شعيب الجوهريّ

على ما قاله في التوحيد[٤] والأمالي[٥] وزاد فيه عليه: رضي الله عنه.

فيكون حاله كحال أضرابه ممّن قال في شأنه هذه المقالة، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا أو صحيحًا كما فيما مرّ، فتذكّر.

---

(١) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٣١١، ح١ و٢، وفيه: الحسين.

(٢) الظاهر هو أبو القاسم الحسن بن محمّد السكونيّ المذكر الكوفيّ فصحف، وفي بعض النسخ: المذكى، وفي بعضها: الحسن بن عليّ السكونيّ المذكى.

(٣) الخصال، ص١١٥، ح٩٤ وفيه: الحسن بن محمّد السكونيّ المزكي، وفي ص١٧٣، ح٢٢٩: حدّثنا أبو القاسم الحسن بن محمّد السكونيّ المزكي، وكذا في ص١٧٥، ح٢٣٣، وص٣١٥، ح٩٦، وص٣٦٣، ح٥٤.

(٤) يروي عنه في كمال الدين، ص٢٣٦، ح٥٢ و٥٣ بالعنوان المذكور في المتن؛ وفي الأمالي، ص٢٥٠، ح١٣ بعنوان: الحسين بن عليّ بن شعيب الجوهريّ.

(٥) الأمالي للصدوق، ص٥٠٠، ح١٥، وص٥٦١، ح١١.

[٦١.] ومنهم: الحسن بن عليّ بن عبد ربّه

على ما قاله في الأمالي[١].

وحاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ، فتذكّر.

[٦٢.] ومنهم: الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمرو العطّار، المكنّى بأبي عليّ

على ما رواه في التوحيد[٢] والخصال، قال فيه: وكان جدّه عليّ بن عمرو صاحب عليّ بن محمّد العسكريّ، وهو الذي خرج على يده لعن فارس بن حاتم بن ماهويه[٣]، انتهى.

وحاله أيضًا كسابقه وسائر أضرابه فيما مرّ، فتدبّر.

[٦٣.] ومنهم: الحسن بن متيل -بالتاء المشدّدة المنقّطة بنقطتين فوقها بعد الميم وقبل الياء واللّام بعدها- الدقّاق

ذكره في الأمالي[٤] وغيره[٥] ممّا مرّ.

---

(١) الظاهر أنّه أحمد بن الحسن المعروف بأبي عليّ بن عبدويه الذي يروي عنه الصدوق تارة في الأمالي، ص١٩٨، ح٥ بهذا العنوان، وتارة بعنوان: أبو عليّ أحمد بن الحسن بن عليّ بن عبدويه كما في ص٣٨٦، ح٥، وهذا العنوان مصحّف أيضًا.

(٢) التوحيد، ص٢٨، ح٢٨.

(٣) الخصال، ص٣٢٣، ح١٠.

(٤) يروي عنه في الأمالي بواسطة محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، ولا يروي عنه بلا واسطة، راجع الأمالي للصدوق، ص٢٣٢، ح٥ وص٣٤٣، ح١ وص٤٣٤، ح٨ وص٧١٢، ح١٢ وغيرها.

(٥) وكذا في التوحيد، ص٣٦٠، ح٤؛ والخصال، ص٢٣، ح٨٢ وص٦٠٠، ح٣، يروي عنه ←

وفي «جش»: الحسن بن متيل وجه من وجوه أصحابنا، كثير الحديث، له كتاب النوادر[١].

وفي «صه»: الحسن بن المتيل -بالميم المفتوحة والتاء المنقّطة فوقها نقطتين المشدّدة والياء المنقّطة تحتها نقطتين [المشدّدة]- وجه من وجوه أصحابنا، كثير الحديث، له كتاب نوادر[٢].

وفي التلخيص والنقد[٣] عن «ست»[٤] مثل «جش» بزيادة القمّيّ، وعن «جخ»: روى عنه ابن الوليد، وصحّح في «صه» طريق الصدوق إلى جعفر بن ناجية وفيه الحسن بن متيل[٥] ولازم ذلك توثيقه، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا كما هو ظاهر لا يخفى سيّما بعد ما مضى، فتذكّر.

→

بواسطة ابن الوليد المذكور، ويروي في علل الشرائع، ج٢، ص٣٣٦ عن محمّد بن الحسن بن متيل لا عن والده الحسن.

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٤٩، الرقم ١٠٣.

(٢) خلاصة الأقوال، ص١٠٥، الرقم ٢٧.

(٣) نقد الرجال، ج٢، ص٥٥، الرقم ١٣٣.

(٤) الفهرست للطوسيّ، ص١٠٦، الرقم ٣٩.

(٥) خلاصة الأقوال، ص٤٤٢.

[٦٤.] ومنهم: الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشميّ الكوفيّ، المكنّى بأبي محمّد

على ما قاله في العيون[١] والتوحيد[٢] والمعاني[٣] والخصال[٤] والأمالي[٥]، وفي بعض نسخ العيون[٦]: الحسين مكان الحسن، ولعلّه حسن.

فكيف كان فحال هذا الرجل أيضًا كسائر أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ، فتبصّر.

[٦٥.] ومنهم: الحسن بن محمّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله بن الحسن[٧] بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ، المكنّى بأبي محمّد

على ما قاله في التوحيد[٨] وكمال الدين[٩] والعيون[١٠] والعلل[١١] والمعاني[١٢]

---

(١) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٥٣، ح١٩١؛ وج٢، ص٢٣٧، ح٢٢.

(٢) لم نعثر عليه في كتاب التوحيد بهذا العنوان.

(٣) معاني الأخبار، ص٣٦، ح٧ و٨، وص٧٤، ح١.

(٤) الخصال، ص٤١٨، ح١١، وص٥٠٤، ح١ وكنّاه بأبي القاسم.

(٥) الأمالي للصدوق، ص٥٧، ح٦، وص١٨٧، ح٨، وص٢٩١، ح١٠، وص٣٠٥، ح٧ وغيرها.

(٦) ما وجدته بعنوان الحسين في العيون المطبوع.

(٧) كذا، وفي التوحيد والعلل والخصال والأمالي: عبيد الله بن الحسين، وفي كمال الدين كما في المتن.

(٨) التوحيد، ص٣٧٣، ح١٧.

(٩) كمال الدين، ص٥٤٣، ح٩.

(١٠) لم نعثر عليه في عيون أخبار الرضا بهذا العنوان.

(١١) علل الشرائع، ج١، ص١٣٣، ح١.

(١٢) معاني الأخبار، ص٥٧، ح٧.

والخصال[١] والأمالي[٢]، وزاد في كمال الدين بعده: فيما أجازه لي ممّا صحّ عندي من حديثه وصحّ عندي هذا الحديث[٣].

ولعلّ هذا الرجل من نصّ على أحواله في كلام جماعة:

ففي «جش»: الحسن بن محمّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله بن الحسين[٤] بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام أبو محمّد المعروف بابن أبي[٥] طاهر، روى عن جدّه يحيى بن الحسن وغيره، وروى عن المجاهيل أحاديث منكرة، رأيت أصحابنا يضعِّفونه، له كتاب المثالب، وكتاب الغيبة وذكر القائم عليه السلام، أخبرنا عنه عدّة من أصحابنا كثيرة بكتبه، مات في شهر ربيع الأوّل سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة ودُفِن في منزله بسوق العطش[٦].

وفي «صه»: أبو محمّد المعروف بأبي طاهر[٧]، روى عن جدّه يحيى بن الحسن وغيره، وروى عن المجاهيل أحاديث منكرة. وقال النجاشيّ: رأيت أصحابنا يضعفونه، وقال ابن الغضائريّ: إنّه كان كذّابًا يضع الحديث مجاهرة، ويدّعي رجالًا

---

(١) الخصال، ص٧٦، ح١٢٠.

(٢) الأمالي للصدوق، ص١٠٦، ح٨ وص٢٦٨، ح١٥.

(٣) كمال الدين، ص٥٤٣، ح٩.

(٤) كذا، وفي المصدر: عبيد الله بن الحسين.

(٥) كذا، وفي المصدر: أخي.

(٦) الرجال للنجاشيّ، ص٦٤، الرقم ١٤٩.

(٧) كذا، وفي المصدر: بابن أخي طاهر.

غربًا لا يُعرَفون، ويعتمد مجاهيل ما[١] يُذكرون وما تطيب الأنفس من روايته إلّا فيما يرويه من كتب جدّه التي رواها عنه غيره، وعن عليّ بن أحمد بن عليّ العقيقيّ من كتبه المصنّفة المشهورة، والأقوى عندي التوقّف في روايته مطلقًا، ومات في شهر ربيع الأوّل سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، ودفن في منزله بسوق العطش[٢].

وعن «جخ»: أنّه من العامّة (لم)[٣].

قلت: مقتضى روايته -طاب ثراه- عنه [تعطي] اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فعليه ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا لو لم يعدّ حسنًا أو صحيحًا بناءً على ما مرّ، فتدبّر.

ونسبته إلى العامّة لا تجامع ما يستفاد من «جش» ونسبة كتاب الغيبة وذكر القائمﷺ إليه ورواية عدّة من أصحابنا لكتبه، فتدبّر.

[٦٦.] ومنهم: الحسن بن محمّد بن السكونيّ، المكنّى بأبي القاسم

على ما ذكره في الخصال[٤]، والحسن بن محمّد بن الحسن بن إسماعيل السكونيّ

---

(١) كذا، وفي المصدر: لا.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٣٣٦-٣٣٧، الرقم ١٤.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٢، الرقم ٢٣، وفيه: أخبرنا عنه أبو الحسين بن أبي جعفر النسّابة وأبو عليّ بن شاذان من العامّة.

(٤) الخصال، ص٩٣، ح٤٠، وفيه: الحسن بن محمّد السكونيّ، وص١٧٣، ح٢٢٩، وفيه: أبو القاسم الحسن بن محمّد السكونيّ المزكّي، والظاهر اتّحاده مع ما مرّ من مشايخه تحت الرقم ٥٩.

على ما قاله في الأمالي[١].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه عدا ما في التلخيص والنقد[٢] عن «جخ»[٣]: الحسن بن محمّد بن الحسن السكونيّ الكوفيّ يكنّى أبا القاسم، روى عنه التلعكبريّ[٤].

ولكن روايته -طاب ثراه-، ورواية التلعكبريّ عنه تعطي اعتمادهما عليه ووثوقهما به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا، بل لو تمّ إماميّته لكان اللّائق أن يعدّ حسنًا أو صحيحًا بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

[٦٧.] ومنهم: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب

على ما قاله في العيون[٥]، والمؤدّب على ما قاله في التوحيد[٦] والأمالي[٧]،

---

(١) الأمالي، ص٥٠، ح٢.

(٢) نقد الرجال، ج٢، ص٦٠، الرقم ١٤٣، تلخيص الأقوال المخطوط بزيادة: وسمع منه سنة أربع وأربعين وثلاثمائة (لم).

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٣، الرقم ٣٤.

(٤) ذكره الأردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٢٢٤ أيضًا.

(٥) عيون أخبار الرضا، ج١، ص١٥٥، ح١٠ مع الترحّم، وج١، ص٢٣١، ح٢١ مع الترضّي، وفي ج٢، ص١١٠، ح١٤ مع الترضّي.

(٦) في التوحيد، ص٩٥، ح١٥: المكتب، وفي ص٢٢٤، ح٥، وص٢٨٩، ح٩: المؤدّب مع الترضّي عليه.

(٧) الأمالي للصدوق، ص٤٨٤، ح١٧ وص٤٩٤، ح٢ وص٦٤٦، ح٥، وص٦٧٩، ح٢٩، وص٧٥٥، ح٩ كلّها مع الترضّي عليه، وفي ص٧٦٨، ح١٤ مع الترحّم عليه.

والمؤدّب الرازي على ما قاله في المعاني[١] والعلل[٢]، بإضافة قوله في مواضع من كلّ منها: رضي الله عنه، وفي آخر منه: رحمه الله.

وهذا كما ترى يعطي كونه إماميًّا ثقةً، كما يعطي إكثاره الرواية عنه وثوقه به واعتماده عليه فيها بل مطلقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا، بل صحيحًا؛ نظرًا إلى ما مرّ، فتبصّر.

[٦٨.] ومنهم: الحسين بن إبراهيم [بن][٣] تاتانه

بالتاءين المثنّاتين من فوق والنون بعد الألف والهاء على ما قاله في التوحيد[٤] والمعاني[٥] والخصال[٦] والعيون[٧] وغيرها، أو بالباءين الموحّدتين والياء المثناة من تحت بعد الألف على ما ضبطه ورجّحه السيّد الداماد ﵀ في كلماته[٨]، أو بالباءين

---

(١) معاني الأخبار، ص٢٥٠، ح١، وص٢٩١، ح١، وفيهما: المكتب، وفي ص٢٨٥، ح١: المؤدّب.

(٢) علل الشرائع، ج١، ص٦٩، ح١ مع الترضّي.

(٣) الزيادة من المصادر.

(٤) لم أعثر عليه في التوحيد بهذا العنوان، ولكن ذكره في علل الشرائع، ج١، ص١٤١، ح٣، وص٢٣٧، ح١ وفيهما: ناتانة.

(٥) معاني الأخبار، ص١٦١، ح٣ بزيادة لفظ ابن بن إبراهيم وتاتانة.

(٦) الخصال، ص٣١٤، ح٩٤ وفيه: ناتانة.

(٧) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٥٧، ح٢٠١؛ وج٢، ص٢٥١، ح١٦ وغيرها، وفي كلّ المواضيع تاتانة وبزيادة «ابن» بين إبراهيم وتاتانة.

(٨) الرواشح السماويّة، ص١٧٢.

المثنّاتين من تحت والنون بعد الألف على ما نقله السيّد -طاب ثراه- عن بعضهم، أو بالنون قبل الألف والتاء بعدها أو قبلها والنون بعدها على ما يظهر من بعض نسخ الأمالي[١] وغيره، وزاد في مواضع من الكتب المشار إليها على ذلك: رضي الله عنه، وفي أُخرى: رحمه الله.

وحاله كحال سابقه وسائر أضرابه فيما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا بل صحيحًا كما مرّ لمثل ما مرّ، فتبصّر.

[٦٩.] ومنهم: الحسين بن أحمد البيهقيّ، المكنّى بأبي عليّ

على ما قاله في التوحيد[٢] والأمالي[٣] وغيرهما[٤].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه من أرباب الرجال فضلًا عن حاله ووصفه، فيكون كسائر أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لما مرّ، فتذكّر.

---

(١) الأمالي، ص٧٨، ح٨، وص١١١، ح٨، وص١٨٣، ح٨ وغيرها وفي كلّ المواضع ناتانة مع زيادة لفظ ابن بين إبراهيم وناتانة.

(٢) التوحيد، ص٤٠٦، ح٤.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٧٥٨، ح١٤ و١٦.

(٤) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٩٣، ح٣٢ و٣٣ و٣٤، وص١٣٥، ح٤ و٥ و٦ وغيرها، وج٢، ص٢٤، ح٢، وص١٢٩، ح٤٣.

[٧٠.] ومنهم: الحسين بن أحمد بن إدريس، المكنّى بأبي عبد الله

على ما قاله في العيون[١] والتوحيد[٢] والمعاني[٣] والخصال[٤] والعلل[٥] والأمالي[٦] بإضافة قوله في مواضع من كلّ منهما: رضي الله عنه، وفي أُخرى كذلك: رحمه الله.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه عدا ما نقل[٧] عن «جخ»: الحسين بن أحمد بن إدريس القمّيّ الأشعريّ يكنّى أبا عبد الله، روى عنه التلعكبريّ [ومحمّد بن عليّ بن بابويه] (لم)[٨].

قلت: وقضيّة مقالة الصدوق وروايته ورواية التلعكبريّ -طاب ثراهما- عنه يعطي كونه إماميًّا ثقةً معتمدًا على روايته وموثوقًا به فيها بل مطلقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا بل صحيحًا كما فيما مرّ بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٥٤، ح١٩٢، وج٢، ص٤٢، ح١ وغيرها.

(٢) التوحيد، ص١٠١، ح١٣، وص١٠٨، ح٣، وص٢٨٩، ح٨ وغيرها.

(٣) معاني الأخبار، ص١٦٠، ح١.

(٤) الخصال، ص١٤، ح٥٠، وص٣٨، ح٢١، وص٩٣، ح٣٧ وغيرها.

(٥) علل الشرائع، ج١، ص٢٢٧، ح٣؛ وج٢، ص٣٢١، ح١.

(٦) الأمالي للصدوق، ص٨٥، ح٣ وص٩٣، ح٩ وص١١٤، ح٤ وغيرهما.

(٧) نقله السيّد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٢، ص١٧٨، و المحقّق الاردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٢٣٢.

(٨) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٣، الرقم ٢٩، وما بين المعقوفين ليس في المصدر المطبوع وفيه: وله منه إجازة.

[٧١.] ومنهم: الحسين بن أحمد الاسترآباديّ العدل، المكنّى بأبي عبد الله

على ما قاله في الخصال[١].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال فضلًا عن حاله ووصفه، إلّا أنّ توصيفه -طاب ثراه- بالعدل وروايته عنه يعطي كونه إماميًّا ثقةً معتمَدًا عليه وعلى روايته، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لنا مضافًا إلى ما مرّ، فتدبّر.

[٧٢.] ومنهم: الحسين بن أحمد المالكيّ

على ما قاله في المعاني[٢].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال، غير أنّ توصيفه يومئ إلى كونه مالكيّ المذهب أو يشعر به[٣]، ولكن روايته عنه -طاب ثراه- يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا من وجه وموثّقًا من آخر لا يخلو عن تأمّل ونظر.

---

(١) الخصال، ص٣١١، ح٨٧.

(٢) يروي الصدوق عنه بواسطة أبيه كما في عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٢٧١، ح٦٣؛ ومعاني الأخبار، ص٢٦٣، ح١.

(٣) ذكره الوحيد البهبهانيّ في تعليقة منهج المقال مرّة بعنوان الحسن في ص١١٧، ومرّة بعنوان الحسين في ص١٣٨ وقال: إنّ المالكيّ نسبة إلى المالك الأشعريّ القمّيّ.

[٧٣.] ومنهم: الحسين بن أحمد بن محمّد الرازي، المكنّى بأبي الطيب

على ما قاله في العيون[١] والمعاني[٢] والعلل[٣]، إلّا أنّه بدّل الرازي باللؤلؤيّ بإضافة قوله: (رضي الله عنه) في بعض المواضع و (رحمه الله) في آخر.

فيكون كسائر أضرابه فيما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا بل صحيحًا كما فيما مرّ لما مرّ، فتدبّر.

[٧٤.] ومنهم: الحسين بن أحمد العلويّ من ولد [محمّد بن][٤] عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، المكنّى بأبي عبد الله

على ما قاله في الأمالي[٥] وموضع من المعاني[٦].

والظاهر أنّه أبوعبد الله الحسين بن أحمد بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن [عبد الله بن جعفر بن][٧] محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام على ما قاله في مواضع أُخر من المعاني[٨] وغيره[٩] ممّا مرّ، وحال هذا الرجل كحال

---

(١) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٢٦٤، ح٢.
(٢) ما وجدته في معاني الأخبار بهذا العنوان.
(٣) علل الشرائع، ج١، ص٢٣٩، ح١ وفيه: اللؤلؤيّ.
(٤) الزيادة من المصدر.
(٥) الأمالي للصدوق، ص٤٢٧، ح٦.
(٦) معاني الأخبار، ص٣٥٤، ح١.
(٧) الزيادة من المصدر.
(٨) معاني الأخبار، ص١٠٥ ح١.
(٩) الأمالي، ص٤٢٧، ح٦.

متلوّ سابقه وسائر أضرابه فيما مرّ، فتذكّر.

[٧٥.] ومنهم: الحسين بن سيف

على ما قاله في الأمالي[١].

وحاله كحال سابقه.

نعم في «جش» وعن «ست» ذكر الحسين بن سيف بن عميرة[٢]، وفي غيرهما: الحسين بن سيف الكنديّ العدويّ الكوفيّ[٣]، وكلاهما كما ترى غيره.

[٧٦.] ومنهم: الحسين بن شاذويه -بالشين والذالّ المعجمتين-

على ما قاله في الأمالي[٤].

قال في «جش»: الحسين بن شاذويه أبوعبد الله الصفّار وكان صحّافًا فيقال:

---

(١) يروي عنه الصدوق في كتبه بوسائط كما في الأمالي، ص٢٦٥ ح٦ وفيه: حدّثنا أبي قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سيف؛ وفي التوحيد، ص٢٠، ح٨: حدّثنا أبي قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سيف.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٥٦، الرقم ١٣٠؛ الفهرست للطوسيّ، ص١٠٨، الرقم ٥.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص١٨٣، الرقم ٧٦؛ معالم العلماء، ص٧٤، الرقم ٢٣٥ وفيه: الحسين بن سيف البغداديّ.

(٤) يروي الصدوق في الأمالي عن عليّ بن الحسين بن شاذويه المؤدّب لا عن والده الحسين كما في ص١٥٩، ح٧، وص٢٦٧، ح١٢، وص٢٧٢، ح١، وص٣٦٣، ح٥، وص٣٧١، ح٧، وص٥٨١، ح١٤.

الصحّاف، كان ثقة قليل الحديث، له كتاب الصلاة والأعمال، وكتاب أسماء أمير المؤمنين ﷺ، أخبرنا محمّد بن محمّد، عن جعفر بن محمّد، عنه بهما[١].

وفي «صه»: الحسين بن شاذويه ـ بالشين المعجمة والذالّ المعجمة ـ أبو عبدالله الصفّار وكان صحّافًا فيقال له: الصحّاف، قال النجاشيّ: إنّه كان ثقة قليل الحديث. وقال [ابن][٢] الغضائريّ: [يروى][٣] أنّه قمّيّ زعم القمّيّون أنّه كان غاليًا، وقال: ورأيت له كتابًا في الصلاة سديدًا، والذي أعمل عليه قبول روايته حيث عدله «جش» ولم يذكر ابن الغضائريّ ما يدلّ على ضعفه نصًّا[٤]، انتهى.

فروايته -طاب ثراه- عنه وتوثيق «جش» وعدم تضعيف ابن الغضائريّ وسكوته عن القدح فيه بل مدحه وغيره، يعطي كونه إماميًّا، ثقةً، معتمدًا عليه، موثوقًا به في الرواية، بل مطلقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا، فتفطّن.

[٧٧.] **ومنهم: الحسين بن عليّ بن محمّد القمّيّ، المعروف بأبي عليّ البغداديّ**

على ما قاله في كمال الدين[٥].

وحاله كحال متلوّ سابقه فيما مرّ، فتذكّر.

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٦٥، الرقم ١٥٣.

(٢) الزيادة ليست في المصدر.

(٣) الزيادة من المصدر.

(٤) خلاصة الأقوال، ص١١٨ - ١١٩، الرقم٢١.

(٥) كمال الدين، ص٥١٨، ح٤٧.

[٧٨.] ومنهم: الحسين بن عليّ الصوفيّ

على ما قاله في المعاني[١] والعلل[٢] والأمالي[٣] بإضافة قوله في مواضع من كلّ منها: رضي الله عنه، وفي أُخرى: رحمه الله.

وحاله كحال أضرابه ممّن قال هذه المقالة في حقّه ممّن مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا بل صحيحًا كما فيما مرّ بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

[٧٩.] ومنهم: الحسين بن عليّ بن أحمد الصائغ

على ما قاله في العلل[٤] والأمالي[٥] بإضافة قوله: رحمه الله.

وحاله كحال سابقه فيما مرّ، فتذكّر.

[٨٠.] ومنهم: الحسين بن عليّ بن شعيب الجوهريّ

على ما قاله في الأمالي[٦] بإضافة قوله: رضي الله عنه.

وحاله كحال أضرابه ممّن مرّ لما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر[٧].

---

(١) لم أعثر عليه في المعاني.

(٢) علل الشرائع، ج١، ص١٧٢، ح١ مع الترحّم.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٤٤٥، ح٥ مع الترضّي.

(٤) علل الشرائع، ج٢، ص٤٤٣، ح١ مع الترحّم.

(٥) الأمالي للصدوق، ص٦٤٢، ح٢٢ مع الترضّي، وص٦٩٠، ح١.

(٦) الأمالي للصدوق، ص٢٥٠، ح١٣ مع الترضّي.

(٧) وقد مرّ في الرقم [٦٠] الحسن بن عليّ بن شعيب الجوهريّ، ويجوز اتّحادهما، أو هما أخوان.

[٨١.] ومنهم: الحسين بن عليّ بن محمّد العطّار، المكنّى بأبي عليّ

على ما قاله في الخصال[١].

وحاله كحال متلو سابقيه فيما مرّ، فتذكّر.

[٨٢.] ومنهم: الحسين بن محمّد الأشنانيّ الرازي العدل

على ما في موضعَيْن من العيون[٢] والمعاني[٣] وبعض نسخ التوحيد[٤]، والمعدل على ما في بعضها الآخر، المكنّى بأبي عبد الله، وذكره في الخصال[٥] بدون ذكر العدل والمعدّل.

وحاله أيضًا كحال أضرابه ممّن قال في حقّه لفظة العدل والمعدّل، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا كما فيما مرّ نظرًا إلى ما مرّ، فتدبّر.

---

(١) الخصال، ص١٦٥، ح٢١٨ وفيه: أبو عليّ الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمرو العطّار كما مرّ في الرقم[٦٢]، وفي ص١٨٧، ح٢٥٨: الحسن بن عليّ بن محمّد العطّار، وفي ص٣٤٥ ح١٢ كما مرّ.

(٢) عيون أخبار الرضاﷺ، ج١، ص٢٨، ح٤، وج٢، ص١١٦، ح٢٢، وص١٢٨، ح٤٠ وفيهم: العدل.

(٣) معاني الأخبار، ص٢٠٥، ح١ وفيه: حدّثنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمّد بن أحمد الأشنانيّ الدارميّ الفقيه العدل.

(٤) التوحيد، ص٦٨، ح٢٤، وص١٨٢، ح١٧، وص٣٧٧، ح٢٣ وفي كلّ المواضع: العدل.

(٥) الخصال، ص٥٠٩، ح١ بلا لفظ العدل.

[٨٣.] ومنهم: الحسين بن محمّد الهاشميّ[١]

على ما يظهر من الأمالي[٢].

ولم يتبيّن لي إلى الآن حاله ووصفه، وحاله كأضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٨٤.] ومنهم: الحسين بن يحيى بن ضريس البجليّ، المكنّى بأبي عبد الله

على ما قاله في المعاني[٣] والعلل[٤] والمشيخة[٥] والأمالي[٦] وزاد فيه: رضي الله عنه.

وحاله أيضًا كحال أضرابه ممّن ترضّى في حقّه لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[٨٥.] ومنهم: حمزة بن محمّد بن أحمد العلويّ

أي: حمزة بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام.

على ما في الكتب المشار إليها[٧]، وزاد في المعاني والخصال: رضي الله عنه، وفي

---

(١) والظاهر أنّه متّحد مع ما مرّ في الرقم [٦٤] بعنوان: الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشميّ.

(٢) المذكور في الأمالي، ص٥٧، ح٦، وص١٨٧، ح٨، وص٢٩١، ح١٠، وص٣٠٥، ح٧ وغيرها هو الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشميّ كما مرّ التنبّيه عليه.

(٣) معاني الأخبار، ص١٠٥، ح٣ وفيه: أبو عبد الله الحسين بن يحيى البجليّ.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص١٣، ح٩، وج٢، ص٤٧٠، ح٣٣.

(٥) لم أعثر على هذا العنوان في مشيخة الفقيه.

(٦) الأمالي للصدوق، ص٤٧٢، ح١٢ مع الترضّي عليه.

(٧) الأمالي للصدوق، ص٣٢٧، ح٧؛ الخصال، ص١٤، ح٥١، وص٨٧، ح١٩، وص٩١، ←

المشيخة: رحمه الله[١].

وعن «جخ»: حمزة بن محمّد القزوينيّ العلويّ روى[٢] عن عليّ بن إبراهيم ونظرائه، روى عنه محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (لم)[٣].

وحاله أيضًا كحال سابقه وأضرابه ممّن ترضّى أو ترحّم في حقّه لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[٨٦.] ومنهم: القاضي أبو سعيد الخليل بن أحمد النحويّ

على ما قاله في الخصال[٤]، ولعلّ هذا الرجل الخليل المشهور النحويّ الذي قال في «صه»[٥]: الخليل بن أحمد كان أفضل الناس في الأدب، وقوله حجّة فيه، واخترع علم العروض، وفضله أشهر من أن يذكر، وكان إماميّ المذهب[٦] انتهى.

→

ح٣٣ وغيرها؛ علل الشرائع، ج١، ص٤٤، ح٣.

(١) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٥٣٢ وفيه: وما كان فيه عن شعيب بن واقد في المناهي فقد رويته عن حمزة بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.

(٢) كذا، وفي المصدر: يروي.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٤، الرقم٤٠.

(٤) الخصال، ص٢٩، ح١٠٤ وما بعده، وفي ص٣٢، ح١١١: الخليل بن أحمد السجزيّ، وكذا في مواضع أُخرى منه.

(٥) خلاصة الأقول، ص١٤٠، الرقم ١٠.

(٦) والظاهر أنّه هو الذي ذكره ياقوت في معجم البلدان في مادّة «سِجْز» ج٣، ص١٨٩-١٩٠ وقال: وقد نسب إليها خلق كثير من الأئمّة والرواة والأدباء منهم: الخليل بن أحمد بن محمّد ←

فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا بل صحيحًا بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

[٨٧.] ومنهم: أبو يوسف رافع بن عبد الله بن عبد الملك

على ما قاله في الخصال، حيث قال فيه: أخبرنا أو حدّثنا أبو يوسف رافع بن عبد الله بن عبدالملك[١].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه فضلًا عن حاله ووصفه، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ، فتذكّر.

[٨٨.] ومنهم: سليمان بن أحمد بن أيّوب اللخميّ، -بالخاء المعجمة-

على ما قاله في الخصال والأمالي، حيث قال أخبرنا -أو حدّثنا- سليمان بن أحمد [بن أيّوب][٢] اللخميّ فيما كتب إليّ[٣] انتهى.

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال فضلًا عن

→

بن الخليل بن موسى بن عبد الله بن عاصم بن جنك أبو سعيد السجزيّ القاضي الحنفيّ، رحل إلى الشام والعراق وخراسان، وأدرك أبا بكر بن خزيمة وتلك الطبقة، ومات بفرغانة سنة ٣٧٣ وهو على مظالمها، وقد ولي القضاء بعدّة نواح وكان أديبًا نحويًّا.

(١) الخصال، ص٥٩٢، ح٢.

(٢) الزيادة من المصدر.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٥٢٠، ح٢؛ الخصال، ص٤، ح١١، وص١٥، ح٥٥، وص٨٣، ح٩، وص١٤٥، ح١٧٢، وص١٧٩، ح٢٤١ وغيرها.

حاله ووصفه، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم تبيّن لنا مذهبه ولا حاله فيما مرّ، فتذكّر.

[٨٩.] ومنهم: صالح بن شعيب الطالقانيّ، المكنّى بأبي الحسين

على ما قاله في كمال الدين بإضافة: رضي الله عنه[١].

وحاله كحال أضرابه ممّن ترضّى في حقّه فيما مرّ بناءً على ما مرّ.

[٩٠.] ومنهم: صالح بن عيسى بن أحمد بن محمّد العجليّ

على ما قاله في الأمالي[٢] والمعاني[٣].

وحاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا مذهبه، ولا حاله فيما مرّ بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) كمال الدين، ص٥٠٣ ح٣٢.

(٢) الأمالي للصدوق، ص٢٩٥، ح٣، وص٣٨٨، ح١٠.

(٣) معاني الأخبار، ص٢٣٠، ح١ وفيه: صالح بن عيسى العجليّ.

[٩١.] ومنهم: طاهر بن محمّد بن يونس بن خيوة[١] الفقيه، ببلخ المكنّى بأبي الحسن[٢]

على ما قاله في التوحيد[٣] والعلل[٤] والخصال[٥] وزاد فيهما: فيما أجازه لي ببلخ.

وحاله أيضًا كحال سابقه فيما مرّ بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

[٩٢.] ومنهم: الحاكم عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الحسين

على ما قاله في التوحيد[٦].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال فضلًا عن حاله ووصفه، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لما مرّ، فتذكّر.

---

(١) في كلّ المصادر المذكورة: حياة، وفي بعض النسخ: حبوة، والظاهر أنّ ما أثبتناه في المتن هو الوجه، كما نبّه عليه السمعانيّ في الأنساب، ج٢، ص٤٣٤ وقال: الخيويّ -بكسر الخاء المعجمة والياء الساكنة آخر الحروف وفي آخرها الواو- هذه النسبة إلى خيو هو اسم لجدّ أبي القاسم يونس بن طاهر بن محمّد بن يونس بن خيو النضريّ الخيويّ البلخيّ من أهل بلخ الملقّب بشيخ الإسلام.

(٢) في التوحيد: أبو الحسين؛ وفي الخصال: أبو الحسن؛ وفي العلل: أبو الحسن.

(٣) التوحيد، ص٣٩٨، ح١.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص١٢، ح٧، ج٢، ص٤٦٨، ح٢٨.

(٥) الخصال، ص٢٩، ح١٠٣، وص٥٤١، ح١٦ و١٧.

(٦) التوحيد، ص٢٩، ح٣٠، وروى عنه أيضًا في معاني الأخبار ص١٤٠، ح١ وفيه: عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الحسن النيسابوريّ، وفي ص٣١٩: حدّثنا الحاكم أبو الحسن عبد الحميد [بن] عبد الرحمن بن الحسين النيسابوريّ الفقيه.

[٩٣.] ومنهم: عبد الرحمن بن محمّد بن حامد البلخيّ

على ما قاله في الخصال[١].

وحاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا مذهبه ولا حاله ولا شخصه أصلًا كما فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٩٤.] ومنهم: عبد الرحمن بن محمّد بن منصور

على ما قاله في الأمالي[٢].

وحاله أيضًا كسابقه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[٩٥.] ومنهم: عبد الصمد بن عبد الشهيد الأنصاريّ، المكنّى بأبي أسد

على ما قاله في العيون بإضافة: رضي الله عنه[٣].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال إلّا أنّ حاله كحال سائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- وترضى في حقّه كما فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٩٦.] ومنهم: عبد العزيز

على ما قاله في العلل[٤].

---

(١) الخصال، ص٢٩٤، ح٦٠.

(٢) الأمالي للصدوق، ص٥٩، ح١ وفيه: حدّثنا عبد الرحمن بن محمّد بن خالد قال: حدّثنا محمّد بن درستويه الفارسيّ قال: حدّثنا عبد الرحمن بن محمّد بن منصور، والصدوق كما ترى لا يروي عنه إلّا بواسطتين، فهو ليس من مشايخه.

(٣) عيون أخبار الرضاﷺ، ج١، ص١٢، ح٢٢.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص١٧٠، ح٢ وفيه: وعنه (أي: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقانيّ ←

ولم يتبيّن لي إلى الآن شخصه ولا وصفه ولا مذهبه، فيكون حاله كغيره من أضرابه كما مرّ لمثل ما مرّ.

[٩٧.] ومنهم: عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس العطّار النيسابوريّ

على ما قاله في الكتب المشار إليها[١] بإضافة قوله في مواضع من كلّ منها: رضي الله عنه، وفي أُخرى كذلك: رحمه الله، وذكر في موضع من العيون في جملة كلام له: إنّ حديث عبد الواحد عندي أصحّ[٢]، انتهى.

وربّما يستظهر من هذا الكلام التوثيق منه -طاب ثراه- له، ولا يخلو عن شكّ وغموض كما ترى، إلّا أنّه مع ما قاله من الترضّي والترحّم في حقّه، وإكثار الرواية عنه، يعطي كونه إماميًّا ثقةً معتمدًا عليه وعلى روايته وموثوقًا بهما، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا كما فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

→

المذكور في الرواية السابقة) قال: حدّثنا عبد العزيز (والمراد منه عبد العزيز بن يحيى الجلوديّ المذكور في الرواية السابقة)، ولا يروي الصدوق عنه إلّا بواسطة، فتنبّه.

(١) التوحيد، ص٧٦، ح٣٢، وص١٣٧، ح١٠، وص٢٤٢، ح٤، وص٤١٦، ح١٦؛ الخصال، ص٥٨، ح٧٩؛ علل الشرائع، ج١، ص٨، ح٤، وص٥٩، ح٢، وص١٥٨، ح١، وص٢٤٥، ح٨ و٩، وج٢، ص٣٦٨، ح٤، وص٥٦٨، ح٤؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٦، ح٥٢، وص١٠٦، ح١، وص٢٤٥، ح٣، وج٢، ص٩٣، ح٥، وص١٠٩، ح٩، وص١٢٤، ح٣٤، وغيرها؛ كمال الدين، ص٢٤٠، ح٦١، وص٢٨٧ ح٥ وغيرها؛ معاني الأخبار، ص١١٣، ح١، وص١٤٥، ح٢ و...

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١ ص١٣٥، ح٢.

[٩٨.] ومنهم: عبد الوهّاب[١] بن محمّد بن عبد الوهّاب [بن][٢] نضر بن عبد الوهّاب بن عطاء بن واصل السمريّ[٣]

على ما قاله في المعاني[٤]، ولكن في العيون[٥] وكمال الدين[٦] والخصال[٧] سقط ابن عطاء إلى آخر ما مرّ، وزاد لفظة القرشيّ.

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال، فيكون حاله كحال مَن لم يتبيّن لنا مذهبه ولا وصفه وشخصه ممّن روى هو -طاب ثراه- عنه من أضرابه كما مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٩٩.] ومنهم: عبد الله بن محمّد

المكنّى بأبي الهيثم على ما قاله في العلل[٨].

---

(١) كذا في الأصل، في المصادر: عبد الله بن محمد بن عبد الوهّاب.

(٢) الزيادة من المصادر.

(٣) كذا، وفي المصادر: السجزيّ.

(٤) معاني الأخبار، ص٥، ح٢ وفيه: عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب إلى آخر ما هو المذكور في المتن، وفي ص٩، ح٣ اقتصر على قوله: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب، وكذا في ص١٢١، ح١، وص١٢٢، ح١.

(٥) عيون أخبار الرضاﷺ، ج٢، ص٢٣٦، ح٢٠ وفيه: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب.

(٦) كمال الدين، ص٢٩٠، ح٢ وفيه: وحدّثنا عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب بن نصر (كذا) بن عبد الوهّاب القرشيّ.

(٧) الخصال، ص١٧٤، ح٢٣٠ وفيه: عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب، وكذا في ص١٩٦، ح١.

(٨) علل الشرائع، ج١، ص٢٤٧، ح١.

وحاله كسابقه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٠٠.] ومنهم: عبد الله بن محمّد الصائغ

على ما قاله في الأمالي بإضافة: رضي الله عنه[١].

وحاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٠١.] ومنهم: عبد الله بن النصر[٢] بن سمعان التميميّ الخرقانيّ

على ما قاله في الخصال[٣] والأمالي[٤] والعلل[٥] بإضافة: رضي الله عنه في كلّ من هذه مرارًا.

فيكون حاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، وترضّى في حقّه كثيرًا ومرارًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا، كما فيما مرّ بناءً على ما مرّ، فتبصّر.

[١٠٢.] ومنهم: عبد الله بن أحمد الفقيه المكنّى بأبي القاسم

على ما قاله في الخصال بإضافة قوله عقيبه: فيما أجازه لي ببلخ في موضعين منه[٦].

---

(١) الأمالي للصدوق، ص٣٨٧، ح٩، وص٤٢٧، ح٥، وذكره أيضًا في العيون ج٢، ص٥٥، ح١٥؛ وكمال الدين، ص٢٧٣، ح٢٢ و٢٣.

(٢) كذا، وفي المصادر: النضر.

(٣) الخصال، ص٢٦٩، ح٤.

(٤) الأمالي للصدوق، ص١٣٧، ح٩، وفي ص٢٨٨، ح٥: التيميّ، وص٣٧٥، ح١٥.

(٥) علل الشرائع، ج١، ص٢٢٩، ح١.

(٦) الخصال، ص٦٩، ح١٠٥، وص٥٢١، ح١٠.

وتوصيفه -طاب ثراه- له بالفقيه وتنصيصه بإجازته له وروايته عنه يعطي مدحه واعتماده عليه ووثوقه به فيها، فيكون حاله كحال أضرابه فيما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا في وجه، وموثّقًا في آخر، وحسنًا في ثالث، وصحيحًا في رابع كما في أضرابه بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

[١٠٣.] ومنهم: عبد الله بن الحسن المؤدّب

على ما قاله في الخصال[(١)].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه[(٢)] فضلًا عن حاله ووصفه من علماء الرجال، فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لما مرّ، فتذكّر.

[١٠٤.] ومنهم: عبد الله بن محمّد الصائغ، المكنّى بأبي القاسم[(٣)]

على ما قال في العيون[(٤)] والأمالي[(٥)] بإضافة: رضي الله عنه إلى ذلك.

---

(١) يروي الصدوق عنه في الخصال وسائر كتبه بواسطة أبيه، لاحظ: الأمالي، ص٥٥٩، ح٤، وص٥٦٤، ح٢١؛ والخصال، ص١٧٠، ح٢٢٥، وص٤٠٣، ح١١٣، وص٤٩٦، ح٥؛ وعلل الشرائع، ج١، ص٧١٢، ح٢؛ ومعاني الأخبار ص١١٣، ح١.

(٢) ذكره الشيخ في رجاله، ص٤٣٣، الرقم ٤٦ وقال: عبد الله بن الحسن المؤدّب، روى عن أحمد بن عليّة كتب الثقفيّ، روى عنه عليّ بن الحسين بن بابويه.

والتفرشيّ في نقد الرجال، ج٣، ص٩٨، الرقم ٨٨ نقل ما في رجال الشيخ، وكذا الأردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٤٨١.

(٣) مرّ ذكره في الرقم [١٠٠].

(٤) عيون أخبار الرضا﵇، ج٢، ص٥٥، ح١٥.

(٥) الأمالي للصدوق، ص٣٨٧، ح٩، وص٤٢٧، ح٥.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال، فيكون حاله كسائر أمثاله ممن مرّ فيما مرّ كمثل ما مرّ.

[١٠٥.] **ومنهم: عبدوس بن عليّ بن العبّاس الجرجانيّ، المكنّى بأبي محمّد**

على ما قاله في الخصال[١].

وحاله كحال سابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٠٦.] **ومنهم: عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق، المكنّى بأبي القاسم**

على ما قاله في الكتب المشار إليها[٢]، بإضافة قوله في مواضع متكثّرة من كلّ منها: رضي الله عنه، وفي بعضها: رحمه الله.

فيكون حاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه مع الترضّي والترحّم فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٠٧.] **ومنهم: عليّ بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ**

على ما قاله في الكتب المشار إليها[٣].

---

(١) الخصال، ص٤٥، ح٤٢، وص٢٢٠، ح٤٥، وص٣١٥، ح٩٧.

(٢) التوحيد، ص٤١، ح٣، وص٤٨، ح١٣، وص٥٦، ح١٤، وص٦٦، ح١٩ و٢٠؛ علل الشرائع، ج١، ص١٣٥، ح٣، وص١٥٤، ح١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٧، ح٢، وص٥٧، ح٢٠٣، وص٨٩، ح٢١، وص١٨٨، ح٢، وج٢، ص٢٢، ح٢، وص٦١، ح٢٨، وص٢٨٠، ح٨٦؛ كمال الدين، ص١٣٥، ح٤، وص٣٠٣، ح١٣ وفيه: عليّ بن أحمد بن محمّد بن موسى بن عمران؛ معاني الأخبار، ص٦، ح٣، وص٦٢، ح١٠، وص١٢٦، ح١.

(٣) الأمالي، ص٦٥، ح٥، وص٨٨، ح١٠، وص١١١، ح٧ وغيرها؛ التوحيد ص٩٩، ح٦، ←

وحاله كحال سابقه وسائر أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٠٨.] ومنهم: عليّ بن أحمد بن موسى الدقّاق

على ما قاله في الكتب المشار إليها[١] بإضافة قوله في مواضع متكثّرة من كلّ منها: رضي الله عنه، وفي بعضها: رحمه الله.

فيكون حاله كحال سابقه وأمثاله لما مرّ[٢]، فتذكّر.

[١٠٩.] ومنهم: عليّ بن أحمد بن حرابخت الجيرفتيّ النسّابة، المكنّى بأبي الحسن[٣]

على ما قاله في التوحيد[٤] والعيون[٥]، إلّا أنّه اقتصر على ذكر أبي الحسن[٦] عليّ بن أحمد النسّابة.

→

وص١٠٣، ح١٨؛ الخصال ص٩٨، ح٤٨، وص٢٥٥، ح١٣٠، وص٤٣٤، ح١٩؛ علل الشرائع، ج١، ص١٤١، ح٢، وج٢، ص٥١٢، ح١؛ عيون أخبار الرضاﷺ ج١، ص٨٨، ح١٧، وج٢ ص٢٤٨، ح١٠؛ كمال الدين ص٢٤١، ح٦٥، وص٢٥٩، ح٥، وص٣٣٤، ح٥؛ معاني الأخبار، ص١٠٧، ح١، وص٣٠٢، ح١.

(١) الأمالي للصدوق، ص١٧٤، ح٢، وص١٩٣، ح٧، وص١٩٤، ح٩، وص٧٢٣، ح١؛ معاني الأخبار ص٣٨٧، ح٢٣ وفيه: أبو القاسم عليّ بن أحمد بن موسى بن عمران الدقّاق.

(٢) والظاهر أنّه متّحد مع ما مرّ في الرقم[١٠٦].

(٣) ذكره ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٣٧، ص٢٣١ وكنّاه بأبي الحسين، وفي ج٤٢، ص٣٤٣ بأبي الحسن.

(٤) التوحيد للصدوق، ص٩٧، ح٣، وفي بعض النسخ: خدابخت.

(٥) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٢٥٨، ح٣ وفيه: أبو الخير علي بن أحمد النسّابة.

(٦) وفي المصدر: أبوالخير.

وحاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ولا مذهبه كما فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١٠.] **ومنهم: عليّ بن أحمد بن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ**

على ما قاله في العلل[١].

وحاله كحال سابقه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١١.] **ومنهم: عليّ بن ثابت الدواليني[٢]، المكنّى بأبي الحسن**

على ما قاله في العيون[٣] مع قوله: رضي الله عنه.

فيكون حاله كحال متلوّ سابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١٢.] **ومنهم: عليّ بن حاتم**

على ما قاله في كمال الدين بقوله: حدّثنا عليّ بن حاتم فيما كتب إليّ[٤] انتهى، وفي موضع من العلل بقوله: أخبرنا عليّ بن حاتم فيما كتب إليّ[٥] انتهى، وفي مواضع أربعة منه بقوله: أخبرني عليّ بن حاتم ﵁ فيما كتب إليّ[٦] انتهى.

---

(١) علل الشرائع، ج١ ص١٥، ح١ وفيه: حدّثنا عليّ بن أحمد، عن محمّد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ، والظاهر سقط بعض الإسناد في نسخة المؤلّف وأنّه من تصحيف النسّاخ.

(٢) خ ل: الدواني، وفي بعض النسخ: الدواليبيّ.

(٣) عيون أخبار الرضا﵇، ج٢، ص٦٢، ح٢٩.

(٤) كمال الدين، ص٦٦٨، ح١٢.

(٥) علل الشرائع، ج١، ص٩٤، ح٢، وفي ص١٣١، ح١ وصفه بالقزوينيّ.

(٦) علل الشرائع، ج١، ص٢١٠، ح١، وج٢، ص٣٢٣، ح١، وص٤٢٦، ح٩، وص٤٧٨، ح١.

فإن كان هذا الرجل هو [عليّ][(١)] ابن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزوينيّ المكنّى بأبي الحسن الذي نصّ «جش» على أنّه ثقة من أصحابنا في نفسه، يروي عن الضعفاء، سمع فأكثر وصنّف كتبًا، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان عنه بكتبه[(٢)].

وقال الشيخ الطوسيّ على ما حكي: له كتب كثيرة جيّدة معتمدة، روى عنه التلعكبريّ والحسين بن عليّ بن شيبان القزوينيّ[(٣)].

ونقل عن «د» أنّه ذكره في باب الثقات ولم يوثّقه، وذكره في باب الضعفاء ووثّقه[(٤)].

وقال في «صه»: عليّ بن حاتم -بالحاء المهملة- القزوينيّ ابن أبي حاتمّ ويكنّى [حاتم][(٥)] أبوه بأبي سهل، ويكنّى عليّ بأبي الحسن، قال «جش»: إنّه ثقة من أصحابنا في نفسه يروي عن الضعفاء، وقال الشيخ الطوسيّ ﵀: عليّ بن حاتم القزوينيّ، له كتب كثيرة جيّدة معتمدة[(٦)] انتهى.

فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا البتّة، وإلّا فهو كسائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، وترضّى عنه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) الزيادة من المصدر.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦٣، الرقم ٦٨٨.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص١٦٣، الرقم ٥٢.

(٤) الرجال لابن داود، ص١٣٦، الرقم ١٠٢٧.

(٥) الزيادة من المصدر.

(٦) خلاصة الأقوال، ص١٧٩، الرقم ٢٣.

[١١٣.] ومنهم: عليّ بن حبشي بن نوقي

على ما ذكره في العلل بقوله: أخبرني -أو حدّثنا- عليّ بن حبشي بن نوقي رحمه الله فيما كتب إليّ[١] انتهى.

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال[٢]، فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه وترحّمه عليه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١٤.] ومنهم: عليّ بن الحسن بن الفرج المؤذّن، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في العلل مع قوله: رضي الله عنه[٣]، وفي كمال الدين مع قوله: رحمه الله[٤].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال، فيكون حاله كحال سابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) علل الشرائع، ج٢، ص٤٠٢ وفيه: عليّ بن حبشي بن قوني، وهذا هو الوجه كما في أكثر المصادر.

(٢) يروي النجاشيّ عنه بواسطة أحمد بن عبد الواحد البزّاز كما أشار إليه في رجاله في مواضع كثيرة، والشيخ الطوسيّ بواسطة أحمد بن عبدون كما ذكره في الفهرست، ص١٦٣، الرقم ٥٥، والرجال، ص٤٣٢، الرقم ٣٢؛ وله ذكر في معالم العلماء، ص١٠٤، الرقم ٤٧٤؛ وإيضاح الاشتباه، ص٢١٤، الرقم ٣٧٠؛ ونقد الرجال، ج٣، ص٢٣٨، الرقم ٥٨؛ وجامع الرواة ج١، ص٥٦٣.

(٣) ذكره في الخصال، ص٤٤٥، ح٤٢ مع الترضّي.

(٤) كمال الدين، ٤٣٢، ح٩، وص٤٣٤، ح١، وفي بعض النسخ: الحسين.

[١١٥.] ومنهم: عليّ بن الحسن[١] بن عليّ بن [محمّد بن عليّ بن][٢] الحسين بن عليّ بن أبي طالب﵇، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في كمال الدين[٣] والخصال[٤].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا مذهبه ولا شخصه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١٦.] ومنهم: عليّ بن الحسين بن شاذويه المؤدّب

على ما قاله في كمال الدين[٥] والأمالي[٦]، وزاد في بعض المواضع منه: رضي الله عنه.

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال وإن وثّق أباه الحسين «جش» ومدحه[٧] أو سكت عن قدحه «غض»[٨]، فيكون حاله كسائر أمثاله

---

(١) خ ل: الحسين.

(٢) الزيادة من المصدر.

(٣) كمال الدين، ص٤٧٣، ح٢٥.

(٤) لم أعثر عليه بهذا العنوان في الخصال.

(٥) كمال الدين، ص٣١١، ح٢، وص٥٠٧، ح٣٦.

(٦) الأمالي للصدوق، ص١٥٩، ح٧، وص٢٦٧، ح١٢، وص٢٧٢، ح١، وص٣٦٣، ح٥، وص٥٨١، ح١٤، وص٦٧٨، ح٢٤.

(٧) الرجال للنجاشيّ، ص٦٥، الرقم ١٥٣.

(٨) الرجال لابن الغضائري، ص٥٣، الرقم ١١.

وأضرابه ممّن لم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ولا مذهبه، وروى هو -طاب ثراه- وترضّى عنه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١٧.] **ومنهم: عليّ بن الحسين بن سفيان بن يعقوب بن الحرث[١] بن إبراهيم[٢] الهمدانيّ، المكنّى بأبي الحسن**

على ما قاله في المعاني[٣] والأمالي[٤].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال أصلًا[٥]، فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا شخصه ولا وصفه ولا حاله ومذهبه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١٨.] **ومنهم: عليّ بن الحسين بن الصلت**

على ما قاله في التوحيد بإضافة: رضي الله عنه[٦].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال، فيكون حاله

---

(١) خ ل: الحارث.

(٢) في الأصل بزيادة لفظ ابن، وليس في المصادر.

(٣) معاني الأخبار، ص١٨٩، ح١.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٥٢، ح٦، وص٤٦٨، ح٢ وفيهما: شقير مكان سفيان.

(٥) ذكره النجاشيّ مرّة في ص١١٦ في ذيل ترجمة ثابت بن هرمز وقال: قال ابن نوح: حدّثنا عليّ بن الحسين بن سفيان، ومرّة في ص٢٠٣ في ذيل ترجمة صعصعة بن صوحان وقال: قال ابن نوح: حدّثنا عليّ بن الحسين بن شقير الهمدانيّ، والظاهر اتّحادهما.

(٦) التوحيد، ص١٧٥، ح٥.

كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١٩.] ومنهم: عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ أبوه -طاب ثراهما-، المكنّى بأبي الحسن الملقّب بالصدوق عند أصحابنا المتأخّرين

على ما ذكره في الكتب المشار إليها[١]، وإكثاره للرواية عنه فيها بإضافة قوله في كلّ منها: رضي الله عنه دائمًا أو غالبًا، وجلالة قدره وفضله وعلوّ مقامه وعظم منزلته ووثاقته أشهر وأظهر من أن يخفى أو يحتاج إلى البيان، فلا ينبغي الشكّ ولا الارتياب ولا الخلاف في شيء من ذلك بالإضافة إليه -طاب ثراه- كما نصّ على ذلك أو أشار إليه في كلام جماعة:

ففي «جش»: عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ أبوالحسن، شيخ القمّيّين في عصره ومتقدّمهم وفقيههم وثقتهم، كان قدم العراق واجتمع مع أبي القاسم الحسين بن روح﵀ وسأله مسائل، ثمّ كاتبه بعد ذلك على يد عليّ بن جعفر بن الأسود يسأله أن يوصل له رقعته[٢] إلى الصاحب﵇ ويسأله فيها الولد، فكتب إليه: «**قد دعونا الله لك بذلك وسترزق ولدين ذكرين خيّرين**»، فولد له أبوجعفر وأبوعبد الله من أُمّ ولد، وكان أبوعبد الله الحسين بن عبد الله[٣] يقول: سمعت أبا جعفر يقول: أنا ولدت بدعوة صاحب الأمر﵇ ويفتخر بذلك. وله كتب: منها

---

(١) كما يرى من يرجع إلى كتب الصدوق روايته عن أبيه في أسانيد روايات كثيرة في الكتب المشار إليها.

(٢) كذا، وفي المصدر: رقعة.

(٣) كذا، وفي المصدر: عبيد الله.

كتاب التوحيد، وكتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وكتاب الجنائز، وكتاب الإمامة والتبصرة من الحيرة، وكتاب الإملاء نوادر، وكتاب المنطق، وكتاب الإخوان، وكتاب النساء والولدان، وكتاب الشرائع وهي الرسالة إلى ابنه، وكتاب التفسير، وكتاب النكاح، وكتاب مناسك الحجّ، وكتاب قرب الإسناد، وكتاب التسليم، وكتاب الطب، وكتاب المواريث، وكتاب المعراج.

أخبرنا أبو الحسن [العبّاس بن][1] عمر بن العبّاس بن محمّد بن عبد الملك بن أبي مروان الكلوذانيّ رحمه الله قال: أخذت إجازة عليّ بن الحسين بن بابويه لما قدم بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة بجميع كتبه، ومات عليّ بن الحسين [بن بابويه][2] سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وهي السنة التي تناثرت فيها النجوم.

وقال جماعة من أصحابنا: سمعنا أصحابنا يقولون: كنّا عند أبي الحسن عليّ بن محمّد السمريّ رحمه الله فقال: رحم الله عليّ بن الحسين بن بابويه، فقيل له: هو حيّ، فقال: إنّه مات في يومنا هذا، فكتب اليوم فجاء الخبر أنّه مات فيه[3].

وعن «ست»: كان فقيهًا جليلًا ثقةً [و] له كتب كثيرة... روى عنه ابنه محمّد بن عليّ[4].

---

(١) الزيادة من المصدر.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦١ – ٢٦٢، الرقم٦٨٤.

(٤) الفهرست للطوسيّ، ص١٥٧، الرقم ١٩، وفيه: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ المفيد رحمه الله والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر ابن بابويه، عن أبيه.

وعن «جخ»: ثقة له تصنيفات[١] روى عنه التلعكبريّ (لم)[٢].

وفي «صه»: عليّ بن الحسين [بن موسى بن بابويه القمّيّ أبوالحسن] شيخ القمّيّين في عصره وفقيههم وثقتهم إلى آخر ما مرّ عن «جش»، غير أنّه قال بعد قوله: ويفتخر بذلك، وله كتب كثيرة ذكرناها في كتابنا الكبير، مات عليّ [بن الحسين] -قدّس الله روحه- سنة تسع وعشرين وثلاثمائة... إلى آخر ما مرّ[٣].

وفي شرح المشيخة بعد ما مرّ نقله عن «جش» و«صه» بأدنى تغيير وإسقاط: ووثّقه الشيخﷺ في «ست» والرجال[٤].

وفي الوجيزة: ثقة[٥].

وفيما مرّ في ترجمة أبي جعفر الصدوق وأبيه[٦] روايات تدلّ على جلالة قدره فتدبّر، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا.

[١٢٠.] ومنهم: عليّ بن سليمان الرازيّ

على ما قاله في العلل بإضافة: رضي الله عنه[٧]، فإن كان هذا الرجل عليّ بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: تصانيف.

(٢) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٣، الرقم٣٤.

(٣) خلاصة الأقوال، ص١٧٨، الرقم٢٠، والزيادات من المصدر.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص١٣ - ١٤.

(٥) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٢٢، الرقم١٢٥٠.

(٦) في الأصل ابنه وما أثبتناه أصوب.

(٧) يروي عنه بواسطة أبيه كما في علل الشرائع، ج٢، ص٣٤٥، ح٢، وص٤٠٠، ح١، ←

سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الذي قال في «جش» في ترجمة أبي الحسن الزراريّ: كان له اتّصال بصاحب الأمر عليه السلام وخرجت إليه [توقيعات] وكانت له منزلة في أصحابنا، وكان ورعًا ثقةً فقيهًا لا يطعن عليه في شيء، له كتاب النوادر، أخبرنا أبوعبد الله بن شاذان قال: حدّثنا عليّ بن حاتم قال: حدّثنا عليّ بن سليمان بكتابه النوادر[١].

وفي «صه» مثل ما مرّ عن «جش» بعينه إلى قوله: لا يطعن عليه في شيء[٢]، غير أنّ ما فيما حضرني الآن من نسخة «صه»: الرازي مكان الزراري، فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا، وإلّا فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه مع الترضّي، ولم يتبيّن لنا شخصه وحاله ومذهبه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٢١.] ومنهم: عليّ بن سهل

على ما ذكره في العلل[٣].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال، فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

→

وص٤٤٦، ح٤، وص٤٩٢، ح٢؛ وكذا في عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص٢٥٩، ح٣٤.

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦٠، الرقم٦٨١.

(٢) خلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم٤٦.

(٣) علل الشرائع، ج٢، ص٣٣٦، ح٤.

[١٢٢.] ومنهم: عليّ بن عبد الله بن أحمد الأسواريّ، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في موضعين من كمال الدين[١] والمعاني[٢] والتوحيد[٣]، إلّا أنّه زاد عليه: الأصبهانيّ[٤]، والعلل بإضافة: الفقيه إلى ذلك[٥]، وفي موضع آخر من كمال الدين: أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن أحمد الفقيه الأهوازيّ[٦]، فمع الاتّحاد يكون الأهوازيّ مصحف الأسواريّ، أو عكس ذلك لو لا عدّه الأصبهانيّ.

وكيف كان فلم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه في كلمات أرباب الرجال، غير أنّ توصيفه بالفقيه وروايته -طاب ثراه- عنه يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فيكون حاله كسائر أمثاله ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٢٣.] ومنهم: عليّ بن عبد الله الورّاق الرازي

على ما قاله في العيون[٧] والأمالي[٨] والكمال[٩] بإضافة: رضي الله عنه إليه.

---

(١) كمال الدين، ص٢٩٢، وص٦٤٢.

(٢) معاني الأخبار، ص٣٣٢، ح١، وص٤٠٨.

(٣) التوحيد، ص٢٢١، ح١٤، وص٢٧٩، ح٤.

(٤) التوحيد، ص٢١٩، ح١١، وص٣٤٠، ح١٠.

(٥) علل الشرائع، ج٢، ص٣٧٩، وص٥٨، ح١.

(٦) في كمال الدين، ص٦٤٢، ح٢ ذكره بعنوان الفقيه الأسواريّ.

(٧) عيون أخبار الرضاﷺ، ج٢، ص٦٥، ح٣٠.

(٨) لم أعثر عليه في الأمالي بهذا العنوان.

(٩) كمال الدين، ص٢٨٠، ح٢٨.

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه في كلمات أرباب الرجال، فيكون حاله كسائر أمثاله ممّن روى -طاب ثراه- عنه مع الترضّي، ولم يتبيّن لنا حاله فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٢٤.] ومنهم: عليّ بن عبد الله بن أحمد بن بابويه المذكر، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في المعاني[١].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض له من أرباب الرجال، فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ومذهبه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٢٥.] ومنهم: عليّ بن عثمان بن خطّاب بن مرة بن مؤيّد[٢] الهمدانيّ، المعروف بأبي الدنيا معمّر المغربيّ، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في كمال الدين بإضافة: رضي الله عنه حيًا وميّتًا إلى ذلك[٣].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه في كلمات أرباب الرجال، فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى عنه مع الترضّي، ولم يتبيّن لنا حاله ولا وصفه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

---

(١) معاني الأخبار، ص٤٠٨.

(٢) خ ل: مؤبّد.

(٣) كمال الدين، ص٥٤١، ح٢، وقد كتب محقّق الكتاب في الهامش: معلّق على السند الأوّل وكذا ما يأتي، فعلى هذا لا يروي عنه بلا واسطة.

[١٢٦.] ومنهم: عليّ بن عيسى القمّيّ، المكنّى بأبي الحسن المجاور في مسجد الكوفة

على ما قاله في التوحيد[١] والمعاني[٢] والأمالي[٣] بإضافة: رضي الله عنه إلى ذلك في كلّ منها مرارًا.

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه في كلمات أهل الرجال، غير أنّ روايته – طاب ثراه– مع الترضّي يعطي كونه إماميًّا ثقةً، معتمدًا عليه، موثوقًا به فيها، بل مطلقًا، فيكون حاله كسائر أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٢٧.] ومنهم: عليّ بن الفضل بن العبّاس البغداديّ، المعروف بأبي الحسن الخيوطيّ

على ما قاله في الخصال[٤] والمعاني[٥] والعيون[٦] والكمال[٧] والأمالي[٨].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال أصلًا[٩]، فيكون حاله

---

(١) لم أعثر عليه في التوحيد، وإنّما ذكره في العيون، ج١، ص٩٥، ح١، وج٢ ص٢٣٠ ح٢ بعنوان: عليّ بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة.

(٢) معاني الأخبار، ص١٢٠، ح١ وفيه: حدّثنا عليّ بن عيسى رضي الله عنه المجاور في مسجد الكوفة.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٧٥٤، ح٦، وص٧٠٠، ح٢ وفيه: عليّ بن عيسى المجاور.

(٤) الخصال، ص٢٧٠، ح٨، وص٦٣٨، ح١١ وفيه: عليّ بن الفضل البغداديّ المعروف بأبي الحسن الخيوطيّ.

(٥) معاني الأخبار، ص٩٠، ح٣ وفيه: عليّ بن الفضل البغداديّ، وفي ص١٢٥، ح١ كما في المتن.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص٦٠، ح٢٦ وفيه: عليّ بن الفضل البغداديّ.

(٧) كمال الدين، ص٢٣٦، ح٥١ وفيه: عليّ بن الفضل البغداديّ.

(٨) الأمالي للصدوق، ص١٣٤، ح٢.

(٩) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، ج١٢، ص٤٨ بعنوان: عليّ بن الفضل بن العبّاس بن الفضل ←

كحال مَن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا مذهبه وشخصه أصلًا كما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٢٨.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن إبراهيم

المعروف بابن الكرديّ على ما يظهر من المحكيّ عن المفيد في إرشاده[١] حيث قال: أخبرني أبو القاسم، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد بن إبراهيم المعروف بابن الكرديّ، عن محمّد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر[٢]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن على مَن تعرّض لذكره، وحاله كحال أضرابه فيما مرّ، فتذكّر.

[١٢٩.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ

على ما ذكره في الكتب المشار إليها كلّها[٣]، واعتمد عليه «كش» في رجاله وأكثر

→

أبو الحسن الفقيه يعرف بالخيوطيّ وقال: توفّي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، وذكره أيضًا ابن ماكولا في إكمال الكمال، ج٣، ص٣٦٠.

(١) الإرشاد، ج٢، ص٣٢٦ وفيه: أخبرني أبو القاسم، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد بن إبراهيم المعروف بابن الكرديّ.

(٢) في الكافي، ج١، ص٥٠٦، ح٣ هكذا: عليّ بن محمّد [عن محمّد] بن إبراهيم المعروف بابن الكرديّ، عن محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، وهو كما ترى من مشايخ الكلينيّ لا من مشايخ الصدوق.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٦٨٢، ح٧ وفيه: حدّثنا عبد الواحد بن محمّد العطّار قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ، التوحيد، ص٧٦، ح٣٢ وفيه: حدّثنا أبي وعبد الواحد بن محمّد بن عبدوس العطّار قالا: حدّثنا عليّ بن محمّد بن قتيبة، وفي ص١٣٧، ح١٠ وفيه: ما حدّثنا به ←

الرواية عنه غاية الإكثار[١]، ومدحه «جش» فقال: عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ عليه اعتمد أبوعمرو الكشّي في كتاب الرجال أبوالحسن صاحب الفضل بن شاذان وراوية كتبه، له كتب منها: كتاب يشتمل على مجالس الفضل مع أهل الخلاف ومسائل أهل البلدان، أخبرنا الحسين قال: حدّثنا أحمد بن جعفر قال: حدّثنا أحمد بن إدريس عنه بكتابه[٢].

وعن «جخ»: عليّ بن محمّد القتيبيّ تلميذ الفضل بن شاذان نيسابوريّ فاضل (لم)[٣].

→

عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس العطّار قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ؛ والخصال، ص٥٨، ح٧٩ يروي عبد الواحد المذكور عنه، وفي علل الشرائع، ج١، ص٨ كذا يروي عنه بواسطة عبد الواحد، وج٢، ص٥٦٨، ح٤، وفي عيون أخبار الرضاﷺ، ج١، ص٢٥، ح٥٠ وغيرها، وج٢، ص١١٩، ح٢٧ وغيرها؛ وكمال الدين، ص٢٣، وص٣٨، وص٢٣٩؛ ومعاني الأخبار، ص١٢٤، ح١، وص١٤٥، ح٢، وص١٨٠، ح١، وص٣٠٠، ح١، والفقيه ج٤، ص٤٥٧. والصدوق كما ترى يروي عنه بواسطة أبيه أو عبد الواحد المذكور، ولا يروي عنه بلا واسطة.

(١) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص١٢٦، ح٥٦، وص٢٧٥، ح١٠٤، وص٣١٣، ح١٥٤، وص٣٣٩، ح١٩٦، وص٣٨٩، ح٢٧٩، وج٢، ص٤٥٦، ح٣٥٤، وص٤٦٨، ح٣٦٧، وص٤٧٣، ح٣٨٠، وص٥١٤، ح٤٥٣، وص٥٥٢، ح٤٩٣، وص٦٤٠، ح٦٥٧، وص٧١١، ح٧٧٥، و...

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٢٥٩، الرقم ٦٧٨.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٩، الرقم ٢.

وفي «صه»: عليّ بن محمّد بن قتيبة ويعرف بالقتيبيّ النيسابوريّ أبو الحسن تلميذ الفضل بن شاذان، فاضل، عليه اعتمد أبوعمرو الكشّيّ من كتب الرجال[١] انتهى.

قلت: اعتماد الكشّيّ وشيخنا الصدوق عليه وإكثارهما الرواية عنه مع ما مرّ عن «جش» و«جخ» و«صه» من المدح يعطي كونه إماميًّا ثقةً موثوقًا به فيها بل مطلقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا كما فيما مرّ بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

[١٣٠.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن إسحاق الأشعريّ

على ما قاله في كمال الدين[٢].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال أصلًا، فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا مذهبه ولا شخصه ووصفه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٣١.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن الحسن القزوينيّ، المعروف بابن مغيرة

على ما قاله في المعاني[٣].

وحاله كحال سابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) خلاصة الأقوال، ص١٧٧، الرقم ١٦ وفيه: الكشّيّ في كتاب الرجال.

(٢) كمال الدين، ص٤٩٧، ح١٩، وفيه: حدّثني أبي قال: حدّثني سعد بن عبد الله قال: حدّثني عليّ بن محمّد بن إسحاق الأشعريّ، فالصدوق لا يروي عنه إلّا بواسطتين.

(٣) معاني الأخبار، ص٤٢، ح٣ وفيه: ابن مقبرة، وص٣٣١، ح٢ و٣ و٤.

[١٣٢.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن جناب، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في كمال الدين[١].

وحاله كسابقيه وأضرابهما فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٣٣.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن مهرويه، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في العيون[٢].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال[٣]، فيكون

---

(١) كمال الدين، ص٤٧٤ وفيه: قال أبو الحسن عليّ بن محمّد حباب، وذكر المحقّق في الهامش بأنّ في بعض النسخ: أبو الحسن محمّد بن عليّ بن حباب، وفي بعضها: خشّاب، وأضاف عليه بأنّ في بعض النسخ: أبو الحسن بن عليّ بن محمّد بن خشّاب.

(٢) يروي عنه الصدوق بالواسطة كما في عيون أخبار الرضا ﵇، ج١، ص٢٨، ح٤ وفيه: وحدّثني أبو عبد الله الحسين بن محمّد الأشنانيّ الرازي العدل ببلخ قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن مهرويه القزوينيّ، وفي ص٨٤، ح٨: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب القرشيّ قال: حدّثنا منصور بن عبد الله الأصفهانيّ الصوفيّ قال: حدّثني عليّ بن مهرويه القزوينيّ، وفي ج٢، ص١١٦، ح٢٢ يروي عن الأشنانيّ المذكور عنه، وكذا في ص١٢٨، ح٤٠، وفي ص٢٥٣، ح٢٥ عن عليّ بن عبد الله الورّاق عنه، ولكن ورد في ج٢، ص٢٧٣، ح٦٤: حدّثنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن صقر الصائغ وأبو الحسن عليّ بن محمّد بن مهرويه فإنّه يروي عنه في هذا الحديث بلا واسطة.

(٣) ذكره الشيخ في الفهرست، ص١٦٣، الرقم ٥٦ بعنوان عليّ بن مهرويه القزوينيّ له كتاب رواه أبو نعيم عنه، وابن شهر آشوب في معالم العلماء، ص١٠٤، الرقم ٤٧٥ بهذا العنوان؛ والتفرشيّ في نقد الرجال، ج٣، ص٣٠٤، الرقم ٢٤٣ عن الفهرست.

حاله كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

[١٣٤.] ومنهم: عليّ بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في كمال الدين[١] وغيره ممّا مرّ.

وحاله كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٣٥.] ومنهم: عليّ بن هبة الله الورّاق

على ما قاله في العيون بإضافة: رضي الله عنه[٢].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من علماء الرجال، فيكون حاله كسائر أمثاله ممّا مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتبصّر.

[١٣٦.] ومنهم: عليّ بن يعقوب

على ما قاله في التوحيد[٣].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه وشخصه من أرباب الرجال، فضلًا عن حاله ووصفه، فيكون حاله كسائر أمثاله وأضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) كمال الدين، ص٣٢١ -٣٢٢، ح٣، وص٤٦٥، ح٢٣.

(٢) عيون أخبار الرضا ﷺ، ج١، ص٢٨٩ -٢٩٠، ح١٨.

(٣) يروي الصدوق في كتبه عن عليّ بن الحسين بن سفيان بن يعقوب بن الحارث بن إبراهيم الهمدانيّ كما مرّ في الرقم [١٢٠]، لم أعثر على هذا العنوان في كتبه، ولعلّه من تصحيف النسّاخ.

[١٣٧.] ومنهم: عمّار بن الحسين بن إسحاق الأشروسيّ[١]، المكنّى بأبي محمّد

على ما قاله في الخصال[٢] والمعاني[٣] وكمال الدين[٤] بإضافة: «رضي الله عنه» فيهما، وزاد بعد ذلك في الأخير: بجبل قومك من أرض ضرغانة[٥].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من أرباب الرجال، فيكون حاله كسائر من روى وترضى عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا وصفه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

[١٣٨.] ومنهم: [من عبّر عنهم بـ«غير واحد»].

من عبّر عنهم بقوله في كمال الدين والمعاني: وحدّثنا غير واحد من أصحابنا[٦] انتهى.

ولم أرَ الى الآن مَن فسّره أصلًا، إلّا أنّ قوله: «من أصحابنا» يعطي كونهم من الإماميّين واعتماده عليهم في الرواية عنهم، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهتهم حسنًا

---

(١) كذا في الأصل، وفي كمال الدين، ص٤٧٢: الأسروشنيّ، ونقل المحقّق في الهامش نقلًا عن اللباب أن الأسروشنيّ -بضمّ الألف وسكون السين المهملة وضمّ الراء وسكون الواو وفتح الشين المعجمة وفي آخرها نون- نسبة إلى بلدة كبيرة وراء سمرقند من سيحون، وقال في مراصد الاطّلاع: كذا ذكره السمعانيّ، والأشهر الأعرف أنّه بالشين المعجمة أوّلًا. أقول: وفي بعض النسخ: أشروسنيّ كما في ضبط المراصد.

(٢) الخصال، ص٤٢، ح٣٥ وفيه: أبو محمّد عمّار بن الحسين الأسروشنيّ، وص٤١٣، ح٢.

(٣) معاني الأخبار، ص١١٨، ح١ وفيه: أبو محمّد عمّار بن الحسين.

(٤) كمال الدين، ص٤٧٢.

(٥) كذا في الأصل، وفي المصدر: بجبل بوتك من أرض فرغانة، وفي بعض النسخ: موتك.

(٦) كمال الدين، ص٢٥٣، ح٣، وص٢٨١، ح٣٢؛ معاني الأخبار ص١٧، ح١٢.

أو ملحقًا به في وجه، وصحيحًا أو ملحقًا به في آخر لا يخفى بعد ما مرّ.

[١٣٩.] ومنهم: غياث بن محمّد بن غياث الحافظ الوراميني، المكنّى بأبي القاسم

على ما قاله في كمال الدين[١] والعيون[٢] والخصال[٣] والأمالي[٤].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكره في كتب الرجال أصلًا، فيكون حاله كسائر أمثاله ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا مذهبه وشخصه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٤٠.] ومنهم: الفضل بن [الفضل بن][٥] العبّاس الكندي الهمدانيّ، المكنّى بأبي العبّاس

قاله في التوحيد[٦] والخصال[٧] بإضافة قوله فيهما: أجاز لي بهمذان [عند] منصرفي من الحجّ سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، انتهى.

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكره في كتب الرجال[٨]، فيكون حاله كسابقه

---

(١) كمال الدين، ص٢٧١، ح١٨ وفيه: عتاب بن محمّد الحافظ.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص٥٤، ح١١ وفيه كما في المتن.

(٣) الخصال، ص٤٦٧، ح٨ و٩ وفيه: عتاب بن محمّد الورامينيّ الحافظ.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٣٨٦، ح٦ وفيه: عتاب بن محمّد بن عتاب الورامينيّ.

(٥) الزيادة من التوحيد والخصال.

(٦) التوحيد، ص٧٧، ح٣٤.

(٧) الخصال، ص٢٩٥، ح٦١، وص٣٢٠، ح٢ وفيه: الفضل بن الفضل الكنديّ.

(٨) ذكره الذهبيّ في تاريخ الإسلام، ج٢٦، ص٢١٢ في وفيات سنة ٣٦٠ بعنوان: الفضل بن الفضل بن العبّاس الكنديّ إمام جامع همدان وقال: مات في ربيع الآخر.

وسائر أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٤١.] ومنهم: القاسم بن محمّد بن أحمد بن عبد ربّه[١]، السراج الزاهد [الهمدانيّ][٢] بهمدان، المكنّى بأبي أحمد

على ما قاله في المعاني[٣] والعلل[٤] والخصال[٥] وكمال الدين[٦].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال إلّا أنّ الآخر أسقط لفظ الزاهد، وتوصيفه به يعطي زهده، وروايته عنه يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا أو موثّقًا أو ملحقًا بالصحيح -ولو حكمًا- في وجه لا يخفى بعد ما مضى، فتبصّر.

[١٤٢.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقانيّ، المكنّى بأبي العبّاس

على ما قاله في الكتب المشار إليها والأمالي[٧] بإضافة قوله في مواضع من كلّ

---

(١) كذا، وفي المصادر: عبدويه.

(٢) الزيادة من المصادر.

(٣) معاني الأخبار، ص٢٧٥، ح١.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص٨١، ح١.

(٥) الخصال، ص١٠٦، ح٧٠، وص٣٤٤، ح١٠.

(٦) كمال الدين، ص٢٩٢، ح٢.

(٧) الأمالي للصدوق، ص٢٩٩، ح١٢، وص٤١٤، ح٩، وص٥٢١، ح٢، وص٦٨٢، ح١١، وص٧١٢، ح١٣، وص٧٢٦، ح٥، وص٧٥٤، ح٥؛ التوحيد، ص٦٩، ح٢٦، وص٧٩، ح٣٥، وص٨٣، ح٣، وص٢٢٩، ح١؛ الخصال، ص٢، ح١، وص٥٩، ح٨٠، وص١٠٤، ←

منهما: رضي الله عنه، وفي أُخرى كذلك: رحمه الله، ولم أرَ في كتب أرباب الرجال مَن تعرّض لذكر اسمه.

نعم، في الرواشح في جملة كلام له: وإنّه الجليل المعروف محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقانيّ أحد الأجلّاء من مشيخة الصدوق أبي جعفر ابن بابويه، وقد أكثر الرواية عنه في كتبه[1]، انتهى.

فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه ومع الترضّي والترحّم، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ووصفه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٤٣.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق العزائميّ

على ما قاله في موضعين من التوحيد[2]، والظاهر أنّه غير سابقه.

→

ح٦٤، وص١٧٩، ح٢٤٣، وص١٨٩، ح٢٦١، وص١٩٠، ح٢٦٣، وص٢٨٦، ح٤٠، وص٣٢١، ح٥، وص٤١٢، ح١٦، وغيرها؛ علل الشرائع، ج١، ص٩، ح٢، وص١٤، ح١٣، وص٥٤ ح١ وغيرها وفي ج٢، ص٣٦٠، ح١، وص٥٠٧، ح٢؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٨١، ح١، وص٨٥، ح١٠، وص٨٧، ح١٥ و١٦ وغيرها، وفي ج٢، ص٢٨، ح١، وص٤٧، ح١ وغيرها؛ كمال الدين، ص١٥٩، ح١٨، وص٣٠٥، ح١، وص٣١٢، ح٣، وص٣٣٨، ح١٣، وص٤٤٣، ح١٧ وغيرها؛ معاني الأخبار، ص٣، ح١، وص٥٢، ح٣، وص٦٤، ح١٥ وغيرها.

(١) الرواشح السماويّة، ص١٧١.

(٢) التوحيد، ص١٨٤، ح٢١، وص٣٨١، ح٢٨ وفيه: الفارسيّ العزائميّ، فيظهر اتّحاده مع ما بعده.

ولم أرَ مَن تعرّض له في كتب الرجال أصلًا، فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا مذهبه أصلًا فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٤٤.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الفارسيّ

المكنّى بأبي الحسين على ما قاله في التوحيد[١]، وبأبي الحسن على ما قاله في العيون[٢] بإضافة: رضي الله عنه، والظاهر أنّه غير السابقين ولكنّه كسابقه فيما مرّ، فليكن حاله كحاله وحال أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

[١٤٥.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق المؤدّب

على ما قاله في مواضع من التوحيد[٣] والعيون[٤] بإضافة قوله: رضي الله عنه، ولعلّ هذا هو الطالقانيّ المتقدّم، وإلّا فلم أرَ إلى الآن في كتب الرجال مَن تعرّض لذكر اسمه أصلًا وإن كان حاله كحاله فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) التوحيد، ص١٨٢، ح١٦، وص١٨٤، ح٢٢، وص٢٨٦، ح٤، وص٣١٠، ح٢، وص٣١٦ ح٣.

(٢) عيون أخبار الرضاﷺ، ج١، ص١٢، ح٢٣ وفيه: أبو الحسن محمّد بن إبراهيم بن إسحاق، وفي ج٢، ص١٢٧: أبو الحسين محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الفارسيّ العزائميّ، فظهر ممّا ذكرناه أنّه متّحد مع ما قبله.

(٣) التوحيد، ص٣٦٢، ح٩.

(٤) عيون أخبار الرضاﷺ، ج٢، ص١٣١، ح٤٧، وص٢٦٣، ح٤٥، وص٢٧١، ح٦٢.

[١٤٦.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب، المكنّى بأبي العبّاس

على ما قاله أيضًا في التوحيد[١] والعيون[٢] والأمالي[٣] بإضافة: رضي الله عنه.

ولعلّ هذا أيضًا هو الطالقانيّ والمؤدّب، فيكون حكمه حكمهما بعينه، وإلّا فلم أَر إلى الآن في كتب الرجال مَن تعرّض لذكر اسمه أصلًا وإن كان حاله كحالهما فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

[١٤٧.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق بن محمّد بن أيّوب

على ما قاله فيما حضرني الآن من نسخة كمال الدين[٤].

ولعلّ هذا أيضًا هو المؤدّب والطالقانيّ وكانت النسخة مغلوطة أو مصحّفة ولو في الجملة، فيكون حكمه حكمهما بعينه، وإلّا فلم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال أصلًا وإن كان حاله حال سائر من روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ولا مذهبه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) لم نعثر عليه في التوحيد.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص٢٦٥، ح٥٣، وص٢٦٧، ح٥٧.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٥٤، ح١ وفيه: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق، وكذا في ص٥٩، ح٢، وص٦٨، ح٢، وص٧٩، ح١، وص٩٧، ح٣، وص١٠٠، ح٤، وص١٠٨، ح٢، وص١١٩، ح٦، وص١٢٤، ح٢، وص١٣١، ح٤، وص١٦٠، ح١٠ وغيرها بلا وصفه بالمكتب ولا غيره، وفي بعض الأسانيد وصفه بالطالقانيّ كما مرّ.

(٤) في كمال الدين، ص٣٨٢، ح٧: حدّثنا بهذا الحديث محمّد بن إبراهيم بن إسحاق، عن محمّد بن معقل، عن جعفر بن محمّد بن مالك، عن إسحاق بن محمّد بن أيّوب، والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ أيضًا.

[١٤٨.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن يونس المعاذي

على ما قاله في التوحيد[١] والعيون[٢] والمعاني[٣] والأمالي[٤].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه في كلمات أرباب الرجال أصلًا، فيكون حاله كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٤٩.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن يونس الليثيّ

على ما قاله في التوحيد[٥] وكمال الدين[٦] والعيون[٧] والأمالي[٨].

وحاله أيضًا كسابقه، فيكون حكمه حكمه وحكم أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥٠.] ومنهم: محمّد بن إبراهيم العجليّ

على ما قاله في الأمالي[٩].

---

(١) التوحيد، ص١٦٢ ح١، وص١٦٣ ح١.

(٢) عيون أخبار الرضاﷺ، ج٢، ص١١٥، ح١٩ وفيه: حدّثنا محمّد بن أحمد بن إبراهيم المعاذيّ.

(٣) معاني الأخبار، ص١٣، ح٣.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٧٥، ح١، وص١٠٣، ح٢ وفيه: محمّد بن إبراهيم المعاذيّ.

(٥) التوحيد، ص٣٧٧، ح٢٤.

(٦) كمال الدين، ص٢٣٤، ح٤٥ وفيه: محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن يونس.

(٧) لم أعثر عليه بهذا العنوان في عيون أخبار الرضاﷺ.

(٨) الأمالي، ص٤٧٣، ح١١ وفيه: محمّد بن أحمد بن إبراهيم الليثيّ.

(٩) لم أعثر عليه بهذا العنوان في الأمالي، ولعلّه متّحد مع ما مرّ برقم [٣٦] بعنوان: أحمد بن محمّد بن الهيثم العجليّ.

وحاله كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥١.] ومنهم: محمد بن إسماعيل، المكنّى بأبي بكر

على ما قاله في الخصال[١].

وحاله كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥٢.] ومنهم: محمّد بن أبي القاسم

على ما قاله في الأمالي[٢]، ابن محمّد بن الفضل التميميّ الهرويّ المكنّى بأبي جعفر على ما قاله في العيون[٣] بإضافة: رضي الله عنه.

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه مع الترضّي، ولم يتبيّن لنا حاله وشخصه أصلًا فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥٣.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن إبراهيم

على ما قاله في الخصال[٤].

---

(١) الخصال، ص٢٠٣، ح١٩ وفيه: أخبرني أبوبكر محمّد بن عليّ بن إسماعيل، وفي ص١٨٤، ح٢٥٤، وص٢٠٥، ح٢٢، وص٣١٢، ح٨٩ يروي عن محمّد بن علي بن إسماعيل.

(٢) لا يروي عنه في الأمالي بلا واسطة، بل يروي عنه بواسطة محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم كما في كثير من أسانيد الأمالي، ص٦١، ح٦، وص٦٥، ح٦، وص٧٣، ح٤.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٣١٣، ح٤.

(٤) الخصال، ص٤٤٩، ح٥٢.

وحاله كمتلوّ سابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥٤.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن إسحاق الدينوريّ

على ما قاله في الأمالي[١].

وحاله أيضًا كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥٥.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن تميم السرخسيّ، الفقيه المكنّى بأبي نصر

على ما قاله في التوحيد[٢] والمعاني[٣]، وتوصيفه بالفقيه يعطي مدحه بالفقاهة، وروايته -طاب ثراه- عنه يعطي اعتماده عليه ووثوقه به فيها، ولكن ليس في كلمات أرباب الرجال من ذكره عين ولا أثر[٤].

فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مدحه بالفقاهة ورواه عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ومذهبه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) يروي الصدوق في الأمالي، ص٣١٤، ح١٢، وص٤١٤، ح٨ عن أحمد بن محمّد بن إسحاق الدينوريّ القاضي كما مرّ في الرقم [٢٦]، لم أعثر على العنوان المذكور في المتن، ولعلّه من تصحيفات النسّاخ أيضًا.

(٢) التوحيد، ص٢٢، ح١٥، وص٣٧٩، ح٢٧ وفيه: أبو نصر محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن تميم السرخسيّ.

(٣) معاني الأخبار، ص١٣٩، ح١، وص٢٢٩، ح١، وص٢٦٥، ح٢، وص٣٠٥، ح١، وص٣٢٣، ح١.

(٤) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، ج١، ص٢٩٩ وقال: مات بعد سنة سبعين وثلاثمائة.

[١٥٦.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن محمّد بن إسحاق النيسابوريّ

على ما قاله في العيون[١].

ولم أرَ إلى الآن مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال، فيكون حاله كمتلوّ سابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥٧.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن إسماعيل السليقيّ النيسابوريّ، المكنّى بأبي الفضل

على ما قاله في العيون[٢].

وحاله كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥٨.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن شجاع الفرغانيّ، المكنّى بأبي بكر

على ما قاله في المعاني[٣].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٤١، ح١ وفيه: حدّثنا أبو واسع محمّد بن أحمد بن إسحاق النيسابوريّ.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٣١٦، ح١٠ وفيه: السليطيّ، وكذا في ص٣١٨، ح١١، وح١٢.

(٣) معاني الأخبار، ص٦، ح٣ وفيه: حدّثنا أبومحمّد جعفر بن عليّ بن أحمد الفقيه القمّيّ ثمّ الإيلاقيّ رضي الله عنه قال: حدّثنا أبو سعيد عبدان بن الفضل قال: حدّثني أبو الحسن محمّد بن يعقوب بن محمّد بن يونس بن جعفر بن إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بمدينة خجندة قال: حدّثني أبو بكر محمّد بن أحمد بن شجاع الفرغانيّ، والصدوق - كما ترى- يروي عنه بالوسائط.

وحاله أيضًا كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٥٩.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن الحسين[١] بن يوسف البغداديّ

على ما قاله في المعاني[٢] والخصال[٣] والأمالي[٤].

وحاله أيضًا كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٦٠.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن روح صاحب مولانا صاحب الزمان ﷺ، المكنّى بأبي جعفر

على ما قاله في كمال الدين[٥].

ولم أرَ مَن ذكره من علماء الرجال أصلًا، ولكن توصيفه بأنّه صاحب مولانا صاحب الزمان ﷺ يعطي جلالة قدره وإماميّته ووثاقته، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) خ ل: الحسن.

(٢) معاني الأخبار، ص٦٧، ح٨.

(٣) الخصال، ص٣٣٦، ح٣٩.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٣٠٧، ح١١ وفيه زيادة: الورّاق، وذكره في عيون أخبار الرضا﵇، ج١، ص٧٤، ح٣١٧ بعنوان: أبو بكر محمّد بن أحمد بن الحسين بن يوسف بن زريق البغداديّ.

(٥) كمال الدين، ص٥١٦، ح٤٥ وفيه: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عليّ بن أحمد بن بزرج بن عبدالله بن منصور بن يونس بن برزج صاحب الصادق ﷺ، ولعلّه من تصحيف النسّاخ.

[١٦١.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن عليّ بن أسد الأسديّ، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في الأمالي[١] والخصال[٢] والمعاني[٣].

وحاله أيضًا كمتلوّ سابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ[٤].

[١٦٢.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن محمّد بن يحيى المعاذيّ النيسابوريّ، المكنّى بأبي عليّ

على ما قاله في العيون[٥].

وحاله أيضًا كسوابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) الأمالي للصدوق، ص٢٩٧، ح٥، وص٣٠٤، ح٣، وص٣٨٩، ح١١، وص٤٦٩، ح٣.

(٢) الخصال، ص٧، ح٢٠ و٢١، وص٢٨، ح٩٩ و١٠٠، وص ٧٣، ح١١٤، وص٧٩، ح١٢٨، وص١٦١، ح٢١١، وص١٩٩، ح١٠، وص٦٤١، ح٢٠ وفيه: أبو الحسن محمّد بن أحمد بن عليّ بن أسد الأسديّ المعروف بابن جرادة البرذعيّ.

(٣) معاني الأخبار، ص١٧٧، ح١ و٢، وص١٧٨، ح٢.

(٤) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، ج٢، ص٤٥٩ وقال: وأمّا حرارة -براء مكرّرة- فهو محمّد بن أحمد بن عليّ أبو الحسن الأسديّ البرذعيّ يعرف بابن حرارة، وذكره أيضًا الذهبيّ في سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص٢٣٣ وقال: توفّي بقزوين سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٣١٣، ح٥ و٦، وص٣١٥، ح٧ و٨.

[١٦٣.] ومنهم: محمّد بن أحمد بن زياد[١] بن عبد الله [بن] الحسن بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، المكنّى بأبي عليّ

على ما قاله في كمال الدين[٢] بإضافة: الشريف الدين الصدوق إلى ذلك.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال إلّا أنّ هذا كما ترى يعطي كونه إماميًّا ثقةً، وإلّا لم يكن ديّنًا صدوقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا كما في أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٦٤.] ومنهم: محمّد بن أحمد البردعيّ

على ما قاله في الأمالي[٣]، ومحمّد بن أحمد البغداديّ الورّاق المعروف بابن جرارة البردعيّ على ما في الخصال[٤].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال أصلًا فحاله أيضًا كمتلوّ سابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٦٥.] ومنهم: محمّد بن أحمد أبوعبد الله القضاعيّ

على ما قاله في الخصال بإضافة: رضي الله عنه[٥].

---

(١) كذا، وفي الأصل: شريف الدين الصدوق أبو عليّ محمّد بن أحمد بن محمّد بن زئارة، وفي بعض النسخ: زبارة.

(٢) كمال الدين، ٢٣٩، ح٦٠.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٢٩٧، ح٥، وهو متّحد مع ما مرّ برقم [١٦١].

(٤) الخصال، ص٣٨٧، ح٧٣، وص٣٩٤، ح٩٨، وص٦٤١، ح١٨ و١٩، والصحيح في نسبه كما مرّ: ابن حرارة البرذعيّ.

(٥) الخصال، ص٦٨، ح١٠٢.

ولعلّ هذا الرجل هو ابن أحمد بن عبد الله بن قضاعة بن صفوان بن مهران الجمال الذي قال في «جش»: محمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة بن صفوان بن مهران الجمال، مولى بني أسد، أبو عبد الله، شيخ الطائفة، ثقة فقيه فاضل، وكانت له منزلة من السلطان، كان أصلها أنّه ناظر قاضي الموصل في الإمامة بين يدي ابن حمدان، فانتهى القول بينهما إلى أن قال للقاضي: تباهلني فوعده إلى غد، ثمّ حضروا فباهله وجعل كفّه في كفّه، ثمّ قام إلى المجلس[١]، وكان القاضي يحضر دار الأمير ابن حمدان في كلّ يوم، فتأخّر ذلك اليوم [و]من غده، فقال الأمير: اعرفوا خبر القاضي، فعاد الرسول فقال: إنّه منذ قام من موضع المباهلة حم وانتفخ الكفّ الذي مدّه للمباهلة وقد اسودّت ثمّ مات من الغد، فانتشر لأبي عبد الله الصفوان بهذا ذُكر عند الملوك، وحُظي منهم، وكانت له منزلة، وله كتب روى عنه أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح[٢].

وعن «ست»: الصفوانيّ كان حفظة، كثير العلم، جيّد اللّسان، وقيل: إنّه كان أميًّا [و]له كتب أملاها من ظهر قلبه، روى عنه الشريف أبو محمّد الحسن بن القاسم المحمّديّ والمفيد[٣].

وعن «جخ»: روى عن محمّد بن إبراهيم بن هاشم روى عنه التلعكبريّ وهو

---

(١) كذا، وفي المصدر: ثمّ قاما من المجلس.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٣٩٣، الرقم ١٠٥٠.

(٣) الفهرست للطوسي، ص٢٠٨، الرقم ١٤.

قاضي نزيل بغداد[١].

وعن «غض»: ما أنكرت منه شيئًا إلّا ما يرويه عن أبيه، عن جدّه، عن الصادق﵇ فإنّه شيء غير معروف، وقد رأيت فيه مناكير مكذوبة عليه، وأظنّ الكذب [من قبل أبيه][٢].

وعن ابن داود أنّه ذكره في البابَين أي: بابَي الموثّقين والضعفاء[٣].

وفي «صه»: محمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة -بالقاف المضمومة والضاد المعجمة- ابن صفوان بن مهران الجمّال مولى بني أسد، أبوعبد الله، شيخ الطائفة، ثقة فقيه فاضل، وكانت له منزلة من السلطان بسبب مناظرته لقاضي الموصل في الإمامة بين يدي ابن حمدان، وانتهى القول بينهما إلى أن قال القاضي.. إلى آخر ما مرّ نقله عن «جش» إلى قوله: له منزلة، ثمّ قال: قال الشيخ الطوسيّ﵀: إنّه كان حفظة، كثير العلم، جيّد اللّسان، قال: وقيل: إنّه كان أُميًّا وله كتب أملاها من ظهر قلبه[٤]، انتهى.

قلت: فإن كان هذا هو فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا، وإلّا فحاله

---

(١) الرجال للطوسيّ، ص٤٤٣، الرقم ٦٨ وفيه: يروي عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، روى عنه التلعكبريّ، وأخبرنا عنه محمّد بن محمّد بن النعمان وأبو محمّد الحسن بن القاسم العلويّ المحمّديّ، وهو خاصّي نزيل بغداد.

(٢) الرجال لابن الغضائريّ، ص١٢٦، الرقم ٦٦، والزيادة منه.

(٣) الرجال لابن داود، ص١٦٢، الرقم ١٢٩٦، وص٢٦٩، الرقم ٤٢١.

(٤) خلاصة الأقوال، ص٢٤٤- ٢٤٥، الرقم ٣٤.

كحال أضرابه ممّن روى هو -طاب ثراه- عنه مع الترضّي، ولم يتبيّن لنا شخصه ولا وصفه وحاله فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٦٦.] **ومنهم: محمّد بن أحمد الصيرفيّ**

على ما قاله في الأماليّ بإضافة قوله: وكان من أصحاب الحديث[١].

وهذا كما ترى نصّ في المدح وظاهر في التوثيق، ولكن لم أرَ إلى الآن في كلمات أرباب الرجال مَن ذكر اسمه أصلًا، فحاله كحال أضرابه ممّن روى عنه ومدحه أو وثّقه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ولا مذهبه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٦٧.] **ومنهم: محمّد بن أحمد السنانيّ بالنونَيْن الموحّدتين أحدهما قبل الألف والآخر بعده**

على ما قاله في العيون[٢] والعلل[٣] وغيرهما[٤] ممّا مرّ، بإضافة قوله في مواضع كثيرة منها: رضي الله عنه، وفي أُخرى منه: رحمه الله.

---

(١) الأمالي للصدوق، ص١٣٥، ح٥.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٧، ح٢، وص٩٥، ح١، وص٢٣١، ح٢٢، وص٢٣٥، ح٢٧، وج٢، ص١٠٨، ح٧، وص١١٣، ح١٦، وص١٢٦، ح٣٧ و...

(٣) علل الشرائع، ج١، ص١٣١، ح١، وص١٧٣، ح١، وص٢٣٤، ح٢، وص٢٨٤، ح٤، وج٢، ص٤٠٥، ح٦، وص٤٤٩، ح١، وص٤٥٩، ح١، وص٥١٤، ح٤.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٦٥ ح٧ بزيادة المكتب، وص٧٣، ح٤، وص٩١ ح٥، وص٢١٣ ح٢٢؛ التوحيد، ص١٧٣ ح٦، وص١٨٣ ح٢٠، وص٤٠٦ ح٥؛ الخصال، ص١٨٨ ح٢٥٩، وص٢٤٤ ح٩٩، وص٦٠٣ ح٩؛ معاني الأخبار، ص٣٦٨ ح١.

ولعلّ هذا الرجل هو محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان الزاهريّ[١].

فعن «جخ»: محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان الزاهريّ يكنّى أبا عيسى نزيل الريّ، يروي[٢] عن أبيه، عن جدّه محمّد بن سنان، ويروي عنه ابن نوح وأبو المفضّل[٣].

وعن «غض»: أنّه قال: حديثه ونسبه مضطرب[٤]، ولعلّه أراد باضطراب حديثه روايته عن الثقات وعن الضعفاء.

وقال السيّد الداماد ﵀ في بعض كلماته: والرجل لا قدح فيه، والتزم الصدوق [له] بالاسترضاء عنه والاسترحام له، وتوقيره في الذكرى يفيد حسن حاله[٥]، انتهى.

وعلى أيّ حال فعلى كلّ من الاتّحاد والتعدّد ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا من وجه وصحيحًا من آخر لا يخفى بعد ما مرّ، فتبصّر.

---

(١) وقد قال بالاتّحاد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٤ ص١١٩ الرقم ٨٠ بالعنوان الأوّل، وفي ج٤ ص١٢٤، الرقم ٩٣ بالعنوان الثاني.

(٢) كذا، وفي المصدر: روى.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٤٧، الرقم ١٠٢.

(٤) الرجال لابن الغضائري، ص١١٩، الرقم ٣٨.

(٥) الرواشح السماويّة، ص١٧٢، هامش الرقم ٥.

[١٦٨.] ومنهم: محمّد بن أحمد الشيبانيّ[١]

على ما قاله في التوحيد[٢] وغيره[٣] ممّا مرّ، بإضافة قوله في مواضع من ذلك: رضي الله عنه، وفي أُخرى: رحمه الله.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره فيما حضرني من كتب الرجال، ولكن حاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه مع الترضّي والترحّم، ولم يتبيّن لنا حاله ووصفه وشخصه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٦٩.] ومنهم: محمّد بن إسحاق الليثيّ

على ما قاله في الأمالي[٤].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره ولم يتبيّن لنا إلى الآن شخصه ولا حاله ووصفه ولا مذهبه، فحاله كحال أضرابه ممّن روى -طاب ثراه- عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ومذهبه ولا وصفه أصلًا فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) الظاهر اتّحاده مع السنانيّ المتقدّم، وأنّ الشيبانيّ مصحّف عنه.

(٢) التوحيد، ص٢٠، ح٧، وص٩٦، ح٢، وص٤٠٣، ح١٠.

(٣) علل الشرائع، ج١، ص١٢، ح٨، وص١٣، ح١٠، وص٦٨، ح١، وص٢٠١، ح١؛ كمال الدين، ص١٨٢، ح٣٣، وص١٨٨، ح٣٦، وص١٩٠، ح٣٧، وص٢٠٧، ح٢٢، وص٣٠٣، ح١٤، وص٣٧٧، ح٢ و...؛ معاني الأخبار، ص١٣١، ح١، وص١٣٩، ح١، وص٢٠٤، ح١، وص٢٢٣، ح١.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٦٢٧، ح١ وفيه: محمّد بن أبي إسحاق -وفي نسخة: إسحاق- بن أحمد الليثيّ.

[١٧٠.] ومنهم: محمّد بن بكران النقّاش

على ما قاله في العيون[١] والأمالي[٢]، بإضافة: رضي الله عنه في مواضع كثيرة.

ولعلّ هذا الرجل هو محمّد بن بكران بن حمدان المعروف بالنقّاش من أهل قمّ، روى عنه التلعكبريّ، سمع منه سنة خمس وأربعين وثلاثمائة وله [منه] إجازة (لم)، قاله في «جخ»[٣].

وكيف كان فحاله كأمثاله ممّن روى عنه مع الترضّي والترحّم، ولم يتبيّن لنا حاله ووصفه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٧١.] ومنهم: محمّد بن جعفر بن الحسين البغداديّ

على ما قاله في كمال الدين[٤].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر اسمه في كلمات أرباب الرجال أصلًا، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن روى عنه -طاب ثراه- ولم يتبيّن لنا حاله ولا مذهبه ولا وصفه ولا شخصه أصلًا فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) عيون أخبار الرضا﵇، ج٢، ص١١٨، ح٢٦، وص٢٦٣، ح٤٥، وص٢٦٧، ح٥٧.

(٢) الأمالي للصدوق، ص٤٠٤، ح١، وص٤١٥، ح١٢، وص٤٤٤، ح٢، وص٤٧٢، ح١٠.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٤٤، الرقم ٧٣.

(٤) كمال الدين، ص٢٣٥، ح٤٦.

[١٧٢.] ومنهم: محمّد بن جعفر بن محمّد البندار الشافعيّ الفرغانيّ الفقيه بأخسيكت[١] المكنّى بأبي أحمد

على ما قاله في العيون[٢] والخصال[٣].

وتوصيفه بالشافعيّ يعطي كونه شافعيّ المذهب، فينبغي أن يكون الخبر من جهته قويًّا من وجه وموثّقًا من آخر لا يخفى بعد ما مرّ.

[١٧٣.] ومنهم: محمّد بن جعفر الرازي، المكنّى بأبي العبّاس

على ما قاله في العلل[٤].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره في كلمات أرباب الرجال، ولم يتبيّن لي إلى الآن حاله ووصفه ولا شخصه ومذهبه أصلًا، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن روى عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ومذهبه أصلًا فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٠٤، ح٢، وليس فيه (أخسيكت).

(٢) الخصال، ص٢٨، ح١٠١، وص٣٢، ح١١٢ و١١٣، وص٥٢، ح٦٤، وص٦٧، ح١٠٠، وص٧٣، ح١١٢، وص١٦٥، ح٢١٧، وص١٧٧، ح٢٣٦ و...

(٣) وفي بعض النسخ: أخسيكث، ويرى الحمويّ في معجم البلدان، ج١ ص١٢١: أنّ ما أثبتناه في المتن هو الأولى: لأنّ المثلّثة ليست من حروف العجم.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص١٤٩، ح٩، ولكن الصدوق يروي عنه بالواسطة وفي سند الحديث هكذا: وعنه قال: حدّثنا أبو العبّاس...

[١٧٤.] ومنهم: محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، المكنّى بأبي جعفر

على ما قاله في الكتب المشار إليها[١] كلّها بإضافة قوله في مواضع متكثّرة من كلّ منها: رضي الله عنه، وفي أُخرى كذلك: رحمه الله.

ومحمّد بن الحسن بن الوليد على ما قاله أيضًا في الكتب المشار إليها[٢]، وربّما يتوهّم التعدّد، ففي التلخيص عن «ست»: محمّد بن الحسن بن الوليد القمّيّ جليل القدر عارف بالرجال موثوق به، له كتب [روى] عنه جماعة منه ابنه أحمد بن محمّد بن عليّ بن الحسين[٣]، انتهى.

---

(١) الأمالي للصدوق، ص٦٠، ح٤، وص٦٤، ح٤، وص١٠٢، ح١، وص١١٣، ح١ و..؛ التوحيد، ص١٨، ح٢ و٣، وص٢١، ح١١ و١٣، وص٣٤، ح٢، وص٤٤، ح٤، وص٤٥، ح٥ و٦ و..؛ الخصال، ص٣، ح٥، وص٤، ح٨ و١٠، وص٨، ح٢٥، وص٩، ح٣١ و..؛ علل الشرائع، ج١، ص٨، ح١، وص١٠، ح٤، وص١٣، ح١١، وص١٧، ح١ و..؛ ج٢، ص٣١٨، ح٢، وص٣٢٦، ح١ و٤، وص٣٢٩، ح٣ و..؛ عيون أخبار الرضا ﵇، ج١، ص١٠، ح١٨، وص١٥ ح٢٨، و ص١٩ ح٣٦، وص٢١ ح٤٣ و..؛ وج٢، ص٣١، ح٣، وص٣٣، ح٦، وص٣٦، ح١٤، وص٣٩، ح٢٣، وص٤٠، ح٢٧ و..؛ كمال الدين، ص٧٠، وص٧٦، وص١٦١، ح١٩، وص١٦٩، ح٢٥، وص٢٠١، ح٢، وص٢١١، ح١ و..؛ معاني الأخبار، ص٩، ح٢، وص١١، ح١، وص١٧، ح١٤، وص٢٣، ح٣، وص٤٦، ح٢، وص١٠٦، ح٣ و...

(٢) الخصال، ص٣٥١، ح٢٨، وص٤٧٧، ح٤١، وص٥٣٤، ح١، وص٥٩٣، ح٣؛ ثواب الأعمال، ص٢٠٤؛ عيون أخبار الرضا ﵇، ج١، ص٢٢١، ح٣؛ كمال الدين، ص٤٢٤، ح١؛ معاني الأخبار، ص٢٢٠، ح١.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص٢٣٧، الرقم ١٢٤ وفيه: له كتب جماعة منها: كتاب الجامع وكتاب التفسير وغير ذلك، أخبرنا بها جماعة عن أحمد بن محمّد بن الحسن عن أبيه، وأخبرنا بها جماعة ←

وربّما يستفاد التعدّد من كلام صاحب التلخيص حيث جعل عنوان محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد غير عنوان محمّد بن الحسن بن الوليد كما لا يخفى على مَن راجعه، وظنّيّ قوّة احتمال الاتّحاد بل تعيّنه.

وكيفما كان فلا ينبغي الشكّ ولا الارتياب في جلالة قدره وعظم منزلته ورفعة شأنه ووفور علمه بالحديث وغيره ووثاقته كما نصّ على ذلك جماعة:

ففي النقد عن «جش»: محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد أبوجعفر، شيخ القمّيّين وفقيههم ومتقدّمهم ووجههم، ويقال: إنّه نزيل قمّ وما كان أصله منها، ثقة ثقة، عين، مسكون إليه، له كتب روى عنه أبوالحسين [عليّ بن أحمد بن محمّد بن طاهر، مات أبوجعفر محمّد بن الحسن] بن الوليد سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة[١].

وعن «ست»: محمّد بن الحسن بن الوليد القمّيّ، جليل القدر، [عادل][٢]، عارف بالرجال، موثوق به، له كتب، روى عنه محمّد بن عليّ بن الحسين[٣].

وعن «جخ»: جليل القدر، بصير بالفقه، ثقة، يروي عن الصفّار وسعد، روى عنه التلعكبريّ وذكر أنّه لم يلقه ولكن وردت عليه إجازته على يد صاحبه جعفر بن الحسن المؤمن بجميع رواياته، أخبرنا عنه أبوالحسين ابن أبي الجيد بجميع

→

عن أبي جعفر ابن بابويه، عنه، والظاهر زيادة (بن) بين أحمد ومحمد في المتن.

(١) نقد الرجال، ح٤، ص١٧٠، الرقم ٢٢٣، وما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الزيادة ليست في المصدر.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص٢٣٧، الرقم ١٢٤.

رواياته (لم)[١].

وعن «د»: أنّه ذكره في باب الموثّقين مرّتين[٢].

وفي «صه»: محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد أبو جعفر شيخ القمّيّين وفقيههم ومتقدّمهم ووجههم ويقال: إنّه نزيل قمّ وما كان أصله منها، ثقة ثقة، عين، مسكون إليه، جليل القدر، عظيم المنزلة، عارف بالرجال، موثوق به، يروي عن الصفّار وسعد، وروى عنه التلعكبريّ وذكر أنّه لم يلقه، بل وردت عليه إجازته على يد صاحبه جعفر بن الحسن المؤمن بجميع رواياته[٣].

وفي الوجيزة: ثقة[٤].

وفي الرواشح في جملة كلام له قال: -أي الشيخ- روى عنه -أي عن عليّ بن محمّد بن سعيد الأشعريّ- محمّد بن الحسن بن الوليد فهو أحد شيوخ أبي جعفر الكلينيّ وأبي جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد، وهما رويا عنه، وقد توفّي أبو جعفر الكلينيّ في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وأبو جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد في سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة[٥]، انتهى.

---

(١) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٩، الرقم ٢٣.

(٢) الرجال لابن داود، ص١٦٨، الرقم ١٣٤٦، وص١٧٠ الرقم ١٣٦٢، إلى هنا كلام التفرشيّ في نقد الرجال.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٢٤٧، الرقم ٤٤.

(٤) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٥٥، الرقم١٦٢٩.

(٥) لم أعثرعليه في الرواشح.

فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا.

[١٧٥.] ومنهم: محمّد بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ

على ما قاله في التوحيد[١]، ولم أرَ مَن تعرّض لذكره في كلمات أرباب الرجال[٢]، فحاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

[١٧٦.] ومنهم: محمّد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن إسحاق [بن الحسين بن إسحاق][٣] بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام المكنّى بأبي عبد الله

على ما قاله في كمال الدين[٤].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره في كلمات أرباب الرجال من ذكره أصلًا[٥]، ولكن نصّ الصدوق في موضع من كمال الدين في جملة كلام له: وصحّ عندي هذا

---

(١) التوحيد، ص٩٣، ح٨ وفيه: حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ، والصدوق -كما ترى- لا يروي عنه إلّا بواسطتين، ولا يخفى عليك ما اختلط المؤلّف في اسمه.

(٢) وقد ورد ذكر محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ في الرجال للنجاشيّ، ص٣٤٨، الرقم ٩٣٩؛ والفهرست، ص٢٢١، الرقم ٣٧؛ ومعالم العلماء، ص١٣٨، الرقم ٦٨٦؛ وخلاصة الأقوال، ص٢٤٧، الرقم٤١؛ نقد الرجال، ج٤، ص١٢٨، الرقم١٠٣. والظاهر أنّ العنوان المذكور في المتن من تصحيف النسّاخ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٤) كمال الدين، ص٥٤٣، ح٩.

(٥) والظاهر أنّه المعروف بنعمة الذي صنّف الصدوق كتابه «مَن لا يحضره الفقيه» لأجله.

الحديث برواية الشريف أبي عبد الله محمّد بن الحسن بن إسحاق، وظاهره كما ترى يعطي مدحه، بل وتوثيقه أيضًا ولو بضميمة ما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا من وجه، وصحيحًا من آخر لا يخفى وجهه بعد ما مرّ.

[١٧٧.] **ومنهم: محمّد بن الحسن بن عليّ بن أحمد بن الصلت القمّيّ، المكنّى بأبي سعيد** على ما قاله في كمال الدين[١].

ولم أرَ مَن تعرّض له من علماء الرجال أصلًا، ولكن قال في الإكمال: ورد إلينا من بخارا شيخ من أهل الفضل والعلم والنباهة ببلدة قمّ طالما تمنّيت لقاءه واشتقت إلى مشاهدته؛ لدينه وسديد رأيه واستقامة طريقته وهو الشيخ [نجم] الدين أبوسعيد محمّد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن الصلت القمّيّ[٢] -أدام الله توفيقه-، وكان أبي رضي الله عنه يروي عن جدّه محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت -قدّس الله روحه- ويصف علمه وعمله وفضله وزهده وعبادته، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمّيّ رضي الله عنه، وبقي حتّى لقيه محمّد بن الحسن الصفّار وروى عنه، وأظفرني[٣] الله تعالى ذكره بهذا الشيخ الذي هو من أهل هذا البيت الرفيع شكرت الله تعالى ذكره على ما يسّر لي من لقائه، وأكرمني به من إخائه، وحباني[٤] به من ودّه وصفائه إلى آخر ما قال[٥].

---

(١) كمال الدين، ص٢٩٠ ح٢.

(٢) كذا، وفي المصدر: محمّد بن الحسن بن محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت القمّيّ.

(٣) كذا، وفي المصدر: فلمّا أظفرني.

(٤) كذا في المصدر، وفي الأصل: إحساني.

(٥) كمال الدين، ص٣- ٤.

وهذا كما ترى يعطي كونه إماميًّا ثقةً ورعًا جليل القدر، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا، فتفطّن.

[١٧٨.] **ومنهم: محمّد بن الحسين بن الحسن الديلميّ الجوهريّ، المكنّى بأبي نصر**

على ما قاله في المعاني[١].

ولم أرَ مَن ذكره في كتب أرباب الرجال، فيكون حاله كأضرابه ممّن روى عنه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا مذهبه ووصفه ولا شخصه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٧٩.] **ومنهم: محمّد بن خالد بن الحسن المطوعيّ البخاريّ، المكنّى بأبي بكر**

على ما قاله في العيون[٢].

وحاله كسابقه وأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٨٠.] **ومنهم: محمّد بن سعد بن عزير السمرقنديّ الفقيه، المكنّى بأبي الحسن**

على ما قاله في التوحيد[٣].

ولم أرَ من ذكره من علماء الرجال أصلًا، فحاله كأضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) معاني الأخبار، ص٢٩٢، ح٢؛ وكذا ذكره في الخصال، ص٣٦٤، ح٥٧.

(٢) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٢٠٤، ح١، فهو يروي عنه بواسطة أحمد بن محمّد بن عبدالرحمن القرشيّ الحاكم، فهو ليس من مشايخه بلا واسطة.

(٣) التوحيد، ص٩٦ ح١ وفيه: أبو الحسن محمّد بن سعيد بن عزيز السمرقنديّ الفقيه بأرض بلخ.

[١٨١.] ومنهم: محمّد بن سعيد، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في المعاني[١].

ولم أرَ مَن ذكره في علماء الرجال، ولعلّ هذا هو السمرقنديّ الفقيه السابق، فيكون حكمه حكم مَن مدحه ووصفه بالفقاهة، وإلّا فيكون حاله كسائر أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٨٢.] ومنهم: محمّد بن شاذان بن أحمد بن عثمان المروزيّ الراوزيّ[٢]، المكنّى بأبي عبد الله

على ما قاله في العلل[٣].

وحاله كأضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٨٣.] ومنهم: محمّد بن عبد الله الورّاق

على ما قاله في كمال الدين[٤] بإضافة: رضي الله عنه.

---

(١) ذكره في معاني الأخبار، ص١١، ح٢ بعنوان: أبو الحسن محمّد بن سعيد بن عزيز (خ ل: عزير) السمرقنديّ، وهو الذي مرّ آنفًا.

(٢) خ ل: الروازيّ، وفي بعض المصادر: البرواذيّ.

(٣) علل الشرائع، ج١، ص٢٧، ح١ وفيه: البرواذيّ، وص٢٩، ح١، وص٧٩، ح١، وص٨٠، ح١، وص١١٠، ح٩، وج٢، ص٤٢٧، ح١٠، وص٤٩٥، ح١.

(٤) الظاهر اتّحاده مع عليّ بن محمّد بن عبد الله الورّاق الرازي المارّ ذكره في الرقم [١٢٣] وهذا أيضًا من تصحيف النسّاخ؛ كما ورد في كمال الدين، ص٣٣٦، ح٩، وص٤٣٥، ح٤، وص٥٢٠، ح٤٩ مع الترضّي عليه.

وحاله كحال مَن روى عنه وترضّى في حقّه، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ووصفه كما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٨٤.] **ومنهم: محمّد بن عثمان الحافظ**

على ما قاله في المعاني[١].

ولم أرَ مَن ذكره من علماء الرجال أصلًا فحاله حال أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٨٥.] **ومنهم: محمّد بن عليّ بن إسماعيل**

على ما قاله في الخصال[٢].

وهو كسابقه فيما مرّ، فيكون حكمه حكمه كما فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٨٦.] **ومنهم: محمّد بن عليّ بن بشّار القزوينيّ**

على ما قاله في المعاني[٣] وكمال الدين[٤] بإضافة: (رضي الله عنه)، و(الفقيه) في الثاني.

وحاله كمَن روى عنه وترضّى، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ووصفه، فيكون

---

(١) لم أعثر في المعاني على هذا العنوان، ولعلّ المراد منه هو الذي مرّ برقم [١٨٢].

(٢) الخصال، ص١٨٤، ح٢٥٤، وص٢٠٣، ح١٩ بزيادة أبي بكر، وص٢٠٥، ح٢٢، وص٣١٢، ح٨٩.

(٣) معاني الأخبار، ص١٠٥، ح١، وص٢٩٢، ح١.

(٤) كمال الدين، ص٣٢٢، ح٤، وص٥٢٤، ح٤؛ وذكره أيضًا في الخصال، ص٧٢، ح١٠٩؛ والعلل ج١، ص٦٧، ح١ وص٢٢٥، ح١، وج٢ ص٤٨٩ ح٥.

حكمه حكم أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٨٧.] **ومنهم: محمّد بن عليّ بن حاتم النوفليّ، المعروف بالكرمانيّ، المكنّى بأبي بكر**

على ما قاله في كمال الدين[١] وغيره بإضافة: رضي الله عنه في بعض المواضع.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن روى عنه وترضّى، ولم يتبيّن لنا حاله ولا شخصه ولا وصفه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٨٨.] **ومنهم: محمّد بن عليّ بن الشاه الفقيه المروزيّ[٢]، المكنّى بأبي الحسين[٣]**

على ما قاله في التوحيد[٤] وكمال الدين[٥] والعيون[٦] والعلل[٧] والخصال[٨] والمعاني[٩].

---

(١) كمال الدين، ص٣٥٢، ح٥٠، وص٤١٧، ح١، و في ص٤٣٧، ح٦، ص٤٥٤، ح٢١، بلفظ: أبو بكر محمّد بن عليّ بن محمّد بن حاكم النوفليّ.

(٢) خ ل: المرورورديّ.

(٣) خ ل: الحسن.

(٤) التوحيد، ص٢٤، ح٢١.

(٥) كمال الدين، ص٢٨٨، ح٨ وفيه: أبو الحسن الفقيه المرو روذيّ.

(٦) عيون أخبار الرضا ﷺ، ج١، ص٢٨، ح٤ وفيه: أبو الحسن الفقيه المروزيّ، وص١٤٤، ح٢ وفيه: أبو الحسين الفقيه المرورورديّ، وج٢، ص٢٠١ ح١ وفيه: أبو الحسن.

(٧) علل الشرائع، ج١، ص١٢٧، ح٣.

(٨) الخصال، ص٨٤، ح١٢، وص١٢٥، ح١٢٢ وفيه: أبو الحسن المرو الروذيّ، وص١٧٠، ح٢٢٤، وص١٨٦، ح٢٥٧، وص١٩٧، ح٤ وفيه: أبو الحسين، و...

(٩) معاني الأخبار، ص٥٠، ح١ وفيه: أبو الحسن.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال[١]، ولكن توصيفه بالفقيه يعطي فقاهته، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا من وجه، وموثّقًا من آخر، أو ملحقًا بالصحيح بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

[١٨٩.] ومنهم: محمّد بن عليّ الاسترآباديّ

على ما قاله في الأمالي[٢] بإضافة: رضي الله عنه.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال، فحاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٩٠.] ومنهم: محمّد بن عليّ [بن] الفضل الكوفيّ

على ما قاله في الأمالي بإضافة: رضي الله عنه في بعض المواضع[٣].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال أصلًا، فحاله كسابقه وأضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٩١.] ومنهم: محمّد بن عليّ بن الفضل بن زيد الجلاب الهمدانيّ

على ما قاله في الخصال[٤] بإضافة: رضي الله عنه.

---

(١) ذكره ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج٥٤، ص٣١٨، الرقم ٦٧٩٦ بعنوان: محمّد بن عليّ بن الشاه بن جناح أبو الحسن التميميّ المروروذيّ.

(٢) الأمالي للصدوق، ص٢٣٩، ح١، والظاهر اتّحاده مع ما يأتي برقم[٢٠١] بعنوان: محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآباديّ.

(٣) الأمالي للصدوق، ص٢٩٨، ح٨، وص٣٨٩، ح١٢ وص٤٦٩، ح٤.

(٤) الخصال، ص٥١٥، ح١ وفيه: حدّثنا محمّد بن الفضل بن زيدويه الجلاب الهمدانيّ.

ولم أرَ مَن ذكره أصلًا، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٩٢.] ومنهم: محمّد بن عليّ بن متيل

على ما قاله في كمال الدين[١].

ولم أرَ مَن ذكره من علماء الرجال أصلًا، فحاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٩٣.] ومنهم: محمّد بن عليّ ماجيلويه القمّيّ

كما قاله في الكتب المشار إليها كلّها أو جلّها[٢] بإضافة: رضي الله عنه في من كلّ منها، ورحمه الله في أُخرى.

---

(١) كمال الدين، ص٥٠٣، ح٣٣ و٣٤ و٣٥.

(٢) الأمالي للصدوق، ص٧٨، ح٣، وص١٨٠، ح١، وص١٩٢، ح٥، وص٢٣١، ح٤، وص٢٥٠، ح١٤ و...؛ التوحيد، ص٤٨، ح١٢، وص١٠١، ح١١، وص١٠٥، ح٥، وص ١٢٥، ح٤، وص١٢٨، ح٨ و...؛ الخصال، ص٥، ح١٤، و ص٨، ح٢٤ و٢٧، وص١٠، ح٣٤، و ص١٣، ح٤٤، وص١٦، ح٥٦ و...؛ علل الشرائع، ج١، ص٩، ح٣، وص٣٧، ح١، وص٥٥، ح٢، وص٧٥، ح١، وص٨٣، ح٣ و...، وج ٢، ص٣٣٧، ح١، وص٣٤٠، ح١، وص٣٤٣، ح١، وص٣٥٨، ح١ و...؛ عيون أخبار الرضا ﷺ، ج١، ص٥٥، ح١٩٤، وص٦٢، ح٢١١، وص٢٥، ح٩٠، وص٩١، ح٢٨ و...، وج٢، ص٣٧، ح١٧، وص٥٩، ح٢٣، وص٦٠، ح٢٤، وص٨٧، ح١٣، وص١١٧، ح٢٣ و...؛ كمال الدين، ص١٣٤، ح٣، وص١٤١، ح٩، وص ١٤٢، ح١٠، وص١٧٦، ح٣٢، وص٢٥٦، ح١، وص٢٦٠، ح٦، وص٢٨٢، ح٣٦ و...؛ معاني الأخبار، ص١١٢، ح١، وص١٣٣، ح٣، وص١٤٣ ح١، وص١٤٧، ح١ و...

ولم أرَ مَن ذكر حاله ووصفه من علماء الرجال، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن أكثر الرواية عنه، ومع الترضّي والترحّم ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا كما يفهم من تصحيح العلّامة طريق الصدوق إلى إسماعيل بن رياح وهو فيه، وكذلك طريق الحسين بن زيد وغيره مضافًا إلى ما مرّ، فتذكّر.

[١٩٤.] ومنهم: محمد بن عليّ بن نصر البخاريّ المقرىء، المكنّى بأبي جعفر

على ما قاله في المعاني[١].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره أصلًا، فحاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٩٥.] ومنهم: محمّد بن عليّ بن الأسود، المكنّى بأبي جعفر

على ما قاله في كمال الدين[٢] وغيره بإضافة قوله: رضي الله عنه مرارًا ومتكثّرًا.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكر حاله ووصفه من علماء الرجال إلّا أنّ في الإكمال ما يدلّ على كونه واسطة بين الشيعة وبين أبي جعفر محمّد بن عثمان العمريّ وأبي القاسم الروحيّ[٣]، بل وعلى جلالة قدره ووثاقته أيضًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا لنا مضافًا إلى ما مرّ.

---

(١) معاني الأخبار، ص١٠٤، ح١؛ وكذا ذكره في علل الشرائع، ج١، ص٦٦، ح٢.

(٢) كمال الدين، ص٥٠١، ح٢٨، وص٥٠٢، ح٢٩ و٣٠ و...

(٣) كمال الدين، ص٥٠١، ح٢٨.

[١٩٦.] ومنهم: محمّد بن عمر

-أو عمر بن محمّد بن سالم[١]، أو عمر بن محمّد بن مسلم بن البراء- الحافظ البغداديّ المعروف بالجعابيّ على ما قاله في الخصال[٢] والمعاني[٣] والأمالي[٤] والعيون[٥] بإضافة: رحمه الله أو: رضي الله عنه في بعضها.

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال[٦] ولكن توصيفه بالبر والحفظ

---

(١) خ ل: سلمة.

(٢) الخصال، ص١٧٤، ح٢٣٢ وفيه: محمّد بن عمر الحافظ البغداديّ المعروف بالجعابيّ، وص٢٧١، ح١٣، وص٣٠٣، ح٨٠.

(٣) معاني الأخبار، ص٦٥، ح١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، وص٢٣٤، ح١ وفيه: محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم بن البراء الجعابيّ الحافظ البغداديّ.

(٤) الأمالي للصدوق، ص١٢١، ح١١٢، وص١٣٦، ح١٣٤، وص١٥٦، ح١٥٠، وص٢١٥، ح٢٣٩، وص٤١٣، ح٥٣٧ وفيه: محمّد بن عمر الحافظ البغداديّ؛ وفي ص٢٩٨، ح٣٣٥: محمّد بن عمر بن محمّد بن سلمة بن البراء الحافظ البغداديّ.

(٥) عيون أخبار الرضاﷺ، ج١، ص٦٣، ح٢١٤ وفيه: محمّد بن عمر بن محمّد بن سلم بن البراء الجعابيّ؛ وج١، ص٧٣، ح٣١٥ وفيه: محمّد بن عمر الجعابيّ الحافظ البغداديّ.

(٦) ما ذكره النجاشيّ في رجاله، ص٣٩٤ - ٣٩٥، برقم ١٠٥٥ وفيه: محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم بن البراء بن سبرة بن سيّار التميميّ أبو بكر المعروف بالجعابيّ؛ والعلّامة في إيضاح الاشتباه، ص٢٦٧، الرقم ٥٧٣ -٥٧٤؛ وخلاصة الأقوال، ص٢٤٧، الرقم ٤٢، والتفرشيّ في نقد الرجال، ج٤، ص٢٨٨، الرقم ٦١١؛ والأردبيليّ في جامع الرواة، ج٢، ص١٦٤؛ والخطيب البغداديّ في تاريخ بغداد، ج٣، ص٢٣٦، الرقم ١٢٦٩؛ وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج٥٤، ص٤١٩ - ٤٢٩، الرقم ٦٨٤٨؛ وابن حجر في لسان الميزان، ج٥، ص٣٢٢- ٣٢٤، الرقم ١٠٦٣.

يعطي مدحه، فحاله كحال أضرابه ممّن مرّ، فتدبّر فيه.

[١٩٧.] ومنهم: محمّد بن عمر[١] الحافظ البغداديّ، المعروف بالجعابيّ

على ما قاله في الخصال والمعاني والأمالي[٢] بإضافة: رحمه الله بذلك.

وإن كان هذا الرجل متّحدًا مع سابقه -كما يوهمه بعض كلماته فيها- فحاله حاله وحال أضرابه، وإن كان غيره -كما يظهر من سائرها- فهو أيضًا ممّن لم يذكره أرباب الرجال، فحاله حال أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٩٨.] ومنهم: محمّد بن عمرو بن عليّ بن عبد الله البصريّ القاضي، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في المعاني[٣] والعلل[٤] والخصال[٥] والعيون[٦].

ولم أرَ مَن ذكره من علماء الرجال، فيكون حاله كحال أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) خ ل: عمرو.

(٢) قد مرّ آنفًا بالتفصيل وهو متّحد معه.

(٣) معاني الأخبار، ص٣١٨، ح١ كما في المتن.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص٣٥، ح٤، وص١٧٦، ح١: محمّد بن عمرو بن عليّ البصريّ، وفي ج٢، ص٤٩٣ - ٤٩٤ كما في المتن.

(٥) الخصال، ص١٦٨، ح٢٢١، وص١٨٠، ح٢٤٦ وفيه: محمّد بن عمرو بن عليّ البصريّ، وفي ص٢٠٨، ح٣٠، وص٢٦٢، ح١٤٠ كما في المتن، روى عنه بإيلاق.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٦١، ح٨؛ وج٢، ص١٣٠، ح٤٤: محمّد بن عمرو بن عليّ البصريّ؛ وفي ج٢، ص٢١٨، ح١ كما في المتن.

[١٩٩.] ومنهم: محمّد بن عمرو[١] بن عثمان بن الفضل [العقيليّ] الفقيه

على ما قاله في كمال الدين[٢]، وفي بعض نسخه يذكر الفضل الفقيه[٣] مكان ابن الفضل الفقيه.

وكيف كان فلم أرَ مَن تعرّض لذكره في كلمات أرباب الرجال، فيكون حاله كحال أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢٠٠.] ومنهم: محمّد بن الفضل بن محمّد بن إسحاق المذكّر النيسابوريّ، المكنّى بأبي سعيد المعلّم

على ما قاله في التوحيد[٤] وكمال الدين[٥] والمعاني[٦] والعلل[٧].

ولم أرَ مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال أصلًا، ولكن توصيفه بالمعلّم ومعروفيّته به يعطي مدحه بالعلم والتعليم، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته قويًّا من وجه، وموثّقًا من آخر بناءً على ما مرّ لو ثبت عامّيته، وصحيحًا لو ثبت إماميّته كما فيما مرّ، فتذكّر.

---

(١) كذا في الأصل، وفي المصادر: عمر.

(٢) كمال الدين، ص٥٢٨، ح٢.

(٣) خ ل: العقيليّ.

(٤) التوحيد للصدوق، ص٢٤، ح٢٢، وص٧٧، ح٣٣.

(٥) كمال الدين، ص٢٩٤، ح٣.

(٦) لم أعثر عليه في معاني الأخبار، بل روى عنه في الخصال، ص١٤٥، ح١٧١، وص١٩٩، ح٩، وص٥٠١، ح٢ و...؛ وكذا في العيون، ج١، ص١٤٣، ح١.

(٧) علل الشرائع، ج١، ص١٣٩، ح١، وص١٥٧، ح١، ج٢، ص٤٦٧، ح٢٣.

[٢٠١.] ومنهم: محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآباديّ، المعروف بأبي الحسن الجرجانيّ

على ما قاله في التوحيد[١] والعيون[٢] والخصال[٣] والأمالي[٤] بإضافة: رضي الله عنه في مواضع من كلّ منها و: رحمه الله في أُخرى.

ولكن في «صه»: روى عنه أبوجعفر ابن بابويه، ضعيف كذّاب، روى عنه تفسيرًا يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يعرف بيوسف بن محمّد بن زياد، والآخر عليّ بن محمّد بن سيّار[٥]، عن أبيهما[٦]، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، والتفسير موضوع عن سهل الديباجيّ، عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير[٧]، انتهى.

قلت: الإنصاف أنّ الصدوق -طاب ثراه- أعرف بحال محمّد بن القاسم المفسّر المفروض -ومَن روى هو عنه- من العلّامة -طاب ثراه-، ولا سيّما بملاحظة أنّ الشاهد يرى ما لا يراه الغائب ويعلمه ما لا يعلمه، فالترجيح

---

(١) التوحيد للصدوق، ص٤٧، ح٩، وص٢٣٠، ح٥.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٥، ح١، وص١٥، ح٢٩، وص٥٦، ح١٩٩، وج٢، ص١٢٥، ح٣٦، وص٢٣١، ح٤، وص٢٤٨، ح٩، وص٢٤٥، ح٣٠.

(٣) الخصال، ص٤٨٤، ح٥٨.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٢٣٩، ح١ وفيه: حدّثنا محمّد بن عليّ الاسترآباديّ، وقد أشار المحقّق في الهامش بتصحيف هذا الاسم والمراد منه ما هو في المتن؛ وص٢٤٠، ح٣: محمّد بن القاسم.

(٥) في الأصل: بشّار، وفي بعض المصادر: يسار، وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص٢٤١، ح١: عليّ بن محمّد بن سيّار، عن أبويهما.

(٦) كذا في المصادر، وفي الأصل: أبي همام.

(٧) خلاصة الأقوال، ص٤٠٤- ٤٠٥، الرقم٦٠.

و-بزعم العبد- مع ما قاله الصدوق، ولا سيّما مع إكثاره للرواية عنه والترضّي والترحّم بالإضافة إليه، كما لا يخفى على مَن راجع العيون وغيره من كتب الصدوق، ولاحظ احتجاج الطبرسيّ[١] وما ذكره في صدر كتابه مع روايته أيضًا فيه عن محمّد بن القاسم المفسّر فيه بواسطة جمع كثير من الأجلّاء والأعاظم من الرواة والعلماء، فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا، بل صحيحًا بناءً على ما مرّ، فتبصّر.

[٢٠٢.] ومنهم: محمّد بن محمّد الخزاعيّ

على ما قاله في كمال الدين[٢] بإضافة: رضي الله عنه.

ولم أرَ مَن ذكره من علماء الرجال، فحاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢٠٣.] ومنهم: محمّد بن محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ

على ما قاله في الأمالي[٣].

---

(١) الاحتجاج، ج١، ص٦ - ٧.

(٢) كمال الدين، ص٤٤٢، ح١٦، وص٥٢٢، ح٥١.

(٣) الأمالي، ص٧٢، ح٤١ وفيه: حدّثنا محمّد بن أحمد النسائيّ قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبدالله الكوفيّ، وكذا في ص٣١٥، ح٣٦٦ و٣٦٧، وكذا في ص٤٤٧، ح٦٠٠ و...، والظاهر وقع المؤلّف في هذا الاشتباه من تصحيف النسّاخ، والظاهر أنّه محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسديّ الكوفيّ المذكور في رجال النجاشيّ، ص٣٧٣، الرقم ١٠٢٠؛ خلاصة الأقوال، ص٢٦٥، الرقم ١٤٥؛ رجال ابن داود، ص١٦٨، الرقم ١٣٣٧؛ جامع الرواة، ج٢، ص٨٦ و...

ولم أجده في شيء من كلمات أرباب الرجال، فحاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢٠٤.] ومنهم: محمّد بن محمّد بن محمّد بن عصام الكلينيّ

على ما قاله في كمال الدين[١] والعيون[٢] والتوحيد[٣] والعلل[٤] وغيرها[٥] ممّا مرّ بإضافة: رضي الله عنه في مواضع من كلّ منها و: رحمه الله في أُخرى.

ولم أجد إلى الآن [ذكره] في شيء من كتب الرجال ولكن حاله حال أضرابه ممّن روى عنه مع الترضّي والترحّم بالإضافة إليه، وإكثاره للرواية عنه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢٠٥.] ومنهم: محمّد بن محمّد بن غالب الشافعيّ

على ما قاله في التوحيد[٦].

ولم أجده إلى الآن في شيء من كتب الرجال، فحاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ

---

(١) كمال الدين، ص٣٢٣، ح٨، ص٣٢٧، ح٧ وص٣٣٠، ح١٦، ص٤٠٨، ح٤، ص٤٣٠، ح٤، ص٤٨٣، ح٤، ص٥٢٢، ح٥٢.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٨٧، ح١، ج٢، ص١١٤، ح١٨، وص٢٠٠، ح٢.

(٣) التوحيد للصدوق، ص٧٢، ح٢٧، ص٨٣، ح٢، ص١١٥، ح١٤، ص١٥٣، ح٢، ص١٥٩، ح١، ص١٦٠، ح١، ص٢٢٠، ح١٣.

(٤) علل الشرائع، ص١٠٦، ح١ و٢، ص٢٣٢، ح١، ص٢٣٣، ح١.

(٥) الأمالي، ص٣٥١، ح١، ص٣٩٨، ح٩، ص٥٤١، ح٣، ص٥٤٣، ح٦؛ معاني الأخبار، ص١٤، ح٤ و٥، ص٦٣، ح١٢؛ مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٢٢٣، وص٥٣٤.

(٦) التوحيد، ص٤٠٩، ح٨.

لمثل ما مرّ.

[٢٠٦.] **ومنهم: محمّد بن المظفّر بن نفيس المصريّ، المكنّى بأبي الفرج**

على ما قاله في العلل[١] وكمال الدين[٢]، بإضافة: رحمه الله في الأوّل.

ولم أظفر به في شيء من كتب الرجال، ولكن حاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢٠٧.] **ومنهم: محمّد بن معقل -بالعين المهملة والقاف- القرميسينيّ**

على ما قاله في العلل[٣].

ولم أظفر به في شيء من كتب الرجال، فحاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢٠٨.] **ومنهم: محمّد بن موسى البرقيّ، المكنّى بأبي جعفر**

على ما قاله في العيون[٤] والعلل[٥]، بإضافة: رضي الله عنه في بعض المواضع.

---

(١) علل الشرائع، ج١، ص١٤٥، ح١٢.

(٢) كمال الدين، ص٥١٩، ح٤٨؛ وكذا في معاني الأخبار ص٢٨٦، ح٢.

(٣) لا يروي عنه الصدوق بلا واسطة، بل يروي عنه بواسطة أبيه كما في علل الشرائع، ج١، ص١٧٩، ح١؛ والأمالي، ص١٦٦، ح١٦٤؛ والخصال، ص٥٣، ح٦٨، وص٩٤، ح٤١؛ أو بواسطة أحمد بن محمّد بن زياد بن جعفر الهمدانيّ كما في عيون أخبار الرضا﵇، ج٢، ص٦٦، ح٣٢.

(٤) عيون أخبار الرضا﵇، ج١، ص٩٥، ح١.

(٥) علل الشرائع، ج١، ص١٠٩، ح٧.

ولم أظفر به في شيء من كتب أرباب الرجال، ولكن حاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢٠٩.] ومنهم: محمّد بن موسى بن المتوكّل

على ما في الكتب المشار إليها[١] بإضافة: رضي الله عنه في مواضع من كلّ منها و: رحمه الله في أُخرى.

ونصّ في «صه»[٢] والوجيزة[٣] على أنّه ثقة، وعن «د» أيضًا أنّه ثقة[٤]، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا لذا، مضافًا إلى ما مرّ، مع إكثاره -طاب ثراه-

---

(١) الأمالي للصدوق، ص٥٥، ح١٠، وص٦٠، ح١٩، وص٦٤، ح٢٧، وص٧١، ح٣٩ و...؛ التوحيد، ص١٩، ح٤، وص٢٢، ح١٦، وص٢٥، ح٢٣، وص٤٧، ح١١ و...؛ الخصال، ص٤، ح٧، وص٥، ح١٢، وص٧، ح٢٢، و ص٨، ح٢٦، وص١٣، ح٤٦ و...؛ علل الشرائع، ج١، ص٤، ح١، وص١٤، ح١٢، وص٣٤، ح١، وص٣٨، ح٢.و...، وج٢، ص٣٢٩، ح٤، وص٣٣٨، ح٢، وص٣٤٦، ح٣، وص٣٥٨، ح١ و...؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٥٥، ح١٩٥، وص١٠٥، ح٢، وص١٤٤، ح٤، وص١٤٨، ح٣، وص١٨٧، ح١ و...، وج٢، ص٣٧، ح٩، وص١٠٥، ح١، وص١٠٧، ح٤، وص٢٢٤، ح٢، وص٣٣، ح٢٥٧ و...؛ كمال الدين، ص١٣، وص١٧، وص٢٥، وص٥١، وص٧٠، وص١٣٤، ح٣، وص٢٢٩، ح٢٥ و٢٦، وص٢٣٣، ح٣٩، وص٢٦٩ ح١٣ و...؛ معاني الأخبار، ص١١، ح٢، وص١٢، ح١، وص٢٠، ح٣، وص٢٩، ح١، وص١١٠، ح٢، وص١٢٣، ح١، وص١٢٥، ح٢، وص١٧٤، ح٣ و...

(٢) خلاصة الأقوال، ص٢٥١، الرقم ٥٩.

(٣) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٧٣، الرقم١٨١٥.

(٤) الرجال لابن داود، ص١٨٥، الرقم ١٥١٣.

للرواية عنه، فتنبّه.

[٢١٠.] ومنهم: محمّد بن هارون البخاريّ الريحانيّ، المكنّى بأبي الحسن

على ما قاله في كمال الدين[١] والمعاني[٢] والعلل[٣] والأمالي[٤]، إلّا أنّ في موضع من المعاني: حدّثنا أبوالحسن محمّد بن هارون الزنجانيّ فيما كتب إليّ، وفي موضع آخر من الأخير: أخبرني محمّد بن هارون الزنجانيّ فيما كتب إليّ[٥]. انتهى.

وفي موضع من كمال الدين: أخبرني محمّد بن هارون الزنجاني فيما كتب إليّ[٦] بإضافة: رضي الله عنه في بعض المواضع.

ولم أظفر به في شيء من كتب الرجال ولكن حاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢١١.] ومنهم: محمّد بن يعقوب الكلينيّ، المكنّى بأبي جعفر

على ما قاله فيما حضرني الآن من نسخة التوحيد، ولعلّ النسخة مغلوطة، ولا سيّما بملاحظة ما نصّ عليه في مشيخة الفقيه بقوله: وما كان فيه عن محمّد بن

---

(١) كمال الدين، ص٥٥٢، ح١ وفيه: الزنجانيّ.

(٢) معاني الأخبار، وص٢٧٣، ح١، وص٢٧٥، ح١، وص٣١١، ح١، وص٣٧٧، و...، وفيه: الزنجانيّ.

(٣) علل الشرائع، ج٢، ص٤٧٢، ح٣٤ وفيه: أبو الحسن محمّد بن هارون الريحانيّ.

(٤) الأمالي، ص٥٢، ح٧، وص٢٣٥، ح٧، وفيه: الزنجانيّ.

(٥) معاني الأخبار، ص٢١١، ح١، وص٢٧٢، ح١، وص٣٠٢، ح١.

(٦) كمال الدين، ص٥٥٢ ح١.

يعقوب الكلينيّ فقد رويته عن محمّد بن محمّد بن عصام الكلينيّ وعليّ بن أحمد بن موسى، ومحمّد بن أحمد الشيبانيّ[١] ﷺ، عن محمّد بن يعقوب الكلينيّ، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم [عنه]عن رجاله[٢]، انتهى.

وبالجملة لم أظفر في شيء من كتبه وكلماته -طاب ثراه- وكلمات غيره روايته -طاب ثراه- عن محمّد بن يعقوب إلّا بواسطة مَن مرّ، ولم يعهد روايته عنه بلا واسطة فيرجح غلط النسخة، وعلى أيّ حال وسيأتي في الفصل الآتي نبذة من فضائله وجلالة قدره وعظم منزلته ووثاقته، فلا بدّ وإن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا كما سيأتي فترقّب.

[٢١٢.] ومنهم: المظفّر بن جعفر بن المظفّر بن جعفر بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، المكنّى بأبي طالب

على ما قاله في كمال الدين[٣] والتوحيد[٤] والعلل[٥] إلّا أنّه قال في الأخير: المظفّر بن جعفر بن المظفّر العلويّ رحمه الله[٦] وفي الثاني: أبوطالب المظفّر بن جعفر بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: السنانيّ.

(٢) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٥٣٤، والزيادة من المصدر.

(٣) كمال الدين، ص٤٤١، ح١١.

(٤) التوحيد، ص١٧٩، ح١٣.

(٥) علل الشرائع، ج١ ص١٣٠ ح١.

(٦) علل الشرائع، ج١، ص٧٢، ح١، وص٩٥، ح٤، وص١٢٩، ح١، و ص٧٥٠، ح١ و٢.

المظفّر العلويّ العمريّ السمرقنديّ رضي الله عنه[١]، انتهى.

ولم أظفر به في شيء من كتب الرجال، ولكن حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢١٣.] ومنهم: هاني بن محمّد بن محمود العبديّ، المكنّى بأبي أحمد

على ما قاله في العيون[٢] والعلل[٣] بإضافة: رضي الله عنه.

ولم أظفر به في شيء من كلمات أرباب الرجال، فحاله كسائر أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢١٤.] ومنهم: يحيى بن زيد بن العبّاس بن الوليد البزّاز

على ما قاله في العلل[٤] والأمالي[٥] وغيرهما.

ولم أظفر به في شيء من كتب الرجال، فحاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

هذا، وفيما حضرني الآن من نسخة كمال الدين: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار وسعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميريّ جميعًا عن محمّد بن الحسين بن أبي

---

(١) التوحيد، ص١٧٩، ح١٣.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص٧٨، ح٨ و٩.

(٣) لم أعثر عليه في علل الشرائع.

(٤) لم أعثر عليه في العلل؛ وذكره في الخصال، ص٣١٧، ح١٠٠.

(٥) الأمالي للصدوق، ص٤٩، ح١، وص٤٦٧، ح١.

الخطاب[١]، وروايته -طاب ثراه- بلا واسطة من هؤلاء الجماعة الأجلّة كما ترى لا يخلو عن شيء، فلعلّ النسخة مغلوطة ولا سيّما مع كون محمّد بن الحسن الصفّار من مشايخ محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ومحمّد بن يعقوب الكلينيّ -طاب ثراه-، ولم يعهد روايته -طاب ثراه- عن محمّد بن يعقوب إلّا بواسطة مَن مرّ، ولا روايته عن محمّد بن الحسن الصفّار إلّا بواسطة شيخه محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد.

نعم، فيما حضرني الآن من نسخة المشيخة: وما كان فيه عن سليمان بن عمرو فقد رويته عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ إلى آخره[٢].

وفيما حضرني الآن من نسخة ثواب الأعمال: حدّثني محمّد بن الحسن الصفّار مكرّرًا ومتعدّدًا[٣]، ولعلّهما أيضًا مغلوطتان، كيف وقد مات الصفّار ﵀ بقمّ سنة تسعين ومائتين، وابن الوليد سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، والصدوق أبو جعفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، فموت ابن الوليد بعد فوت[٤] شيخه الصفّار بثلاث وخمسين سنة وفوت الصدوق بعد فوت شيخه ابن الوليد بثمان وثلاثين سنة،

---

(١) كمال الدين، ص١٣٦، ح٦ وفيه: حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ﵁ قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار إلى آخر ما في المتن، فهو كما ترى لا يروى عنهم بلا واسطة.

(٢) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٨٨ وفيه: وما كان فيه عن سليمان بن عمرو فقد رويته عن محمّد بن الحسن ﵁، عن محمّد بن الحسن الصفّار، وهذا من تصحيف النسّاخ.

(٣) ثواب الأعمال، ص٤ و١٣ و١٤ و١٦ و١٧ و...وفيه: حدّثني محمّد بن الحسن قال: حدّثني محمّد بن الحسن الصفّار، وفي ص٩، وص١٢ وص٣٥ كما في المتن بلا واسطة.

(٤) المقصود من (فوت)، هو (الموت)، ينظر، مجمع البحرين، ج٢، ص١١٣ و ص١١٤.

فموت الصدوق -طاب ثراه- بعد موت الصفّار بإحدى وتسعين سنة، ولم يثبت طول عمر الصدوق ﵀ بمقدار الإحدى والتسعين، ولئن ثبت ـ ولو فرضًا ـ امتنع روايته عن الصفار جدًّا ولو فرض ثبوت عمره بأزيد من الإحدى والتسعين فلا بدّ في ذلك، وأن يكون الزيادة بما يصير به قابلًا للرواية عنه عادة، فيلزم كون الصدوق في حياة الصفّار وقبل فوته مميّزًا قابلًا لسماع الرواية وضبطها وحفظها، فلا بدّ وأن يكون تمام عمر الصدوق قريبًا من المائة أو بقدرها لا أقل، ولم يعهد من عمره الشريف ذلك، مضافًا إلى ما مرّت إليه الإشارة من الأخبار الدالّة على أنّه ولد بدعاء الصاحب ﵇.

فإنّ المستفاد منها أنّ كلًا من هذا الاستدعاء والدعاء والولادة إنّما وقع بعد فوت أبي جعفر محمّد بن عثمان العمريّ ﵁ وبواسطة أبي القاسم الروحيّ، وقد مات العمريّ ﵁ على قول العلّامة في «صه» ـ في جمادى الأُولى سنة خمس وثلاثمائة[١]، وعلى قول أبي غالب الزراري في آخر جمادى الأولى سنة خمس وثلاثمائة[٢]، وعلى قول أبي نصر هبة الله بن محمّد بن أحمد في سنة أربع وثلاثمائة[٣]، ومات الروحيّ -طاب ثراه- على قول أبي نصر في شعبان سنة ستّ وعشرين وثلاثمائة[٤]، ومن البيّن حينئذٍ أنّ موت العمريّ ﵁ بعد موت الصفّار بخمس

---

(١) خلاصة الأقوال، ص٢٥٠، الرقم ٥٨.

(٢) تاريخ آل زرارة، ص٢١٥.

(٣) عنه مثلًا الشيخ في كتاب الغيبة، ص٣٦٦، الرقم ٣٣٤.

(٤) عنه مثلًا في كتاب الوافي بالوفيات، ج١٢، ص٢٢٧.

عشرة سنة في قول، وبأربع عشرة سنة في آخر، وفوت الروحيّ ﵁ بعد موت العمريّ ﵁ بإحدى وعشرين سنة في قول، وبعشرين في آخر.

وقد عرفت أنّ ذاك الاستدعاء والدعاء إنّما كان بعد فوت العمريّ وفي حياة الروحيّ ﵁، ولكن لم يتحقّق ولادة أبي جعفر في زمان حياة الروحيّ وإن كان ظاهر قوله ﵇: «سترزق ولدَين خيّرين»، وقوله: «ستملك جارية ديلميّة وترزق منها ولدَين فقيهَيْن» وقوله: و«سيولد له ولد مبارك» إلى آخره ولادته -طاب ثراه- قريبًا من زمان الدعاء نظرًا إلى اقتضاء حرف السين لقرب الزمان المستقبل، وفي حياة الروحيّ ﵁ أيضًا لو ثبت كون السؤال والدعاء في القرب من زمان فوت العمريّ ﵁ أو فيما بعده وقبل فوت الروحيّ -طاب ثراه- بما أمكن ولادته -طاب ثراه- فيه.

وكيف كان فلازم ذلك أن يكون تمام عمره أزيد من الستّ والخمسين سنة وقريبًا من السبعين إلّا بقدر الخمسين ولا أزيد من الخمسين البتّة، فحينئذٍ يمتنع روايته -طاب ثراه- بلا واسطة عن الصفّار بلا شبهة ومرية على أنّك قد عرفت سابقًا في ترجمته -طاب ثراه- أنّ «جش» و«صه» -طاب ثراهما-[1] وغيرهما نصّوا فيما مرّ من كلماتهم على أنّه -طاب ثراه- ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السنّ، ومن البيّن أنّ حدث السنّ لا يطلق على مَن بلغ الأربعين سنة فما زاد، بل ولا على مَن بلغ الثلاثين فصاعدًا أيضًا بل

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٨٩، الرقم ١٠٤٩؛ خلاصة الأقوال، ص٢٤٨، الرقم ٤٥.

فنازلًا أيضًا ولو في الجملة، ولازم ذلك أن يكون سنّه -طاب ثراه- في وقت وروده ببغداد ثلاثين أو ما بين العشرين والثلاثين، فعلى هذا يكون تمام عمره -طاب ثراه- ستّ وخمسون أو أقلّ ما لم يبلغ الخمسين، أو أزيد ما لم يبلغ السبعين. فيعاضد هذه المقالة ومفاد هذه الأخبار والتواريخ وتوافقه، كما لا يخفى ولا سيّما على ذوي الحجى، وأُولى النهى فيمتنع روايته -طاب ثراه- عن الصفّار بلا واسطة بلا شبهة ومرية من جهات عديدة، فاحتفظ بذلك واغتنم به سينفعك في بعض مقالاتنا الآتية.

ثمّ هذا غاية من وجدته من مشايخه ومَن روى هو عنهم من الأشياخ والرجال، مع أنّي فاقد لكثير من كتب أخباره -طاب ثراه- فتتبّع لعلّك تجد غيرهم أيضًا، أو يحدث لك بعد ذلك أمرًا.

الفصل الثالث

في بيان حال رئيس المحدّثين ثقة الإسلام، الشيخ أبي جعفر، محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ ﵀، وأشياخه ومن روى عنهم بلا واسطة

الفصل الثالث:

في بيان حال الشيخ الكلينيّ وأشياخه ومن روى عنهم بلا واسطة

في بيان حال شيخنا الأقدم الأعظم، وإمامنا الأفخم، رئيس المحدّثين ثقة الإسلام -على ما هو المتداول بين الخواصّ والعوامّ، بل المتّفق عليه بين كافّة علمائنا الأعلام، ممّن عاصره وتأخّر عنه- شيخنا الشيخ المقدّم المعظّم، شيخ المذهب والدِّين وأمين الإسلام والمسلمين، نبَهِ الفرقة الحقّة ووجيه الطائفة المحقّة، بل رُكْن الإيمان والمؤمنين، أُسّ أساس الهدى والعلم والعرفان، وقدوة أهل التقوى والفقه والحقّ واليقين، الشيخ أبي جعفر، محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ ـ بالنون بين الياءَين وضمّ الكاف وفتح اللّام قبل الياء الساكنة ـ على ما هو المشهور، ونصّ عليه الجوهريّ في الصحاح[1]، لا بفتح الكاف وكسر اللّام قبل الياء، كما غلّطه الفيروزآباديّ في القاموس[2] -رفع الله درجته في الصدّيقين، وألحقه بنبيّه وأئمّته الطاهرين في أعلى علّيّين صلّى الله عليه وعليهم أجمعين، وجزاه عن أهل الإيمان والمؤمنين أفضل جزاء المتّقين والمحسنين-.

وفي بيان أشياخه ومَن روى -طاب ثراه- عنهم بلا واسطة، وما وصل إليّ أو انكشف لديّ، أو تحقّق أو تبيّن لي من أحوالهم وأوصافهم وألقابهم، وما وقفت عليه في حقّه وفي حقّهم -رضوان الله تعالى عليه وعليهم كلّهم في وجه وجلّهم في

---

(١) لم نعثر عليه.

(٢) القاموس المحيط، ج٤، ص٣٦٣.

آخر- من كلماتهم وأقوالهم وألفاظهم وعباراتهم.

فنقول وبالله التوفيق ومنه الهداية إلى الحقّ وسواء الطريق والإرشاد إلى ما هو الصواب والتحقيق:

أمّا هذا الرجل النبيه والشيخ الوجيه فلا ينبغي الشكّ ولا الارتياب ولا الخلاف في جلالة قدره وعظم منزلته وسموّ مكانه ورفعة شأنه وعلوّ مقامه ووفور علمه وغزارة فضله وكماله ووثاقته، بل هذا الرجل أجلّ وأعظم من أن يمدح أو يوصف أو يعدّل أو يحسّن أو يزكّى أو يحتاج إلى تعديل معدّل أو توثيق موثّق وتزكية مزكّ أو توصيف واصف، بل جلالة قدره وسائر كمالاته الخلقيّة وفضائله الخلقيّة الإنسيّة والملكيّة والملكوتيّة أشهر من الغد والأمس، وأظهر وأزهر من القمر والشمس، وأبين من الثلاث والأربع والخمس، وأوضح وأجلى من الأضحى والضحى والنهار إذا تجلّى، بل ولعلّه لا خلاف في شيء من ذلك بالإضافة إليه، بل ولعلّه عليه الاتفاق من أهل الوفاق، بل ومن [أهل] الشقاق والنفاق أيضًا كما يشهد بذلك اتّفاقهم ظاهرًا على أنّه ثقة الإسلام، وعلى ذكر هذا الوصف والمقالة في حقّه ولو لم يقل في حقّه إلّا هذا لكفى في وثاقته وجلالته وسائر فضائله جدًّا، فكيف مع ما قاله جماعة من الأعلام والأجلّاء العظام والعلماء الفخام:

فعن «جش»: محمّد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكلينيّ، وكان خاله علّان الكلينيّ [الرازيّ] شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكافي[1] في عشرين

---

(١) كذا، وفي المصدر: المعروف بالكلينيّ يسمّى الكافي.

سنة... وله غير كتاب الكافي كتب... روينا كتبه كلّها عن جماعة من شيوخنا: محمّد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عليّ بن نوح، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، عنه.

مات أبو جعفر الكلينيّ رحمه الله ببغداد سنة تسع وعشرين وثلاثمائة سنة تناثر النجوم، وصلّى عليه محمّد بن جعفر الحسينيّ أبو قيراط ودُفِن في باب[1] الكوفة.

وقال أبو جعفر الكلينيّ: كلّما كان في كتابي عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى فهم: محمّد بن يحيى، وعليّ بن موسى الكميدانيّ، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن إبراهيم بن هاشم[2].

وعن «ست»: ثقة، عارف بالأخبار، له كتب منها: كتاب الكافي، وهو يشتمل على ثلاثين كتابًا أوّله كتاب العقل... إلى أن قال: كتاب الروضة آخر كتاب الكافي، وله كتاب الرسائل، وكتاب الردّ على القرامطة، وكتاب تعبير[3] الرؤيا، أخبرنا بجميع [كتبه و] رواياته الشيخ [المفيد] أبو عبد الله محمّد بن محمّد [بن] النعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القمّيّ، عن محمّد بن يعقوب بجميع كتبه، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءة عليه أكثر كتاب الكافي[4] عن جماعة منهم: أبوغالب أحمد بن محمّد الزراريّ، وأبو القاسم جعفر بن محمّد بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: بباب.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٣٧٧ و٣٧٨، الرقم ١٠٢٦.

(٣) كذا، وفي المصدر: تفسير.

(٤) كذا، وفي المصدر: أكثر كتبه من الكافي.

قولويه وأبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الصيمريّ المعروف بابن أبي رافع، وأبو محمّد هارون بن موسى التلعكبريّ، وأبو المفضّل محمّد بن عبد الله بن المطّلب الشيبانيّ، كلّهم عن محمّد بن يعقوب، وأخبرنا [السيّد] الأجلّ المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي عنه، وأخبرنا أبو عبد الله أحمد بن عبدون، عن أحمد بن إبراهيم الصيمريّ وأبي الحسين بن عبد الكريم[١] بن عبد الله بن نصر البزّاز بتفليس و[٢] بغداد عنه بجميع مصنّفاته ورواياته.

وتوفّي محمّد بن يعقوب سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد ودُفِن بباب الكوفة في مقبرتها، قال ابن عبدون: رأيت قبره في صراط[٣] الطائيّ وعليه لوح مكتوب عليه اسمه واسم أبيه[٤].

وعن «جخ»: يكنّى أبا جعفر الأعور، جليل القدر، عالم بالأخبار، له مصنّفات كثيرة[٥].

وفي «صه»: محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكلينيّ -بالنون بعد الياء-، وكان خاله علّان الكلينيّ الرازيّ، ومحمّد شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنّف كتاب الكافي في عشرين سنة،

---

(١) كذا، وفي المصدر: أبو الحسين عبد الكريم.

(٢) في الأصل (سبنبس)، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) كذا، وفي المصدر: صراة.

(٤) الفهرست للطوسيّ، ص٢١٠- ٢١١، الرقم ٦٠٢.

(٥) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٩، الرقم٦٢٧٧.

ومات ببغداد في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، قاله الشيخ الطوسيّ رحمه الله.

وقال النجاشيّ: في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة سنة تناثر النجوم، وصلّى عليه محمّد بن جعفر الحسينيّ أبو قيراط، ودُفِن بباب الكوفة في مقبرتها، قال ابن عبدون: رأيت قبره في صراط[١] الطائيّ وعليه لوح مكتوب عليه اسمه واسم أبيه[٢].

وفي شرح المشيخة: يقول المؤلّف قبره ببغداد في مولوي [خانه] فإنّه معروف بشيخ المشايخ، ويزوره العامّة والخاصّة، وسمعت من جماعة من أصحابنا ببغداد أنّه قبر محمّد بن يعقوب الكلينيّ وزرته هناك، والحقّ أنّه لم يكن مثله فيما رأيناه [من علمائنا][٣] وكلّ من يتدبّر في أخباره وترتيب كتابه يعرف أنّه كان مؤيّدًا من عند الله تبارك وتعالى -جزاه الله عن الإسلام والمسلمين أفضل جزاء المحسنين-.

والمشايخ الثلاثة الذين ذكرهم المصنّف غير مذكور بالتوثيق، لكن الكافي متواتر عن الكلينيّ عندنا الآن، فكيف وقد كان الصدوق معاصرًا له في برهة من الزمان، ولكن لم يتّفق لقاؤه إيّاه فذكر طريقه إليه تيمّنًا، مع أنّ الظاهر أنّهم كانوا ثقات عنده.

ويظهر من كتاب كمال الدين أنّ أكثر مشايخه وصلوا إلى خدمة صاحب الزمان عليه السلام[٤].

---

(١) كذا، وفي المصدر: صراة.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٢٤٥، الرقم ٣٧.

(٣) مابين المعقوفين ليس في المصدر.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص٢٦٠.

وفي الوجيزة: ثقة[١].

وعن جامع الأصول: أبو جعفر محمّد بن يعقوب الرازيّ الإمام على مذهب أهل البيت عالم في مذهبهم، كبير، وفاضل عندهم، مشهور، وعدّه أيضًا من مجدّدي مذهب الإماميّة على رأس المائة الثالثة[٢]، انتهى.

وقال السيّد بحرالعلوم في رجاله بعد أن ذكر أحوال الكلينيّ ﵀ بقوله: وإنّ وفاته في سنة تناثر النجوم وهي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وقد علم من تاريخ وفاة هذا الشيخ أنّ طبقته من السادسة والسابعة وأنّه قد توفّي بعد وفاة العسكريُّ﵇ بتسع وستين سنة، فإنّه قبض ﵇ سنة مائتين[٣] وستّين، فالظاهر أنّه أدرك تمام [الغيبة] الصغرى، بل بعض أيّام العسكريّ ﵇ [أيضًا][٤]، انتهى.

هذا ما حضرني الآن من كلماتهم في حقّ هذا الشيخ الجليل النبيل.

وأمّا مشايخه ومَن روى -طاب ثراه- عنهم فهم أيضًا كثيرون فمنهم:

---

(١) الوجيزة، ص١٧٦، الرقم ١٨٤٩.

(٢) جامع الأصول، ج١١، ص٣١٩، وج١٣، ص٨٩٥.

(٣) في الأصل: مائة، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) رجال السيّد بحرالعلوم (الفوائد الرجاليّة)، ج٣، ص٣٣٦.

[مشايخ الشيخ الكلينيّ]

[١.] أبو بكر الحبّال

على ما يظهر منه -طاب ثراه- في كتاب العشرة من «في» حيث قال: أبوبكر الحبّال، عن محمّد بن عيسى القطّان المداينيّ، قال: سمعت أبي يقول: حدّثني[١] مسعدة بن اليسع قال: قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمّد عليهما السلام: إنّي والله لأحبّك، فأطرق ثمّ رفع رأسه فقال: «**صدقت يا أبا بشير[٢] سل قلبك عمّا لك في قلبي من حبّك، فقد أعلمني قلبي عمّا لي في قلبك**»[٣]. الخبر.

ولم أظفر به إلى الآن فيما حضرني من كلمات أرباب الرجال، ولا ممّن تعرّض لذكره أصلًا، فهو بالإضافة إلينا مجهول الشخص ومجهول الحال، ولكن روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه يعطي مدحه وحسن حاله والاعتماد عليه، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا أو ملحقًا بالصحيح بناءً على ما مرّ.

[٢.] ومنهم: أبو داود

على ما روى -طاب ثراه- في مواضع من «في» عنه، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة، عن سماعة[٤]؛ وعن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: حدّثنا.

(٢) كذا، وفي بعض النسخ: بشر.

(٣) الكافي، ج٢، ص٦٥٢، ح٣.

(٤) الكافي، ج٣، ص٩، ح٣، وج٣، ص٤٩، ح٤.

أيّوب، عن عبد الله بن سنان[١]؛ وعن عليّ بن مهزيار بإسناده عن صفوان الجمّال[٢].

ولكن لم أقف إلى الآن على مَن تعرّض لذكره أصلًا، فضلًا عن بيان حاله وشخصه، فحاله كحال سابقه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

وفي تعليقة البهبهانيّ ﵀ على الرجال الكبير هكذا: قوله في أبي داود ليس بالمسترق اه، قطع المحقّق الداماد ﵀ بكونه المسترق، وقال جدّي ﵀ عند ما روى الكلينيّ بلا واسطة [عنه][٣]: الظاهر أنّ أبا داود هذا هو سليمان المسترق، وكان له كتاب يروي الكلينيّ عن كتابه، وروى عنه بواسطة الصفّار وغيره، ويروي بواسطتين أيضًا عنه، ولما كان الكتاب معلومًا عنه يقول أبو داود روى فالحديث ليس بمرسل[٤]، انتهى.

وقال في موضع آخر: واعلم أنّه كثيرًا ما يروي الكلينيّ عن أبي داود المنشد -أو المسترق- ويظهر منه أنّه رآه، والظاهر أنّه لم يره[٥]. وقال أيضًا: واعلم أنّه كثيرًا ما يروي الكلينيّ عن أبي داود، عن الحسين بن سعيد، والمسموع من المشايخ [أنّه] المسترق[٦]، انتهى.

---

(١) الكافي، ج٣، ص٥١، ح٨.

(٢) الكافي، ج٣، ص٣١٤، ح١٣.

(٣) الزيادة منّا.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٨٣.

(٥) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٧٣.

(٦) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٨٣.

قلت: ويؤيّد ما ذكراه -رحمهما الله- رواية الكلينيّ بواسطة العدّة عنه على[١] مشاركة أحمد بن محمّد في بعض المواضع، منها: ما رواه في «يب» في باب ما يستحبّ للنفساء هكذا: محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وأبي داود، عن الحسين بن سعيد[٢]، انتهى. لأ[نّ طبقة أحمد] طبقة المسترق؛ لأنّ أحمد لقي الرضا والجواد والعسكريّ عليهم السلام وابتداء إمامة العسكريّ بعد سنة عشرين ومائتين، والمسترق توفّي سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وعاش سبعين[٣] سنة، فتولّده سنة تسع وخمسين ومائة، وهو زمان الكاظم عليه السلام ورواية الكلينيّ عنه في بعض المواضع بلا واسطة الظاهر أنّها من باب التعليق، كما هو ديدنه بالنسبة إلى كثير من الرواة، فتأمّل والله يعلم[٤].

وقال الكشّيّ في أبي داود: قال محمّد بن مسعود: سألت عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن أبي داود المسترق قال: اسمه سليمان بن سفيان [المسترق]، وهو المنشد وهو ثقة، قال حمدويه: وهو سليمان بن سفيان [بن] السمط المسترق كوفيّ، يروي عنه الفضل بن شاذان، أبو داود المسترق -مشدّدة- مولى بني أعين من كندة، إنّما سمّي المسترق لأنّه كان راوية لشعر السيّد[٥]، وكان يستخفّه الناس

---

(١) كذا، وفي المصدر، مع.

(٢) تهذيب الأحكام، ج١ ص١٧٥، ح٧٢.

(٣) كذا، وفي المصدر: ستّين.

(٤) تعليقة منهج المقال، ص٣٧٥- ٣٧٦.

(٥) أي: السيّد الحميريّ.

لإنشاده. يسترق أي: يرق على أفئدتهم، وكان يسمّى المنشد، وعاش سبعين[١] سنة ومات سنة ثلاثين ومائة[٢].

[نعم، قال في التلخيص: أبو داود المسترق -أو المنشد[٣]- ويقال أبو داود سليمان بن سفيان «صه»[٤] وقد روى محمّد بن يعقوب، عن أبي داود، عن الحسين بن سعيد وليس[بالمسترق] قطعًا، وإلى الآن لم يتبيّن لي مَن هو ولم أجد من أصحابنا من يحتمله، ولا يبعد أن يكون أبا داود السجستانيّ[٥].

وفي تعليقات السيّد الداماد -طاب ثراه- على رجال الكشّيّ: أبو داود المسترق وهو الذي ربّما يجعله رئيس المحدّثين أبو جعفر الكلينيّ في جامعه الكافي صدر السند من باب التعليق وروى[٦] عنه كثيرًا في طبقة الإسناد وبتوسّط[٧] العدّة وبواسطة واحدة، وهو يروي عن الحسين بن سعيد من غير واسطة، ومن ذلك في باب مقدار الماء الذي يجزي للوضوء والغسل: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: تسعين.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٦٠٦ - ٦٠٩، الرقم ٥٧٧، وهذا اختيار الكشّيّ في سنة وفاته، ورأيت فيما مرّ آنفًا أنّه توفّي سنة ٢٣١ على ما اختاره النجاشيّ.

(٣) خ ل: المستند.

(٤) خلاصة الأقوال، ص١٥٤، الرقم٤.

(٥) تلخيص الأقوال مخطوط، ص١٨٨.

(٦) كذا، وفي المصدر: يروي.

(٧) في الأصل (ويتوسط)، وما أثبتناه من المصدر.

محمّد وأبو داود جميعًا، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة[١] الحديث.

وكذلك أورده الشيخ في التهذيب[٢] والأمر هنالك ملتبس على غير المتمهّرين من أهل هذا العصر، قال بعضهم: قد روى محمّد بن يعقوب عنه عن الحسين[٣] وليس بالمسترق قطعًا، وإلى الآن لم يتبيّن ولم يتّضح لي مَن هو من أصحابنا. والظاهر أنّه أبو داود السجستانيّ سليمان بن الأشعث من أئمّة الحديث العامّة[٤] الذي يناسبه التاريخ، فتأمّل وتدبّر.

قلت: هذا من تعاجيب الأوهام وعجائب التوهّمات، وممّا ليس يستحقّ الإصاخة له والإصغاء إليه، وحسبان أنّه ليس بالمسترق قطعًا قطع على الوهم وحسبان على الباطل، والتاريخ ليس كما قد ظنّ على ما قد أوضحناه في التعليقات والمعلّقات.

قال الشيخ في الفهرست[٥]: ... عن أبي داود وأنبأ به ابن [أبي] جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمّد بن الحسين، عن أبي داود. ورواه عبد الرحمن بن [أبي] نجران عنه. فإذن نقول: محمّد بن الحسن الصفّار يروي عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب عن أبي داود المسترق كما ذكر في الفهرست، ومحمّد بن الحسن

---

(١) الكافي، ج٣، ص٣١، ح٣.

(٢) تهذيب الأحكام، ج١، ص٩٨، ح١٠٤.

(٣) كذا، وفي المصدر: يعقوب، عن أبي داود، عن الحسين بن سعيد.

(٤) كذا، وفي المصدر: للعامّة.

(٥) كذا، وفي المصدر: أليس الشيخ ﵀ تعالى قال في الفهرست.

الصفّار في طبقة أبي جعفر الكلينيّ، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب في طبقة العدّة بتوسّط العدّة[١] الذين يروي عنهم الكلينيّ، فقد استقام رواية الكلينيّ عن أبي داود المسترق بتوسّط العدّة.

وأيضًا من الصحيح الثابت أنّ الصفّار مات سنة تسعين ومائتين، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب سنة اثنتين وستّين ومائتين. وقد توفّي أبو داود المسترق - وهو سليمان بن سفيان- سنة إحدى وثلاثين ومائتين على ما أورده النجاشيّ في كتابه وهو الصواب، لا سنة ثلاثين ومائة كما في كتاب الحسن بن داود و[في] بعض نسخ كتاب الاختيار وهو خطأ واضح فليتبصّر[٢]، انتهى.

قلت: قد توفّي الكلينيّ -طاب ثراه- سنة تسع -أو ثمان- وعشرين وثلاثمائة سنة تناثر، وفي بعض نسخ «كش» -بل وفي أكثرها- [كما] نصّ عليه السيّد الداماد أنّ المسترق توفّي في سنة إحدى وثلاثين ومائة، ومن البيّن على هذا امتناع رواية الكلينيّ -طاب ثراه- عنه جدًّا، وعلى ذلك التاريخ لوفاة أبي داود المسترق أيضًا يلزم [أن يكون] الكلينيّ -طاب ثراه- حينئذٍ موجودًا متولّدًا قابلًا لاستماع الرواية ونقلها منه، ولازمه كون عمره -طاب ثراه- زائدًا على المائة جدًّا، ولم يتحقّق طول عمره بهذا المقدار، ولم يتعرّض لذكره أحد.

وعلى أيّ حال فلم يتّضح لي كون أبي داود الذي روى الكلينيّ عنه بلا واسطة

---

(١) قوله (بتوسط العدّة)، غير موجودة في المصدر.

(٢) اختيار معرفة الرجال، تعليقة، ج٢، ص٦٠٧- ٦٠٨.

أبا داود المسترق؛ لما ذكره السيّد الداماد في وجهه عليه جدًّا، ولا سيّما على التاريخ الأخير لوفاته، فتدبّر وتبصّر][(١)].

[٣.] ومنهم: أبو عبد الله العاصميّ أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفيّ

على ما قاله في مواضع متكثّرة من «في» إلّا أنّ في بعضها: أبو عبد الله العاصميّ عن عليّ بن الحسن[(٢)]، وفي بعضها: أحمد بن محمّد بن أحمد وهو العاصميّ[(٣)]، وفي بعضها: أحمد بن محمّد العاصميّ[(٤)]، وفي بعضها اقتصر على العاصميّ[(٥)]، ولعلّ هذا الرجل هو مَن قد نصّ على جلالته ووثاقته في الحديث في كلام جماعة:

ففي «جش»: أحمد بن محمّد بن [أحمد بن] طلحة أبو عبد الله، وهو ابن أخي أبي الحسن عليّ بن عاصم المحدّث يقال له: العاصميّ، كان ثقة في الحديث، سالمًا، خيّرًا، أصله كوفيّ وسكن بغداد، وروى عن الشيوخ الكوفيّين، له كتب منها: كتاب النجوم، وكتاب مواليد الأئمّة عليهم السلام وأعمارهم أخبرنا أحمد بن عليّ بن نوح، قال: حدّثني الحسين بن عليّ بن سفيان عن العاصميّ[(٦)].

---

(١) ما بين المعقوفين من نسخة ب.

(٢) الكافي، ج١، ص٢٧، ح٣٢، ج٣، ص٥٠٥، ح١٨.

(٣) الكافي، ج٨، ص١٧، ح٣.

(٤) الكافي، ج٤، ص٤٦٥، ح٩، وص٤٧١، ح٨، وج٥، ص٢٩٨، ح٢، وص٣١٨، ح٥٨ و٥٩، وص٣٩١، ح٨، وص٤٢٨، ح٨، وج٦، ص٦، ح٩ و...

(٥) لم أعثر عليه في الكافي.

(٦) الرجال للنجاشي، ص٩٣ - ٩٤، الرقم ٢٣٢، والزيادة من المصدر.

وعن «ست»: أحمد بن محمّد بن عاصم أبو عبد الله، وهو ابن أخي عليّ بن عاصم المحدّث ويقال له: العاصميّ، ثقة في الحديث، سالم الجنبة، أصله الكوفة وسكن بغداد، روى عن شيوخ الكوفيّين، وله كتب منها: كتاب النجوم، [أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد وأحمد بن عبدون]، عن محمّد بن أحمد بن الجنيد أبي عليّ[١].

وفي «صه»: أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة بن عاصم أبو عبد الله، وهو ابن أخي عليّ بن عاصم المحدّث ويقال له: العاصميّ [المحدّث][٢]، ثقة في الحديث، سالم الجنبة، أصله الكوفة وسكن بغداد، روى عن جميع شيوخ الكوفيّين[٣].

وفي الرواشح: يقال له العاصميّ نسبة إلى عمّه عليّ بن عاصم الكوفيّ المحدّث، وهو أحمد بن محمّد بن عاصم الذي روى عنه ابن[٤] الجنيد وابن داود على ما قاله الشيخ في كتاب الرجال[٥]، أو أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة بن عاصم على ما ذكره «جش»[٦]، والعمّ جليل ممدوح، وربّما يعتبر أمره أجلّ من ذلك وأعظم، وابن الأخ منصوص عليه بالثقة[٧]، انتهى.

---

(١) الفهرست، ص٦٧، الرقم ٨٥.

(٢) الزيادة ليست في المصدر.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٦٥، الرقم ١٦.

(٤) في الأصل: دارم الجنيد، وما أثبتناه من المصدر المذكور.

(٥) الرجال للطوسي، ص٤١٦، الرقم ٩٧.

(٦) الرجال للنجاشي، ص٩٣، الرقم ٢٣٢.

(٧) لم أعثر على هذه العبارة في الرواشح السماويّة.

قلت: ولعلّ في «ست» و«جخ»[١] سقطًا وإلّا لكان العاصميّ اثنين، فتذكّر.

وكيف كان فروايته -طاب ثراه- عنه وإكثاره واعتماده عليه فيها يعطي حسن حاله، واعتبار حديثه، وشهادة هؤلاء الأجلّة أيضًا في حقّه بما عرفت يعطي جلالة قدره ووثاقته في الحديث، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مرّ.

[٤.] ومنهم: أحمد بن إدريس

على ما يظهر منه -طاب ثراه- في الكافي حيث أكثر الرواية عنه فيه غاية الإكثار[٢].

وهو الثقة الجليل أحمد بن إدريس أبو عليّ الأشعريّ القمّيّ، وقد نصّ على جلالته ووثاقته في كلام جماعة:

ففي «جش»: كان ثقةً فقيهًا في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية، وله كتاب النوادر، أخبرني عدّة من أصحابنا إجازة عن أحمد بن جعفر بن سفيان

---

(١) في الفهرست، ص٧٣، الرقم٢٣: أحمد بن محمّد بن عاصم، أبو عبد الله وهو ابن أخي عليّ بن عاصم المحدّث ويقال له العاصميّ، وفي الرجال للطوسيّ، ص٤١٦، الرقم٩٧: أحمد بن محمّد بن عاصم أبو عبد الله يقال له العاصميّ، ابن أخ عليّ بن عاصم المحدّث، روى عنه ابن الجنيد وابن داود، فظهر أنّهما متّحدان.

(٢) الكافي، ج١، ص١١، ح٣ و٦، وص٣٣، ح٦، وص٦٥، ح٥، وص٩١، ح١، وص٩٥، ح٢، و...، وج٣، ص٣ ح٦، وص٥، ح٥، وص٢٦٦، ح٩، وص٢٧٥، ح٩، و...، وج٤، ص٢٣، ح٢، وص٢٩، ح٣، وص٥٨، ح١، وص٦٤، ح٩ و...

عنه، ومات أحمد بن إدريس بالقرعاء سنة ستّ وثلاثمائة في طريق مكّة على طريق الكوفة[١].

وعن «ست» و«جخ»: كان ثقةً في أصحابنا، فقيهًا كثير الحديث، صحيح[٢] الرواية، وله كتاب النوادر، روى عنه جعفر بن محمّد بن سفيان البزوفريّ[٣].

وعن «ست»[٤]: أحمد بن إدريس القمّيّ [المعلّم] رضي الله عنه لحقه [عليه السلام] ولم يرو عنه[٥]، سمع منه التلعكبريّ أحاديث كثيرة[٦].

وفي «صه»: أحمد بن إدريس أبوعليّ الأشعريّ [القمّيّ]، كان ثقةً في أصحابنا، فقيهًا، كثير الحديث، صحيح الرواية، مات بالقرعاء في طريق مكّة على طريق الكوفة سنة ستّ وثلاثمائة ﵁ اعتمد على روايته[٧].

وفي شرح المشيخة: أحمد بن محمّد العاصميّ الثقة[٨]، [٩] انتهى.

بقي الكلام في أنّه روى ثقة الإسلام في باب إبطال الرؤية من الكافي: عن أحمد

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٩٢، الرقم ٢٢٨.
(٢) في الأصل (صحيحة) وما أثبتناه أصوب.
(٣) الفهرست للطوسيّ، ص٧١، الرقم ١٩.
(٤) كذا، وهذا منقول في الرجال للطوسيّ.
(٥) الرجال للطوسيّ، ص٣٩٧، الرقم ١٥.
(٦) في بعض المصادر كجا مع الرواة، ج١، ص٤: يسيرة.
(٧) خلاصة الأقوال، ص٦٥، الرقم ١٤.
(٨) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٥.
(٩) تقدّم ذكره في ص٢٧٢، رقم٣.

بن إدريس، عن [أحمد بن] محمّد بن عيسى، عن عليّ بن سيف، عن محمّد بن عبيد، قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الرؤية... إلى آخر الحديث[١].

ثمّ ذكر عقيبه: وعنه، عن أحمد بن إسحاق، قال: كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن الرؤية وما اختلف فيه الناس...[٢]، انتهى.

وفي باب تسمية مَن رآه عليه السلام: وقد أخبرني أبوعليّ أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام... إلى أن قال: وأخبرني أبوعليّ أنّه سأل أبا محمّد عليه السلام مثل ذلك[٣]، انتهى.

وفيها دلالة على أنّ المراد بأبي عليّ الأشعريّ هو أحمد بن إسحاق المفروض، فتذكّر.

وظاهره كما ترى رواية أحمد بن إدريس، فيقوى احتمال إدراك أحمد بن إدريس لزمان أبي الحسن الثالث عليّ بن محمّد الهادي عليهما السلام، فإنّ ملاحظته لتاريخ فوت[٤] أحمد بن إدريس في سنة ثلاثمائة وستّ سنين وتاريخ وفاة مولانا أبي الحسن الثالث عليه السلام في رجب سنة أربع وخمسين ومائتين على ما ذكره في الكافي[٥] يعطي ذلك، كما أنّ ملاحظة تاريخ فوته وتاريخ وفاة مولانا أبي جعفر الثالث محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام في يوم الثلاثاء لستّ خَلَوْنَ من ذي الحجّة سنة عشرين ومائتين

---

(١) الكافي، ج١ ص٩٦، ح٣.

(٢) الكافي، ج١ ص٩٧، ح٤.

(٣) الكافي، ج١، ص٣٣٠، ح١.

(٤) المقصود من (فوت)، هو (الموت)، ينظر، مجمع البحرين، ج٢، ص١١٣ و ص١١٤.

(٥) الكافي، ج١، ص٤٩٧.

يعطي احتمال دركه لزمانه عليه السلام لو ثبت طول عمره وبلوغه إلى أزيد من سنتين وثمانين سنة وإلّا فعدمه متعيّن، فتفطّن.

ولازم ذلك صحّة احتمال إدراك ثقة الإسلام -طاب ثراه- لزمان مولانا أبي الحسن الثالث الهادي عليه السلام بل وقوعه أيضًا، فاحتفظ به سينفعك.

[٥.] ومنهم: أبو عليّ الأشعريّ

فقد أكثر [الرواية] في الكافي بلا واسطة عنه غاية الإكثار[1]، وهو الشيخ النبيل الجليل الثقة أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعريّ أبوعليّ القمّيّ، وقد نصّ على جلالته ووثاقته أيضًا في كلام جماعة:

ففي «كش»: ما روى في أحمد بن إسحاق القمّيّ وكان صالحًا... إلى أن قال: جعفر بن معروف الكشّيّ قال: كتب أبو عبد الله البلخيّ إليّ يذكر [عن] الحسين بن روح القمّيّ أنّ أحمد بن إسحاق كتب إليه يستأذنه في الحجّ، فأَذِنَ له وبعث إليه بثوب فقال أحمد بن إسحاق: نعى إليَّ نفسي، فانصرف من الحجّ فمات بحلوان.

---

(١) الكافي، ج١، ص١٦٧، ح٤، وص٢٢٢، ح٤، وص٢٥٦، ح٤، وص٢٥٨، ح٢، وص٢٦٧، ح٥، وص٢٦٨، ح١ و...؛ ج٢، ص٦، ح١، وص١٨، ح٣، وص٢٣، ح١٤، وص ٣٨، ح٣، وص٤٢، ح٢، وص٥١، ح١، وص٦١، ح٦ و...؛ ج٣، ص٧٢، ح٩، وص ٧٣، ح١٣، وص٨٢، ح٥، وص١٠٧، ح١، وص ١١٤، ح٩، وص١٢١، ح٧، وص١٢٧، ح١، وص١٣٤، ح١٣ و...، وج ٤، ص٢٦، ح١، وص٢٨، ح١١، وص٩١، ح٦، وص١٠٨، ح١، وص١١٠، ح١، وص١٢٥، ح٣ و...

أحمد بن إسحاق بن سعد[١] القمّيّ، عاش بعد وفاة أبي محمّد [عليه السلام وأتيت] بهذا الخبر ليكون أصحّ لصلاحه، وما حتم له به.

محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمّد قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازيّ [قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبد الله البرقيّ] بالعسكر، فورد علينا رسول من الرجل، فقال لنا: الغائب العليل ثقة، وأيّوب بن نوح وإبراهيم بن محمّد الهمدانيّ وأحمد بن حمزة وأحمد بن إسحاق ثقات جميعًا[٢].

وفي «جش»: أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد[٣] بن مالك بن الأحوص الأشعريّ أبوعليّ القمّيّ، وكان وافد القمّيّين، وروى عن أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليهما السلام، وكان خاصّة أبي محمّد عليه السلام، قال أبوالحسن عليّ بن عبد الواحد الحميريّ[٤] رحمه الله وأحمد بن الحسين رحمه الله: رأيت من كتبه كتاب علل الصوم كبير، ومسائل الرجال لأبي الحسن الثالث عليه السلام جمعه.

قال أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح السيرافيّ: أخبرنا [أحمد بن] محمّد بن يحيى العطّار، قال: حدّثنا سعد عنه، وأخبرني إجازة أبو عبد الله القزوينيّ، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن سعد، عنه بكتبه[٥].

---

(١) في المصدر، وفي الأصل: سهل.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٣١، الرقم ١٠٥١ - ١٠٥٣.

(٣) في الأصل: سعيد.

(٤) كذا، وفي المصدر: الخمريّ.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٩١، الرقم ٢٢٥.

وعن «ست»: كان وافد القمّيّين، روى عن الجواد والهادي عليهما السلام وكان من خاصّة أبي محمّد عليه السلام ورأى صاحب الزمان عليه السلام وهو شيخ القمّيّين ووافدهم كبير القدر[١].

وعن «جخ»: كان من خواصّ أبي محمّد عليه السلام، ورأى صاحب الزمان عليه السلام، وهو شيخ القمّيّين ووافدهم، له كتب روى عنه سعد بن عبد الله[٢].

وعن ربيع الشيعة للسيّد ابن طاووس أنّه من الوكلاء[٣] وأنّه من السفراء والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الشيعة القائلين بإمامة الحسن بن عليّ عليهما السلام فيهم[٤].

وفي «صه»: ثقة، وكان وافد القمّيّين، وروى عن أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليهما السلام[٥].

وفي الوجيزة وغيرها: ثقة[٦].

وفي كتاب غيبة الشيخ و«كا»: وقد كان في زمان السفراء الممدوحين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنسوبين للسفارة من الأصل. ثمّ قال: ومنهم أحمد بن إسحاق وجماعة يخرج التوقيع في مدحهم، روى أحمد بن أبي عبد الله بالعسكر

---

(١) الفهرست للطوسيّ، ص٧٠، الرقم ١٦ مع اختلاف يسير.

(٢) هذا كلام الشيخ الطوسيّ في الفهرست لا في الرجال.

(٣) خ ل: وكلاء القائم عليه السلام.

(٤) لم نعثر على كتاب ربيع الشيعة، ولكن ذكره المحقّق الأردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٤٢.

(٥) خلاصة الأقوال، ص٦٣، الرقم ٨.

(٦) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٨، الرقم ٧٣.

فورد علينا رسول من قبل الرجل فقال: أحمد بن إسحاق الأشعريّ وإبراهيم بن محمّد الهمدانيّ وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات جميعًا.

وفيه أيضًا: فأخبرني جماعة، عن أبي محمّد هارون بن موسى، عن أبي عليّ محمّد بن همّام الإسكافيّ، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميريّ، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق بن سعد القمّيّ، قال: دخلت على أبي الحسن عليّ بن محمّد -صلوات الله عليه- في يوم من الأيّام، فقلت: يا سيدي أنا أغيب وأشهد ولا يتهيّأ لي الوصول إليك إذا شهدت في كلّ وقت، فقول من نقبل، وأمر من نمتثل؟ فقال لي -صلوات الله عليه-: «**هذا أبو عمرو الثقة الأمين ما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أدّاه إليكم فعنّي يؤدّيه**»، فلمّا مضى أبو الحسن عليه السلام فدخلت على[1] أبي محمّد ابنه[2] الحسن صاحب العسكر عليه السلام ذات يوم فقلت له مثل قولي لأبيه، فقال لي: «**هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي، وثقتي في المحيا والممات، فما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أدّى إليكم فعنّي يؤدّيه**...» إلى أن قال: وأخبرنا جماعة، عن أبي محمّد هارون، عن محمّد بن همّام، عن عبد الله بن جعفر قال: حججنا في بعض السنين بعد مضي أبي محمّد عليه السلام فدخلت على أحمد بن إسحاق بمدينة السلام، فرأيت أبا عمرو عنده، فقلت: إنّ هذا الشيخ -فأشرت إلى أحمد بن إسحاق وهو عندنا الثقة المرضيّ- حدّثنا فيك بكيت وكيت واقتصصت عليه ما تقدّم -يعني ما ذكرناه عنه من فضل أبي عمرو ومحلّه-، وقلت: أنت الآن ممّن لا يشكّ في قوله وصدقه فأسألك بحقّ

---

(١) خ ل: إلى، وفي المصدر: وصلت إلى.

(٢) في الأصل: ابن.

الله وبحقّ الإمامَيْن اللّذين وثّقاك هل رأيت ابن أبي محمّد الذي هو صاحب الزمان؟ فبكى ثمّ قال: على أن لا تخبر [بذلك] أحدًا وأنا حيّ، قلت: نعم. قال: قد رأيته عليه السلام وعنقه هكذا يريد أنّها أغلظ الرقاب حسنًا وتمامًا. قلت: فالاسم؟ قال: قد نهيتم عن هذا[١].

وقال في موضع آخر منه: أخبرني جماعة عن أبي محمّد التلعكبريّ، عن أحمد بن عليّ الرازيّ، عن الحسين بن محمّد[٢] القمّيّ، قال: حدّثني [محمّد بن] عليّ بن بنان الطلحيّ الآبيّ، عن عليّ بن محمّد بن عبدة النيسابوريّ، قال: حدّثني عليّ بن إبراهيم [الرازيّ]، قال: حدّثني الشيخ الموثوق به بمدينة السلام[٣]... إلى أن قال: وبهذا الإسناد عن أبي الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله الأشعريّ، قال: حدّثنا الشيخ الصدوق أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعريّ رحمه الله [أنّه] جاءه بعض أصحابنا يعلمه أنّ جعفر بن عليّ كتب إليه كتابًا يعرفه فيه نفسه ويعلمه أنّه القيّم بعد أبيه[٤] وأنّ عنده من علم الحلال والحرام ما يحتاج إليه وغير ذلك من العلوم كلّها، قال أحمد بن إسحاق: فلمّا قرأت الكتاب كتبت إلى صاحب الزمان عليه السلام وصيرت كتاب جعفر في درجه، فخرج الجواب إليّ في ذلك:

---

(١) الغيبة للطوسيّ، ص٣٥٤ - ٣٥٥، ح٣١٥ و٣١٦.

(٢) كذا، وفي المصدر: علي.

(٣) الغيبة للطوسيّ، ص٢٨٥، ح٢٤٥.

(٤) كذا، وفي المصدر: أخيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

أتاني كتابك أبقاك الله، والكتاب الذي أنفذته في درجه وأحاطت معرفتي بجميع ما تضمّنه على اختلاف ألفاظه، وتكرّر الخطاء فيه، ولو تدبّرته لوقفت على بعض ما وقفت عليه منه، والحمد لله ربّ العالمين حمدًا لا شريك له على إحسانه إلينا وفضله علينا، أبى الله ﷻ للحق إلّا إتمامًا، وللباطل إلّا زهوقًا، وهو شاهد عليّ بما أذكره، ولي عليكم بما أقوله إذا اجتمعنا ليوم لا ريب فيه، ويسألنا عمّا نحن فيه مختلفون إنّه لم يجعل لصاحب الكتاب على المكتوب إليه ولا عليك ولا أحد من الخلق جميعًا إمامة مفترضة، ولا طاعة ولا ذمّة وسأبيّن لكم دمة[1] تكتفون بها إن شاء الله.

يا هذا يرحمك الله إنّ الله تعالى لم يخلق الخلق عبثًا ولا أهملهم [سدى]، بل خلقهم بقدرته، وجعل لهم أسماعًا وأبصارًا وقلوبًا وألبابًا، ثمّ بعث إليهم النبيّين﵈ مبشّرين ومنذرين يأمرونهم بطاعته، وينهونهم عن معصيته، ويعرفونهم ما جهلوه من أمر خالقهم ودينهم، وأنزل عليهم كتابًا[2].

وقال في موضع آخر: فأخبرني جماعة عن أبي الحسن محمّد بن أحمد بن داود القمّيّ وابن قولويه عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا الشيخ الصدوق أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعريّ﵁ وذكر الحديث الذي قدّمنا ذكره[3].

---

(١) كذا، وفي المصدر: جملة.

(٢) الغيبة للطوسيّ، ص٢٨٧ – ٢٨٨، ح٢٤٦.

(٣) الغيبة للطوسيّ، ص٣٥٩، ح٣٢١.

وفي موضع من كمال الدين: حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن [الحسين بن عبد الله بن] مهران الآبي [الأزديّ] العروضيّ ﷺ [بمرو]، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن بن أحمد بن إسحاق القمّيّ[١]، قال: لمّا ولد الخلف الصالح ﷺ ورد عن مولانا أبي محمّد الحسن بن عليّ ﷺ على[٢] جدّي أحمد بن إسحاق كتاب، فإذا فيه مكتوب بخطّ يده [الذي] كان ترد [به] التوقيعات عليه، [وفيه]: ولد المولود[٣] فليكن عندك مستورًا، وعن جميع الناس مكتومًا، فإنّا لم نظهر عليه إلّا الأقرب لقرابته، والولي لولايته، أحببنا إعلامك ليسرّك الله به كما سرّنا والسلام[٤].

وفي موضع آخر: حدّثنا عليّ بن عبد الله الورّاق قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعريّ، قال: دخلت على أبيّ محمّد الحسن بن عليّ ﷺ وأنا أريد أن أسأله عن الخلف [من] بعده، فقال لي مبتدئًا: «**يا أحمد بن إسحاق إنّ الله تبارك وتعالى لم يخل الأرض منذ خلق آدم ولا يخليها إلى يوم القيامة[٥] من حجّة [لله] إلى[٦] خلقه، به يدفع البلاء عن وجه[٧] الأرض، وبه ينزل الغيث، ومنه[٨]**

---

(١) كذا، وفي المصدر: أحمد بن الحسن بن إسحاق القمّيّ.

(٢) كذا، وفي المصدر: إلى.

(٣) كذا، وفي المصدر: ولد لنا مولود.

(٤) كمال الدين، ص٤٣٣ - ٤٣٤، ح١٦، والزيادات من المصدر.

(٥) كذا، وفي المصدر: إلى أن تقوم الساعة.

(٦) كذا، وفي المصدر: على.

(٧) كذا، وفي المصدر: أهل.

(٨) كذا، وفي المصدر: به.

يخرج بركات الأرض»، قال: فقلت [له:] يابن رسول الله فمَن الإمام والخليفة بعدك؟ فنهض عليه السلام مسرعًا ودخل البيت، ثمّ خرج وعلى عاتقه غلام كان وجهه القمر ليلة البدر من أبناء ثلاث سنين، فقال: «**يا أحمد بن إسحاق لو لا كرامتك على الله وعلى حججه ما عرضت عليك ابني هذا، إنّه سمّي رسول الله وكنيته، الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، يا أحمد بن إسحاق مثله في هذه الأُمّة مثل الخضر عليه السلام ومثله كمثل ذي القرنين، والله ليغيبنّ غيبة لا ينجو فيها من الهلكة إلّا من ثبّته الله على القول بإمامته ووفّقه للدعاء بتعجيل فرجه**».

قال أحمد بن إسحاق: فقلت له: يا مولاي هل من علامة يطمئنّ إليها قلبي؟ فنطق الغلام بلسان عربيّ فصيح، فقال: «**أنا بقيّة الله في أرضه، والمنتقم من أعدائه، فلا تطلب أثرًا بعد عين يا أحمد بن إسحاق**». قال أحمد بن إسحاق: فخرجت مسرورًا فرحًا، فلمّا كان من الغد عدت إليه، فقلت له: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله لقد عظم سروري بما أنعمت به عليّ فما السنّة الجارية فيه من الخضر وذي القرنين؟ فقال: «**طول الغيبة يا أحمد**»، فقلت له: يابن رسول صلى الله عليه وآله وإن غيبته لتطول؟ قال: «**إي وربّي حتّى يرجع عن هذا الأمر أكثر القائلين به، فلا يبقى إلّا مَن أخذ الله عهده بولايتنا وكتب في قلبه الإيمان وأيّده بروح منه، يا أحمد بن إسحاق هذا أمر من أمر الله، وسرّ من سرّ الله، وغيب من غيب الله، فخذ ما أتيتك [واكتمه] وكن من الشاكرين تكن معنا [غدًا] في علّيّين**».

قال الصدوق عقيبه: قال مصنّف الكتاب: لم أسمع هذا الحديث إلّا من [عليّ بن] عبد الله الورّاق ووجدته مثبتًا بخطّه فسألته عنه فرواه لي عن سعد بن عبد الله،

عن أحمد بن إسحاق ﵁ كما ذكر[١]، انتهى.

وفي موضع آخر أيضًا: حدّثنا أبي ومحمّد بن الحسن ﵄ قالا: حدّثنا عبد الله بن جعفر [الحميريّ]، عن أحمد بن إسحاق، قال: دخلت على [مولانا] أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ﵇ فقال: «**يا أحمد ما كان حالكم فيما كان الناس فيه من الشكّ والارتياب**»؟ فقلت له: يا سيّدي لمّا ورد الكتاب لم يبق منّا رجل ولا امرأة ولا غلام بلغ الفهم إلّا قال بالحقّ، فقال: «**[أحمد الله على ذلك] يا أحمد أما علمتم أنّ الأرض لا تخلو من حجّة وأنا ذلك الحجّة، أو قال: أنا الحجّة**»[٢].

وفي موضع آخر منه أيضًا: حدّثنا محمّد بن عليّ بن محمّد بن حاتم النوفليّ المعروف بالكرمانيّ، قال: حدّثنا أبو العبّاس محمّد[٣] بن عيسى الوشّاء البغداديّ، قال: حدّثنا أحمد بن طاهر القمّيّ، قال: حدّثنا محمّد بن بحر بن سهل الشيبانيّ، قال: حدّثنا أحمد بن مسرور، عن سعد بن عبد الله القمّيّ، قال: كنت امرًا لهجًا لجمع الكتب المشتملة على غوامض العلوم... إلى أن قال: وكنت قد اتّخذت طومارًا وأثبت[٤] فيه نيفًا وأربعين مسألة من صعاب المسائل لم أجد لها مجيبًا على أسأل عنها خبير أهل بلدي أحمد بن إسحاق صاحب مولانا أبي محمّد ﵇، فارتحلت خلفه وقد كان خرج قاصدًا نحو مولانا بسرّ من رأى، فلحقته في بعض

---

(١) كمال الدين، ص٣٨٤ - ٣٨٥، ح١.

(٢) كمال الدين، ص٢٢٢، ح٩.

(٣) كذا، وفي المصدر: أحمد.

(٤) كذا، في الأصل (أثبتت)، وما أثبتناه من المصدر.

المنازل، فلمّا تصافحنا قال: بخير لحاقك بي، قلت: الشوق ثمّ العادة في الأسئلة، قال: قد تكافينا على هذه الخطّة الواحدة... إلى أن قال: فلمّا كان يوم الوداع دخلت أنا وأحمد بن إسحاق وكهلان من أرضنا[١] وانتصب أحمد بن إسحاق بين يديه قائمًا وقال: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله قد دنت الرحلة واشتدّت المحنة، ونحن نسأل الله أن يصلّي على المصطفى جدّك، وعلى المرتضى أبيك، وعلى سيّدة النساء أُمّك، وعلى سيّدي شباب أهل الجنّة عمّك وأبيك، وعلى الأئمّة الطاهرين من بعدهما آبائك، وأن يصلّي عليك وعلى ولدك ونرغب إلى الله أن يعلي كعبك ويكب عدوك، ولا جعل الله هذا آخر عهدنا من لقائك.

قال: فلمّا قال هذه الكلمة[٢] استعبر مولانا عليه السلام حتى استهلّت دموعه وتقاطرت عبراته، ثمّ قال: «**يابن إسحاق لا تكلّف في دعائك شططًا فإنّك ملاق الله [تعالى] في صدرك هذا**»، فخرّ أحمد مغشيًّا عليه، فلمّا أفاق قال: سألتك بالله وبحرمة جدّك ألّا شرّفتني بخرقة أجعلها كفنًا، فأدخل مولانا عليه السلام يده تحت البساط فأخرج عليه ثلاثة عشر درهمًا، فقال: «**خذها ولا تنفق على نفسك غيرها فإنّك لن تعدم ما سألت وإنّ الله تبارك وتعالى لا يضيع أجر المحسنين**»[٣]، قال سعد: فلمّا صرنا[٤] بعد منصرفنا من حضرة مولانا عليه السلام من حلوان على ثلاثة فراسخ حمّ أحمد بن إسحاق

---

(١) كذا، وفي المصدر: من أهل بلدنا.

(٢) كذا، وفي المصدر: الكلمات.

(٣) كذا، وفي المصدر: من أحسن عملًا.

(٤) كذا، وفي المصدر: انصرفنا.

وثارت عليه علّة صعبة أيس من حياته [فيها]، فلمّا وردنا حلوان نزلنا في بعض الخانات دعا أحمد بن إسحاق رجلًا من أهل بلده كان قاطنًا بها، قال: تفرّقوا عنّي هذه اللّيلة فاتركوني وحدي، فانصرفنا عنه ورجع كلّ واحد منّا إلى مرقده.

قال سعد: فلمّا حان أن ينكشف اللّيل عن الصبح أصابتني فكرة ففتحت عيني، فإذا أنا بكافور الخادم خادم مولانا أبي محمّد ﷺ و[هو] يقول: أحسن الله بالخير عزاكم وجبر بالمحبوب رزيّتكم، قد فرغنا من غسل صاحبكم وتكفينه، فقوموا لدفنه فإنّه مَن أكرمكم محلًّا عند سيّدكم، ثمّ غاب عن أعيننا، فاجتمعنا على رأسه بالبكاء والعويل حتّى قضينا حقّه وفرغنا من أمره﵀[1]، [2].

وفي الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن إسحاق، قال: دخلت على أبي محمّدﷺ فسألته أن يكتب إليّ خطّه فأعرفه إذا ورد، فقال: نعم، ثمّ قالﷺ: «**يا أحمد إنّ الخطّ سيختلف عليك من بين القلمَيَن[3] الغليظ إلى القلم الدقيق ولا تشكوه**»[4]، ثمّ دعاﷺ بالدواة فكتبﷺ وجعل يستمدّ إلى مجرى الدواة، فقلت في

---

(١) هذه الرواية تدلّ على أنّ أحمد بن إسحاق مات في زمان العسكريّ ﷺ ومقتضى ذلك أنّ الكلينيّ أدرك زمانه لأنّه رواه في كثير من المواضع عن أحمد المذكور، وبهذا يندفع ما أورده المستدلّ في المقام الرابع الذي يدّعي المصنّف الأستاذ -طاب ثراه- إمكان الرواية -أي رواية الكلينيّ- عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع وقد ذكرنا في الحاشية ما يؤيّد ما قلناه في هذه الحاشية فتذكّر (حرّره أبو القاسم).

(٢) كمال الدين، ص٤٥٤- ٤٦٥، ح٢١.

(٣) كذا، وفي المصدر: القلم.

(٤) كذا، وفي المصدر: فلا تشكن.

نفسي وهو يكتب: أستوهبه القلم الذي كتب به، فلمّا فرغ من الكتابة أقبل يحدّثني وهو يمسح القلم بمنديل الدواة ساعة، ثمّ قال: «**هاك يا أحمد**» فناولنيه، فقلت: جعلت فداك إنّي مغتمّ بشيء يصيبني في نفسي وقد أردت أن أسأل أباك فلم يقض لي في ذلك، فقال عليه السلام: «**وما هو يا أحمد**»؟ فقلت: [يا] سيّدي روي لنا عن آبائك أنّ نوم الأنبياء على أقفيتهم، ونوم المؤمنين على أيمانهم، ونوم المنافقين على شمائلهم، ونوم الشياطين على وجوههم، فقال عليه السلام: «**كذلك هو**»، فقلت: يا سيّدي فإنّي أجهد أن أنام على يميني فما يمكنني ولا يأخذني النوم عليه[1]، فسكت ساعة ثمّ قال: «**يا أحمد ادنُ منّي**»، فدنوت منه، قال: «**ادخل يدك تحت ثيابك**»، فأدخلتها فأخرج يده من تحت ثيابه وأدخلها تحت ثيابي، فمسح بيده الأيمن[2] على جانبي الأيسر وبيده اليسرى على جانبي الأيمن ثلاث مرّات، قال أحمد: فما أقدر أن أنام على يساري منذ فعل ذلك بي عليه السلام وما يأخذني نوم عليها أصلًا، الخبر[3].

قلت: لا يخفى عليك ما في هذه الأخبار سندًا أو متنًا من الدلالة الواضحة على جلالة قدر أحمد بن إسحاق، بل وعلى وثاقته، أو من الإيماء على ذلك أو الإشعار به، فبعد ملاحظة هذه الأخبار وشهادة هؤلاء الأخيار كسائر الأبرار في حقّه -طاب ثراه- ورواية الكلينيّ -طاب ثراه- عنه وإكثاره فيها واعتماده عليه ووثوقه به أيضًا فيها لا مجال للتأمّل في جلالته وعظم منزلته ووثاقته، فلا بدّ أن

---

(١) كذا، وفي المصدر: عليها.

(٢) كذا، وفي المصدر: اليمنى.

(٣) الكافي، ج١، ص٥١٤، ح٢٧.

يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا لذا مضافًا إلى ما مضى.

ثمّ لا يخفى عليك أيضًا أنّ روايته -طاب ثراه- عن الأئمّة الثلاثة الجواد والهادي والعسكريّ عليهم السلام وروايته لصاحب الأمر عجل الله فرجه وفوته[1] في حياة أبي محمّد العسكريّ عليه السلام حسب ما تضمّنه خبر سعد المتقدّم المرويّ عن كمال الدين وإكثار الكلينيّ -طاب ثراه- للرواية عنه في الكافي من ابتدائه إلى أواخره حتّى في روضته أيضًا، يعطي طول عمره -طاب ثراه- وكونه معاصرًا -ولو في أوائل عمره- لمحمّد بن إسماعيل بن بزيع ولو في آخر عمره، والفضل بن شاذان أيضًا كذلك جدًّا فاحتفظ بذلك سينفعك.

[٦.] ومنهم: أحمد بن عبد الله بن أُميّة

الذي هو أحد رجال العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد البرقيّ.

ولم أظفر به إلى الآن في كتب الرجال أصلًا، ولم أجد ما يدلّ على مدحه عدا رواية الكلينيّ -طاب ثراه- وإكثاره عنه[2] ولو في ضمن لفظ العدّة المفروضة، ولعلّ هذا القدر يعطي مدحه وحسن حاله، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ، فتذكّر.

---

(١) المقصود من (فوت)، هو (الموت)، ينظر، مجمع البحرين، ج٢، ص١١٣ و ص١١٤.

(٢) الكافي، ج١ ص٤٨ في مقدّمة الكتاب؛ وفي جامع الرواة، ج٢ من ٤٦٥ نقلًا عن الكلينيّ: وكلّما قلت في كتابي المشار إليه: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد (البرقيّ) فهم: عليّ بن إبراهيم، وعليّ بن محمّد بن عبد اللهّ بن أذينة، وأحمد بن عبد الله بن أجيه (أُميّة خ ل)، وعليّ بن الحسن.

[٧.] ومنهم: أحمد بن عبد الله

حسب ما روى الكلينيّ -طاب ثراه- في موضع من الكافي هكذا: أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه[١]، انتهى. وفي آخر هكذا: أحمد بن عبد الله، عن جدّه، عن محمّد بن عليّ[٢]، انتهى. وفي آخر هكذا: أحمد بن عبد الله، عن أبيه، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن عليّ[٣]، انتهى. وفي آخر هكذا: أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي عمران الأرمنيّ[٤]، انتهى. وفي آخر: أخبرني أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد البرقيّ، عن بعض أصحابه يرفعه[٥]، انتهى[٦].

ولعلّ هذا الرجل هو السابق أي: أحمد بن عبد الله بن أُميّة الذي [هو] أحد رجال العدّة المفروضة الراوين عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ بهذه القرينة، وربّما احتمل أن يكون هذا هو أحمد بن عبد الله بن بنت البرقيّ كما يومئ إليه أيضًا لفظة:عن أبيه، ولفظة: عن جدّه، ولفظة: أحمد بن أبي عبد الله، ولو بضميمة ما نقل عن شيخ الطائفة في «ست» في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ أنّه روى عنه،

---

(١) الكافي، ج٣، ص٤٥٥، ح٢٠؛ ج٥، ص٧٨، ح٨.

(٢) الكافي، ج٤، ص٣، ح٦.

(٣) الكافي، ج٤، ص٥٤، ح١٢ وفيه: أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن عليّ.

(٤) الكافي، ج٤، ص٣١٧، ح١٠.

(٥) الكافي، ج١، ص٣٦، ح٥.

(٦) وفي الكافي، ج٥، ص٨٦، ح٢: أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عبدل بن مالك؛ وفي ج٥، ص١٤٨، ح٤: أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. وفي ج٥، ص١٥٨، ح٣: أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن غير واحد من أصحابه.

حيث قال: أخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلويّ الطبريّ، قال: حدّثنا أحمد بن عبد الله ابن بنت البرقيّ، قال: حدّثنا [جدّي] أحمد بن محمّد[١]، انتهى[٢].

وربّما ذكره الصدوق في مشيخة الفقيه في طريقه إلى محمّد بن مسلم بقوله فيه: عن محمّد بن مسلم فقد رويته عن عليّ بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، عن أبيه محمّد بن خالد... إلى آخر ما قال[٣].

وربّما يجعل هذا وجهًا لإرجاع أحمد بن عبد الله بن أُميّة إلى هذا، ويقال بتصحيف لفظة أُميّة مكان ابنته، ولكنّك خبير بعد بما فيه، بل وفي سابقه أيضًا من الإشكال، وكيف كان فلم يتحقّق لي [إلى] الآن حال هذا الرجل ولا شخصه وإن يترجّح في النظر أوّل الاحتمالين المفروضَين ثمّ ثانيهما، فيكون مجهول الشخص

---

(١) الفهرست للطوسيّ، ص٦٢ - ٦٤، الرقم ٣.

(٢) في الحاشية: أقول: «وقال البهبهانيّ ﷺ في ترجمة أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ بعد كلام له قال: وفي المعراج: وقد يعدّ من مشايخ الإجازات وغير بعيد بل لا يبعد أن يكون أحمد بن عبد الله بن أُميّة الذي يروي عنه الكلينيّ، وهو أحد العدّة التي يروي عن أحمد بن محمّد بن خالد بواسطتها هو هذا الرجل، وأُميّة تصحيف ابنته ليوافق ما في ترجمة البرقيّ وغيرها أنّ الراوي عنه أحمد ابن بنته وإلى هذا مال المحقّق الشيخ محمّد في شرح الأرشاد، انتهى.

وقال في ترجمة أحمد بن أميّة: فيه ما أشرنا إليه آنفًا في أحمد بن عبد الله بن أحمد فراجع وسيجيء في آخر الكتاب عند ذكر العدّة الذين يروي عنهم، وظاهر هذا كونه من مشايخه وظاهر كونه من المعتمدين بل والثقات أيضًا فتأمّل، انتهى، وهذا الكلام كما ترى يدلّ على أنّه ثقة، الله العالم».

(٣) مَن لا يحضره الفقيه ج٤، ص٤٢٤.

مثلهما، بل ومجهول الحال أيضًا، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه فيها يعطي مدحه وحسن حاله وصحّة الاعتماد عليه، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[٨.] **ومنهم: أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفيّ**

على ما رواه في موضعَيْن من الكافي هكذا: أحمد بن محمّد الكوفيّ، عن ابن جمهور، عن أبيه[١]، انتهى. وفي آخر هكذا: أحمد بن محمّد الكوفيّ، عن إبراهيم بن الحسين، عن محمّد بن خلف[٢]. وفي آخر هكذا: أحمد بن محمّد الكوفيّ، عن عليّ بن الحسين، عن محمّد بن عبد الله بن زرارة[٣]، انتهى. وفي آخر هكذا: أحمد بن محمّد الكوفيّ، عن عليّ بن الحسن بن عليّ [، عن عليّ] بن أسباط، عن عمّه يعقوب بن سالم[٤]. وفي آخر هكذا: أحمد بن محمّد الكوفيّ، عن حمدان القلانسيّ، عن محمّد بن الوليد[٥].

---

(١) الكافي، ج٣، ص١٤٧، ح٣، وص٢١٧، ح٦، وص٢٢٩، ح١٠؛ وج٥، ص٤٢، ح٥.

(٢) الكافي، ج٢، ص٣٣٤، ح٢١؛ وج٧، ص٣٦٨، ح٩.

(٣) الكافي، ج٢، ص٥٦٨، ح١٩ وفيه: أحمد بن محمّد، عن العوفيّ، عن عليّ بن الحسين، والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ والصحيح: عن البرقي، وفي ج٨، ص٣٦٥، ح٥٥٦: أحمد بن محمّد بن أحمد، عن عليّ بن الحسن التيميّ، عن محمّد بن عبد الله، عن زرارة، والظاهر أنّ فيه أيضًا تصحيفات من النسّاخ فليتأمّل، كما يؤيّد التصحيف ما ورد في ج٨، ص٣٨٥، ح٥٨٥: أحمد بن محمّد [بن أحمد]، عن عليّ بن الحسن، عن محمّد بن عبد الله بن زرارة.

(٤) الكافي، ج٢، ص٦٥١، ح١، وص٦٥٦، ح٢١.

(٥) الكافي، ج٢، ص٥٤٠، ح١٧؛ وج٥، ص٣٥، ح٣.

ولم يتحقّق لي الآن شخص هذا الرجل، ولم أظفر فيما حضرني من كلمات أرباب الرجال وكتبهم بمن يسمّى بهذا الاسم والوصف عدا ما في التلخيص[١] والنقد[٢]: أحمد بن محمّد الكوفيّ أخو كامل بن محمّد (ظم)[٣].

وفي موضع آخر منه: [أحمد بن] محمّد بن عليّ الكوفيّ يكنى أبا الحسين، روى عن الكلينيّ، أخبرنا به عنه عليّ بن الحسين الموسويّ المرتضى (لم، جخ)[٤]، وكلاهما كما ترى غيره جدًّا.

وفي «جش»: أحمد بن محمّد بن عمّار أبوعليّ الكوفيّ، ثقة جليل من أصحابنا، له كتب منها: كتاب العلل وكتاب أخبار النبيّ صلى الله عليه وآله وكتاب إيمان أبي طالب، وكتاب فضل القرآن وحملته، أخبرنا شيخنا أبوعبد الله، قال: حدّثنا أبوالحسن محمّد بن أحمد بن داود عنه، وله كتاب الممدوحين والمذمومين وهو كتاب كبير حكى لنا أبوعبد الله الحسين بن عبيد الله: أنّه أكبر من كتاب أبي الحسن بن داود[٥].

وعن «ست»: أحمد بن محمّد بن عمّار أبوعليّ الكوفيّ، شيخ من أصحابنا، ثقة، جليل القدر، كثير الحديث والأُصول... توفّي سنة ستّ وأربعين وثلاثمائة، وروى عنه ابن داود[٦].

---

(١) تلخيص الأقوال المخطوط، ص.

(٢) نقد الرجال، ج١، ص١٧٠، الرقم ١٦١.

(٣) وذكره بهذا العنوان الأردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٧٠.

(٤) نقد الرجال، ج١، ص١٦٥، الرقم ١٥٣.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٩٥، الرقم ٢٣٦.

(٦) الفهرست للطوسيّ، ص٧٥، الرقم ٢٦.

وفي «صه»: أحمد بن محمّد بن عمّار أبوعليّ الكوفيّ، شيخ من أصحابنا، ثقة جليل، كثيرالحديث والأُصول، توفّي سنة ستّ وأربعين وثلاثمائة وروى عنه خاصّة[١] الهرويّ[٢].

وفي النقد: روى عنه التلعكبريّ «ست» ثقة (لم) «جخ»[٣].

ولم أقف على ما يدلّ على كون هذا الرجل هذا، بل الظاهر تغايرهما وعدم اتّحادهما كما لا يخفى.

نعم، يمكن أن يكون المراد به العاصميّ المتقدّم ذكره واتّحاده معه[٤]، فإن تمّ وثبت هذا كما هو الأتمّ بالإضافة إلى بعض الموارد فلا إشكال، فيكون حكمه حكمه فيما مرّ، وإلّا فهو مجهول الشخص ومجهول الحال، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنه وإكثاره فيها واعتماده يعطي مدحه وحسن حاله وصحّة الاعتماد عليه، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر وتدبّر.

[٩.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ

فقد روى الكلينيّ -طاب ثراه- بلا واسطة العدّة، ولا تقدّم ذكرها الدالّ على كونها بها عنه، بل وإكثاره فيها أيضًا ولو بالنسبة.

---

(١) كذا، وفي الأصل: أبو حاتم الهرويّ.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٦٥، الرقم ١٨.

(٣) نقد الرجال، ج١، ص١٦٦، الرقم ١٥٤.

(٤) وقال في التعليقة في ترجمة أحمد بن محمّد الكوفيّ عن المحقّق الشيخ محمّد: إنّ أحمد بن محمّد الكوفيّ يطلق على البرقيّ يعني أنّ مطلقه ينصرف إليه وربّما يقال إنّه ينصرف إلى العاصميّ «منه».

وفي الجملة ففي موضعين من الكافي: أحمد بن محمّد، عن أبيه، عن معمر بن خلاد[١]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن أبيه، عن عليّ بن وهبان، عن عمّه هارون بن عيسى[٢]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد بن خالد ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعًا عن عليّ بن الحكم[٣]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن أبي عبد الله، عن شريف بن سابق[٤]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن عليّ[٥]، انتهى.

وقال -طاب ثراه- بعد خبر أبي اليقظان عن أبي عبد الله ﷺ: رواه أحمد بن أبي عبد الله، عن ابن فضّال، عن أبي جميلة، عن محمّد بن مروان، عن أبي عبدالله ﷺ مثله[٦]، انتهى.

وهذا الرجل ممّن لا ينبغي الشكّ والارتياب في جلالته ووثاقته في نفسه، فقد نصّ على ذلك جماعة:

---

(١) الكافي، ج٤، ص٥٢، ح١٢.

(٢) الكافي، ج٤، ص٩، ح٣.

(٣) الكافي، ج٢، ص٦٤٤، ح٢.

(٤) الكافي، ج٥، ص٧٤، ح٥.

(٥) يروي عنه بواسطة العدّة في الكافي، ج٢، ص١٥٦، ح٢٩، وج٥، ص١٢٣، ح٨، وص٢٩٨، ح٣، وص٥٣٨، ح٢؛ وج٦، ص٣٢٢، ح١، و ص٣٤٦، ح٨ و...؛ وبلا واسطة كما في المتن في ج٤، ص٢٧٩، ح٢، وص٢٨٨، ح٥؛ وفي ج٦، ص٣٠٨، ح٥، وص٣٠٩، ح٣ يروي عن عليّ بن محمّد بن بندار وغيره، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن عليّ.

(٦) الكافي، ج٤، ص٢٦، ح٣.

ففي «جش»: أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقيّ أبوجعفر، أصله كوفيّ وكان جدّه محمّد بن عليّ حبسه يوسف بن عمر[١] بعد قتل زيد رضي الله عنه ثمّ قتله وكان خالد صغير السنّ، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق روذ قم، وكان ثقة في نفسه، روى عن الضعفاء واعتمد المراسيل وصنّف كتبًا منها: المحاسن وغيرها... إلى أن قال: أخبرنا بجميع كتبه الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد أبوغالب الزراريّ، قال: حدّثنا مؤدّبي عليّ بن الحسين السعدآباديّ أبو الحسن القمّيّ، قال: حدّثني أحمد بن أبي عبد الله بها، وقال أحمد بن الحسين في تاريخه: توفّي أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ في سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال عليّ بن محمّد ماجيلويه: مات سنة أُخرى سنة ثمانين ومائتين[٢].

وعن «ست»: كان ثقة في نفسه غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء، واعتمد المراسيل، وصنّف كتبًا كثيرة... إلى أن قال: أخبرنا بهذه الكتب [كلّها] وبجميع رواياته عدّة من أصحابنا منهم: الشيخ أبوعبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون وغيرهم، عن أحمد بن محمّد بن سليمان الزراريّ، عن عليّ بن الحسين السعدآباديّ، عن أحمد بن أبي عبد الله، وأخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلويّ، عن أحمد بن عبد الله ابن بنت البرقيّ، قال: حدّثني [جدّي] أحمد بن محمّد، وأخبرنا هؤلاء إلّا الشيخ المفيد وغيرهم[٣]

---

(١) في الأصل: عليّ، وما أثبتناه في المتن من المصدر.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٧٦ – ٧٧، الرقم ١٨٢.

(٣) لا يخفى أنّ (غيرهم) عطف على (هؤلاء) لا على (الشيخ)، فتذكر «منه عفي عنه».

عن أبي المفضّل الشيبانيّ، عن محمّد بن جعفر بن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد الله بجميع كتبه ورواياته، وأخبرنا بها أيضًا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله بجميع كتبه ورواياته[١].

وعن «جخ»: كان ثقة في نفسه، غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل وصنّف كتبًا كثيرة، روى عنه أحمد بن عبد الله ابن بنت البرقيّ، ومحمّد بن جعفر بن بطّة، وسعد بن عبد الله «دي، جخ»[٢].

وعن «غض»: طعن عليه القمّيّون وليس الطعن فيه، إنّما الطعن بمن[٣] يروى عنه، فإنّه كان لا يبالي عمّن أخذه[٤] على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعده من قمّ، ثمّ أعاده إليها واعتذر إليه[٥].

وفي «صه»: أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقيّ -منسوب إلى برقة قمّ- أبو جعفر، أصله كوفيّ، ثقة، غير أنّه أكثر[٦] الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل.

قال ابن الغضائريّ: طعن عليه [واعتذر إليه][٧] القمّيّون وليس الطعن فيه

---

(١) الفهرست للطوسيّ، ص٦٢ - ٦٣، الرقم ٣ مع اختلاف يسير.

(٢) لم أعثر على هذا العنوان في الرجال للشيخ، بل ذكره في الفهرست كما مرّ آنفًا.

(٣) كذا، وفي المصدر: فيمن.

(٤) كذا، وفي المصدر: يأخذ.

(٥) الرجال لابن الغضائريّ، ص٣٩، الرقم ١٠.

(٦) كذا، وفي المصدر: كثير.

(٧) الزيادة ليست في المصدر.

وإنّما الطعن فيمن روى[١] عنه، فإنّه كان لا يبالي عمّن أخذ[٢] على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعده عن قمّ ثمّ أعاده إليها واعتذر إليه، قال: وجدت كتابًا فيه وساطة بين أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد لما توفّي مشى أحمد بن محمّد بن عيسى في جنازته حافيًا حاسرًا ليتبرّأ نفسه عمّا[٣] قذفه به، وعندي أنّ روايته مقبولة[٤]، انتهى.

ووثّقه أيضًا في الرواشح[٥] وشرح المشيخة[٦] والوجيزة[٧] وغيرها.

قلت: ولا يخفى عليك أنّه لا ينافي ذلك روايته -طاب ثراه- عنه بواسطة العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد المفروض، أو بواسطة غيرهم ممّن هو في طبقتهم، أو بواسطتين كما في نحو قوله -طاب ثراه- في الكافي في باب النصّ على الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام عقيب صحيح أبي هاشم داود بن القاسم الجعفريّ، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام: وحدّثني محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي هاشم مثله[٨]، انتهى.

---

(١) كذا، وفي المصدر: يروي.

(٢) كذا، وفي المصدر: يأخذ.

(٣) كذا، وفي المصدر: ليبرئ نفسه ممّا.

(٤) خلاصة الأقوال، ص٦٣، الرقم ٧.

(٥) الرواشح السماويّة، ص٢٦٦.

(٦) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤١-٤٣.

(٧) الوجيزة للمجلسيّ، ص٢٣، الرقم ١٢٣.

(٨) الكافي، ج١، ص٥٢٦، ح٢.

ولا سيّما بعد ملاحظة ما سيأتي أيضًا من الشواهد والأمارات الدالّة على إدراك الكلينيّ -طاب ثراه- لزمان سعد بن عبد الله وأحمد بن محمّد بن عيسى وسهل بن زياد وغيرهم ممّن هو في طبقتهم، ولروايته -طاب ثراه- أيضًا عنهم بلا واسطة، زيادة على ما مرّت إليه الإشارة في أحمد بن إدريس وأحمد بن إسحاق أبي عليّ الأشعريّ، مضافًا إلى تصريح الشيخ فيما مرّ نقله بكونه من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام، ومن حكاية «جش» عن أحمد بن الحسين أنّه توفّي في سنة أربع وسبعين ومائتين، وعن عليّ بن محمّد ماجيلويه أنّه توفّي سنة ثمانين ومائتين[1]، وما ذكره في الكافي أيضًا بعد ما مرّ ذكره من صحيح أبي هاشم بقوله: قال محمّد بن يحيى: فقلت لمحمّد بن الحسن: يا أبا جعفر وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله قال: فقال: لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين[2]، انتهى.

خصوصًا لو أريد بالحيرة المفروضة في هذه المقالة زمان الغيبة ووقوعها، أو فوت أبي محمّد العسكريّ عليه السلام، فتذكّر.

هذا؛ وربّما يتوهّم من هذه المقالة القدح في شأن هذا الرجل، ويستفاد منها أنّه صار متحيّرًا، ولعلّه بعد ليس بشيء، بل توهّم فاسد جدًّا، مضافًا إلى ما أفاده العلّامة النقي التّقي المجلسيّ -طاب ثراه- في شرح المشيخة بقوله: ويمكن أن يكون تحيّره في نقل الأخبار المرسلة، أو الضعيفة، أو للإخراج عن قمّ، وإلّا فهو روى أخبارًا كثيرة في الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام منها هذا الخبر، مع أنّه يظهر أنّهم

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٧٧، الرقم ١٨٢.

(٢) الكافي، ج١، ص٥٢٦، ح٢.

كانوا يعتمدون على أخباره حال الاستقامة كما ذكره الصفّار، بل لم يكن [لهم] إلّا الأخبار التي رووها عن كتب المشايخ كالحسين بن سعيد، وكانت الكتب موجودة عندهم فلا يضرّ أمثال ذلك؛ ولهذا اعتمد على أخباره المشايخ الثلاثة وغيرهم. ويمكن أن يكون المراد [به] تحيّر الناس في أمره باعتبار إخراجه ابن عيسى، والظاهر أنّهم [كانوا] يجتهدون[أمثال هذه الاجتهادات][(١)].

وإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته ولو كان مرويًّا عنه بلا واسطة من الصحاح والمسانيد الصراح، فلا تغفل واحتفظ بذلك فإنّه نافعك إن شاء الله سبحانه.

[١٠.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن عبد الله

على ما يظهر من الكافي، حيث قال في موضع منه: أحمد بن محمّد بن عبد الله [وغيره، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن عبد الله بن القاسم]، عن رجل من أهل ساباط، قال: قال أبو عبد الله﵇ لعمّار الساباطيّ: «**[يا عمّار] أنت ربّ مال كثير**»[(٢)]، انتهى. وفي آخر: أحمد[(٣)] بن محمّد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن﵇ قال: «**كان رسول الله ﷺ يقول: من موجبات مغفرة الله إطعام الطعام**»[(٤)]، انتهى.

---

(١) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٣.

(٢) الكافي، ج٣، ص٥٠١، ح١٥.

(٣) كذا، وفي المصدر: عليّ بن محمّد.

(٤) الكافي، ج٤، ص٥٢، ح١١.

ولم يتبيّن لي إلى الآن هذا الرجل لا شخصه ولا حاله ولا وصفه، ولم أقف في كلمات أرباب الرجال على مَن يسمّى بأحمد بن محمّد بن عبد الله، ولا على مَن ذكره أصلًا.

نعم في «صه»: أحمد بن محمّد بن عبد الله[١] الأشعريّ القمّيّ شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام[٢].

وفي «جش»: أحمد بن [محمّد بن] عبد الله[٣] الأشعريّ القمّيّ شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، وابنه عبد الله[٤] بن أحمد روى عنه محمّد بن عليّ بن محبوب، له كتاب النوادر أخبرنا أبوعبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثني[٥] أبي وأحمد بن إدريس، قالا: حدّثنا محمّد بن عليّ بن محبوب، عن عبد الله[٦] بن أحمد، عن أبيه[٧].

وفي النقد: أحمد بن محمّد بن عبد الله[٨] الأشعريّ القمّيّ، شيخ من أصحابنا،

---

(١) كذا، وفي المصدر: عبيد الله، وهو الصحيح.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٧٠، الرقم ٣٩.

(٣) كذا، وفي المصدر: عبيد الله.

(٤) كذا، وفي المصدر: عبيد الله.

(٥) كذا، وفي المصدر: حدّثنا.

(٦) كذا، وفي المصدر: عبيد الله.

(٧) الرجال للنجاشيّ، ص٧٩، الرقم ١٩٠.

(٨) كذا، وفي المصدر: عبيد الله.

ثقة «دى»، له كتاب نوادر، روى عنه ابنه عبد الله[١] بن أحمد «جش د جخ»[٢].

قلت: هذا الرجل إن اتّحد مع ذاك فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا لذا، مضافًا إلى ما مرّ، وإلّا لكان مجهول الشخص والحال غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه يعطي مدحه وحسن حاله وصحّة الاعتماد على روايته، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١١.] ومنهم: أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك الأحوص الأشعريّ

فقد قال في موضع منه: أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، جميعًا عن ابن أبي عمير[٣]، انتهى. وفي آخر: محمّد بن يحيى وأحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن، عن إبراهيم بن هاشم[٤]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسين[٥]. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن أبي عبد الله البرقيّ، عن السرّاد[٦]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد بن عيسى، عن البرقيّ، عن جعفر بن بشير[٧]. وفي أربعة مواضع:

---

(١) كذا، وفي المصدر: عبيد الله.

(٢) نقد الرجال، ج١، ص١٦٣، الرقم ١٥٠.

(٣) الكافي، ج٢، ص٥٢، ح٢؛ وج٥، ص٢٢١، ح٧.

(٤) كذا، وفي الكافي، ج١ ص٣٥٣ ح٨: هشام، وكذا في ج١، ص٣٩٦، ح٦.

(٥) الكافي، ج٢، ص٥١٢، ح٤ وفيه: أحمد بن محمّد الكوفيّ، عن عليّ بن الحسين التيميّ؛ وج٣، ص٥٠٤، ح١١؛ وج٤، ص٧٣، ح٤، وص٧٥، ح٧، وص٨٨، ح٧، وص١١٠، ح٤ و٥، وص١١٥، ح٢، وص١٥٩، ح١٠، وص١٦٩، ح٢ و...كما في المتن.

(٦) الكافي، ج٥، ص١١٣، ح٤، وفي الأصل: السرايا.

(٧) الكافي، ج٤، ص٢٧٩، ح٦.

أحمد بن محمّد، عن موسى بن محمّد، انتهى. وفي آخر: أحمد، عن ابن فضّال[١]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن هلال[٢]، انتهى.

وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن شهاب[٣]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد[٤]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أحمد النهديّ[٥]. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسين بن علّان[٦]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد[٧]، انتهى.

---

(١) الكافي، ج٤، ص٥٨، ح٦ وفيه: أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، وكذا في ج٤، ص١١٦، ح٥، وص١٢٢، ح٧، وص٢٣٥، ح١٦؛ وفي ج٤، ص٣٤٢، ح١٦، وص٣٦٤، ح١١؛ وج٥، ص١٢٤، ح٤؛ و ج٦، ص٣٠٤، ح١٢ كما في المتن.

(٢) الكافي، ج٤، ص٣٤٢، ح١٧.

(٣) الكافي، ج٤ ص٣٩٢ ح٦.

(٤) في الأصل: سعد، الكافي، ج١، ص٢١١، ح٥؛ ج٢، ص٢٥، ح٦، وص٤٦٤، ح٥؛ وج٣، ص٣٢٣، ح٦، وص٣٣٢، ح١١، وص٣٣٦، ح٤ و٥ و..، وج٤، ص٦٧، ح٦، وص٩٢، ح٤، وص١١٩، ح٧، وص١٢٢، ح٦ و...

(٥) الكافي، ج٢، ص٦٣٢، ح٢١؛ وج٤، ص٢٦٩، ح٥، وص٣٧٧، ح٩، وص٤١٩، ح٣؛ وج٥، ص٣١٨، ح٥٩؛ وج٦، ص٢٠٨، ح١١؛ وج٨، ص٣٦٦، ح٥٥٧.

(٦) الكافي، ج٣، ص٢٧٤، ح٢ وفيه: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن الحسن بن علان؛ وفي ج٢، ص٢٣٣، ح٧: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن الحسن بن علان (خ ل: زعلان).

(٧) الكافي، ج٤، ص٢٩٢، ح٨، وص٤٣٢، ح٥، وص٥٥٤، ح٥، وص٥٥٧، ح٢، والغالب روايته عنه بواسطة العدّة أو محمّد بن يحيى.

وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن سيف التمّار[١]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد بن عيسى، عمّن حدّثه[٢]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن[٣]، انتهى. وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم[٤].

وهذا الرجل ممّن لا ينبغي الشكّ والتأمّل ولا الارتياب في جلالة قدره وعلوّ رتبته ووثاقته، بل ولعلّه لا خلاف في شيء من ذلك، ومع هذا فقد نصّ على ذلك جماعة:

ففي «جش»: أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص بن السائب بن مالك بن عامر الأشعريّ من بني ذخران بن عوف[٥] بن الجماهر من آل شعث ابن أشعث[٦]، يكنّى أبا جعفر، وأوّل مَن سكن قمّ من آبائه سعد بن مالك [بن] الأحوص، وكان السائب بن مالك بن هاني بن عامر بن أبي عامر الأشعريّ ـ واسمه أبوعامر ـ له صحبة[٧]، وقد روي أنّه لما هزم هوازن يوم

---

(١) الكافي، ج٥، ص١٨٨، ح٧.

(٢) الكافي، ج٥، ص٣١١، ح٣٤.

(٣) الكافي، ج٢، ص٥٧٠، ح٧؛ ج٣، ص٥٠٥، ح١٥؛ وج٤، ص٩١، ح٧، ج٥، ص١٠٢، ح٢؛ وج٧، ص٧، ج٢ - ٤، وص٤٧، ح٢، وص٦٢، ح١٩، وص٨٦، ح٢، وص١٩٠، ح٢، وص٤٤٩، ح٨.

(٤) الكافي، ج٢، ص٣٠١، ح٦ بواسطة العدّة؛ وج ٢، ص٥٧١، ح٨ بواسطة محمّد بن يحيى؛ وج١، ص١٨٧، ح٧ و٩ كما في المتن.

(٥) في الأصل: عون.

(٦) كذا، وفي المصدر: الجماهر بن الأشعر.

(٧) كذا في الأصل، وفي المصدر: وكان السائب بن مالك وفد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وهاجر إلى الكوفة وأقام ←

حنين عقد رسول الله ﷺ لأبي عامر الأشعريّ على خيل فقتل فدعا له: «اللّهم اعط عبيدك عبيدًا أبا عامر واجعله في الأكثرين[١] يوم القيامة».

قال الكشّيّ: عن نصر بن الصباح: ما كان أحمد بن محمّد بن عيسى يروي عن ابن محبوب من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في أبي حمزة الثماليّ، ثمّ تاب ورجع عن هذا القول.

قال ابن[٢] نوح: وما روى أحمد عن ابن المغيرة، ولا عن الحسن بن خرداد[٣].

وأبوجعفر ﵀ شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، وكان أيضًا الرئيس الذي يلقي السلطان بها، ولقي الرضا ﵇، وله كتب، ولقي أبا جعفر الثاني وأبا الحسن العسكريّ﵉ فمنها: كتاب التوحيد، وكتاب فضل النبيّ﵌، وكتاب المتعة، وكتاب النوادر، -وكان غير مبوّب فبوّبه داود بن كورة -، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب [الأظلّة، وكتاب المسوخ، وكتاب] فضائل العرب. وقال ابن نوح: ورأيت له عند الدبيليّ كتابًا في الحجّ.

أخبرنا بكتبه الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله وأبوعبد الله بن شاذان،

→

بها، وذكر بعض أصحاب النسب: أنّ في أنساب الأشاعرة أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن هانئ بن عامر بن أبي عامر الأشعريّ واسمه عبيد وأبو عامر له صحبة.

(١) كذا، وفي المصدر: الأكبرين.

(٢) في الأصل: أبو.

(٣) كذا، وفي المصدر: خرزاد.

قالا: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله عنه بها، وقال لي أبوالعبّاس أحمد بن عليّ بن نوح: أخبرنا بها أبوالحسن بن داود، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم ومحمّد بن يحيى وعليّ بن موسى بن جعفر وداود بن كورة وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى بكتبه[١].

وفي «صه»: أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص -بالحاء غير المعجمة [المضمومة][٢] والصاد غير المعجمة- ابن السائب بن مالك بن عامر الأشعريّ، من بني ذخران -بالذالّ المعجمة المضمومة، والخاء المعجمة، والراء بعدها، والنون بعد الألف- ابن عون[٣] بن الجماهر -بالجيم والراء أخير- ابن الأشعث يكنّى أبا جعفر القمّيّ. قال: [أوّل] مَن سكن قمّ من آبائه سعد بن مالك الأحوص، وأبوجعفر شيخ قمّ ووجهها وفقيهها غير مدافع، [وكان أيضًا الرئيس الذي يلقي السلطان بها]، ولقي أبا الحسن الرضا عليه السلام وأبا جعفر الثاني وأبا الحسن العسكريّ عليهما السلام، وكان ثقة، وله كتب ذكرنا [ها] في الكتاب الكبير[٤].

وفي التلخيص: أبوجعفر شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، وكان أيضًا الرئيس الذي يلقى السلطان، ولقى الرضا والجواد والهاديّ عليهم السلام «ست، جش، صه» ثقة، له كتب «ضا، صه»[٥].

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٨١ - ٨٣، الرقم ١٩٨.

(٢) الزيادة ليست في المصدر.

(٣) كذا، وفي المصدر: عوف.

(٤) خلاصة الأقوال، ص٦١، الرقم ٣، والزيادات منه.

(٥) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٥.

وفي النقد: أبوجعفر هذا شيخ قمّ ووجهها وفقيهها غير مدافع، وكان [أيضًا الرئيس الذي] يلقى السلطان بها، ولقى الرضا عليه السلام وصنّف كتبًا، روى عنه محمّد بن الحسن الصفّار، وسعد، ومحمّد بن يحيى، وعيسى بن محمّد بن إسماعيل «ست»[١] ثقة «ضا ودى جخ»... إلى أن قال: وما نقله «جش» عن «كش» عن نصر بن الصباح أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة الثمالي... محمول على السهو، ولعلّ ما ذكره «كش» هو عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ الضعيف كما لا يخفى، ورأينا في كتب الأخبار رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن المغيرة كما في مبحث صلاة الجمعة من «يب»[٢] وغيره[٣].

وفي شرح المشيخة: اعلم أنّه قد يوجد في هذه المرتبة (أحمد بن محمّد) ولا يقيّد بابن عيسى ولا بابن خالد، ولا يضرّ؛ لأنّهما ثقتان في مرتبة واحدة ورواتهما متّفقة، وكذا مَن يرويان عنه، ولا يوجد في هذه المرتبة غيرهما إلّا مقيّدًا بالجدّ مع أنّه نادر أيضًا، وهذه المرتبة التي يروي عنهما محمّد بن يحيى وأحمد بن إدريس أو عليّ بن إبراهيم وأضرابهم، ويرويان عن الحسين بن سعيد وعليّ بن مهزيار وابن أبي عمير وابن أبي نصر وأمثالهم[٤].

---

(١) نقد الرجال، ج١، ص١٦٧ - ١٦٩، الرقم ١٥٨، وكلام المؤلّف مشوّش في المتن، وما في المصدر نقلًا عن الفهرست هكذا: روى عنه محمّد بن الحسن الصفّار والحسن بن محمّد بن إسماعيل.

(٢) تهذيب الأحكام، ج٣، ص٩، ح٢٨.

(٣) نقد الرجال، ج١، ص١٦٩، الرقم ١٥٨.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٤.

وفي آخر بعد ذكر أحمد بن محمّد بن عيسى: شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، ولقي الرضا والجواد والهادي عليهم السلام ثقة «جخ، صه» يروي[١] عنه عليّ بن موسى بن جعفر، ومحمّد بن يحيى، وسعد، والصفّار، وعليّ بن إبراهيم، وأحمد بن إدريس، ومَن كان في طبقتهم[٢].

وفي الوجيزة: ثقة[٣].

ولا يخفى عليك أنّ روايته -طاب ثراه- عنه بلا واسطة كما هو المفروض لا تنافي روايته عنه بواسطة العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد المفروض ورجالهم الآتي إلى بيانهم الإشارة، ولا بواسطة غيرهم ممّن هو في طبقتهم من الرواة والأثبات، ولا سيّما بعد ملاحظة وقوع مثل ذلك وكثرته في كثير من الموارد الماضي والآتي إليها الإشارة في الجملة.

نعم، ربّما يتأمّل في ذلك من أجل شهادة مَن مرّ بكونه ممّن لقي الرضا والجواد والهاديّ عليهم السلام، وما سيأتي من تاريخ وفاة الكلينيّ -طاب ثراه- في سنة ثمان -أو تسع- وعشرين وثلاثمائة سنة تناثر النجوم، ولكنّه ليس بشيء؛ بحكم ما سيأتي بيانه في محمّد بن إسماعيل بن بزيع مفصّلًا فترقّب.

وكيف كان فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا ولو كان مرويًّا عنه بلا واسطة من الصحاح والمسانيد الصراح، فلا تغفل، واحتفظ بذلك، فإنّه نافعك إن

---

(١) كذا، وفي المصدر: روى.

(٢) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٧.

(٣) الوجيزة للمجلسيّ، ص٣٥، الرقم ١٣٢.

شاء الله سبحانه.

[١٢.] ومنهم: أحمد بن مهران

فقد أكثر الرواية عنه بلا واسطة في الكافي غاية الإكثار[١]، وهذا الرجل ممّن لم أظفر به إلى الآن فيما حضرني الآن من كتب أرباب الرجال عدا العلّامة -طاب ثراه- في «صه» حيث قال فيه: أحمد بن مهران، روى عنه [الكلينيّ][٢] في الكافي، قال ابن الغضائريّ: إنّه ضعيف[٣]، انتهى كلامه -طاب ثراه-.

واقتصر في التلخيص[٤] والنقد[٥] على ما ذكره في «صه» ساكتين عنه من دون تعرّض لبيان حاله أصلًا.

وفي التعليقة: أحمد بن مهران ترحّم عليه في الكافي في باب مولد الكاظم وباب مولد الزهراء عليها السلام وباب نكت التنزيل في الولاية مكرّرًا وغير ذلك من المواضع، وهو يكثر من الرواية عنه، وهو عن عبد العظيم الحسنيّ الجليل النبيل، وخالي رحمه الله

---

(١) الكافي، ج١، ص١١٨، ح١١، ص١٤٧، ح٥، ص١٧٨، ح٤، ص١٩٥، ح٤، ص١٩٦، ح١، ص٢٠٧، ح٢، ص٢١٣، ح١، ص٣١٨، ح١، ص٢٢٠، ح٥، ص٢٢١ ح١ و..؛ ج٣، ص٢١٠، ح٦؛ ج٤، ص٢٢٩، ح٣؛ ج٦، ص٥٥، ح٣؛ ج٧، ص١٧٤، ح٢.

(٢) الزيادة ليست في المصدر.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٣٢٤، الرقم ٢٢.

(٤) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٧: أحمد بن مهران، روى عنه الكلينيّ في الكافي، قال ابن الغضائريّ: إنّه ضعيف (منه).

(٥) نقد الرجال، ج١، ص١٧٥، الرقم ١٨٠.

وصفه بإسناد الكلينيّ وضعّفه، وفي التضعيف ضعف؛ لكونه من «غض» مع مصارمته لما ذكر، فتأمّل[1]. انتهى.

قلت: فيما حضرني الآن من نسخة الكافي بعد ذكر اسمه أضاف إليه في مواضع متعدّدة قوله: ﵀[2]، مع أنّي تصفّحت من أوّل الكتاب إلى آخره ولم أقف على مَن ترحَم على أحد ممّن ذكره فيه من الرواة والمشيخة عداه، أو إلّا نادرًا، وهذا منه -طاب ثراه- شاهد قويّ، بل دليل جليّ على حسن حاله وجلالة قدره وعلوّ شأنه، بل المستفاد منه ومن عدم تعرّضه لمثل هذا الترحّم على مَن عداه من مشيخته أصلًا أو إلّا نادرًا مزيد اختصاص ومزيّة كاملة وشرافة تامّة له.

وكيف كان فهذا مضافًا إلى إكثار الكلينيّ -طاب ثراه- من الرواية عنه، واعتماده عليه، وكونه من مشيخته بزعم العبد، يعطي علوّ شأنه وجلالة قدره ورفعة رتبته ومقامه فضلًا عن حسن حاله وصحّة الاعتماد على روايته، فينبغي أن يكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

ثمّ لا يخفى عليك أنّ الترحّم في أمثال هذه المقامات ظاهر في كون المترحّم عليه ميّتًا، وكون الترحّم بعد وفاته خاصّة، ومقتضى روايته -طاب ثراه- عنه بعد وفاته لا حال حياته فيتّضح حينئذٍ باب يكثر نفعها في بعض المطالب الآتية، فتنبّه.

---

(١) تعليقة منهج المقال للوحيد البهبهانيّ، ص٨٠.

(٢) انظر: الكافي، ج١، ص٣٩١، ح٨، وص٣٩٨، ح٥، وص٤٢٤، ح٦٠، وص٤٥٨، ح٣، وص٤٨٤، ح٧، وص٤٨٧، ح٣.

[١٣.] ومنهم: بكر بن صالح

فقد روى عنه الكلينيّ -طاب ثراه- في الكافي بقوله: حدّثنا بكر بن صالح، عن بندار بن محمّد الطبريّ، عن عليّ بن سويد السائيّ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: قلت له: أوصني، فقال: آمرك بتقوى الله، ثمّ سكت... إلى آخر الخبر[١].

ولم أجد إلى الآن فيما حضرني من كتب أهل الرجال مَن يسمّى ببكر بن صالح عدا ما قاله جماعة:

ففي «جش»: بكر بن صالح الرازيّ مولى بني ضبّة، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ضعيف، له كتاب نوادر يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرناه محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا محمّد بن خالد البرقيّ عن بكر به، وهذا الكتاب يختلف باختلاف الرواة عنه[٢].

وفي «صه»: بكر بن صالح الرازيّ مولى بني ضبّة، روى عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام، ضعيف [جدًّا] كثير التفرّد في الغرائب[٣].

وفي التلخيص: بكر بن صالح «قر» وبكر بن صالح الرازيّ الضبّيّ مولى «ضا» مولى بني ضبّة، روى عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام ضعيف جدًّا كثير التفرّد

---

(١) الكافي، ج٤، ص١٨، ح٢.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص١٠٩، الرقم ٢٧٦.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٣٢٧، الرقم ٢، و فيه: كثير التفرّد بالغرائب.

بالغرائب «صه، جش»، بكر بن صالح الرازيّ عنه إبراهيم بن هاشم «ست، لم»[١].

وفي النقد: بكر بن صالح «قر، جخ»، بكر بن صالح الرازيّ مولى بنى ضبّة «م» ضعيف، له كتاب نوادر، روى عنه محمّد بن خالد البرقيّ «جش» له كتاب روى عنه إبراهيم بن هاشم «ست» [ضعيف جدًّا] كثير التفرّد بالغرائب «غض»، ولما ذكر الشيخ عند ذكر أصحاب الرضا﵇ أنّ بكر بن صالح [الضبيّ] الرازيّ مولى، ثمّ ذكر في باب يليه رجلًا اسمه بائس حيث قال: بائس مولى حمزة بن اليسع الأشعريّ [ثقة، توهّم ابن داود أنّ هذا أيضًا من صفات بكر بن صالح الرازيّ، ومن ثمّ ذكره في كتابه في الموثّقين حيث قال: بكر بن صالح الرازيّ الضبّيّ مولى بائس مولى حمزة بن اليسع الأشعريّ ثقة، مع أنّه نقل عن رجال الشيخ أوّلًا أنّ بائس مولى حمزة بن اليسع الأشعريّ] «ضا» ثقة، ولمّا رأى [أنّ] الأصحاب مثل «جش» والشيخ و«غض» و«صه» ذكروه ضعيفًا ومهملًا ذكره مرّة أُخرى في الضعفاء [وضعّفه]، وذكر الشيخ في باب «لم» أيضًا أنّ بكر بن صالح الرازيّ روى عنه إبراهيم بن هاشم، والظاهر أنّهما واحد كما لا يخفى[٢]، انتهى.

وأنت خبير بأنّ هذا الرجل لا ينبغي -بل يمتنع- أن يكون من أصحاب الباقر والكاظم﵈ فهو مجهول الشخص والحال، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه يعطي حسن حاله ومدحه والاعتماد على روايته، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٦٢.

(٢) نقد الرجال، ج١، ص٢٩٢- ٢٩٤، الرقم ١٦ و١٧.

[١٤.] ومنهم: الجماعة الراوين عن أحمد بن محمّد بن عيسى، أو عن أحمد بن محمّد

بقول مطلق، فقد روى في مواضع متعدّدة من الكافي بلا واسطة عنهم[١] بقوله: جماعة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد[٢]، أو عن أحمد بن محمّد بن عيسى[٣] إلى آخر ما قال.

ولم يتبيّن لي إلى الآن حالهم ولا المراد بهم، ولم أقف على مَن تعرّض لذلك، غير أنّ لفظة (جماعة من أصحابنا) ظاهرة في كونهم من الإماميّة الاثنى عشريّة، وروايته -طاب ثراه- عنهم واعتماده عليهم وذكرهم بوصف الجماعة يعطي حسن أحوالهم وصحّة الاعتماد عليهم، ولا سيّما فيما كانت راوية عن أحمد بن محمّد، أو عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ حيث يترجّح في الكافي الاعتقاد كونهم عبارة عن العدّة الراوين عنه ولو بواسطة في تفسير العدّة الراوية عنه[٤]، أو بواسطة التتبّع فيمَن يروي عنهما بواسطة على التفصيل في سائر الموارد والأبواب.

وكيف كان فيكون حالهم كحال أضرابهم ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

---

(١) كذا، في الأصل (منهم)، وما أثبتناه أصوب.

(٢) الكافي، ج٣، ص٣٢١، ح٢، وص٣٢٢، ح٥، وص٣٧٠، ح١٢، وص٣٧١، ح١٦ و٢، وص٣٧٢، ح٤، وص٣٧٦، ح٢، وص٣٧٩، ح٤، وص٣٨٣، ح١٢، وص٣٨٤، ح١، وص٣٩١، ح١٨ و١٩ و٢٠، و ص٣٩٦، ح١٥، وص٤١٢، ح٦.

(٣) الكافي، ج١، ص٢٣، ح١٥؛ ج٢، ص٢٦٦، ح٨، ج٣، ص٢٦٨، ح٤، وص٣٠٦، ح٢٦، وص٣٠٨، ح٣٥، و ص٣١٧، ح١، وص٣٢٤، ح١٢، وص٣٣٦، ح٣، وص٣٦٤، ح١، وص٤٢٨، ح٢ و٣.

(٤) كذا، في الأصل (عنها)، وما أثبتناه اصوب.

نعم، قد يشكل ذلك فيما قد يوجد الجماعة من دون التقييد بقوله: من أصحابنا، من جهة عدم وضوح إماميّتهم، إلّا أنّ اعتماده عليهم وروايته عنهم أيضًا يعطي حسن حالهم وصحّة الاعتماد عليهم فيها، فلا يبعد حينئذٍ أن يكون حالهم أيضًا كحال أضرابهم ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٥.] ومنهم: الحسين بن الحسن المقيّد تارةً بالهاشميّ[١]

وأخرى بالعلويّ[٢]، وثالثةً بالحسينيّ[٣] على ما قاله في مواضع من الكافي، وروى عنه بلا واسطة، ولم أجده فيما حضرني الآن من كتب الرجال.

نعم، في «جخ»: الحسن بن الحسن العلويّ «ضا، دى»[٤]، ولم يتبيّن إلى الآن وحدة الهاشميّ والعلويّ والحسينيّ، ولا تعدّده، ولا شخصه ولا وصفه وحاله، بل ولا مذهبه أيضًا، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه فيها يعطي حسن حاله وصحّة الاعتماد على روايته، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

[١٦.] ومنهم: الحسن بن محمّد

على ما ذكره في الروضة من الكافي بقوله: وحدّثني الحسن بن محمّد، عن جعفر

---

(١) الكافي، ج٥، ص١٠٩، ح١، وص٣٤٥، ح٥.

(٢) الكافي، ج١، ص٥٢٥، ح٣٠.

(٣) الكافي، ج١، ص٢٩٨، ح٦ وفيه: الحسنيّ، وص٤٦٦، ح١، وص٥٠٢، ح٨.

(٤) الرجال للطوسيّ، ص٣٨٥، الرقم٥.

بن محمّد بن مالك الكوفيّ، عن القاسم بن الربيع الصحّاف[١]، انتهى.

ولم يتبيّن لي إلى الآن شخصه ولا حاله ووصفه ولا مذهبه، ولم أجد فيما حضرني من كتب الرجال مَن سمّي بهذا الاسم، ولكن روايته -طاب ثراه- عنه [يعطي الاعتماد على روايته][٢].

نعم، ربّما يحتمل كونه أبا محمّد الحسن بن محمّد بن أحمد النيسابوريّ الذي قيل في حقّه: إنّه روى عنه التلعكبريّ[٣]، أو أبا محمّد الحسن بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام الذي قيل أيضًا في حقّه: إنّه روى عنه التلعكبريّ، وسمع منه سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، وكان ينزل بالرميلة ببغداد، وله منه إجازة[٤]، أو أبا القاسم الحسن بن [محمّد بن] الحسن السكونيّ الكوفيّ الذي قيل في حقّه: روى عنه التلعكبريّ وسمع منه [في داره بالكوفة] سنة أربع وأربعين وثلاثمائة[٥].

ولكنّك خبير بما في هذا الاحتمال من البعد بل الوهن والإشكال.

والحاصل أنّ هذا الرجل أيضًا مجهول الشخص ومجهول الحال، إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه فيها يعطي حسن حاله وصحّة الاعتماد على

---

(١) الكافي، ج٨، ص٢، ح١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة منّا لاقتضاء المقام.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٤، الرقم ٣٦.

(٤) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٢، الرقم ٢٢.

(٥) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٣، الرقم ٣٤.

روايته، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[١٧.] ومنهم: الحسين بن أحمد

فقد روى في باب الغيبة من الكافي هكذا: الحسين بن أحمد، عن أحمد بن هلال[١]، انتهى. وفي باب مولد عليّ بن الحسين عليه السلام هكذا: الحسين بن أحمد، عن عمّه عبد الله بن الصلت، عن الحسن بن عليّ بن[٢] بنت إلياس[٣]، انتهى.

وهذا الرجل أيضًا ممّن لم يتبيّن لي إلى الآن شخصه ولا وصفه، ولم أجده فيما حضرني من كتب الرجال ولا مَن تعرّض لذكره.

نعم في التلخيص والنقد مالا وصارا أوّلًا إلى أنّه الحسين بن أحمد بن عامر الأشعريّ، ثمّ مالا أو صارا ثانيًا إلى أنّه سهو وأنّه ابن محمّد، فقال في الأوّل: الحسين بن أحمد بن عامر الأشعريّ، روى عن عمّه عبد الله بن عامر وابن أبي عمير، روى عنه الكلينيّ (لم)، كذا فيما يحضرني من نسخ الكافي، والأظهر في الملاحظة أنّ أحمد سهو، وأنّه ابن محمّد كما صرّح به «جش»[٤] في عمّه عبد الله بن عامر وغيره أيضًا في يعلى بن محمّد، وأنّه المذكور في «جش» الحسين بن محمّد بن عمران، وأنّه ابن عامر بن عمران كما صرّح به «جش» في عمّه.

---

(١) الكافي، ج١، ص٣٤٢، ح٢٩.

(٢) كذا، أثبتناه من المصدر.

(٣) الكافي، ج١، ص٤٦٨، ح٥، وفيه: محمّد بن أحمد، عن عمّه عبد الله بن الصلت.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٢١٨، الرقم ٥٧٠، وفيه: حدّثنا الحسين بن محمّد بن عامر، عن عمّه به.

وبالجملة الظاهر أنّ الرجل واحد وهو الحسين بن محمّد بن عامر بن عمران.

وفي النقد: الحسين بن أحمد بن عامر الأشعريّ، يروي عن عمّه عبد الله بن عامر وابن أبي عمير، روى عنه الكلينيّ «لم، جخ»، والمستفاد من إسناد «جش» إلى عبد الله بن عامر [و] ابن أبي عمير أنّ الراوي عن عبد الله هو الحسين بن محمّد الأشعريّ ابن أخي عبد الله بن عامر[١] وكذا يظهر من الكافي[٢] وكون هذا غيره لا يخلو عن بعد مع اتّحاد الاسم والراوي والمرويّ عنه، فكأنّ أحمد سهو وأنّه محمّد[٣]، انتهى.

قلت: هذان الفاضلان -طاب ثراهما- كما ترى مالا أو صارا إلى سهو كلّ من الشيخَيْن الجليلَيْن الكلينيّ والطوسيّ، وإلى خطأهما في تسمية أبي الحسين المفروض، وإلى نفي الحسين بن أحمد رأسًا، لكن الذي يظهر لي أنّ الحسين بن أحمد المفروض والمعنون في كلامنا هنا ليس بابن أخي عبد الله بن عامر، كيف وقد نصّ في طريق الخبر الثاني على أنّ عمّه عبد الله بن الصلت، وعلى أنّه ابن أخيه، وقد قال في حقّه وعند ترجمته في «جش»: عبد الله بن الصلت أبوطالب القمّيّ مولى بني تيم الله[٤] بن ثعلبة ثقة مسكون إلى روايته، روى عن الرضا عليه السلام، يعرف له كتاب التفسير، أخبرني عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا عبد الله

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢١٨، الرقم ٥٧٠.

(٢) الكافي، ج٣، ص٢٦٧، ح٢، وص٢٧٦، ح٤.

(٣) نقد الرجال، ج٢، ص٧٦ و٧٧، الرقم ١٧.

(٤) كذا، وفي المصدر: اللّات.

بن جعفر، قال: حدّثنا عليّ بن عبد الله بن الصلت، عن أبيه[١].

وفي «صه»: عبد الله بن الصلت -بالصاد المهملة المفتوحة والتاء المنقّطة فوقها نقطتين- يكنّى أبا طالب القمّيّ مولى تيم الله بن ثعلبة، ثقة، مسكون إلى روايته، روى عن الرضا عليه السلام[٢].

وعن «ست»: له كتاب روى [عنه] أحمد بن أبي عبد الله[٣].

وعن «جخ»: مولى بني تيم الله بن ثعلبة[٤]، انتهى.

وأيضًا المستفاد من قوله: (الحسين بن أحمد، عن عمّه عبد الله بن الصلت) أنّ أبا الحسين المفروض أحمد بن الصلت أخو عبد الله بن الصلت، وقد مرّ سابقًا أنّ الصدوق -طاب ثراه- نصّ في كتاب كمال الدين على أنّ من جملة مَن روى عنه محمّد بن الحسن بن عليّ بن أحمد [بن] الصلت القمّيّ، وهذا صريح في أنّ أحمد بن الصلت إنّما هو أخو عبد الله بن الصلت، فيلزم أن يكون ابن أخيه الحسين بن أحمد المفروض.

والحاصل أنّ عبد الله بن الصلت غير عبد الله بن عامر جدًّا، فابن أخي ابن الصلت غير ابن أخي ابن عامر، فكون أحمد بن الصلت أخاه والحسين أبيه ابن أخيه لا يقتضي أن يكون ابن أخي عبد الله بن عامر الحسين بن محمّد، ولا أن لا

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢١٧، الرقم ٥٦٤.

(٢) خلاصة الأقوال، ص١٩٣، الرقم ١٧.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص١٠٤؛ الرقم ٤٤٨.

(٤) الرجال للطوسيّ، ص٣٧٦، الرقم ٥٥٦٥، وفيه: مولى الربيع.

يكون أحمد بن عامر أخا عبد الله، ولا الحسين بن أحمد ابن أخي عبد الله بن عامر، ولا يعيّن كون الحسين ابن أخيه هو ابن محمّد لا أحمد كما هو ظاهر لا يخفى، مع أنّ في انحصار أخي عبد الله بن عامر في محمّد بن عامر وعدم كونه[١] أحمد بن عامر أيضًا تأمّلًا وإشكالًا.

والحاصل أنّ الحسين بن أحمد بن الصلت غير الحسين بن أحمد بن عامر، والسهو والغلط في الثاني -ولو فرضًا- لا يقتضي السهو والغلط في الأوّل جدًّا.

وكيف كان فهذا الرجل أيضًا مجهول الوصف والحال غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه يعطي حسن حاله وصحّة الاعتماد على روايته، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٨.] ومنهم: الحسين بن الحسن الحسينيّ

على ما ذكره في باب الإشارة والنصّ على الحسن بن عليّ عليه السلام من الكافي بقوله: الحسين بن الحسن الحسينيّ[٢] رفعه ومحمّد بن الحسن، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ[٣]، انتهى. وفي مولد عليّ بن الحسين عليه السلام بقوله: الحسين بن الحسن الحسينيّ رحمه الله وعليّ بن محمّد بن عبد الله جميعًا عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر[٤]،

---

(١) كذا، في الأصل (كون)، وما أثبتناه أصوب.

(٢) كذا، وفي المصدر: الحسنيّ.

(٣) الكافي، ج١، ص٢٩٩، ح٦.

(٤) الكافي، ج١، ص٤٦٦، ح١ وفيه أيضًا: الحسنيّ.

انتهى. وفي باب العلم وفضله بقوله: الحسين بن الحسن، عن محمّد بن زكريّا الغلانيّ[١]، عن ابن عائشة البصريّ[٢]، انتهى.

وهذا الرجل لم يتبيّن لي إلى الآن حاله.

نعم، في التلخيص والنقد: الحسين بن الحسن الحسنيّ الأسود، فاضل، يكنّى أبا عبد الله الرازيّ «لم»[٣]، وزاد في النقد: «جخ» ذكره [ابن داود] بعنوان الحسن[٤]، انتهى.

فإن ثبت كون هذا هو ذاك فهو ممدوح بالفضل، مضافًا إلى روايته -طاب ثراه- عنه، بإضافة قوله:﵀ في بعض المواضع، وإلّا فيكون حاله كحال أضرابه ممّن جهل لنا حاله، ولكن روى -طاب ثراه- عنه مع الترحّم عليه فيما مرّ كما مرّ لمثل ما مرّ.

[١٩.] ومنهم: الحسين بن الحسن العلويّ

على ما قاله في الكافي[٥]، ولم أظفر به فيما حضرني الآن من كتب الرجال أصلًا.

نعم، في التلخيص: الحسين بن الحسن العلويّ، روى الشيخ الطوسيّ بسند يأتي في عبد الله بن العبّاس أنّه قال: دخلت على أبي محمّد ﵇ بسرّ من رأى، فهنيت

---

(١) كذا، وفي الصدر: الغلابيّ.

(٢) الكافي، ج١، ص٥٠، ح١٤.

(٣) تلخيص الأقوال المخطوط، ص١١١.

(٤) نقد الرجال، ج٢، ص٨٥، الرقم ٣٤؛ الرجال لابن داود، ص٧٢، الرقم ٤٠٣.

(٥) الكافي، ج١، ص٥٢٥، ح٣٠.

بسيّدنا صاحب الزمان عليه السلام لما ولد[١]، انتهى.

فإن اتّحد هذا مع ذاك فهو إماميّ ممدوح لظاهر الخبر، مضافًا إلى روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه فيها، وإلّا فحاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٢٠.] ومنهم: الحسين بن عليّ العلويّ

على ما قاله في موضع من الكافي[٢] والهاشميّ على ما قاله في آخر[٣]، ولم أظفر بهذا الرجل ولا بمَن تعرّض لذكر اسمه من علماء الرجال أصلًا.

نعم، في الكافي: الحسين[٤] بن عليّ العلويّ، قال: أودع بخروج[٥] مرداس بن عليّ مالًا للناحية، وكان عند مرداس مال لتميم بن حنظلة، فورد على مرداس: أنفذ مال تميم مع ما أودعك الشيرازيّ...[٦] الخبر.

وكيف كان فهذا الرجل سواء قلنا باتّحاده مع الهاشميّ، أو تغايرهما، يكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتبصّر.

---

(١) تلخيص الأقوال المخطوط، ص١١١.

(٢) الكافي، ج١، ص٣٧٢، ح٦.

(٣) ما وجدته في الكافي بهذا العنوان؛ نعم في ج٥، ص١٠٩، ح١، وص٣٤٥، ح٥، ورد بعنوان: الحسين بن الحسن الهاشميّ، والظاهر اتّحاده مع ما مرّ آنفًا؛ وفي ج٤، ص١٤٦، ح٤ بعنوان: الحسن بن عليّ الهاشميّ والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ.

(٤) كذا، وفي المصدر: الحسن.

(٥) في المصدر: المجروح.

(٦) الكافي، ج١، ص٥٢٣ ح١٨.

[٢١.] ومنهم: الحسين بن محمّد الأشعريّ

فقد أكثر الرواية عنه بلا واسطة في الكافي غاية الإكثار من أوّل الكتاب إلى آخره حتّى في الروضة منه[١] أيضًا، ولا ينبغي التأمّل ولا الشكّ والارتياب في جلالة قدره وعلوّ شأنه ووثاقته، وقد نصّ عليه جماعة:

ففي «جش»: الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعريّ القمّيّ أبو عبد الله، ثقة، له كتاب النوادر، أخبرنا [ه] محمّد بن محمّد، عن أبي غالب الزراريّ، عن محمّد بن يعقوب، عنه[٢].

وفي «صه»: الحسين الأشعريّ القمّيّ، أبوعبد الله، ثقة[٣].

وفي التلخيص: الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعريّ القمّيّ أبوعبد الله ثقة له كتاب[النوادر أخبرناه] عنه محمّد بن يعقوب «جش».

وقد تقدّم عن «صه»: الحسين الأشعريّ القمّيّ أبوعبد الله، ثقة، وكأنّه المراد به، وسيأتي في عبد الله بن عامر بن عمران ما ينبّه على أنّ هذا هو الحسين بن محمّد بن

---

(١) الكافي، ج١ ص٣٤، ح٢، وص٤٩، ح٧، وص٥٤، ح١، وص١٤٣، ح٤، وص١٨٦، ح٢ و...؛ وج٢، ص١٨، ح١، وص١٣٧، ح١، وص٥٠٩، ح٢، وص٥١١، ح٣، وص٥٥٤، ح٢ و...؛ وج٣، ص١٠٤، ح١، وص٢٦٧، ح٢، وص٢٧٦، ح٤، وص٢٨٠، ح٨ و...، وج٤، ص٢٩٦، ج٢؛ وج٥، ص٣٣، ح٣، وص٤٨، ح٦؛ وج٧، ص٦١، ح١٥، وص١١١، ح٤ وص١٧٥، ح٩، وص٢٠٠، ح١٠ و...؛ وج٨، ص١٠٠، ح٧٠، وص١٠٢، ح٧٤، وص١٥٢، ح١٣٨، وص١٧٠، ح١٩١، وص١٧٦ ح١٩٥ و...

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٦٦، الرقم ١٥٦.

(٣) خلاصة الأقوال، ص١١٩، الرقم ٢٤.

عامر بن عمران، وأنّه قد نسب هنا محمّد إلى جدّه، فإنّ الحسين هذا هو الراوي عن عبد الله بن عامر كما ينبّه عليه أسانيد روايات كثيرة، وقد نبّهنا عليه أيضًا في ترجمة الحسين بن أحمد بن عامر[١].

وفي النقد: الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعريّ القمّيّ أبوعبد الله، ثقة، له كتاب نوادر، روى عنه محمّد بن يعقوب «جش»[٢].

وفي التعليقة قال في ترجمة الحسين بن محمّد: هو الحسين بن محمّد بن عمران الآتي، قال: قال المحقّق الداماد: هو أحد أجلّاء مشايخ الكلينيّ، وقد أكثر من الرواية عنه في الكافي، وصرّح باسم جدّه عامر الأشعريّ في مواضع عديدة[٣]، انتهى.

وفي الرواشح عند شرح قوله الحسين بن محمّد الأشعريّ: هو الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعريّ أبو عبد الله الثقة، صاحب كتاب النوادر، روى عن معلّى بن محمّد[٤].

وفي شرح المشيخة: كلّما يذكره عن الحسين بن محمّد بن عامر بن عمران بن أبي بكر[٥] الأشعريّ، وهو الحسين بن محمّد بن عمران، فتارة يذكر جدّه، وتارة يذكر أبوه القمّيّ أبوعبد الله ثقة، روى عنه محمّد بن يعقوب «جش» «صه»[٦].

---

(١) تلخيص الأقوال المخطوط، ص١١٧، والزيادات ليست في المصدر.
(٢) نقد الرجال، ج٢، ص١١٤، الرقم ١٥٢١.
(٣) تعليقة منهج المقال، ص١٤٦.
(٤) لم أعثر عليه في الرواشح السماويّة.
(٥) كذا، وفي المصدر: عمر.
(٦) روضة المتّقين، ج١٤، ص٥٦.

وفي الوجيزة: ثقة[١].

فإذن لا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا؛ لذا مضافًا إلى ما مرّ.

[٢٢.] ومنهم: حميد بن زياد

فقد أكثر -طاب ثراه- في الكافي الرواية عنه بلا واسطة، غاية الإكثار[٢] وهذا الرجل ممّن لا ينبغي الشكّ والارتياب في علوّ شأنه وجلالة قدره وعظم منزلته ووثاقته كما نصّ على ذلك جماعة:

ففي «جش»: حميد بن زياد بن حمّاد بن حمّاد بن زياد هوار الدهقان أبو القاسم، كوفيّ سكن سورا، وانتقل إلى نينوى؛ -قرية على العلقمي إلى جنب الحائر على صاحبه السلام-، كان ثقة واقفًا وجهًا فيهم، سمع الكتب وصنّف الكتاب الجامع

---

(١) الوجيزة للمجلسيّ، ص٦٦، الرقم ٥٩١.

(٢) الكـــــــــافي، ج٢، ص١٤، ح٣، وص٧٥، ح٦، وص٨٧، ح٦، وص٩٣، ح٢٤ و...؛ ج٣ ص١١٢، ح٩، وص١١٥، ح٤، وص١١٨، ح٥، وص١٢٧، ح٢، وص١٣٣، ح٧، وص١٤٦، ح١٥ و١، و...؛ وج٤، ص٥٩، ح٥، وص١٠٣، ح٨، وص١٢١، ح٥، وص١٢٩، ح٧، وص١٣٤، ح٤، وص٢٢٩، ح٤، و...؛ وج٥، ص٣٤، ح١، وص٥٨، ح٩، وص٧٩، ح١٠، وص٩١، ح٣، وص١٠٤، ح٣، وص١٤٧، ح١، وص١٧١، ح٩ و...؛ وج٦، ص٢٧، ح١، وص٤٣، ح٤، وص٥٦، ح٤، وص٥٨، ح٤، وص٦٩، ح٩ و١، وص٧٤، ح٥، و ص٧٧، ح٢ و٣، وص٧٩، ح٣، وص٨١، ح٨، و...؛ وج٧، ص٨، ح٧، وص٢٩، ح٤، وص٣٣، ح٢٠، وص٣٩، ح٤٠، وص٤٣، ح٢، وص٥٥، ح١٢، وص٦٨، ح٣، وص٧٧، ح١، وص٨٢، ح٢ و...؛ وج٨، ص٨١، ح٣٩، وص١١٠، ح٩٠ و٩١، وص١٢٦، ح٩٦، و ص١٨٩، ح٢١٥، وص٢٢٨، ح٢٩١، وص٢٦٢، ح٣٧٧ و...

في أنواع الشرايع، كتاب الخمس، وكتاب الدعاء، وكتاب الرجال، وكتاب مَن روى عن الصادق ﷺ، وكتاب الفرائض، وكتاب الدلائل، وكتاب ذمّ مَن خالف الحقّ وأهله، وكتاب فضل العلم والعلماء، وكتاب الثلاث والأربع، وكتاب النوادر وهو كتاب كبير، [قرأته على أحمد بن عليّ بن نوح قال: حدّثنا الحسين بن عليّ بن سفيان][1] قال: قرأت على حميد بن زياد كتابه كتاب الدعاء، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، عن حميد بكتبه.

قال أبو المفضّل الشيبانيّ: أجازنا سنة عشر وثلاثمائة، وقال أبو الحسن عليّ بن حاتم: لقيته سنة ست وثلاثمائة [و] سمعت منه كتابه كتاب الرجال قراءة وأجاز لنا كتبه، ومات حميد سنة ستّ عشر وثلاثمائة[2].

وفي «صه»: حميد بن زياد من أهل نينوى قرية إلى جانب الحائر -على ساكنه السلام-، ثقة عالم جليل واسع العلم كثير التصانيف قاله الطوسيّ ﷺ.

وقال النجاشيّ: حميد بن زياد بن حمّاد بن حمّاد بن زياد الدهقان أبو القاسم كوفيّ، سكن سوراء، وانتقل إلى نينوى قرية على العلقميّ إلى جنب الحائر -على صاحبه السلام-، كان ثقة واقفًا وجهًا فيهم، مات سنة [ستّ][3] عشر وثلاثمائة،

---

(١) كذا في الأصل، وفي المصدر: أخبرنا أحمد بن عليّ بن نوح قال: حدّثنا الحسين بن عليّ بن سفيان قال: قرأت...

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص١٣٢، الرقم ٣٣٩.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر، والصحيح ما ثبت في المتن كما مرّ في النجاشيّ.

والوجه عندي أنّ روايته مقبولة[١] إذا خلت عن المعارض[٢].

وفي الرواشح في جملة كلام له روى عنه؛ -أي: محمّد بن خالد الطيالسيّ- حميد بن زياد الثقة، العالم الجليل، الواسع العلم، الكثير التصانيف، صنّف أصولًا كثيرة، مات سنة تسع وخمسين ومائتين وله سبع وتسعون سنة، ذكره الشيخ في كتاب الرجال[٣].

وفي النقد: له كتب روى عنه الحسين بن عليّ بن سفيان وأحمد بن جعفر بن سفيان «جش» ثقة كثير التصانيف، روى عنه أبو طالب الأنباريّ وأبو القاسم عليّ بن حبشي «ست» عالم جليل واسع العلم كثير التصانيف «لم جخ»[٤].

وفي الوجيزة: ثقة[٥].

قلت: المفهوم من قول «جش» واقفًا وجهًا فيهم إنّه واقفيّ، ومن كلام الشيخ والعلّامة وغيرهما عدمه، ولعلّه الأولى والأرجح، بل المتعيّن.

والمفهوم من كلام صاحب التلخيص تعدّده حيث عنون حميد بن زياد، ثمّ عنون أيضًا حميد بن زياد بن حمّاد بن حمّاد بن زياد الدهقان[٦]، انتهى.

---

(١) كذا في الأصل، وفي المصدر: عندي قبول روايته.

(٢) خلاصة الأقوال، ص١٢٩، الرقم ٢.

(٣) لم أعثر عليه في الرواشح، الرجال للطوسيّ، ص٤٤١، الرقم ٥٤.

(٤) نقد الرجال، ج٢، ص١٧١، الرقم ١٧١٩.

(٥) الوجيزة للمجلسيّ، ص٧١، الرقم ٦٤٥.

(٦) تلخيص الأقوال المخطوط، ص١٣٣.

وممّا عداه ولا سيّما «جش» وحدته، ولعلّه الأولى والأرجح؛ لكثرة قائله وموافقته للأصل، بل الأصول السليمة عمّا يصلح للمعارضة، والمفهوم ممّا مرّ نقله عن الرواشح: فوته سنة تسع وخمسين ومائتين، ومن سائر ما مرّ في سنة ستّ عشر وثلاثمائة ولعلّه الأولى والأرجح بل المتعيّن؛ لكثرة نقلته، ورواية الكلينيّ -طاب ثراه- عنه من أوائل الكافي إلى أواخره حتّى الروضة منه، مضافًا إلى ما وجدته في كتاب عاصم بن حميد، حيث قال فيه ما هذا عين ألفاظه: حدّثني أبوالحسن محمّد بن الحسن بن الحسين بن أيّوب القمّيّ -أيّده الله- قال: حدّثني أبومحمّد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبريّ -أيّده الله-، قال: حدّثنا أبوعليّ محمّد بن همّام بن سهل[1] الكاتب قال: حدّثنا أبو القاسم حميد بن زياد بن هوارا سنة تسع وثلاثمائة قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد بن مساعد ومسلمة عن عاصم بن حميد الخيّاط...[2] إلى آخر ما قال.

وما ذكر في ترجمة إبراهيم بن سليمان: له كتاب عنه حميد بن زياد «جش»[3]، و«لم»: كتب وروى عنه حميد بن زياد وأبوطالب الأنباريّ[4]، وفي ترجمة آدم بيّاع اللؤلؤ: له كتاب رواه أبو طالب الأنباريّ، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: سهيل.

(٢) الأصول الستّة عشر، ص٣١، وفيه: حدّثنا عبيد الله بن أحمد، عن مساور وسلمة، عن عاصم بن حميد الحنّاط.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص١٨، الرقم٢٠.

(٤) الرجال للطوسيّ، ص٤١٤، الرقم ٥٩٩٣ ذيل عنوان: إبراهيم بن سليمان النهميّ.

إسماعيل القرشيّ، عن أبي محمّد، عنه «ست»[١]، إلى غير ذلك ممّا يساعد المختار من الشواهد والأمارات فلا تغفل.

وكيف كان فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا؛ لذا مضافًا إلى ما مرّ، فتذكّر.

[٢٣.] ومنهم: داود بن كورة

بالكاف المضمومة والواو الساكنة والراء المفتوحة على ما ضبطه العلّامة[٢]، وهو أحد الرجال الخمسة المفسّر بهم العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد بن عيسى فيما مرّ عن «جش» عند ترجمة الكلينيّ -طاب ثراه-[٣]، وفي «صه».

ولم أجد إلى الآن على مَن نصّ على وثاقته ولا على حسن حاله.

نعم، في «جش» بزيادة على ما مرّت إليه الإشارة في بيان حال أحمد بن محمّد بن عيسى: داود بن كورة أبوسليمان القمّيّ وهو الذي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السرّاد على معاني الفقه، له كتاب الرحمة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحجّ، أخبرنا محمّد بن عليّ القزوينيّ قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا داود[٤]، وعن «جخ» و«ست»: أنّ داود بن كورة القمّيّ بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى،

---

(١) الفهرست للطوسيّ، ص٥٥، الرقم ٥٦، وفيه: إسماعيل القرشيّ أبي محمّد، عنه.

(٢) إيضاح الاشتباه، ص١٧٧، الرقم ٢٦٣.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص٣٧٨، الرقم ١٠٢٦.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص١٥٨، الرقم ٤١٦.

وقال: له كتاب الرحمة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحجّ[١]، انتهى.

وفي الوجيزة: ثقة[٢].

وفي التعليقة عند ترجمته: هو من مشايخ الكلينيّ الظاهر جلالته[٣]، انتهى.

قلت: ظاهر هذه الكلمات ورواية الكلينيّ -طاب ثراه- عنه وإكثاره فيها غاية الإكثار ولو بواسطة العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد بن عيسى واعتماده عليه وعلى روايته وعدّة من أصحابنا ولو في ضمن قوله: (عدّة من أصحابنا) ومن أضراب سائر رجال هؤلاء العدّة، يعطي حسن حاله بل علوّ شأنه وجلالة قدره وعظم منزلته وإماميّته، بل ووثاقته أيضًا في وجه غير خفيّ، ولا سيّما على الماهر الفطن الزكي خصوصًا بعد ما مرّ سابقًا، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا أو ملحقًا به كما فيما مرّ لمثل ما مرّ، مع أنّ الخطب سهل؛ إذ لم أقف على ما تفرّد هو بروايته في الكافي أصلًا، فتفطّن.

[٢٤.] ومنهم: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ

فقد روى الكلينيّ طاب ثراه عنه بلا واسطة في الكافي في مولد أمير المؤمنين عليه السلام هكذا: عبد الله بن جعفر وسعد بن عبد الله جميعًا عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه عليّ بن مهزيار، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب

---

(١) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٦، الرقم ٦١٢٨، الفهرست للطوسيّ، ص١٢٥، الرقم ٢٨٢.

(٢) لم نعثر عليه في الوجيزة.

(٣) تعليقة منهج المقال، ص١٧٣.

السجستانيّ، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «**ولدت فاطمة عليها السلام بنت محمّد صلى الله عليه وآله بعد مبعث رسول الله بخمس سنين، وتوفّيت ولها ثمان عشرة سنة وخمسة وسبعون يومًا**»[١].

وفي مولد الحسن بن عليّ عليهما السلام هكذا: سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر [الحميريّ][٢]، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه عليّ، عن الحسين[٣] بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**قبض الحسن بن عليّ عليهما السلام وهو ابن سبع وأربعين سنة في عام خمسين [سنة][٤] وعاش بعد رسول الله عليهما السلام أربعين سنة**»[٥].

وفي مولد الحسين بن عليّ عليهما السلام هكذا: «**ولد عليه السلام في سنة ثلاث، وقبض في شهر المحرّم من سنة إحدى وستّين من الهجرة وله سبع وخمسون سنة [وأشهر]**»[٦].

وفي مولد عليّ بن الحسين عليهما السلام بعين هذا الإسناد[٧] عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**قبض عليّ بن الحسين عليهما السلام وهو ابن سبع وخمسين سنة في عام خمس وتسعين، وعاش بعد الحسين عليه السلام خمسًا وثلاثين سنة**»[٨].

---

(١) الكافي، ج١، ص٤٥٧، ح١٠.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٣) كذا في الأصل، وفي المصدر: الحسن.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٥) الكافي، ج ١، ص٤٦١، ح٢.

(٦) الكافي، ج١، ص٤٦٣، والزيادة من المصدر.

(٧) الكافي، ج١، ص٤٦٨، ح٦، وفيه مثل ما مرّ في مولد الحسين بن عليّ عليهما السلام.

(٨) حاشية: (ويظهر من هذه التواريخ أنّ لعليّ بن الحسين عليهما السلام في يوم الطفّ اثنين وعشرين سنة ←

وفي مولد أبي جعفر الباقر عليه السلام بعين هذا الإسناد إلّا أنّه قال فيه: سعد بن عبد الله والحميريّ [جميعًا...]، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**قبض محمّد بن عليّ الباقر عليهما السلام وهو ابن سبع وخمسين سنة في عام أربع عشرة ومائة، وعاش بعد عليّ بن الحسين عليهما السلام تسع عشرة سنة وشهرين**»[١].

وفي مولد أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام بعين هذا الإسناد، إلّا أنّ فيه: سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر [جميعًا عن...]، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**قبض أبوعبد الله جعفر بن محمّد عليهما السلام وهو ابن خمس وستّين سنة في عام ثمان وأربعين ومائة، وعاش بعد أبي جعفر أربعًا وثلاثين سنة**»[٢].

وفي مولد أبي الحسن موسى الكاظم عليه السلام بعين هذا الإسناد ولكن بدون لفظ الحميريّ... عن أبي بصير قال: «قبض **موسى بن جعفر عليهما السلام وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلاث وثمانين ومائة وعاش بعد جعفر عليه السلام خمسًا وثلاثين سنة**»[٣].

وفي مولد الرضا عليه السلام: سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر جميعًا، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان قال: «**قبض عليّ بن موسى عليهما السلام وهو ابن تسع وأربعين سنة وأشهر في عام اثنتين ومائتين،**

→

ولابنه محمّد عليه السلام أربع سنين (أبوالقاسم)).

(١) الكافي، ج١، ص٤٧٢، ح٦.

(٢) الكافي، ج١، ص٤٧٥، ح٧.

(٣) الكافي، ج١، ص٤٨٦، ح٩.

عاش بعد موسى بن جعفر عليه السلام عشرين سنة إلّا شهرين أو ثلاثة»[١].

وفي مولد الجواد عليه السلام بمثل هذا الإسناد عن محمّد بن سنان قال: «**قبض محمّد بن عليّ عليهما السلام وهو ابن خمس وعشرين سنة وثلاثة أشهر واثنى عشر يومًا، توفّي يوم الثلاثاء لستّ خلون من شهر ذي الحجّة سنة عشرين ومائتين، عاش بعد أبيه تسعة عشر سنة إلّا خمسًا وعشرين يومًا**»[٢].

وفي مولد أبي عبد الله الصادق عليه السلام أيضًا: سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر محمّد بن عمرو[٣] بن سعيد، عن يونس بن يعقوب، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال: سمعته يقول: «**أنا كفنت أبي في ثوبين شطويّين كان يحرم فيهما وفي قميص من قمصه وفي عمامة كانت لعليّ بن الحسين عليهما السلام وفي برد اشتراه بأربعين دينارًا**» الخبر[٤].

إلى غيره ممّا رواه عن سعد بلا واسطة، وهذا الرجل ممّن لا ينبغي الشكّ ولا الارتياب في جلالة قدره وعلوّ رتبته وعظم شأنه ووفور علمه ووثاقته، وقد نصّ على ذلك جماعة:

ففي «جش»: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ أبوالقاسم، شيخ هذه الطائفة [وفقيهها] ووجهها، كان سمع من حديث العامّة كثيرًا وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم الحسن بن عرفة ومحمّد بن عبد الملك

---

(١) الكافي، ج١، ص٤٩١ - ٤٩٢، ح١١.

(٢) الكافي، ج١، ص٤٩٧، ح١٢.

(٣) كذا، وفي المصدر: عمر.

(٤) الكافي، ج١، ص٤٧٥ - ٤٧٦، ح٨.

الدقيقيّ وأبا حاتم الرازيّ وعبّاس الرهقيّ[١]، ولقي مولانا أبا محمّد ﷺ ورأيت بعض أصحابنا يضعفونه لقاء[٢] أبي محمّد ﷺ ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه، والله أعلم.

وكان أبوه عبد الله بن أبي خلف قليل الحديث، روى عن الحكم بن سكين[٣] وروى عنه الحسن[٤] بن محمّد بن عيسى.

وصنّف سعد كتبًا كثيرة وقع إلينا منها كتاب الرحمة... وساق الكلام في تعداد أسامي الكتب وكان عددها سبعة وثلاثين إلى أن قال: وكتاب النوادر وكتاب المستحبّات[٥] رواه عنه حمزة بن القاسم خاصّة، كتاب المزار، وكتاب مثالب هشام ويونس، وكتاب مناقب الشيعة أخبرنا محمّد بن محمّد والحسين بن عبيد [الله] والحسين بن موسى قالوا: حدّثنا جعفر بن محمّد قال: حدّثني[٦] أبي وأخي قالا: حدّثنا سعد بكتبه كلّها قال الحسين بن عبيد الله: جئت بالمستحبّات[٧] إلى أبي القاسم ابن قولويه ﷺ أقرأها عليه فقلت: حدّثك سعد؟ فقال: لا بل

---

(١) كذا، وفي المصدر: الترقفيّ.

(٢) كذا، وفي المصدر: يضعفون لقاءه لأبي محمد.

(٣) كذا، وفي المصدر: مسكين.

(٤) كذا، وفي المصدر: أحمد.

(٥) كذا، وفي المصدر: المنتخبات.

(٦) كذا، وفي المصدر: حدّثنا.

(٧) كذا، وفي المصدر: المنتخبات.

حدّثني أبي وأخي عنه، و[أنا] لم أسمع من سعد إلّا حديثَيْن، توفّي سعد ﵁ سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين[١].

وفي «صه»: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ يكنّى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها، ولقي مولانا أبا محمّد العسكريّ ﵇، قال النجاشيّ: رأيت [بعض] أصحابنا يضعفون لقاءه لأبي محمّد﵇ ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه والله أعلم، توفّي سعد ﵁ سنة إحدى وثلاثمائة وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين، وقيل: مات يوم الأربعاء لسبع وعشرين من شوال سنة ثلاثمائة وفي ولاية رستم[٢].

وفي النقد: جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة، له كتب روى محمّد بن عليّ بن الحسين عن أبيه، ومحمّد بن الحسن عنه، وروى أحمد بن محمّد بن يحيى عن أبيه عنه «ست»[٣]. وذكره الشيخ عند ذكر أصحاب العسكريّ ﵇ وقال: عاصره ولم أعلم أنّه روى عنه[٤]، ثمّ ذكره في باب (لم) وقال: جليل القدر صاحب تصانيف ذكرناها في «ست»، روى عنه ابن الوليد وغيره، وروى ابن بابويه عن أبيه عنه[٥]، وذكره «د» في البابين[٦]، وذكره في باب الضعفاء عجيب؛

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص١٧٧ – ١٧٨، الرقم ٤٦٧.

(٢) خلاصة الأقوال، ص١٥٦، الرقم ٣، وفيه: رستمدار.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص٧٥، الرقم ٣١٧.

(٤) الرجال للطوسيّ، ص٣٩٩، الرقم ٣.

(٥) الرجال للطوسيّ، ص٤٢٧، الرقم ٦.

(٦) الرجال لابن داود، ص١٠٢، الرقم ٦٨١، وص٢٤٧، الرقم ٢٠٨.

لأنّه لا ارتياب في توثيقه[١].

وفي شرح المشيخة: وثّقه الشيخ والعلّامة، وذكره [ابن داود] في باب الضعفاء، وذكر الشهيد الثاني في حاشيته: ذكر المصنّف لسعد بن عبد الله في هذا القسم عجيب؛ إذ لا خلاف بين أصحابنا في ثقته وجلالته وغزارة علمه يعلم ذلك من كتبهم، فإن كان الباعث [له] على ذلك حكاية «جش» عن بعض أصحابنا ضعف لقاءه العسكريّ عليه السلام [فهو أعجب]؛ فإنّ ذلك لا يقتضي الطعن فيه بوجه.

وذكر في حاشيته على الخلاصة على ضعف اللقاء ذكرها الصدوق في كتاب إكمال الدين[٢] وأمارات الوضع عليها لائحة[٣].

وفي الوجيزة: ثقة[٤].

وفي الرواشح: وأبو القاسم سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ الثقة، الجليل القدر، الواسع الأخبار، الكثير التصانيف، شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها[٥].

وفي حاشيته على رسالة حرمة التسمية: سعد بن عبد الله أبو القاسم الأشعريّ، شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها[٦]، انتهى.

---

(١) نقد الرجال، ج٢، ص٣١٠ - ٣١٢، الرقم ٢٢١٥.
(٢) كمال الدين، ص٤٥٧ و٤٦١.
(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص١٦.
(٤) الوجيزة للمجلسيّ، ص٨٦، الرقم ٨٢٢.
(٥) لم أعثر عليه في الرواشح السماويّة.
(٦) شرعة التسمية، ص٦٣.

وفي التعليقة قال: قوله [في] سعد بن عبد الله وأمارات الوضع انتهى: قال جدّي ﵀ الصدوق حكم بصحّتها، وكذا الشيخ ﵀ بأنّ الخبر وإن كان من الآحاد لكن تضمّن الحكم بالمغيّبات وحصلت نعلم أنّه من المعصوم ﷺ إلى أن قال: وعلامة الوضع إن كان الإخبار بالمغيّبات ففيه ما لا يخفى، وكيف وفيه[1] من الفوائد الجمّة ما يدلّ على صحّته[2]، انتهى.

وقد مرّ سابقًا في أبي عليّ الأشعريّ الخبر المروي عن إكمال الدين على جلالة قدره لو قيل باعتباره وعدم وضعه، ودلالة هذه الكلمات على تمام المدّعى في غاية الوضوح والجلاء، فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا؛ لذا مضافًا إلى ما مرّ، فتذكّر.

[٢٥.] ومنهم: سهل بن زياد الآدميّ أبو سعيد الآدميّ

فقد روى الكلينيّ -طاب ثراه- عنه في الكافي بلا واسطة ولا سبقها وتقدّم ما روى عنه معها، فقال في موضع منه: سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله ﷺ[3].

وفي موضع آخر: سهل، عن إبراهيم بن محمّد المدائنيّ[4]، عمّن ذكره، عن

---

(١) كذا، في الأصل (ففيه)، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) تعليقة منهج المقال، ص١٨٩.

(٣) الكافي، ج٤، ص٣٨٧، ح٩.

(٤) كذا، وفي المصدر: المدينيّ.

أبي عبد الله ﷺ قال: سُئِل عن الغناء وأنا حاضر...إلى آخره[١].

وفي آخر: سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى أو غيره، عن أبي داود المسترق قال: «مَن ضرب في بيته بربط أربعين يومًا سلّط الله عليه شيطانًا»[٢].

وفي آخر: سهل [بن زياد]، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله ﷺ في المرأة إذا ماتت و[ليس] معها امرأة تغسّلها... إلى آخره[٣].

وفي آخر: سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي عبدالله ﷺ قال: سألته عن المرأة تموت ويتحرّك الولد في بطنها... إلى آخره[٤].

وفي آخر: سهل بن زياد، عن ابن محبوب وأحمد بن محمّد في المرأة إذا ماتت نفساء...[٥] إلى غير ذلك من الأخبار التي رواها في الكافي عن سهل بلا واسطة ولا تقدّم ما روى عنه معها، ولا ينافي ذلك روايته -طاب ثراه- عنه بواسطة العدّة الراوين عنه، أو بواسطة غيرهم ممّن هو في طبقتهم ولا سيّما بعد ملاحظة ما رواه في الكافي عن سهل، قال: كتبت إلى أبي محمّد ﷺ سنة خمس وخمسين ومائتين: قد اختلف[٦] يا سيّدي أصحابنا في التوحيد منهم مَن يقول: [هو] جسم، ومنهم مَن

---

(١) الكافي، ج٦، ص٤٣٤، ح١٨.

(٢) الكافي، ج٦، ص٤٣٤، ح١٧.

(٣) الكافي، ج٣، ص١٥٨، ح١٠.

(٤) الكافي، ج٣، ص١٥٥، ح٢.

(٥) الكافي، ج٣، ص١٥٤، ح٣.

(٦) كذا في المصدر، وفي الأصل: أخلفت.

يقول: [هو] صورة، فإن رأيت يا سيّدي أن تعلمني من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه فعلت متطوّلًا على عبدك، فوقع بخطّه ﷺ: «**سألت عن التوحيد وهذا عنكم معزول، الله واحد أحد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، خالق ليس بمخلوق يخلق تبارك وتعالى ما يشاء من الأجسام وغير ذلك وليس بجسم، يصوّر ما يشاء وليس بصورة -جلّ ثناؤه وتقدّست أسماؤه- أن يكون له شبيه، هو لا غيره ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**»[(١)].

ورواه الصدوق في التوحيد بقوله: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار﵀، عن أبيه، عن سهل بن زياد، قال: كتبت إلى أبي محمّدﷺ سنة خمس وخمسين ومائتين... إلى آخر ما مرّ بعينه[(٢)].

ورواه «جش» في ترجمته بقوله: وقد كاتب أبا محمّد العسكريّﷺ على يد محمّد بن عبد الحميد العطّار للنصف من شهر ربيع الآخر من سنة خمس وخمسين ومائتين ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح وأحمد بن الحسين -رحمهما الله- له كتاب التوحيد، رواه أبوالحسن العبّاس بن أحمد بن الفضل [بن] محمّد الهاشميّ الصالحيّ، عن أبيه، عن [أبي] سعيد الآدميّ، وله كتاب النوادر أخبرناه محمّد بن محمّد قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد. ورواه عنه جماعة[(٣)].

---

(١) الكافي، ج١، ص١٠٣، ح١٠.

(٢) التوحيد للصدوق، ص١٠١، ح١٤.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص١٨٥، الرقم ٤٩٠.

فإنّ هذا التاريخ المدلول عليه بهذه الأخبار يوافق ويساعد حياة الكلينيّ -طاب ثراه- وإمكان لقائه له وروايته كذلك عنه ولو في الجملة، مضافًا إلى رواية عليّ بن إبراهيم في تفسيره عن سهل بلا واسطة[١] حيث قال فيه: عن سهل، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبان بن تغلب... إلى آخره[٢].

ورواية السميّ البرقي عنه في المحاسن بقوله في موضع: [عنه]، عن سهل بن زياد قال: حدّثني أحمد بن هارون، عن موفق المدينيّ، عن أبيه قال: بعث إليَّ الماضي عليه السلام يومًا وحبسني للغداء... إلى آخره[٣].

وفي موضع آخر منه: [عنه]، عن أبي سعيد الآدميّ قال: حدّثني مَن رأى أبا الحسن عليه السلام يأكل الكراث من المشارة... إلى آخره[٤].

وبالجملة الشواهد والأمارات الواضحة القائمة على اتّحاد زمان حياة سهل والكلينيّ في الجملة، ودركه -طاب ثراه- لزمان حياته كذلك، ولزمان حياة مَن أدركه أو روى عنه، وعلى روايته -طاب ثراه- لـمَن هو في طبقته وزمانه كثيرة غاية الكثرة، ولعلّه يأتي إلى بعضها الإشارة زيادة على ما عرفته.

وكيف كان فهذا الرجل وإن اشتهر ضعفه بين فقهاء الأصحاب وفي كلماتهم وكتبهم الفقهيّة المفصّلة، واختلفت فيه أيضًا كلمة أرباب الرجال، إلّا أنّه بزعم

---

(١) في المصدر: وعنه (أي محمّد بن أبي عبد الله)، عن سهل.

(٢) تفسير القمّيّ، ج٢، ص٥٩.

(٣) المحاسن، ج٢، ص٥٠٧.

(٤) المحاسن، ج٢، ص٥١١.

العبد إماميّ حسن الحال والاعتقاد، بريء عمّا قيل في شأنه ورمي إليه وقذف به، بل موثوق به ومعتمد عليه حسب ما يستفاد من التتبّع والاستقراء في الأخبار ورواتها، ولا سيّما المشايخ والأجلّاء الراوين عنه بلا واسطة ومعها، وإكثارهم للرواية عنه غاية الإكثار، ولا سيّما الصدوق والكلينيّ -طاب ثراهما- فإنّهم يعاملون معه ومع روايته معاملتهم مع الثقات والمعتَبرين والمعتمَدين المسلّمين عندهم، بل الصدوق -طاب ثراه- فيما حضرني الآن من كتاب التوحيد ترحّم عليه فيه بقوله: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار ﵀، عن أبيه، عن سهل بن زياد، عن بعض أصحابه﵀ إلى آخر ما قال[1]، بناءً على عود الضمير في قوله﵀ على سهل كما يعود إليه ضمير أصحابه، بل التأمّل في مكاتبته السالفة يعطي كونه من أصحابنا الإماميّة الاثني عشريّة ومن أهل التوحيد والاعتقاد الصحيح فيه ومن طالبي الحقّ في ذلك، بل ينبغي بزعم العبد أن يعدّ ثقة[2] كما نقل عن الشيخ

---

(١) التوحيد للصدوق، ص١٠٢، ح١٦، وفيه: عن بعض أصحابنا قال: كتبت...الخ.

(٢) حاشية: ويؤيّده ما ذكره البهبهانيّ في تعليقته على [الـ]رجال الكبير من الميرزا محمّد وهو أنّه قال: قوله سهل بن زياد اشتهر الآن ضعفه ولا يخلو من نظر؛ لتوثيق الشيخ وكونه كثير الرواية جدًّا ولأنّ رواياته سديدة مقبولة مفتي بها ولرواية جماعة من الأصحاب عنه كما هو المشاهد، وصرّح هنا «جش» بل ورواية أجلّائهم عنه بل وإكثارهم من الرواية عنه منهم عدّة من أصحاب الكليني وسيجيء ذكرهم في الخاتمة، والكلينيّ مع نهاية احتياطه في أخذ الرواية واحترازه عن المتّهمين -كما هو ظاهر ومشهور وينبّه عليه ما سيجيء في ترجمته- إكثاره في الرواية عنه بمكان سيّما في كافيه الذي قال في صدره ما قال، فتأمّل.

وبالجملة أمارات الوثاقة والاعتماد والقوّة التي مرّت الإشارة إليها مجتمعة فيه كثيرة، مع ←

→

أنّا لم نجد من أحد من المشايخ القدماء مَن تأمّل في حديث بسببه، حتّى أنّ الشيخ ﵀ مع أنّه كثيرًا ما تأمّل في أحاديث جماعة بسببهم لم يتّفق في كتبه مرّة ذلك [في حديث] بالنسبة إليه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده ربّما يطعن، بل ويتكلّف الطعن من غير جهته ولا يقال فيه أصلًا: فتأمّل.

فإن قلت: لعلّ ذلك لأنّه كان من مشايخ الإجازة للكتب المشهورة.

قلت: هذا مع بعده في نفسه -كما هو ظاهر- فيه:

أوّلًا: أنّ كلّ واحد من الأمارات جعله المشايخ من أمارات الوثاقة والاعتماد حسب ما ذكرنا.

وثانيًا: بيّنّا فساده في الفائدة الثالثة عند ذكر وجوه تصحيح روايات أحمد بن محمد بن يحيى ونظائره.

وثالثًا: أنّهم ربّما تأمّلوا في السند الذي هو فيه من غير جهته، ولم يتأمّلوا فيه قط كما أشرنا ومنهم المفيد في رسالته في الردّ على الصدوق حيث ذكر حديثًا دالًّا على مطلوب الصدوق، سنده محمّد بن يحيى، عن سهل بن زياد الآدميّ، عن محمّد بن إسماعيل، عن بعض أصحابه، عن الصادق﵇، فطعن عليه بوجوه كثيرة، وبذل جهده في الإتيان بها، وتشبّث في طرحه وأنّه لا أصل له بما أمكنه وقدر عليه ولم يقدح في سنده إلّا من جهة الإرسال.

ورابعًا: أنّ شيخيّة الإجازة دليل الوثاقة، بل ربّما جعلوها في أعلى درجاتها كما مرّ في الفائدة.

وخامسًا: لو تمّ ذلك لزم الحكم بصحّة أحاديثه مثل أحمد بن محمّد بن يحيى وأمثاله كما عليه خالي﵀ قال: قال المحقّق الشيخ محمّد: فإن قلت: قد تقدّم أنّ رواية الأجلّاء عن الضعفاء نادرة، ورواية الكلينيّ عن سهل في غاية الكثرة، فلم لا يرجّح بها قول الشيخ بأنّه ثقة وقوله بأنّه ضعيف وأنّ ترجّح بقول «جش» إلّا أنّ قول «جش» دالّ على ندرة رواية الأجلّاء عن الضعفاء يؤيّد توثيق الشيخ.

قلت: لا وجه للترجيح على وجه يقتضي العمل بروايته، بل غاية الأمر التعارض، انتهى.

←

في كتاب رجاله حيث ذكره في أصحاب الأئمّة الثلاثة الجواد والهادي والعسكريّ عليهم السلام وعند ذكره في رجال الهادي عليه السلام على ما حكى[١] عنه بعض: سهل بن زياد الرازي ثقة[٢]، وعلى ما حكى عنه آخر: سهل بن زياد الآدميّ يكنّى أبا سعيد ثقة رازي[٣]، انتهى.

بل في «كش» قال نصر بن الصباح: سهل بن زياد الرازيّ أبو سعيد الآدميّ، يروي عن أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمّد -صلوات الله عليهم-[٤]، ولم يتعرّض له بقدح ولا جرح، بل لم أقف إلى الآن في كلمات علماء أرباب الرجال على مَن نصّ على قدح أو جرح فيه.

نعم، في «جش»: سهل بن زياد [أبوسعيد] الآدميّ الرازيّ، كان ضعيفًا في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ

→

قال: فيه أوّلًا: أنّ تضعيف الشيخ لا يدلّ على القدح في نفس الراوي كما مرّ في الفائدة الثالثة، وليس ما ذكرت إلّا من الخلط بين اصطلاح القدماء والمتأخّرين كما خلط جمعهم في قولهم: صحيح الحديث، فحكم بإرادة العدالة فاعترضت أنت وغيرك أيضًا عليهم به، وعلى الفرق بناء المحقّق الآن، انتهى.

وقد ساق الكلام فيه ونقلنا موضع الحاجة فيه «منه».

(١) حكاه السيّد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٢، ص٣٨٤، الرقم ٢٤٩٠.

(٢) الرجال للطوسيّ، ص٣٧٥، الرقم ١ وفيه: سهل بن زياد الآدميّ يكنّى أبا سعيد من أهل الريّ.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٣٨٧، الرقم ٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٣٧، الرقم ١٠٦٩.

والكذب، وأخرجه من قمّ إلى الريّ وكان يسكنها[١].

وفي «صه» قال الشيخ في عدّة مواضع: إنّه ضعيف، إلى أن قال: وقال ابن الغضائريّ: إنّه كان ضعيفًا جدًّا، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن [محمّد بن] عيسى الأشعريّ أخرجه عن قُمّ، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل[٢].

وفي «كش»: عليّ بن محمّد القتيبيّ قال: سمعت الفضل بن شاذان يقول في أبي الخير: وهو صالح بن سلمة أبي حمّاد الرازيّ كما كنّى، وقال عليّ: كان أبو محمّد الفضل يرتضيه ويمدحه ولا يرتضى مثله أبا سعيد الآدميّ ويقول: هو أحمق[٣]، انتهى.

وأنت خبير بأنّ شيئًا من ذلك لا يصلح للدلالة على قدح في هذا الرجل نفسه، ولا على جرح فيه كذلك، أمّا كلام «جش» فإنّ قوله: (كان ضعيفًا في الحديث غير معتمد فيه)، فلا دلالة له على قدح فيه أصلًا، بل إنّما يدلّ على ضعف حديثه وعلى عدم الاعتماد فيه، وأين هو من المدّعى؟ اللّهم إلّا أن يدّعى التلازم بين ضعف الحديث وراويه، ولكن فيه ما فيه على أنّه لو صحّ هذا القول في حقّ روايته لما اتّجه ما ذكره بقوله: (له كتاب التوحيد)... إلى آخر ما قال، ولا روايته عمّن رواه عنه، ولا

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص١٨٥، الرقم ٤٩٠.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٣٥٦، الرقم ٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٣٧ وفيه: ولا يرتضي أبا سعيد الآدميّ ويقول: هو الأحمق.

رواية هؤلاء الجماعة لكتاب توحيده ولا لكتاب نوادره كما هو ظاهر، وكذا أيضًا قوله: (وكان أحمد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب)... إلى آخره، لا دلالة له على ذلك، إلّا إذا ثبت في حقّه الغلوّ المذموم الموجب لخروج الشخص عن الإيمان والإسلام إلى الكفر والفسق، وهذا كما ترى غير ثابت، بل خلافه ثابت بحكم ما مرّ نقله عن الفضل و«كش» و«جش» وغيره، مضافًا إلى ما سيأتي.

وممّا ذكر ظهر حال كلام ابن الغضائريّ أيضًا، كما ظهر أيضًا حال كلام الفضل مع عدم دلالته على أزيد من سوء فهمه وبلادته وما بمعنى ذلك، ولئن سلّم دلالة هذه الكلمات على القدح والجرح فيه في نفسه؛ لكانت مدفوعة بما هو أقوى وأوضح دلالة وشهادة على المدّعى ممّا مضى.

والحاصل أنّ هذا الرجل لو لم يُعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مرّ، فلا بدّ وإن يعدّ حسنًا لا موثّقًا، كما ربّما قيل أو يتوهّم فافهم، بل لو لا الشهرة على ضعفه لكان عدّه صحيحًا متعيّنًا كما فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[٢٦.] ومنهم: العدّة من أصحابنا الراوين

في الكافي في صدر السند بلا واسطة ولا فاصلة عمّن ذكره على ما قاله في موضع منه.

والعدّة منهم الراوين كذلك عن ابن جمهور على ما قاله في مواضع منه[1].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن أحمد بن الحسن والعلاء بن رزق الله على ما

---

(١) الكافي، ج٦، ص٥٠٨ وفيه: بعض أصحابنا، عن ابن جمهور.

قاله في موضع منه[١].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن جعفر بن محمّد على ما قاله في موضع آخر أو أزيد[٢].

والعدّة منهم الراوين عن سعد بن عبد الله على ما قاله في مواضع منه[٣].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنيّ على ما قاله في مواضع أُخر منه[٤].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن عليّ بن إبراهيم على ما قاله في موضع منه[٥].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن عليّ بن العبّاس[٦].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن محمّد بن أحمد[٧].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن محمّد بن الحسين[٨].

---

(١) الكافي، ج١، ص٥٢٢، ح١٦.

(٢) الكافي، ج١، ص٣٣٣، ح٣.

(٣) الكافي، ج١، ص٣٤١، ح٢٣ و٢٥.

(٤) الكافي، ج١، ص٣٧٧، ح٤، وفي مواضع أُخرى منه يروي عنه بواسطة أحمد بن محمّد بن خالد، انظر: الكافي، ج٢، ص٤٦، ح٣، وص٢٨٥، ح٢٤؛ وج٥، ص٣٧٢، ح٦.

(٥) الكافي، ج٧، ص١٤٤، ح١ وفيه: وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم.

(٦) الكافي، ج٢، ص٣٨، ح٧، وج٨، ص٩٠، ح٥٧.

(٧) بل يروي بواسطة العدّة عن أحمد بن محمّد الكثير من أسانيده، فليلاحظ.

(٨) الكافي، ج٤، ص٥١٠، ح١٦؛ وج٥، ص٣٠٣، ح١.

والعدّة منهم الراوين كذلك عن محمّد بن سنان[١].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن محمّد بن عليّ[٢].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن محمّد بن الوليد[٣].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن يونس بن يعقوب[٤].

والعدّة منهم الراوين كذلك عن عليّ بن إبراهيم[٥] ومحمّد بن جعفر[٦] ومحمّد بن يحيى[٧] وعليّ بن محمّد بن عبد الله القمّيّ[٨] وأحمد بن [أبي] عبد الله[٩]

---

(١) الكافي، ج١، ص٤٥١، ح٣٩ وفيه: بعض أصحابنا، رفعه عن محمّد بن سنان.

(٢) الكافي، ج١، ص٣٢٠، ح٥، وص٣٩٤، ح١، وص٥٠٢، ح٩؛ وج٢، ص٢٣٨، ح٢٧.

(٣) يروي الكلينيّ بواسطة العدّة عن سهل بن زياد عنه كما في الكافي، ج٣، ص١٩٤، ح٨؛ وج٤، ص٢١٠، ح١٦، وص٢١٤، ح١٠ وفيهما: محمّد بن الوليد شباب الصيرفيّ؛ وج٥، ص٣٧٧، ح٥ وفيه: محمّد بن الوليد الخزّاز، وج٦، ص٣١٦، ح٥، وج٧، ص١٤، ح٤، وج٨، ص٢١٥، ح٢٦٢.

(٤) الكافي، ج١، ص٣٠٧، ح٥، وفي كثير من الروايات يروي الكلينيّ عنه بوسائط ثلاث، انظر: الكافي، ج١، ص٢٦١، ح٢؛ وج٢، ص١٠٧، ح٢؛ وص٢١٦، ح٤، وج٣، ص٢٣، ح٢ و...

(٥) الكافي، ج٧، ص١٤٤، ح١ وفيه: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم.

(٦) الكافي، ج٨، ص٦٩ وفيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن زيد، عن محمّد بن جعفر العقبي رفعه...

(٧) الكافي، ج٦، ص٥٥٢، ح٦ وفيه: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيى.

(٨) الكافي، ج٥، ص٨١، ح٧.

(٩) الكافي، ج١، ص١٢٣، ح٢، وص١٥٨، ح٧؛ ج٢، ص١٥، ح٢، وص٤٢، ح١، وص٦٠، ح٢، وص٦٥ ح٣ و...

وعليّ بن الحسين[١] عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة[٢]، فقد روى الكلينيّ -طاب ثراه- في الكافي بلا واسطة عن عدّة من أصحابنا عن كلّ من هؤلاء الرجال والرواة كما هو غير خفي على المطّلع عليه والبصير المتتبّع فيه.

ولم أقف إلى الآن على تفسير العدّات المفروضة، ولا على مَن تعرّض له أصلًا، غير أنّ اعتماده -طاب ثراه- عليهم وروايته عنهم وتقييدهم بقوله: (من أصحابنا) يعطي كونهم من الإماميّين الاثني عشريّين وحسن أحوالهم وصحّة الاعتماد على رواياتهم، ولو عدّت الرواية الصادرة عنهم من جهتهم خاصّة من الحسان فلعلّه لا بأس به، بل كان حسنًا، بل وربّما يلحق بالصحاح نظرًا إلى ما مرّ، فتذكّر.

واحترزنا بقوله: (في صدر السند) عن العدّة الواقعة في أثناء السند كما ذكره في موضع من الكافي بقوله: حدّثني به محمّد بن محمود أبو عبد الله القزوينيّ عن عدّة من أصحابنا منهم: جعفر بن أحمد[٣] الصيقل بقزوين، عن أحمد بن عيسى العلويّ، عن عبّاد بن صهيب البصريّ، عن أبي عبد الله عليه السلام[٤].

---

(١) الكافي، ج٥، ص٣٤٣، ح٢ وفيه: بعض أصحابنا، عن عليّ بن الحسين بن صالح التيمليّ، وفي ج٥، ص٣٧٤، ح٩: بعض أصحابنا، عن عليّ بن الحسين، عن عليّ بن حسان، وفي ص٣٧٧، ح٤: عن عليّ بن الحسين، عن العبّاس بن عامر.

(٢) الكافي، ج٢، ص١٧، ح٢، وص١٢٧، ح١٤، وص٢١٠، ح١، وص٢١٧، ح٣، وص٢٣٩، ح٢٨ و...

(٣) خ ل: محمّد.

(٤) الكافي، ج١، ص٤٩، ح٥.

وفي موضع آخر منه بقوله: عليّ، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن الحسن والعلاء بن رزق الله، عن بدر غلام أحمد بن الحسن...إلى آخره[١].

وبقوله في موضع آخر منه: عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عدّة من أصحابنا[٢]، عن يونس بن يعقوب، عن عبد الله بن سليمان الصيرفيّ... إلى آخره[٣].

وفي آخر: عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عدّة من أصحابنا، عن عليّ بن أسباط، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن﵇ إلى آخره[٤].

وفي آخر: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عدّة من أصحابنا، عن أبان بن عثمان[٥].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عدّة من أصحابنا، عن عليّ بن أسباط... إلى آخره[٦].

واحترزنا به أيضًا عن العدّة الواقعة في آخر السند كما في قوله في موضع آخر:

---

(١) الكافي، ج١، ص٥٢٢، ح١٦.

(٢) كذا، وفي المصدر: أصحابه.

(٣) الكافي، ج٦، ص٣٧٩، ح٤.

(٤) الكافي، ج٦، ص٤١٤، ح٩.

(٥) الكافي، ج٤، ص٢٧٤، ح٢؛ ج٧، ص٢٢٦، ح٣.

(٦) الكافي، ج٥، ص١٥٩، ح٩؛ وج٦، ص٤٦، ح٢.

عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن سعيد بن جناح، عن عدّة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام[١].

وفي آخر: عن عليّ بن أسباط، عن عدّة من أصحابنا أنّ أبا الحسن الأوّل عليه السلام كان إذا اهتمّ[٢] ترك النافلة[٣].

ولم أقف إلى الآن على بيان هؤلاء العدّة، ولا على مَن تعرّض لذكرهم أصلًا، فضلًا عن بيان أحوالهم غير أنّ اعتماده واعتماد مَن يروي عنهم وتقييده بقوله: (من أصحابنا) يعطي كونهم من الإماميّة الاثني عشريّة وحسن أحوالهم، فلا بأس بعد حديثهم من جهتهم حسنًا كما فيما مرّ، فتذكّر.

واحترزنا أيضًا بالظرف؛ أي بقولنا: عن ابن جمهور وعن أحمد بن الحسن وغيره ممّن ذكر عن العدّة منهم الراوين كذلك عن أحمد بن محمّد بن عيسى[٤].

وعن العدّة منهم الراوين كذلك عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ[٥].

وعن العدّة منهم الراوين كذلك عن سهل بن زياد[٦]، فقد أكثر في الكافي في

---

(١) الكافي، ج٤، ص٣٠٧، ح٧ وفيه: عنه (أي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد)، عن سعيد بن جناح، عن عدّة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) كذا في المصدر، وفي الأصل: أتاهم.

(٣) الكافي، ج٣، ص٤٥٤، ح١٥.

(٤) الكافي، ج١، ص٢٣، ح١٥، وص٥٦، ح١٢، وص٦١، ح٩ و...

(٥) الكافي، ج١، ص١١٠، ح٥ وفيه: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد البرقيّ، وفي كثير من الأسانيد: أحمد بن محمّد بن خالد.

(٦) الكافي، ج١، ص٢٨، ح٣٤؛ ج٢، ص٤، ح٥، وص١٤، ح٢، وص١٦، ح٣، ←

الرواية كذلك عنهم غاية الإكثار، وفسّر العدّة منهم الراوين كذلك عن أحمد بن محمّد بن عيسى في «جش»[١] بما عرفته سابقًا في ترجمة الكلينيّ -طاب ثراه-، وفي ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى، والعدّة منهم الراوين كذلك عن كلّ من هؤلاء الثلاثة في «صه» بقوله: قال الشيخ الصدوق محمّد بن يعقوب الكلينيّ في كتابه الكافي في أخبار كثيرة: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى قال: والمراد بقولي عدّة من أصحابنا: محمّد بن يحيى، وعليّ بن موسى الكميدانيّ، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن إبراهيم بن هاشم.

وقال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ فهم: عليّ بن إبراهيم، وعليّ بن محمّد بن عبد الله بن أذينة، وأحمد بن عبد الله بن أميّة، وعليّ بن الحسن.

قال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم: عليّ بن محمّد بن علّان، ومحمّد بن أبي عبد الله، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن عقيل الكلينيّ[٢]، انتهى.

قلت: وقد مرّ الكلام في بيان حال داود بن كورة وأحمد بن إدريس وسيأتي تفصيل المقال في أحوال سائر هؤلاء الجماعة، فتنبّه.

→

وص٢١، ح٧ و...

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٨١، الرقم ١٩٨.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٤٣٠.

واحترزنا أيضًا عن العدّة من أصحابنا الراوين في غير الكافي من كتب الأخبار وغيرها في ابتداء الأسانيد أو أواسطها أو أواخرها، فقد روى الصفّار في بصائر الدرجات بقوله: حدّثنا أحمد بن محمّد، [عن محمّد] بن سنان، عن يونس، عن الحارث[١] بن المغيرة وعدّة من أصحابنا وفيهم: عبد الأعلى وعبيدة بن عبد الله [بن] بشر الخثعميّ، وعبد الله بن بشير، سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**إنّي لأعلم ما في السموات، وأعلم ما في الأرضين، وأعلم ما في الجنّة، وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون**»[٢]، الحديث.

وقد روى السميّ البرقيّ -طاب ثراه- في موضع من المحاسن: عن عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن سنان... إلى آخره[٣].

وفي آخر: عن عدّة من أصحابنا، عن عبدالرحمن... إلى آخره[٤].

وفي آخرين: عن عدّة من أصحابنا، عن حنان بن سدير... إلى آخره[٥].

---

(١) في البصائر: الحرث.

(٢) كذا في الأصل، ورواه الكلينيّ في الكافي، ج١، ص٢٦١، ح٢ هكذا: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان، عن يونس بن يعقوب، عن الحارث بن المغيرة، وعدّة من أصحابنا منهم: عبد الأعلى وأبو عبيدة وعبد الله بن بشر الخثعميّ سمعوا...، والسند مضطرب في الأصل وصحّحنا بعضه عن الكافي وبصائر الدرجات، ص١٤٨، ح٥.

(٣) المحاسن، ج١، ص٢٧١، ح٣٦٤.

(٤) المحاسن، ج٢، ص٤٩٩، ح٦١١ وفيه: عبد الرحمن بن شعيب.

(٥) المحاسن، ج٢، ص٥١٣، ح٦٩٣، وص٥٣٨، ح٨١٦، وص٥٨٠، ح٥٢.

وفي مواضع: عن عدّة من أصحابنا، عن عليّ بن أسباط... إلى آخره[١].

وفي مواضع أُخر: عن عدّة من أصحابنا، عن عبّاس بن عامر القصيبيّ... إلى آخره[٢].

إلّا أنّ في بعضها: عدّة من أصحابنا النهديّان وغيرهما، عن عبّاس... إلى آخره[٣].

وقد روى السميّ النجاشيّ -طاب ثراه- في كتاب رجاله المعروف في مواضع متكثّرة عن عدّة من أصحابنا مطلقًا في كثير منها، ومقيّدًا في بعضها بقوله: عن أحمد بن محمّد بن سعيد[٤]، وفي آخر بقوله: عن أحمد بن محمّد الزراريّ[٥]، وفي بقوله: عن أحمد بن محمّد بن يحيى[٦]، وفي آخر بقوله: عن أحمد بن محمّد بن سليمان[٧]، وفي آخر بقوله: عن الحسن بن حمزة[٨]، وفي آخر بقوله: عن جعفر بن

---

(١) المحاسن، ج١، ص٢٠٩، ح٧٥، وص٢٥٥، ح٢٨٤، وص٢٧٧، ح٣٩٣؛ وج٢، ص٣٥٠، ح٣٣، وص٣٩٩، ح٧٨ و...

(٢) المحاسن، ج١، ص٢٥٤، ح٢٧٩ وفيه: القصبيّ.

(٣) المحاسن، ج١، ص٢٥٧، ح٣٠٠.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٤٦، وص١٠٦، وص١٣٥، وص١٥٣، وص١٦٩ و...

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص١٤٨، وص١٨٠، وص١٨٢.

(٦) الرجال للنجاشيّ، ص١٥٢، وص١٨٨، وص١٩٨، وفي ص١٥٤ بزيادة: العطّار، وكذا في ص١٨٦.

(٧) الرجال للنجاشيّ، ص٢٣١.

(٨) الرجال للنجاشيّ، ص١٧٩.

محمّد العلويّ الطبريّ[١]، وفي آخر بقوله: عن أحمد بن محمّد بن عيسى[٢]، وفي آخر بقوله: عن محمّد بن وهبان بن محمّد[٣]، وفي آخر بقوله: عن أبي الحسين بن تمّام[٤]، وفي آخر بقوله: عن محمّد بن سعيد[٥] بإضافة: رحمهم الله في كثير منها، وبإضافة قوله بعد ذلك في بعضها: منهم الحسن بن محبوب[٦]، وفي آخر: منهم محمّد بن يحيى الخزّاز[٧]، وفي آخر: منهم عليّ بن النعمان[٨]، وفي آخر: منهم محمّد بن أبي حمزة[٩]، وفي آخر: منهم عبّاس بن معروف[١٠].

ولم أجد إلى الآن زيادة على هذا بيانًا وتفسيرًا لهؤلاء العدّة في هذه المواضع المتكثّرة لا في كلامه -طاب ثراه- ولا في كلام غيره.

نعم، في ترجمة الحسين بن سعيد الأهوازيّ بعد ذكر كتبه قال: أخبرنا بهذه الكتب غير واحد من أصحابنا من طرق مختلفة [كثيرة]: فمنها ما كتب إليَّ [به]

---

(١) كذا في الأصل، وفي الرجال للنجاشيّ، ص١٨٢ وص١٩٦: الحسن بن حمزة العلويّ الطبريّ.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٣٧٨.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص١٨٤.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص١٢٣.

(٥) الظاهر هو ما مرّ في أحمد بن محمّد بن سعيد.

(٦) الرجال للنجاشيّ، ص١٤٠، وص١٦٠.

(٧) الرجال للنجاشيّ، ص١٤٤.

(٨) الرجال للنجاشيّ، ص١٤٧.

(٩) الرجال للنجاشيّ، ص١٨١.

(١٠) الرجال للنجاشيّ، ص٢٠١.

أبوالعبّاس أحمد بن عليّ بن نوح السيرافيّ رحمه الله في جواب كتابي إليه: والذي سألت تعريفه من الطرق إلى كتب الحسين [بن] سعيد الأهوازيّ رضي الله عنه فقد روى عنه أبوجعفر أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعريّ القمّيّ، وأبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، والحسين بن الحسن [بن] أبان، وأحمد بن محمّد بن الحسن بن السكرة[١] القرشيّ البردعيّ، وأبو العبّاس أحمد بن محمّد الدينوريّ.

فأمّا ما عليه أصحابنا والمعوّل عليه ما رواه عنهما أحمد بن محمّد بن عيسى، أخبرنا الشيخ الفاضل أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن سفيان البزوفريّ فيما كتب إليَّ في شعبان سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة... إلى أن قال: وأخبرنا أبوعليّ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار... إلى أن قال: وأمّا ما رواه أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ فقد حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن أحمد الصفوانيّ في سنة اثنتين[٢] وخمسين وثلاثمائة بالبصرة... إلى أن قال: وأخبرنا أبو جعفر محمّد بن عليّ بن أحمد بن هشام القمّيّ المجاور رحمه الله... إلى أن قال: وأمّا الحسين بن الحسن بن أبان القمّيّ فقد حدّثنا أحمد بن محمّد[٣] الصفوانيّ... إلى أن قال: وأخبرنا عليّ بن عيسى بن الحسين القمّيّ وحدّثني به محمّد بن عليّ المفضّل[٤] بن تمّام ومحمّد بن أحمد بن داود وأبوجعفر بن هشام... إلى أن قال: وأمّا أحمد بن محمّد بن الحسن بن السكرة[٥] القرشيّ البردعيّ

---

(١) كذا في الأصل، وفي المصدر: السكن.

(٢) خ ل: خمس.

(٣) كذا في الأصل، وفي المصدر: محمّد بن أحمد، وهو الصحيح.

(٤) كذا في الأصل، وفي المصدر: الفضل.

(٥) كذا في الأصل، وفي المصدر: السكن.

فقد حدّثني أبوالحسن عليّ بن بلال بن معاوية بن أحمد المهلّبيّ بالبصرة... إلى أن قال: وأمّا أبو العبّاس الدينوريّ فقد أخبرني[١] الشريف أبوالحسن بن حمزة بن عليّ[٢] الحسينيّ الطبريّ... إلى آخر ما قال[٣]، ولكن التصريح بكونهم من أصحابنا وبالترحّم عليهم فيما مرّ من كلماته واعتماده عليهم يعطي كونهم من الإماميّة الاثنى عشريّة، وحسن أحوالهم، وجواز الاعتماد على روايتهم، وكونها من جهتهم حسنًا بالنسبة إلى غير مَن صرّح باسمه من هؤلاء الجماعة، ومَن صرّح باسمه مع عدم ثبوت وثاقته وعدالته، ولكن بالإضافة إلى مَن صرّح منهم باسمه وبثقته وعدالته وجلالة قدره فلا بدّ وأن يكون صحيحة جدًّا، بل بالإضافة إلى ذاك أيضًا كذلك بناءً على ما مرّ، فتذكّر.

وقد روى الكشّيّ -طاب ثراه- أيضًا في كتاب رجاله المعروف فقال: حدّثنا أبوالحسن عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ، قال: حدّثنا أبو محمّد الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن عدّة من أصحابنا قالوا[٤]: كان أبو عبدالله عليه السلام يقول: «**ما وجدت أحدًا يقبل وصيّتي ويطيع أمري إلّا عبد الله بن أبي يعفور**»[٥].

وقال في موضع آخر منه: عليّ بن [محمّد] القتيبيّ، قال: حدّثنا الفضل بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: أخبرنا.

(٢) كذا، وفي المصدر: الشريف أبو محمّد الحسن بن حمزة.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص٥٨- ٦٠.

(٤) كذا، وفي المصدر: قال.

(٥) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٥١٤، ح٤٥٣.

شاذان، قال: حدّثني أبي، عن عدّة من أصحابنا، عن سليمان بن خالد، قال: قال لي أبوعبد الله عليه السلام: «**رحم الله عمّي زيدًا**»[١]، انتهى.

وقد روى شيخ الطائفة في مواضع متكثّرة غاية الكثرة من كتاب الفهرست عن عدّة من أصحابنا إلّا أنّه أضاف على ذلك في بعضها منهم: محمّد بن محمّد بن النعمان والحسين بن عبيد الله وغيرهم[٢]، وفي بعضها منهم: الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد[٣]، وفي بعضها: ومنهم الشيخ المفيد[٤].

وفي مواضع من كتاب الغيبة أيضًا عن عدّة من أصحابنا[٥].

وفي موضع من كتاب الاستبصار في باب سؤر ما يؤكل لحمه بقوله: أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن يعقوب...[٦] إلى آخره.

والظاهر أنّ مراده -طاب ثراه- من العدّة المفروضة ما مرّ نقله عن «ست» وذكره في «ست» في ترجمة محمّد بن يعقوب الكلينيّ[٧] -طاب ثراه- على ما حكى

---

(١) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٦٥١، ح٦٦٦.

(٢) الفهرست للطوسيّ، ص٦١ وفيه: أخبرنا به عدّة من أصحابنا منهم: الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون وغيرهم، وكذا مثله في ص٦٤.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص٦٩.

(٤) الفهرست للطوسيّ، ص٣٦، وص٦١، وص٦٤، وص١٠٤ و...

(٥) الغيبة للطوسيّ، ص٣٦، ح١٢، وص١٣٧، ح١٠١، وص١٤٠، ح١٠٤، وص١٥١، ح١١٢ و...

(٦) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج١، ص٢٥، ح٦٤.

(٧) الفهرست للطوسيّ، ص٢١١.

عنه جماعة، فتنبّه.

[٢٧.] ومنهم: عبد الله بن جعفر الحميريّ

فقد روى عنه الكلينيّ -طاب ثراه- بلا واسطة في مواضع متعدّدة أشرنا إليها في سعد بن عبد الله، ولا ينبغي الشكّ والارتياب في جلالة قدر هذا الرجل، وعظم منزلته، وعلوّ شأنه، ووفور علمه ووثاقته كما نصّ على ذلك جماعة:

ففي «جش»: عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميريّ أبو العبّاس القمّيّ، شيخ القمّيّين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيّف وسبعين[١] ومائتين، وسمع أهلها منه وأكثروا، وصنّف كتبًا كثيرة يعرف منها: كتاب الإمامة، وكتاب قرب الإسناد إلى الرضا عليه السلام، وكتاب قرب الإسناد إلى أبي جعفر بن الرضا عليهما السلام إلى أن قال: ومسائل الرجال ومكاتباتهم أبا الحسن الثالث عليه السلام، ومسائل لأبي محمّد عليه السلام وعليّ بن عثمان العمريّ[٢] كتاب قرب الإسناد إلى صاحب الأمر عليه السلام، ومسائل أبي محمّد عليه السلام وتوقيعات، وكتاب الطيب[٣]، أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار [عنه] بجميع كتبه[٤].

وفي «صه»: عبد الله بن جعفر بن الحسين[٥] بن مالك بن جامع الحميريّ -بالحاء

---

(١) كذا، وفي المصدر: تسعين.

(٢) كذا في الأصل، وفي المصدر: على يد محمّد بن عثمان العمريّ.

(٣) كذا، وفي المصدر: الطب.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٣١٩-٣٣٠، الرقم ٥٧٣.

(٥) خ ل: الحسن.

المهملة- أبو العبّاس [القمّيّ]، شيخ القمّيّين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيّف وسبعين[١] ومائتين، ثقة، من أصحاب أبي[٢] محمّد العسكريّ ﷺ[٣].

وفي شرح المشيخة: عبد الله بن جعفر الحميريّ، شيخ القمّيّين ووجههم، ووثّقه الشيخ والعلّامة[٤].

وفي الوجيزة: ثقة[٥].

وفي التلخيص: أبوالعبّاس القمّيّ، ثقة، عنه ابن الوليد «ست» و«كش» عن نصر بن الصباح أنّه كان أستاذ أبي الحسن[٦].

وفي النقد: ثقة، له كتب، روى عنه عليّ بن الحسين ومحمّد بن الحسن «ست» ثقة [من أصحاب العسكريّ ﷺ] «كش جخ» ثقة «صه» وذكره «د» من غير توثيق والوجه غير ظاهر[٧] انتهى.

وبالجملة لا ريب في وثاقته وجلالة قدره، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) كذا، وفي المصدر: تسعين.

(٢) كذا، ما أثبتناه من المصدر.

(٣) خلاصة الأقوال، ص١٩٣، الرقم ٢٠.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٥.

(٥) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٠٥ الرقم ١٠٦٧.

(٦) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٢٤٤.

(٧) نقد الرجال، ج٣، ص٩٣، الرقم ٦٧.

[٢٨.] ومنهم: عليّ بن إبراهيم الهاشميّ

فقد روى في الكافي عنه فقال: محمّد بن الحسن وعليّ بن إبراهيم الهاشميّ، عن بعض أصحابنا، عن سليمان بن جعفر الجعفريّ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام...إلى آخره[١].

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كتب علماء الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه، فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه يعطي حسن حاله وجواز الاعتماد على روايته، فيكون حاله حال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

[٢٩.] ومنهم: عليّ بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمّيّ

الذي هو أحد رجال العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وعن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، فقد أكثر الكلينيّ -طاب ثراه- في الكافي عنه بواسطة العدّة[٢] وغيرهم، وبلا واسطة[٣] غاية الإكثار.

وهذا الرجل ممّن لا ينبغي الشكّ ولا الارتياب في علوّ شأنه وجلالة قدره

---

(١) الكافي، ج٦، ص٢٢٥، ح٤.

(٢) الكافي، ج٢، ص١٢٤، ح١؛ وج٤، ص٥٣، ح١٠.

(٣) الكافي، ج١، ص٤٠٤، ح٣؛ وج٢، ص٤٩، ح١، وص١٦٧، ح١٠، وص٤٧٤، ح٢، وص٥٢٢، ح٣؛ وج٣، ص٢، ح٣، وص٤٣٥، ح١، وص٥١٣، ح٣، وص٥١٦، ح٧؛ وج٤، ص٥٣، ح١٠؛ وج٦، ص١٥٥، ح٩، وص٢٠٢، ح١، وص٤٩٣، ح١؛ وج٧، ص٢١٢، ح٦، وص٢٥٣، ح٢؛ وج٨، ص٣٧٣، ح٥٦١.

وعظم منزلته ووفور علمه ووثاقته كما نصّ على ذلك جماعة:

ففي «جش» و«صه» وغيرها: عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّيّ أبوالحسن ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع وأكثر فأكثر[١] وصنّف كتبًا وأضرّ في وسط عمره[٢]، وزاد في الأوّل: له كتاب التفسير، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب قرب الإسناد، وكتاب الشرايع، وكتاب الحصر[٣]، وكتاب التوحيد والشرك، وكتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب المغازي، وكتاب الأنبياء، وكتاب[٤] في معنى هشام ويونس، وجوابات مسائل سأله عنها محمّد بن بلال وكتاب يعرف بالمشذر والله أعلم أنّه مضاف إليه. أخبرنا محمّد بن محمّد [وغيره]، عن الحسن بن حمزة بن عليّ بن عبد الله قال: كتب إليّ عليّ بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه[٥]، انتهى.

فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا كما في أضرابه لذا مضافًا إلى ما مرّ.

[٣٠.] ومنهم: عليّ بن الحسن

الذي هو أحد رجال العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ على ما فسّره العلّامة فيما حضرني من نسخة «صه»، وصرّح بعض أعلام العصر -طاب

---

(١) كذا، ليس في الخلاصة، (فأكثر)، وفي رجال النجاشيّ، (سمع فأكثر وأكثر).

(٢) خلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم ٤٥.

(٣) في المصدر: الحيض.

(٤) في المصدر: رسالة.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦٠، الرقم ٦٨٠.

ثراه- بذلك حيث قال: اعلم أنّ نسخ الخلاصة التي عثرنا بها مطبقة على عليّ بن الحسن، ولا يبعد أن يكون ذلك من تصرّف النسّاخ، انتهى.

قلت: قد تصفّحت كتاب الكافي من أوّله إلى آخره ولم أقف على السند المصدّر بهذا الاسم، ولا على رواية الكلينيّ -طاب ثراه- ولا على رواية المسمّى بهذا الاسم عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ[1]، ولم أقف أيضًا فيما حضرني من كتب أهل الرجال وكلمات أربابها على ذكر المسمّى بهذا الاسم الراوي عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، ولا على مَن روى الكلينيّ -طاب ثراه- عنه.

نعم، فيما حضرني الآن من نسخة تفسير عليّ بن إبراهيم في تفسير سورة الناس قال: حدّثنا عليّ بن الحسن[2]، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرميّ قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّ ابن مسعود كان يمحو المعوّذتين من المصحف، فقال عليه السلام: «**كان أبي يقول: إنّما فعل ذلك ابن مسعود برأيه وهما من القرآن**»[3].

ثمّ قال عقيبه بلا فصل: وعنه -أي: عن عليّ بن الحسن-، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عليّ بن الحكم، عن سيف [بن عميرة]، عن أبي بكر الحضرميّ، [عن أبي عبد الله عليه السلام] قال: «**إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعليّ عليه السلام: يا عليّ، القرآن خلف فراشي**

---

(١) ورد في الكافي، ج٨، ص٣٥٢، ح٥٥٠: عليّ بن الحسن المؤدّب، عن أحمد بن محمّد بن خالد.

(٢) كذا، وفي المصدر: الحسين.

(٣) تفسير القمّيّ، ج٢، ص٤٥٠.

في الصحف والحرير والقراطيس فخذوه واجمعوه ولا تضيّعوه...» إلى آخر الخبر[١].

وفي «صه»: عليّ بن الحسن الحجّاج، كوفيّ، خاصّيّ، يكنّى أبا الحسن، روى عنه التلعكبريّ فقال: سمعت منه بالكوفة في الجامع منه سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة[٢].

وفي التلخيص: عليّ بن الحسن الحجّاج، كوفيّ، خاصّيّ، يكنّى أبا الحسن، روى عنه التلعكبريّ وسمع منه سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة «صه ولم»[٣].

قال عقيبه: عليّ بن الحسن الحدّاديّ أبوالحسن، صاحب كتب الفضل بن شاذان «لم»، يروِ عنه التلعكبريّ ويأتي أنّه ابن محمّد... إلى أن قال: عليّ بن الحسن بن القاسم القشيريّ الخزّاز الكوفيّ المعروف بابن الطبّال، روى عنه التلعكبريّ وسمع منه سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وذكر أنّه سمع منه أحاديث محمّد بن معروف الهلاليّ عن أبي عبد الله قال: إنّه لم يكن من أصحاب الحديث[لم][٤].

وفي النقد: عليّ بن الحسن[٥] الحجّاج، كوفيّ، خاصّيّ، يكنّى أبا الحسن، روى عنه التلعكبريّ «لم جخ»[٦].

عليّ بن الحسن الحدّاديّ أبو الحسن صاحب الفضل بن شاذان «لم جخ»، وكأنّه

---

(١) تفسير القمّيّ، ج٢، ص٤٥١.

(٢) خلاصة الأقوال، ص١٧٩، الرقم ٢١.

(٣) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٢٨٨.

(٤) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٢٨٨ - ٢٨٩.

(٥) كذا، وفي المصدر: الحسان.

(٦) نقد الرجال، ج٣، ص٢٤٣، الرقم ٦٦.

الذي سيجيء بعنوان عليّ بن محمّد بن جعفر[١]... إلى أن قال: عليّ بن الحسن [بن] القاسم القشيريّ الخزّاز الكوفيّ المعروف بابن الطبّال، يكنّى أبا القاسم، روى عنه التلعكبريّ «لم جخ»[٢] انتهى.

قلت: مَن سمّي بهذا الاسم وإن كان متعدّدًا أو مذكورًا في كتب الرجال إلّا أنّ ما يمكن بحسب الطبقة والرتبة أن يكون راويًا عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، وأن يروي الكلينيّ -طاب ثراه- عنه منحصرٌ في هؤلاء الثلاثة بملاحظة التاريخ المذكور ورواية التلعكبريّ عنه، فإن ثبت ما يرجّح به كون الرجل المفروض كونه أحد رجال العدّة المفروضة أحد هؤلاء الثلاثة فهو، وإلّا فهو مجهول الشخص ومجهول الحال جدًّا.

نعم، لو ثبت صحّة ما مرّ من تفسير «صه» وصحّة نسخة تفسير عليّ بن إبراهيم وسند الروايتَين السالفتَين المرويّتيَن فيه اتّجه بملاحظة رواية عليّ بن إبراهيم وثقة الإسلام -طاب ثراهما- وإكثار الثاني للرواية عنه غاية الإكثار واعتمادها عليه واحتمال كونه من مشيختهما القول بحسن حاله وصحّة الاعتماد عليه وجواز الاستناد إلى روايته، بل وعدّها من جهته من الحسان، بل والصحاح على ما مرّ، فتذكّر هذا.

وربّما احتمل كون عليّ بن الحسن مصحّف عليّ بن الحسين الآتي الراوي عن

---

(١) نقد الرجال، ج٣، ص٢٤٣، الرقم٦٧.

(٢) نقد الرجال، ج٣، ص٢٤٧، الرقم٧٢.

أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ نظرًا إلى عدم تصريح الكلينيّ -طاب ثراه- في الكافي بهذا الاسم الراوي عن أحمد بن محمّد البرقيّ أصلًا، وتصريحه فيه بعليّ بن الحسين السعدآباديّ وإكثاره للرواية بواسطته عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ ولعلّه لا بأس به وليس فيه كثير بعد، فتبصّر.

[٣١.] ومنهم: عليّ بن الحسين

فقد روى عليّ بن إبراهيم في مواضع سبعة من تفسيره[١]، والكلينيّ -طاب ثراه- في الكافي بلا واسطة عنه[٢]، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، والظاهر أنّه عليّ بن الحسين السعدآباذيّ ـ بالذالّ المعجمة ـ على ما ذكره العلّامة في الإيضاح[٣] ولعلّه ممّا لا ينبغي التأمّل والإشكال فيه ولا سيّما بعد التأمّل في الروايات التي رواها في الكافي عنه.

ولا سيّما نحو قوله في روضة الكافي في رواية خطبة أميرالمؤمنين﵇: حدّثني عليّ بن الحسين المؤدّب وغيره، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، عن محمّد بن إسماعيل[٤]... إلى آخره، مضافًا إلى ما يظهر من الصدوق في مشيخة الفقيه وطريقه إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، وكذا من طريقه إلى إسحاق بن

---

(١) تفسير القمّيّ، ج١، ص١٤٠، وج٢ ص١٠١، وص٢٠٤، وص٣٤٠، وص٣٤٦، وص٣٤٩، وص٣٥٣، وص٣٧١، وص٣٨٨، وص٤١٣، وص٤٢٧، وص٤٥٠.

(٢) ما وجدته في الكافي.

(٣) إيضاح الاشتباه، ص٢١٤، الرقم ٣٧٤.

(٤) الكافي، ج٨، ص١٧٠، ح١٩٣، وفيه: عن إسماعيل بن مهران.

زيد[١] وإلى بزيع المؤذّن[٢] وإلى الحسن بن زياد الصيقل[٣] وإلى سليمان بن جعفر الجعفريّ[٤] وإلى سيف التمّار[٥] وإلى سعد[٦] النقّاش[٧] وإلى عبد العظيم بن عبد الله[٨] وإلى عبد الله بن فضالة[٩] وإلى فضيل بن يسار[١٠] والفضل بن أبي قرّة[١١] وإلى عمرو بن شمر[١٢] وإلى محمّد بن عبد الله بن مهران[١٣]؛ إذ في جميع ذلك عن عليّ بن الحسين السعدآباذيّ، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ[١٤].

ويظهر أيضًا من الشيخ الطوسيّ -طاب ثراه- في رجاله وفهرسته حيث قال في الأوّل على ما حكي عنه في باب مَن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام: عليّ بن الحسين

---

(١) كذا، وفي مَن لا يحضره الفقيه، ج٤ ص٤٩٥: إسحاق بن بريد.

(٢) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٦٣.

(٣) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٩٦، وفي الأصل: الفضيل.

(٤) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٤٨.

(٥) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٧٠.

(٦) كذا، وفي المصدر: سعيد.

(٧) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٩٠.

(٨) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٦٨.

(٩) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٥٤.

(١٠) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٤١.

(١١) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٨١.

(١٢) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٨٨.

(١٣) من لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٥٢٥.

(١٤) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٥١١.

السعدآباذيّ، روى عنه الكلينيّ، وروى عنه الزراريّ وكان معلّمه[١].

وفي الثاني بعد أن ذكر أسامي كتب البرقيّ: أخبرنا بهذه الكتب كلّها وبجميع رواياته عدّة من أصحابنا منهم: الشيخ أبوعبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان [المفيد]، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون وغيرهم، عن أحمد بن [محمّد بن] سليمان الزراريّ[٢] قال: حدّثنا مؤدّبي عليّ بن الحسين السعدآباذي أبو الحسن القمّيّ قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ[٣].

ويظهر أيضًا من «جش» في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ حيث قال بعد ذكر أسامي كتبه[٤]: أخبرنا بجميع كتبه الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أحمد بن محمّد أبوغالب الزراريّ قال: حدّثنا مؤدّبي عليّ بن الحسين السعدآباذيّ أبو الحسن القمّيّ قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله بها[٥].

وحكي أيضًا عن رسالة أبي غالب في آل أعين وذكر طريقه إلى كتاب السعر من المحاسن وهو هذا: حدّثني مؤدّبي أبو الحسن عليّ بن الحسين السعدآباذيّ به وبكتب المحاسن إجازة عن أحمد بن أبي عبد الله عن رجاله[٦].

---

(١) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٣، الرقم ٤٢.

(٢) في الأصل: الرازي، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٦٤.

(٤) كذا، في الأصل (كتبها)، وما أثبتناه أصوب.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٧٧، الرقم ١٨٢.

(٦) رسالة في آل أعين، ص٥٠ – ٥١.

وفي التلخيص: عليّ بن الحسين السعدآباذيّ، روى عنه الكلينيّ، وروى عنه الزراريّ وكان معلّمه «لم»، أبوالحسن القمّيّ «ست» في ترجمة البرقيّ أحمد، وظاهر جميع الأصحاب اعتباره[١].

وفي النقد: عليّ بن الحسين السعدآباذيّ، روى عنه الكلينيّ، وروى عنه الزراريّ، وكان معلّمه «لم جخ»[٢] انتهى.

ولا يخفى عليك أنّ هذا الرجل ممّن لم ينصّ فيما أعلم بمدح ولا توثيق، نعم، صرّح جماعة منهم المجلسيّان في شرح المشيخة في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد[٣]، وفي ترجمة فضيل بن يسار[٤]، وفي الوجيزة[٥]، والسيّد الداماد في الرواشح بكونه من مشايخ الإجازة[٦] وفيما مرّ من الكافي و«جش» و«ست» وغيرها بكونه مؤدّبًا وملقّبًا بهذا اللّقب وموصوفًا بهذا الوصف وفيما مرّ نقله عن «ست» وغيره بكونه معلّم الزراريّ، وقول الشيخ في قول[٧] «ست» على [ما] حكي في حقّ الزراريّ الذي هو شيخه أنّه ـ أي الزراريّ ـ شيخ أصحابنا في عصره وأستادهم وفقيههم

---

(١) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٢٩٠.

(٢) نقد الرجال، ج٣، ص٢٥٠، الرقم ٧٦.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٣، وص٣٩٥.

(٤) مرآة العقول

(٥) الوجيزة، ص١٢٢، الرقم ١٢٥١.

(٦) الرواشح السماويّة، ص١٧٣.

(٧) كذا، في الأصل.

وصنّف كتبًا[١]، وفي رجاله في باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام: ابن سليمان الزراريّ الكوفيّ نزيل بغداد يكنّى أبا غالب جليل القدر كثير الرواية ثقة روى عنه التلعكبريّ وسمع منه سنة أربعين[٢] وثلاثمائة[٣].

وفي «جش»: وكان أبوغالب شيخ العصابة في زمنه ووجههم[٤]، وصرّح بتوثيقه في ترجمة جعفر بن مالك حيث قال: وما أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو عليّ بن همّام وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراريّ[٥].

وفي موضع من الرواشح بعد ذكر عليّ بن الحسينّ السعدآباذي: وهو أبوالحسن القمّيّ مؤدّب شيخ العصابة ووجههم في زمنه، أبي غالب الزراريّ أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم، أورده الشيخ في كتاب الرجال في باب «لم»، وذكره في «ست» [في ترجمة] أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، وكذلك ذكره النجاشيّ في ترجمة أحمد بن محمّد البرقيّ[٦]، انتهى.

وربّما يقال: ومَن كان هذا حال متعلّمه يظهر منه أنّ معلّمه ومؤدّبه من العلماء الأجلّاء، وكيف كان فبعد هذه الكلمات وملاحظة كثرة روايته وكثرة رواية عليّ

---

(١) الفهرست للطوسيّ، ص٧٧- ٧٨.

(٢) في الأصل: الأربع، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤١٠، الرقم ٣٤.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٨٤، الرقم ٢٠١.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص١٢٢، الرقم ٣١٣.

(٦) الرواشح السماويّة، ص١٧٣- ١٧٤.

بن إبراهيم في تفسيره وإكثار ثقة الإسلام -طاب ثراه- في الكافي للرواية عنه ورواية الزراريّ وإكثاره لها عنه واعتماد هؤلاء الأجلّاء عليه، وكونه من مشايخ الإجازة يعطي حسن حاله، بل جلالة قدره وعلوّ شأنه، وصحّة الاعتماد على روايته، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا، لذا مضافًا إلى ما مرّ نقله من «جش» والتوثيق وعن التلخيص وما مضى سابقًا، فتفطّن.

[٣٢.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن إبراهيم

المعروف بابن الكرديّ على ما يظهر من المحكيّ[١] عن المفيد في إرشاده حيث قال: أخبرني أبوالقاسم، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد بن إبراهيم المعروف بابن الكرديّ، عن محمّد بن [عليّ بن] إبراهيم بن موسى بن جعفر[٢]، انتهى.

ولم أقف إلى الآن على مَن تعرّض لذكره، وحاله كحال أضرابه فيما مرّ، فتذكّر[٣].

[٣٣.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن بندار

فقد روى في الكافي في مواضع متكثّرة بلا واسطة عنه، عن إبراهيم بن إسحاق

---

(١) حكاه المحقّق الأردبيليّ في جامع الرواة، ج٢، ص١٥١.

(٢) الإرشاد للمفيد، ج٢، ص٣٢٦.

(٣) من بداية رقم ٣٢ إلى هنا من نسخة ب.

الأحمر[١]، وعن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ غالبًا[٢].

وهذا الرجل وإن لم أقف فيما حضرني الآن من كلمات أرباب الرجال على مَن تعرّض لذكره فضلًا عن بيان حاله ووصفه، نعم قد يقال: الظاهر أنّه عليّ بن محمّد الآتي بيانه.

وأنّ بُندار ـ بضمّ الباء الموحّدة وسكون النون ـ إنّما هو لقب عبد الله، ويستظهر هذا من كلام «جش» في ترجمة عليّ بن عبد الله[٣] وفي ترجمة ابنه أحمد[٤]، ومن «صه» في ترجمة أبيه[٥] ومن رواية عليّ بن محمّد بن عبد الله كثيرًا عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر[٦]، وعن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ[٧]، ولعلّه لا بأس به وليس ببعيد.

---

(١) الكافي، ج٢، ص٢٤١، ح٣٩؛ وج٣، ص٢٣، ح٧؛ وج٤، ص١٠٣، ح٩، وص١٥١، ح٣، وص٥٤٨، ح٥؛ وج٥، ص١٠٦، ح٤؛ وج٦، ص١٧، ح٢، وص٣٤، ح١، وص٢٢٣، ح١ و...

(٢) الكافي، ج٣، ص١٢٣، ح٦؛ وج٤، ص١٢، ح١٢، وص٢٧، ح٧، وص١٥٢، ح٥؛ وج٥، ص٧١، ح٣، وص٧٢، ح٧، وص٩، ح٢، وص٩٢، ح٦، وص٩٦، ح٤، وص١١٥، ح٦، وص١٢١، ح٢، وص١٢٧، ح٥، وص١٤٩، ح٨، وص١٥٩، ح٨، وص٣٢٨، ح٢ و...

(٣) لم نعثر عليه.

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) لم نعثر عليه.

(٦) الكافي، ج١، ص١١، ح٨، وص٣٩٨، ح٢؛ وج٣، ص٦٩، ح١، وص١٦١، ح١، وص٤٧٥، ح٦؛ وج٨، ص٢٤٢، ح٣٣٦.

(٧) الكافي، ج١، ص٣١، ح٦، وص٣٧، ح١، وص١٥٠، ح١، وص٣٩١، ح٥؛ وج٣، ص٣٩٠، ح١٢، وص٤٩٩، ح١٠؛ وج٤ ص٧، ح١١، وص٣٦، ح٢.

وكيف كان فإن تمّ اتّحادهما -كما لا يخلو عن وجه ورجحان- فهو ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة، وأعلى الرتبة، فلا بدّ وإن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مرّ سابقًا وسيأتي آنفًا، وإلّا لكان مجهول الشخص ومجهول الحال، غير أنّ رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- وإكثاره فيها واعتماده عليه يعطي حسن حاله وصحّة الاعتماد على روايته، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٣٤.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن سعد الأشعريّ

على ما يظهر من السيّد الداماد في الرواشح وحكاه عن «جخ» حيث قال في جملة كلام له: عليّ بن محمّد بن سعد الأشعريّ الذي ذكره الشيخ في باب (لم) من كتاب الرجال وقال: روى عنه محمّد بن الحسن بن الوليد[١]، وهو أحد شيوخ أبو جعفر الكلينيّ وأبي جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد، وهما رويا عنه، وقد توفّي أبوجعفر الكلينيّ في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وأبو جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد في سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة[٢]، انتهى.

ولعلّ هذا الرجل هو الذي قال في «جش»: عليّ بن محمّد بن عليّ بن سعد الأشعريّ القمّيّ القزدانيّ -هو منسوب إلى قرية- يكنّى أبا الحسن، يعرف بابن متويه، له كتاب نوادر كبير أخبرنا ابن[٣] شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن

---

(١) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٣، الرقم ٤٧.

(٢) الرواشح السماويّة

(٣) كذا في المصدر، وفي الأصل: أبو.

يحيى، عن أبيه، عنه [به][(١)].

وزاد في التلخيص والنقد بعد ما مرّ محمّد بن الحسن بن الوليد عنه «ست»[(٢)] وزاد في النقد: «لم جخ»[(٣)].

وكيف كان فحاله كحال أضرابه ممّن جهل حاله، ولم يتبيّن لنا وصفه ولا توثيقه فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

[٣٥.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن عبد الله

وقد روى في الكافي كثيرًا غاية الكثرة بلا واسطة عنه، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر[(٤)] وعن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ غالبًا[(٥)].

وهذا الرجل ممّن لا ينبغي الشكّ والارتياب في جلالة قدره، وعلوّ شأنه، وعظم منزلته ووثاقته، كما نصّ على ذلك جماعة:

ففي «جش»: عليّ بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقيّ المعروف أبوه بماجيلويه يكنّى أبا الحسن ثقة فاضل [فقيه] أديب، رأى أحمد بن محمّد البرقيّ

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢٥٧، الرقم ٦٧٣.

(٢) تلخيص الأُقوال المخطوط، ص٣٠٥؛ الفهرست للطوسيّ، ص٨٩، الرقم ٣٨٢.

(٣) نقد الرجال، ج٣، ص٢٩٨- ٢٩٩، الرقم ٢٢١.

(٤) الكافي، ج١، ص١١، ح٨، وص٣٩٨، ح٢؛ ج٣، ص٦٩، ح١، وص١٦١، ح١، وص٤٧٥، ح٦؛ ج٨، ص٢٤٢، ح٣٣٦.

(٥) الكافي، ج١، ص٣١، ح٦، وص٣٩١، ح٥؛ ج٣، ص٤٩٩، ح١٠؛ ج٤، ص٦، ح٨، وص٧، ح١١، وص٣٦، ح٢.

وتأدّب عليه وهو ابن بنته، صنّف كتابًا[١].

وفي ترجمة أبيه على ما حكي[٢] محمّد بن أبي القاسم عبد الله[٣] بن عمران الخبابيّ[٤] البرقيّ أبوعبد الله الملقّب بماجيلويه، وأبو القاسم يلقّب بندار [سيّد] من أصحابنا القمّيّين، ثقة، [عالم، فقيه]، عارف بالأدب والشعر والعربيّة[٥]، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ عن[٦] ابنته، وابنه عليّ بن محمّد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب[٧].

وفي «صه»: عليّ بن محمّد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقيّ المعروف أبوه بماجيلويه ـ بالجيم والياء المنقّطة تحتها نقطتين قبل اللّام وبعد الواو ـ يكنّى أبا الحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب[٨].

وفي ترجمة أبيه: محمّد بن أبي القاسم عبيد الله -بالياء بعد الباء- وقيل: عبد الله -بغير ياء- ابن عمران الخبابيّ -بالخاء المعجمة المفتوحة والباء المنقّطة تحتها نقطة

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦١، الرقم ٦٨٣، وفيه: صنّف كتبًا منها...

(٢) كذا، حكاه العلّامة في إيضاح الاشتباه، ص٢٧٨، الرقم ٦٢٠.

(٣) كذا، وفي المصدر: عبيد الله.

(٤) كذا، وفي المصدر: الجنابيّ.

(٥) كذا، وفي المصدر: والغريب.

(٦) خ ل والمصدر: على.

(٧) الرجال للنجاشيّ، ص٣٥٣، الرقم ٩٤٧.

(٨) خلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم ٤٨.

قبل الألف وبعدها- البرقيّ [الكوفيّ][١] أبو عبد الله الملقّب بماجيلويه -بالجيم والياء المنقّطة تحتها نقطتين قبل اللّام وبعد الواو أيضًا- وأبو القاسم يلقّب بندار -بالنون بعد الباء والدالّ المهملة والراء- سيّد[٢] من أصحابنا القمّيّين، ثقة، عالم، فقيه، عارف بالأدب والشعر[٣].

وفي شرح المشيخة: عليّ بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقيّ المعروف أبوه ماجيلويه، يكنّى أبا الحسن، ثقة [فاضل]، فقيه، أديب، رأى أحمد بن محمّد البرقيّ وتأدّب عليه وهو ابن بنته، صنّف كتبًا «جش».

والظاهر أنّه حذف اسم أبيه محمّد، والصواب: عليّ بن محمّد بن أبي القاسم كما سيجيء في [ترجمة أبيه][٤] محمّد بن أبي القاسم، والذي هو من مشايخ الصدوق ابنه محمّد بن عليّ، والظاهر أنّ ماجيلويه لقب له وللجدّ[٥].

وفي ترجمة أبيه: محمّد بن أبي القاسم عبيد الله بن عمران الخبابيّ[٦] [بالخاء المعجمة والباءين بينهما الألف][٧] البرقيّ أبو عبد الله الملقّب ماجيلويه، وأبو القاسم يلقّب بندار، سيّد من أصحابنا القمّيّين، ثقة، [عالم، فقيه]، عارف بالأدب

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٢) خ ل: شيخ.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٢٦٠، الرقم ١١١.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٥) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٩٠-٣٩١.

(٦) كذا، وفي المصدر: الجنابيّ.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

والشعر والعربيّة[١] وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ على ابنته، وابنه عليّ بن محمّد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب، له كتب [منها كتاب المشارب قال أبو العبّاس: هذا كتاب قصد فيه أن يعرّف حديث رسول الله صلى الله عليه وآله، وكتاب الطبّ، وكتاب تفسير حماسة أبي تمّام] أخبرني[٢] أبوعليّ بن أحمد رحمه الله قال: حدّثنا محمّد بن [عليّ بن الحسين ابن] بابويه[٣] قال: حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه قال: حدّثني أبي عليّ بن محمّد، عن أبيه محمّد بن أبي القاسم «جش»[٤].

وفي الوجيزة: ثقة[٥].

وفي التلخيص: عليّ بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقيّ المعروف أبوه بماجيلويه يكنّى أبا الحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب، رأى أحمد بن محمّد البرقيّ وتأدّب عليه، وهو ابن بنته، وصنّف كتبًا «جش»[٦].

وتصحيح العلّامة طريق الصدوق إلى الحارث بن المغيرة بعد توثيقه أيضًا[٧] ويأتي عن «صه» و«د» أنّه عليّ بن محمّد بن أبي القاسم[٨]، ويؤيّده ما يأتي أنّ محمّد

---

(١) كذا، وفي المصدر: الغريب.

(٢) كذا، وفي المصدر: أخبرنا.

(٣) لفظ (بابويه) ليس في المصدر.

(٤) الرجال للنجاشيّ ص٣٥٣، الرقم ٩٤٧، والزيادات من المصدر.

(٥) الوجيزة للمجلسيّ، ص١١٩، الرقم ١٢٢٠.

(٦) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٢٨٠.

(٧) مَن لا يحضره الفقيه ج٤، ص٤٥٥.

(٨) خلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم ٤٨؛ الرجال لابن داود، ص١٤٠، الرقم١٠٧٣.

بن أبي القاسم هو الملقّب بماجيلويه، ولكن روى الصدوق في غير موضع: عن محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم[١]، فتأمّل.

وفي ترجمة عليّ بن محمّد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران [البرقيّ المعروف] أبوه ماجيلويه [يكنّى] أبو الحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب «صه»[٢].

تقدّم عن «جش» عليّ بن أبي القاسم[٣]، وفي ترجمة محمّد بن أبي القاسم عبيد الله ـ وقيل: عبد الله ـ بن عمران الخبابيّ[٤] البرقيّ أبو عبد الله الملقّب بماجيلويه، وأبوالقاسم يلقّب بندار، سيّد من أصحابنا القمّيّين، ثقة، عالم، فقيه، عارف بالأدب والشعر -«صه»[٥] غير قوله: قبل عبد الله «جش»- والغريب وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ على ابنته، وابنه عليّ بن محمّد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب له كتب منها:.. تفسير حماسة أبي تمّام، أخبرنا أبي عليّ بن أحمد قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن الحسين قال: حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم[٦]، فليتأمّل.

---

(١) الأمالي للصدوق، ص٧٨، وص٢٣١، وص٢٥٤ و...؛ التوحيد للصدوق، ص٤٨، ح١٢، وص١٢٥، ح٤، وص١٣٠، ح٩ و...؛ الخصال، ص٥، ح١٤، وص٨، ح٢٤، وص١٠، ح٣٤، و...؛ ثواب الأعمال، ص١١، وص٢٩، وص٣٣ و...

(٢) خلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم ٤٨.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦١، الرقم ٦٨٣.

(٤) كذا، وفي المصدر: الجنابيّ.

(٥) خلاصة الأقوال، ص٢٦٠، الرقم ١١١.

(٦) الرجال للنجاشيّ، ص٣٥٣ - ٣٥٤، الرقم ٩٤٧، وفيه: ماجيلويه، قال: حدّثنا أبي عليّ بن ←

وفي ترجمة محمّد بن عبد الله: وقيل إنّ عبد الله بندار أبو عبد الله الخبابيّ الملقّب بماجيلويه هو محمّد بن أبي القاسم. وقد تقدّم.

وفي النقد: عليّ بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقيّ المعروف أبوه بماجيلويه، يكنّى أبا الحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب، رأى أحمّد بن محمّد البرقيّ وتأدّب عليه وهو ابن بنته، صنّف كتبًا «جش»، وفي «صه» و«د»: عليّ بن محمّد بن أبي القاسم... إلى آخره، ولعلّه الصواب كما يظهر من «جش» عند ترجمة محمّد بن أبي القاسم الملقّب ماجيلويه. وروى [محمّد بن عليّ] ابن بابويه كثيرًا عن عليّ بن محمّد ماجيلويه[١]، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم، فكأنّ ماجيلويه لقب لهما والله أعلم[٢].

وفي ترجمة محمّد بن أبي القاسم... يلقّب بندار: سيّد [من] أصحابنا القمّيّين، ثقة، عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ على ابنته، وابنه عليّ بن محمّد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب، له كتب منها كتاب تفسير حماسة أبي تمّام أخبرنا أبي عليّ بن أحمد قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن الحسين قال: حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه، قال: حدّثني أبي عليّ بن محمّد، عن أبيه محمّد بن أبي القاسم «جش»[٣].

→

محمّد، عن أبيه محمّد بن أبي القاسم.

(١) كذا في الأصل، وفي المصدر: عن محمّد بن عليّ ماجيلويه.

(٢) نقد الرجال، ج٣، ص٢٢٤ - ٢٢٥، الرقم ٢٢.

(٣) نقد الرجال، ج٤، ص١٠٨، الرقم ٥١.

وفي مشيخة الفقيه في عدّة مواضع: محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم[١]، فليتأمّل.

وفي الرواشح عند شرح قوله: (عليّ بن محمّد بن عبد الله): هذا ليس هو أبا الحسن القزوينيّ القاضي، الثقة في الحديث، والوجه من وجوه الأصحاب، فإنّه إنّما ورد بغداد ومعه قطعة من كتب العيّاشيّ سنة ستّ وخمسين وثلاثمائة[٢] وكان قد توفّي أبو جعفر الكلينيّ قبل ذلك بسبع وعشرين سنة، سنة تناثر النجوم[٣].

ولا هو أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الله بن عليّ بن جعفر بن مولانا عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الرضا عليهم السلام النقيب بسرّ من رأى [المعدل] صاحب كتاب الأيّام التي فيها فضل من السنة، وقد ذكر في «جش» في كتابه[٤]؛ بل إنّما هو الثقة الفاضل الأديب أبو الحسن عليّ بن محمّد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقيّ المعروف أبوه بماجيلويه، وهو ابن بنت لأحمد بن أبي عبد الله محمّد بن خالد البرقيّ، وقد رآه وتأدّب عليه وروى عنه، وعند بعض الأصحاب ليس اسم أبي القاسم عبد الله -مكبّرًا-، بل عبيد الله -بالتصغير-، ولذلك ما ترى في بعض نسخ الكتاب في مواضع ممّا سيأتي عليّ بن محمّد بن عبد الله.

---

(١) مَن لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٢٤، وص٤٣١، وص٤٣٦، وص٤٤٦، وص٤٦٥، وص٤٧٨، وص٤٩٣ و...

(٢) المذكور في رجال للنجاشيّ، ص٢٦٧، الرقم ٦٩٣؛ ورجال ابن داود، ص١٤٠ - ١٤١، الرقم ١٠٧٧؛ وخلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم ٥١.

(٣) لم أعثر على هذه العبارة في الرواشح.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦٩، الرقم ٧٠٣.

وعند شرح قوله: (عليّ بن محمّد عن أحمد بن محمّد البرقيّ)...إلى آخره: عليّ بن محمّد البرقيّ أبوالحسن، هو ابن بنت أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، ثقة، فاضل، فقيه، وقد تأدّب وتفقّه على جدّه من أمّه، وأبوه محمّد بن أبي القاسم هو المعروف بماجيلويه، وفي بعض النسخ: عليّ بن محمّد، عن أحمد بن محمّد البرقيّ، وعليّ بن حسّان أبي الحسن[1] الواسطيّ القصير هو المعروف بالمنمّس -بتشديد الميم الأخير بعد النون وإهمال السين أخيرًا- ثقة ثقة، ممدوح، عمّر أكثر من مائة سنة، والطريق حسن ممدوح من جهة موسى بن بكر الواسطيّ من رجال أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

وفي بعض تعليقاته وحواشيه على رسالته في النهى عن التسمية: عليّ بن محمّد بن ماجيلويه وأبوه محمّد بن أبي القاسم عبد الله ويلقّب بندار، وضبطه بعض الأصحاب عبيد الله بن عمران البرقيّ وهو المعروف الملقّب بماجيلويه كلاهما فقيهان، ثقتان، وجهان، ثبتان، من وجوه الأصحاب وفقهائهم الأثبات، مذكوران في كتب الرجال[2]، انتهى.

قلت: وممّا أفاده -طاب ثراه- أوّلًا في ترجمة عليّ بن محمّد بن عبد الله بقوله: بل إنّما هو الثقة الفاضل الفقيه الأديب أبوالحسن عليّ بن محمّد بن أبي القاسم...إلى آخره، تأمّل وإشكال، فإنّ سبق هذا الكلام ولحوقه من تعليقاته يعطي كون هذا الشرح لعليّ بن محمّد بن عبد الله الواقع في خبر سليمان الديلميّ [عن أبيه] قال:

---

(١) في رجال النجاشيّ، ص٢٧٦، الرقم ٧٢٦: أبو الحسين.

(٢) شرعة التسمية، ص٧٨، هامش رقم ٢٢.

قلت لأبي عبد الله ﷺ فلان من عبادته ودينه وفضله كذا... إلى آخره[١].

والمفروض أنّ سند هذا الحديث على ما حضرني الآن من نسخة الكافي هكذا: عليّ بن محمّد بن عبد الله بن أذينة، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ، عن محمّد بن سليمان الديلميّ، عن أبيه، قال: قلت لأبي عبد الله... إلى آخره[٢].

فلعلّ هذه النسخة مغلوطة وإلّا كما هو الظاهر فعليّ بن محمّد بن عبد الله بن أذينة غير ما فرضه -طاب ثراه- جدًّا، وسيأتي الكلام فيه وفي كونه أحد رجال العدّة من أصحابنا الراوين عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، فتبصّر ولا تغفل.

وكيف كان فلا بدّ وأن يعدّ خبر هذا الرجل من جهته صحيحًا جزمًا لذا مضافًا إلى ما مرّ، فتذكّر.

[٣٦.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن عبد الله بن أذينة

الذي هو أحد رجال العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ فقد روى في الكافي بلا واسطة عنه.

ولم أقف فيما حضرني الآن من كلمات علماء الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه فضلًا عن حاله ووصفه، فهو مجهول الشخص والحال، غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه وعلى روايته يعطي حسن حاله وصحّة الاعتماد على روايته،

---

(١) الكافي، ج١، ص١٢، ح٨، وسندها هكذا: عليّ بن محمّد بن عبد الله، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن محمّد بن سليمان الديلميّ، عن أبيه.

(٢) الكافي، ج١، ص١٢، ح٨، مع تغير ببعض ألفاظ السند.

فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٣٧.] ومنهم: عليّ بن محمّد بن علّان

فقد روى في الكافي بلا واسطة عنه كثيرًا غاية الكثرة[١] وبواسطة العدّة وبدونها، وهو أحد رجال العدّة من أصحابنا الراوين عن سهل بن زياد[٢]، ولا ينبغي الشكّ ولا الارتياب في جلالة قدره ووثاقته فقد نصّ على ذلك جماعة:

ففي «جش»: عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازيّ الكلينيّ المعروف بعلّان يكنّى أبا الحسن، ثقة عين، له كتاب أخبار القائم ﷺ أخبرنا محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد. وقتل علّان بطريق مكّة، وكان استأذن الصاحب ﷺ في الحجّ، فخرج: «**توقّف عنه في هذه السنة**»، فخالف[٣].

وفي «صه»: عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازيّ الكلينيّ المعروف بعلّان ـ بالعين المهملة ـ يكنّى أبا الحسن، ثقة، عين[٤].

وفي شرح المشيخة: عليّ بن محمّد الرازيّ الكلينيّ المعروف بعلّان يكنّى أبا

---

(١) كثيرًا ما ورد في الكافيّ: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، أو: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد.

(٢) كما ذكره العلّامة في الخلاصة، ص٤٣٠ نقلًا عن الكلينيّ بأنّ كلّما ذكرته في كتابي المشار إليه عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم: عليّ بن محمّد بن علان ومحمّد بن أبي عبد الله ومحمّد بن الحسن ومحمّد بن عقيل الكلينيّ.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦٠ - ٢٦١، الرقم٦٨٢.

(٤) خلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم٤٧.

الحسن، ثقة، عين، له كتاب أخبار القائم عليه السلام روى عنه جعفر بن محمّد، وقتل علّان بطريق مكّة، وكان استأذن الصاحب عليه السلام في الحجّ فخرج: «توقّف في هذه السنة»، فخالف «جش» وهو خال الكلينيّ رحمه الله ويروي [عنه]، عن سهل بن زياد غالبًا[1].

وفي الوجيزة: ثقة[2].

وفي الرواشح عند شرح قوله: (عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد): هو أبوالحسن الخيّر، العين، الثقة، عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان المعروف بعلّان الرازيّ الكلينيّ، والمعروف في عصرنا هذا أنّه هو [علّان وأنّه هو] خال أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ، وأنّه هو الذي يعرف بعلّان، وليس شيء من هذا بصحيح، والصحيح أنّ أبا جعفر الكلينيّ جدّه من أمّه هو إبراهيم، وله ابنان خيّران ديّنان فاضلان، هما خالاه، وهما: أحمد ومحمّد، والخيّر العين الثقة الفاضل أبوالحسن عليّ بن محمّد هذا ابن خاله، وأنّ كلًّا من أحمد ومحمّد وعليّ يعرف بعلّان، وذلك كلّه غير خفي على المتتبّع الماهر المتصفّح. وبعض متأخّري الأصحاب تحامل في حاشية الخلاصة احتمالًا آخر، هو أن يكون خال أبي جعفر الكلينيّ المعروف بعلّان هو إبراهيم بن أبان الكلينيّ، وعلى ما تحامله يكون أحمد ومحمّد ابني خال أبي جعفر وعلى هذا نافلة خاله وذلك كأنّه يستفاد ممّا في الخلاصة في ترجمة محمّد بن يعقوب الكلينيّ: وكان خاله علّان الكلينيّ الرازيّ[3].

---

(١) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٠٠.

(٢) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٢٦، الرقم ١٢٩٠.

(٣) لم أعثر على هذه العبارة في الرواشح، وأورد نظير ما في المتن في كتابه شرعة التسمية، ص٦١- ←

وفي الفائدة الثالثة من فوائد الخلاصة: كلّما ذكرته في كتاب الكافي[١] عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم: عليّ بن محمّد بن علّان ومحمّد بن أبي عبد الله ومحمّد بن الحسن ومحمّد بن عقيل الكلينيّ[٢] ولكن قد قال في الخلاصة وفاقًا لما قد قاله الشيخ في كتاب الرجال في باب أحمد: أحمد بن إبراهيم [المعروف بعلّان -بالعين غير المعجمة- الكلينيّ -مضموم الكاف مخفّف اللّام- منسوب إلى كلين قرية من الريّ، فاضل خيّر] من أهل الريّ[٣]. وفي باب محمّد: محمّد بن إبراهيم المعروف بعلّان الكلينيّ خيّر [فاضل][٤]، وفي باب عليّ: عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازيّ الكلينيّ المعروف بعلّان يكنّى، أبا الحسن، ثقة، عين[٥] ولا تمترين في أنّ المعروف بعلّان هنالك صفة لأحمد ومحمّد وعليّ.

وفي الحاشية على رسالة في حرمة التسمية وتعليقته على عليّ بن محمّد في سند خبر داود بن هاشم[٦] الجعفريّ المتضمّن له: هو عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان المعروف بعلّان الرازيّ الكلينيّ أبوالحسن الخيّر [العين] الثقة، والمعروف في

→

٦٢، فليراجع.

(١) كذا، وفي المصدر: في كتابي المشار إليه.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٤٣٠.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٦٩، الرقم٣١، وما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) خلاصة الأقوال، ص٢٥٠، الرقم٥٠.

(٥) خلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم٤٧.

(٦) كذا، وفي المصدر: قاسم.

عصرنا هذا أنّه هو علّان فإنّه هو خال رئيس المحدّثين أبي جعفر الكلينيّ ﵀، والصحيح أنّ إبراهيم الكلينيّ هو جدّ أبي جعفر الكلينيّ من أُمّه وله ابنان خيّران ديّنان فاضلان هما خالاه وهما: أحمد ومحمّد، والخيّر العين الثقة الفاضل أبو الحسن عليّ بن محمّد هو ابن خاله، وأنّ كلًّا من أحمد ومحمّد وعليّ يعرف بعلّان، وبعض متأخّري الأصحاب تحامل احتمال أن يكون علّان خال أبي جعفر الكلينيّ هو إبراهيم بن أبان الكلينيّ، فيكون أحمد ومحمّد ابني خاله وعلى نافلة خاله[1]، انتهى.

قلت: الذي يظهر لي بعد التأمّل التامّ والتصفّح اللّائق بالمقام أنّ لفظة علان لقب أو وصف لأربعة رجال: إبراهيم بن أبان الكلينيّ، قال بعض أعاظم مشايخ العصر -طاب ثراه- على ما حكي: والظاهر أنّه -أي علّان- لقب إبراهيم نفسه، انتهى.

وابنه محمّد بن إبراهيم، ففي «صه» وعن «جخ»: محمّد بن إبراهيم المعروف بعلّان الكلينيّ خيّر[2]، انتهى.

وأحمد بن إبراهيم، فعن «جخ»: أحمد بن إبراهيم المعروف بعلّان الكلينيّ خيّر فاضل من أهل الريّ[3].

وفي «صه»: أحمد بن إبراهيم المعروف بعلّان -بعين غير المعجمة- الكلينيّ -مضموم الكاف مخفّف اللّام منسوب إلى كلين قرية من الريّ- خيّر فاضل من

---

(١) شرعة التسمية، ص٦١- ٦٣، هامش رقم١.

(٢) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٩، الرقم٢٩؛ خلاصة الأقوال، ص٢٥٠، الرقم٥٠.

(٣) الرجال للطوسيّ، ص٤٠٧، الرقم١.

أهل الريّ[١].

وعليّ بن محمّد بن إبراهيم ففي «جش»[٢] و«صه»[٣] وغيرهما ممّا مرّ ما مرّ في أوائل العنوان، وهذا هو الذي من مشايخ الكلينيّ ومَن روى[٤] عنه ومن رجال العدّة الراوين عن سهل، ولا ريب في جلالة قدره ووثاقته كما مرّ، فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا جدًّا لذا مضافًا إلى ما مضى.

بقي الكلام هنا في بيان ضابطة هي أنّ كلّما أطلق عليّ بن محمّد عن سهل بن زياد فهو محمول على عليّ بن محمّد بن علّان، استعلمناها من التصفّح في أسانيد الأحاديث والقرائن المعتبرة في هذا الشأن، فتبصّر.

[٣٨.] ومنهم: عليّ بن موسى الكمنذانيّ

والكمنذان -على ما ضبطه العلّامة في الخلاصة-: بضم الكاف والميم وإسكان النون وفتح الذالّ المعجمة قال: قرية من قرى قمّ[٥].

لم أقف فيما حضرني الآن من كتب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه فضلًا عن حاله[٦] عدا ما مرّ نقله من العلّامة في الخلاصة في تفسير العدّة، وعن «جش»

---

(١) خلاصة الأقوال، ص٦٩، الرقم ٣١.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦٠، الرقم ٦٨٢.

(٣) خلاصة الأقوال، ص١٨٧، الرقم ٤٧.

(٤) كذا، في الأصل (رواه)، وما أثبتناه أصوب.

(٥) خلاصة الأقوال، ص٤٠٧، الرقم ٥.

(٦) ذكره الأردبيليّ في جامع الرواة، ج١، ص٦٠٣.

أيضًا في ترجمة الكلينيّ[١] وأحمد بن محمّد بن عيسى[٢]، وقد مرّ في ترجمة أحمد أيضًا على أنّه عليّ بن موسى بن جعفر ولن يقيّده بالكمندانيّ، ولكن في ترجمة محمّد قيّده به ولم يذكر جعفر.

وكيف كان فهو مجهول الحال غير أنّ روايته -طاب ثراه- عنه وإكثاره فيها ولو في ضمن العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد بن عيسى واعتماده على روايته يعطي حسن حاله وصحّة الاعتماد عليه وعلى روايته، فيكون حاله كحال سائر أضرابه فيما مرّ لمثل ما مرّ.

[٣٩.] منهم: مَن عبّر عنه -طاب ثراه- في الكافي بقوله: غير واحد من أصحابنا

عن سهل بن زياد...[٣] إلى آخره، أو عن غيره[٤].

ولم أقف إلى الآن على تفسيره، ولا على من فسّره أصلًا، إلّا أنّ تقييده بكونه من أصحابنا وروايته عنهم واعتماده عليهم فيها يعطي كونهم من الإماميّة الاثنى عشريّة وحسن حالهم وصحّة الاعتماد على روايتهم، فيكون حالهم كحال أضرابهم ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ.

ومن هنا يظهر حال ما كان [من] هذه اللّفظة واقعة في أثناء السند كقوله في

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٨٣، الرقم ١٩٨.

(٣) الكافي، ج٣، ص٥٢١، ح١١.

(٤) الكافي، ج٤، ص٤، ح١١ عن أحمد بن أبي عبد الله.

مواضع أُخر: عليّ بن محمّد، عن غير واحد من أصحابنا القمّيّين، عن محمّد بن محمّد العامريّ...[١] إلى آخره، فتبصّر.

[٤٠.] ومنهم: القاسم بن العلاء

المكنّى بأبي القاسم، فقد روى عنه ثقة الإسلام في الكافي[٢] والصدوق في العيون[٣] والأمالي[٤] وغيرهما.

ولم أقف فيما حضرني من كتب الرجال على مَن تعرّض لذكره ولا لبيان حاله.

نعم في التلخيص: القاسم بن العلاء من أهل آذربايجان، قال ابن طاوس: إنّ من وكلاء الناحية المقدّسة القاسم بن العلاء الهمدانيّ، روى عنه الصفوانيّ (لم) هو المتقدّم[٥].

وفي النقد: القاسم بن العلاء من أهل آذربايجان، قال ابن طاوس في ربيع الشيعة: إنّه كان من وكلاء الناحية المقدّسة[٦] القاسم بن العلاء الهمدانيّ روى عنه

---

(١) الكافي، ج١، ص٥١٥، ح٣.

(٢) الكافي، ج١، ص١٩٨، ح١ وفيه: أبو محمّد القاسم بن العلاء ﵀، وص٥١٩، ح٩.

(٣) ذكره في كمال الدين، ص٣٦، وص٣٢٣، ح٨، وص٣٢٧، ح٧، وص٣٣٠، ح١٦، وفي ص٤٤٢، ح١٦ صرّح بأنّه من وكلاء الإمام ﵇ من أهل آذربايجان.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٧٧٣ وفيه: حدّثنا محمّد بن يعقوب قال: حدّثنا أبو محمّد القاسم بن العلاء.

(٥) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٤٢.

(٦) نقد الرجال، ج٤، ص٤٢، الرقم ٢٦.

الصفوانيّ «لم جخ»[١]، انتهى.

قلت: في باب مولد الصاحب -عليه السلام وعجّل الله فرجه- من الكافي: القاسم بن العلاء قال: ولد لي عدّة بنين فكنت أكتب وأسأل الدعاء فلا يكتب إليَّ لهم بشيء فماتوا كلّهم، فلمّا ولد لي الحسن ابني كتبت أسأل الدعاء فأجبت يبقى والحمد لله[٢].

قال في التعليقة في ترجمة القاسم بن العلاء: في الكافي في باب فضل الإمام وصفاته: أبو محمّد القاسم بن العلاء ﵀ رفعه الحديث[٣]، وذكر الصدوق عن محمّد بن أبي عبد الله الأسديّ أنّ من وكلاء الصاحب الذين رأوه ووقفوا على معجزته من أهل آذربايجان القاسم بن العلاء[٤]، ومرّ في أحمد بن هلال ما يستفاد منه حسن حاله بل وثاقته[٥].

وذكر في ترجمة أحمد بن هلال: قال الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة عند ما روى عن أحمد هذا ما يتضمّن لبعث زرارة ابنه إلى المدينة ليستخبر[٦] الحال بعد مضى الصادق ﵇: وهذا الخبر لا يوجب أنّه لم يعرف، على أنّ راوي هذا الخبر

---

(١) نقد الرجال، ج٤، ص٤٢، الرقم ٢٧.

(٢) الكافي، ج١، ص٥١٩، ح٩.

(٣) الكافي، ج١، ص١٩٨، ح١.

(٤) كمال الدين، ج٢، ص٤٤٢، ح١٦.

(٥) تعليقة منهج المقال، ج٨، ص٣٦٥ - ٣٦٦.

(٦) كذا في المصدر، وفي الأصل: يستخرج.

أحمد بن هلال وهو مجروح عن[١] مشايخنا رحمهم الله. حدّثنا شيخنا محمّد بن الحسن بن [أحمد بن][٢] الوليد رضي الله عنه قال: سمعت سعد بن عبد الله يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيّع رجع عن التشيّع إلى النصب إلّا أحمد بن هلال، وكانوا يقولون: إنّ[٣] ما تفرّد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله[٤] انتهى.

وقال: وفي الكتاب [المذكور] في موضع آخر: حدّثنا يعقوب [بن] يزيد، عن أحمد بن هلال في حال استقامته، عن ابن [أبي] عمير...[٥] الحديث.

وعن الشيخ في كتاب الغيبة أنّه رجع عن القول بالإمامة ووقف على أبي جعفر عليه السلام[٦] وقال: وبالجملة الظاهر المنافاة بين كلام الأصحاب، وقيل: المراد بالنصب: الغلوّ، توفيقًا بين كلامهم، ومدّعيًا أنّ الناصب له إطلاقات كثيرة[٧]، فتأمّل.

أقول: إطلاق النصب على الغلوّ في غاية البعد، سيّما في كلام الأصحاب، وقيل: المراد نصب عداوة الفرقة الناجية لما ورد: أنّ مَن نصب عداوتهم فهو

---

(١) كذا، وفي المصدر: عند.

(٢) الزيادة من كمال الدين، ص٧٦.

(٣) كذا في المصدر، وفي الأصل: ابن.

(٤) كمال الدين، ص٧٥ – ٧٦.

(٥) كمال الدين، ص٢٠٤، ح١٣.

(٦) الغيبة للطوسيّ، ص٣٩٩، ح٣٧٤.

(٧) القائل هو السيّد هاشم ابن السيّد سلمان على ما نقله الشيخ الماحوزيّ عنه في معراج الكمال، ص٢٠٩ في ترجمة أحمد بن هلال.

ناصب[١]، وأنّ الزيديّة والواقفيّة من النصّاب [وبمنزلتهم] وبما ظهر من كتب الحديث والرجال وكتب المتقدّمين أنّهم يطلقون الناصب عليهم[٢]. ثمّ قال: أقول: هذا لا يخلو عن قرب، والأقرب أن يكون غلوّه في بعض الأئمّة والنصب في بعض، ويحتمل احتمال آخر والأمر سهل[٣]، انتهى.

وفي كتاب كمال الدين وتمام النعمة: حدّثنا محمّد بن محمّد الخزاعيّ رضي الله عنه قال: حدّثنا أبوعليّ الأسديّ، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ: أنّه ذكر عدد من انتهى إليه ممّن وقف على معجزات صاحب الزمان -صلوات الله عليه- ورآه من الوكلاء ببغداد: العمريّ وابنه وحاجز والبلاليّ والعطّار، ومن الكوفة: العاصميّ، [ومن أهل الأهواز]: محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، ومن أهل قمّ: أحمد بن إسحاق، ومن أهل همدان: محمّد بن صالح، ومن أهل الريّ: البساميّ والأسديّ يعني نفسه، ومن أهل آذربايجان: القاسم بن العلاء، ومن نيسابور: محمّد بن شاذان... إلى آخر الخبر[٤].

وقيل في مصباح شيخنا الطوسيّ في أعمال شهر رجب: إنّه كان وكيل أبي محمّد عليه السلام[٥]، وعنه في كتاب الغيبة: أنّه روى فيه ما يدلّ على ذلك وعلى جلالته

---

(١) علل الشرائع، ج٢، ص٦٠١، ح٦٠.

(٢) انظر: معراج أهل الكمال، ص٢٠٩ في ترجمة أحمد بن هلال.

(٣) تعليقة منهج المقال، ج٢، ص٢٢١ - ٢٢٢، الرقم ١٨٩.

(٤) كمال الدين، ص٤٤٢، ح١٦.

(٥) مصباح المتهجّد، ص٨٢٦ في أعمال شهر شعبان.

وعلى ظهور الكرامات على يده، وتصفّحت هذا الكتاب ولم أجده[١].

وكيف كان فالمستفاد من مجموع ذلك أنّ الذي روى عنه هو الوكيل المفروض، وأنّه من الأجلّاء، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مضى سابقًا، فتفطّن.

[٤١.] ومنهم: محمّد بن إدريس

على ما روى عنه في موضع من الكافي[٢].

ولم أقف إلى الآن على مَن تعرّض لذكره من علماء الرجال.

نعم، في التلخيص: محمّد بن إدريس الحنظليّ أبو حاتم، له كتاب «ست» عنه عبد الله بن جعفر[الحميريّ] «ست لم» وفي «د، لم، جخ»: عامّي المذهب[٣].

وفي النقد: محمّد بن إدريس الحنظليّ يكنّى أبا حاتم، له كتاب روى عنه عبد الله بن جعفر الحميريّ «ست»، روى عنه محمّد بن أبي الصهبان، روى عنه سعد وغيره «لم جخ» عامّي المذهب[٤].

---

(١) الغيبة للطوسيّ، ص٣١٠ - ٣١٥، ح٢٦٣.

(٢) الكافي، ج١، ص٣٣، ح٦ وفيه: أحمد بن إدريس.

(٣) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٧٠، والزيادة منه؛ الرجال للطوسيّ، ص٤٤٨، الرقم ١١٥؛ الرجال لابن داود، ص٢٦٩، الرقم ٤٢٥؛ الفهرست للطوسيّ، ص١٤٧، الرقم ٦٢٨.

(٤) نقد الرجال، ج٤، ص١٣١، الرقم ١٠٥.

قلت: ربّما يحتمل تصحيف أحمد بن إدريس بمحمّد[١]، فإن تمّ هذا الاحتمال فقد عرفت حاله وجلالة قدره، وإلّا -كما هو الظاهر- فروايته -طاب ثراه- عنه يعطي حسن حاله واعتماده عليه فيها وصحّة الاعتماد على روايته، ينبغي أن يعدّ الخبر قويًّا، أو موثّقًا لو ثبت اتّحاده مع الحنظليّ، وإلّا فحاله حال سائر أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتبصّر.

[٤٢.] ومنهم: محمّد بن إسماعيل

فقد أكثر في الكافي الرواية بلا واسطة عنه، عن الفضل بن شاذان غاية الإكثار[٢]، وروى عنه الكشّيّ أيضًا في كتاب رجاله فقال: حدّثني محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: ارتدّ الناس إلّا ثلاثة: سلمان وأبوذر والمقداد، قال: فقال أبو عبدالله ﷺ: «**فأين أبوساسان وأبوعمرة الأنصاريّ**»[٣].

وقال عقيبه بلا فصل: محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، عن

---

(١) يروي الكلينيّ في الكافي بلا واسطة عن أحمد بن إدريس في: ج١، ص١١، ح٣ و٦، وص٣٣، ح٦، وص٦٥، ح٥، وص٩١، ح١، وص٩٥، ح٢ وغيره كما مرّ. يروي الكلينيّ في الكافي بلا واسطة عن أحمد بن إدريس في: ج١، ص١١، ح٣ و٦، وص٣٣، ح٦، وص٦٥، ح٥، وص٩١، ح١، وص٩٥، ح٢ وغيره كما مرّ.

(٢) الكافي، ج١، ص٣١، ح٨، وص٣٢، ح٤، وص٣٩، ح٤، وص٤٢، ح٥، وص٤٧، ح٦، وص٥٣، ح٣، وص٥٧، ح١٥ وغيره.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٣٨، ح١٧.

ابن أبي عمير، عن وهب[١] بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **جاء المهاجرون والأنصار وغيرهم بعد ذلك إلى عليّ فقالوا له: والله أنت أمير المؤمنين وأنت والله أحقّ الناس وأولاهم بالنبيّ...**[٢] إلى آخر الحديث.

وفي أبي حمزة قال: حدّثني محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثنا الفضل، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: ما فعل أبو حمزة الثماليّ؟ قلت: خلفته عليلًا قال: إذا رجعت إليه فاقرأه منّي السلام واعلمه أنّه يموت في شهر كذا في يوم كذا...[٣] الخبر.

وقد اختلفت كلمة الأصحاب في شأن هذا الرجل وبيان شخصه واستعلامه على أقوال -أو على وجوه واحتمالات-:

أحدها: أنّه غير معلوم الشخص والحال وليس بالبرمكيّ ولا بالزعفرانيّ ولا بابن بزيع ولا بالنيسابوريّ ولا بغيره ممّن سمّي به، وإليه يميل كلام جماعة ولو في الجملة:

ففي شرح المشيخة: واحتمال البرمكيّ بعيد، فإنّ الكلينيّ غالبًا يروي عنه بواسطة محمّد بن أبي عبد الله الأسديّ، ولم نطلع من أوّل الكتاب[٤] إلى آخره أن يصفه بالبرمكيّ، مع أنّ الغالب فيما يرويه عنه بالواسطة أنّه يصفه به.

---

(١) كذا، وفي المصدر: وهيب.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٣٨، ح١٨.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٤٥٨، ح٣٥٦.

(٤) كذا، وفي المصدر: الكلينيّ.

واحتمال محمّد بن إسماعيل بن بزيع أبعد، بل أنّه كالممتنع عادةً بناءً على القرائن الرجاليّة... والذي يظهر من اعتماد الكلينيّ عليه في كثير من الرويات أنّه كان معتمدًا.

والذي تحقّق لي أنّه من مشايخ الإجازة لكتب صفوان بن يحيى وحمّاد بن عيسى وابن أبي عمير ونظرائهم، فإنّه يروي عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه[١]، وعن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حمّاد[٢] أو صفوان[٣] أو ابن أبي عمير[٤] أو غيرهم من المشايخ المشهورين الذين أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصحّ عنهم، ولم نطّلع على روايته من غير هؤلاء، ولا ريب أنّ كتب هؤلاء كانت عند الأصحاب أعرف وأظهر وأشهر من الكتب الأربعة عندنا، مع أنّ الغالب فيما يرويه اجتماع عليّ [عن] أبيه معه عن الفضل، فلو كان محمّد بن إسماعيل مجهولًا فلا يضرّ لهذا الاجتماع؛ ولهذا جعل الأصحاب خبره صحيحًا، وحاشا من العلّامة

---

(١) كما في الكافي، ج١، ص٤٠٩، ح٨ وفيه: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن أبي عمير، وفي ج٢، ص٥٦٥، ح٥: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل جميعًا.

(٢) كما في الكافي، ج١، ص٣٢، ح٤، وص٤٢، ح٥، وص٤٧، ح٦، وص٥٣، ح٣، وص١٠٣، ح١١، وص١٣٢، ح٣ و...

(٣) كما في الكافي، ج١، ص٥٧، ح١٥، وص٨٦، ح٣، وص١٥٢، ح١، وص١٦٨، ح٢، وص١٨٨، ح١٥ و...

(٤) كما في الكافي، ج١، ص٣١، ح٨، وص٣٩، ح٤، وص٦٩، ح٥، وص١٠٠، ح٢، وص١٦٣، ح١ و...

أن يكون توهّمه بابن بزيع، بل لما قلناه كما ظهر لك في تصحيح الخبر مع وجود أمثاله كابن عبدون وابن الوليد وابن أبي جيد ممّن هو من مشايخ الإجازة البحت، فكان البناء[١] على تحقيق[٢] [جعلت] حديثه مع اجتماع [عليّ] عن أبيه صحيحًا تبعًا للقوم... إلى آخر ما قال[٣].

وفي كلام بعض الأجلّة في جملة كلام له بعد تصريحه بالإشكال في ذلك [:لكنّك] خبير بأنّ وصف جمع من المتأخّرين الحديث المرويّ عنه بالصحّة، بل إطباقهم على ذلك ما عدا ابن داود، وإكثار الشيخ الجليل محمّد بن يعقوب الرواية عنه، وخلوّ الحديث المرويّ عنه من الخلل والتعقيد -كما سبق الإشارة إليه من بعض الأعلام- كافٍ في الدلالة على حسن حال هذا المذكور، بل الحكم فيه لا يقصر عن الحكم بغيره ممّن جهل حالهم وعدّ طريقهم في الصحاح[٤].

وفي كلام آخر في جملة كلام له: وإن قلت: حكم بعض الفقهاء بصحّة هذا الطريق يدلّ على أنّ محمّد بن إسماعيل [هذا] أحد هذه الثلاثة؛ لأنّهم الموثّقون لا غير.

قلت: الحكم بصحّة [هذا] الخبر لا يدلّ على توثيق في رجاله[٥]؛ لأنّه قد يكون

---

(١) خ ل: فالبناء.

(٢) كذا، وفي المصدر: فبناءً على ما تحقّق.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٣٨ - ٤٣٩، والزيادات منه.

(٤) فائق المقال، ص٣١٠ - ٣١١.

(٥) في المصدر: جميع رجاله.

الحكم بصحّة الخبر من باب الاجتهاد لا من باب الشهادة كما لو اجتهد [أحد] أنّ محمّد بن إسماعيل بن عبيد[١] ثقة فعدّ حديثه صحيحًا، واجتهد رجل آخر أنّه ضعيف فعدّ حديثه ضعيفًا، وكما اجتهد أحد في تمييز المشتركات بسبب القرائن في طريق كان فيه محمّد بن قيس مثلًا أنّه أبوعبد الله الثقة، فعدّ حديثه صحيحًا، واجتهد [أحد] آخر أنّه أبو أحمد الضعيف فعدّ حديثه ضعيفًا، وليس قول أحدهما علينا حجّة. وبالجملة محمّد بن إسماعيل الذي يروي عنه الكلينيّ [بلا واسطة] ليس من الثقات عندي[٢]، انتهى.

وثانيها: ما أشار إليه بعضهم بقوله: ومال بعضهم إلى احتمال كونه أحد المجهولين؛ إذ البرمكيّ يروي عنه في أسانيد كثيرة بالواسطة، والزعفرانيّ مقدّم عليه فهو أولى [بها][٣]، انتهى.

وثالثها: ما عزاه جماعة إلى شيخنا البهائيّ[٤] وعزاه في شرح المشيخة تارة إلى بعض معاصريه وأخرى إلى أكثرهم من أنّه البرمكيّ صاحب الصومعة، وعدّه في بعض العبائر قولًا وعزاه في آخر إلى بعضهم[٥].

---

(١) كذا، وفي المصدر: محمّد بن عيسى اليقطينيّ.

(٢) هذا القول منقول من السيّد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٤، ص١٤٠، هامش الرقم ١، والزيادات منه.

(٣) فائق المقال، ص٣١٠.

(٤) مشرق الشمسين، ص٢٧٤ – ٢٧٥.

(٥) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٣٩.

وفي الرواشح: ربّما يبدو في بادي للخطّ أن يكون هو البرمكيّ صاحب الصومعة وليس بصحيح[١].

وفي التلخيص: والظاهر أنّه ليس هو ـ أي محمّد بن إسماعيل ـ بابن بزيع، ولعلّه البرمكيّ صاحب الصومعة، أو محمّد بن إسماعيل النيسابوريّ[٢].

وفي بعض حواشي «صه» منسوبة إلى البهائيّ -طاب ثراه- عند ذكر محمّد بن إسماعيل البرمكيّ: الظاهر أنّ هذا هو الذي يروي عنه الكلينيّ -طاب ثراه- بغير واسطة لا محمّد بن إسماعيل بن بزيع[٣].

وفي الكافي في باب حدوث العالم هكذا: حدّثني محمّد بن جعفر الأسديّ، عن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ الرازيّ[٤].

وفي «جش»: محمّد بن جعفر الأسديّ ممّن يروي عن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ[٥]، ورواية الكلينيّ عنه تارة بواسطة وأُخرى بدونها غير بعيد، انتهى.

ورابعها: أنّه النيسابوريّ الملقّب في «كش» بالبندقيّ[٦]، وفي «جخ» وغيره

---

(١) ذكر المير الداماد في الراشحة التاسعة عشر من الرواشح ترجمة محمّد بن إسماعيل، ص١١٩-١٢٥، ولم أعثر على ما هو المذكور في المتن في الرواشح بهذا النصّ.

(٢) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٥٤٩- ص٥٥٠.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال.

(٤) الكافي، ج١، ص٧٨، ح٣.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٣٤١، الرقم ٩١٥ في ذيل ترجمة محمّد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكيّ.

(٦) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨١٨، الرقم ١٠٢٤.

ببندفر[١] مال أو صار إليه جماعة منهم: السيّد السند الداماد -طاب ثراه- في مواضع من الرواشح[٢] وعدّه قولًا في طائفة من العبائر، وعزاه بعضهم إلى المجلسيّين -طاب ثراهما- وربّما يميل إليه كلام أوّلهما في موضع من شرح المشيخة[٣] وثانيهما في الوجيزة[٤].

وخامسها: أنّه ابن بزيع، عزاه بعضهم إلى جماعة وعدّه أُخرى قولًا، وفي التلخيص عزاه إلى ظاهر ابن داود[٥] وفي غيره إلى صريحه في رجاله[٦]، واختاره السيّد الجليل السيّد نعمة الله الجزائريّ في شرحه على التهذيب وعزاه تارة إلى أكثر فقهائنا بقوله: وعليه أكثر فقهائنا[٧]، وأُخرى إلى جماعة منهم: الفاضل التستريّ والشيخ المحقّق الشيخ عبد النبيّ الجزائريّ[٨].

حجّة القول الأوّل -أو الوجه الأوّل- لعلّه عدم قيام الدليل المعتبر على سائر الأقوال، وفقد ما يدلّ على كونه أحد هؤلاء الثلاثة أو الأربعة، وما سيأتي في تزييف سائر الأقوال وبطلان سائر الاحتمالات.

---

(١) الرجال للطوسيّ، ص٤٤٠، الرقم ٦٢٨٠.
(٢) الرواشح السماويّة، ص١٢٠ - ١٢١-١٢٢.
(٣) روضة المتّقين، ج١، ص١٣٢، وج١٤، ص٤٢٩.
(٤) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٥٢، الرقم ١٥٩٦.
(٥) الرجال لابن داود، ص١٦١، الرقم ١٢٨٦.
(٦) الرجال لابن داود، ص١٦٥، الرقم ١٣١٤.
(٧) لم نعثر عليه.
(٨) لم نعثر عليه.

والجواب عنه ظاهر بعد ما سيأتي من الوجوه الدالّة على اعتبار القول الرابع أو الخامس، والقرائن الراجحة والشواهد الواضحة والأمارات اللّائحة القاضية بذلك، فترقّب.

وحجّة القول -أو الوجه الثاني- لعلّه ما أشير إليه من فحوى ما احتجّ به على كونه البرمكيّ.

والجواب عنه ظاهر لا يخفى، لا سيّما بعد ما سيأتي، مضافًا إلى بطلان هذه الفحوى، والأوّلويّة بجهات شتّى.

وحجّة القول الثالث ما أشار[١] إليه بعضهم واحتجّ له في كلامه بكونه رازيًّا كالكلينيّ وبقرب زمانه منه، فإنّ الصدوق يروي[٢] عن الكلينيّ بواسطة [واحدة]، وعن البرمكيّ بواسطتين، فيظهر بحسب الطبقة أنّه ذلك، وبأنّ الكشّيّ المعاصر للكلينيّ يروي عن البرمكيّ تارة بواسطة وأُخرى بدونها، فينبغي أن يكون هو أيضًا كذلك لاشتراك[٣] المعاصران في ذلك، وبأنّ محمّد بن جعفر الأسديّ المعروف بأبي عبد الله[٤] الذي كان معاصرًا للبرمكيّ توفّي قبل وفاة الكلينيّ بقرب من ست عشر سنة، فيقرب زمانه من زمان البرمكيّ جدًّا[٥].

---

(١) كذا، في الأصل (أشير)، وما أثبتناه أصوب.

(٢) في الأصل: روى، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) كذا، في الأصل (لتشرك)، وما أثبتناه أصوب.

(٤) كذا، وفي المصدر: بمحمّد بن أبي عبد الله.

(٥) هذا كلام الشيخ البهائيّ في مشرق الشمسين، ص٢٧٦.

وبما نسب في بعض العبائر إلى شيخنا البهائيّ -طاب ثراه- من أنّه قال: لا يمكن أن يكون محمّد بن إسماعيل المفروض محمّد بن إسماعيل بن بزيع؛ لأنّ الأصحاب اتّفقوا على تصحيح الحديث، فإن كان هو فيكون مقطوعًا؛ لأنّ الحديث الذي يكون محمّد بن إسماعيل بن بزيع مصرِّحًا به فيه لا يكون إلّا بواسطتين ولا يكون بلا واسطة، فأكثر من خمسين ومائة حديث بلا واسطة محمّد بن إسماعيل المطلق، والكلّ عن الفضل، والفضل روى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وفي مواضع صرّح بابن بزيع، ولكن الممكن في هذه الطبقة ثلاثة: ابن بزيع والزعفرانيّ والبرمكيّ، فلمّا ثبت أنّه لا يكون ابن بزيع؛ لعدم ملاقاته وأمارات أُخر، والزعفرانيّ أيضًا كذلك؛ لأنّه قد عدّ من أصحاب الصادق عليه السلام، فيبقي البرمكيّ؛ لأنّ السائر وإن كان في طبقتهم لكن التوثيق ليس ثابتًا لهم، وعدّ الأصحاب الحديث صحيحًا، فتعيّن البرمكيّ[1]، انتهى كلامه.

والجواب: أمّا عن الأوّل فبأنّ رازية محمّد بن إسماعيل البرمكيّ على تقدير ثبوته كالكلينيّ فرع ثبوت وحدة موضع النسبة؛ أي المكان المنسوب إليه كلّ منهما وهو أوّل الدعوى، خصوصًا بعد ملاحظة ثقة الإسلام كلينيًّا ومحمّد بن إسماعيل المفروض برمكيًّا، فبين البرمك والكلين بون بعيد بلا مين، فكيف يتّجه اتّحادهما في الرازية واتّصافهما بهذا الوصف حينئذٍ على فرض اتّحاد الموضع المضاف إليه هذه النسبة.

---

(١) هذا خلاصة كلام البهائيّ في مشرق الشمسين، ص٢٧٥ - ٢٧٦.

نعم، في القاموس: الريّ د م والنسبة رازي[١]، وفي مجمع البحرين: الريّ [بالفتح] اسم بلد أو مكان[٢] بالعجم، والنسبة [إليه] رازيّ بالزاي على غير القياس، قاله في المصباح وغيره[٣]، انتهى.

إلّا أنّه كما ترى يدلّ على أنّ لفظة الريّ إذا دخل عليه ياء النسبة يقال: رازيّ على غير القياس، ولكن لا يدلّ على انحصار الرازيّ والمكان المنسوب إليه الشخص بهذا اللّفظ في الريّ، وبالجملة فالكلينيّ الرازيّ والكوفيّ الرازيّ أو الرازيّ الكوفيّ والرازيّ الكلينيّ حيثما أطلق ظاهر الدلالة على التعدّد والتغاير وعلى عدم الاتّحاد في الرازيّة.

وكفاك شاهدًا على ذلك قول صاحب القاموس: اللالكائيّ -بهمزة في آخره بعدها ياء النسبة- هو أبو القاسم هبة [الله] بن الحسن بن منصور الرازيّ الطبريّ[٤]، وما ذكر «كش» في مواضع ثلاثة -أو أزيد- ممّا يحضرني الآن من نسخة كتاب رجاله المعروف: حدّثني أبو عبد الله محمّد بن جعفر الرازيّ من قرية استرآباد... إلى آخره[٥]، انتهى.

---

(١) القاموس المحيط، ج٤، ص٣٣٨.

(٢) كذا، وفي المصدر: من بلاد العجم.

(٣) مجمع البحرين، ج٢، ص٢٥٤.

(٤) القاموس المحيط ج٣، ص٣١٨.

(٥) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٣٧ وفيه: حدّثني أبو عبد الله جعفر بن محمّد الرازي الخواريّ من قرية استرآباد، وج١، ص٣٣٩ وفيه: حدّثني أبو عبد الله جعفر بن أحمد الرازيّ الخواريّ من قرية استرآباد.

وهذان الكلامان منهما شاهدان على ما ادّعيناه وسندان لمنع الوحدة والاتّحاد المفروض كما هو ظاهر، ومع الغمض عن هذا وتسليم الاتّحاد فلا يقتضي رازيّتهما معًا على فرض اتّحادهما في محلّ النسبة كونهما معاصرين، وثبوته أوّل الدعوى، بل عين المدّعى.

وكون الكلينيّ معاصرًا للأسديّ الراوي عن البرمكيّ لا يقتضي كونه معاصرًا له أيضًا جدًّا، ولو سلّمنا كونهما معاصرين فلا يقتضي لقاءه له ودركه لصحبته والرواية عنه، وثبوته أوّل الدعوى، بل عين المدّعى، بل صرّح السيّد الداماد -طاب ثراه- في الرواشح بأنّ الكلينيّ -طاب ثراه- لم يدرك البرمكيّ[1]، غاية ما في الباب أنّه حينئذٍ يقتضي جواز دركه له وإمكان لقائه إيّاه وعدم امتناع روايته عنه، وأين هذا من المدّعى؟ على أنّ مجرّد إمكان ذلك واحتماله مع أنّه معارض بإمكان عدمه واحتماله أو خلافه معارضٌ أيضًا بإمكان درك غيره الزعفرانيّ أو النيسابوريّ أو ابن بزيع أو غيرهم وباحتمال لقائه لهم وروايته عنهم.

ومع الغمض عن هذا فهو إنّما يتمّ لو لم يكن غير البرمكيّ من هؤلاء رازيًّا، وهذا أيضًا محلّ شكّ أو منع بحكم ما سيأتي.

ومع الغمض عن هذا فيوهنه الرواية عن الفضل بن شاذان، فإنّ التتبّع والاستقراء في كلمات أرباب الرجال وأسانيد الأخبار- ولا سيّما في كتب الصدوق وسائر المحدّثين غير الكلينيّ -طاب ثراهم- كالبصائر والمحاسن

---

(١) الرواشح السماويّة.

وغيرهما، بل وفي الكافي أيضًا- في غير مورد البحث من سائر الأسانيد[١] المتضمّنة لذكر البرمكيّ وخلوّها عن روايته عن الفضل وعن الرواية المتضمّنة له وعدم تضمّنها وعدم تعرّضهم لكون البرمكيّ راويًا عن الفضل، ولا لكونه راويًا عنه، وعدم تضمّنها أيضًا لكون الكلينيّ راويًا عن البرمكيّ بلا واسطة، ولا لكونه مرويًّا عنه كذلك، يعطي وهن هذا الاحتمال وضعفه وبعده في الغاية، ومع الغمض عن هذا فيدفعه ما سيأتي ممّا يقتضي بطلانه وصحّة خلافه من الوجوه القاضية بذلك، فترقّب.

وممّا ذكرنا ظهر الجواب عن الثاني أيضًا مضافًا إلى ما يتوجّه عليه من منع الملازمة، فقد تكون الطبقة متّحدة ومتّفقة ولا رواية أصلًا أو لا مع الواسطة أو أزيد.

وأيضًا فقد يكون أحد المتّفقين في الطبقة راويًا عن آخر بلا واسطة مثلًا وآخرها غير راوٍ عنه أصلًا، أو راويًا عنه بواسطتين فما زاد، وأيضًا الاستقراء في أسانيد الصدوق وروايته عن البرمكيّ تارة بواسطتين ثانيهما محمّد بن أبي عبد الله في الأغلب[٢]

---

(١) كذا، في الأصل (أسانيد)، وما أثبتناه أصوب.

(٢) الأمالي للصدوق، ص٣٠٩، ح٣٥٦ وفيه: حدّثنا عليّ بن أحمد بن موسى الدقّاق، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكيّ، وص٣٥٣، ح٤٢٨، وفي التوحيد، ص١٧٢، ح٦: حدّثنا محمّد بن أحمد السنائيّ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب وعليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران ﷺ قالوا: حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكيّ.

وأُخرى بوسائط ثلاث ثالثها محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ[١] وثانيهما محمّد بن يعقوب الكلينيّ في بعضها[٢] وغيره في آخر[٣]، والاستقراء في أسانيد الكلينيّ -طاب ثراه- في غير مورد البحث روايته عن البرمكيّ بواسطة، ولم يوجد روايته عنه بدونها.

نعم، لو كان الكلينيّ -طاب ثراه- ثاني الواسطتين بين الصدوق وبين البرمكيّ مطلقًا، أو بينه وبين محمّد بن إسماعيل الراوي عن الفضل بن شاذان لكان له وجه، ولكنّه كما ترى ليس كذلك، على أنّ ذلك منقوض باتّحاد طبقة الكشّيّ مع الكلينيّ -طاب ثراهما-، ومع ذلك لا يروي الكشّيّ عن محمّد بن أبي عبد الله الرازيّ إلّا بواسطة عليّ بن محمّد القتيبيّ النيسابوريّ بخلاف الكلينيّ، فإنّه يروي عنه بلا واسطة، ومنقوض أيضًا باتّحاد طبقة ثقة الإسلام مع السميّ البرقيّ -طاب ثراهما- حسب ما مرّت إليه الإشارة وسيأتي تفصيله أيضًا، ومع ذلك لا يروي عنه غالبًا إلّا بواسطة أو أزيد، على أنّه يدفع ذلك ما ذكره «جش» في ترجمة عبدالله بن داهر بن يحيى الأحمريّ بقوله: له كتاب يرويه عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحسن بن أحمد بن محمّد بن الهيثم العجليّ، قال: حدّثنا [أبي، عن] أحمد بن [محمّد

---

(١) معاني الأخبار، ص٢٩٢، ح١ وفيه: حدّثنا محمّد بن عليّ بن بشار القزوينيّ، قال: حدّثنا المظفر بن أحمد، قال: حدّثني أبو الحسين محمّد بن جعفر الكوفيّ، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكيّ.

(٢) التوحيد، ص٢٨٥، ح١ وفيه: حدّثنا عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكلينيّ قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان.

(٣) لم نعثر عليه.

بن][1] يحيى بن زكريّا، عن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ، عنه [به][2]، انتهى.

فإنّه كما ترى يعطي كونه في زمان عبد الله المفروض الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام، بل وكونه ممّن أدرك زمانه عليه السلام ولقائه، ومن البعيد غاية البعد لو لم نقل بامتناعه عادةً حينئذٍ كون البرمكيّ المفروض ممّن روى عنه ثقة الإسلام وبقي إلى زمانه، وكون ثقة الإسلام أيضا ممّن أدرك زمان الصادق عليه السلام وزمان من أدرك لقاءه كما هو ظاهر، ولعلّه يأتي مزيد توضيح وتشييد، فترقّب.

وأمّا عن الثالث: فأوّلًا بمنع المقدّمة الأولى، فإنّي تصفّحت ما حضرني الآن من نسخة «كش» ولم أقف فيه على رواية الكشّيّ عن البرمكيّ بدون الواسطة، بل ولم أقف فيه على صريح روايته عن البرمكيّ معها أيضًا.

نعم، وقفت على روايته عن محمّد بن إسماعيل الرازي بواسطة أو أزيد في مواضع ثلاثة، ففي موضع: حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالا: حدّثنا محمّد بن إسماعيل الرازيّ...إلى آخره[3].

وفي آخر: حمدويه، قال: حدّثني محمّد بن إسماعيل الرازيّ، قال: حدّثني الحسن بن عليّ بن فضّال... إلى آخره[4].

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر المطبوع.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٢٢٨، الرقم ٦٠٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٧، ح٤؛ وج٢، ص٦٠٠، ح٥٦٤ وفيه: حمدويه وإبراهيم قالا: حدّثنا محمّد بن إسماعيل الرازيّ.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٧٤٠، ح٨٢٨.

وفي آخر: حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن إسماعيل الرازيّ، قال: حدّثني عبدالعزيز بن النهديّ... إلى آخره[١].

وأنت خبير بأنّ محمّد بن إسماعيل الرازيّ في هذه المواضع غير صريح في البرمكيّ، بل وغير ظاهر فيه أيضًا إلّا بواسطة تقييده بالرازيّ، ودلالته عليه فرع ثبوت انحصار من سمّي بمحمّد بن إسماعيل ووصف بهذا الوصف في البرمكيّ، وهو أوّل الدعوى، بل عين المدّعى، بل ممنوع، وكفاك سندًا للمنع وشاهدًا عليه ما روى الصدوق في العلل بقوله: حدّثنا محمّد بن الحسن، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد، عن السيّاريّ، عن محمّد بن إسماعيل الرازي، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: قلت: جعلت فداك ما تقول في العامّة فإنّه قد روى أنّهم لا يوفقون لصوم... إلى آخر[٢].

وما رواه عليّ بن إبراهيم في تفسيره بقوله: حدّثني أبي، عن المحموديّ ومحمّد بن عيسى بن عبيد، عن محمّد بن إسماعيل الرازيّ، عن محمّد بن سعيد أنّ يحيى بن أكثم سأل موسى بن [عليّ بن][٣] محمّد... إلى أن قال: فسأل موسى أخاه أبا الحسن العسكريّ عليه السلام... إلى آخره[٤].

وما رواه ثقة الإسلام بقوله في صوم الكافي: يحيى بن محمّد[٥]، عن محمّد بن

---

(١) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٧٨٣، ح٩٣١ وفيه: عبد العزيز بن المهتدي.
(٢) علل الشرائع، ج٢، ص٣٨٩، ح١.
(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر المطبوع.
(٤) تفسير القمّيّ، ج٢، ص٢٧٨ - ٢٧٩.
(٥) كذا، وفي المصدر: محمّد بن يحيى.

أحمد، عن السيّاريّ، عن محمّد بن إسماعيل الرازيّ، عن أبي جعفر [الثاني]عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك ما تقول في الصوم... إلى آخره[١].

وفي باب أكل التمر منه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل الرازيّ، عن سليمان بن جعفر الجعفريّ قال: دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام وبين يديه تمر برني... إلى آخره[٢].

وفي باب شرب الفقاع منه: عدّة من أصحابنا، عن سهل [بن زياد]، عن محمّد بن إسماعيل، عن سليمان بن جعفر الجعفريّ، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام [عن] الفقاع؟ فقال: «[هو] **خمر مجهول**»... إلى آخره[٣].

ثمّ قال بعده: محمّد بن يحيى وغيره، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن إسماعيل، عن سليمان بن جعفر الجعفريّ، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: ما تقول في شرب الفقاع؟ فقال: «**خمر مجهول**»... إلى آخره[٤].

ثمّ قال أيضًا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن إسماعيل قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن شرب الفقاع فكرهه... إلى آخره[٥].

---

(١) الكافي، ج٤، ص١٦٩، ح١.
(٢) الكافي، ج٦، ص٣٤٥، ح٦.
(٣) الكافي، ج٦ ص٤٢٢، ح١، والزيادات من المصدر.
(٤) الكافي، ج٦، ص٤٢٣، ج١٠ وفيه: محمّد بن يحيى وغيره، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن سليمان بن جعفر، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام.
(٥) الكافي، ج٦، ص٤٢٤، ح١١.

ثمّ قال بعده: أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن محمد بن إسماعيل مثله[١].

وفي موضع آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل، عن [محمّد بن عذافر، عن] إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «**ليس التعزية إلّا عند القبر**»[٢].

وفي موضع آخر منه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن زيد الشحّام، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما لمن زار رسول الله صلى الله عليه وآله... إلى آخره[٣].

فإنّ التأمّل في هذه يعطي كون محمّد بن إسماعيل الرازيّ غير البرمكيّ المفروض كما هو ظاهر، بل التأمّل فيها وفي غيرها من الأخبار الآتية بأسانيدها وملاحظة طبقة الرجال ومَن كان في طبقة سهل من الرواة، ومَن روى سهل عنه في هذه الأخبار ومَن روى عن محمد بن إسماعيل الرازيّ أيضًا فيها يعطي كون المراد محمّد بن إسماعيل الرازيّ فيها إنّما هو محمّد بن إسماعيل بن بزيع لا غير، وممّا يشهد بذلك ما رواه أيضًا في الكافي بقوله: عدّة من أصحابنا، عن سهل [بن زياد]، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن يحيى بن مساور، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «**السويق ومرق لحم البقر**...» إلى آخره[٤].

---

(١) الكافي، ج٦، ص٤٢٤، ح١١.
(٢) الكافي، ج٣، ص٢٠٣، ح١.
(٣) الكافي، ج٤، ص٥٨٥، ح٥.
(٤) الكافي، ج٦، ص٣١١، ح٧.

وما رواه الصدوق في التوحيد بقوله: حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ﷺ قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن زيد، قال: جئت إلى الرضا ﷺ فأسأله عن التوحيد فأملى عليّ...إلى آخره[1].

إلى غير ذلك من الشواهد والأمارات الدالّة على ذلك.

والحاصل أنّ رازيّة البرمكيّ لا يقتضي أن يكون هو المراد والمتعيّن في كلّما وجد أو أطلق محمّد بن إسماعيل الرازيّ، ولا يوجب حمله عليه عند الإطلاق، وفي صورة الخلوّ عن القرينة الدالّة عليه فكيف يُراد به ذلك ويُحمل عليه حيثما قامت القرينة والدلالة على عدم إرادة ذلك منه وعلى إرادة غيره كما هنا على ما هو المفروض.

وأمّا **ثانيًا**: فيمنع المقدّمة الأخيرة؛ لعدم اقتضاء كون الكشّيّ معاصرًا للكلينيّ، لاشتراكهما فيما هو المفروض والمدّعى بشيء من وجوه الاقتضاء، ولا سيّما مع جواز درك أحد المعاصرين لمن لم يدركه الآخر، وإمكان وجود المقتضي للدرك واللقاء أو الرواية مع فقد المانع، بالإضافة إلى أحدهما ووجوده أو عدم المقتضي لذلك بالإضافة إلى الآخر.

وكفاك سندًا لما قلناه رواية الكلينيّ في الجملة عمّن لم يروه الكشّيّ في كتاب رجاله أصلًا، وروايته فيه كذلك عمّن لم يروه الكلينيّ أصلًا.

---

(١) التوحيد للصدوق، ص٩٨، ح٥.

ومن هنا ترى رواية الكشّيّ فيه كثيرًا عن ابني نصير[١]، أو أحدهما[٢]، وعن عليّ بن [محمّد بن] قتيبة النيسابوريّ عن الفضل بن شاذان[٣]، وعن محمّد بن مسعود[٤]، وغيرهم[٥] ممّن لا يخفى على الخبير المتتبّع فيه المطّلع عليه مع أنّه لا عين

---

(١) وهما حمدويه وإبراهيم ابنا نصير كما في اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٧، ح٤، وص٢٦، ح١٢، وص٧٠، ح٤١، وص١٠٨، ح٥٠، وص١١٣، ح٥١، وص٢٠٥، ح٨٦، وص٢١٧، ح٨٨، وص٢٨١، ح١١٢، وص٣٢٥، ح١٧٦، وص٣٥٧، ح٢٢٩؛ وج٢، ص٤٣٦، ح٣٣٥، وص٤٦٨، ح٣٦٨، وص٥٢٠، ح٤٦٧، وص٥٢٢، ح٤٧٠، وص٥٤٧، ح٤٨٦، وص٥٤٨، ح٤٨٧، وص٥٤٩، ح٤٨٩، وص٥٧٥، ح٤٠٩، وص٥٩٨، ح٥٦١، وص٥٩٩، ح٥٦٣، وص٦٠٤، ح٥٧١، وص٦١٥، ح٥٨٨، وفي ج٢، ص٦٣٨، ح٦٥٠: حمدويه ومحمّد ابنا نصير.

(٢) يروي عن حمدويه بن نصير في اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٤٦، ح٢٢، وص٥٢، ح٢٥، وص٥٩، ح٣٢، وص٢٨٢، ح١١٤، وص٣٠٣، ح١٤٤، وص٣١١، ح١٥٢، وص٣٤٦، ح٢١١، وص٣٤٧، ح٢١٥، وص٣٤٩، ح٢٢١، وص٣٥٨، ح٢٣٢، وص٣٦٥، ح٢٤٢، وص٣٧٢، ح٢٥٥ و...، ويروي عن محمد بن نصير في ج١، ص٣٣٨، ح١٩٤، وص٣٥٨، ح٢٣١، وص٣٨١، ح٢٦٩، وج٢، ص٥٦١، ح٤٩٦، و ص٦٢١، ح٥٩٩، وص٦٢٧، ح٦١٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص١٢٦، ح٥٦، وص٢٧٥، ح١٠٤، وص٣١٣، ح١٥٤، وص٣٨٩، ح٢٧٩، وج٢، ص٤٦٨، ح٣٦٧، وص٥١٤، ح٤٥٣، و ص٦٤٠، ح٦٥٧، وص٧١١، ح٧٧٥، وص٧١٤، ح٧٨٨، وص٧٧٣، ح٩٠٢، وص٧٩٦، ح٩٧٩، وص٨٢٣، ح١٠٣٣.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص١٣، ح٦، وص٢٠، ح٩ وفيه زيادة: العيّاشيّ، وص٣٤، ح١٤، وص٥٦، ح٢٨، و ص٦٩، ح٤٠، وص٧٥، ح٤٧، وص١٣٨، ح٥٩، وص١٦٣، ح٧٣ و...

(٥) كمحمّد بن سعيد (سعد) ابن مزيد الكشّيّ وأبو جعفر محمّد بن أبي عوف البخاريّ وإبراهيم ←

من رواية الكلينيّ في الكافي عن هؤلاء الجماعة ولا أثر فيه أصلًا.

وأمّا **ثالثًا**: فبعدم اقتضاء هذا الوجه على فرض تسليم سلامته عمّا مرّ لتعيّن البرمكيّ ولا لتعيّن إرادته فيما أطلق فيه الكلينيّ الرواية عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، بل غاية ما يمكن أن يقال ويسلّم من اقتضائه إنّما هو اقتضاؤه لجوازه وإمكانه وعدم امتناعه وهو غير مفيد ولا مجد جدًّا.

وأمّا **رابعًا**: فبأنّ هذا الوجه على فرض سلامته عما مرّ، ودلالته على ما راعه المستدلّ به معارض ومدفوع بما هو أقوى وأرجح منه بجهات عديدة شتّى ممّا سيأتي.

وأمّا عن **الرابع**:

[فأوّلًا] فبأنّ قرب زمان الأسديّ المفروض لزمان الكلينيّ وكونه معاصرًا له وللبرمكيّ لا يستلزم أن يكون البرمكيّ معاصرًا للكلينيّ، ولا زمانه زمانه، ولا قربه من زمان الأسديّ لقرب زمانه أيضًا كما هو ظاهر.

ولا سيّما مع ملاحظة أنّ كلًّا من البرمكيّ والأسديّ من المعمّرين، وكان زمان درك الأسديّ أوائل عمره وأواخر عمر البرمكيّ، وكان لقاؤه له أيضًا وروايته في ذلك الزمان، وكان زمان درك الكلينيّ في أواخر عمره أو أواسطه أو أواخر عمر

→

بن محمّد بن العبّاس الختليّ وأبي محمّد جبريل بن محمّد الفاريابيّ ونصر بن الصباح البلخيّ وطاهر بن عيسى الورّاق الكشّيّ وأبي صالح خلف بن حمّاد الكشّيّ وآدم بن محمّد القلانسيّ البلخيّ وغيرهم ممّن ذُكرت أسماءهم في سند الروايات.

الأسديّ وكان لقاؤه له أيضًا في ذلك الزمان، بل مقتضى رواية البرمكيّ عن عبد الله بن داهر الرازيّ عن أبي عبد الله عليه السلام بحكم ما مرّ نقله عن «جش».

وصرّح أيضًا في علل الصدوق وفي الفقيه حيث ذكرا فيهما خبرًا تضمّن سنده وطريقه لرواية البرمكيّ عن عبد الله بن داهر[1] إنّما هو كون البرمكيّ في حال حياة عبد الله بن داهر بحسب السنّ أهلًا لسماع الرواية واستماعها وروايتها عنه.

وزمان لقاء عبد الله المفروض منه للإمام الهمام جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام إنّما هو قبل انقضاء سنة ثمان وأربعين ومائة من الهجرة، وزمان لقاء البرمكيّ أيضًا لعبد الله، إمّا هذا الزمان أو ما يقرب منه، وزمان لقاء الأسديّ للبرمكيّ إنّما هو في غير هذا الزمان وبعده كذلك بدون فصل طويل إن كان الأسديّ طويل العمر أو معه إن لم يكن هو كذلك، وكان البرمكيّ طويل العمر.

ومن البيّن أنّ قرب زمان لقاء البرمكيّ للأسديّ حيثما قيل به بالإضافة إلى أنفسهما أو بالإضافة إلى عبد الله بن داهر.

وقرب زمان الأسديّ لزمان الكلينيّ ولقاؤه لا يقتضي قربَ زمان البرمكيّ لزمان الكلينيّ ولقاءَه له على وجه يجدي فيما نحن فيه كما هو ظاهر.

بل الظاهر بعده لو لم نقل بامتناعه عادة كما لا يخفى على مَن لاحظ تاريخ وفاة مولانا أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام وتاريخ وفاة الأسديّ وتاريخ وفاة الكلينيّ

---

(١) علل الشرائع، ج١، ص١٦١، ح١ وفيه: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكيّ قال: حدّثنا عبدالله بن داهر قال: حدّثني أبي، عن محمّد بن سنان، عن محمّد بن المفضّل بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام...الخ.

وتأمّل في زمان حياة كلّ منهم ومقداره ولو إجمالًا، فتفطّن ولعلّه يأتي لهذا مزيد توضيح وتنقيح، فترقّب.

وثانيًا: بأنّ قرب الزمان المفروض على فرض تسليمه إنّما يقتضي إمكان كون محمّد بن إسماعيل المفروض هو البرمكيّ لا تعيّنه وفعلية كونه ذاك كما هو ظاهر.

نعم، لو انحصر القرب والقريب فيه اتّجه ذلك، ولكن الانحصار غير ثابت، بل عدمه ممكن، بل ثابت بحكم ما مرّ وسيأتي بيانه وبيان إمكان قرب آخر مثله بل وثبوته بل وثبوت مَن هو أقرب منه، فتدرّب.

وثالثًا: بأنّه نوع اجتهاد أو استبعاد في مقابل ما عرفته وستعرفه من الوجوه والأدلّة الدالّة على خلاف ذلك فلا عبرة به ومع الغمض منه فيكون مدفوعًا به البتّة.

وأمّا عن **الخامس**:

فأوّلًا: بالمعارضة بالمثل، ويمكن تقريره على وجه يوافق سائر الأقوال والوجوه الأُخر ويساعده كما هو ظاهر، فكلّما هو الجواب له فهو الجواب لمن عداه عنه.

وثانيًا: بأنّ اتّفاق الأصحاب على تصحيح الحديث لو ثبت، فكما يمكن أن يكون نظرهم فيه والباعث لهم عليه ما فرضه المستدلّ به عليه، فكذا يمكن أيضًا أن يكون نظرهم إلى أنّ محمّد بن إسماعيل المفروض كائنًا مَن كان من مشيخة الكلينيّ في الرواية والإجازة، فيكون هذا مع إكثار الرواية عنه وإكثار روايته عن الفضل هو الباعث على توثيق محمّد المفروض ولو إجمالًا، وهو الداعي إلى تصحيحهم الحديث الذي رواه كما احتمله ونبّه عليه فيما مرّ نقله من شرح

المشيخة[1]، فلا يلزم من تصحيحهم المفروض تعيين راويه بالخصوص ولا لزومه ولا يحتاج فيه إليه حتّى يجعل سندًا له ودليلًا عليه كما هو ظاهر.

وثالثًا: بأنّ قوله: فإن كان هو فيكون مقطوعًا... إلى آخره، إنّما يتمّ ويتّجه لو امتنع في هذه الطبقة كون محمّد المفروض هو ابن بزيع؛ ضرورة أنّه مع إمكانه وصحّة احتماله لا يكون الحديث الذي رواه مقطوعًا كما هو واضح، والمفروض أنّ المستدلّ نصّ في كلامه بعد قوله المفروض على أنّ الممكن في هذه الطبقة ثلاثة: ابن بزيع والزعفرانيّ والبرمكيّ، فبين كلاميه المفروضين تدافع ظاهر.

وبأنّ قوله: لأنّ الحديث الذي يكون محمّد بن إسماعيل بن بزيع... إلى آخره، فيه إنّه لو تمّ هذا الوجه يجري مثله حرفًا بحرف في البرمكيّ، فإنّ الحديث الذي يكون محمّد بن إسماعيل البرمكيّ مصرّحًا به فيه في الكافي لا يكون إلّا بواسطتين، ولا يكون بلا واسطة، وقد استقرينا في أحاديثه في الكافي وأحاديث الصدوق في كتبه ولا تكون ما تضمّنه طرقها وأسانيدها للبرمكيّ إلّا بواسطتين أو ثلاثة ولا يكون شيء منها بلا واسطة.

وقد تضمّن طرقها وأسانيدها إمّا لخصوص لفظ البرمكيّ والوصف به، أو القرائن والأمارات الدالّة على أنّه البرمكيّ بحيث يترجّح في النظر أنّ محمّد بن إسماعيل الراوي عن الفضل ليس بالبرمكيّ، فإذن يجيء في حقّه ما ذكره في حقّ ابن بزيع كما هو ظاهر جلي ولا سيّما عند الفطن الذكي.

---

(١) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٣٨ - ٤٣٩.

ورابعًا: بأنّ قوله فلما ثبت أنّه لا يكون ابن بزيع.. إلى آخره، إنّما يتمّ ويتّجه لو تمّ ما ذكره بالإضافة إلى ابن بزيع واحتماله، وهو ممنوع، بل باطل بحكم ما ستعرفه زيادة على ما مرّت إليه الإشارة وتعليله بعدم ملاقاته له وأمارات أُخر مع أنّه يجري مثله في البرمكيّ أيضًا عليلٌ جدًّا كما ستعرفه مفصّلًا.

وخامسًا: بأنّ قوله: والزعفرانيّ أيضًا كذلك... فيه: إنّه لو تمّ ما ذكره بالإضافة إليه لجرى مثله في البرمكيّ أيضًا؛ لأنّه أيضًا عدّ ممّن لقي عبد الله بن داهر الرازيّ عن الصادق عليه السلام ونصّ «جش» على أنّ له كتاب عنه عليه السلام روى عنه البرمكيّ وروى أيضًا في الكافي والعلل ما تضمّن طريقه لرواية البرمكيّ عن عبد الله المفروض حسب ما مرّت إليه الإشارة، فينبغي أن يكون حاله مثل حال الزعفرانيّ في ذلك.

وسادسًا: بأنّ قوله فيبقى البرمكيّ...إلى آخره، إنّما يتمّ ويتّجه لو لا النيسابوريّ واحتمال كونه محمّد بن إسماعيل المفروض والقول به، ولكن معه -كما عرفت وستعرفه- فلا، كما هو ظاهر لا يخفى.

وسابعًا: بأنّ هذا الوجه على فرض سلامته عن جميع ما مرّ فإنّما يقتضي جواز كون محمّد بن إسماعيل المفروض هو البرمكيّ وإمكانه لا تعيّنه، والمفيد والمدّعى إنّما هو تعيّنه وفعليّته لا مجرّد إمكانه كما هو الظاهر.

حجّة القول الرابع ما أفاده بعض أفاضل العصر -طاب ثراه- بقوله: إنّه أحد مشايخ الكلينيّ كما صرّح به السيّد الداماد في الرواشح[1]، فيظنّ أنّه الذي يروي

---

(١) الرواشح السماويّة، ص١١٩.

عنه وأنّه تلميذ الفضل بن شاذان كما نصّ عليه في الرواشح والوافي، فيظنّ أنّه الذي يروي عنه، وأنّ محمّد المفروض يذكر أحوال الفضل بن شاذان كما ذكره «كش» بقوله: ذكر أبوالحسن[١] محمّد بن إسماعيل البندقيّ النيسابوريّ أنّ الفضل بن شاذان بن الخليل نفاه عبدالله بن طاهر عن نيسابور بعد أن دعى به[٢] واستعلم كتبه وأمره أن يكتبها[٣]، انتهى.

فيظنّ منه أنّه الذي يروي عنه وأنّه نيسابوريّ مثل الفضل بن شاذان بخلاف ابن بزيع والبرمكيّ، وأنّ جماعة من الأعلام منهم السيّد الداماد[٤] والمجلسيّان والمحدّث الكاشانيّ شهدوا بأنّه هو الذي يروي عنه ثقة الإسلام، بل في الرواشح: الصحيح أنّه أبوالحسين النيسابوريّ محمّد بن إسماعيل بن سختويه الذي ذكره الشيخ في باب «لم» من كتاب الرجال ومدحه فضل[٥].

وقد علمنا من الطبقات أنّه يروي عن الفضل بن شاذان، وأمّا محمّد بن إسماعيل بن خيثم الكنانيّ ومحمّد بن إسماعيل الجعفريّ الذي روى عنه ابن عقدة وأبو العبّاس ومحمّد بن إسماعيل بن ميمون الزعفرانيّ ابن عبد الله العين الثقة الراوية الذي روى عنه عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسيّ فإنّهم وإن كانوا بحسب الطبقة

---

(١) خ ل: الحسين.

(٢) في الأصل: دعاه.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨١٨، ح١٠٢٤.

(٤) الرواشح السماويّة، ص١٢٠ - ١٢١.

(٥) الرواشح السماويّة، ص١٣٠ مع اختلاف يسير.

في درجة مَن روى أبو جعفر الكلينيّ [عنهم] إلّا أنّهم غير هذا الفاضل النيسابوريّ الذي صحب الفضل بن شاذان وروى عنه، انتهى كلامه طاب ثراه.

وهذا منه كما ترى دعوى العلم وشهادة القطع بذلك، ولعلّه المفهوم أيضًا من كلامه -طاب ثراه- في موضع آخر منه حيث قال: **وبالجملة** طريق أبي جعفر الكلينيّ وأبي عمرو الكشّيّ وغيرهما من رؤساء الأصحاب وقدمائهم إلى أبي محمّد الفضل بن شاذان النيسابوريّ من النيسابوريَّين الفاضلَين تلميذيه وصاحبيه أبي الحسين محمّد بن إسماعيل بندقيّ[1] وأبي الحسن عليّ بن محمّد القتيبيّ، وحالهما وجلالة أمرهما عند المتمهّر الماهر في هذا الفنّ أعرف من أن يُوضّح وأجلّ من أن يبيّن، إلّا أنّ أبا الحسن عليّ بن محمّد بن قتيبة كما تكثّر الرواية عن شيخه الفضل بن شاذان، فكثيرًا ما تكون روايته عن عدّة من الثقات غيره أيضًا، وأمّا أبو الحسين محمّد بن إسماعيل فقلّ ما توجد له رواية عن غير أبي محمّد الفضل بن شاذان النيسابوريّ[2]، انتهى.

والجواب: أمّا عن الأوّل فبمنع كونه أحد مشايخ الكلينيّ -طاب ثراه- فإنّه أوّل الدعوى، بل عين المدّعى، ولو سلّم صحّة نسبة ذلك إلى السيّد الداماد فمع أنّها لا تخلو عن شيء مبنيّ على اجتهاده في تحقيق حال محمّد بن إسماعيل المفروض ومؤدّى اجتهاده، وسيأتي ما يوهنه ويبيّن به خطأهُ فيه، ولئن سلّم صدق هذه النسبة وصحّة هذه الحكاية فهو لا يقتضي كون المبحوث عنه هو ذاك، والظنّ

---

(١) في المصدر: بند فر.

(٢) الرواشح السماويّة، ص١٢١.

المدّعى بكونه إيّاه على اعتباره إنّما هو مجد في حقّ الظانّ به المعتبر في حقّه اجتهاده ومؤدّاه دون من عداه، ولا سيّما معارضته بما سيأتي ممّا يفيد الظنّ الأقوى منه بخلافه ويدفعه ويوهنه.

وممّا ذُكِر يظهر الجواب عن الثاني أيضًا، فتفطّن.

وأمّا عن الثالث فبمنع رواية الكشّيّ عن محمّد بن إسماعيل المفروض كيف وقد تتبّعنا كتاب «كش» من أوّله إلى آخره ولم نجد فيه ذلك.

نعم، قد روى فيه بواسطة عن محمّد بن إسماعيل الرازيّ وبدونها عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان في طريق الخبرين السابقين[1]، ولا دلالة في ذلك على ما هو المفروض والمدّعى، أمّا عدم دلالة محمّد بن إسماعيل الرازيّ فأوضح من أن يحتاج إلى البيان، ولا سيّما بعد ما مرّت إليه الإشارة.

وأمّا محمّد بن إسماعيل الراوي عن الفضل فلأنّه لا دلالة له على ذلك إلّا بعد ثبوت كون محمّد المفروض أبا الحسين النيسابوريّ، خصوصًا بعد ملاحظة تصريحه في كثير من رواياته -التي رواها «كش» في كتابه المعروف عن عليّ بن محمد القتيبيّ- بالنيسابوريّ وتوصيفه به مكرّرًا، وعدم توصيف محمّد المفروض بذلك أصلًا، فتفطّن.

مضافًا إلى ما سيأتي من الشواهد الدالّة على عدمه من كلماته -طاب ثراه- في كتابه المفروض، ومع الغمض عن هذا فلا يقتضي ذلك أن يكون هو المراد في كلّما

---

(١) خ ل: الأخبار السالفة.

وجد محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وإطلاقه، ولئن سلّم حصول الظنّ من كلامه به فيما وجد فيه فهو لا يقتضي حصوله في كلام غيره ولا سيّما في الكافي خصوصًا بعد ملاحظة ما سيأتي، ومع الغمض عن هذا فيدفعه ما سيأتي من الوجوه الموجبة للظنّ بوهنه وبعدم كونه النيسابوريّ أو بكونه ابن بزيع، فترقّب.

ومن هنا يظهر الجواب عن الرابع أيضًا ووهنه.

وأمّا الخامس فيما ثبتنا هذه الشهادة على تقدير تسليمها على اجتهاد شاهدها واعتباره في حقّ غيره غير ثابت، بل الدليل على عدمه قائم إلّا فيما أوجب الظنّ لغيره وثبت اعتباره، وحصوله لنا أوّل الدعوى، بل ممنوع بحكم ما سيأتي، ولئن سلّم ذلك فاعتباره فرع سلامته عن المعارض المساوي الأقوى، وهو هنا كما ترى خصوصًا بعد ما سيأتي زيادة على ما مضى من مصير مَن مرّ إلى القول بأنّه غيره وأنّه البرمكيّ أو ابن بزيع.

وممّا يؤيّد ذلك ما ذكره «جش» في ترجمة عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ: عليه اعتمد أبوعمرو الكشّيّ في كتاب الرجال، أبوالحسن، صاحب الفضل بن شاذان وراوية كتبه... إلى آخر ما قال[1].

وفي ترجمة الفضل بن شاذان: أخبرنا أبوالعبّاس بن نوح، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس [بن أحمد]، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد[2] بن

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢٥٩، الرقم ٦٧٨.

(٢) كذا، وفي المصدر: أحمد.

قتيبة النيسابوريّ عنه [بكتابه][1]، انتهى.

فإنّ المستفاد من هذين الكلاميَن اختصاص رواية كتب الفضل ورواياته بعليّ بن محمّد المفروض، فلو كان محمّد بن إسماعيل المفروض ممّن يروي عنه كان ينبغي أن يذكره في ترجمة الفضل.

وممّا يؤيّد ذلك أيضًا أنّه لم يوجد في شيء ممّا حضرني الآن من كتب الصدوق كالفقيه والخصال والعيون والأمالي والمعاني والعلل والتوحيد عين من ذكر هذا الرجل واسمه وروايته ولا أثر منه، مع تعرّضه -طاب ثراه- لذكر أخبار الفضل بن شاذان ومَن روى عنه ورواياته، ومن البعيد اختفاء روايات محمّد المفروض عن الفضل لو كانت عند[2] الصدوق -طاب ثراه-، ولا سيّما مع كثرة اهتمامه في جمع الأخبار وضبطها وذكرها وشدّة حرصه في ذلك.

وممّا يؤيّد ذلك أيضًا أنّ كلًّا من محمّد وعليّ تلميذَي الفضل ممّن روى عنه بلا فصل ولا واسطة على ما فرضه المستدلّ، فكما لم نجد في أخبار كتب الصدوق تعرّضه لذكر اسم محمّد المفروض، ولا لروايته عنه، ولا لسند حديث تضمّن اسمه أصلًا، فكذا لم نجد في أخبار الكافي تعرّضه لذكر اسم عليّ المفروض، ولا تعرّضه لذكر روايته عنه، ولا لسند حديث تضمّن ذكره أصلًا، ولا تعرّضه أيضًا لذكر محمّد المفروض في غير المبحوث عنه من طرق أخباره فيه وأسانيده، ولا لذكر مَن يحتمل كونه ذاك أصلًا.

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٠٧، الرقم ٨٤٠، ما بين المعقوفين الأخير ليس في المصدر.

(٢) كذا، في الأصل (عن)، وما أثبتناه أصوب.

وممّا يؤيّد ذلك أيضًا خلوّ المحاسن والبصائر وغيرهما من كتب الأخبار عن التعرّض لذكر اسم محمّد المفروض، ولذكر مَن يحتمل كونه ذاك، ولذكر رواية رواها أصلًا، وخلوّ «جش» عن ذكر هذا الرجل واسمه في ترجمة الفضل بن شاذان ومَن روى عنه، وعدم تعرّض الشيخ في «ست» لذكر اسمه ولا لروايته عن الفضل، ولا لرواية شيء من كتبه، ولا لما يقتضي كون محمّد المفروض هو الراوي عن الفضل وعن شيء من كتبه، مع أنّ ديدنه فيه تعرّض ذكر كتب الأصحاب وأُصولهم مهما أمكن، وعدم تعرّض الكشّيّ في رجاله لذكر ما يدلّ على أنّ محمّد المفروض هو الراوي عن الفضل ولرواياته وكتبه، بل ولا لذكر ما يشعر به أصلًا.

والحاصل أنّ التتبّع والتأمّل في كتب الأخبار وطرقها وأسانيدها حتّى في غير المبحوث عنه من طرق الكافي، وأسانيد أخباره أيضًا، يعطي خلاف ما رامه المستدلّ، ويوهن احتمال كون محمّد بن إسماعيل الراوي عن الفضل بن شاذان المصدر أسانيد أخباره وما رواه باسمه أبا الحسين النيسابوريّ المفروض، كما لا يخفى على الخبير المطّلع والبصير المتتبّع.

وأمّا القول الأخير -أي الخامس- فلم أقف إلى الآن في كلمات أصحاب هذا القول ولا في كلمات مخالفيهم ممّن تعرّض لبيان حال محمّد بن إسماعيل المفروض، على ذكر حجّة ودليل لهم، ولا على مَن تعرّض له أصلًا.

نعم، ربّما يُحتَجّ على ذلك بامتناع كون محمّد المفروض غير ابن بزيع أو البرمكيّ والزعفرانيّ والنيسابوريّ، فتعيّن أن يكون ابن بزيع.

أمّا **المقدّمة الأُولى**: فلما عرفته في مطاوي ما مرّ من امتناع البرمكيّ والزعفرانيّ

والنيسابوريّ وامتناع غيره أيضًا؛ للاتّفاق إمّا على بطلان احتمال سائر الأشخاص المسمّين بهذا الاسم.

وإمّا على صحّة الحديث الذي رواه بضميمة عدم صحّة ما رواه غير هؤلاء الأربعة ممّن يسمّى بهذا الاسم، مضافًا إلى عدم كون مَن عدا هؤلاء الأربعة في هذه الطبقة، وامتناع رواية الكلينيّ بلا واسطة عنهم، أو امتناع روايتهم كذلك عن الفضل بن شاذان، واتّحاد طبقة الفضل مع محمّد بن إسماعيل ابن بزيع وروايته عنه.

ولكنّك بعد خبير بما في هذا الاحتجاج من الوهن والمناقشة أو الغموض والإشكال، وربّما يوجد في كلماتهم ما يقتضي بزعمهم امتناع إرادة ابن بزيع منه، وبطلان احتماله والقول به من الوجوه الآتي بيانها مع الجواب عنها.

وكيف كان فلمّا كان المبحوث عنه إنّما هو بيان حال محمّد بن إسماعيل الذي يروي ثقة الإسلام -طاب ثراه- في الكافي بلا واسطة عنه، وروى هو أيضًا بدونها في الأسانيد والطرق المفروضة عن الفضل بن شاذان، فلا بدّ في بيان هذا المرام وتحقيق هذا المطلب من التكلّم في مقامات يكون بعضها كالمقدّمة لأصل المدّعى:

المقام الأوّل: أنّه لا شكّ ولا شبهة ولا كلام ولا خلاف في أنّ الفضل بن شاذان الذي روى عنه بلا واسطة محمّد بن إسماعيل المفروض وثقة الإسلام -طاب ثراه- عنه هو أبومحمّد الأزديّ النيسابوريّ ابن الخليل ـ بالخاء المعجمة ـ النيسابوريّ المشهور والمسلّم في الفضل والعلم وجلالة القدر وعلوّ المكان والرتبة وعظم المنزلة والثقة، الذي قال في حقّه في موضع من «كش»: وذكر -أي [أبو] عبدالله الشاذانيّ

النيسابوريّ- [له] أنّ أبا محمّد عليه السلام ترحّم عليه ثلاثًا ولاءً[١].

وفي موضع آخر: وقيل: إنّ للفضل مائة وستّين مصنّفًا ذكرنا بعضها في الفهرست[٢].

وفي آخر: عن الملقّب بتورا[٣] أهل التورجان[٤] من نيسابور أنّ أبا محمّد الفضل [بن شاذان] كان وجهه إلى العراق... فذكر أنّه دخل على أبي محمّد فلمّا أراد أن يخرج سقط منه كتاب... كان من تصنيف الفضل، فتناوله أبو محمّد، ونظر فيه، وترحّم عليه، وذكر أنّه [قال:] أغبط أهل خراسان بمكان الفضل بن شاذان وكونه بين أظهركم[٥].

وفي «جش»: الفضل بن شاذان بن الخليل أبو محمّد[٦] الأزديّ النيسابوريّ، كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام وقيل: [عن] الرضا عليه السلام [أيضًا] وكان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلّمين، وله جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه، وذكر الكشّيّ[٧] أنّه صنّف مائة وثمانين كتابًا...

---

(١) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٢٠، ح١٠٢٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٢٢، ح١٠٢٩.

(٣) كذا، وفي المصدر: بفورا.

(٤) في خ ل والمصدر: البوزجان.

(٥) كذا، وفي الأصل أظهرهم، اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٢٠، ح١٠٢٧.

(٦) في الأصل: بن أحمد، وما أثبتناه من المصدر.

(٧) كذا، وفي المصدر: الكنجيّ.

إلى آخر ما قال[١].

وفي «صه»: الفضل بن شاذان ـ بالشين المعجمة والذالّ المعجمة والنون ـ ابن الخليل ـ بالخاء المعجمة ـ أبو محمّد الأزديّ النيسابوريّ، كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر [الثاني] ﵇ وقيل: عن الرضا﵇ أيضًا، وكان ثقةً، جليلًا، فقيهًا، متكلّمًا، عظيم الشأن[٢] في هذه الطائفة، قيل: إنّه صنّف مائة وثمانين كتابًا، وترحّم عليه أبو محمّد مرّتين، وروي ثلاثًا ولاء، ونقل «كش» عن الأئمّة ﵈ مدحه، ثمّ ذكر ما ينافيه، وقد أجبنا عنه في كتابنا الكبير، وهذا الشيخ أجلّ [من] أن يغمز عليه، فإنّه رئيس طائفتنا ﵁[٣].

وفي التلخيص بعد ما مرّ: متكلّم، فقيه، جليل القدر، له كتب ومصنّفات «ست»[٤].

وفي النقد بعد ما مرّ: متكلّم، فقيه، جليل القدر، له كتب روى عنه عليّ بن محمّد بن قتيبة وعليّ بن شاذان «ست، دي، كر، جخ»[٥].

وفي شرح المشيخة بعد ما مرّ عن «جش»: متكلّم فقيه جليل القدر، له كتب أخبرنا رواياته وكتبه أبو عبد الله، عن محمّد ابن بابويه، عن محمّد بن الحسن، عن

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٠٦- ٣٠٧.

(٢) كذا، وفي المصدر: له عظم شأن.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٢٢٩، الرقم٢.

(٤) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٣٨.

(٥) نقد الرجال، ج٤، ص٢١- ٢٢، الرقم ١١.

أحمد بن إدريس، عن عليّ بن محمّد بن قتيبة [عنه]، ورواه[١] محمّد ابن بابويه، عن حمزة بن محمّد العلويّ، عن أبي نصر قنبر بن عليّ بن شاذان، عن أبيه، عن الفضل، ثمّ ذكر طرقه على مذهب العامّة «ست، دي، كر، جخ»[٢].

وفي الوجيزة: ثقة[٣]، انتهى.

قلت: ويستفاد من «جش» و«صه» وغيرهما[٤] أنّه كان من أصحاب الجواد عليه السلام والتأمّل في كونه من أصحاب الرضا عليه السلام[٥]، ومن المحكيّ[٦] عن «جخ» أنّه من أصحاب الهادي والعسكريّ عليهما السلام خاصّة[٧]، وكلاهما كما ترى، بل الحقّ والصواب أنّه ممّن أدرك زمان الرضا والجواد والهادي والعسكريّ عليهم السلام بل ومن أصحابهم أيضًا، وأمّا كونه من أصحاب الرضا عليه السلام ودركه لزمانه فلروايته كثيرًا عن الرضا عليه السلام كخبره المرويّ في العلل[٨] والعيون[٩] بأسانيد متعدّدة عن الرضا عليه السلام في

---

(١) كذا، وفي المصدر: رواهما.

(٢) روضة المتّقين، ج١٤، ص٢١٩.

(٣) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٣٩، الرقم ١٤٣٦.

(٤) رجال ابن داود، ص١٥١، الرقم ١٢٠٠، نقد الرجال، ج٤، ص٢١، الرقم٤١١٤.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٣٠٧، الرقم ٨٤٠؛ خلاصة الأقوال، ص٢٢٩، الرقم ٢.

(٦) حكاه، السيّد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٤، ص٢٢، الرقم ٤١١٤.

(٧) الرجال للطوسيّ، ص٣٨٩، الرقم ١، وص٤٠١، الرقم ٢.

(٨) علل الشرائع، ج٢، ص٣٦٨، ح٤.

(٩) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٩، ح٣٩؛ وص٢١، ح٤٤، وص٢٥، ح٥٠، وص٢٦، ح٥٢ و...

علل كثير من الأحكام الشرعيّة، وكخبره الآخر المرويّ في الخصال[١] والعيون[٢] وغيرهما عنه فيما كتب إلى المأمون من شرائع الدين على وجه الإيجاز والاختصار، وكخبره الآخر المرويّ في العيون عنه عليه السلام يقول في دعائه عليه السلام: **سبحان مَن خَلَق الخَلْق بقدرته**... إلى آخره[٣]، وخبره الآخر المرويّ فيه عنه عليه السلام في تفسير ﴿**وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ**﴾[٤]، وخبره الآخر المرويّ فيه عنه عليه السلام قال: سمعته يقول: لمّا حمل رأس الحسين [بن عليّ] عليه السلام إلى الشام... إلى آخره[٥]، وخبره الآخر المرويّ فيه، قال: سمعت الرضا عليه السلام بحديث عن آبائه، عن عليّ عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله احتجم وهو صائم محرم... الخبر[٦] إلى غيره ممّا يطلع عليه الخبير المتتبّع.

ويؤيّده أيضًا روايته عن كثير من أصحاب الرضا عليه السلام[٧]، مضافًا إلى ما رواه «كش» بقوله: جعفر بن معروف، قال: حدّثني سهل بن بحر[٨] الفارسيّ، قال: سمعت الفضل بن شاذان آخر عهدي [به] يقول: أما خلف أبي[٩]، فأدركت محمّد

---

(١) الخصال، ص٥٨، ح٧٩.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٢٨، ح١.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص١٠٩ ح٩.

(٤) سورة الصافات: ١٠٧، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص١٨٧، ح١.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٥، ح٥٠.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٠، ح٣٩.

(٧) كروايته عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع في عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢١، ح٤٤، وعن صفوان بن يحيى في الكافي، ج١، ص٣٦، ح٤.

(٨) خ ل: محمّد.

(٩) كذا، وفي خ ل: أنا خلف أبي، وفي المصدر: أنا خلف لمن مضى.

بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وغيرهما، وحملت منهم[١] منذ خمسين سنة، ومضى هشام بن الحكم رحمه الله وكان يونس بن عبد الرحمن خلفه كان يردّ على المخالفين، ثمّ مضى يونس بن عبد الرحمن ولم يخلف خلفًا غير السكّاك وكان يرد[٢] على المخالفين حتّى مضى [رحمه الله]، فأنا[٣] خلف لهم من بعدهم رحمهم الله[٤] انتهى.

وأمّا كونه من أصحاب الجواد عليه السلام ودركه لزمانه فلتصريح «جش»[٥] و«صه»[٦] وغيرهما[٧] به مضافًا إلى ما مرّ، وسيأتي من دركه لزمان الهادي والعسكريّ عليهما السلام وكونه من أصحابهما أيضًا، ودركه لَمن أدرك زمانهما وروى عنهما عليهما السلام وروايته أيضًا عنه.

وأمّا دركه لزمانهما وكونه من أصحابهما عليهما السلام فلتصريح الشيخ[٨] وغيره فيما مرّ بكونه من أصحابهما، مضافًا إلى ما رواه في «كش» بقوله: سعد بن جناح الكعبيّ[٩]، قال: سمعت محمّد بن إبراهيم الورّاق السمرقنديّ يقول: خرجت إلى

---

(١) كذا، وفي المصدر: عنهم.

(٢) كذا، وفي المصدر: فردّ على.

(٣) في خ ل والمصدر: وأنا.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨١٨، ح١٠٢٥.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٣٠٦، الرقم٨٤٠.

(٦) خلاصة الأقوال، ص٢٢٩، الرقم٢.

(٧) الرجال لابن داود، ص١٥١.

(٨) الرجال للطوسيّ، ص٣٩٠، الرقم١، وص٤٠١، الرقم١.

(٩) كذا، وفي المصدر: الكشّيّ.

الحجّ، فأردت أن أمر على رجل كان من أصحابنا معروف بالصدق والصلاح والورع والخير يقال له: بورق البوسنجانيّ -قرية من قرى هراة- وأزوره وأحدث به عهدي، [قال:] فأتيته فجرى ذكر الفضل بن شاذان فقال بورق: كان الفضل به بطن شديد العلّة، ويختلف في اللّيلة مائة مرّة إلى مائة وخمسين مرّة، فقال له البورق: خرجت حاجًّا فأتيت محمّد بن عيسى العبيديّ، فرأيته شيخًا فاضلًا، في أنفه اعوجاج[1] وهو القناء، ومعه عدّة رأيتهم مغتمّين محزونين، فقلت لهم: ما لكم؟ فقالوا: إنّ أبا محمّد عليه السلام قد حبس.

قال بورق: فحججت ورجعت ثمّ أتيت محمّد بن عيسى ووجدته قد انجلى عنه ما كنت رأيت به، فقلت: ما الخبر؟ فقال: قد خلّي عنه. قال بورق: فخرجت إلى سرّ من رأى ومعي كتاب يوم وليلة، فدخلت على أبي محمّد عليه السلام وأريته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك إنّي[2] رأيت أن تنظر [فيه، فلمّا نظر] فيه وتصفّحه ورقة ورقة فقال: «**هذا صحيح ينبغي أن يعمل به**». فقلت له: الفضل بن شاذان شديد العلّة ويقولون إنّها من دعوتك عليه بمن جرئتك عليه[3] لما ذكروا عنه أنّه قال: إنّ وصيّ إبراهيم خير من وصيّ محمّد، ولم يقل جعلت فداك هكذا كذّبوا عليه، فقال عليه السلام: «**رحم الله الفضل [رحم الله الفضل]**»[4]، قال بورق: فرجعت

---

(١) كذا، وفي المصدر: عوج.

(٢) كذا، وفي المصدر: إنّ.

(٣) كذا، وفي المصدر: إنّها من دعوتك بموجدتك عليه.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

فوجدت الفضل قد مات[١] في الأيّام التي قال أبو محمّد عليه السلام: «**رحم الله الفضل**»[٢].

وما رواه أيضًا بقوله: قال أحمد [بن محمّد][٣] بن يعقوب أبو عليّ البيهقيّ[رحمه الله]: أمّا ما ذكرت في[٤] ذكر التوقيع للفضل بن شاذان... إلى أن قال: وقد قرأته بخطّ مولانا عليه السلام... إلى أن قال: وكان هذا التوقيع بعد موت الفضل بن شاذان بشهرين [وذلك][٥] في سنة ستّين ومائتين[٦]، انتهى.

ويؤيّده أيضًا روايته أيضًا عمّن روى عن الجواد والهادي والعسكريّ عليهم السلام كمن لعلّه تأتي إليهم الإشارة، مضافًا إلى ما نصّ عليه في «كش» بقوله: والفضل بن شاذان يروي عن جماعة منهم: محمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، والحسن بن محبوب، والحسن بن [عليّ بن] فضّال، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمّد بن الحسن الواسطيّ ومحمّد بن سنان، وإسماعيل بن سهل، وعن أبيه شاذان بن الخليل، وأبي داود[٧] المسترق، وعمّار بن المبارك، وعثمان بن عيسى، وفضالة بن أيّوب، وعليّ بن الحكم، وإبراهيم بن عاصم[٨] وأبي هاشم داود بن القاسم

---

(١) كذا، وفي المصدر: قد توفّي.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨١٦ - ٨١٧، ح١٠٢٣.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٤) كذا، وفي المصدر: ما سألت من.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٦) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٢١ - ٨٢٢، ح١٠٢٨.

(٧) في الأصل بزيادة ابن.

(٨) في الأصل: هاشم، وما أثبتناه من المصدر.

الجعفريّ، والقاسم بن عمرة[١] وابن أبي نجران[٢]، انتهى.

قلت: التتبّع في الأخبار وأسانيدها المتضمّنة للفضل بن شاذان ولروايته عن غيره يعطي صحّة قول «كش»، كما رواه الصدوق في العيون بقوله: حدّثنا الحاكم أبو محمّد جعفر بن نعيم بن شاذان رضي الله عنه قال: حدّثنا[٣] عمّي أبو عبد الله [بن][٤] محمّد بن شاذان، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن [أبي الحسن] الرضا عليه السلام قال: سألته [عن] القنوت في الفجر والوتر، قال: قبل الركوع...[٥] إلى آخره، إلى غيره ممّا لعلّه يأتي إليه الإشارة ولو في الجملة.

ويستفاد من خبر سهل الفارسيّ المرويّ فيما مرّ عن «كش» أنّ الفضل بن شاذان حمل عن ابن عمير وصفوان وغيرهما خمسين سنة[٦]، وعن خبر محمّد بن إبراهيم الورّاق السمرقنديّ أنّ وفاته كانت[٧] في زمان مولانا أبي محمّد العسكريّ عليه السلام[٨].

ومن خبر أبي عليّ البيهقيّ أنّه مات في سنة ستّين ومائتين من الهجرة[٩].

---

(١) كذا، وفي المصدر: عروة.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٢١، ح١٠٢٩.

(٣) كذا، وفي المصدر: حدّثني.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢١، ح٤٤، وما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٦) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٢١، ح١٠٢٩.

(٧) كذا، في الأصل (كان)، وما أثبتناه أصوب.

(٨) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨١٧ - ٨١٨، ح١٠٢٣.

(٩) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٢١، ح١٠٢٨.

ويستفاد من ثقة الإسلام في الكافي أنّ أبا محمّد العسكريّ عليه السلام أيضًا مات في يوم الجمعة لثمان [ليال] خلون من شهر ربيع الأوّل سنة ستّين ومائتين وهو ابن ثمان وعشرين سنة[١].

ويستفاد منه أيضًا أنّ مولد صاحب الزمان -عليه الصلاة والسلام- ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين أو سنة ستّ وخمسين ومائتين[٢].

ومقتضى الجمع بين هذه الكلمات والتواريخ أنّ الفضل بن شاذان -طاب ثراه- مات في سنة وفاة مولانا أبي محمّد العسكريّ عليه السلام وقبله، وأنّه أدرك زمان صاحب الزمان عليه السلام قريبًا من خمس سنين في وجه وأربع في آخر، فاحتفظ بذلك سينفعك.

ثمّ لا يخفى عليك أنّ ما وقفت عليه من كلمات أرباب الرجال خال عن ذكر مَن روى عن الفضل إلّا ما مرّ نقله سابقًا عن «جش» وما حكي عن «ست» أو «جخ»، حيث يستفاد من الأوّل رواية محمّد بن عليّ بن قتيبة[٣] النيسابوريّ عنه[٤] وممّا عداه رواية عليّ بن شاذان عنه، إلّا أنّ التتبّع في الأخبار وأسانيدها يعطي رواية غيرها أيضًا من الجماعة، فليتّبع.

أقول: ويستفاد من «كش» إنّه لاقى فضل بن شاذان حيث قال في الحسن بن عليّ

---

(١) الكافي، ج١، ص٥٠٣، والزيادة من المصدر.

(٢) الكافي، ج١، ص٥٠٣.

(٣) كذا، وفي المصدر: عليّ بن محمّد بن قتيبة.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٢٥٩، الرقم ٦٧٨.

بن فضال: قال أبو عمرو: قال الفضل بن شاذان: [إنّي][(١)] كنت في قطيعة الربيع... إلى آخره[(٢)]، إلّا أنّه يحتمل أن يكون النسخة الموجودة الآن عندي مغلوطة.

وقال في أبي محمّد هشام بن الحكم: [قال] الفضل بن شاذان: إنّ هشام بن الحكم أصله كوفيّ ومولده ومنشأه بواسط[(٣)] وقد رأيت داره بواسط، وتجارته ببغداد بكرخ، وداره عند قصر وضاح في الطريق الذي يأخذ في بركة بني زرزر حيث تباع الطرائف والخلنج، وعليّ بن منصور من أهل الكوفة، وهشام مولى كندة، مات سنة تسع وسبعين ومائة بالكوفة في أيّام الرشيد[(٤)]، انتهى.

المقام الثاني: إنّه لا شكّ ولا شبهة ولا كلام ولا خلاف في أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع من الثقات والأجلّاء العظام والمشايخ الفخام والعلماء الأعلام كما نصّ عليه في كلام جماعة، أو يظهر منه.

ففي موضع من «كش»: قال حمدويه، عن أشياخه أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد بن حمزة [بن بزيع] كانا في عداد الوزراء، وكان عليّ بن النعمان أوصى بكتبه لمحمّد بن إسماعيل[(٥)].

ووجدت في كتاب محمّد بن الحسين بن بندار القمّيّ بخطّه: حدّثني محمّد بن

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٣٤، الرقم ٧٢.

(٣) كذا في المصدر، وفي الأصل: في واسط.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٥٢٦.

(٥) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٣٥، ح١٠٦٥، والزيادة منه.

يحيى العطّار، عن [محمّد بن] أحمد بن يحيى قال: كنت بقيد قلعة في طريق مكّة[١] فقال لي محمّد بن عليّ بن بلال: مرّ بنا[٢] إلى قبر محمّد بن إسماعيل بن بزيع لنزوره. فلمّا أتيناه جلس عند رأسه مستقبل القبلة والقبر أمامه ثمّ قال: أخبرني صاحب هذا القبر ـ يعني محمّد بن إسماعيل [بن بزيع] ـ أنّه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول: «**مَن زار قبر أخيه المؤمن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر وقرأ ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[٣] سبع مرّات أمن [من] الفزع الأكبر**» [ومحمّد بن إسماعيل أدرك موسى بن جعفر عليه السلام قال نصر بن الصباح:] ومحمّد بن إسماعيل روى عن ابن بكير[٤].

وفي موضع آخر منه: روى عليّ بن محمّد، قال: حدّثنا[٥] بنان بن محمّد، عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام أن يأمر لي بقميص من قُمُصه أعدّه لكفني، فبعث به إليَّ، [قال:] فقلت له: كيف أصنع [به] جعلت فداك؟ قال: «**انزع إزارة**»[٦].

وفي «جش»: محمّد بن إسماعيل بن بزيع أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر وولد بزيع بيت، منهم حمزة بن بزيع كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل.

---

(١) كذا، وفي المصدر: كنت بعيد.

(٢) كذا، وفي المصدر: قربنا.

(٣) سورة القدر: ١.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٣٦، ح١٠٦٦، والزيادات منه.

(٥) كذا، وفي المصدر: حدّثني.

(٦) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٥١٤، ح٤٥٠، وفيه: إزراره.

له كتب منها كتاب ثواب الحجّ [وكتاب الحجّ][1] أخبرنا أحمد بن عليّ بن نوح، قال: حدّثنا ابن سفيان، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى عنه بكتبه، [و] قال محمّد بن عمر الكشّيّ: كان محمّد بن إسماعيل بن بزيع من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام وأدرك أبا جعفر الثاني، وقال حمدويه عن أشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد بن حمزة كانا في عداد الوزراء، وكان عليّ بن النعمان وصّى بكتبه لمحمّد بن إسماعيل.

وقال أبو العبّاس ابن سعد[2] في تاريخه: إنّ محمّد بن إسماعيل سمع [منه][3] منصور بن يونس وحمّاد بن عيسى ويونس بن عبد الرحمن، وهذه الطبقة كلّها. وقد[4] سألت عنه عليّ بن الحسن فقال: ثقة ثقة عين. وقال محمّد بن يحيى العطّار [أخبرنا محمّد بن أحمد بن يحيى قال:][5] كنت بقيد[6] فقال لي محمّد بن عليّ بن بلال: مرّ بنا إلى قبر محمّد بن إسماعيل بن بزيع لنزوره... إلى آخر ما مرّ عن «كش» إلّا أنّه أسقط فيه لفظة (المؤمن) بعد أخيه وقال عقبه: قال أبوعمرو عن نصر بن الصباح: إنّه أدرك أبا الحسن الأوّل وروى عن ابن بكير.

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٢) كذا، وفي المصدر وخ ل: سعيد.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٤) كذا، وفي المصدر: وقال.

(٥) الزيادة من المصدر.

(٦) كذا، وفي المصدر: بفيد.

وحكى بعض أصحابنا عن ابن الوليد قال: وفي رواية محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال أبوالحسن الرضا عليه السلام: «**إنّ لله تبارك وتعالى بأبواب الظالمين مَن نوّر الله به**[١] **البرهان ومكّن له في البلاد ليدفع بهم عن أوليائه، ويصلح الله به أمور المسلمين، إليهم يلجأ**[٢] **المؤمن من الضرّ، وإليهم يفزع ذو الحاجة من شيعتنا، وبهم يؤمن الله روعة المؤمن في دار الظلمة، أولئك [هم**[٣] **المؤمنون حقًّا، أولئك أمناء الله في أرضه، أولئك نور**[٤] **في رعيّتهم يوم القيامة، يزهر نورهم لأهل السموات كما تزهر الكواكب الدرّيّة لأهل الأرض، أولئك من نورهم يوم**[٥] **القيامة يضيء منهم القيامة، خلقوا والله للجنّة وخلقت الجنّة لهم، فهنيئًا لهم ما على أحدكم أن لو شاء لنال هذا [كلّه]**[٦]، قال: قلت: بماذا جعلني الله فداك؟ قال: **يكون معهم فيسرّنا بإدخال السرور على المؤمنين من شيعتنا، فكن منهم يا محمّد**».

أخبرنا والدي رحمه الله قال: أخبرنا محمّد بن عليّ بن الحسين، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ بن سعيد[٧]، عن الحسين[٨]

---

(١) كذا، وفي المصدر: له.

(٢) كذا، وفي المصدر: ملجأ.

(٣) الزيادة ليست في المصدر.

(٤) في بعض النسخ بزيادة الله أي: نور الله.

(٥) كذا، وفي المصدر: نور.

(٦) الزيادة من المصدر.

(٧) كذا، وفي المصدر: معبد.

(٨) كذا في المصدر وخ ل، وفي الأصل: الحسن.

بن خالد الصيرفيّ، قال: كنّا عند الرضا ﵇ ونحن جماعة، فذكر محمّد بن إسماعيل بن بزيع فقال: وددت أنّ فيكم مثله. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن سعد، عن معاوية بن حكيم، عن محمّد بن إسماعيل[١].

وفي «صه»: محمّد بن إسماعيل بن بزيع ـ بالباء المنقّطة تحتها نقطة المفتوحة والزاي والياء المنقّطة تحتها نقطتين والعين المهملة ـ أبو جعفر مولى أبي جعفر المنصور، وولد بزيع بيت منهم: حمزة بن بزيع وكان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم كثير العمل. قال الشيخ الطوسيّ﵀ إنّ محمّد بن إسماعيل [بن بزيع ثقة صحيح، مولى منصور. وقال محمّد بن عمر الكشّيّ: كان محمّد بن إسماعيل][٢] من رجال أبي الحسن موسى ﵇ وأدرك أبا جعفر الثاني ﵇. قال حمدويه عن أشياخه: إنّه وأحمد بن حمزة كانا في عداد الوزراء، وكان عليّ بن النعمان وصّى بكتبه لمحمّد بن إسماعيل. وقال عليّ بن الحسن: إنّه ثقة [ثقة][٣] عين، وحكى بعض أصحابنا عن ابن الوليد قال: وفي رواية محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال الرضا﵇: «**إن الله [تعالى][٤] بأبواب الظالمين مَن نوّر الله به البرهان**...» إلى آخر ما مرّ بعينه غير أنّه فيه: لأنّهم ملجأ المؤمنين من الضرر، وذكر (الزهريّة) مكان (الذرّيّة)[٥].

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٣٠ - ٣٣٢.

(٢) الزيادة من المصدر.

(٣) الزيادة من المصدر.

(٤) الزيادة من المصدر.

(٥) خلاصة الأقوال، ص٢٣٨ - ٢٣٩، الرقم١٦.

وفي التلخيص: محمّد بن إسماعيل بن بزيع «ظم ج» ثقة صحيح كوفيّ مولى المنصور «ضا»، غير كوفيّ عند «صه» أبو جعفر مولى أبي جعفر المنصور، وولد بزيع بيت منهم: حمزة بن بزيع كان من صالحي هذه الطائفة كثير العمل[١].

وفي النقد: محمّد بن إسماعيل بن بزيع أبوجعفر مولى المنصور أبي جعفر، وولد بزيع بيت منهم: حمزة بن بزيع، كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل. له كتب، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى ومعاوية بن حكيم... إلى أن قال: له كتاب في الحجّ روى عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عنه «ست»، ثمّ قال: محمّد بن إسماعيل [بن بزيع][٢] له كتب منها كتاب الحجّ روى عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عنه، وروى أحمد بن محمّد ومحمّد بن الحسين عنه، انتهى. والظاهر أنّهما واحد قال في الرجال: ثقة صحيح كوفيّ «م، ضا، د»[٣].

وفي شرح المشيخة بعد ما مرّ عن «جش»: روى عنه معاوية بن حكيم «جش» ثقة صحيح كوفيّ «م، ضا، د، جخ» له كتب رواه إبراهيم بن هاشم ومحمّد بن يحيى ومحمّد بن الحسين عنه «ست»[٤].

وفي الوجيزة: ثقة[٥].

---

(١) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٧٢- ٣٧٣.

(٢) الزيادة من المصدر.

(٣) نقد الرجال، ج٤، ص١٤٠ - ١٤٢، الرقم١٢٦.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص٢٣٥ - ٢٣٦.

(٥) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٥٢، الرقم١٥٩٥.

وفي غيره: محمّد بن إسماعيل المشترك بين جماعة منهم: ابن بزيع الثقة، ويمكن استعلام حاله برواية إبراهيم بن عقبة عنه، ورواية أحمد بن محمّد بن عيسى [عنه]، ورواية إبراهيم بن هاشم عنه، ورواية محمّد بن الحسين عنه، ورواية أبي مسروق النهديّ عنه، إلى أن قال: ومنهم مَن ظن أنّه ابن بزيع الثقة[1]، انتهى.

قلت: ويستفاد ممّا مرّ نقله عن «كش» أنّ محمّد بن إسماعيل المفروض ممّن أدرك زمان الكاظم والرضا والجواد ﷺ وأدرك لقاءهم ومن أصحابهم أيضًا.

أمّا إدراكه لزمان الكاظم ﷺ وللقائه وكونه من أصحابه فلم أعثر إلى الآن على ما يدلّ على ذلك عدا هذا النقل والناقل.

نعم، في طائفة من الأخبار روايته عن أبي الحسن ﷺ كما رواه في الكافي عن أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: سمعت أبا الحسن﵇ يقول: «الأئمّة علماء صادقون مفهمّون محدّثون»[2].

وما رواه أيضًا منه، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: كتبت إلى أبي الحسن﵇: إنّي أحضر المساجد... إلى آخره[3].

وما رواه أيضًا عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: أمرت رجلًا أن يسأل أبا الحسن ﷺ عن الرجل يأخذ من

---

(١) قريب من هذا الكلام ما قاله البصريّ في فائق المقال، ص٣١٠، الرقم ٩٧.

(٢) الكافي، ج١، ص٢٧١، ح٣.

(٣) الكافي، ج٣، ص٣٨٠، ح٥.

رجل حجّة... إلى آخره[١].

وما رواه أيضًا فيه: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام كشف بين يديه بطيب... إلى آخره[٢].

وما رواه أيضًا فيه: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام في جارية لابني صغير... إلى آخره[٣].

وما رواه أيضًا فيه: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: سألت أبا الحسن [الرضا] عن الرجل تكون له الجارية فيقبّلها... إلى آخره[٤].

وما رواه أيضًا فيه: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة أحلّت لي جاريتها... إلى آخره[٥].

وما رواه فيه أيضًا: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد [بن عيسى][٦]، عن محمّد بن إسماعيل [بن بزيع][٧]، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: هل للرجل أن يتمتّع

---

(١) الكافي، ج٤، ص٣٠٩، ح١.

(٢) الكافي، ج٤، ص٣٥٤، ح٦، وفيه: طيب.

(٣) الكافي، ج٥، ص٤٧١، ح٤، وفيه: لابن لي صغير.

(٤) الكافي، ج٥، ص٤١٨، ح٢.

(٥) الكافي، ج٥، ص٤٦٩، ح٨.

(٦) الزيادة من المصدر.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

المملوكة بإذن أهلها[١].

وما رواه أيضًا فيه: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «الحركة في وادي محسر...» إلى آخره[٢].

وأمّا إدراكه لزمان الرضا عليه السلام ولقاؤه به وكونه من أصحابه عليه السلام فلِما مرّ نقله وللتصريح به في نصوص كثيرة، زيادةً على ما مرّت إليه الإشارة، كما رواه في الكافي عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنّه سُئل: أتكون الإمامة في عمّ أو خال... إلى آخره[٣].

وما رواه فيه أيضًا: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة... إلى آخره[٤].

وما رواه أيضًا فيه: عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام قال: قلت له: ينبغي أنّ يوم الجمعة أفضل الأيّام... إلى آخره[٥].

---

(١) الكافي، ج٥، ص٤٦٣، ح٣.

(٢) الكافي، ج٤، ص٤٧١، ح٤.

(٣) الكافي، ج١، ص٢٨٥، ح٣.

(٤) الكافي، ج٣، ص٤٧، ح٦.

(٥) ما وجدتها بهذه العبارة، بل في الكافي، ج٣، ص٤١٦، ح١٤: عليّ بن إبراهيم، عن أخيه إسحاق بن إبراهيم، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام قال: قلت له: بلغني أنّ يوم الجمعة أقصر الأيّام.

وما رواه أيضًا فيه: عن محمّد بن يحيى، عن بنان بن محمّد، عن أخيه عبد الرحمن بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: بعثت إلى [أبي الحسن] الرضا ﷺ بدراهم [لي] ولغيري... إلى آخره[١].

وما رواه أيضًا فيه: عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال: كتبت إلى الرضا ﷺ: هل يجوز للمحرم أن يمشي تحت ظلّ المحمل... إلى آخره[٢].

وما رواه أيضًا فيه: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: سأل رجل أبا الحسن الرضا ﷺ وأنا أسمع عن رجل يتزوّج امرأة متعة... إلى آخره[٣].

وما رواه فيه أيضًا: عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت أبا الحسن الرضا ﷺ عن قناع الحرائر من الخصيان... إلى آخره[٤].

وما رواه أيضًا فيه: عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا ﷺ قال: «**أحسن الظنّ بالله**...» إلى آخره[٥].

---

(١) الكافي، ج٤، ص١٧٤، ح٢٢، والزيادات منه.

(٢) الكافي، ج٤، ص٣٥١، ح٥.

(٣) الكافي، ج٥، ص٤٥٤، ح٣.

(٤) الكافي، ج٥، ص٥٣٢، ح٣.

(٥) الكافي، ج٢، ص٧٢ ح٣، وفيه: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن ←

وما رواه في العيون بقوله: حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد -رضى الله عنه- قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: رأيت أبا الحسن [الرضا][1] عليه السلام إذا سجد يحرّك ثلاث أصابع... إلى آخره[2].

وما رواه أيضًا فيه بقوله: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ، قال: حدّثنا موسى بن عمر، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال: رأيت على أبي الحسن الرضا عليه السلام وهو محرم خاتمًا... إلى آخره[3].

وما رواه فيه في الخصال بقوله: حدّثنا أحمد بن هارون الفاميّ رحمه الله قال: حدّثنا محمّد بن جعفر بن بطّة، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن محبوب، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «**لا يجتمع المال إلّا بخصال خمس**...» إلى آخره[4]، إلى غير ذلك من الأخبار المتضمّنة لرواية محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام.

وأمّا إدراكه لزمان أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام ولقاؤه به وكونه من أصحابه عليه السلام

→

إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: أحسن الظنّ بالله.

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٠، ح١٨.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٠، ح٤١.

(٤) الخصال، ص٢٨٢، ح٢٩.

فلِما مرّ نقله عن «كش»، مضافًا إلى ما رواه في الكافي: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، [عن محمّد بن الحسين]، عن محمّد بن إسماعيل [أو غيره] قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك الرجل يدعو للحبلى أن يجعل الله ما في بطنها ذكرًا سويًا... إلى آخره[١].

مضافًا إلى ما أفاده السيّد نعمة الله الجزائريّ بقوله: إنّ النجاشيّ حكى في شأن ابن بزيع أنّه أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام قال في حقّ ابن شاذان وأنّه يروي عن أبي جعفر عليه السلام وقيل: الرضا عليه السلام، وكيف كان فزمانهما متقارب، فلا يبعد روايتهما عن الآخر، بخلاف صاحب الصومعة وغيره ممّن شاركه في الاسم[٢].

قلت: قضيّة كلام مَن نصّ على إدراكه لزمان الجواد عليه السلام عدم إدراكه لزمان الهادي ولا العسكريّ عليهما السلام، بل فوته في زمان الجواد عليه السلام، ولكن التأمّل فيما مرّ من خبر محمّد بن عليّ بن بلال الذي نصّ الشيخ على ما حكى في رجاله والعلّامة في «صه» وغيرهما على أنّه من أصحاب أبي محمّد العسكريّ عليه السلام، وفي تواريخ مواليد الأئمّة الثلاثة الجواد والهادي والعسكريّ عليهم السلام وتواريخ وفاتهم يعطي خلاف ذلك، فإنّ مولد الجواد عليه السلام حسب ما رواه في الكافي في شهر رمضان سنة خمس وتسعين ومائة[٣]، ووفاته عليه السلام كذلك -وهو ابن خمس وعشرين سنة وثلاثة أشهر واثني عشر يومًا- في يوم الثلاثاء [لستّ] خلون من ذي الحجّة سنة عشرين ومائتين،

---

(١) الكافي، ج٦، ص١٦، ح٦.
(٢) لم نعثر عليه.
(٣) الكافي، ج١، ص٤٩٢.

عاش بعد أبيه تسعة عشر سنة إلّا خمسًا وعشرين يومًا[١]، ولكن ينافيه خبر عليّ بن مهزيار المرويّ في الكافي قال: رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام في سنة خمس وعشرين ومائتين ودّع البيت... إلى آخر الخبر[٢].

وصحيحه الآخر المرويّ فيه عن عليّ بن حديد قال: كنت مقيمًا بالمدينة في شهر رمضان سنة ثلاث عشرة ومائتين، فلمّا قرب الفطر كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أسأله عن الخروج في عمرة شهر رمضان أفضل أو أقيم حتّى ينقضي الشهر... إلى آخره[٣].

وصحيح ابن أبي بصير[٤] المرويّ فيه قال: سألت أبا جعفر عليه السلام في السنة التي حجّ فيها وذلك في سنة اثنتي عشرة ومائتين فقلت: جعلت فداك بأيّ شيء دخلت مكّة؟ مفردًا أو متمتّعًا؟[٥].

ومولد الهادي عليه السلام كذلك النصف من ذي الحجّة سنة اثنتي عشر ومائتين -أو في رجب سنة أربع عشرة ومائتين-، ووفاته عليه السلام كذلك في رجب سنة أربع وخمسين ومائتين، وله إحدى وأربعون سنة وستّة أشهر، أو أربعون سنة على المولد الآخر.

ومولد العسكريّ عليه السلام كذلك في شهر رمضان -أو في شهر ربيع الآخر- سنة

---

(١) الكافي، ج١، ص٤٩٧، ح١٢.

(٢) الكافي، ج٤، ص٥٣٢، ح٣.

(٣) الكافي، ج٤، ص٥٣٦، ح٢.

(٤) كذا، وفي المصدر: أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

(٥) الكافي، ج٤، ص٢٩٢، ح١١.

اثنتين وثلاثين ومائتين، ووفاته ﷺ كذلك يوم الجمعة لثمان خلون من شهر ربيع الأوّل سنة ستّين ومائتين وهو ابن ثمان وعشرين سنة.

ومن البيّن بعد ما مرّ أنّ زمان مولد الجواد إلى زمان وفاة العسكريّ ﷺ خمس وستّون سنة، وتمام عمر العسكريّ ﷺ ثمان وعشرون سنة، وزمان حياته بعد وفاة أبيه الهادي ﷺ وإمامته ستّ عشر سنة، ومقتضى كون محمّد بن عليّ بن بلال من أصحابه ﷺ وروايته عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع حديث زيارة قبر المؤمن سماعًا منه بلا واسطة، كما هو مفاد الحديث يقتضي إمّا كبر سنّ محمّد بن عليّ بن بلال وقابليته في زمان الجواد ﷺ للرواية عنه ولاستماعها منه، فعلى هذا لا بدّ وأن يكون هو ممّن أدرك زمانه وزمان الهادي ﷺ أيضًا، بل ومن أصحابهما أيضًا في احتمال، ولم يقولوا به ولم يتعرّضوا له مع أنّه قيل في حقّه: إنّ من السفراء الموجودين في الغيبة الصغرى والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الإماميّة القائلون بإمامة الحسن بن عليّ ﷺ فيهم محمّد بن عليّ بن بلال، أو يكون محمّد بن إسماعيل بن بزيع المفروض ممّن أدرك زمن العسكريّ ﷺ، فيكون عمره قريبًا من السبعين أو أزيد منه بقليل، فإن صحّ القول بإدراكه لزمان الكاظم ﷺ وللقائه وبكونه من أصحابه ﷺ لزم أن يكون عمره قريبًا من تسعين سنة أو أزيد منه وإلّا فيكون عمره قريبًا من الخمسين سنة أو أزيد منه بقليل.

وعلى هذا فكيف يمكن الحكم الصريح بموته في زمان الجواد ﷺ مع أنّ ما جعل سندًا له غير صريح الدلالة عليه، بل ولا ظاهر الدلالة عليه أيضًا، غاية الأمر إشعاره به، وأين هو من الدلالة عليه؟ ولا سيّما مع ما يقتضي خلافه، ولا

سيّما بعد ما سيأتي من الشواهد والأمارات الدالّة عليه.

ولا سيّما ما رواه في الكافي بقوله: سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألته؛ ـ يعني أبا جعفر عليه السلام ـ عن شيء من أمر الإمام... إلى أن قال: فقال سهل: فحدّثني عليّ بن مهزيار بهذا في سنة إحدى وعشرين ومائتين[1]، انتهى.

وما ذكره «كش» بقوله: عليّ بن مهزيار قال: بينا أنا بالقرعاء [في] سنة ستّ وعشرين ومائتين منصرفًا من الكوفة[2]... إلى أن قال: وعدت به إلى الهادي عليه السلام سنة ستّ وعشرين[3] بعد موت الجواد عليه السلام[4]، انتهى.

وظاهر هذا الخبر فوت الجواد عليه السلام إمّا في سنة ستّ وعشرين ومائتين، ومقتضى سابقه حياته سنة إحدى وعشرين ومائتين، ومقتضى صحيح ابن مهزيار المتقدّم حياته عليه السلام في سنة خمس وعشرين ومائتين، فيكون مفاده بقاء حياته عليه السلام إلى زمان وداع البيت الحرام المتعارف للحجّ النائي عن مكّة من ذي الحجّة سنة خمس وعشرين ومائتين، وبعد ملاحظة فوته عليه السلام ببغداد ودفنه بمقابر قريش لا بدّ وأن يكون فوته بعد المراجعة عن مكّة إلى بغداد، ولازم ذلك وقوعه في سنة ستّ وعشرين ومائتين كما هو قضيّة ظاهر خبر «كش»، فتبصّر واحتفظ بذلك فإنّه

---

(١) الكافي ج١، ص٣٨٤، ح٥.

(٢) كذا، وفي المصدر: منصرفي عن الكوفة.

(٣) كذا، وفي المصدر: ودرست وعشرين بعد موت الجواد عليه السلام.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨٢٥ - ٨٢٦، ح١٠٣٩.

نافعك عمّا قريب.

المقام الثالث: أنّه لا إشكال بزعم العبد ولا شبهة في إمكان رواية محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن الفضل بن شاذان عقلًا وعادةً، ولا تأمّل في عدم استحالته وامتناعه، ولا مانع يمنع ذلك عدا ما توهّم، و ربّما يتوهّم من عدم تعرّض أرباب الرجال لذكره، ومن تعرّضهم لرواية الفضل بن شاذان عنه، ومقتضاه تقدّم طبقة محمّد المفروض على طبقة الفضل، وتأخّر طبقته عن طبقته، ومقتضى رواية محمّد عنه عكس ذلك، فيلزم أن يكون تارةً مقدّمًا عليه في الطبقة وأُخرى متأخّر عنه وهو فاسد، وممّا أفاده بعض الأعلام بقوله: لأنّ رواية ابن بزيع عن الفضل بن ستبعد[1] بل لا يبعد دعوى الامتناع فيه دون عكسه، انتهى.

وأنت خبير بأنّ شيئًا من هذه لا يصلح للمنع المفروض جدًّا.

أمّا **الأوّل**: فلعدم دلالة عدم تعرّضهم لذكره على عدم جوازه وامتناعه ولا على عدم وقوعه جدًّا؛ لعدم التزامهم لذكر جميع الرواة عن الشخص وجمع مَن روى هو عنه جدًّا.

وكفاك شاهدًا على ذلك عدم تعرّضهم فيما مرّ من كلماتهم لذكر مَن روى عنه محمّد المفروض أصلًا، مع أنّ التتبّع والاستقراء في الأخبار المدوّنة في كتبنا المعتبرة ولا سيّما الكافي وفي أسانيدها يعطي رواية محمّد المفروض عن قريب من خمسين رجلًا جدًّا، كإبراهيم بن أبي البلاد، وإبراهيم بن عبد الحميد، وإبراهيم بن مهزم،

---

(١) كذا، في الأصل.

وأبو إسماعيل السرّاج، وأبان، ـ الظاهر في أنّه ابن عثمان ـ، وابني بكير، ومسكان، وثعلبة بن ميمون، وجعفر بن بشير، وجعفر بن محمّد، والحسين بن مسلم، والحسين بن موسى، وحمزة بن بزيع، وحمّاد بن عيسى، والحميريّ، وحنان بن سدير، وحيان السرّاج، والخيبريّ، ودرست الواسطيّ، وزكريّا اللّحام، وسليمان بن جعفر الجعفريّ ـ في وجه ـ، وسعدان، وشهاب بن عبد ربّه، وصالح بن عقبة، وعبد الله بن عثمان، وعبد الله بن الفضل النوفليّ، وعبد الله بن عبد الرحمن، وعليّ بن الحكم، والعلاء بن سيابة، وعليّ بن النعمان، وطريف بن ناصح، والفضل بن كثير، ومحمّد بن أبي محمّد -في وجه-، ومحمّد بن بشير، ومحمّد بن يزيد، ومحمّد بن سنان، ومحمّد بن الفضل، ومحمّد بن عذافر، ومحمّد بن يحيى الخزّاز، ومحمّد بن يعقوب ـ في وجه ـ، ومخلّد أبي السكر، ومعاوية بن عمّار، ومنذر بن حفص، ومنذر بن جعفر ـ في وجه ـ، ومنصور بن يونس، ويحيى بن مساور، ويونس، مع أنّه يكفي في ذلك رواية الفضل عنه بحكم ما مرّ.

وأمّا **الثاني**: فلعدم اقتضاء كلّ مَن تقدّم الطبقة وتأخّرها على امتناع الآخر واستحالته ولوقوعه كثيرًا في كثير من الموارد.

وأمّا **الثالث**: فلكونه أوّل الدعوى، بل عين المدّعى، فيكون باطلًا، مضافًا إلى ما مرّ وسيأتي ممّا يرفع الاستبعاد ويدفع هذه الدعوى.

وكذا لا إشكال ولا شبهة بزعم العبد في إمكان رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع عقلًا وعادةً، ولا تأمّل في عدم امتناعه وعدم استحالته، ولا مانع يمنع عن ذلك عدا ما توهّمه جماعة من الأعلام أو احتجّوا به

على امتناع ذلك من أنّ الكشّيّ ذكر أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام وأدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام، وظاهره يقتضي وفاة ابن بزيع في زمان الجواد عليه السلام ووفاة ثقة الإسلام -طاب ثراه- في سنة تناثر النجوم سنة تسع وعشرين وثلاثمائة على ما قاله «جش»[١] و«صه»[٢]، وسنة ثمان وعشرين على ما نصّ عليه في «صه»[٣] ونُقل[٤] عن الشيخ في «ست»[٥]، ووفاة مولانا الجواد عليه السلام ومن بعده من الأئمّة عليهم السلام على ما رواه في الكافي[٦] عن محمّد بن سنان في سنة عشرين ومائتين، وعلى ما رواه فيه وفي «كش»[٧] عن عليّ بن مهزيار في سنة ستّ وعشرين ومائتين.

ولا يخفى أنّ التفاوت بين التاريخين مائة وتسع في وجه، ومائة وثمان في آخر، ومائة واثنان في ثالث، ومائة وثلاث في رابع، فكيف يمكن روايته عنه من غير واسطة، ومن أنّه لو جاز وأمكن إدراكه لزمانه وروايته عنه كذلك لزم إدراكه لزمان الجواد عليه السلام ومن بعده من الأئمّة عليهم السلام، واللّازم باطل فكذا الملزوم.

---

(١) فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشيّ)، ص٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٢٤٥، الرقم٣٧.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٢٤٥، الرقم٣٧.

(٤) نقله العلّامة الحلّيّ في خلاصة الأقوال، ص٢٤٥، الرقم٣٧.

(٥) الفهرست، ص٢١١، الرقم٦٠٢.

(٦) الكافي، ج١، ص٤٩٧، ح١٢.

(٧) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشيّ)، ج٢، ص٨٢٥، الرقم١٠٣٩.

أمّا الملازمة فظاهرة لا تخفى بعد ما هو المفروض.

وأمّا بطلان اللّازم فلما قيل من القطع بعدم دركه لزمان غير الثاني عشر من الأئمّة عليهم السلام، ومن أنّه لو جاز وأمكن ذلك لزم إدراكه -طاب ثراه- لكثير ممّن كان في طبقة ابن بزيع ولزمان مَن أدركه وروى هو عنه من الجماعة الآتي إليهم الإشارة ومن جملتهم الفضل بن شاذان وكلّ من الملازمة وبطلان اللّازم بعد ما هو المفروض في غاية الوضوح والجلاء.

ومن أنّه لو جاز وأمكن ذلك كذلك لزم أن يكون تصنيف كتاب الكافي في زمن الأئمّة الأربعة الأخيرة -عليهم الصلاة والسلام- وكلّ من الملازمة وبطلان اللّازم بعد ما هو المفروض في غاية الوضوح والجلاء، مضافًا إلى أنّه لم يقل بذلك أحد فيما أعلم، ولو كان كذلك لاشتهر غاية الاشتهار ولنبّه عليه أرباب الرجال وغيرهم ولا سيّما الطائفة الأخباريّة المصرّة على بيان قطعيّة أخبارنا المدوّنة في الكافي وغيره من الكتب الأربعة على بيان شواهدها وأماراتها.

ولكنّك خبير بعد بما في هذه الوجوه الأربعة من الوهن والضعف جدًّا.

أمّا **الأوّل**: فلما مرّت إليه الإشارة في المقام الثاني من التأمّل في وفاة ابن بزيع في زمان الجواد عليه السلام ومنعه، وسيأتي أيضًا ما يوضحه مضافًا إلى ما مرّ، وسيأتي من رواية ثقة الإسلام طاب ثراه بلا واسطة عن جماعة ممّن أدرك زمان الجواد عليه السلام والهادي والعسكريّ أو الصاحب عليهم السلام، فكلّما هو الجواب له عنه، فهو الجواب لنا عنه، على أنّ فيما حضرني الآن من نسخة «كش»[1]

---

(١) وفي نسخة من «كش»: محمّد بن مسعود قال: كتب إليّ الفضل بن شاذان يذكر عن ابن عمير ←

محمّد بن يعقوب[١] قال: كتب إليّ[٢] الفضل [بن شاذان][٣] قال: حدّثنا ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن إسماعيل بن جابر قال: قدم [أبو] إسحاق [عليه السلام] من مكّة فذكر له قتل المعلّى بن خنيس قال: فقام مغضبًا يجرّ ثوبه... إلى آخره[٤].

ولعلّ هذه النسخة مغلوطة[٥] وإلّا فهو نصّ في دركه لزمان الفضل بن شاذان وروايته عنه، وكيف يمنع روايته عن محمّد بن إسماعيل المفروض فتتبّع وتدبّر لعلّك تجد غير ذلك.

وأمّا **الثاني**:

فأوّلًا: لمنع الملازمة بحكم ما مرّ.

وثانيًا: لمنع بطلان اللّازم وبطلان ما ذكر في وجهه بحكم ما مرّ، وسيأتي الإشارة من إدراكه لمن أدرك زمان العسكريّ أو الهادي عليهما السلام ولقاءهما وروى عنهما،

→

عن إبراهيم بن عبد الحميد قال: حججت وسكين النخعيّ...انتهى (اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٦٦٨).

(١) كذا، وفي المصدر: محمّد بن مسعود.

(٢) كذا في المصدر، وفي الأصل: كتبت إليّ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٦٧٧، ح٧١١.

(٥) حاشية: ورأيت في نسخة غير نسخة موجودة عند المصنّف -طاب ثراه- بعين ما ذكره المصنّف بل ودرك الكشّيّ لزمان الفضل أيضًا كما ذكرناه في الحاشية في ذكر المصنّف في أحوال الفضل روايتين.

بل ولمن أدرك زمن الجواد عليه السلام ولقاءه، ولمن كان في طبقته وروايته عنهما أيضًا كذلك بحكم ما ستطّلع عليه ولو في الجملة.

وممّا ذكر ظهر أيضًا ما في الأخيرَين من المنع المتوجّه إلى كلّ من الملازمة وبطلان اللّازم جدًّا، مضافًا إلى ما يتوجّه على الوجه الأخير وغيره من أنّ عدم تعرّض أرباب الرجال وغيرهم لكون ثقة الإسلام ممّن روى عن محمّد بن إسماعيل المفروض لا في ترجمته ولا في ترجمة الكلينيّ ولا في غير هذا المقام لا يقتضي عدم روايته عنه، ولا عدم إمكانه كما عرفته قبل ذلك خصوصًا بعد ملاحظة ما نصّ عليه السيّد نعمة الله الجزائريّ بقوله: إنّه ـ أي ابن بزيع ـ والفضل في مرتبة واحدة، فإنّ إبراهيم بن هاشم يروي عنهما بلا واسطة، وبقوله أيضًا: إنّه روى النجاشيّ عن أبي العبّاس أنّ محمّد بن إسماعيل هذا سمع منصور بن يونس وحمّاد بن عيسى ويونس بن عبد الرحمن وهذه الطبقة[1] وابن شاذان من هذه الطبقة وأنّ يونس بقي إلى زمن الرضا عليه السلام، انتهى.

وكفاك شاهدًا على هذا أو سندًا له عدم تعرّضهم لكثير ممّن روى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع لا في ترجمته ولا في غيرها، مع أنّ التتبّع والاستقراء في كتب أخبارنا المعتبَرة وأسانيدها ولا سيّما الكافي رواية جمع كثير عنه بلا واسطة تزيد عددهم على عشرين كإبراهيم بن هاشم، وأبي القاسم الكوفيّ، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، وأحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن محمّد بن يحيى ـ في وجه ـ، وإسحاق بن إبراهيم، وحمّاد بن عيسى، وسهل بن زياد، وسعد، والسياريّ ـ في

---

(١) كذا، في الأصل.

وجه ـ، والفضل بن شاذان، وعبد الرحمن بن محمّد أخي بنان بن محمّد، وعليّ بن مهزيار، ومالك بن أشيم، ومحمّد بن جمهور، ومحمّد بن الحسين، ومحمّد بن خنيس، ومحمّد بن عبد الجبّار، ومحمّد بن عليّ بن بلال، ومحمّد بن عيسى، ومحمّد بن يحيى ـ في وجه ـ، ومنصور بن يونس، ومعاوية بن حكيم، وموسى بن عمر، ويونس بن عبد الرحمن، ويعقوب بن يزيد، وغيرهم مع أنّه يكفي في ذلك رواية الفضل بن شاذان وعليّ بن مهزيار وأضرابهما عنه بحكم ما مرّ وسيأتي.

المقام الرابع: أنّه لا إشكال بزعم العبد ولا شبهة في إمكان أن يكون محمّد بن إسماعيل الذي أكثر في الكافي من أوّله إلى آخره حتّى الروضة منه بلا واسطة عنه عن الفضل بن شاذان غاية الإكثار، وروى أيضًا الكشّيّ عنه في أوّل كتاب رجاله المعروف فيما مرّ من الخبرين هو ابن بزيع الثقة، ولا تأمّل في عدم امتناعه واستحالته ولا مانع يمنع من ذلك عدا ما مرّت إليه الإشارة مع الجواب عنه، وما توهّم وربّما يتوهّم ويحتجّ به عليه من الوجوه:

منها: أنّه لو جاز عقلًا أن يكون هو ذاك لزم أن يكون محمّد بن إسماعيل بن بزيع في طبقة عليّ بن إبراهيم وممّن عاصره، واللّازم باطل فكذا الملزوم، أمّا الملازمة فظاهرة بعد ما هو المفروض ولا سيّما فيما جمع في الرواية عنهما بنحو قوله: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعًا، عن ابن أبي عمير، وقوله: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعًا، عن صفوان مثلًا، فإنّ قضيّة ذلك اتّحاد طبقتهما وكونهما معاصرين كما هو المدّعى، وأمّا بطلان اللّازم فلأنّه لولاه لزم أن يكون عليّ بن إبراهيم أيضًا ممّن

أدرك زمان الجواد عليه السلام ولم يقل به أحد.

ومنها: أنّه لو جاز ذلك كذلك لزم أن يكون محمّد بن إسماعيل المفروض ممّن أدرك الأئمّة الستّة عليهم السلام واللّازم باطل فكذا الملزوم.

أمّا الملازمة فظاهرة بعد ما هو المفروض من كون محمّد بن إسماعيل المفروض ابن بزيع الثقة المعروف، وأمّا بطلان اللّازم فلأنّه لو كان كذلك لنبّه عليه أرباب الرجال؛ لأنّ دأبهم وديدنهم التنبيه على أدون من ذلك، وهو معلوم الانتفاء، ولأنّه لولاه لزم امتداد عمره وبلوغه إلى ما يمتنع بقاؤه إلى الأمد المفروض.

ومنها: أنّه لو جاز ذلك لزم أن يكون ثقة الإسلام -طاب ثراه- راويًا عنه تارة بلا واسطة، وأُخرى بواسطتين، وثالثة بوسائط ثلاثة أو أزيد، واللّازم باطل فكذا الملزوم، أمّا الملازمة فظاهرة بعد ما هو المفروض مضافًا إلى ما هو المشاهد والمتراءى من روايته -طاب ثراه- عنه في مواضع متكثّرة تأتي إليها الإشارة ولو في الجملة بواسطتين وفي آخر كذلك بوسائط ثلاثة أو أزيد، وأمّا بطلان اللّازم فلاقتضاء روايته عنه بواسطتين أو أزيد عدم إدراكه له ولزمانه وعدم لقائه له، ويلزمه عدم إمكان روايته عنه بلا واسطة وهو المدّعى.

ومنها: أنّه لو جاز ذلك كذلك لزم عادة أن ينبّه عليه، وينصّ على اسم أبيه، ويقيّده بابن بزيع كما في سائر الموارد غالبًا، واللّازم باطل فكذا الملزوم فلأنّه يلزم على تقدير عدم التنبيه والتنصيص عليه وعدم التقييد به الإغراء بالجهل، وأمّا بطلان اللّازم فلأنّ المفروض عدم ذلك كما لا يخفى على المتتبّع في أسانيد الكافي من أوّله إلى آخره، حيث لم يقيّد محمّد بن إسماعيل الواقع في صدرها بابن بزيع أصلًا.

ومنها: أنّه لو جاز ذلك كذلك لزم أن يكون تصنيف الكافي قبل وفاة مولانا الجواد ﷺ واللّازم باطل فكذا الملزوم، أمّا الملازمة فلما هو المشهور المصرّح به في كلام جماعة أنّ ثقة الإسلام -طاب ثراه- صنّف كتاب الكافي في عشرين سنة وقد روى فيه من أوّله إلى آخره عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، فلو كان هو ابن بزيع المفروض لزم المدّعى من الملازمة.

وأمّا بطلان اللّازم فلأنّه لولاه لكان لكتاب الكافي مزيّة لا توجد في غيره وفضيلة لا تتحقّق فيما عداه، فكان اللّازم تنبيه أرباب الرجال عليه، فإنّ دأبهم وديدنهم التنبيه على أدون من ذلك، مع أنّه لا عين في كلامهم من ذلك ولا أثر، ولأنّه لولاه لاقتضى حرصه -طاب ثراه- في ضبط الأخبار ونهاية شوقه في جمع الآثار أخذ بعض الروايات عن مولانا الجواد ﷺ وروايته فيه عنه بلا واسطة، واللّازم منتف بالقطع واليقين، فكذا الملزوم، والملازمة ظاهرة بعد ما هو المفروض، ولأنّه لولاه لكان عمر ثقة الإسلام -طاب ثراه- زائدًا عن مائة وثلاثين سنة، واللّازم باطل قطعًا بحكم العادة والاستقراء في عمر أبناء الزمان وعدم امتداد عمرهم إلى هذا الأمد غالبًا، فكذا الملزوم، والملازمة ظاهرة بعد ما هو المفروض من التفاوت بين وفاة مولانا الجواد ﷺ ووفاته -طاب ثراه- مائة وتسع أو ثمان سنين، والمفروض أنّ تصنيف مجموع الكافي عشرون سنة في حياته، ومعلوم أنّ الشخص في أوّل سنّه غير قابل للتصنيف، بل لا بدّ من مضي زمان طويل حتّى يكون قابلًا للتصنيف والتدوين كما هو ظاهر لا خفاء فيه.

ولأنّه لولاه لزم أن يكون ثقة الإسلام -طاب ثراه- مدركًا لزمان أربعة من

الأئمّة ﵈ وهو معلوم البطلان وبيّن الفساد؛ إذ لو كان كذلك لكان لا محالة متشرّفًا بلقاء بعضهم ومنوّرًا بأنوار جمالهم، ولا سيّما في مقام إتّقان الرواية ومراعاة علوّ الإسناد وقلّة الواسطة أو عدمها، بل وعرض ما دوّنه أيضًا على واحد منهم﵈ بل وعلى جميعهم ﵈ إن أمكن، مع أنّ المعلوم انتفاء جميع ذلك.

ولكنّك خبير بأنّ شيئًا من هذه الوجوه الخمسة لا يصلح للدلالة على المنع المتوهّم والمدّعى.

أمّا **الأوّل**:

فأوّلًا: لمنع الملازمة؛ ضرورة إمكان تأخّر زمان كلّ من عليّ بن إبراهيم ومحمّد بن إسماعيل المفروض عن الآخر من جهة الرواية وإمكان رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عنهما معًا، وعن أحدهما خاصّة بغير طريق السماع والاستماع، كإمكان تأخّر زمان سماعه واستماعه -طاب ثراه- لرواية أحدهما عن زمان سماعه واستماعه لرواية الآخر، وإمكان تأخّر زمان تصنيف الكافي وزمان ثبت الروايات المسموعة عنهما فيه عن زمان سماعها عمدًا واستماعهما منهما ومن سائر الرواة، بل قضيّة العادة وشهادة الحال تعيّن ذلك وامتناع خلافه ولو بملاحظة كثرة رواياتهما المفروضة وانتشارها في الكافي من أوّله إلى آخره وطول زمان تصنيفه وتدوينها كما هو ظاهر لا يخفى ولا سيّما على الفطن المتأمّل، فتدبّر[1].

---

(١) وممّا يؤيّد أو يقتضيه لكلام المصنّف الأستاذ -طاب ثراه- أنّ الكلينيّ أدرك زمان العسكريّ﵇ لروايته في الكافي في باب القول عن التسمية عن الحميريّ عن أحمد بن إسحاق سألت أبا ←

وثانيًا: لمنع بطلان اللّازم؛ إذ لا وجه له عدا ما ذكر سندًا له وهو كما ترى؛ إذ لا ملازمة بينه وبين كونه ممّن أدرك زمن الجواد ﷺ ولئن سلّمت فلا خبر ولا امتناع في كونه ممّن أدرك زمانه ﷺ ولا سيّما مع ملاحظة رواية إبراهيم بن هاشم عن الجواد ﷺ على ما نصّ عليه بعض الأصحاب في ترجمته.

ورواه في موضع من الكافي بقوله: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه قال: استأذن على أبي جعفر ﷺ قوم من أهل النواحي من الشيعة، فأذن لهم، فدخلوا فسألوه في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة فأجاب ﷺ وله عشر سنين[1].

وفي آخر بقوله: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه قال: كنت عند أبي جعفر [الثاني]ﷺ إذ دخل عليه صالح بن محمّد بن سهل وكان يتولّى له الوقف بقمّ فقال: يا سيّدي، اجعلني من عشرة الآف في حِلّ فإنّي أنفقتها، فقال ﷺ له: «**أنت في حِلّ**»، فلمّا خرج صالح قال أبو جعفر ﷺ: «**أحدهم يثب على أموال حقّ آل محمّد ﷺ وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وأبناء سبيلهم فيأخذه ثمّ يجيء فيقول: اجعلني في حِلّ، أتراه ظنّ**

→

الحسن ﷺ إلى أن قال: وأخبرنا أحمد بن إسحاق أنّه سُئِل أبا محمّد عن مثل ذلك فقال له: العمريّ وابنه ثقتان...إلى آخر الحديث؛ لأنّ أحمد بن إسحاق كان من خاصّة أصحاب أبي محمّد ﷺ كما يظهر من كلام جماعة، وأنّه يرى القائم -عجّل الله فرجه-، وقد مات أحمد بن إسحاق المفروض في زمان العسكريّ ﷺ كما دلّ على ذلك ما ذكر المصنّف الأستاذ في ذكر أحمد بن إسحاق، وبهذا ظهر معلوميّة عدم بطلان اللّازم كما ظنّه المستدلّ فتذكّر وتبصّر. فكأنّه لم يتذكّر المصنّف بهذه (حرّره أبو القاسم).

(١) الكافي، ج١، ص٤٩٦، ح٧.

أنّي أقول: لا أفعل، والله والله ليسألنّهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالًا حثيثًا»[1]، الخبر.

ورواه أيضًا شيخ الطائفة في كتاب الغيبة بقوله: فروى عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه قال: كنت عند أبي جعفر الثاني﵇... إلى آخر الحديث، إلّا أنّ فيه: «**على مال آل محمّد وفقرائهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم**» وزاد (في) بعد (ظنّ) وأسقط لفظ (حثيثًا)[2] وسيأتي أيضًا ما يشيد المنع المدّعى.

وأمّا **الثاني**:

فأوّلًا: لمنع الملازمة المفروضة، ولا سيّما على احتمال رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عن كتاب محمّد بن إسماعيل المفروض، لا عن نفسه شفاهًا وسماعًا وعلى احتمال إدراكه -طاب ثراه- لزمان الجواد ﵇.

نعم؛ على احتمال إدراكه لزمان الهادي ﵇ يكون مدركًا لزمان الأئمّة الأربعة الأخيرة ﵈، وعلى احتمال إدراكه لزمان العسكريّ يكون مدركًا لزمان الأئمّة الخمسة الأخيرة في وجه والستّة في آخر، فتدبّر.

وثانيًا: لمنع بطلان اللّازم، إذ لا وجه له عدا ما ذكر سندًا له وهو كما ترى غير

---

(١) الكافي، ج١، ص٥٤٨، ح٢٧.

(٢) الغيبة للطوسيّ، ص٣٥١، ح٣١١، وفيه: إذ دخل عليه صالح بن محمّد بن سهل الهمدانيّ -وكان يتولّى له- فقال له: جعلت فداك اجعلني من عشرة آلاف درهم في حلّ فإنّي أنفقتها، فقال له أبو جعفر: أنت في حلّ. فلمّا خرج صالح من عنده قال أبو جعفر﵇: أحدهم يثب على (أموال حقّ) آل محمّد وفقرائهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم، فيأخذه ثمّ يقول: اجعلني في حلّ؟ أتراه ظنّ بي أنّي أقول له لا أفعل؟ والله ليسألنهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالًا حثيثًا.

صالح لذلك.

أمّا حكاية امتداد عمره فلوهنها بما عرفته.

وأمّا حكاية تنبيه أرباب الرجال فلعدم اطّراد ذلك كما هو واضح لدى الخبير المطّلع ومع الغمض عنه، فيكفي في التنبيه ذكر «كش» وغيره رواية محمّد بن عليّ بن بلال ورواية عليّ بن مهزيار المشار إليها عنه كما هو ظاهر، مضافًا إلى ما سيأتي ممّا يؤكد المنع المدّعى، فترقّب.

وأمّا **الثالث**: فلأنّ الملازمة المفروضة حينئذٍ وإن كانت مسلّمة، إلّا أنّ بطلان اللّازم ممنوع جدًّا؛ إذ لا منافاة بين الرواية عن الشخص الواحد تارةً بلا واسطة وأُخرى معهما بواحدة وثالثة باثنتين ورابعة بثلاث، ولا يلزم من ذلك محال ولا محذور آخر، مع أنّ مثل هذا الكلام آتٍ في الرواية عن غيره من الرواة، بل وعن ابن بزيع أيضًا تارة بواسطة وأُخرى بواسطتَين وثالثة بثلاث أو أزيد، مع أنّها في الفرض مسلّمة، فكلّما هو جواب المتوهّم فهو الجواب عنه أيضًا فتفطّن وتبصّر.

وأمّا **الرابع**: فلمنع كلّ من الملازمة المفروضة وبطلان اللّازم المفروض لما مرّ وسيأتي إليه الإشارة.

وأمّا **الخامس**:

فأوّلًا: لمنع الملازمة المفروضة، إمّا على احتمال رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عن كتاب محمّد بن إسماعيل المفروض من دون سماع ولا استماع عنه شفاهًا فواضح جدًّا، وإمّا على احتمال روايته عنه شفاهًا بطريق السماع أو الاستماع والقراءة ونحوها، فكذلك؛ ضرورة عدم لزوم اتّحاد زمان سماع الرواية واستماعها مع زمان

الشروع في تصنيف الكافي وإمكان عدمه، بل وبعد اتّحادهما في الغاية وامتناع اتّحاد زمان سماعها واستماعها من محمّد المفروض مع زمان تصنيف الكافي بتمامه، ولا سيّما مع كثرة الرواية المسموعة بالفرض غاية الكثرة وانتشارها في الكافي من أوّله إلى آخره حتّى الروضة منه، مضافًا إلى ابتناء الملازمة المفروضة بزعم المتوهّم ولو في الجملة على وفاة محمّد بن إسماعيل المفروض في زمان الجواد﵇.

وقد عرفت أنّه أيضًا محلّ التأمّل والإشكال، فتارة على أنّه يجري مثل هذا الكلام والملازمة على فرض تسليمها في نحو كتاب محاسن البرقيّ -طاب ثراه- أيضًا؛ لروايته بلا واسطة عن محمّد بن إسماعيل المفروض كثيرًا بحيث لا مجال للتأمّل فيه كما ستطّلع عليه، بل ويجري أيضًا مثل ذلك كذلك في نحو روايته -طاب ثراه- عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم وأضرابه أيضًا ولو في الجملة، فكلّما هو الجواب لهذا المتوهّم عنه منه فهو الجواب لنا عنه ثمّة، فتنبّه.

وثانيًا: بعد فرض تسليم الملازمة لمنع بطلان اللّازم إذ لا وجه له عدا ما ذكر سندًا له من الوجوه الأربعة وشيء منها لا يصلح سندًا له جدًّا.

أما الأوّل: فلعدم اطّراد لزوم تنبيه أرباب الرجال على ما ذكر، لا سيّما مع مشاهدة عدم تعرّضهم لكثير من المزايا والأمور المهمّة وذهولهم عنها وعدم التفاتهم إليها، مع أنّ مثله آتٍ أيضًا فيما لو قيل بكون محمّد المفروض هو النيسابوريّ كما هو مختار المتوهّم، فكلّما هو جوابه عنه فيه فهو الجواب لنا عنه هنا، فتذكّر.

وأمّا الثاني: فلابتنائه على توهّم وفاة محمّد بن إسماعيل المفروض في زمان الجواد ﵇، وقد عرفت ما فيه، مضافًا إلى عدم استلزام درك الزمان لدرك اللقاء

والرواية عنه كما هو المشاهد والمتراءى في حقّ كثير من الأشخاص ومَن أدرك زمان غيره حتّى مَن أدرك زمان واحد من الأئمّة عليهم السلام أو أزيد، فتدبّر.

وأمّا الثالث: فلابتنائه أيضًا على وفاة محمّد بن إسماعيل المفروض في زمان مولانا الجواد عليه السلام، مع كون روايته -طاب ثراه- عنه شفاهًا بطريق السماع والاستماع عنه واتّحاد زمانه مع زمان تصنيف الكافي وتدوين الروايات فيه، والكلّ كما ترى أوّل الدعوى، بل ممنوع بحكم ما مضى وسيأتي على أنّه منقوض بروايته -طاب ثراه- عن عليّ بن إبراهيم وغيره ممّن لا كلام في روايته عنه ورواية غيره -طاب ثراه- عن محمّد بن إسماعيل المفروض، مع أنّه يجري فيها أيضًا ذلك بعينه ولو في الجملة، فكلّما هو الجواب والمخلص للمتوهّم عنه فيها، فهو الجواب والمخلص لنا عنه هنا أيضًا، فتفطّن.

وبما ذكرنا ظهر ما في الرابع من الوهن والمنع المتوجّه إلى الملازمة المفروضة فيه وبطلان اللّازم المدّعى.

المقام الخامس: في بيان الشواهد والأمارات الدالّة على جواز كون محمّد بن إسماعيل المفروض هو ابن بزيع الثقة المعروف أو على رجحانه وظهوره فيه وهي كثيرة منها: ما ذكره ثقة الإسلام في الكافي في باب الأوقات التي يرجى فيها إجابة الدعاء بقوله: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن حديد رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: «**إذا اقشعرّ جلدك ودمعت عيناك فدونك دونك فقد قصد قصدك**»[1]، قال ثقة الإسلام -طاب ثراه- عقيبه بلا فصل: ورواه محمّد

---

(١) الكافي، ج٢، ص٤٧٨، ح٨.

بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج، عن محمّد بن أبي حمزة، عن سعد[١] مثله[٢] انتهى.

والمراد بمحمّد بن إسماعيل فيه هو ابن بزيع، والظاهر من هذه الرواية روايته -طاب ثراه- عنه بلا واسطة، اللّهم إلّا أن يجعل قوله: (ورواه) مقولًا لقول أحمد بن محمّد بن خالد، ولكنّه خلاف ظاهر العبارة جدًّا، ولئن سلم ظهوره فيه فهو أيضًا شاهد على المدّعى بالتقريب الآتي بيانه، فتذكّر.

ومنها: ما ذكره -طاب ثراه- في الكافي في باب أكل البيض بقوله: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد [بن خالد]، عن جعفر بن محمّد بن حكيم، عن يونس، عن مرازم قال: ذكر أبوعبد الله ﷺ البيض فقال: «**أما أنّه خفيف يذهب بقرم اللّحم**»، قال: ورواه محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن جعفر بن محمّد بن حكيم، عن مرازم [أنّه] زاد فيه: «**وليست فيه غائلة اللّحم**»[٣]، انتهى.

فإنّ الظاهر من هذه العبارة أيضًا روايته -طاب ثراه- عنه بلا واسطة، اللّهم إلّا أن يجعل الضمير في قوله: (قال) راجعًا إلى أحمد، وقوله: (رواه)... إلى آخره مقول قوله، ولكنّه خلاف الظاهر. ولئن سلم ظهوره فيه فهو أيضًا شاهد على المدّعى بالتقريب الآتي بيانه عن قريب، فتذكّر.

ومنها: ما أفاده السيّد نعمة الله الجزائريّ في شرحه على التهذيب أنّ الكلينيّ

---

(١) كذا، وفي المصدر: سعيد.

(٢) الكافي، ج٢، ص٤٧٨، ذيل ح٨.

(٣) الكافي، ج٦، ص٣٢٤، ح١، والزيادات منه.

والشيخ -رحمهما الله- قد صرّحا في مواضع من «صه» وموضع عن «يب» بمثل هذا السند بابن بزيع فيحمل باقي الإطلاقات عليه، وقد نصّ أيضًا الفاضل التستريّ في بعض كلماته بقوله: وأمّا محمّد بن إسماعيل فهو ابن بزيع وقد صرّح به في التهذيب، انتهى، فتتبّع وتراجع إليهما لعلّك تجده.

ومنها: رواية سعد بن عبد الله بلا واسطة عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع على ما نصّ عليه في «جش» عند ترجمة عليّ بن الحكم حيث قال: له كتاب أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار قال: حدّثنا سعد، عن محمّد بن إسماعيل وأحمد بن أبي عبد الله، عن عليّ بن الحكم بكتابه[1]، وعند ترجمة عليّ بن النعمان حيث قال: له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا عليّ بن أحمد بن محمّد قال: حدّثنا محمّد بن الحسن قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار وعبد الله بن جعفر وسعد قالوا: حدّثنا ابن أبي الخطّاب، عن عليّ بن النعمان بكتابه[2]، انتهى.

وجه الدلالة أنّ سعدًا ممّن روى عنه ثقة الإسلام وكونه في طبقته ومن مشيخته، وأنّ ابن أبي الخطّاب أيضًا في طبقة محمّد بن إسماعيل بن بزيع وممّن روى عن محمّد أيضًا بحكم ما مرّ وسيأتي، وممّن روى عنه أيضًا ثقة الإسلام بحكم ما سيأتي، فتذكّر.

ومنها: رواية محمّد بن الحسن الصفّار بلا واسطة عن محمّد بن إسماعيل في

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢٧٤، الرقم ٧١٨.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٢٧٤، الرقم ٧١٩.

كتاب البصائر حيث قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن الحكم، عن عروة بن موسى [الجعفيّ] قال [: قال] لنا [أبوعبد الله عليه السلام] يومًا ونحن نتحدّث [عنده] فقأت[1] عين هشام في قبره قلنا: ومتى مات؟ قال: ثلاثة أيّام[2].

وجه الدلالة أنّ محمّد بن إسماعيل المذكور هو ابن بزيع بقرينة روايته عن عليّ بن الحكم، ومحمّد بن الحسن الصفّار ممّن روى عنه ثقة الإسلام -طاب ثراه- ومن مشيخته وفي طبقته.

ومنها: رواية محمّد بن الحسن الصفّار في كتاب البصائر بلا واسطة عن محمّد بن عبد الجبّار وأحمد بن محمّد ومحمّد بن الحسين جميعًا عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع حيث قال في موضع منه: حدّثنا محمّد بن عبدالجبّار، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير...إلى آخره[3].

وفي آخر مثله: عن ابن مسكان، عن إسحاق بن عمّار وأبي بصير[4]، عن أبي عبد الله عليه السلام[5].

وفي آخر: أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن منصور، عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام[6].

---

(١) كذا، وفي المصدر: فقيت.
(٢) بصائر الدرجات، ص٤١٧، ح٥.
(٣) بصائر الدرجات، ص١٥٦، ح٥.
(٤) كذا، وفي المصدر: عن أبي بصير.
(٥) بصائر الدرجات، ص١٩١، ح٤.
(٦) بصائر الدرجات، ص١٨٣، ح٣.

وفي آخر: حدّثنا أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن جعفر بن بشير، عن أبي بصير... إلى آخره[١].

وفي آخر: حدّثنا محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن حمزة بن بزيع، عن عليّ الثاني[٢]، عن أبي الحسن عليه السلام... إلى آخره[٣].

وجه الدلالة أنّ محمّد بن الحسن الصفّار من مشيخة ثقة الإسلام -طاب ثراهما- ومن روى عنه كما عرفته مرارًا وستعرفه، وأنّ كلًّا من محمّد بن عبد الجبّار وأحمد بن محمّد الظاهر في البرقيّ، ومحمّد بن الحسين الظاهر في ابن أبي الخطّاب أيضًا في طبقتهما بحكم ما مرّ وسيأتي، فتذكّر.

ومنها: رواية السميّ البرقيّ -طاب ثراه- في المحاسن وإكثاره لها فيه بلا واسطة عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع حيث روى في مواضع ثلاثة منه عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السرّاج... إلى آخره[٤].

وفي مواضع ثلاثة أُخر: عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منذر... إلى آخره[٥].

وفي موضعين: عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن

---

(١) بصائر الدرجات، ص٥٥٨، ح٥.

(٢) كذا، وفي المصدر: السائيّ في ص٨٢، ح٢، وص٣٣٨، ح١، وص٣٣٩، ح٣؛ والسنانيّ في ص٥٥٨، ح٤.

(٣) بصائر الدرجات، ص٥٥٨، ح٤.

(٤) المحاسن، ج١ ص٢٠٠، ح٣٤، وص٢٥١، ح٢٦٦ وص٢٧٠، ح٣٦٠ وص٢٧٤، ح٣٨٣.

(٥) المحاسن، ج٢، ص٣٤٦، ح٩، وص٣٧٧، ح١٥١، وص٤٤١، ح٣٠٢.

يونس... إلى آخره[١].

وفي آخرين: عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن عذافر... إلى آخره[٢].

وفي موضع: عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن بشير... إلى آخره[٣].

وفي آخر: عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن ابن مسكان... إلى آخره[٤].

وفي آخر: عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن جعفر بن بشير... إلى آخره[٥].

وفي آخر: عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن يحيى الخزّار[٦].

في آخر: عن محمّد بن إسماعيل، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عليّ بن المغيرة، عن أبي جعفر ﷺ قال: «**من شقاء العيش ضيق المنزل**»، قال بعده: ورواه عليّ[٧] بن إبراهيم، عن أبيه، انتهى.

وفي آخر: حدّثني محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور... إلى آخره[٨].

وجه الدلالة أنّ السميّ البرقيّ في طبقة ثقة الإسلام -طاب ثراه-، وممّن روى

---

(١) المحاسن، ج١، ص٢١٥، ح١٠٠، وص٢١٨، ح١١٦؛ وج٢، ص٣٤٥، ح٤.

(٢) المحاسن، ج١، ص٢٢٦، ح١٥١.

(٣) المحاسن، ج١، ص٢٢٣، ح١٣٨ وفيه: عن محمّد بن يسير.

(٤) المحاسن، ج١، ص٢٥٩، ح٣٠٧.

(٥) المحاسن، ج١، ص٣٦٣، ح٣٣٤.

(٦) المحاسن، ج٢، ص٤٩١، ح٥٧٨، وفي الأصل: الخزّاز.

(٧) كذا، وفي المصدر: يحيى.

(٨) المحاسن، ج٢، ص٣٤٥، ح١، وفيه: منصور بن يونس.

عنه ومن مشيخته كما هو ظاهر لا يخفى، ولا سيّما بعد ما مرّ وسيأتي مضافًا إلى ما نصّ عليه «جش» في تاريخ وفاته بقوله: توفّي أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ في سنة أربع وسبعين ومائتين[١]، انتهى، فتذكّر.

ومنها: رواية إبراهيم بن هاشم بلا واسطة، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع حسب ما رواه المشايخ الثلاثة -رضوان الله عليهم-:

ففي موضع من الكافي: محمّد بن يعقوب الكلينيّ قال: حدّثني عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضّال، عن حفص المؤذّن، عن أبي عبد الله ﷺ، وعن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله ﷺ[٢].

وفي آخر: عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي الحسن ﷺ[٣].

وفي آخر: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن[٤] محمّد بن إسماعيل وغيره، عن منصور بن يونس، عن ابن أُذينة، عن عبد الله [بن] النجاشيّ قال: سمعت أبا عبدالله ﷺ...إلى آخره[٥].

وفي التوحيد: حدّثنا الحسين[٦] بن أحمد بن إدريس ﷺ قال: حدّثني أبي قال:

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٧٧، الرقم ١٨٢.

(٢) الكافي، ج٨، ص٢، ح١.

(٣) لم أعثر عليها في الكافي، بل في الكافي، ج٤، ص٤٧١، ح٤: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي الحسن ﷺ.

(٤) كذا، وفي المصدر: و.

(٥) الكافي، ج٨، ص٣٣٤، ح٥٢٦، والزيادة منه.

(٦) كذا، وفي المصدر: الحسن.

حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن يونس [، عن] أبي الحسن، عن جابر قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «**إنّ الله تباركت أسماؤه وتعالى في علوّ كنهه أحد توحّد بالتوحيد**»[1].

وفي تفسير عليّ بن إبراهيم: حدّثني أبي، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام... إلى آخره[2].

وعن «ست» وكتاب الرجال لشيخنا الطوسيّ -طاب ثراه- عند ترجمة محمّد بن إسماعيل بن بزيع: له كتب رواها إبراهيم بن هاشم ومحمّد بن يحيى ومحمّد بن الحسين عنه[3]، انتهى.

وجه الدلالة أنّ إبراهيم بن هاشم ممّن روى عنه عليّ ابنه، فهو ممّن أدركه وفي طبقته، وثقة الإسلام -طاب ثراه- ممّن أكثر الرواية عن عليّ وفي طبقته كما يشهد به أيضًا رواية عليّ في تفسيره بلا واسطة عن حميد بن زياد وأحمد بن إدريس وغيرهما ممّن روى عنه ثقة الإسلام -طاب ثراه- كذلك، ولازم ذلك إمكان روايته -طاب ثراه- عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وممّا يشهد بذلك أيضًا ما مرّ نقله عن «كش» في المقام الأوّل من أنّ الفضل بن شاذان روى عن جماعة منهم: محمّد بن إسماعيل بن بزيع، ومنهم: إبراهيم بن هاشم.

---

(١) التوحيد، ص١٣٦، ح٧.

(٢) تفسير القمّيّ، ج٢، ص٤١١.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص٢٣٦، الرقم ١٢١، لم أعثر على هذه العبارة في رجال الطوسيّ.

وممّا يشهد به أيضًا رواية محمّد بن الحسن الصفّار في مواضع من كتاب البصائر بلا واسطة عن إبراهيم بن هاشم فقال في موضع منه: محمّد بن الحسن الصفّار المعروف بـ(ممولة) قال: حدّثني إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد بن الحسين[١]، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام[٢].

وفي آخر: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن إبراهيم...[٣] إلى آخره.

وفي آخر: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس... إلى آخره[٤].

وفي آخر: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبد الله البرقيّ، عن أحمد بن [محمّد بن] أبي نصر[٥]... إلى آخره.

وفي آخر: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن [محمّد بن] سليمان بن سدير... إلى آخره[٦].

وممّا يشهد بذلك أيضًا رواية السميّ البرقيّ في مواضع من المحاسن عن

---

(١) كذا، وفي المصدر: الحسن بن زيد بن عليّ بن الحسين.

(٢) بصائر الدرجات، ص٢٢، ح١.

(٣) بصائر الدرجات، ص١٥٦، ح٤ وفيه: عن يونس، عن عبد الرحمن.

(٤) بصائر الدرجات، ص٢٨، ح١.

(٥) بصائر الدرجات، ص٢٠٨، ح٥٦، والزيادة منه.

(٦) بصائر الدرجات، ص٢٣٣، ح٣، والزيادة منه.

إبراهيم بن هاشم بلا واسطة، فروى في موضع منه ما تقدّم ذكره قبل ذلك[١].

وفي آخر: عن إبراهيم بن هاشم، عن رجل، عن حسين بن نعيم... إلى آخره[٢].

وفي آخر: عن إبراهيم بن هاشم، عن إبراهيم بن أبي محمود... إلى آخره[٣].

وفي آخر: [عن] إبراهيم، عن ابن أبي عمير... إلى آخره[٤].

وجه الدلالة كون كلّ من الصفّار والسميّ البرقيّ في طبقة ثقة الإسلام، وممّن روى عنه ومن مشيخته كما عرفته مرارًا، ولازم ذلك إمكان اتّحاد طبقة إبراهيم بن هاشم ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع المفروض كما يقتضيه ما مرّ نقله عن «كش» أيضًا، فلازم ذلك إمكان رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عن محمّد بن إسماعيل المفروض وجوازه كروايته عن الصفّار والسميّ البرقيّ، فتذكّر.

ومنها: رواية ثقة الإسلام في مواضع متعدّدة من الكافي بلا واسطة عن السميّ البرقيّ، وروايته أيضًا بواسطة العدّة، أو بواسطة غيرها ولو كان من العدّة كمحمّد بن يحيى عنه، وروايته بلا واسطة عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع في مواضع متكثّرة غاية الإكثار من الكافي زيادة على ما مرّت إلى نقله من المحاسن الإشارة، والتقريب بعد غير خفيّ، فتنبّه.

---

(١) المحاسن، ج٢، ص٣٢٧، ح٨٠، وص٣٩٧، ح٧٢، وص٤٢٥، ح٢٢٧، وص٤٤٩، ح٣٥٦، وص٥٦٤، ح٩٦٤، وفي كلّ الموارد: عنه، عن إبراهيم بن هاشم.

(٢) المحاسن، ج٢، ص٤٤٩، ح٣٥٦.

(٣) المحاسن، ج٢، ص٤٢٥، ح٢٢٧.

(٤) المحاسن، ج٢، ص٣٨٩، ح١٥، والزيادة منه.

ومنها: رواية كلّ من الصفّار والسميّ البرقيّ في مواضع من البصائر والمحاسن بلا واسطة عن أحمد بن محمّد بن عيسى، ورواية أحمد بن محمّد بن عيسى بلا واسطة عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، فيلزم من ذلك إمكان رواية ثقة الإسلام – طاب ثراه– عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

أمّا المقدّمة الأخيرة فظاهرة بعد تماميّة الأوّليّين، وأمّا المقدّمة الأولى فقد قال في مواضع خمسة أو أزيد من الأوّل: حدّثنا أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... إلى آخره[1].

وفي مواضع ثلاثة منه: حدّثنا أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... إلى آخره[2].

وفي موضعين منه أو أزيد: حدّثنا أحمد بن محمّد، عن ابن سنان... إلى آخره[3].

وفي آخرين أو أزيد: حدّثنا أحمد بن محمّد وعبد الله بن عامر، عن ابن سنان... إلى آخره[4].

---

(١) بصائر الدرجات، ص٢٣، ح٢، وص٢٦، ح١، وص٢٧، ح٢، وص٣٣، ح١، وص٤٧، ح٢ وفيه: أحمد بن محمّد بن عيسى، وص٥٠، ح٨، و ص٥٢، ح١، وص٥٣، ح٤، وص٥٥، ح٢ و٣ و٤ و...

(٢) بصائر الدرجات، ص٢٥، ح١١ و١٢، وص٦٥، ح٥، وص٧٥، ح٦، وص٨٢، ح٨، وص٩٠، ح١ وفيه: حدّثني أبو جعفر أحمد بن محمّد، وص٩٣، ح٧ و...

(٣) بصائر الدرجات، ص١٥٧، ح١١، و ص١٧٥، ح١٣، وص٢١٤، ح٦، و ص٢٧٨، ح١، وص٣٢٦، ح١٦، وص٣٤٥، ح٤، وص٤٢٩، ح٣، وص٤٨٦، ح٨، وص٤٩٦، ح٦، و ص٥٢٧، ح٧، وص٥٤٤، ح٢٤.

(٤) بصائر الدرجات، ص١١٢، ح٩، و ص١٩٥، ح٤، وص٢٢٠، ح٣ وفيه: محمّد بن سنان، ←

وفي موضع آخر: حدّثنا أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن منصور... إلى آخره[١].

إلى غير ذلك من المواضع الأُخر العديدة، وروى السميّ البرقيّ في موضع من المحاسن: عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «**مَن شكّ في الله وفي رسوله فهو كافر**»[٢].

وفي آخر: عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن [الرضا] عليه السلام... إلى آخره[٣].

وفي آخرين: عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... إلى آخره[٤].

وفي آخر: عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... إلى آخره[٥].

وفي آخر: عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة... إلى آخره[٦].

→

وص٤٣٦، ح٩ وفيه كما مرّ.

(١) بصائر الدرجات، ص١٨٣، ح٣ كما في المتن، وفي ص٥٢، ح١، وص٨٦، ح٥: أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن إسماعيل، عن منصور، والظاهر إسقاط الحسين بن سعيد في الرواية الأولى.

(٢) المحاسن، ج١، ص٨٩، ح٣٣.

(٣) المحاسن، ج٢، ص٤٦٦، ح٤٣٧، والزيادة ليست فيه.

(٤) المحاسن، ج١، ص٨٤، ح١٩، وص١٢٥، ح١٤٣.

(٥) المحاسن، ج١، ص١١٣، ح١١٢.

(٦) المحاسن، ج١، ص١١٦، ح١٢٢، وفيه: مالك بن عطيّة، وفي الأصل: قحطبة.

وفي آخر: عن أحمد بن محمّد، عن حمّاد بن عيسى... إلى آخره[١].

وفي آخر: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن يوسف بن عقيل... إلى آخره[٢].

وفي آخر: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن بعض أصحابه... إلى آخره[٣].

وفي آخر: عن أحمد بن محمّد، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام[٤].

وفي آخر: عن أحمد بن [محمّد بن] عيسى، عن عدّة رفعوا إلى أبي عبد الله عليه السلام... إلى آخره[٥].

وفي آخر: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن يعقوب بن عامر... إلى آخره[٦]، إلى غير ذلك ممّا ذكره فيه.

وأمّا المقدّمة الثانية: فلما مرّ ذكره ونقله من البصائر والكافي من رواية أحمد بن

---

(١) المحاسن، ج١، ص٢٨٤، ح٤١٩ وفيه: أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ، عن حمّاد بن عثمان، وفي ج٢، ص٤١٦، ح١٧٣: أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان، وكذا في ص٤٧٦، ح٤٨٦، وكذا في ص٤٩٩، ح٦١٥.

(٢) المحاسن، ج٢، ص٣٧٠، ح١٢٣.

(٣) المحاسن، ج٢، ص٣٩٨، ح٧٣.

(٤) المحاسن، ج٢، ص٤١٦، ح١٧٤ وفيه: أحمد بن محمّد بن جميل، والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ.

(٥) المحاسن، ج٢، ص٤١٧، ح١٧٩، والزيادة ليست فيه.

(٦) المحاسن، ج٢، ص٥١٥، ح٧٠٧.

محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع بلا واسطة[١] مضافًا إلى رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- في أربعين موضعًا من الكافي بل أزيد هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع[٢]، عن محمّد بن الفضل، عن أبي الصباح الكنانيّ[٣]، إلّا أنّه أسقط في بعضها: ابن عيسى[٤] وابن بزيع[٥].

وفي ثلاثة وعشرين موضعًا منه أو أزيد هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي إسماعيل السرّاج[٦]، غير

---

(١) في بصائر الدرجات، ص٢٧٩، ح٣، وص٣١٧، ح٧، وص٣٣٩، ح٣: حدّثنا محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل.

(٢) كما في الكافي، ج١، ص٤١، ح١، وص٢٨٦، ح٣؛ وج٢، ص٧٢، ح٣، وص٧٧، ح٦، و ص٨٦، ح٣، وص١٥٢، ح١١، و ص٢١٣، ح٢، وص٢٣٣، ح٩، وص٤٣٥، ح٩، وص٦٢٣، ح١٥؛ وج٣، ص٣٤٥، ح٢٤؛ وج٥، ص٤٣١، ح٦؛ وج٧، ص١٦٤، ح٢، وص١٧٤، ح١، و ص١٨١، ح٦ و...

(٣) الكافي، ج١، ص٤٣٧، ح٥؛ وج٢، ص٣٣، ح٢، وص٥٠٠، ح١.

(٤) الكافي، ج١، ص١٨٥، ح١٣، وص٢٦٤، ح١، وص٣٧٣، ح٧، وص٤٢٥، ح٦٧؛ وج٢، ص٣٣، ح٢، وص١٦٣، ح١٩، وص٤٦٦، ح٢، وص٥٥٦، ح١، وص٥٥٧، ح٥؛ وج٣، ص١٥٢، ح٢، وص١٦٩، ح١ و...

(٥) الكافي، ج٤، ص٢٥٨، ح٢٦؛ وج٥، ص٣٧٨، ح١، وص٤٦٣، ح٣؛ وج٦، ص١٤٨، ح٣؛ وج٧، ص٢٣٤، ح٣.

(٦) الكافي، ج٢، ص٢١٣، ح٢، وص٥٥٦، ح١، ص٥٥٧، ح٥؛ وج٣، ص٨، ح٣، وص٢٧٠، ح١٥، وص٣٤٥، ح٢٤، وص٤٧٨، ح٦، وص٤٨١، ح١، وص٤٨٧، ح٤؛ وج٤، ص٢٥٨، ح٢٦؛ وج٥، ص١٦٤، ح٦؛ وج٦، ص٤٤٥، ح٢.

أنّه أسقط في بعضها: ابن عيسى أو ابن بزيع.

وفي تسعة مواضع أو أزيد هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس... إلى آخره[١]، إلّا أنّه أسقط في بعضها: ابن عيسى أو ابن بزيع.

وفي خمسة عشر موضعًا منه أو أزيد هكذا: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع... إلى آخره[٢]، غير أنّه أسقط في بعضها: ابن عيسى وابن بزيع.

وفي مواضع أُخر: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن عذافر[٣]، أو عن عبد الله بن عيسى[٤]، أو عن

---

(١) الكافي، ج١، ص١٨٥، ح١٣، وص٢٩٠، ح٦، وص٣٧٣، ح٧؛ وج٣، ص٣٦٤، ح٤؛ وج٥، ص٩٠، ح١، وص٢٤٧، ح١٢، وص٢٩٠، ح٥، وص٥٣٨، ح١؛ وج٦، ص٦٢، ح١.

(٢) الكافي، ج١، ص١٦٥، ح١، وص٤٢٥، ح٦٥؛ وج٢، ص٨٣، ح٦، وص٥٠١، ح٢؛ وج٣، ص٥، ح١، وص٣٦، ح٤، وص٤٦، ح٢، وص٢١٨، ح١؛ وج٤، ص١٤، ح١، وص٣٥١، ح٥، وص٤٤٥، ح٣، وص٤٦٢، ح٦، و ص٤٩٩، ح٣، وص٥٤٦، ح٣٣، وص٥٥٥، ح٦؛ وج٥، ص٦٢، ح١، وص١٢١، ح١، وص٢٢٧، ح٨، وص٢٥٩، ح٨، وص٥٢٥، ح١، وص٥٣١، ح٢، وص٥٣٢، ح٣؛ وج٦، ص٥٦، ح٥، وص٣٩٠، ح١؛ وج٧، ص١٣٨، ح٧، وص٤٠١، ح٣؛ وج٨، ص٣١٣، ح٤٨٨.

(٣) الكافي، ج٣، ص١٦٩، وفيه: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد بن عذافر.

(٤) الكافي، ج٢، ص٤٣٥، ح٩، وفيه: عبد الله بن عثمان، وكذا في ج٦، ص٤٦٣، ح٦.

إبراهيم بن عبد الحميد[١]، أو عن عليّ بن النعمان[٢] أو عن غيرهم[٣] إلّا أنّه أسقط في بعضها: ابن عيسى أو ابن بزيع.

وفي التوحيد[٤] ومعاني الأخبار[٥] والعلل[٦] وغيرها أيضًا ما يدلّ على رواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع من الأخبار والأسانيد المشتملة عليه.

---

(١) الكافي، ج٤، ص٥٣٨، ح٧.

(٢) الكافي، ج١، ص٢٢٥، ح٥ وفيه: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان؛ وفي ج٤، ص٤٦٢، ح٦: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان؛ وفي ج٤، ص٤٧١، ح٦: محمّد بن يحيى وغيره، عن أحمد بن محمّد، ومحمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان؛ وفي ج٤، ص٥٥٥، ح٦: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان؛ وكذا في ج٥، ص٢٢٧، ح٨.

(٣) عن منصور بن حازم في الكافي، ج١، ص٤١، ح١؛ وعن منصور بن يونس في ج١، ص١٨٥، ح١٣؛ وعن عمّه حمزة بن بزيع في ج١، ص٢٦٤، ح١؛ وعن حنان بن سدير في ج١، ص٤٢٥، ح٦٧؛ وعن محمّد بن الفضيل في ج١، ص٤٣٧، ح٥؛ وعن عبد الله بن عثمان أبي إسماعيل السرّاج في ج٢، ص٢١٣، ح٢؛ وعن منصور بزرج في ج٢، ص٢٣٣، ح٩؛ وعن عبد الله بن الفضل النوفليّ في ج٢، ص٦٢٣، ح١٥؛ وعن عليّ بن الحكم في ج٣، ص١٣، ح٦؛ وعن الفضل بن شاذان في ج٣، ص٤٣٦، ح١، وعن الحسن بن الجهم في ج٤، ص١٧، ح٢؛ وعن سعدان بن مسلم في ج٦، ص٣٤٧، ح١٥؛ وعن يونس بن يعقوب في ج٦، ص٤٢١، ح٧.

(٤) التوحيد، ص١٤٩، ح١.

(٥) معاني الأخبار، ص١٢، ح١.

(٦) علل الشرائع، ج١، ص٣١، ح١، و ص١١٨، ح٣؛ وج٢، ص٣٦٤، ح٢، وص٥٦٠، ح٣.

وممّا يشهد بذلك ما مرّ سابقًا في ترجمته ما دلّ على كونه في طبقة سهل بن زياد وفي طبقة عليّ بن مهزيار وممّن روى عنه، وما دلّ على كونه ممّن روى عنه أحمد بن إدريس وعليّ بن إبراهيم ومحمّد بن يحيى، فتبصّر.

ومنها: رواية سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، كما نصّ عليه في مواضع من الكافي والتوحيد، ففي موضع من الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن يحيى بن مساور... إلى آخره[١].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل [بن بزيع][٢]، عن محمّد بن عذافر... إلى آخره[٣].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل [بن بزيع][٤]، عن بعض أصحابه... إلى آخره[٥].

وفي التوحيد: حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ﵁ قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن زيد.. إلى آخره[٦].

---

(١) الكافي، ج٦، ص٣١١، ح٧.
(٢) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.
(٣) الكافي، ج٣، ص٢٠٣، ح١.
(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.
(٥) الكافي، ج٤، ص٧٨، ح٢.
(٦) التوحيد، ص٩٨، ح٥.

وجه الدلالة أنّ سهل بن زياد ممّن أدرك محمّد المفروض وروى عنه، وثقة الإسلام -طاب ثراه- أيضًا ممّن أدرك زمان سهل، بل ولقاءه، بل وروى عنه بلا واسطة أيضًا بزعم العبد حسب ما مرّ وسيأتي إليه الإشارة، مضافًا إلى رواية السميّ البرقيّ الذي هو في طبقة ثقه الإسلام -طاب ثراه- وممّن أدرك زمانه ولقاءه وروى عنه بلا واسطة أيضًا بزعم العبد حسب ما مرّ في ترجمته عن سهل بن زياد.

فروى في موضع من المحاسن: عن سهل بن زياد قال: حدثّني أحمد بن هارون... إلى آخره[1].

وفي آخر: عن أبي سعيد الآدميّ، قال: حدّثني مَن رأى أبا الحسن عليه السلام[2]، مضافًا إلى رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- بواسطة العدّة وغيرهم من رجال العدّة الراوين عنه وغيرها ممّن هو في طبقته أو مشيخته عن سهل، ورواية محمّد بن الحسن الصفّار وغيره عمّن هو في طبقته أو مشيخته أو في زمانه أو ممّن أدركه بلا واسطة عن سهل، ولازم ذلك إمكان درك ثقة الإسلام لزمان محمّد بن إسماعيل المفروض وللقائه، بل وللرواية عنه أيضًا كما هو ظاهر لا يخفى.

ومنها: رواية عليّ بن إبراهيم بن هاشم بلا واسطة عن عليّ بن مهزيار، ورواية عليّ بن مهزيار بلا واسطة عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، ويلزم من ذلك إمكان رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عنه كذلك.

---

(١) المحاسن، ج٢، ص٤٠٨، ح١٢٦.

(٢) المحاسن، ج٢، ص٥١١، ح٦٨٥.

أمّا المقدّمة الأخيرة: فواضحة بعد الأوّليّين، وأمّا المقدّمة الأُولى فلما ذكره عليّ بن إبراهيم في تفسيره ففي موضع منه: حدّثني أبي، عن عليّ بن مهزيار، عن [أبي] إسماعيل السرّاج... إلى آخره[١].

وفي آخر: حدّثني أبي، عن عليّ بن مهزيار، عن عمرو بن عثمان... إلى آخره[٢].

وفي آخر: حدّثني أبي، عن عليّ بن مهزيار، عن العلاء بن المكفوف[٣].

وفي آخر: حدّثني أبي، عن عليّ بن مهزيار والحسن بن محبوب، عن النضر بن سويد... إلى آخره[٤].

ولما ذكره في الكافي بقوله: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ بن مهزيار، قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام... إلى آخره[٥].

وأمّا المقدّمة الثانية: فلما مرّ ذكره عن «كش» و«جش» وغيرهما، ولنحو ما رواه في الكافي عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألته -أي أبا جعفر عليه السلام- عن شيء من أمر الإمام...[٦] إلى آخر ما مرّ نقله في المقام الثاني.

---

(١) تفسير القمّيّ، ج١، ص٣٥٤، والزيادة ليست فيه.

(٢) تفسير القمّيّ، ج١، ص٣٦٩، وفيه: عمر بن عثمان.

(٣) تفسير القمّيّ، ج٢، ص٥٨.

(٤) تفسير القمّيّ، ج٢، ص٢٢٣.

(٥) الكافي، ج٤، ص٥٨٤، ح١.

(٦) الكافي، ج١، ص٣٨٤، ح٥.

ويعضده أيضًا كون عليّ بن مهزيار في طبقه محمّد بن إسماعيل وممّن أدرك زمانه ولو في الجملة ولو بملاحظة رواية سهل بن زياد في مواضع كثيرة من الكافي[١] عنه وبملاحظة رواية إبراهيم بن هاشم بلا واسطة عن صالح بن عقبة الذي روى محمّد بن إسماعيل المفروض عنه حسب ما ذكره في «جش» في ترجمته: له كتاب يرويه عنه جماعة منهم: محمّد بن إسماعيل بن بزيع أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن ابن حمزة قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم، عن ابن أبي الخطّاب قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، عن صالح بكتابه[٢]، انتهى، وروى عليّ بن إبراهيم في تفسيره بقوله: حدّثني أبي، عن صالح بن عقبة، عن جميل... إلى آخره[٣]، وبملاحظة ما رواه عليّ بن إبراهيم في تفسيره بقوله: أخبرنا الحسن بن عليّ بن مهزيار، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه... إلى آخره[٤].

وما رواه أيضًا في مواضع متكثّرة منه: عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير[٥]، والحسن بن محبوب[٦] ومَن هو في طبقتهما، ويعضده أيضًا رواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن مهزيار بلا واسطة حسب ما رواه في مواضع متكثّرة من الكافي[٧]

---

(١) الكافي، ج٣، ص٢٠٣، ح١، و ج٤، ص٧٨، ح٢، و ج٦، ص٣١١، ح٧.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٢٠٠، الرقم ٥٣٢.

(٣) تفسير القمّيّ، ج٢، ص١١٦.

(٤) تفسير القمّيّ، ج١، ص٣٣٥.

(٥) تفسير القمّيّ، ج١، ص٣٣٥.

(٦) تفسير القمّيّ، ج٢، ص٢٢٣.

(٧) الكافي، ج٢، ص٤٢٥، ح٤، وص٥٦٠، ح١٤؛ وج٣، ص٣١٣، ح٢، وص٥١٢، ح٥؛ ←

ورواية سهل بن زياد أيضًا عنه[١] كذلك حسب ما ذكره في مواضع متكثّرة منه أيضًا، فتفطّن.

ومنها: رواية سعد بن عبد الله بلا واسطة، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، ورواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- كذلك عن سعد ومن في طبقته، فيلزم من ذلك إمكان روايته -طاب ثراه- كذلك عنه جدًّا.

أمّا المقدّمة الأخيرة: فظاهرة بعد ثبوت الأوّليّين، وأمّا المقدّمة الثانية فلما عرفته أيضًا من روايته عنه كذلك كثيرًا وكونه من مشيخته كالحميريّ.

وأمّا المقدّمة الأُولى: فلما رواه الصدوق في العلل بقوله: أبي ﷺ قال: حدّثنا[٢] سعد بن عبد الله، عن محمّد بن إسماعيل، عن عيسى بن محمّد، عن [محمّد] بن أبي عمير... إلى آخره[٣]، ويعضده أيضًا ما مرّ في ترجمة سعد وغيره، فتذكّر.

→

وج٤، ص٣٩٧، ح٩، وص٤٣٠، ح٣، وص٤٨٧، ح٥؛ وج٥، ص٣٤٧، ح٢، وص٣٩٤، ح٧، وص٤٢٦، ح٦، وص٤٤١، ح٨؛ وج٦، ص٨١، ح٩، وص١٥٧، ح١٩، وص١٩٥، ح٨؛ وج٧، ص٥٩، ح٨، و ص٦٥، ح٣٠، وص١٢٦، ح٤.

(١) أي: رواية سهل بن زياد عن عليّ بن مهزيار كما في الكافي، ج١، ص٣٨٤، ح٥، وص٥٤٧، ح٢٢؛ وج٣، ص٢٦٣، ح٤٦، وص٢٨٢، ح١، وص٣٤٦، ح٢٨، وص٣٧٤، ح٥، وص٣٩٨، ح٧، وص٤٠٠، ح١٤، وص٤٠٧، ح١٤، وص٤٥٠، ح٣٥، وص٥٢١، ح١١، وص٥٥٢، ح٨؛ وج٤، ص٢٧٥، ح٥، وص٣٠٩، ح٢، وص٣٢٧، ح٥، وص ٥٢٥، ح٨؛ وج٧، ص١٤، ح٣، وص١٦٤، ح٤.

(٢) كذا، وفي المصدر: حدّثني.

(٣) علل الشرائع، ج٢، ص٣٥٥، ح١، والزيادة منه.

ومنها: رواية محمّد بن عبد الجبّار بلا واسطة، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع[١] ورواية محمّد بن الحسن الصفّار، عن محمّد بن عبدالجبّار كذلك[٢]، فيلزم من ذلك إمكان رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عنه كذلك.

أمّا المقدّمة الأخيرة: فظاهرة بعد ثبوت الأوّليّين، وأمّا المقدّمة الثانية: فلما ذكره في موضعين من البصائر بقوله: حدّثنا محمّد بن عبد الجبّار، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان... إلى آخره[٣].

وأمّا المقدمّة الأُولى: فلما ذكره في مواضع غير محصورة من الكافي بنحو قوله: أبوعليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن عليّ بن النعمان[٤]، أو عن أبان[٥]، أو عن حنان[٦]، أو عن أبي إسماعيل السرّاج[٧]، أو عن حمزة بن بزيع[٨]، أو عن منصور

---

(١) الكافي، ج١، ص٢٢٥، ح٥، وص٢٥٦، ح٤، وص٢٩٦، ح٥؛ وج٢، ص٦١، ح٦، وص١١٧، ح٤، وص٢٢١، ح٢٣، وص٣٢٨، ح٣ و...

(٢) كما في بصائر الدرجات، ص٣٣٣، ح١؛ وكامل الزيارات، ص٣٤٧، ح٣؛ والخصال، ص٣٦، ح١١؛ وعلل الشرائع، ج٢، ص٣٩٠، ح١.

(٣) بصائر الدرجات، ص١٥٦، ح٥، وص١٩١، ح٤.

(٤) الكافي، ج١، ص٢٥٦، ح٤؛ وج٢، ص٦١، ح٦، وص٢٢١، ح٢٣؛ وج٥، ص٢٤١، ح٧، وص٥٦١، ح٢١؛ وج٦، ص٦١، ح١٦ و...

(٥) الكافي، ج٦، ص١١٦، ح٤.

(٦) الكافي، ج٢، ص٣٢٨، ح٣، و ص٦٦٨، ح١٣.

(٧) الكافي، ج٢، ص٥٢٨، ح١٩.

(٨) الكافي، ج٢، ص١١٧، ح٤.

بن يونس[١]، إلّا أنّه أسقط في بعضها: ابن بزيع، وقوله في بعض المواضع: أحمد بن إدريس، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس... إلى آخره[٢].

وجه الدلالة أنّ محمّد بن الحسن الصفّار ممّن روى عنه ثقة الإسلام -طاب ثراه- وفي طبقته ومن مشيخته حسب ما عرفته، وأنّ محمّد بن عبد الجبّار ممّن نصّ عليه في «صه» بأنّه من أصحاب أبي الحسن الثالث الهادي عليه السلام[٣]، وفي غيره بأنّه روى عن أبي محمّد الحسن العسكريّ عليه السلام مكاتبته المشهورة في المنع من الصلاة في التكّة من الحرير[٤].

وما رواه في الكافي بقوله: أحمد بن إدريس، عن محمّد بن عبد الجبّار قال: كتبت إلى أبي محمّد عليه السلام أسأله: هل يصلّى في قلنسوة حرير محض أو قلنسوة ديباج؟ فكتب عليه السلام: «لا تحلّ الصلاة في حرير محض»[٥] الخبر، ولازم ذلك إمكان رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عن كلّ من المحمّدين المفروضين كما هو ظاهر لا يخفى ولا سيّما بعد ما سيأتي عن قريب.

ومنها: رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن إسماعيل بن

---

(١) الكافي، ج٣، ص٢٣٥، ح٣.

(٢) الكافي، ج١، ص٢٩٦، ح٥.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٢٤٢، الرقم ٢٦.

(٤) تهذيب الأحكام، ج٢، ص٢٠٧، ح١٨؛ الاستبصار، ج١، ص٣٨٣، ح١١.

(٥) الكافي، ج٣، ص٣٩٩، ح١٠.

بزيع[١]، ورواية محمّد بن الحسن الصفّار[٢] ومحمّد بن يحيى العطّار[٣] كليهما بلا واسطة عن محمّد بن الحسين المفروض، فيلزم إمكان رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عنه كذلك.

أمّا المقدّمة الأخيرة فظاهرة بعد ثبوت الأوّليّين وأمّا الأوّليّان فلما ذكره ثقة الإسلام والصدوق -طاب ثراهما-، ففي ستّين موضعًا أو أزيد من الكافي هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد ومحمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس..[٤] إلى آخره، أو عن صالح بن عقبة[٥]، أو عن الحسين بن سلام[٦]، أو عن الخيبريّ[٧]، أو عن حمّاد بن عيسى[٨]، أو عن حمزة بن

---

(١) الكافي، ج٢، ص٢٠٣، ح١٧.

(٢) كما في كامل الزيارات، ص٤٢٨، ح٧؛ والأمالي للصدوق، ص٢٠٢، ح٢ و...

(٣) كما في كامل الزيارات، ص٣٠٨، ح٢، وص٣٤١، ح٧ وفيه: حدّثني محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع؛ والتوحيد للصدوق، ص١٤٥، ح١٢، وفيه:أبي﵀ قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، و...

(٤) الكافي، ج١، ص١٨٥، ح١٣، وص٢٩٠، ح٦ كما في المتن، وص٣٧٣، ح٧، وج٣، ص٣٦٤، ح٤ كما في المتن؛ وج٥، ص٩٠، ح١ و...

(٥) الكافي، ج٦، ص٣٥٣، ح٩.

(٦) كذا، وفي الكافي، ج٦، ص٢٨، ح٨: الحسين بن سعيد، وكذا في ص٤١، ح٦.

(٧) الكافي، ج٣، ص٣٤٢، ح١٠ وفيه: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الخيبريّ، وكذا في ج٤، ص٥٨٢، ح٩.

(٨) الكافي، ج١، ص١٨٦، ح٤ وفيه: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، ←

بزيع[١]، أو عن أبي إسماعيل السرّاج[٢]، أو عن الفضل[٣]، إلّا أنّه زاد في بعضها: جميعًا وأسقط في بعضها: أحمد بن محمّد، أو ابن بزيع.

وفي موضع من العلل: أبي رحمه الله قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميريّ، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة... إلى آخره[٤].

وفي آخر: حدّثنا محمّد بن الحسن رحمه الله قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة[٥].

وفي آخر: حدّثنا أبي رضي الله عنه قال: حدّثنا أحمد بن إدريس قال: حدّثنا محمّد بن

→

عن حمّاد بن عيسى، وكذا في ص٢٧١، ح٥ و١، وفي إسناد بعض الروايات هكذا: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حمّاد بن عيسى كما في ج١، ص٤١٣، ح٦، وص٥٣٥، ح٢؛ وفي ج٢ ص٤٢٠، ح٢ هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن العبّاس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى؛ وفي ج٣، ص٢٧١، ح١ هكذا: ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعًا، عن حمّاد بن عيسى.

(١) الكافي، ج١، ص٢٦٤، ح١، وج٦، ص٣٥٧، ح٤.

(٢) الكـــــــافي، ج٢، ص٢١٣، ح٢، وص٥٥٦، ح١، وص٥٥٧، ح٥؛ وج٣، ص٨، ح٣؛ وص٢٧٠، ح١٥، و ص٣٤٥، ح٢٤، وص٤٧٨، ح٦ و...

(٣) الكافي، ج١، ص٣٦، ح٤؛ وج٣، ص٢٧١، ح١، وص٤٣٥، ح١.

(٤) علل الشرائع، ج٢، ص٥٢٥، ح١.

(٥) علل الشرائع، ج٢، ص٤٨٣، ح١ وفيه: ابن بزيع، عن محمّد بن عذافر، لم أعثر فيه على رواية ابن بزيع عن صالح بن عقبة.

[أحمد بن] يحيى بن عمران الأشعريّ، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن[١] صالح بن عقبة[٢].

وفي آخرين: حدّثنا أبي﵀ قال: حدّثنا سعد بن عبد الله قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن يونس بن عبد الرحمن... إلى آخره[٣].

وفي آخر: حدّثنا أبو العبّاس محمد بن جعفر الزراريّ[٤] قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن يونس بن عبد الرحمن[٥].

وفي معاني الأخبار: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن عبد الله...[٦] إلى آخره.

إلى غير ذلك من الأسانيد المتضمّنة لرواية محمّد المفروض عن محمّد المفروض، وممّا يشهد [لـ]ذلك ما سيأتي في ترجمة محمّد بن الحسن الصفّار من أنّه توفّي﵀ بقمّ سنة تسعين ومائتين، وما رواه في الكافي بقوله: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: بن.

(٢) علل الشرائع، ج٢، ص٤٤١، ح١.

(٣) علل الشرائع، ج١، ص٢٨٧، ح١؛ وج٢، ص٣٦٨، ح١.

(٤) كذا، وفي المصدر: الرازي.

(٥) علل الشرائع، ج١، ص١٤٩، ح٩.

(٦) معاني الأخبار، ص١٨٧، ح٦، وفيه: محمّد بن عذافر بدل محمّد بن عبد الله.

إسماعيل القمّيّ، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة...[١] إلى آخره.

وجه الدلالة والشهادة ظاهر ولا سيّما بعد كون المراد بمحمّد بن إسماعيل القمّيّ الذي روى عنه محمّد بن يحيى هو ابن بزيع المفروض كما يرشد إليه روايته عن عليّ بن الحكم، فافهم.

ومنها: رواية الحسين بن محمّد الأشعريّ بلا واسطة، عن عمّه عبد الله بن عامر[٢]، ورواية عبد الله بن عامر بلا واسطة عن عليّ بن مهزيار[٣]، وعن محمّد بن إسماعيل بن بزيع[٤]، وعمّن هو في طبقته عليّ بن مهزيار، ورواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- في مواضع غير محصورة عن الحسين بن محمّد المفروض[٥]، ولازم ذلك إمكان إدراكه لزمان محمّد المفروض وللقائه له ولروايته عنه بلا واسطة.

أمّا المقدّمة الأخيرة: فظاهرة بعد ثبوت المقدّمات الأوّل، مضافًا إلى ما رواه في

---

(١) الكافي، ج٣، ص٤٥٢، ح٨.

(٢) كما في الكافي، ج٣، ص٢٦٧ ح٢.

(٣) كما في الكافي، ج٣، ص٢٦٧، ح٢، وص٢٧٦، ح٤، وص٢٨٨، ح١، وص٣٠٦، ح٢٢، وص٣٤٢، ح٦، وص٣٤٧، ح٢، وص٣٥١، ح٣ و...

(٤) كما في الكافي ج٣، ص١٤، ح٣ وفيه: الحسين بن محمّد، عن عبد الله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل، كذا في ج٣، ص٣٢٠، ح٥ بزيادة: بن بزيع، وكذا في ص٣٢٢، ح٣، والظاهر زيادة لفظ (و) في عبارة المصنّف: وعن محمّد بن إسماعيل.

(٥) كما في الكافي، ج١، ص٣٤، ح٢، وص٤٩، ح٧، وص٥٤، ح١، وص١٤٣، ح٤، وص١٨٦، ح٢، وص١٩٢، ح٣، وص١٩٣، ح١، وص١٩٧، ذيل ح١، وص٢٠٥، ح١، وص٢٠٦، ح١، وص٢٣٠، ح٣، وص٢٣٤، ح٢ و...

الكافي بقوله: الحسين بن محمّد الأشعريّ قال: كان يرد كتاب أبي محمّد عليه السلام إلى[١] الإجراء على الجنيد[٢] قاتل فارس وأبي الحسن وآخر، فلمّا مضى أبو محمّد عليه السلام ورد استئناف من الصاحب عليه السلام لإجراء أبي الحسن وصاحبه، ولم يرد في أمر الجنيد بشيء قال: فاغتممت لذلك، فورد نعي الجنيد بعد ذلك[٣]... الخبر، فتبصّر.

وأمّا المقدمة الثالثة: فلإكثاره -طاب ثراه- في الكافي من أوّله إلى آخره للرواية بلا واسطة عن الحسين المفروض غاية الإكثار مضافًا إلى ما عرفته سابقًا في ترجمته من كونه من مشيخته وممّن روى عنه، وستعرفه أيضًا عن قريب.

وأما المقدّمة الثانية والأُولى فلما رواه في أربعين موضعًا بل أزيد عن الحسين بن محمّد الأشعريّ، عن عمّه عبدالله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار[٤]، أو عن فضالة[٥]، أو عن حمّاد بن عيسى[٦]، أو عن ابن أبي عمير[٧]، أو عن الحسين بن راشد[٨]، أو

---

(١) كذا، وفي المصدر: في.

(٢) خ ل: الجند.

(٣) الكافي، ج١، ص٥٢٤، ح٢٤.

(٤) الكافي، ج٣، ص١٤، ح٣، وص١٤٧، ح٣.

(٥) الكافي، ج٣، ص١٤٧، ح٣، وفي ص٢٧٦، ح٤ بزيادة: فضالة بن أيّوب، وكذا في ص٢٨٤، ح٣، وص٢٨٨، ح١، وص٣١٧، ح٢٥، وص٣٤٢، ح٦ و...

(٦) الكافي، ج٣، ص٢٥٤، ح١٦، وص٢٨٠، ح٨، وص٣٩٦، ح١٢.

(٧) الكافي، ج٣، ص٢٦٧، ح٢، وص٣٠٦، ح٢٢.

(٨) لم أعثر عليها في الكافي، بل رواها الشيخ في التهذيب، ج٢، ص٦٤، ح٢٣ عن الكلينيّ هكذا: محمّد بن يعقوب، عن الحسين بن محمّد، عن عبد الله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين ←

جعفر بن محمّد القاسم[١]، أو عن محمّد[٢]، أو عن ابن فضّال[٣]، أو عن الحسين بن سعيد[٤]، أو عن النضر[٥]، أو عن صفوان بن يحيى[٦]، أو عثمان بن عيسى[٧]، أو عن الحسين بن أبي حمزة[٨]، أو عن محمّد بن يحيى[٩]، أوعن أبان[١٠]، أو عن

→

بن راشد، وفي الكافي، ج٣، ص٤٧، ح٧: الحسين بن سعيد، ولعلّه من تصحيف النسّاخ.

(١) لم أعثر عليها في الكافي بهذا الإسناد، بل في ج٣ ص٣٠٨ ح٣٢: الحسين بن محمّد، عن عبدالله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن أسد، عن جعفر بن محمّد بن يقظان؛ وفي ج٣، ص٣٠٩، ح٤: الحسين بن محمّد، عن عبد الله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن جعفر بن محمّد الهاشميّ.

(٢) لعله يراد به: محمّد بن إسماعيل بن بزيع كما في الكافي، ج٣، ص١٤، ح٣: عن محمّد بن إسماعيل، وص٣٢٠، ح٥: محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وفي ص٢٧، ح٨: محمّد بن يحيى، وكذا في ص٤٠٧، ح١٤، وص٤٢٩، ح٦.

(٣) الكافي، ج٣، ص٣٢٩، ح٢.

(٤) الكافي، ج٣، ص٤٧، ح٧، وص٣٥٠، ح٢، وص٤٣٩، ح١، وص٤٥٠، ح١.

(٥) الكافي، ج٣، ص٣١٩، ح١ وفيه: النضر بن سويد، وكذا في ص٣٩٤، ح٣، وص٤٢٨، ح١.

(٦) الكافي، ج٣، ص٤٠٤، ح١.

(٧) الكافي، ج٣، ص٤٢١، ح٣.

(٨) الكافي، ج٣، ص٤٢٥، ح٣ وفيه: عن عليّ بن مهزيار، عن فضالة بن أيّوب، عن الحسين بن أبي حمزة.

(٩) الكافي، ج٣، ص٢٧، ح٨، وص٤٢٩، ح٦.

(١٠) الكافي، ج٣، ص٣٤٧، ح٢، وص٣٥٥، ح٥، وص٣٦٦، ح١١، وص٣٦٧، ح٤، وص٤٠٦، ح١١، وص٤١١، ح٨، وص٤١٩، ح٥، وص٤٣١، ح٥، وفي كلّ الموارد يروي عليّ بن مهزيار، عن فضالة بن أيّوب، عن أبان بن عثمان.

غيره... إلى آخره.

ولما رواه أيضًا في الكافي: عن سهل، عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.. إلى آخره[1].

مضافًا إلى ما مرّت إليه الإشارة من رواية سهل كثيرًا عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع إلى غير ذلك من الشواهد والأمارات الدالّة على ثبوت هاتين المقدّمتين وصحّتهما.

وكيف كان فالشواهد والأمارات على إمكان رواية ثقة الإسلام بلا واسطة عن محمّد بن إسماعيل في غاية الكثرة إلّا أنّ فيما قلنا في مطاوي كلماتنا السالفة غنى وكفاية لأهل الفطنة وأرباب الدراية، وبعد ثبوت هذا وغرابة إرادة مَن عداه حتّى النيسابوريّ أيضًا فلا يبعد المصير إلى القول بأنّ محمّد بن إسماعيل الراوي عن الفضل بن شاذان في صدر أسانيد الكافي هو ابن بزيع، وليس فيه كثير بُعد وغرابة فضلًا عن الامتناع والاستحالة كما توهّمه جماعة، فتنبّه وتدبّر لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرًا.

وعليه وعلى ما عداه من احتمال كونه البرمكيّ أو النيسابوريّ أوالزعفرانيّ ولو فرضًا أو أحد هؤلاء على الإبهام، فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا كما هو ظاهر، ولا سيّما بعد ما مرّ.

ولكن على جهالته وعدم معلوميّته بوجه، واحتمال كونه غير هؤلاء فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، غير أنّه نقل إطباق العلماء على

---

(١) الكافي ج١، ص٣٨٤، ح٥.

تصحيح الحديث الذي رواه ثقة الإسلام عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان[١] مضافًا إلى ما مرّت إليه من دعوى غير واحد من الأصحاب الاتّفاق عليه، بل وربّما يدّعى الإجماع عليه واستصحّ أيضًا العلّامة والشهيدان والمحقّق الثاني وغيرهم من متأخّري المتأخّرين الطريق الذي هو فيه[٢]، فإذن ينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مضى، فتذكّر.

[٤٣.] ومنهم: محمّد بن جعفر الرزّاز أبوالعبّاس

وقد روى في الكافي عنه بلا واسطة كثيرًا غاية الكثرة إلّا أنّه روى عنه تارةً بالاسم خاصّة، فقال: محمّد بن جعفر[٣]، وأُخرى باللّقب خاصّة، فقال: الرزّاز[٤]، وثالثة بالكنية فقط، فقال: أبو العبّاس[٥]، ورابعة بالاسم واللّقب فقال: محمّد بن جعفر الرزّاز[٦]، وخامسة بالاسم والكنية فقال: أبو العبّاس محمّد بن جعفر[٧]، وسادسة بالكنية واللّقب فقال: أبوالعبّاس الرزّاز[٨]، وسابعة بالاسم

---

(١) الكافي، ج١، ص٣١، ح٨.
(٢) لم نعثر عليه.
(٣) الكافي، ج٢، ص٢٢٦، ح١، وص٣١١، ح١٤.
(٤) لم نعثر عليه.
(٥) الكافي، ج٤، ص١٧٤، ح٢٣ بزيادة الكوفيّ.
(٦) الكافي، ج٥، ص٢٣٦، ح١٨؛ وج٦، ص٦٣، ح٤، وص٧٦، ح٣.
(٧) الكافي، ج٥، ص٤٨٥، ح٤، وج٦، ص٤٨١، ح٩.
(٨) الكافي، ج٦، ص٨٤، ح٦، وص١٠٤، ح١.

والكنية واللّقب فقال: أبو العبّاس محمّد بن جعفر الرزّاز أو محمّد بن جعفر أبو العبّاس الرزّاز[١].

وهذا الرجل وإن لم أقف إلى الآن فيما حضرني من كتب الرجال وكلمات أربابها على عنوان لذكره وبيان حاله، إلّا أنّ السميّ النجاشيّ -طاب ثراه- ذكره في مطاوي كلماته، ففي ترجمة أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ: له كتب منها الجامع قرأناه على أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله﵀ قال: قرأته على أبي غالب أحمد بن محمّد الزراريّ قال: حدّثني [به] خال أبي محمّد بن جعفر وعمّ أبي عليّ بن سليمان، قالا: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عنه به[٢]، ومحمّد بن جعفر المذكور فيه هو الرزّاز بقرينة ما سيأتي.

وفي ترجمة سيف بن عميرة: له كتاب يرويه جماعات من أصحابنا أخبرني الحسين بن عبيدالله، عن أبي غالب الزراريّ، عن جدّه وخال أبيه محمّد بن جعفر، عن محمّد بن خالد الطيالسيّ، عن سيف بكتابه[٣].

وفي ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمّد بن خالد بن عمر الطيالسيّ: لعبد الله كتاب النوادر، أخبرنا عدّة من أصحابنا عن الزراريّ، عن محمّد بن جعفر، عنه بكتابه[٤].

---

(١) الكافي، ج٦، ص٦٤، ح١، وص٧١، ح٣، وص١٠٦، ح١، وص١٤٩ ذيل ح١.
(٢) الرجال للنجاشيّ، ص١٧٥، الرقم١٨٠.
(٣) الرجال للنجاشيّ، ص١٨٩، الرقم٥٠٤.
(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٢١٩، الرقم٥٧٢.

وفي ترجمة عبد الله بن عمر بن بكار الخيّاط[١] الكوفيّ: له كتاب يرويه يحيى بن زكريّا اللؤلؤيّ، أخبرنا محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا [خال] أبي محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا يحيى بن زكريّا، عن عبد الله بن عمر بكتابه[٢].

وفي ترجمة عبيد الله بن الوليد: له كتاب يرويه عنه جماعة أخبرني عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن سليمان، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الرزّاز، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب... إلى آخره[٣].

وفي ترجمة عبد الرحمن بن أبي نجران: له كتب كثيرة... إلى أن قال: أخبرنا أبوعبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، عن محمّد بن جعفرالرزّاز، عن عبد الله بن محمّد بن خالد... إلى آخره[٤].

وفي ترجمة عبد الرحمن بن بدر: له كتاب يرويه عنه يحيى بن زكريّا اللؤلؤيّ أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد الزراريّ، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الرزّاز، قال: حدّثنا يحيى بن زكريّا اللؤلؤيّ... إلى آخره[٥].

وفي ترجمة عبد الملك بن عتية: له هذا الكتاب يرويه عنه جماعة أخبرنا أبوعبدالله

---

(١) كذا، وفي المصدر: الحناط.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٢٢٨، الرقم ٦٠٠، والزيادة منه.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص٢٣١، الرقم ٦١٣.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٢٣٥، الرقم ٦٢٢.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٢٣٨، الرقم ٦٣١.

بن شاذان، قال: حدّثنا [عليّ بن حاتم، قال: حدثنا] محمّد بن جعفر الرزّاز قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد... إلى آخره[١].

وفي ترجمة عليّ بن عبد الله بن صالح الدهقان[٢]: لكلّ منهم كتاب ضعيف[٣] أخبرنا جماعة عن الزراريّ، عن محمّد بن جعفر، عن يحيى بن زكريّا اللؤلؤيّ... إلى آخره[٤].

وفي ترجمة القاسم بن خليفة: له كتاب أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا يحيى بن زكريّا اللؤلؤيّ[٥].

وفي ترجمة محمّد بن عيسى على ما حكي: وذكر محمّد بن جعفر الرزّاز أنّه سكن سوق العطش[٦].

وفي ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى: أخبرنا الحسين بن موسى، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الرزّاز، عن محمّد بن أحمد[٧]، والمراد به محمّد

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٢٣٩، الرقم ٦٣٥، والزيادة منه.

(٢) كذا، وفي المصدر: الدهان.

(٣) كذا في الأصل، وفي المصدر: صغير.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٢٦٧، الرقم ٦٩٧.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٣١٤، الرقم ٨٦١.

(٦) الرجال للنجاشيّ، ص٣٣٤، الرقم ٨٩٦.

(٧) الرجال للنجاشيّ، ص٣٤٩، الرقم ٩٣٩.

بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ القمّيّ.

وفي ترجمة محمّد بن البهلول كذلك: له كتاب أخبرنا محمّد بن محمّد قال: حدّثنا أحمد بن محمّد قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الرزّاز [قراءة عليه]، قال: حدّثنا يحيى بن زكريّا اللؤلؤيّ... إلى آخره[١].

وفي ترجمة موسى بن عمر بن بزيع كذلك: له كتاب أخبرنا محمّد [بن محمّد] قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمّد الزراريّ قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الرزّاز[٢] إلى غير ذلك من التراجم.

وفي المحكيّ عن رسالة أبي غالب إلى ابن ابنه أبي طاهر في آل أعين: وجدّتي أُمّ أبي فاطمة بنت جعفر بن محمّد... إلى أن قال: وأخوها[٣] أبو العبّاس محمّد بن جعفر الرزّاز[٤] وهو أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة، وكان له [ابن][٥] اسمه الحسن بن جعفر[٦]... إلى أن قال: وكان مولد محمّد بن جعفر سنة ستّ[٧] وثلاثين

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٦٩، الرقم ١٠٠٥، والزيادة منه.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٤٠٩، الرقم ١٠٨٩، والزيادة منه.

(٣) كذا، وفي المصدر: أخوه.

(٤) خ ل: الزرار، وفي المصدر: البزّاز.

(٥) كذا في خ ل، وفي المصدر: أخ.

(٦) وزاد في التعليقة حيث نقل عن المعراج في رسالة أبي غالب حيث قال بعد بنت جعفر بن محمّد القرشيّ البزّاز مولى لبني مخزوم إلى أن قال وأخوها، انتهى (تعليقة منهج المقال، ص٣٠٢ - ٣٠٣).

(٧) كذا، وفي المصدر: ثلاث، وفي خ ل: ستّة.

ومائتين ومات سنة عشر[١] وثلاثمائة[٢] - [٣].

وفي شرح المشيخة: محمّد بن جعفر الرزّاز أبو العبّاس، روى عن محمّد بن عبد الحميد وأيّوب بن نوح، روى عنه محمّد بن يعقوب كثيرًا. والظاهر أنّه من مشايخ الإجازة بل لا ريب فيه، ولم يكن له كتاب ولو كان له[٤] كتاب أيضًا كان غرضهم أن ينقلوا من الكتب المعتمدة والأُصول المجمع عليها، وكان ذكر أمثاله لمجرّد اتّصال السند كما ذكرناه غير مرّة[٥].

وفي النقد: محمّد بن جعفر الرزّاز أبو العبّاس، روى عنه[٦] محمّد بن عبد الحميد وأيّوب بن نوح، وروى عنه محمّد بن يعقوب كذا في كتب الأخبار[٧]، انتهى.

---

(١) كذا، وفي المصدر: ستّ عشر.

(٢) حاشية: وفي التعليقة نقلًا عن كتاب المعراج ذكر بعد ما ذكر في المتن: وكان من محلّه من الشيعة أنّه كان الواقد عنهم إلى المدينة عند وقوع الغيبة سنة ستّين ومائتين، وأقام بها سنة وعاد وقدم له من أمر الصاحب﵇ ما أحتاج إليه وأُمّه وأُمّ أُخته فاطمة جدّتي بنت محمّد بن عيسى العيسيّ التستريّ وأنا أذكر حاله بعد ذكر أمّي -رحمها الله-، انتهى.

وقال في البلغة: إنّه من أجلّاء الشيعة ومشايخ الكلينيّ﵀ بيّناه في المعراج، وقال: ونقل عن بعض مشايخه توهّم اتّحاده مع الأسديّ وخطؤه، وفي مصط: محمّد بن جعفر الرزّاز أبو العبّاس روى عن محمّد بن عبد الحميد وأيّوب بن نوح وروى عنه محمّد بن يعقوب كذا في كتاب الأخبار، انتهى (تعليقة منهج المقال، ص٣٠٣).

(٣) رسالة في آل أعين، ص٣٠- ٣١.

(٤) كذا، وفي المصدر: لهم.

(٥) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٣٢.

(٦) كذا، وفي المصدر: عن، وهو الصحيح.

(٧) نقد الرجال، ج٤، ص١٥٩ - ١٦٠، الرقم ١٨٩.

قلت: الظاهر المستفاد من طائفة من كلمات «جش» أنّ محمّد بن جعفر الرزّاز هو خال أحمد بن محمّد بن سليمان الزراريّ[1]، وأنّه غير محمّد بن جعفر بن عون الأسديّ الكوفيّ الآتي ذكره، وهو الحقّ الذي لا محيد عنه، ولا سيّما بملاحظة تكنية الرزّاز بأبي العبّاس، والأسديّ بأبي الحسين، وأبيه بأبي عبد الله، وذكر لقبه أو وصفه بالرزّاز، ولقب ذاك ووصفه بالأسديّ وبالكوفيّ، وما مرّ نقله عن رسالة أبي غالب ولا سيّما تاريخ مولده وموته ولو بضميمة ما سيأتي من أنّ تاريخ موت الأسديّ في سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة فتوهّم اتّحاده معه -كما نسب إلى بعض من قارب عصرنا من المشايخ- كاسد لا ينبغي حصوله من الأجلّاء الأزكياء.

وكيف كان فروايته -طاب ثراه- عنه كرواية غيره ممّن مرّ أيضًا عنه، وإكثاره فيها واعتماده عليه وعلى روايته، وكونه من مشيخته، وما مرّ من القول بكونه أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة، يعطي حسن حاله ومدحه، بل وعلوّ شأنه وجلالة قدره، فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته حسنًا، بل صحيحًا لذا، مضافًا إلى ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٤٢١، الرقم ١١٢٨، وفيه: أحمد بن محمّد الزراريّ، عن محمّد بن جعفر الرزّاز قال: حدّثنا جدّي لأُمّي محمّد بن عيسى بن زياد.

[٤٤.] ومنهم: محمّد بن أبي عبد الله جعفر بن محمّد بن عون الأسديّ الكوفيّ

فقد روى عنه كثيرًا عليّ بن إبراهيم في تفسيره[١]، وأكثر الرواية عنه بلا واسطة غاية الإكثار في الكافي[٢] والفقيه وسائر كتب الصدوق فيما أعلم، إلّا أنّه روى عنه تارة بالاسم خاصّة أي؛ محمّد بن جعفر[٣]، وأُخرى بالكنية خاصّة أي: أبا الحسين[٤]، وثالثة باللّقب فقط أي: الأسديّ[٥]، ورابعة بالكنية واللّقب أي: أبا

---

(١) يروي القمّيّ في تفسيره عن محمّد بن جعفر كما في: ج١، ص٣١٣، وص٣١٤، وص٣٣٥، وص٣٣٩؛ وج٢، ص٥٠، وص٦٨، وص٧٤، وص٧٨، وص٩٩، وص٢٢٧، وص٢٣٤، وص٢٨٦، وص٢٨٩، وص٣٠٨، وص٣١٤، وص٣١٩، وص٣٧٧، وص٣٧٩، وص٣٩١، وص٤٠٩، وص٤٢٦، وص٤٢٩، وص٤٤١، وص٤٥١، ويصرّح في ج٢، ص٣٥١ بأنّه هو محمّد بن جعفر الرزّاز.

(٢) يروي عنه الكلينيّ بعنوان محمّد بن جعفر الأسديّ في الكافي، ج١، ص٧٨، ح٣، وفي ج١، ص٣٢٥، ح٣، وج٧، ص٢٢٩، ح٦ بعنوان: محمّد بن جعفر الكوفيّ، وفي ج٦، ص١٦٠، ح٣٣ بعنوان: محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ، وفي ج١، ص٥٦، ح١٠، وج٦، ص٧٨، ح٤ وغيره بعنوان: محمّد بن أبي عبد الله.ويروي عنه الصدوق تارة بعنوان محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ كما في الأمالي، ص٩٢، ح٧، وص٣١٥، ح١٤؛ والتوحيد، ص٤١، ح٣؛ وعلل الشرائع، ج١، ص١٦، ح١؛ وتارة بعنوان محمّد بن أبي عبد الله كما في علل الشرائع، ج١، ص١٥، ح١، وص٢٩٤، ح٢، وص٣٠٠، ح٣ وغيره، وتارة بعنوان: محمّد بن أبي عبد الله الأسديّ الكوفيّ كما في علل الشرائع، ج٢، ص٣٥٩، ح١، وص٤٣٧، ح٢.

(٣) يجوز اتّحاده بلا الكنية واللّقب محمّد بن جعفر الرزّاز كما مرّ آنفًا، والصدوق يروي عنه بعناوين مختلفة كما سيجيء التنبيه عليه.

(٤) لم أعثر على ذكره بالكنية لا في الكافي ولا في كتب الصدوق.

(٥) يروي عنه الصدوق بعنوان محمّد بن جعفر الأسديّ في: الأمالي، ص١٩٤، ح٩، وص٦٨٢، ←

الحسين الأسديّ[١]، وخامسة بالكنية والاسم أي؛ أبا الحسين محمّد بن جعفر مثلًا[٢]، وسادسة بالاسم مع كنية أبيه أي؛ محمّد بن أبي عبد الله[٣]، وسابعة بالاسم مع اسم أبيه وكنيته أي: محمّد بن جعفر أبي عبد الله، أو محمّد بن أبي عبد الله جعفر، وثامنة هكذا: محمّد بن أبي عبد الله الأسديّ أو الرازيّ أو الكوفيّ أو الأسديّ الكوفيّ[٤] أو الأسديّ الرازيّ الكوفيّ، وتاسعة هكذا: محمّد بن أبي عبد الله جعفر الأسديّ الكوفيّ، أو الأسديّ أو الكوفيّ، وعاشرة هكذا: أبو الحسين محمّد بن جعفر أو محمّد بن أبي عبد الله أو محمّد بن أبي عبد الله جعفر مطلقًا أو

→

ح٥، وص٧٥٢، ح٢؛ والتوحيد، ص١٩، ح٤، وص١٣٤، ح٣، وص١٣٨، ح١٥؛ وثواب الأعمال، ص١٥، وص٢١٢، وص٢٤٦؛ وعلل الشرائع، ج١، ص١٣٥، ح٣؛ وعيون أخبار الرضا، ج١، ص٨٩، ح٢١؛ ومعاني الأخبار ص٦٢، ح١٠، وص٢٩١، ح١.

(١) كما في مَن لا يحضره الفقيه، ج١، ص٣٣٣، ح٩٧٨، وج٢، ص١١٨، ح١٨٩٢، وص١٩٦، ح٢١٢٤، وج٣، ص٣٤٥، ح٤٢١٣.

(٢) كما في الأمالي للصدوق، ص٣٧٣، ح١٢ وفيه: محمّد بن جعفر أبو الحسين الأسديّ، وفي ص٩٤٩: أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ؛ وفي مَن لا يحضره الفقيه، ج١، ص٤٩٨، ح١٤٢٧: أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ، وكذا في ج٢، ص٧، ح١٥٧٩، وكذا في ج٤، ص٤٧٦، في ضمن مشيخته.

(٣) كما في الخصال، ص٥٤٣، ح١٩ وفيه: محمّد بن أبي عبد الله الأسديّ الكوفيّ؛ وفي علل الشرائع، ج١، ص٦٨، ح١؛ وج٢، ص٣٥٩، ح١، وج٢، ص٤٣٧، ح٢ كما مرّ.

(٤) في التوحيد، ص٥٩، ح١٧: محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ أبو الحسين، وفيه ص٤٥٧ ح١٨: أبو الحسين محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ؛ وفي الخصال، ص٥٤٣، ح١٩: محمّد بن أبي عبد الله الأسديّ الكوفيّ أبو الحسين.

مقيّدًا بالأسديّ[١] أو بالكوفيّ أو بهما.

وهذا الرجل ممّن لا ينبغي الشكّ والارتياب في جلالة قدره وعلوّ رتبته وعظم منزلته ووثاقته كما نصّ على ذلك جماعة:

ففي «جش» على ما حكي[٢]: محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسديّ أبو الحسين الكوفيّ ساكن الريّ يقال له: محمّد بن أبي عبد الله، كان ثقة صحيح الحديث [إلّا] أنّه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهًا، روى عنه محمّد بن أحمد بن عيسى[٣]، له كتاب الجبر والاستطاعة. أخبرنا أبو العبّاس بن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الأسديّ بجميع كتبه، [قال:] ومات [أبو الحسين محمّد بن جعفر] ليلة الخميس

---

(١) كما في علل الشرائع، ج٢، ص٤١٦، ح٢؛ كمال الدين، ص٤١٢، ح١٢؛ وعيون أخبار الرضا ج١، ص٢٩١، ح٢٢: أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ؛ وكذا في معاني الأخبار، ص٣٧٠، ح١؛ وكذا في مَن لا يحضره الفقيه، ج١، ص٤٩٨، ح١٤٢٧، وج٢، ص٧، ح١٥٧٩، وج٣، ص٦٩، ح٣٣٥٠، وص٣١٣، ح٤١١٩؛ وفي الأمالي، ص٦٧٦، ح٢١: محمّد بن جعفر أبو الحسين الكوفيّ الأسديّ؛ وفي التوحيد، ص٢٥، ح٢٣: أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ، وفيه ص٢٩٠، ح١٠: محمّد بن جعفر أبو الحسين الأسديّ؛ وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٨٩، ح٢١: أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ، وفي ج١، ص٢٣٣، ح٢٣، وج٢، ص١١٠، ح١٤: أبو الحسين محمّد بن جعفر الكوفيّ الأسديّ؛ وفي معاني الأخبار، ص٢٩٢، ح١: أبو الحسين محمّد بن جعفر الكوفيّ، وفيه ص٣٨٧، ح٢٢: محمّد بن جعفر الأسديّ أبو الحسين الكوفيّ.

(٢) حكاه العلّامة الحلّيّ في خلاصة الأقوال، ص٢٦٥، الرقم ١٤٥.

(٣) كذا، وفي المصدر: أحمد بن محمّد بن عيسى.

لعشر خلون من جمادى الأُولى سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة[١].

وفي «صه»: محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسديّ أبو الحسين الكوفيّ ساكن[٢] الريّ يقال له: محمّد بن [أبي] عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلّا أنّه روى عن الضعفاء وكان يقول بالجبر والتشبيه، فأنا في حديثه من المتوقّفين، وكان أبوه وجهًا روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى[٣].

وعن «ست»: محمّد بن جعفر الأسديّ يكنّى أبا الحسين، له كتاب الردّ على أهل الاستطاعة، روى عنه التلعكبريّ[٤].

وعن «جخ»: الرازيّ كان أحد الأبواب (لم)[٥].

وفي الرواشح: محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسديّ أبو الحسين الكوفيّ ساكن الريّ يقال له: محمّد بن أبي عبد الله كان ثقة صحيح الحديث، وكان أبوه وجهًا روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى أورده شيخنا في «ست» ولم يزد فيه على أن قال: له كتاب.

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٧٣، الرقم ١٠٢٠، والزيادات منه.

(٢) كذا، وفي المصدر: سكن.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٢٦٥، الرقم ١٤٥.

(٤) الفهرست، ص٢٢٩ - ٢٣٠، الرقم ٧٥، وفيه: أخبرنا به جماعة، عن التلعكبريّ، عن الأسديّ.

(٥) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٩، الرقم ٢٨، وفيه: محمّد بن جعفر الأسديّ يكنّى أبا الحسين الرازيّ.

وقال في كتاب الرجال في باب (لم): محمّد بن جعفر الأسديّ يكنّى أبا الحسين الرازيّ كان أحد الأبواب[١]، وشيخنا النجاشيّ نصّ عليه بالثقة وصحّة الحديث، ثمّ قال: إلّا أنّه روى عن الضعفاء وكان يقول بالجبر والتشبيه، وقال شيخنا العلّامة: وأنا في حديثه من المتوقّفين.

وعندي أنّه لا مقام للتوقّف فيما يرويه عن الثقات والأثبات، وإنّما التوقّف فيما أرسله ورفعه، إلى أن قال: مات في شهر ربيع الآخر سنة اثنتى عشر وثلاثمائة[٢].

وفي شرح المشيخة عند شرح قوله: (عن محمّد بن جعفر الأسديّ): وهو الذي روى[٣] عنه الكلينيّ كثيرًا بلا واسطة، وهو محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسديّ أبوالحسين الكوفيّ ساكن الريّ يقال له: محمّد بن أبي عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلّا أنّه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهًا، وروى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى -أي: عن أبيه-، له كتاب الجبر والاستطاعة، روى عنه الحسن بن حمزة وأحمد بن حمدان القزوينيّ، مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة «جش» الرازيّ كان أحد الأبواب (لم) «جخ»، وذكر الصدوق في كمال الدين أخبارًا [كثيرة] تدلّ على جلالة قدره وعظم محلّه عند صاحب الزمان عليه السلام، وحاشا من مثله أن يكون اعتقاده فاسدًا[٤].

---

(١) الرجال للطوسيّ، ص٤٣٩، الرقم ٢٨.

(٢) لم أعثر على هذه العبارة في الرواشح.

(٣) كذا، وفي المصدر: يروي.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص٢٣٧- ٢٣٨.

وفي الوجيزة: ثقة[١].

وفي كلام بعض أعاظم العصر -طاب ثراهم- الظاهر أنّ هذا الرجل من الثقات والأجلّاء المعتمدين، ولذا ترى العلّامة المجلسيّ وثّقة في الوجيزة.

قلت: الذي يظهر لي ويقوى في نفسي- إنّه لا ينبغي التأمّل في كونه ثقة، ولا في جلالة قدره وعلوّ شأنه وعظم منزلته ومحلّه كما قلناه أوّلًا، والذي يدلّ على ذلك مضافًا إلى تنصيص مَن مرّ بثقته وبصحّة حديثه رواية عليّ بن إبراهيم في تفسيره عنه واعتماده عليه[٢] وإكثار كلّ من ثقة الإسلام والصدوق للرواية عنه واعتمادهما عليه غاية الاعتماد، وقول ثقة الإسلام بعد ذكر اسمه في بعض أسانيده: رحمه الله، والصدوق بعد ذكره في أسانيد متعدّدة: رضي الله عنه أو رحمه الله، وقول الشيخ فيما مرّ نقله عنه أنّه أحد الأبواب، وكثرة روايته في الغاية ولو بضميمة ما ورد من الأخبار المستفيضة المتضمّنة لنحو قولهم عليهم السلام: «اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا»[٣]، وما مرّ في القاسم [بن] العلاء من الخبر المرويّ عن كمال الدين[٤].

وما رواه الصدوق فيه أيضًا بقوله: حدّثنا محمّد بن أحمد الشيبانيّ، وعليّ بن أحمد بن محمّد الدقّاق، والحسين بن إبراهيم بن محمّد[٥] بن هشام المؤدّب، وعليّ بن

---

(١) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٥٤، الرقم ١٦١٨.

(٢) روى القمّيّ في تفسيره بعنوان محمّد بن أبي عبد الله في ج١، ص٣٨٨، وج٢، ص٥٩، وص٣٤٢، وص٣٥١، وص٣٥٣، وص٣٦٠ - ٣٦١.

(٣) وسائل الشيعة، ج٣٧، ص١٤٩، ح٣٧؛ اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٥، ح١.

(٤) كمال الدين، ص٤٤٣، ح١٦.

(٥) كذا، وفي المصدر: أحمد.

عبد الله الورّاق رضي الله عنه قالوا: حدّثنا أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ رضي الله عنه قال: كان فيما ورد عليّ من الشيخ أبي جعفر محمّد بن عثمان [العمريّ][1] -قدّس الله روحه- في جواب مسائلي إلى صاحب الزمان عليه السلام: أمّا ما سألت عنه من الصلاة... إلى آخر الحديث[2].

وما رواه أيضًا فيه بقوله: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن محمّد الخزاعيّ رضي الله عنه قال: حدّثنا أبوعليّ بن أبي الحسين الأسديّ، عن أبيه [رضي الله عنه] قال: ورد عليّ توقيع من الشيخ أبي جَعفر محمّد بن عثمان العمريّ رضي الله عنه ابتداء لم يتقدّمه سؤال: «**بسم الله الرحمن الرحيم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على مَن استحلّ من مالنا درهمًا**».

قال أبو الحسين [الأسديّ] رضي الله عنه: فوقع في نفسي أنّ ذلك [فيمن استحلّ من مال الناحية درهمًا دون مَن أكل منه غير مستحلّ له وقلت في نفسي: إنّ ذلك] في جميع مَن استحلّ محرّمًا فأيّ فضل في ذلك للحجّة عليه السلام على غيره؟ فقال: فوالذي بعث محمّدًا بالحقّ بشيرًا [ونذيرًا][3] لقد نظرت بعد ذلك في التوقيع، فوجدته قد انقلب إلى ما وقع في نفسي: «**بسم الله الرحمن الرحيم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على مَن أكل [من] مالنا درهمًا حرامًا**». قال أبو جعفر محمّد بن محمّد الخزاعيّ رضي الله عنه: أخرج إلينا أبو الحسين الأسديّ[4] هذا التوقيع حتّى نظرنا فيه وقرأناه[5].

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٢) كمال الدين، ص٥٢٠، ح٤٩، والزيادة منه.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٤) كذا، وفي المصدر: أبوعليّ بن أبي الحسين الأسديّ.

(٥) كمال الدين، ص٥٢٢، ح٥١، والزيادات منه.

وما رواه أيضا فيه بقوله: حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ﵀، عن سعد بن عبد الله، عن عليّ بن محمّد الرازيّ، عن نصر بن الصباح البلخيّ قال: كان بمرو كاتب كان للخوزستان[١] سمّاه لي نصر، فاجتمع عنده ألف دينار للناحية فاستشارني فقلت: ابعث بها إلى الحاجزيّ، فقال: هو في عنقك إن سألني الله عنه يوم القيامة؟ فقلت: نعم، قال نصر: ففارقته على ذلك ثمّ انصرفنا[٢] إليه بعد سنين[٣] [فلقيته] فسألته عن المال، فذكر أنّه بعث المال بمائتي دينار إلى الحاجزيّ، فورد عليه وصولها والدعاء له وكتب إليه: «**كان المال ألف دينار بعثت بمائتي دينار فإن أحببت أن تعامل أحدًا فعامل الأسديّ بالريّ**»، قال نصر: وورد عليّ نعي حاجز فجزعت من ذلك جزعًا شديدًا واغتممت له قال[٤]: ولم تغتم وتجزع وقد منّ الله عليك بدل الشيء التي[٥] قد أخبرك بمبلغ المال وقد نعي إليك حاجزًا مبتدئًا[٦].

وما أفاده شيخ الطائفة -طاب ثراه- في كتاب الغيبة بقوله: وقد كان في زمن السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة [من الأصل] منهم: أبوالحسين محمّد بن جعفر الأسديّ ﵁، أخبرنا أبوالحسين ابن أبي جيد القمّيّ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن يحيى العطّار،

---

(١) كذا، وفي المصدر: للخوزستانيّ.

(٢) كذا، وفي المصدر: انصرفت.

(٣) كذا، وفي المصدر: سنتين.

(٤) كذا، وفي المصدر: فقلت له.

(٥) كذا، وفي المصدر: منّ الله عليك بدلالتين.

(٦) كمال الدين، ص٤٨٨، ح٩.

عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن صالح بن أبي صالح قال: سألني بعض الناس [في] سنة تسعين ومائتين قبض شيء فامتنعت من ذلك وكتبت أستطلع الرأي، فأتاني الجواب: «بالريّ محمّد بن جعفر العربيّ فليدفع إليه فإنّه من ثقاتنا»[١].

وروى محمّد بن يعقوب [الكلينيّ]، عن أحمد بن يوسف الناشي[٢] قال: قال لي محمّد بن الحسن الكاتب المروزيّ: وجّهت إلى حاجز الوشّاء مائتي دينار [وكتبت إلى الغريم بذلك، فخرج الوصول وذكر: أنّه كان له قبلي ألف دينار] وأنّي وجّهت إليه مائتي دينار وقال: إن أردت أن تعامل أحدًا فعليك بأبي الحسين[٣] الأسديّ بالريّ، فورد الخبر بوفاة حاجز رضي الله عنه بعد يومَين أو ثلاثة، فأعلمته بموته فاغتمّ، فقلت له: لا تغتمّ فإنّ لك في التوقيع إليك دلالتين: إحداهما: إعلامه إيّاك أنّ المال ألف دينار، والثانية: أمره إيّاك بمعاملة أبي الحسين الأسديّ لعلمه بموت حاجز[٤].

وبهذا الإسناد عن أبي جعفر [بن][٥] محمّد بن عليّ بن نوبخت قال: عزمت على الحجّ وتأهّبت، فورد عليّ: «**نحن لذلك كارهون**» فضاق صدري واغتممت وكتبت: أنا مقيم بالسمع والطاعة غير أنّي مغتمّ بتخلّفي عن الحجّ، فوقع: «**لا يضيقنّ صدرك فإنّك تحجّ من قابل**». فلما كان من قابل استأذنت فورد الجواب،

---

(١) الغيبة للطوسيّ، ص٤١٥، ح٣٩١، والزيادات منه.

(٢) كذا، في المصدر وخ ل: الشاشي.

(٣) خ ل: الحسن، وما أثبتناه في المتن هو الصحيح.

(٤) الغيبة للطوسيّ، ص٤١٥ - ٤١٦، ح٣٩٢، والزيادات منه.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

فكتبت: إنّي عادلت محمّد بن العبّاس وأنا واثق بديانته وصيانته، فورد الجواب: «**الأسديّ نعم العديل، فإن قدم فلا تختر**[١] **عليه**»، قال: فقدم الأسديّ فعادلته[٢].

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن شاذان النيسابوريّ قال: اجتمع عندي خمسمائة درهم ينقص عشرون درهمًا، فلم أحبّ أن ينقص هذا المقدار، فوزنت من عندي عشرين درهمًا ودفعتها إلى الأسديّ ولم أكتب بخبر نقصانها وأنّي أتممتها من مالي، فورد الجواب: «**قد وصلت الخمسمائة التي لك فيها عشرون**».

ومات الأسديّ على ظاهر العدالة لم يتغيّر ولم يطعن عليه في شهر ربيع الآخر سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة، انتهى كلام الشيخ -طاب ثراه-[٣].

وما رواه ثقة الإسلام في الكافي بقوله: عليّ بن محمّد، عن محمّد بن عليّ بن شاذان النيسابوريّ قال: اجتمع عندي خمسمائة درهم تنقص عشرين درهمًا، فأنفت أن أبعث بخمسمائة تنقص عشرين درهمًا، فوزنت من عندي عشرين درهمًا وبعثتها إلى الأسديّ، ولم أكتب ما لي فيها، فورد: وصلت خمسمائة درهم لك منها عشرون درهمًا، الخبر[٤].

وفي كلّ من هذه الأخبار ومقالتي الشيخ أوّلًا وآخرًا دلالة واضحة على جلالة قدر الأسديّ وعلوّ رتبته وعظم منزلته ورفعة محلّه ومكانه عند الصاحب عليه السلام.

---

(١) خ ل: تجتر.

(٢) الغيبة للطوسيّ، ص٤١٦، ح٣٩٣.

(٣) الغيبة للطوسيّ، ص٤١٦ - ٤١٧، ح٣٩٤.

(٤) الكافي، ج١، ص٥٢٣ - ٥٢٤، ح٢٣.

فإذن لا وجه للتوقّف ولا للتأمّل في شأن هذا الرجل، بل ولا في روايته، والاعتماد عليها واعتبارها ما لم يعثر بها [على] مانع آخر وأمر وراء ذلك ينافيها، ولا في وثاقته، والحكم بصحّة الخبر من جهته كما هو ظاهر لا خفاء فيه، فلا وجه للتوقّف في ذلك من العلّامة -طاب ثراه- في «صه» مع أنّه عمل بخبره في الفروع في كثير من الموارد والمسائل.

وصحّح أيضًا في «صه» بعض الأخبار التي هو في طريقها كما لا يخفى على مَن لاحظها حقّ الملاحظة على أنّه لا مانع لذلك ولا وجه للتأمّل فيه عدا ما مرّ من كلام «جش»: إلّا أنّه روى عن الضعفاء وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكلاهما كما ترى لا يصلحان لذلك جدًّا.

أمّا **الأوّل**: فلأنّه إن أريد روايته عن الضعفاء أنّ جميع ما رواه -أو جميع مَن روى عنه- كان من الضعفاء فهو ممنوع جدًّا، وإن أريد به أنّ بعض ما رواه كان منهم فهو -على فرض ثبوته- لا يوجب قدحًا في نفسه قطعًا، ولا وهنًا في سائر ما رواه جزمًا، خصوصًا مع تنصيصه قبل ذلك بكونه ثقة صحيح الحديث كما هو ظاهر، ولئن سلّم ذلك فيعارضه قوله ذلك وهو أولى وأقوى لصراحته واعتضاده لسائر ما مضى، ومع الغمض عن هذا فهو معارض ومندفع بما هو أقوى وأرجح ممّا مضى.

وأمّا **الثاني**: فلأنّ نسبة القول بالجبر والاستطاعة إليه فرع ثبوتها وصحّتها، وكلاهما كما ترى، ولا سيّما مع ملاحظة ما مرّ نقله عن الشيخ: أنّ له كتاب الردّ على أهل الاستطاعة، وخصوصًا بعد ملاحظة ما رواه ثقة الإسلام -طاب ثراه-

عنه في الكافي كثيرًا من الأخبار المتكثّرة الدالّة على بطلان هذه المقالة، فلولا مصيره إليه واختياره له لما اتّجه روايته ولا اعتماد ثقة الإسلام والصدوق وعليّ بن إبراهيم على ما رواه كما هو ظاهر على أنّ قرب زمان هؤلاء من زمانه وبُعد زمان «جش» عنه ـ ولو بالنسبة ـ يعطي بطلان هذه المقالة وصحّة احتمال مرافقته لسائر المحقّين وموافقته لمختار هؤلاء الأجلّة في مسألة الجبر والاستطاعة ضرورة امتناع عدم اطّلاع هؤلاء الأجلّاء على حاله ومذهبه مع قرب زمانهم واتّحاد طبقتهم واطّلاع «جش» عليه مع تأخّر طبقته عنه وبعد زمانه لزمانه بما ترى، ولا سيّما مع عظم محلّه عند الصاحب عليه السلام وكونه في زمان الغيبة الصغرى وسؤاله عنه بواسطة مَن كان من سفرائه عليهم السلام، وكونه أيضًا في نفسه أحد الأبواب وصدور التوقيع إليه كثيرًا في كثير من الأمور الدينيّة، وامتناع كون مَن كان اعتقاده فاسدًا من الثقات عنه عليه السلام وممّن وكّله إلى نفسه ولم يهده إلى الحقّ والرشاد ولم يخرجه عن الضلال وسوء الاعتقاد، وكيف كان فالشواهد الدالّة على فساد هذه النسبة والمقالة إليه كثيرة واضحة جدًّا.

نعم، ربّما يؤوّل كلام «جش» بما يجامع ذلك. ولا ينافي ما ذكرناه واخترناه في حقّه.

قال في شرح المشيخة بعد ما نقلنا عنه بقوله: والذي يخطر ببالي أنّه كتب رسالة في الردّ على المفوضة وأكثر متكلّمينا على التفويض تبعًا للمعتزلة، وذكر أخبارًا تدلّ على التشبيه كما هو مذكور في القرآن المجيد فنسب إليهما، كما ذكر بعض الفضلاء المتبحّرين أنّ أهل قمّ على الجبر والتفويض[1] سوى محمّد بن بابويه،

(١) كذا، وفي المصدر: التشبيه.

والسبب ما ذكرناه، وحاشا من جماعة لهم كمال الانقطاع والاختصاص إلى الأئمّة المعصومين عليهم السلام مع روايتهم الأخبار المتواترة في نفي الجبر والتشبيه ـ أن يقولوا بخلاف الحقّ، والرواية في الكتب لا تدلّ على [أنّها] معتقدَهم، غاية الأمر أنّ الصدوق إذا ذكر خبرًا يدلّ على أحدهما يؤوّله وهم لا يؤولونه، إمّا بناءً على الظهور، وإمّا بناءَ على عدم جرأتهم بأن يؤوّلوا بآرائهم، بل يقولون مجملًا بأنّ له محملًا يعلمه المعصومون، ولو كان لهم خبر في الحمل ينقلون ذلك الخبر كما أنّ أكثر أصحابنا يؤوّلون قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1] باستولى مع أنّه روي مستفيضًا عن المعصومين عليهم السلام خلافه، وظاهرها أنّ المراد أنّ الله تبارك وتعالى بصفة الرحمانيّة [الشاملة للعالمين حال كونه على عرش العظمة والجلال استوى نسبته تعالى إليهم وليس بالرحمانيّة] أقرب إلى المؤمن من الكافر، وغير ذلك من التأويلات للآيات، ولهذا ترى [مَن] كان دأبه التأويل منهم يغلط أغلاطًا[2] كثيرة ولهذا كانوا يذمّون المجتهدين القائلين بالآراء[3]، انتهى كلامه ورفع مقامه.

ومع الغمض عن هذا فهو مدفوع ومعارض بما هو أقوى وأرجح منه بمراتب شتّى بما مضى.

ثمّ لا يخفى عليك أنّ هذا الرجل أحد رجال العدّة الراوين عن سهل بن زياد كما هو ظاهر، خصوصًا بعد تصريح مَن مرّ من أرباب الرجال بأنّه يقال له:

---

(١) سورة طه: ٥.

(٢) خ ل: تغليظًا غلاظًا.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص٢٣٨- ٢٣٩.

أبوعبد الله وتنصيص كلّ من عليّ بن إبراهيم وثقة الإسلام والصدوق بإطلاق هذا القول وتضمّن الأسانيد لذكره ولقول محمّد بن أبي عبد الله مطلقًا أو مقيّدًا بالكوفيّ أو الأسديّ أو الرازيّ مجرّدة عن ذكر الاسم أو معه وخاليًا عن كنيته أي؛ أبا الحسين، أو متضمّنة له أيضًا مضافًا إلى ملاحظة حصر محمّد بن عبد الله الراوي عن سهل بحسب الطبقة فيه كما هو ظاهر عند العارف بالطبقات ولا سيّما على احتمال انحصار محمّد بن أبي عبد الله فيه.

وأمّا على احتمال عدمه كما يظهر من المحكيّ[١] عن الشيخ في «ست» حيث قال: محمّد بن أبي عبد الله له كتاب[٢]... إلى أن قال: روينا [هذه] كلّها بهذا الإسناد عن حميد، عن أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان بن حيان الخزّاز عنه[٣]، وحميد في السند هو حميد بن زياد كما يظهر ذلك من كلامه الآخر في ترجمة محمّد بن خالد: له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد بن زياد، عن [إبراهيم بن] سليمان بن حيان [يكنّى] أبا إسحاق الخزّاز عنهم[٤]، انتهى.

فليس محمّد بن أبي عبد الله هذا بذاك، ولا بمَن كان أحد رجال العدّة المفروضة الراوين عن سهل؛ لأنّ طبقته متقدّمة على طبقته وعلى طبقة ثقة الإسلام، ولا سيّما بعد ملاحظة وفاة حميد بن زياد الذي يروي عن إبراهيم بن سليمان الذي يروي

---

(١) حكاه المحقّق الأردبيليّ في جامع الرواة، ج٢، ص٤٩.

(٢) الفهرست للطوسيّ، ص٢٣٣، الرقم ٩٩.

(٣) الفهرست للطوسيّ، ص٢٣٣، ذيل الرقم ١٠٣، وفيه: عنهم.

(٤) الفهرست للطوسيّ، ص٢٢٩، ذيل الرقم ٧٣.

عن محمّد بن عبد الله المفروض، فإنّ وفاته قبل وفاة ثقة الإسلام بتسع عشرة سنة، فيبعد درك ثقة الإسلام لإبراهيم بن سليمان المفروض، فكيف بمَن يروي هو عنه.

وبيان ذلك أنّ «جش» قال في ترجمة حميد بن زياد: أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، عن حميد بكتبه. قال أبوالمفضّل الشيبانيّ: أجازنا سنة عشرون[١] وثلاثمائة. وقال أبوالحسن عليّ بن حاتم: لقيته سنة ستّ وثلاثمائة وسمعت منه [كتابه] كتاب الرجال قراءة وأجاز لسائر[٢] كتبه، ومات حميد سنة عشر وثلاثمائة[٣].

وذكر في ترجمة ثقة الإسلام: أنّه مات في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة[٤]، وقيل أيضًا: إنّ تصنيف الكافي عشرون سنة[٥]، فكيف يمكن أن يكون هذا الرجل ممّن كان في صدر سنده خصوصًا مع ما ذكره «جش» من تاريخ الأسديّ بقوله المتقدّم: مات أبوالحسين محمّد بن جعفر ليلة الخميس لعشر خلون من جمادى الأُولى سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة[٦]، وما ذكره شيخ الطائفة في كتاب الغيبة على ما مرّ من أنّه مات في شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة[٧]، فتنبّه وتأمّل في ذلك فإنّه

---

(١) كذا، وفي المصدر: عشر.

(٢) كذا، وفي المصدر: لنا.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص١٣٢، الرقم ٣٣٩.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

(٥) كما في رجال النجاشيّ، ص٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

(٦) الرجال للنجاشيّ، ص٣٧٣، الرقم ١٠٢٠.

(٧) الغيبة للطوسيّ، ص٤١٧، ح٣٩٤.

بعد لا يصغو عن زلل وخلل.

ثمّ إنّ المستفاد ممّا مرّ أنّ محمّد بن أبي عبد الله الأسديّ ممّن خرج إليه التوقيع وعظم محلّه عند الصاحب ﷺ، وهذا كما ترى ينافي عدّه من باب (لم) فمن عدّه منه فكأنّه غفل عنه، أو نظره إلى عدم استلزام درك الزمان لدرك اللّقاء ولدرك إمام الزمان ﷺ، ولكن فيه ما لا يخفى، سيّما بعد ما مضى.

هذا ثمّ لا يخفى عليك أنّ محمّد بن جعفر الواقع في صدر سند الكافي أو في رتبته في غيره فإن كان مقترنًا بشيء من الألقاب والكنى وغيرهما ممّا يدلّ على أنّه الرزّاز أو الأسديّ مثلًا، فلا كلام، وإلّا فإن كان راويًا عن محمّد بن إسماعيل مطلقًا أو مقيّدًا بالبرمكيّ فالظاهر أنّه الأسديّ، وإن كان راويًا عن محمّد بن عبد الجبّار أو عن أيّوب بن نوح أو عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب أو عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسيّ أو عن محمّد بن خالد المفروض أو عن يحيى بن زكريّا اللؤلؤيّ أو عن محمّد بن يحيى بن عمران فالظاهر أنّه الرزّاز، وإن كان راويًا عمّن يمكن أن يكون من كلّ منهما كما لو روى هكذا: محمّد بن جعفر عمّن حدّثه أو رفعه أو بإسناده مثلًا فلا بدّ من التوقّف، فلا تغفل.

[٤٥.] ومنهم: محمّد بن الحسن الصفّار

فقد أكثر الرواية عنه في الكافي غاية الإكثار فقال: محمّد بن الحسن الصفّار، عن سهل بن زياد... إلى آخره[1]، ولكن اقتصر في الأغلب على محمّد بن

(١) لم أعثر على ما نسبه المؤلّف إلى الكلينيّ في كتابه الكافي بعنوان: محمّد بن الحسن الصفّار، بل ←

الحسن... إلى آخره[١].

وهذا الرجل أحد رجال العدّة الراوين عن سهل بقرينة تصريحه بذلك في نحو قوله المشار إليه، مضافًا إلى غيره من القرائن والشواهد الرجاليّة، وكيف كان فلا ينبغي الشكّ والارتياب في جلالة قدره وسموّ مكانه وعلوّ رتبته وعظم منزلته ووفور علمه وثاقته[٢] كما قد نصّ عليه في كلام جماعة:

ففي «جش» على ما حكي[٣]: محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار مولى عيسى بن موسى [بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعريّ] أبو جعفر الأعرج، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط

→

يروي عنه بعنوان محمّد بن الحسن كما سيأتي.

(١) كما في الكافي، ج١، ص٢٦، ح٢٦، وص٣٢، ح١، وص٥٠، ح١٣، وص٩٢، ح١، وص١٠٤، ح٢، وص١٠٥، ح٣، وص١٣٢، ح٧، وص١٨٠، ذيل ح٢، وص١٨٨، ح١٣، وص٢٩١، ح٧، وص٣٠٥، ح٣، وص٣١٩، ح١٦؛ ج٢، ص٦٧، ح٢؛ وج٣، ص١٨، ح١١، وص٢٦، ح٦، وص٢٨، ح٥، وص٣٧، ح١٣، وص٧٢، ح١١، وص٢٦٥، ح٥، وص٣٠٦، ح٢٤، وص٣٤٤، ح٢١، وص٣٥٠، ح١، وص٤٣٧، ح٣ و٤، وص٤٤٤، ح٨، وص٤٦٧، ح٧، وص٤٨٨، ح١١.

(٢) قال في التعليقة في ترجمة محمّد بن حسّان بعد كلام: ويؤيّده رواية الأجلّة عنه مثل محمّد بن يحيى العطّار وأحمد بن إدريس والصفّار وغيره، انتهى (تعليقة منهج المقال للوحيد البهبهانيّ، ص٣٠٥). أقول: وهذا الكلام يعطي صحّة قول المصنّف؛ لأنّ محمّد بن يحيى وأحمد بن إدريس من مشايخ الكلينيّ من غير نكير، وهذا الكلام كما ترى يعطي أنّ الصفّار ومحمّد بن يحيى وأحمد بن إدريس في درجة واحدة (أبو القاسم).

(٣) حكاه السيّد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٤، ص١٨١، الرقم ٤٦٠٣.

في الرواية، له كتب... روى عنه محمّد بن الحسن بن الوليد ومحمّد بن يحيى، توفّي محمّد بن الحسن الصفّار بقمّ سنة تسعين ومائتين[١].

وفي «صه»: محمّد بن الحسن بن فروخ -بالفاء والراء والخاء المعجمة بعد الواو- الصفّار، مولى عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعريّ أبو جعفر الأعرج، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرواية، توفّي رحمه الله بقمّ سنة تسعين ومائتين[٢].

وفي التلخيص: محمّد بن الحسن الصفّار، له إليه مسائل يلقّب (بممولة ري قمّيّ)، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة كتاب بصائر الدرجات وغيره [روى] عنه محمّد بن يحيى «ست»[٣].

وفي النقد بعد ما مرّ أوّلًا عن «جش»: محمّد بن الحسن الصفّار قمّيّ، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، روى عنه محمّد بن الحسن بن الوليد ومحمّد بن يحيى «ست، كر، جخ» وذكره «د» مرّة راويًا عن الشيخ بعنوان محمّد بن الحسن الصفّار مهملًا، ومرّة راويًا عن «جش» كما ذكره موثّقًا[٤].

وفي الرواشح: محمّد بن الحسن بن فروخ ـ بالفاء المفتوحة والراء المشدّدة والخاء المعجمة أخيرًا ـ الصفّار أبا جعفر الثقة الوجه في أصحابنا القمّيّين والعظيم القدر

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٥٤، الرقم ٩٤٨، والزيادات منه.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٢٦٠ - ٢٦١، الرقم ١١٢.

(٣) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٣٨٤.

(٤) نقد الرجال، ج٤، ص١٨١، الرقم ٢٤٧.

الراجح القليل السقط في الرواية، ذكره «جش» وأورده الشيخ في كتاب الرجال في باب (لم)، وقال: إنّه روى عن الحسن بن موسى الخشّاب، توفّي بقمّ سنة تسعين ومائتين، وقد أورد الشيخ في كتاب الرجال في أصحاب أبي محمّد العسكريّ أيضًا: محمّد بن الحسن الصفّار قال: له إليه عليه السلام مسائل.

وليعلم أنّ كتاب بصائر الدرجات ليس للصفّار صاحب المسائل على ما رواه محمّد بن الحسن بن الوليد -رحمهما الله تعالى-، وله على ما رواه الحسين بن عبيد الله الغضائريّ، عن أحمد بن محمّد بن يحيى وللصفّار محمّد بن الحسن بن فروخ على ما رواه الشيخ النجاشيّ أبو عبد الله أحمد بن عليّ بن الحسن الشاذان[1].

وفي حاشيته على رسالة حرمة التسمية: وأمّا محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار الثقة الوجه في أصحابنا القمّيّين العظيم القدر الراجح القليل السقط في الرواية[2].

وفي موضع من شرح المشيخة: محمّد بن الحسن الصفّار أبو جعفر، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين ثقة عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرواية «جش، صه»، له كتب مثل [كتب] الحسين بن سعيد وزيادة، وله مسائل كتب بها إلى أبي محمّد عليه السلام، روى عنه محمّد بن الحسن بن الوليد ومحمّد بن يحيى «ست»[3].

وفي موضع آخر: محمّد بن الحسن الصفّار قمّيّ، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، وله مسائل كتب بها إلى أبي محمّد الحسن بن عليّ عليهما السلام، أخبرنا بجميع

---

(١) لم أعثر عليه في الرواشح.

(٢) شرعة التسمية، ص٦٢.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص٢٧.

كتبه ورواياته ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عنه. وأخبرنا جماعة عن محمّد بن بابويه، عن محمّد بن الحسن، عنه، عن[١] رجاله إلّا كتاب بصائر الدرجات فإنّه لم يروه عن[٢] ابن الوليد، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عنه، والظاهر أنّ عدم رواية ابن الوليد لكتاب بصائر الدرجات لتوهّمه [أنّه] يقرب من الغلوّ فيهم ﷺ.

والحقّ أنّ ما ذكره فيه دون رتبتهم ﷺ، ويمكن أن يكون لعدم الاتّفاق[٣].

وفي الوجيزة: ثقة[٤]، انتهى.

فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مضى هنا.

ثم إنّه بقي الكلام في أنّ محمّد بن الحسن الصفّار ومحمّد بن الحسن بن فروخ هل هما اثنان متغايران كما يظهر من المحكيّ[٥] عن ابن داود[٦]، أم واحد غير

---

(١) كذا في المصدر: وفي الأصل: من.

(٢) كذا، وفي المصدر: لم يرو عنه.

(٣) كذا في المصدر، وفي الأصل: الإتقان، وفي خ ل كما في المصدر.روضة المتّقين، ج١٤، ص٢٣٩ -٢٤٠.

(٤) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٥٦، الرقم ١٦٤٢.

(٥) حكاه السيّد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٤، ص١٨٢، الرقم ٤٦٠٣.

(٦) الرجال لابن داود، ص١٦٩، الرقم ١٣٥٣: محمّد بن الحسن الصفّار (كر، جخ، ست) له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، وص١٧٠، الرقم ١٣٥٩: محمّد بن الحسن بن فروخ -بالفاء المفتوحة والراء والخاء المعجمة- الصفّار، مولى عيسى بن موسى...أبو جعفر الأعرج (لم) جش: كان وجهًا...توفّي بقمّ سنة تسعين ومائتين.

متعدّد بل متّحد كما يظهر ممّن اقتصر على ذكر أحدهما ممّن مرّ؟ إشكال لم أقف إلى الآن على ما يوجب التعدّد وما يوجب الاطمئنان به، وربّما يترجّح في النظر الاتّحاد كما يومئ أو يرشد إليه الاستقراء في أسانيد أخبار الكافي وغيره، ولكن الخطب سهل بعد كون كلّ منهما ثقة جليل القدر، وممّن روى عنه ثقة الإسلام -طاب ثراه- أو في طبقته.

[٤٦.] ومنهم: محمّد بن عبد الله

على ما روى عنه في مواضع من الكافي[١]، ولعلّ هذا الرجل هو محمّد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميريّ أبو جعفر القمّيّ.

ولا ينبغي الشكّ والارتياب في جلالة قدره وعظم منزلته وعلوّ مكانه ورتبته ووفور علمه وثقته كما نصّ عليه في كلام جماعة:

ففي «جش» على ما حكي[٢]: محمّد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميريّ أبو جعفر القمّيّ، كان ثقة، وجهًا، كاتب صاحب الأمر عليه السلام، وسأله مسائل في أبواب الشريعة. قال لنا أحمد بن الحسين: وقفت [على] هذه المسألة التي من أجلها[٣] والتوقيعات بين السطور، وكان له إخوة: جعفر

---

(١) الكافي، ج١، ص٣٢٩، ح١؛ وج٦، ص٢٩٤، ح١٢، ص٣٥٨، ح٦ وفيه: محمّد بن عبد الله بن جعفر.

(٢) حكاه العلّامة الحلّيّ في خلاصة الأقوال، ص٢٦١، الرقم ١١٣.

(٣) كذا، وفي المصدر: وقعت هذه المسائل إليّ في أصلها.

والحسين وأحمد كلّهم ثقات، كان له مكاتبة، ولمحمّد كتب [منها...] روى عنه عليّ بن حاتم القزوينيّ[١].

وفي «صه»: محمّد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميريّ ـ بالحاء المهملة ـ أبو جعفر القمّيّ، كان ثقة، وجهًا، كاتب صاحب الأمر عليه السلام وسأله مسائل في أبواب الشريعة[٢].

وفي كتاب غيبة الشيخ نصّ عليه كتبت[٣] إلى صاحب الأمر عليه السلام وخرجت إليه التوقيعات[٤].

وفي التلخيص بعد ما مرّ: عنه أحمد بن هارون الفاميّ وجعفر بن الحسين عنهما أبو جعفر ابن بابويه «ست»[٥].

وفي النقد: روى عنه أحمد بن هارون الفاميّ وجعفر بن الحسين، روى عنهما محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه «لم، جخ»[٦].

وفي الوجيزة: إنّه ثقة[٧]، انتهى.

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص٣٥٤ – ٣٥٥، الرقم ٩٤٩ باختصار.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٢٦١، الرقم ١١٣.

(٣) كذا، في الأصل (أنّه كاتب)، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) الغيبة للطوسيّ، ص٣٤٥، ح٢٩٥، وص٣٧٤، ذيل ح٣٤٥.

(٥) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٤٠٧.

(٦) نقد الرجال، ج٤، ص٢٤٤ – ٢٤٥، الرقم ٤٧٧.

(٧) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٦٣، الرقم ١٧١٥.

قلت: عدّه من (لم) كما فيما مرّ مع ما نصّ عليه في «جش وصه» وكتاب الغيبة من أنّه كاتب صاحب الأمر ﷺ وسأله مسائل في أبواب الشريعة وخرجت إليه التوقيعات، فلعلّه ليس على ما ينبغي، فافهم.

وكيف كان فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مضى، فتذكّر.

[٤٧.] ومنهم: محمّد بن عليّ

على ما روى عنه في الكافي[١]، ولعلّ هذا الرجل محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن محمّد الهمذانيّ الذي قال في «جش وصه» في حقّه «دي» وكيل الناحية[٢]، فيكون حاله كحال سائر الوكلاء.

وعلى تقدير عدم كونه ذاك فيكون كسائر مَن جهل عندنا شخصه وحاله ممّن روى هو عنه بلا واسطة فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتدبّر.

[٤٨.] ومنهم: محمّد بن عقيل الكلينيّ

وهذا الرجل أحد رجال العدّة الراوين عن سهل وروى في الكافي عنه بلا واسطة العدّة أيضًا عن الحسن بن الحسين... إلى آخره[٣].

---

(١) الكافي، ج١، ص٤٠٦، ح٥؛ وج٤، ص٤٩، ح١٤؛ وفي ج٨، ص١٨، ح٤، و ص٣١، ح٥: محمّد بن عليّ بن معمر.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٣٤٤، الرقم ٩٢٨؛ خلاصة الأقوال، ص٢٥٩، الرقم ١٠٠.

(٣) الكافي، ج٤، ص٢٢٤، ح١.

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كتب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه، فضلًا عن حاله ووصفه عدا ما مرّ نقله عن العلّامة في الخلاصة في تفسير العدّة الراوين عن سهل ومن نقله عنه ذلك[١]، وما أشار إليه في التلخيص والنقد بقولهما فيهما: محمّد بن عقيل الكلينيّ من العدّة الذين روى محمّد بن يعقوب عنهم، عن سهل بن زياد[٢]، انتهى.

إلّا أنّ روايته -طاب ثراه- عنه واعتماده عليه وكونه من أصحابنا الإماميّة الاثنى عشريّة وإكثاره فيها ـ ولو في ضمن العدّة ـ يعطي حسن حاله واثنا عشريّته وجواز الاعتماد عليه وعلى روايته، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فينبغي أن يعدّ الخبر من جهته حسنًا من وجه وصحيحًا من آخر لا يخفى بعد ما مرّ، فتبصّر.

[٤٩.] ومنهم: محمّد بن محمود أبو عبد الله القزوينيّ

فقد روى عنه في الكافي[٣] كما ذكرناه في مطاوي كلماتنا السالفة.

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كتب الرجال على مَن تعرّض لذكر اسمه فضلًا عن حاله ووصفه، غير أنّ اعتماده عليه وروايته عنه يعطي حسن حاله وجواز الاعتماد عليه، فيكون حاله كحال أضرابه ممّن مرّ فيما مرّ لمثل ما مرّ، فتذكّر.

---

(١) خلاصة الأقوال، ص٤٣٠ الفائدة الثالثة.

(٢) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٤١٤؛ نقد الرجال، ج٤، ص٢٦٧، الرقم ٥٥٧.

(٣) الكافي، ج١، ص٤٩، ذيل ح٥.

[٥٠.] ومنهم: محمّد بن يحيى العطّار

وهذا الرجل أحد الرجال الخمسة من العدّة الراوين عن أحمد بن محمّد بن عيسى كما نصّ عليه في أوّل الكافي[١] زيادة على ما مرّ سابقًا في تفسيرها، وقد أكثر الرواية عنه في الكافي[٢] من أوّله إلى آخره بواسطتهم وبغيرها غاية الإكثار، ولا ينبغي الشكّ والارتياب في جلالة قدره وعظم منزلته وعلوّ رتبته ومكانه وثقته كما نصّ عليه جماعة:

ففي «جش» على ما حكي[٣]: محمّد بن يحيى أبوجعفر العطّار [القمّيّ]، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، له كتب [منها...] أخبرنا[٤] عدّة من أصحابنا، عن ابنه أحمد، عن أبيه [بكتبه][٥].

وفي الخلاصة: محمّد بن يحيى أبوجعفر العطّار القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث[٦].

---

(١) الكافي، ج١، ص٤٨ المقدّمة.

(٢) الكافي، ج١، ص١١، ح٤، وص١٢، ح١٠، وص٢٧، ح٣٠، وص٣٠، ح٢، وص٣٢، ح٢، وص٣١، ح٥، وص٣٤، ح٣، وص٣٥، ح٢، وص٣٦، ح١ و٤، وص٣٨، ح٣، وص٤٠، ح٢، وص٤١، ح٧ و٨، وص٤٢، ح١ و٣ وغيره.

(٣) حكاه السيّد التفرشيّ في نقد الرجال، ج٤، ص٣٤٧، الرقم ٥١٦٧.

(٤) كذا، وفي المصدر: أخبرني.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٣٥٣، الرقم ٩٤٦، والزيادات منه.

(٦) خلاصة الأقوال، ص٢٦٠، الرقم١١٠.

وفي الرواشح: أبو جعفر العطّار القمّيّ الثقة الراوية المتكثّرة الرواية، روى عنه أبوجعفر الكلينيّ[١].

وفي التلخيص والنقد: روى عنه الكلينيّ، قمّيّ، كثير الرواية (لم)[٢]، وزاد في الثاني «جخ»[٣].

وفي شرح المشيخة: محمّد بن يحيى العطّار الثقة[٤].

وفي الوجيزة: أنّه ثقة[٥].

فلا بدّ وأن يعدّ الخبر من جهته صحيحًا لذا مضافًا إلى ما مرّ.

هذا ما تبيّن أو تحقّق لي وانكشف لديّ من أشياخ شيخنا الأسبق الأقدم، ومَن روى هو عنهم من أعدادهم وأعيانهم، وما ظهر لي أو ثبت عندي أو وصل إليّ من أحوال طائفة منهم، فتصفّح وتتبّع لعلّك تجد غير هؤلاء أيضًا، وتفحّص في أحوالهم لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرًا غير ما مرّ، فإنّي في الحال فاقد لكثير من الكتب التي لها مدخليّة بأحوال هؤلاء الرجال أو بذكر أعيانهم وأشخاصهم وأعدادهم.

---

(١) لم أعثر على هذه العبارة في الرواشح المطبوعة.

(٢) تلخيص الأقوال المخطوط، ص٤٤٤.

(٣) نقد الرجال، ج٤، ص٣٤٧، الرقم٨١١.

(٤) روضة المتّقين، ج١٤، ص١٦٥.

(٥) الوجيزة للمجلسيّ، ص١٧٥، الرقم١٨٤٠.

الخاتمة

الخاتمة

في أُمور يناسب ذكرها هنا وينبغي التنبيه عليها:

أحدها: أنّه قال شيخنا العلّامة الفهّامة التّقي المتّقي المجلسيّ -طاب ثراه- في شرح المشيخة: وقد يوجد في أوائل سند الكلينيّ: أحمد بن محمّد، فإن تقدّمه خبر يكون فيه أحمد بن محمّد بأن كان قبله: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد أو محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، فهو ابن عيسى أو ابن خالد، وإن لم يكن قبله ذلك فهو أحمد بن محمّد العاصميّ الثقة، والغالب فيه روايته عن عليّ بن الحسن[1]، انتهى.

ولعلّ هذا الكلام منه -طاب ثراه- مبنيّ على انحصار أحمد بن محمّد الذي روى الكلينيّ عنه في هؤلاء الثلاثة، وعلى أنّه -طاب ثراه- لا يروي عن الأوّلين إلّا بواسطة، فحينئذٍ يتّجه ما أفاده -طاب ثراه-.

ولكنّك قد عرفت فيما مرّ عدم انحصار أحمد بن محمّد في هؤلاء الثلاثة، وروايته -طاب ثراه- أيضًا عن الأوّلين بلا واسطة، فحينئذٍ لا يصغو ما أفاده -طاب ثراه- ولا سيّما بإطلاقه عن تأمّل وإشكال.

اللّهم إلّا أن يكون نظره -طاب ثراه- في الشقّ الأوّل من كلامه إلى غلبة استعمال ابن عيسى وابن خالد وكثرة روايته عنهما، وفي الثاني إلى غلبة استعمال العاصميّ وكثرة روايته عنه، فإن تمّ وثبت ذلك -كما هو الأتمّ ولو في الجملة- فلا

---

(١) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٣ -٤٤.

كلام، وإلّا فلا بدّ من الرجوع إلى ما يتميّز به المشتركات من القواعد والشواهد والأمارات ومن أعمالها، فإن وجد ما يوجب الرجحان والترجيح أخذ به وبنى عليه، وإلّا فلا بدّ من التوقّف كما هو الحال في أمثال المقام والرجوع في مقام العمل إلى مقتضى الأصل اللّائق بالمحلّ.

هذا إذا وجد في أوائل السند أحمد بن محمّد، فأمّا إذا وجد أحمد بدون ذكر أبيه ولا يقيّده بأبيه، فالأمر فيه أشكل من جهة اشتراك أحمد الذي روى الكلينيّ -طاب ثراه- بين هؤلاء الثلاثة وبين ابني إدريس وإسحاق الأشعريّين وابن عبد الله بن أُميّة وابن عبد الله ابن بنت البرقيّ في وجه أو قول، وغيرهما في آخر، وابن مهران وابن محمّد الكوفيّ وابن عبد الله على وجه فيهما أيضًا، فلا بدّ حينئذٍ أيضًا من إعمال ما يتميّز [به] المشتركات إن وجد، وإلّا فلا بدّ من التوقّف والرجوع في مقام العمل [إلى] الأخذ بمقتضى الأصل اللّائق بالمحلّ، ولكن لو قيل بمقالة المختار من روايته -طاب ثراه- عن ابني عيسى وخالد بلا واسطة، فلا يبعد حينئذٍ أيضًا المصير إلى كونه أحد الأوّليّين؛ أي ابني عيسى وخالد، ولا سيّما فيما كان قبله عدّة أو محمّد بن يحيى مثلًا؛ لكثرة ذكرهما في الأسانيد وأغلبيّته، وندرة إطلاق مَن عداهما بدون ذكر اسم الأب واللّقب والكنية، وقلّة استعمالهم فيها كذلك غاية القلّة كما هو ظاهر لا يخفى على مَن له تتبّع واطّلاع.

ولو قيل بمقالة مَن عدا المختار فيهما تعيّن البناء على كونه غيرهما مع ما فيه من الإجمال والإبهام إلّا مع كثرة إطلاق البعض وغلبة استعماله وندرتهما بالإضافة إلى مَن عداه وثبوتهما، فتذكّر.

وثانيها: أنّه -طاب ثراه- قال أيضًا في موضع من شرح المشيخة: وكلّما ينقل الشيخ عن المفيد عنه؛ ـ أي عن أحمد ـ فهو ابن الوليد، وكلّما ينقل [عن] الحسين بن عبيد الله الغضائريّ عنه فهو ابن يحيى العطّار[١]، وفي موضع آخر منه: [و] إن وجد؛ -أي لفظة أحمد- في أخبار الشيخ فإن كانت الواسطة الحسين بن عبيد الله الغضائريّ فهو أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار عن أبيه، وإن كانت الواسطة المفيد فهو أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، وهما من مشايخ الإجازة ولم يرد فيهما جرح ولا توثيق إلّا في ابن الوليد فإنّه وثّقه الشهيد الثاني، وعدّ الأصحاب الخبر الذي كان[٢] فيه صحيحًا، وبعضهم توهّم توثيقهما كما هو ظاهرهم، وذكرنا أنّ الظاهر أنّهما من مشايخ الإجازة محضًا ولم يكن لهما كتاب[٣]، انتهى.

قلت: ما ذكره -طاب ثراه- جيّد بحكم الاستقراء في الأسانيد المتضمّنة لرواية الشيخ عن الحسين بن عبيد الله الغضائريّ وعن المفيد -طاب ثراهم-، مضافًا إلى تنصيص جماعة من الأجلّاء على ذلك من دون تأمّل ولا تزلزل ولا ارتياب، ولكن ربّما يوجد أيضًا في كلام الشيخ -طاب ثراه- كروايته أيضًا عن أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن [الـ]جهم أبي غالب الزراريّ كمعاصره السميّ النجاشيّ بواسطة هذين الشيخين الجليلين كما لا يخفى على من راجع الفهرست والأمالي وكتاب الغيبة ولاحظ أسانيدها حقّ الملاحظة.

---

(١) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٣٥.

(٢) كذا، وفي المصدر: كانا، وهو الصحيح.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص٤٤.

فعلى هذا ربّما يتأمّل فيما أفاده -طاب ثراه- ولا سيّما بإطلاقه، اللّهم إلّا أن يتخلّص باختصاص هذه المقالة بأسانيد التهذيب والاستبصار، أو بندرة هذا النوع من الأسانيد ولو بالإضافة إلى تلك الإسانيد وكثرتها وغلبتها ولو بالإضافة إليها، أو لعدم وقوع الاشتباه فيه وعدم الحاجة إلى سابقه كما صرّح إليه -طاب ثراه- في موضع آخر منه بقوله: ويقع في هذه المرتبة -أي مرتبة ابن الوليد ويحيى العطّار- أحمد بن محمّد بن سعد[١] بن عقدة الموثّق، والغالب روايته عن عليّ بن الحسن مع ذكر الجدّ، وأحمد بن محمّد بن سليمان الزراريّ الثقة أبوغالب، والغالب [فيه][٢] وقوعه (بأبي غالب [الزراريّ]) ولا يقع الاشتباه[٣]، انتهى كلامه فتدبّر فيه فإنّه بعد لا يصغو عن شيء.

وثالثها: أنّه -طاب ثراه- قال أيضًا في شرح المشيخة: اعلم أنّه قد يقع من الكلينيّ روايته في أوّل السند عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن فهو العاصميّ فهو: أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة أبوعبد الله، وهو ابن أخي عليّ بن عاصم المحدّث يقال له: العاصميّ، كان ثقة في الحديث سالمًا خيّرًا «جش».

يقال له العاصميّ، ثقة في الحديث، سالم الجنبة، روى عنه محمّد بن أحمد بن الجنيد «ست» لتصريح الكلينيّ في مواضع بأن قال: أحمد بن محمّد العاصميّ، عن عليّ بن الحسن، ويقع في الطبقة الثالثة أحمد بن محمّد بن الحسن [بن] الوليد وأحمد

---

(١) كذا، وفي المصدر: سعيد.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الصدر.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٣٥.

بن محمّد بن يحيى العطّار كثيرًا، ولم يوثقا صريحًا، إلّا أنّ الشهيد الثاني وثّق الأوّل في درايته، وحكى[١] العلّامة [بصحّة] طريق هما فيه.

والذي ذكرناه سابقًا أنّ الباعث على تصحيح الحديث الذي وقعا فيه أنّهما من مشايخ الإجازة والحديث[٢] وتبع الأصحاب العلّامة في ذلك إلّا مَن شذّ، والباعث لهم على ذلك أنّ تصحيح الحديث يستلزم توثيق رجاله سيّما إذا لم يكونوا من المشتبهين ليقال إنّ ذلك من باب الاجتهاد ولا من باب الشهادة[٣]، انتهى.

قلت: ما ذكره -طاب ثراه- جيّد لا يخفى جودته على العارف بالأسانيد والطبقات والشواهد والأمارات الموجبة لتمييز المشتركات ولتبين المجملات والمبهمات.

ورابعها: أنّه -طاب ثراه- قال أيضًا فيه: اعلم أنّ أحمد بن محمّد، يزيد على خمسين رجلًا، كما أنّ أحمد يقرب من مائتي رجل، لكنّ الغالب ذكرهم مع الأب، وإذا ذكر أحمد بن محمّد فالغالب منهم عشرة والأغلب أربعة، فالبزنطيّ مرتبته مرتبة الحسين بن سعيد في الطبقة السابعة، وفي السادسة (أحمد بن محمّد بن عيسى) و(أحمد بن محمّد بن خالد) وهما ثقتان، ويقع الاشتباه فيهما كثيرًا وإن كان الغالب ذكر الأوّل بعنوان (أحمد بن محمّد)، والثاني بعنوان (أحمد بن أبي عبد الله)، لكنّه يقع بعنوان (أحمد بن محمّد) كثيرًا، وكثيرًا ما يرويان عن البزنطيّ، فإذا وقع (أحمد

---

(١) كذا، وفي المصدر: حكم.

(٢) كذا، في الأصل (البحث)، وما أثبتناه لعلّه أصوب.

(٣) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٣٤.

بن محمّد، عن أحمد بن محمّد) فالمراد بالأوّل أحدهما، وبالثاني البزنطيّ.

وقد يقع السهو من نسّاخ الكلينيّ والشيخ بأن يذكر محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، بأن يكون الساقط (عن أحمد بن محمّد) أو (عن أحمد) وهو أكثر بأن كان النسخة (عن أحمد [أو][1] عن أحمد بن محمّد عن ابن[2] أبي نصر)، فتوهّم الناسخ زيادة (أحمد) أو كان [عن] أحمد بن محمّد عن ابن أبي نصر) فأسقط (عن) وهو أكثر، ويقع في الكافي كثيرًا أنّه يروي أوّلًا (عن محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد) أو (عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد) ثمّ يسقط (محمّد بن يحيى) أو (العدّة) ويذكر أحمد بن محمّد، ولا شكّ أنّ مراده (محمّد بن يحيى) أو (عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد) وأسقطهما لاختصاره.

وكثيرًا ما يذكر الشيخ (عن محمّد بن يعقوب عن أحمد بن محمّد) وغرض الشيخ أيضًا غرض الكلينيّ من إسقاط (العدّة) أو (محمّد بن يحيى)، ويعترض على الشيخ أنّه سها وإن كان السهو من الشيخ ليس ببعيد، لكن مثل هذا السهو بعيد؛ لأنّه وقع منه في التهذيب والاستبصار قريبًا من مائة مرّة فيستبعد أنّه كان سهوًا[3] أو توهّم أنّ [الكلينيّ] يروي عنه، بل يمكن أن يقال: عدم فهم الشيخ محال عادة فإنّ فضيلته أعظم من أن يرتاب فيه هذا الريب، وذكر بعض الفضلاء في كلّ مرّة حاشية عليه مشعرة بغلط الشيخ ولم يتفطّن أنّه تبع الكلينيّ في

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٢) كذا، وفي المصدر: عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

(٣) كذا، وفي المصدر: سها.

الاقتصار[١]، انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه.

وهو كما ترى جيّد غاية الجودة، غير أنّ بعض كلماته مبنيّ على امتناع رواية الكلينيّ عن أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ بلا واسطة، وقد عرفت الكلام فيه وما ذكره من عدد أحمد بن محمّد وأحمد بدون القيد، فلعلّه لا يخلو من مساهلة ومسامحة؛ إذ عدد كلّ منهما أزيد ممّا ذكره بكثير كما لا يخفى على الخبير البصير، ولكن الخطب سهل.

وخامسها: أنّه قال بعض مَن عاصرناه -طيّب الله مضجعه- في بعض كلماته ما هذا عين ألفاظه:

روى شيخ الطائفة في التهذيب: سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، ومن ذلك في زياداته حيث قال: سهل، عن عليّ بن مهزيار، عن أبي عليّ بن راشد وهو الحسن بن راشد، عن أبي جعفر عليه السلام.

وفي رواية سهل عن عليّ بن مهزيار إشكال؛ لأنّ الذي يظهر ممّا رواه شيخنا الصدوق في كمال الدين أنّه كان في غيبة مولانا الصاحب عليه السلام في مدّة طويلة، وساق الكلام بذكر ما رواه في الكمال بطوله وتمامه، وقال عقيبه: ولا يخفى أنّ الظاهر من هذه الحكاية بل صريحها أنّ عليّ بن مهزيار كان في غيبة مولانا الصاحب عليه السلام[٢].

ولا يخفى ما فيه؛ إذ تصنيف الكافي من ثقة الإسلام في [الـ]ـغيبة الصغرى،

---

(١) روضة المتّقين، ج١٤، ص٣٣٢ - ٣٣٣.

(٢) لم أعثر على القائل.

ولا يروي عن سهل بن زياد الراوي عن عليّ بن مهزيار إلّا بواسطة كما روى عن العدّة أو غيره عنه، فعلى الحكاية المذكورة يلزم أن يكون عليّ بن مهزيار معاصرًا لثقة الإسلام بل متأخّرًا عنه، وهو قطعيّ الفساد مع أنّه لا يروي عنه إلّا بواسطتين أو أكثر.

وأيضًا قد عدّ عليّ بن مهزيار في الرجال من أصحاب مولانا الرضا والجواد والهادي عليهم السلام وأورد شيخ الطائفة في كتاب الغيبة: عن الحسن بن شمون قال: قرأت هذه الرسالة عن[1] عليّ بن مهزيار عن أبي جعفر الثاني عليه السلام[2]، وساق الكلام بذكر الحديث.. إلى آخره، فقال: ولم يعدّوه من أصحاب مولانا العسكريّ عليه السلام فضلًا عن بقائه إلى زمان الغيبة، بل يمكن أن يقال: إنّ الظاهر من الحكاية المذكورة أنّها في الغيبة الكبرى[3]، انتهى كلامه طاب ثراه.

أقول: في مواضع من هذا المقال تأمّل وإشكال، بل خلل واضح لا يخفى ولا سيّما على العارف بحقيقة الحال، فمنها قوله -طاب ثراه-: وفي رواية سهل عن عليّ بن مهزيار إشكال إذ فيه... أوّلًا: أنّ رواية سهل بن زياد عن عليّ بن مهزيار في غاية الكثرة جدًّا، بل بحيث لا تصل إليها أيدي الشبهة قطعًا، كيف وقد روى ثقة الإسلام -طاب ثراه- في موضع من الكافي هكذا: محمّد بن الحسين[4] وعليّ

---

(١) كذا، وفي المصدر: على.

(٢) الغيبة للطوسيّ، ص٣٤٩، ح٣٠٦.

(٣) لم أعثر على القائل.

(٤) خ ل: الحسن.

بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار قال: كتبت إليه: يا سيّدي رجل دفع إليه مال يحجّ به... إلى آخر الخبر[١].

وفي آخر: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار[٢] قال: كتبت إليه: الرجل يكون في الدار تمنعه حيطانها النظر إلى حمرة المغرب[٣].

وفي آخر: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار قال: كتب أبوالحسن بن الحصين إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي: جعلت فداك قد اختلف موالوك في صلاة الفجر... إلى آخره[٤].

وفي آخر: سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألته، ـ يعني أبا جعفر عليه السلام ـ عن [شيء من] أمر الإمام عليه السلام... إلى آخره[٥].

وفي آخر: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار قال: كتب محمّد بن إبراهيم إلى أبي الحسن عليه السلام: إن رأيت يا سيّدي أن تعلّمني دعاء... إلى آخره[٦].

وفي آخر: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن الحسين[٧] الأشعريّ قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: ما تقول في

---

(١) الكافي، ج١، ص٥٤٧، ح٢٢.
(٢) كذا، وفي المصدر: الريان.
(٣) الكافي، ج٣، ص٢٨١، ح١٥.
(٤) الكافي، ج٣، ص٢٨٢، ح١.
(٥) الكافي، ج١، ص٣٨٤، ح٥، والزيادة منه.
(٦) الكافي، ج٣، ص٣٤٦، ح٢٨.
(٧) خ ل: الحسن.

الفرو... إلى آخره[١].

وفي آخر: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن مهزيار، وعليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار[٢] قال: قرأت في كتاب عبد الله بن محمّد إلى أبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك روى زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام... أنّه قال: «**إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ ـ يعني المسكر ـ فاغسله...**» إلى آخره[٣].

وفي آخر: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار قال: قرأت في كتاب رجل إلى أبي جعفر[٤] عليه السلام: الركعتان اللّتان قبل صلاة الفجر من صلاة اللّيل... إلى آخره[٥].

وفي آخر: محمّد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يضع زكاته كلّها في أهل بيته... إلى آخره[٦].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار قال: كتب إبراهيم بن محمّد بن عمران الهمدانيّ إلى أبي جعفر عليه السلام: إنّي حججت وأنا مخالف

---

(١) الكافي، ج٣، ص٣٩٨، ح٧.

(٢) كذا، وفي المصدر: الحسين بن محمّد، عن عبد الله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ، وعليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار.

(٣) الكافي، ج٣، ص٤٠٧، ح١٤ باختصار.

(٤) خ ل: أبي عبد الله.

(٥) الكافي، ج٣، ص٤٥٠، ح٣٥.

(٦) الكافي، ج٣، ص٥٥٢، ح٨.

وكنت صرورة فدخلت متمتّعًا بالعمرة إلى الحجّ... إلى آخره[١].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار قال: كتب الحسن[٢] بن سعيد إلى أبي الحسن عليه السلام: رجل أحرم بغير غسل أو بغير صلاة... إلى آخره[٣].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد جميعًا، عن عليّ بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: أنّ الرواية قد اختلفت[٤] عن آبائك - عليهم الصلاة والسلام- في الإتمام والقصر[٥] في الحرمين... إلى آخره[٦].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد جميعًا، عن عليّ بن مهزيار، عن عليّ بن حديد قال: كنت مقيمًا بالمدينة في شهر رمضان سنة ثلاث عشرة ومائتين، فلمّا قرب الفطر كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أسأله عن الخروج في عمرة شهر رمضان [أفضل] أو أقيم حتّى ينقضي الشهر... إلى آخره[٧].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل [بن زياد] ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن

---

(١) الكافي، ج٤، ص٢٧٥، ح٥.

(٢) خ ل: الحسين.

(٣) الكافي، ج٤، ص٣٢٧، ح٥.

(٤) كذا، وفي المصدر: اختلف.

(٥) كذا، وفي المصدر: التقصير.

(٦) الكافي، ج٤، ص٥٢٥، ح٨.

(٧) الكافي، ج٤، ص٥٣٦، ح٢.

محمّد، عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن الحسن الأشعريّ قال: كتب بعض موالينا إلى أبي جعفر عليه السلام: إنّ معي امرأة عارفة أحدث تزويجها[١] فهرب... إلى آخره[٢].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار قال: كتب أبو جعفر عليه السلام إلى جعفر وموسى: «وفيما أمرتكما من الأشهاد بكذا وكذا نجاة لكما في آخرتكما وإنفاذًا لما أوصى به أبواكما...» إلى آخره[٣].

وفي آخر: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعًا، عن عليّ بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام إنّ فلانًا ابتاع ضيعة... إلى آخره[٤].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعًا، عن عليّ بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أعلمه أنّ إسحاق بن إبراهيم وقف ضيعة على الحجّ وأُمّ ولده وما فضل عنها للفقراء... إلى أن قال: فكتب عليه السلام: «فهمت يرحمك الله ما ذكرت...» إلى آخره[٥].

وفي آخر: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد، عن عليّ بن مهزيار، عن إبراهيم بن محمّد الهمدانيّ ومحمّد بن جعفر الرزّاز، عن محمّد بن

---

(١) كذا، وفي المصدر: زوجها.

(٢) الكافي، ج٦، ص٨١، ح٩.

(٣) الكافي، ج٧، ص١٤، ح٣.

(٤) الكافي، ج٧، ص٣٦، ح٣٠.

(٥) الكافي، ج٧، ص٦٥، ح٣٠.

عيسى، عن إبراهيم [بن محمّد][1] الهمدانيّ قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام وسألته عن امرأة آجرت ضيعتها... إلى آخره[2].

وثانيًا: أنّ رواية سهل بواسطة العدّة، أو بواسطة غيرهم، أو بدونها في وجه عمّن هو في طبقته، وعمّن هو في طبقة عليّ بن مهزيار من أصحاب الجواد عليه السلام، أو من أصحاب الهادي، أو من أصحاب العسكريّ، أو من أصحاب الأوّلين، أو من أصحاب الآخرين، أو من أصحاب الثلاثة، أو من أصحاب الأوّل ومولانا الرضا عليه السلام أيضًا كثيرة غاية الكثرة، كيف وقد روى في الكافي كذلك عن سهل عن ستّين رجلًا بل أزيد قليلًا أو كثيرًا أو متوسّطًا ويكون بعضهم من أصحاب الجواد عليه السلام وممّن أدرك زمانه، وبعضهم من أصحاب الهادي أو ممّن أدرك زمانه، وبعضهم من أصحاب العسكريّ أو ممّن أدرك زمانه، وبعضهم من أصحاب الأوّلين أو ممّن أدرك زمانهما، وبعضهم من أصحاب الآخرين أو ممّن أدرك زمانهما عليهما السلام، وبعضهم من أصحاب الثلاثة عليهم السلام وممّن أدرك زمانهم، وبعضهم من أصحاب الأوّل ومولانا الرضا عليه السلام وممّن أدرك زمانهما، أو من أصحاب الأخيرين أو الأخير ومولانا الصاحب عجل الله فرجه أو ممّن أدرك زمانهما أو زمانهم -عليهم الصلاة والسلام-.

وكفاك سندًا لما قلناه وشاهدًا عليه زيادة على ما مرّ سابقًا ما رواه في موضع من الكافي عن: محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمّد، قال: كتبت إلى

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٢) الكافي، ج٥، ص٢٧٠، ح٢.

أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الجسم والصورة[١].

وفي آخر: عن سهل، عن إبراهيم بن محمّد الهمدانيّ، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: أقرأني عليّ بن مهزيار كتاب أبيك عليه السلام فيما أوجبه على أصحاب الضياع... إلى آخره[٢].

وفي آخر: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن [محمّد بن] أبي نصر، عن عبدالرحمن بن سالم، عن إسحاق بن عمّار... إلى آخره[٣].

وفي آخر: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن [أحمد بن محمّد][٤] بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّ يوم الجمعة سيّد الأيّام**...» إلى آخره[٥].

وفي آخر: محمّد بن الحسن[٦] [وغيره]، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يخرج إلى ضيعته ويقيم اليوم واليومين... إلى آخره[٧].

---

(١) الكافي، ج١، ص١٠٤، ح٢.

(٢) الكافي، ج١، ص٥٤٧، ح٢٤.

(٣) الكافي، ج٣، ص٢٨٢ - ٢٨٣، ح٢، والزيادة منه.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٥) الكافي، ج٣، ص٤١٤، ح٥.

(٦) خ ل: الحسين.

(٧) الكافي، ج٣، ص٤٣٧، ح٣، والزيادة منه.

وفي آخر بعين هذا الإسناد قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام إنّ أصحابنا يختلفون في صلاة التطوّع... إلى آخره[١].

وفي آخر: عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الريّان، قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: رجل يقضي شيئًا من صلاته الخمسين في المسجد الحرام... إلى آخره[٢].

وفي آخر: عن عدّة من أصحابنا، عن سهل [بن زياد]، عن محمّد بن الريّان قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام [أسأله] عن إنسان أوصى بوصيّة فلم يحفظ الوصيّ... إلى آخره[٣].

وفي آخر: عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أبي هاشم الجعفريّ قال: بعث إليّ أبو الحسن عليه السلام في مرضه.. إلى آخره[٤]، إلى غير ذلك من الأسانيد المتكثّرة المتضمّنة لرواية سهل عن أحمد بن أبي نصر لما هو المفروض والمدّعى.

وثالثًا: أنّ رواية مَن كان في طبقة سهل، عن عليّ بن مهزيار بواسطة العدّة أو غيرهم أيضًا في غاية الكثرة، فقد روى في الكافي في أزيد من الأربعين موضعًا بواسطة الحسين بن محمّد الأشعريّ، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار كما أومأنا إليه في محمّد بن إسماعيل، وقد روى أيضًا في تفسير عليّ بن

---

(١) الكافي، ج٣، ص٤٤٤، ح٨.

(٢) الكافي، ج٣، ص٤٥٥، ح١٩.

(٣) الكافي، ج٧، ص٥٨، ح٧، والزيادات منه.

(٤) الكافي، ج٤، ص٥٦٧، ح٣.

إبراهيم والكافي في مواضع متكثّرة يبلغ مجموعها السبعة بل أزيد، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن عليّ بن مهزيار... إلى آخره[١].

وقد روى في الكافي بواسطة العدّة أو غيرهم مثلًا في مواضع غير ما مرّ تزيد على السبعة: عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن مهزيار[٢].

وروى أيضًا في مواضع خمسة أو أزيد: عن أبي عليّ الأشعريّ، عن الحسن بن عليّ الكوفيّ، عن عليّ بن مهزيار[٣].

وفي موضع آخر بل في موضعين آخرين: عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن عليّ بن مهزيار... إلى آخره[٤].

وروى في موضع آخر منه: عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن عليّ بن مهزيار، [عن رجل] سأل أبا الحسن الماضي عليه السلام عن الصلاة في الثعالب... إلى آخره[٥]، قال عقيبه: عليّ بن مهزيار [قال:] كتب إليه إبراهيم بن عقبة عندنا

---

(١) تفسير القمّيّ، ج١، ص٣٥٤، وص٣٦٩؛ وج٢، ص٥٨، وص٢٢٣، وص٢٧٣؛ والكافي، ج٢، ص٤٣٩، ح٩؛ وج٣، ص٣٠٦، ح٢٥؛ وج٤، ص٥٨٤، ح١.

(٢) الكافي، ج٢، ص٤٢٥، ح٤، وص٥٦٠، ح١٤؛ وج٦، ص٨١، ح٩؛ وج٧، ص٦٥، ح٣٠، وص١٢٦، ح٤.

(٣) الكافي، ج٤، ص٢١٤، ح١١، وص٣١٤، ح٢، وص٥٣٢، ح٣، وص٥٣٩، ح٥، وص٥٥١، ح٢، وص٥٥٢، ح٤، وص٥٦٤، ح٥.

(٤) الكافي، ج٤، ص١٣٦، ح٦؛ وج٧، ص٥٨، ح٣، وص٤٥٦، ح١٠.

(٥) الكافي، ج٣، ص٣٩٩، ح٨.

جوارب... إلى آخره[1].

والحاصل أنّ رواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- في الكافي بواسطتين عن عليّ بن مهزيار في غاية الكثرة، ولازم ذلك بطلان ما رءاه هذا القائل جدًّا.

ورابعًا: أنّ رواية مَن كان في طبقة سهل عمّن كان في طبقة عليّ بن مهزيار، ورواية ثقة الإسلام -طاب ثراه- عنه في الكافي بواسطتين أو أقلّ في غاية الكثرة بحيث لا تصل إليها أيدي الشبهة، ولازم ذلك أيضًا بطلان ما رآه هذا القائل جدًّا فتفطّن ولا تغفل، ولعلّه سيأتي أيضًا ما يوضّح ذلك ويؤكّده، فترقّب.

ومنها قوله -طاب ثراه-: لأنّ الذي يظهر ما رواه الصدوق في كمال الدين أنّه كان في غيبة مولانا الصاحب عليه السلام إذ فيه:

أوّلًا: أنّ هذا التعليل ومساقه كما ترى منشأ الإشكال في رواية سهل عن عليّ بن مهزيار، وسند لبيان امتناعها، مع أنّ صحّة رواية سهل عنه غير منوطة بالحكاية المفروضة ولا بصدقها وصحّتها أصلًا، بل ولا بمساعدتها أيضًا جدًّا كما هو ظاهر لا يخفى.

وثانيًا: أنّ مفاد هذه الحكاية حينئذٍ على فرض صحّتها إنّما هو امتناع حياة عليّ بن مهزيار وبقاؤه إلى زمان الغيبة، وهذا كما ترى لا يوجب امتناع رواية سهل عنه بوجه، ولا سيّما مع ملاحظة عدم استلزام رواية سهل عن عليّ لاتّحاد زمان الرواية عنه مع زمان سماعها واستماعها منه، ولا لكونها في حياته أيضًا، فكيف يمتنع روايته عنه كما رآه هذا القائل، بل ولعمري أنّ هذا لشيء عجاب لا ينبغي توهّمه

---

(١) الكافي، ج٣، ص٣٩٩، ح٩، والزيادات منه.

من مثله -طاب ثراه- فضلًا عن ميله إليه أو قوله به.

وثالثًا: أنّ مفاد كلام هذا القائل هذا أنّ صحّة الحكاية المفروضة وصدقها مانع عن صحّة روايته عنه، ودليل على امتناعها، وهو كما ترى فرع ثبوت الملازمة بين الأمرين مع أنّه لا ملازمة بينهما أصلًا ولا دليل عليها أصلًا.

ولقائل أن يقول بصحّة الحكاية المفروضة ويختار صدقها، ولا يقول بامتناع روايته عنه، أو يقول بصحّتها كما له أيضًا أن يقول بامتناعها مثلًا ولا يقول بصحّة الحكاية، أو يقول بامتناعها وبكذبها، أو يقول بصحّة روايته عنه ولا يقول في الحكاية المفروضة بشيء من الصحّة والبطلان ولا بالامتناع والإمكان ويتأمّل، أو يتوقّف فيها صحّةً وبطلانًا وامتناعًا وإمكانًا كما هو ظاهر على أنّه لقائل أن يقول ببطلان الحكاية المفروضة أي بطلان نسبتها إلى عليّ بن مهزيار المفروض، ووقوع السهو والغلط فيها من نسّاخ كتاب كمال الدين أو من رواتها أو من مؤلّفه الصدوق -طاب ثراه-، فيكون المنسوب إليه هذه الحكاية غير عليّ بن مهزيار إمّا إبراهيم بن مهزيار أو عليّ بن إبراهيم بن مهزيار.

وبيان ذلك أنّ لمهزيار -على ما يستفاد من كلمات أرباب الرجال ومن أسانيد الأخبار- بنون أربعة:

أحدهم: أحمد بن مهزيار على ما يظهر من كمال الدين حيث قال فيه: وحدّثنا عليّ بن أحمد بن مهزيار ﷺ قال: حدّثنا[1] أبو الحسين محمّد بن [عليّ بن][2] جعفر

(١) كذا، وفي المصدر: حدّثني.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

الأسديّ قال: حدّثني أحمد بن إبراهيم قال: دخلت عليّ حكيمة... إلى آخره[١].

ولم أقف فيما حضرني الآن من كتب الرجال على مَن تعرّض لذكر أحمد بن مهزيار ولا لابنه أصلًا، فهو كابنه عليّ مجهول الحال، ولا يمكن أن تكون الحكاية المفروضة منسوبة إلى عليّ بن أحمد بن مهزيار، فيكون لفظ أحمد وابن ساقطتين إلّا بتكلّف تامّ وتعسّف شديد غير لائق بالمقام ولا سيّما مع ما سيأتي.

وثانيهم: الحسن بن مهزيار على ما يظهر من «جش» حيث قال في ترجمة فضالة: له كتاب النوادر أخبرنا جماعة عن أحمد بن محمّد الزراريّ قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن مهزيار، عن أبيه، [عن أبيه] قال: حدّثني فضالة... إلى آخره[٢].

ولم أقف إلى الآن فيما حضرني من كلمات أرباب الرجال ولا غيرهم على مَن تعرّض لذكر الحسن بن مهزيار ولا لولده محمّد، وهو أيضًا كولده مجهول الحال، ولا يمكن انتساب هذه الحكاية إلّا بتكلّف شديد وتعسّف إضمار غير سديد.

وثالثهم: إبراهيم بن مهزيار المكنّى بأبي إسحاق على ما نصّ عليه أرباب الرجال وتضمّنه أسانيد متكثّرة من الأخبار الآتي إلى بعضها الإشارة.

وقد قال «جش» في حقّ هذا الرجل: إبراهيم بن مهزيار أبو إسحاق الأهوازيّ، له كتاب البشارات أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: [حدّثنا] محمّد بن عبدالجبّار، عن إبراهيم به[٣].

---

(١) كمال الدين، ص٥٠١، ح٢٧.

(٢) الرجال للنجاشيّ، ص٣١١، الرقم ٨٥٠، والزيادة منه.

(٣) الرجال للنجاشيّ، ص١٦، الرقم ١٧، والزيادة منه.

وعن «جخ» أنّه من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام[١].

وفي «صه» طريق الصدوق إلى بحر السقا صحيح وهو في طريقه[٢].

وعن ربيع الشيعة أنّه من سفراء الصاحب عليه السلام والأبواب المعروفين الذين لا تختلف الاثنا عشريّة فيهم[٣]، ويلزم من ذلك كونه من أصحاب أبي محمّد عليه السلام بل والصاحب عليه السلام أيضًا، ويعضده أيضًا ما سيأتي، فعدّه من «لم» كما عن «د» ليس على ما ينبغي جدًّا.

ورابعهم: عليّ بن مهزيار المكنّى بأبي الحسن، وهذا الرجل ممّن لا ينبغي الشكّ في جلالة قدره ووفور علمه وثقته كما نصّ عليه جماعة:

ففي «جش»: عليّ بن مهزيار الأهوازيّ أبو الحسن، دورقيّ الأصل، [مولى]، كان أبوه نصرانيًّا [فأسلم]، وقد قيل: إنّ عليًّا [أيضًا] أسلم وهو صغير، ومَنّ الله عليه بمعرفة هذا الأمر وتفقّه، وروى عن الرضا وأبي جعفر عليهما السلام واختصّ بأبي جعفر الثاني عليه السلام وتوكّل له وعظم محلّه منه، وكذلك أبو الحسن الثالث عليه السلام وتوكّل لهم في بعض النواحي، وخرجت إلى الشيعة فيه توقيعات بكلّ خير، وكان ثقة في روايته لا يطعن عليه، صحيح الاعتقاد[٤]، وصنّف الكتب المشهورة وهي مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة... إلى أن قال: وزاد على كتب الحسين بن سعيد

---

(١) الرجال للطوسيّ، ص٣٧٤، الرقم ١٩، وص٣٨٣، الرقم ١٠.

(٢) خلاصة الأقوال، ص٥١، الرقم ١٧، وص٤٣٩ في الفائدة الثامنة.

(٣) منقول في نقد الرجال، ج١، ص٩٠، ضمن الرقم ١٢١.

(٤) كذا، وفي المصدر: صحيحًا اعتقاده.

كتاب الحروف وكتاب القائم وكتاب البشارات وكتاب الأنبياء وكتاب النوادر ومسائل[١] عليّ بن أسباط. أخبرنا أحمد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله، والحسين بن أحمد بن موسى بن هدية، عن جعفر بن محمّد، عن محمّد بن الحسن بن عليّ، عن أبيه، عن جدّه بكتبه جميعها. وروى كتب عليّ بن مهزيار أخوه إبراهيم. أخبرنا [أبوعبد الله القزوينيّ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا][٢] عبد الله بن جعفر، عن إبراهيم، عن أخيه عليّ بها. فأمّا رواية العبّاس بن معروف فأخبرنا بها عليّ بن أحمد، [عن محمّد بن الحسن][٣]، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن العبّاس، عن عليّ بكتبه كلّها[٤].

وعن «ست»: جليل القدر، واسع الرواية، ثقة، له ثلاثة وثلاثون كتابًا[٥].

وعن «جخ»: ثقة صحيح «ضا، د ى»[٦].

وفي «صه»: عليّ بن مهزيار -بالزاي قبل الياء المنقّطة تحتها نقطتين والراء أخيرًا- الأهوازيّ، أبو الحسن، دورقيّ الأصل، مولى، كان أبوه نصرانيًّا... إلى قول «جش»: صحيح الاعتقاد وزاد فيه: كما في «كش»: قال حمدويه بن نصير: لمّا

---

(١) كذا، وفي المصدر: رسائل.

(٢) كذا، أثبتناه من المصدر.

(٣) كذا، أثبتناه من المصدر.

(٤) الرجال للنجاشيّ، ص٢٥٣ - ٢٥٤، الرقم ٦٦٤.

(٥) الفهرست للطوسيّ، ص١٥٢، الرقم ٦.

(٦) الرجال للطوسيّ، ص٣٨٨، الرقم ٣.

مات عبد الله بن جندب قام عليّ بن مهزيار مقامه[١].

وفي كتاب الغيبة: ومنهم عليّ بن مهزيار الأهوازيّ وكان محمودًا: أخبرني جماعة عن التلعكبريّ، عن أحمد بن عليّ الزراريّ[٢]، عن الحسين بن عليّ، عن أبي الحسن اللحميّ[٣]، عن أحمد بن بندار[٤] الإسكافيّ، عن العلاء المذاريّ[٥]، عن الحسن بن شمون قال: قرأت هذه الرسالة عن عليّ بن مهزيار، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام بخطّه:

«**بسم الله الرحمن الرحيم يا عليّ أحسن الله جزاك، وأسكنك جنّته، ومنعك من الخزي في الدنيا والآخرة، وحشرك الله معنا، يا عليّ قد تلوتك وخبرتك[٦] في الصحبة[٧] والطاعة والخدمة، والتوقير والقيام بما يجب عليك، فلو قلت إنّي لم أرَ مثلك لرجوت أن أكون صادقًا، فجزاك الله جنّات الفردوس نزلًا، فما خفي عليّ مقامك ولا خدمتك في الحرّ والبرد، في اللّيل والنهار، فأسأل الله إذا جمع الخلائق للقيامة أن يحبوك برحمة تغتبط بها إنّه سميع الدعاء**»[٨].

---

(١) خلاصة الأقوال، ص١٧٥، الرقم ٦؛ و التحرير للطاوسيّ، ص٣٤٢، الرقم ٢٣٤.

(٢) كذا، وفي المصدر: الرازي.

(٣) خ ل: اللخميّ، وفي المصدر: البلخيّ.

(٤) كذا، وفي المصدر: ما بندار.

(٥) كذا، وفي المصدر: النداريّ، ونقل في الهامش عن البحار كما في المتن.

(٦) كذا، وفي المصدر: قد بلوتك، وخ ل: خبرتك.

(٧) كذا، وفي المصدر:النصيحة.

(٨) الغيبة للطوسيّ، ص٣٤٩، ح٣٠٦.

وفي البصائر: حدّثنا الحسن بن عليّ السرسونيّ، عن إبراهيم بن مهزيار قال: كان أبوالحسن عليه السلام كتب إلى عليّ بن مهزيار يأمره أن يعمل له مقدار الساعات، فحملناه إليه في سنة ثمان وعشرين ومائتين، فلمّا صرنا نسأله[1] كتب يعلمه قدومه ويستأذنه في المصير إليه وعن الوقت الذي نسير إليه فيه، واستأذن لإبراهيم فورد الجواب بالإذن إنّا نصير إليه بعد الظهر، فخرجنا جميعًا إلى أن صرنا في يوم صائف شديد الحرّ ومعنا مسرور غلام عليّ بن مهزيار، فلمّا أن دنونا[2] من قصره إذا بلال قائم ينتظرنا، وكان بلال غلام أبي الحسن عليه السلام فقال: ادخلوا، فدخلنا حجرة فقد نالنا من العطش أمر عظيم، فما قعدنا حينًا حتّى خرج إلينا بعض الخدم ومعه قلال من ماء بارد[3] ما يكون، فشربنا ثمّ دعا بعليّ بن مهزيار فلبث عنده إلى بعد العصر، ثمّ دعاني فسلّمت عليه [واستأذنته أن يناولني يده فأقبّلها، فمدّ يده عليه السلام فقبّلتها] ودعاني فقعدت ثمّ قمت فودّعته، فلمّا خرجت من باب البيت ناداني عليه السلام فقال: «**يا إبراهيم**»، فقلت: لبّيك يا سيّدي، فقال: «**لا تبرح فلم نزل جالسًا ومسرور غلامنا معنا**» فأمر أن ينصب المقدار، ثمّ خرج عليه السلام فألقى له كرسيًّا فجلس عليه وألقى لعليّ بن مهزيار كرسيًّا عن يساره فجلس، وكنت أنا بجنب المقدار، فسقطت حصاة فقال مسرور: هشت، فقال عليه السلام: **هشت ثمانية؟** فقلنا: نعم يا سيّدي، ولبثنا عنده إلى المساء ثمّ خرجنا.

---

(١) كذا، وفي المصدر: بسيالة.

(٢) كذا، وفي المصدر: دنوا.

(٣) كذا، وفي المصدر: أبرد.

فقال لعليّ: ردّ إليّ مسرورًا بالغداة، فوجهه إليه فلمّا أن دخل قال له بالفارسيّة: بار خدايا چون؟ فقلت له: نيك يا سيّدي، فمن نضر فقال للمسرور: دربند دربند، فأغلق الباب ثم ألقى رداءه عليّ يخيفني من نصر [حتّى سألني عمّا أراد، فلقيه عليّ بن مهزيار فقال له: كلّ هذا حرفًا من نصر] فقال: يا أبا الحسن يكاد[١] خوفي من عمرو بن قرح... الخبر[٢].

هذا، ولا يخفى عليك أنّ لعليّ بن مهزيار ابنان: أحدهما: المسمّى بمحمّد حسبما نصّ عليه في «صه» بقوله: محمّد بن عليّ بن مهزيار -بالزاي بعد الهاء والباء المنقّطة تحتها نقطتين والراء أخيرًا- من أصحاب أبي الحسن الثالث الهادي عليه السلام ثقة[٣].

وفي التوقيع الرفيع المرويّ في كتاب كمال الدين والغيبة والاحتجاج بقوله: «وأمّا محمّد بن عليّ مهزيار [الأهوازيّ] فسيصلح الله [له] قلبه ويزيل عنه شكّه»[٤].

وثانيهما: المسمّى بالحسن على ما نصّ عليه فيما مرّ نقله عن «جش» بقوله: عن محمّد بن الحسن بن عليّ بن مهزيار، عن أبيه، عن جدّه[٥].

وفي تفسير عليّ بن إبراهيم أيضًا بقوله: أخبرنا الحسن بن عليّ بن مهزيار، عن

---

(١) كذا في المصدر، وفي الأصل: بكما.

(٢) بصائر الدرجات، ص٣٥٧، ح١٥.

(٣) خلاصة الأقوال، ص٢٤١، الرقم ٢١.

(٤) كمال الدين، ص٤٨٥، ذيل ح٤ والزيادات منه؛ الغيبة للطوسيّ، ص٢٩١؛ الاحتجاج، ص٢٨٣.

(٥) الرجال للنجاشيّ، ص٢٥٣، ذيل الرقم ٦٦٤.

أبيه، عن ابن أبي عمير... إلى آخره[١].

وفي الخبر المرويّ في كمال الدين المتضمّن لهذه الحكاية بقوله: حدّثنا أبوالحسين[٢] عليّ بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام قال: وجدت في كتاب أبي رضي الله عنه [قال:] حدّثنا محمّد بن أحمد الطوال، عن أبيه، عن الحسن بن عليّ الطبريّ، عن أبي جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ بن [إبراهيم بن] مهزيار قال: سمعت أبي يقول: سمعت جدّي[٣] عليّ بن [إبراهيم بن] مهزيار يقول: كنت نائمًا في مرقدي إذ رأيت فيما يرى النائم قائلًا يقول لي: حجّ [في هذه السنة][٤] فإنّك تلقي صاحب زمانك. قال عليّ بن مهزيار: فانتبهت فرحًا مسرورًا[٥] فما زلت في الصلاة حتّى انفجر عمود الصبح وفرغت من صلاتي وخرجت أسأل عن الحاجّ فوجدت فرقة تريد الخروج، فبادرت مع أوّل مَن خرج، فما زلت كذلك حتّى خرجوا وخرجت بخروجهم أريد الكوفة، فلمّا وافيتها نزلت عن راحلتي وسلمت متاعي إلى ثقات إخواني وخرجت أسأل عن آل أبي محمّد عليهم السلام، فما زلت كذلك فلم أجد أثرًا ولا سمعت خبرًا، وخرجت في أوّل مَن خرج أريد المدينة،

---

(١) تفسير القمّيّ، ج١، ص٣٣٥.

(٢) كذا، وفي المصدر: الحسن.

(٣) خ ل: أبي.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٥) كذا، وفي المصدر: وأنا فرح مسرور.

فلمّا دخلتها لم أتمالك أن نزلت عن راحلتي وسلّمت رحلي إلى ثقات إخواني، وخرجت أسأل [عن] الخبر وأقفو الأثر فلا خبرًا سمعت ولا أثرًا وجدت، فلم أزل كذلك إلى أن نفر الناس إلى مكّة، وخرجت مع مَن خرج، حتّى وافيت مكّة، ونزلت فاستوثقت من رحلي وخرجت أسأل عن آل أبي محمّد ﷺ فلم أسمع خبرًا ولا وجدت أثرًا، فما زلت بين الأياس والرجاء متفكّرًا في أمري وعائبًا [على] نفسي وقد جنّ اللّيل أراقب إلى أن يخلو لي وجه الكعبة لأطوف بها وأسأل الله أن يعرفني أملي فيها، فبينما أنا كذلك وقد خلا لي وجه الكعبة إذ قمت إلى الطواف، فإذا [أنا] بفتى مليح الوجه، طيّب الروح[١] متزر ببردة متّشح بأُخرى، وقد عطف بردائه على عاتقه فحركته[٢] فالتفت إليّ فقال: ممَّن الرجل؟ فقلت: من الأهواز، فقال: أتعرف بها ابن الخصيب؟ فقلت: ﷺ دعي فأجاب، فقال: ﷺ ولقد كان بالنهار صائمًا وباللّيل قائمًا وللقرآن تاليًا ولنا مواليًا [فقال:] أتعرف بها عليّ بن [إبراهيم بن] مهزيار؟ فقلت: أنا عليّ [بن مهزيار][٣] فقال: أهلًا وسهلًا بك يا أبا الحسن أتعرف الصريحين؟ قلت: نعم، قال: ومَن هما؟ قلت: محمّد وموسى، [ثمّ] قال: ما فعلت العلامة التي بينك وبين أبي محمّدﷺ؟ فقلت: معي، فقال: أخرجها إليّ. فأخرجت إليه خاتمًا حسنًا على فصّه (محمّد وعليّ)، فلمّا رآه[٤] بكى

---

(١) كذا، وفي المصدر: الرائحة.

(٢) خ ل: فرعته.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

(٤) كذا، وفي المصدر: رأى ذلك.

[مليًّا ورنّ شجيًّا، فأقبل يبكي] بكاءً طويلًا وهو يقول: رحمك الله يا أبا محمّد فلقد كنت إمامًا عادلًا ابن أئمّة وأبا إمام، أسكنك الله الفردوس الأعلى مع آبائك ﷺ، ثمّ قال: يا أبا الحسن صر إلى رحلك وكن على أهبة السفر[1] حتّى إذا ذهب الثلث من اللّيل وبقي الثلثان فالحقّ بنا فإنّك ترى مناك [إن شاء الله].

قال ابن مهزيار: فانصرفت[2] إلى رحلي أطيل التفكّر حتى إذا هجم الوقت، فقمت إلى رحلي فأصلحته وقدمت راحلتي فحملتها وصرت في متنها حتّى لحقت الشعب فإذا أنا بالفتى هناك يقول: أهلًا وسهلًا [بك] يا أبا الحسن طوبى لك فقد أذن لك، فسار فسرت بسيره حتّى جاز بي عرفات ومنى، حتّى صرت في أسفل ذروة [جبل] الطائف فقال لي: يا أبا الحسن أنزل فخذ في أهبة الصلاة، فنزل ونزلت حتّى فرغ من صلاته وفرغت [من صلاتي] ثمّ قال لي: خذ في صلاة الفجر وأوجز، وأوجزت فيها وسلم وعفر وجهه في التراب، ثمّ ركب وأمرني بالركوب [فركبت]، ثمّ سار وسرت بسيره حتّى علا الذروة فقال: ألمح هل ترى شيئًا؟ فلمحت فرأيت بقعة نزهة كثيرة العشب والكلاء [فقلت: يا سيّدي أرى بقعة نزهة كثيرة العشب والكلاء] فقال [لي]: هل ترى في أعلاها شيئًا؟ فلمحت فإذا أنا بكثيب [من] رمل فوقه بيت من شعر يتوقّد نورًا فقال لي: هل رأيت شيئًا؟ فقلت: أرى كذا وكذا، فقال لي: يابن مهزيار طب نفسًا وقرّ عينًا فإنّ هناك أمل كلّ آمل ثمّ قال لي: انطلق بنا.

---

(١) خ ل: أهبة من كفايتك.

(٢) كذا، وفي المصدر: فصرت.

فسار وسرت حتّى صار في أسفل الذروة ثمّ قال: أنزل فههنا يذل كلّ صعب، فنزل ونزلت حتّى قال لي: يابن مهزيار خل عن زمام الراحلة، قلت: على مَن أخلفها وليس ههنا أحد؟ فقال: إنّ هذا حرم لا يدخله إلّا وليّ، ولا يخرج منها إلّا وليّ، فخليت عن الراحلة فسار وسرت معه، فلمّا دنا من الخباء سبقني وقال لي: [قف] هناك إلى أن يؤذن لك، فما كان إلّا هنيئة فخرج إليّ وهو يقول: طوبى لك فقد أُعطِيتَ سؤلك. قال: فدخلت عليه -صلوات الله عليه- وهو جالس على [نمط] عليه نطع أديم أحمر متكئ على مسورة أديم، فسلّمت [عليه] فرد عليّ السلام ولمحته فرأيت وجهًا[1] مثل فلقة قمر، لا بالخرق ولا بالبزق، ولا بالطويل الشامخ ولا بالقصير اللّاصق، ممدود القامة، صلب الجبين، أزج الحاجبين، أدعج العينين، أقنى الأنف، سهل الخدّين، على خدّه الأيمن خال، فلمّا أن بصرت به حار عقلي في نعته وصفته فقال [لي]: يابن مهزيار كيف خلفت إخوانك بالعراق؟ قلت: في ضنك عيش وهناة، قد تواترت عليهم سيوف بني الشيصبان فقال: **قاتلهم الله أنى يؤفكون كأنّي بالقوم قد قُتِلوا في ديارهم وأخذهم أمر ربّهم ليلًا ونهارًا**، فقلت: متى يكون ذلك يابن رسول الله ﷺ؟ فقال: **إذا حيل بينكم وبين سبيل الكعبة بأقوام لا خلاق لهم والله ورسوله منهم براء وظهرت الحمرة في السماء ثلاثًا فيها أعمدة كأعمدة اللّجين يتلألأ نورًا ويخرج الشروس[2] من أرمينيّة وآذربيجان يريد وراء الريّ الجبل الأسود المتلاحم بالجبل الأحمر، لزيق جبل طالقان، فيكون بينه وبين المروزيّ**

---

(١) كذا، وفي المصدر: وجهه.

(٢) خ ل: الرؤس، وفي المصدر: السروسيّ.

وقعة صلبانية[١] يشيب فيها الصغير ويهرم منها الكبير [ويظهر القتل بينهما] فعندها توقعوا خروجه إلى الزوراء، فلا يلبث فيها[٢] حتّى يوافي باهات[٣]، ثمّ يوافي واسط[٤] العراق، فيقيم بها سنة أو دونها، ثمّ يخرج إلى كوفان فيكون بينهم وقعة من النجف إلى الحيرة إلى الغريّ وقعة شديدة تذهل منها العقول، فعندها يكون بوار الفئتين وعلى الله حصاد الباقين، ثمّ تلا [قوله تعالى]: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[٥] فقلت: سيّدي يابن رسول الله ما الأمر؟ قال: **نحن[٦] أمر الله وجنوده**، قلت: سيّدي يابن رسول الله حان الوقت؟ قال: **﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾[٧]** الخبر، فتدبّر فيه.

ولإبراهيم بن مهزيار أيضًا ابنان: أحدهما: محمّد على ما نصّ عليه في كتب الرجال وفي أسانيد الأخبار فعن «جخ»: محمّد بن إبراهيم بن مهزيار من أصحاب العسكريّ عليه السلام[٨].

وعن «كش»: أنّ أباه إبراهيم لمّا حضره الموت دفع إليه مالًا وأعطاه علامة لمن

---

(١) خ ل: سلمانية، وفي المصدر: صيلمانية.

(٢) كذا، وفي المصدر: بها.

(٣) خ ل: هات.

(٤) خ ل: وسط.

(٥) سورة يونس: ٢٤.

(٦) كذا في المصدر، وفي الأصل: يجيء.

(٧) سورة القمر: ١؛ كمال الدين، ص٤٦٥ - ٤٧٠، ح٢٣، والزيادات منه.

(٨) الرجال للطوسيّ، ص٤٠٢، الرقم ١٥.

يسلّم إليه المال، فدخل إليه شيخ فقال: أنا العمريّ، فأعطاه المال[١].

وفي كمال الدين ما مرّ ذكره في القاسم بن العلاء وفيه التصريح بأنّ من وكلائه عليهم السلام من الأهواز محمّد بن إبراهيم بن مهزيار[٢]، وفيه أيضًا: حدّثنا محمّد بن الحسن رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله، عن عليّ بن محمّد الرازيّ المعروف بعلّان الكلينيّ قال: حدّثني [محمّد بن] جبرئيل الأهوازيّ، عن إبراهيم ومحمّد ابني الفرج، عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار أنّه ورد العراق شاكًّا مرتادًا، فخرج إليه:

«قل للمهزياريّ قد فهمنا ما حكيته عن موالينا بناحيتكم فقل لهم: أما سمعتم الله عزّ وجلّ... أظننتم أنّ الله قد قطع السبب بينه وبين خلقه، كلّا، ما كان ذلك ولا يكون حتّى تقوم الساعة ويظهر أمر الله وهم كارهون، يا محمّد بن إبراهيم لا يدخلك الشكّ فيما قدمت له فإنّ الله لا يخلّي الأرض من حجّة، أليس قال لك أبوك قبل وفاته: أحضر الساعة مَن يعير هذه الدنانير التي عندي: فلما أبطأ ذلك عليه وخاف الشيخ على نفسه الوحا قال [لك]: عيّرها على نفسك فأخرج إليك كيسًا كبيرًا وعندك بالحضرة ثلاثة أكياس وصرّة فيها دنانير مختلفة النقد، فعيّرتها وختم الشيخ عليها بخاتمه وقال لك: اختم مع خاتمي فإن أعش فأنا أحقّ بها، وإن مت فاتّق الله به في نفسك وأولى ثمّ فيّ، فخلصني وكن عند ظنّي بك، أخرج رحمك الله الدنانير التي استفضلتها من بين النقدين من حسابنا وهي بضعة عشر [دينارًا] واسترد من قبلك فإنّ الزمان أصعب ممّا كان وحسبنا الله ونعم الوكيل».

---

(١) اختيار معرفة الرجال، ص٢٣.

(٢) كمال الدين، ص٤٤٢، ح١٦.

قال محمّد بن إبراهيم: [وقدمت العسكر زائرًا فقصدت الناحية، فلقيتني امرأة وقالت: أنت محمّد بن إبراهيم]؟ فقلت: نعم، فقالت [لي]: انصرف فإنّك لا تصل في هذا الوقت وارجع اللّيلة فإنّ الباب مفتوح لك فادخل الدار واقصد البيت الذي فيه السراج، ففعلت وقصدت الباب فإذا هو مفتوح فدخلت الدار وقصدت البيت الذي فيه السراج[١] فبينا أنا بين القبرين أنتحب وأبكي إذ سمعت صوتًا وهو يقول: يا محمّد اتّق الله وتب من كلّما أنت عليه فقد قلّدت أمرًا عظيمًا[٢].

وفي كتاب الغيبة: أخبرنا جماعة، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، عن محمّد بن يعقوب رفعه إلى محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، قال: شككت عند مضي أبي محمّد عليه السلام وكان اجتمع عند أبي مال جليل فحمله فركب في السفينة وخرجت معه مشيعًا له فوعك وعكًا شديدًا فقال: يا بنيّ ردّني ردّني فهو الموت واتّق الله في هذا المال وأوصى إليّ ومات. فقلت في نفسي: لم يكن أبي ليوصّي بشيء غير صحيح أحمل هذا المال إلى العراق وأكتري دارًا على الشطّ ولا أخبر أحدًا، فإن وضح لي شيء كوضوحه أيّام أبي محمّد عليه السلام أنفذته وإلّا تصدّقت به، فقدمت العراق واكتريت دارًا على الشطّ وبقيت أيّامًا، فإذا أنا برسول معه رقعة فيها: «**يا محمّد معك كذا وكذا في جوف كذا وكذا**» حتّى نصّ[٣] عليّ جميع ما معي ممّا لم أحط به علمًا، فسلّمت المال إلى الرسول، وبقيت أيّامًا لا يرفع بي رأس فاغتممت فخرج

---

(١) كذا، وفي المصدر: الذي وصفته.

(٢) كمال الدين، ص٤٨٦ - ٤٨٧، ح٨.

(٣) خ ل: قص، وكذا في المصدر.

إليّ: «**قد أقمناك مقام أبيك فأحمد الله**»[١] الخبر.

ورواه في الكافي: عن الحسين بن محمّد[٢]، عن محمّد بن حمويه السويداويّ، عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، قال: شككت عند مضي أبي محمّد عليه السلام... إلى آخر الحديث بعينه، إلّا أنّ فيه فقال: يا بنيّ ردّني فهو الموت... ولا يرفع لي رأس واغتممت فخرج إليّ: «**قد أقمناك مقام أبيك فأحمد الله**»[٣].

وثانيهما: عليّ المكنّى بأبي الحسين على ما رواه الشيخ في كتاب الغيبة بقوله فيه: وأخبرنا جماعة، عن التلعكبريّ، عن أحمد بن عليّ الزراريّ[٤]، عن عليّ بن الحسين، عن رجل -ذُكِر أنّه من أهل قزوين لم يذكر اسمه-، عن حبيب بن محمّد بن يونس بن شاذان الصنعانيّ قال: دخلت على[٥] عليّ بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازيّ فسألته عن آل أبي محمّد عليه السلام قال: يا أخي لقد سألت عن أمر عظيم، حججت عشرين سنة كلًّا أطلب به عيان الإمام فلم أجد إلى ذلك سبيلًا فبينا أنا ليلة نائم في مرقدي إذا رأيت قائلًا يقول: يا عليّ بن إبراهيم قد أذن الله لك في الحجّ، فلم أعقل ليلتي حتّى أصبحت وأنا مفكّر في أمري أرقب الموسم ليلي ونهاري. فلمّا كان وقت الموسم أصلحت أمري وخرجت متوجّهًا نحو المدينة، فما زلت كذلك حتّى دخلت يثرب،

---

(١) الغيبة للطوسيّ، ص٢٨١، ح٢٣٩.

(٢) كذا، وفي المصدر: عليّ بن محمّد.

(٣) الكافي، ج١، ص٥١٨، ح٥.

(٤) خ ل: الرازي، وكذا في المصدر.

(٥) كذا، وفي المصدر: إلى.

فسألت عن آل أبي محمّدﷺ فلم أجد [له] أثرًا ولا سمعت له خبرًا، فأقمت مفكّرًا في أمري حتّى خرجت من المدينة أريد مكّة، فدخلت الجحفة وأقمت بها يومًا وخرجت منها متوجّهًا نحو الغدير - وهو على أربعة أميال من الجحفة -، فلمّا أن دخلت المسجد صلّيت وعفّرت واجتهدت في الدعاء وابتهلت إلى الله لهم وخرجت أريد عسفان، فما زلت كذلك حتّى دخلت مكّة فأقمت بها أيّامًا أطوف البيت واعتكفت، فبينا أنا ليلة في الطواف فإذا أنا بفتى حسن الوجه طيّب الرائحة يتبختر في مشيه طائف حول البيت، فحسن ظنّي به[1] فقمت نحوه فحككته فقال لي: من أين الرجل؟ فقلت: من أهل العراق، فقال لي: من أيّ العراق؟ قلت: من الأهواز، فقال لي: تعرف الخصيبي[2]؟ فقلت: ﵀ دعي فأجاب، فقال: ﵀ فما كان أطول ليلته وأكثر تبتله وأغزر دمعته، أفتعرف عليّ بن إبراهيم [بن] المازيار؟ فقلت: أنا عليّ بن إبراهيم. فقال: حيّاك الله أبا الحسن ما فعلت بالعلامة التي بينك وبين أبي محمّد الحسن بن عليّ؟ فقلت: معي، قال: أخرجي[3]. فأدخلت يدي في جيبي فاستخرجتها، فلمّا أن رآها لم يتمالك أن تغرغرت عيناه وبكى منتحبًا حتّى بلّ أطماره ثمّ قال: أذن لك الآن يابن المازيار صر إلى رحلك وكن على أهبة من أمرك حتّى إذا لبس اللّيل جلبابه وغمر الناس ظلامه صر إلى شعب بني عامر فإنّك ستلقاني هناك. فصرت إلى منزلي.

---

(١) كذا، وفي المصدر: فحسّ قلبي به.

(٢) كذا، وفي المصدر: تعرف بها الخصيب.

(٣) كذا، وفي المصدر: أخرجها.

فلمّا أن حسست الوقت أصلحت رحلي وقدمت راحلتي وحملتها[١] شديدًا وحملت وسرت في متنه وأقبلت مجدًا في السير حتّى وردت الشعب، فإذا أنا بالفتى قائم ينادي إليّ: يا أبا الحسن [إليّ] فما زلت نحوه فلمّا قربت بدأني بالسلام فقال لي: سر بنا يا أخ.

فما زال يحدّثني وأحدّثه حتّى تخرقنا جبال عرفات وسرنا إلى جبال منى وانفجر الفجر الأوّل ونحن قد توسّطنا جبال الطائف.

فلمّا أن كان هناك أمرني بالنزول وقال لي: انزل فصلّ صلاة اللّيل، فصلّيت فأمرني بالوتر فأوترت وكانت زائدة[٢] منه ثمّ أمرني بالسجود والتعقيب، ثمّ فرغ من صلاته وركب وأمرني بالركوب وسار وسرت معه حتّى علا ذروة الطائف فقال: هل ترى شيئًا؟ قلت: أرى كثيب رمل عليه بيت من الشعر يتوقّد البيت نورًا.

فلمّا أن رأيته طابت نفسي فقال لي: هناك الأمل والرجاء، ثمّ قال: سر بنا يا أخ، فسار وسرت بمسيره إلى أن انحدر من الذروة وسار في أسفله فقال: انزل فهاهنا يذلّ كلّ صعب ويخضع كلّ جبّار، ثمّ قال: خل [عن] زمام الناقة فقلت: فعلى مَن أخلفها؟ فقال: حرم القائم ﷺ لا يدخله إلّا مؤمن ولا يخرج منه إلّا مؤمن.

فخليت عن زمام راحلتي وسار وسرت معه إلى أن دنا من باب الخباء، فسبقني [بالدخول] وأمرني أن أقف حتّى يخرج إليّ، ثمّ قال لي: ادخل هنّأك السلامة.

---

(١) كذا، وفي المصدر: عكمتها.

(٢) خ ل: فائدة، وكذا في المصدر.

فدخلت فإذا أنا بجالس قد اتشح ببردة وائتزر بأخرى وقد كسر بردته إلى عاتقه وهو كاقحوانة أرجوان قد تكاثف عليها الندى وأصابها ألم الهوى، وإذا هو كغصن بان أو قضيب ريحان، سمح سخيّ نقيّ تقيّ، ليس بالطويل الشامخ ولا بالقصير اللّازق، بل مربوع القامة، مدوّر الهامة، صلت الجبين، أزج الحاجبين، أقنى الأنف، سهل الخدّين، على خدّه الأيمن خال كأنّه فتات مسك على رضراضة عنبر، فلمّا أن رأيته بدرته بالسلام، فردّ عليّ أحسن ما سلّمت عليه، وشافهني وسألني عن أهل العراق؟ فقلت: سيّدي قد أُلبِسوا جلباب الذلّة وهم بين القوم أذلّاء. فقال [لي]: يابن المازيار لتملكونهم كما ملكوكم وهم يومئذٍ أذلّاء.

فقلت: سيّدي لقد بعد الوطن وطال الطلب، فقال: يابن المازيار أبي أبو محمّدﷺ عهد إليّ أن لا أجاور قومًا غضب الله عليهم، ولهم الخزي في الحياة الدنيا والآخرة، ولهم عذاب أليم، وأمرني أن لا أسكن من الجبال إلّا وعرها، ولا من البلاد إلّا قفرها[1] والله مولاكم أظهر التقيّة فوكّلِها بي فأنا في التقيّة إلى يوم يؤذن لي فأخرج. فقلت: يا سيّدي متى يكون هذا الأمر؟ فقال: إذا حيل بينكم وبين سبيل الكعبة واجتمع الشمس والقمر واستدار بها[2] الكواكب والنجوم. فقلت: متى يابن رسول الله؟ فقال: **في سنة كذا وكذا تخرج دابة الله[3] بين الصفا والمروة ومعه عصا موسى وخاتم سليمان يسوق الناس إلى المحشر.**

---

(١) خ ل: عفرها.

(٢) خ ل: بهما.

(٣) كذا، وفي المصدر: الأرض.

قال: فأقمت عنده أيّامًا وأذن لي بالخروج بعد أن استقصيت لنفسي، وخرجت نحو منزلي والله لقد سرت من مكّة إلى الكوفة ومعي غلام يخدمني فلم أرَ إلّا خيرًا وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم تسليمًا كثيرًا الخبر[١].

قال بعض السادة الأجلّة -طاب ثراه- عقيبه: لا يخفى أن شيخنا الراونديّ رواه في أوّل الكلام عن عليّ بن مهزيار حيث قال في الخرائج: ومنها ما روي عن عليّ بن مهزيار قال: حججت عشرين حجّة أطلب بها عيان الإمام إلى آخر ما ذكره[٢]، ولكن يظهر من أثناء الحديث أنّ المراد به عليّ بن إبراهيم بن مهزيار.

قلت: لا يخفى عليك أنّ المستفاد من هذين الخبرين ولا سيّما أوّلهما انتساب الحكاية المفروضة إلى عليّ بن إبراهيم بن مهزيار، دون عليّ بن مهزيار فبعد فرض امتناع حياة عليّ بن مهزيار وبقائه إلى زمان الحكاية المفروضة، على ما هو المفروض مضافًا إلى ما سيأتي عن قريب ممّا يقتضي فوقه قبل ذلك، فلا بدّ وأن يحمل المرويّ عن الإكمال على ما يساعد هذين الخبرين ويوافقهما بأن يراد بعليّ بن مهزيار فيه ما أريد فيهما؛ أي: عليّ بن إبراهيم بن مهزيار، فيكونا لفظتا إبراهيم وابن ساقطتين، ويكون الحسن[٣] الراوي لها عنه ابنًا لعليّ بن إبراهيم بن مهزيار ومحمّد بن الحسن ابن ابنه، فحينئذٍ يتّجه صحّة الحكاية المفروضة المرويّة عن كمال الدين وصحّة انتسابها إلى عليّ بن إبراهيم بن مهزيار، فلا دلالة لها على ما رامه هذا القائل بل لا

---

(١) الغيبة للطوسيّ، ص٢٦٣ - ٢٦٧، ح٢٢٨.

(٢) الخرائج والجرائح، ج٢، ص٧٨٥ - ٧٨٨، ح١١١.

(٣) ويؤيّده تكنيته بأبي الحسن فقط (منه دام ظلّه العالي).

ربطًا له به، ولا يصلح لما جعله منشأ لاستشكاله جدًّا.

نعم، ربّما يتأمّل في هذا الحمل من جهة قوله: سمعت جدّي عليّ بن مهزيار، وأنّ هذا الكلام كما ترى مقول قول الحسن بن عليّ، وجدّه -على هذا الحمل- إنّما هو إبراهيم بن مهزيار لا عليّ بن إبراهيم بن مهزيار، وعلى ظاهر كلام الصدوق إنّما هو مهزيار، فيلزم انتساب هذه الحكاية إلى مهزيار كما يلزم هذا الحمل انتسابها إلى إبراهيم بن مهزيار، وكلاهما خلاف المدّعى والمفروض، ولكن يمكن التفصّي عن هذا، إمّا بما في بعض نسخ كمال الدين من ذكر لفظة أبي مكان جدّي، فحينئذٍ يتّجه ويتمّ الحمل المفروض.

وإمّا بأن يراد بياء المتكلّم في لفظة جدّي محمّد فيضاف الجدّ إليه لا إلى الحسن كما أريد بها في لفظة أبي قبله، وتفسيره بعليّ بن مهزيار من باب عطف النسق والبيان أو من باب إبدال الظاهر عن الضمير، فحينئذٍ أيضًا يتّجه ويتمّ الحمل المفروض.

هذا، ثمّ ممّا ذكرنا ظهر لك أيضًا أنّه يمكن أن يضاف الحكاية المفروضة إلى إبراهيم بن مهزيار، ويحمل الخبر المتضمّن لها المرويّ عن كمال الدين على ما يساعد الخبرين المفروضين.

وقوله فيه: (سمعت جدّي) بأن يراد بياء المتكلّم في لفظة (جدّي) الحسن بن عليّ، لا محمّد بن الحسن، وبـ(عليّ بن مهزيار) عليّ بن إبراهيم بن مهزيار كما يومئ إليه، أو يؤيّده ما رواه الصدوق في كمال الدين قبل الحكاية المفروضة بفاصلة حديث بقوله:

حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكّل ﵀ قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميريّ،

عن إبراهيم بن مهزيار قال: قدمت مدينة الرسول ﷺ فبحثت عن أخبار آل أبي محمّد الحسن بن عليّ الأخير ﷺ فلم أقع على شيء منها، فرحلت منها إلى مكّة مستبحثًا عن ذلك، فبينما أنا في الطواف إذ ترآى لي فتًى أسمر اللّون، رائع الحسن، جميل المخيّلة، يطيل التوسّم فيّ، فعدت إليه مؤمّلًا منه عرفان ما قصدت له، فلمّا قربت منه سلّمت فأحسن الإجابة، ثمّ قال: من أيّ البلاد أنت؟ قلت: رجل من أهل العراق، قال: من أيّ العراق؟ قلت: من الأهواز.

قال: مرحبًا بلقائك هل تعرف بها جعفر بن حمدان الخصيبيّ[1]؟ قلت: دعي فأجاب. قال: ﷺ ما كان أطول ليله وأجزل نيله، فهل تعرف إبراهيم بن مهزيار؟ قلت: أنا إبراهيم بن مهزيار، فعانقني مليًّا، ثمّ قال: مرحبًا بك يا أبا إسحاق، ما فعلت بالعلامة التي وشجت بينك وبين أبي محمّد -صلوات الله عليه-؟

قلت: فلعلّك تريد الخاتم الذي آثرني الله به من الطيّب أبي محمّد الحسن بن عليّ ﷺ؟ قال: ما أردت سواه، فأخرجته إليه، فلمّا نظر إليه استعبر وقبّله، ثمّ قرأ كتابته [فكانت] «يا الله يا محمّد يا عليّ»... إلى أن قال: يا أبا إسحاق أخبرني عن عظيم ما توخّيت بعد الحجّ؟.

قلت: وأبيك ما توخّيت إلّا ما سأستعلمك مكنونه، قال: سل عمّا شئت فإنّي شارح لك إن شاء الله، قلت: هل تعرف من أخبار آل أبي محمّد الحسن بن عليّ -صلوات الله عليه وآله- شيئًا؟ قال: وأيم الله إنّي لأعرف الضوء في جبين محمّد

---

(١) خ ل: الحصينيّ.

وموسى ابني الحسن بن عليّ -صلوات الله عليهما- وإنّي لرسولهما إليك قاصدًا لإنبائك أمرهما، فإن أحببت لقاءهما والاكتحال بالتبرّك بهما فادخل[1] معي إلى الطائف وليكن ذلك في خفية من رجالك واكتتام.

قال إبراهيم: فشخصت معه إلى الطائف أتخلّل رملة فرملة حتّى أخذ في بعض مخارج الفلاة فبدت لنا خيمة شعر، قد أشرفت على أكمة رمل تتلألأ تلك البقاع منها تلألؤًا، فبدرني إلى الإذن، ودخل مسلّمًا عليهما وأعلمهما بمكاني، فخرج عليّ أحدهما وهو الأكبر سنًا محمّد بن الحسن -صلوات الله عليه- وهو غلام أمرد ناصع اللّون، واضح الجبين، أبلج الحاجب، مسنون الخدّين، أقنى الأنف، أشم أروع كأنّه غصن بان، وكان صفحة غرّته كوكب درّيّ، بخدّه الأيمن خال كأنّه فتاة مسك على بياض الفضّة، فإذا برأسه وفرة سحماء سبطة تطالع شحمة أذنه، [له] سمت ما رأت العيون أقصد منه ولا أعرف حسنًا وسكينه وحياءً، فلمّا مثل لي أسرعت إلى تلقيه فأكببت عليه ألثم كلّ جارحة منه، فقال لي: مرحبًا بك يا أبا إسحاق لقد كانت الأيّام تعدّني، وشك لقائك والمعاتب بيني وبينك على تشاحط الدار، وتراخي المزار تتخيّل لي صورتك حتّى كانا لم نخل طرفة عين من طيب المحادثة وخيال المشاهدة، فأنا أحمد الله ربّي ولي الحمد [على] ما قيّض من التلاقي، ورفّه من وكرية التنازع والاستشراف، ثمّ سألني مَن إخواني[2] متقدّمها ومتأخّرها، فقلت: بأبي أنت وأمّي ما زلت أفحص عن أمرك بلدًا فبلدًا منذ استأثر

---

(١) كذا، وفي المصدر: فارتحل.

(٢) كذا، وفي المصدر: والاستشراف عن متقدّمها ومتأخّرها.

[الله] بسيّدي أبي محمّد عليه السلام فاستغلق عليّ ذلك حتّى مَنّ الله عليّ بمَن أرشدني إليك، ودلّني عليك، والشكر لله على ما أوزعني [فيك] من كريم اليد والطول... إلى آخر الخبر[1]، فتدبّر فيه.

وعلى هذا الحمل أيضًا تتجّه الحكاية المفروضة وصحّة انتسابها إلى مَن هو المفروض، فلا دلالة لها على ما رامه هذا القائل، بل ولا ربط لها أيضًا به، ولا يصلح لما جعله منشأ لاستشكاله جدًّا.

ولقائل أيضًا أن يقول: لا مانع عقلًا ولا عادةً من صحّة الحكاية المفروضة، وصحّة انتسابها إلى عليّ بن مهزيار المفروض أخي إبراهيم بن مهزيار، ولا امتناع في ذلك كذلك إلّا ما ربّما يتوهّم من امتناع طول عمر عليّ بن مهزيار الذي عدّ من أصحاب الرضا عليه السلام وممّن روى عنه، وامتناع امتداده عادة إلى زمان الحكاية المفروضة الظاهرة كونها في الغيبة الصغرى، ولا سيّما مع ملاحظة فوت[2] العمريّ رضي الله عنه سنة أربع -أو خمس- وثلاثمائة، وملاحظة لزوم كون عليّ بن مهزيار في زمن حياة مولانا الرضا عليه السلام قابلًا وأهلًا للرواية عنه، فلا بدّ وأن يمضى من عمره ما يصير به مميّزًا وقابلًا لذلك، فلا بدّ وأن يبلغ حينئذٍ درجة البلوغ لا محالة، فيكون في حياته عليه السلام ابن ستّ عشر سنة فما زاد، فيكون عمره وقت فوت مولانا أبي محمّد العسكريّ عليه السلام ثلاث وسبعون سنة لا أقلّ، ووقت الحكاية المفروضة مائة سنة أو أقلّ منها أو أزيد منها بقليل.

---

(١) كمال الدين، ص٤٤٥- ٤٥٣، ح١٩.

(٢) المقصود من (فوت)، هو (الموت)، ينظر، مجمع البحرين، ج٢، ص١١٣ و ص١١٤.

وأنت خبير بما فيه من الوهن:

فأوّلًا: بعدم استلزام كون وقوع الحكاية المفروضة في زمن فوت العمريّ ﵁ أو القريب منه، فلا يلزم أن يكون عمره حينئذٍ بهذا المقدار جدًّا.

وثانيًا: بعد تسليم ذلك لعدم الاستبعاد والقرابة في طول عمره وبلوغه جدًّا حدّ المائة ولا أزيد منه بقليل، فضلًا عن الامتناع والاستحالة ولو بحسب العادة ولا يلزم منه محذور أصلًا ولا ضير فيه.

والحاصل أنّه لولا ما سيأتي ممّا يدلّ على فوته قبل فوت أخيه في زمن أبي محمّد العسكريّ ﵇ لاتّجه القول بصحّة الحكاية المفروضة وصحّة انتسابها إلى عليّ بن مهزيار، خصوصًا بعد ما مرّ نقله عن «جش» من أنّ من كتبه كتاب القائم﵇ ولا يلزم من ذلك محذور أصلًا، ولا ما رامه هذا القائل، ومن امتناع رواية سهل عنه بوجه كما هو ظاهر، فتبصّر.

ومنها قوله: إذ تصنيف الكافي من ثقة الإسلام في غيبته الصغرى... إلى آخره.

فيه **أوّلًا**: أنّ مقتضى رواية ثقة الإسلام عن محمّد بن الحسن الصفّار الذي عدّ من أصحاب أبي محمّد العسكريّ ﵇ وله مكاتبة بل مكاتبات إليه ﵇ وقيل في حقّه: إنّه مات بقمّ سنة تسعين ومائتين، ومقتضى روايته -طاب ثراه- عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ الذي عدّ من أصحاب الهادي والعسكريّ﵉ وقيل في حقّه: إنّه توفّي سنة أربع وسبعين ومائتين، أو سنة ثمانين ومائتين، وإكثاره الرواية عن أبي عليّ الأشعريّ أحمد بن إسحاق المعدود من أصحاب الجواد والهادي والعسكريّ﵉ وممّن رأى الصاحب﵇، وعن حميد بن زياد الذي قيل في حقّه:

مات سنة ستّ عشر وثلاثمائة [و] ولد سنة تسع وخمسين ومائتين وله سبع وتسعون سنة كون تصنيفه قبل ذلك أيضًا ولو في الجملة ولكن بضميمة ما قيل من أنّ مدّة تصنيفه عشرون سنة، فتنبّه.

وثانيًا: أنّ تصنيفه في غيبة الصغرى على تقدير تسليمه لا يجدي فيما رامه ولا ينافي رواية سهل عن عليّ بن مهزيار بوجه.

ومنها قوله: ولا روى عن سهل بن زياد الراوي عن عليّ بن مهزيار إلّا بواسطة العدّة أو غيرهم... إذ فيه:

أوّلًا: ما عرفت من جواز روايته عن سهل بلا واسطة أيضًا، بل ووقوعها كذلك عنه في ظاهر مواضع من الكافي.

وثانيًا: أنّه لا مدخليّة لهذه المقالة كما تقدّمها في شيء من صحّة الحكاية المفروضة وبطلانها أصلًا، كيف ولا منافاة بينه وبين روايته عن سهل بلا واسطة أو معها، ولا ملازمة، بل ولا ارتباط لها بذلك أيضًا كما هو ظاهر.

ومنها قوله: فعلى الحكاية المفروضة المذكورة يلزم أن يكون عليّ بن مهزيار معاصرًا لثقة الإسلام بل متأخّرًا عنه وهو يعطي الفساد... إذ فيه:

أوّلًا: أنّ صحّتها وصحّة انتسابها إلى عليّ بن مهزيار في حيّز المنع بحكم ما أشير إليه وسنفصل المقال فيه، فلا يلزم ما فرض لزومه جدًّا.

وثانيًا: أنّ المدّعى إنّما هو امتناع رواية سهل عن عليّ بن مهزيار، ولا ربط لهذه المقالة ولا مدخليّة لها فيه كما لا يخفى.

وثالثًا: أنّ مقتضى هذه المقالة استلزام الحكاية المفروضة وصحّتها؛ لكون عليّ بن مهزيار معاصرًا لثقة الإسلام دون تأخّره عنه كما هو ظاهر، وكيف كان فعلى تقدير صحّة هذا الاستلزام كما هو المفروض والتام ولو في الجملة لا في التأخّر المدّعى لا وجه، ولا معنى لدعوة قطعيّة فساد ما فرضه، ولا يلزم منه محذور أيضًا جدًّا.

ومنها قوله: مع أنّه لا يروي عنه إلّا بواسطتين وأكثر... إذ فيه: أنّه لا منافاة بين هذا وبين ما رامه من دعوى تعاصرهما، وأنّه لا يلزم منه عدمه ولا بطلانه المدّعى، ولا امتناع رواية سهل عنه أيضًا، على أنّه لا شكّ على فرض كون ثقة الإسلام وتصنيفه الكافي في غيبته الصغرى، وفي كونه -طاب ثراه- معاصرًا لسفراء الصاحب عليه السلام كالعمريّ رضي الله عنه القائم مقامه من نوّابه رضي الله عنهم مع أنّه لا يروي عنه أصلًا بل ولم يسمع ملاقاته لهم فضلًا عن روايته عنهم بلا واسطة.

والحاصل أنّ تعاصره مع مَن فرض تعاصرهما لا يستلزم لقاءهما ولا رواية أحدهما عن الآخر أصلًا لا بواسطة فما زاد ولا بدونها كما هو ظاهر.

ومنها قوله أيضًا: قد عدّ عليّ بن مهزيار في الرجال من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام، إلى قوله: فلم يعدّوهما أصحاب مولانا العسكريّ عليه السلام فضلًا عن بقائه إلى زمان الغيبة. إذ فيه: أنّ مفاد هذا الكلام على تقدير تماميّته إنّما هو بطلان الحكاية المفروضة وبطلان إضافتها إلى عليّ بن مهزيار، لا ما هو المفروض والمدّعى من امتناع رواية سهل عنه.

وثانيًا: أنّ عدم تعرّض أرباب الرجال وعدم عدّهم له من أصحاب مولانا

العسكريّ عليه السلام لا يقتضي عدم كونه منهم، خصوصًا مع ما مرّ من عدم امتناع بقائه إليه عقلًا ولا عادةً، وما عرفته أيضًا في مطاوي كلماتنا السالفة من عدم التزام أرباب الرجال لذكر جميع ما يتعلّق بالرواة وأحوالهم وتواريخ وفاتهم وحياتهم ونحو ذلك.

وكفاك شاهدًا على ذلك زيادةً على ما قلناه في محمّد بن إسماعيل بن بزيع والفضل بن شاذان ومَن روى عنهما ومَن رويا عنه رواية سهل بن زياد حسب ما يستفاد من التتبّع والاستقراء في أسانيد الأخبار عن جمّ غفير وجمع كثير ممّن لم يتعرّض لذكرهم في كتب الرجال، فقد روى سهل عن إبراهيم بن عبد الرحمن، وعن إبراهيم بن عقبة، وعن ابن أبي نجران، وعن أبي هاشم الجعفريّ داود بن القاسم الجعفريّ، وعن ابن فضّال، وعن ابن سنان، وعن أحمد بن عبدوس، وعن أحمد بن محمّد البصريّ، وعن أحمد بن الحسن بن عليّ، وعن أحمد بن محمّد القلانسيّ، وعن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ، وعن أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، وعن أحمد بن هارون، وعن إسماعيل بن مهران، وعن أيّوب بن نوح، وعن بكر بن صالح، وعن جعفر بن محمّد الأشعريّ، وعن الجامورانيّ، وعن الحجّال، وعن الحسن بن الحسين، وعن الحسن بن زياد، وعن الحسن بن شمون، وعن الحسن بن عليّ بن عثمان، وعن الحسن بن عليّ بن النعمان، وعن الحسن بن عليّ بن يقطين، وعن الحسن بن محبوب، وعن الحسن بن عليّ الوشّاء، وعن الحسين بن بشار، وعن حمزة بن محمّد، وعن داود بن مهران، وعن داود النهديّ، وعن الريّان [بن] الصلت، وعن زياد أبي الحلال، وعن سالم، وعن سعد بن

جناح، وعن عبد الرحمن بن سالم، وعن عبد الرحمن بن أبي نجران، وعن عبد الله بن الدهقان، وعن عبد العظيم بن عبد الله الحسنيّ، وعن عليّ بن أسباط، وعن عليّ بن حسّان، وعن عليّ بن الحكم، وعن عليّ بن سليمان، وعن عليّ بن سعيد البرقيّ، وعن عليّ بن مهزيار، وعن عليّ بن هلال، وعن عمرو بن عثمان، وعن عمرو بن عليّ، وعن عمرو بن سعيد، وعن مبارك مولى الرضا عليه السلام، وعن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وعن محمّد بن أورمة، وعن محمّد بن الحسين، وعن محمّد بن الريّان البرقيّ، وعن محمّد بن سنان، وعن محمّد بن سليمان، وعن محمّد بن عبد الحميد، وعن محمّد بن عليّ الهمدانيّ، وعن محمّد بن عيسى، وعن محمّد بن عليّ الصيرفيّ، وعن محمّد بن يعقوب، وعن معاوية بن حكيم، وعن منصور بن حمزة، وعن موسى بن جعفر، وعن موسى بن القاسم البجليّ، وعن هارون بن مسلم، وعن الهيثم بن أبي مسروق، وعن يحيى بن المبارك، وعن يعقوب بن زيد.

هذا ما وجدته بعد الاستقراء في أسانيد الأخبار فتتبّع لعلّك تجد روايته عن غيرهم أيضًا.

وثالثًا: أنّ هذا الكلام كالاستبعاد أو الاجتهاد في مقابل النصّ، والدليل الدالّ على كون عليّ بن مهزيار من موالي أبي محمّد العسكريّ عليه السلام ومن أصحابه وممّن أدرك زمانه وصيّر له ربع ضيعته ومات في زمانه فقد روى في الكافي عن محمّد بن يحيى، عمّن حدّثه، عن إبراهيم بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي محمّد عليه السلام: أنّ مولاك عليّ بن مهزيار أوصى أن يحجّ عنه من ضيعةٍ صيّر ربعها لك في كلّ سنة حجّة إلى عشرين دينارًا، وأنّه قد انقطع طريق البصرة، فتضاعف المؤونة على الناس، فليس

يكتفون بعشرين دينارًا، وكذلك أوصى عدّة من مواليك في حججهم فكتب ﷺ: يجعل ثلاث حجج حجّتين إن شاء الله الخبر[١].

وفيه كما ترى دلالة واضحة على كون عليّ بن مهزيار من موالي أبي محمّد العسكريّ وممّن صيّر ربع ضيعته له، وعلى وفاته في زمانه ﷺ وفي حياة أخيه إبراهيم بن مهزيار الذي مات في زمن العمريّ ﷺ حسب ما دلّت عليه الأخبار السالفة وعلى امتناع صحّة الحكاية المفروضة وامتناع صحّة إضافتها إلى عليّ بن مهزيار كما وعدناك.

ويعضّد ذلك أو يؤيّده ولو في الجملة ما رواه في الكافي: عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد القلانسيّ، عن عليّ بن الحسين بن عمرو، عن عليّ بن مهزيار قال: قلت لأبي الحسن ﷺ: إن كان كوْن -وأعوذ بالله- فإلى مَن؟ قال: «**عهدي إلى الأكبر من ولدي**»[٢].

وما رواه في روضة الواعظين بقوله: قال: عن عليّ بن مهزيار قال: قلت لأبي الحسن ﷺ إلى آخر ما مرّ بعينه[٣].

وما رواه في كمال الدين: حدّثنا أبي ﷺ قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميريّ، عن محمّد بن عمر الكاتب، عن عليّ بن محمّد الصيمريّ، عن عليّ بن مهزيار قال:

---

(١) الكافي، ج٤، ص٣١٠، ح١.

(٢) الكافي، ج١، ص٣٢٦، ح٦.

(٣) روضة الواعظين، ص٢٤٧.

كتبت إلى أبي الحسن [صاحب العسكر]عليه السلام أسأله عن الفرج، فقال[١]: «**إذا غاب صاحبكم عن دار الظالمين فتوقّعوا الفرج**» الخبر[٢].

ويؤيّده أيضًا -أو يعضّده ولو في الجملة- أنّه لا تأمّل ولا إشكال، بل ولا خلاف في كون سهل بن زياد من أصحاب أبي محمّد العسكريّ عليه السلام وروايته عنه، ومكاتبته إليه عليه السلام سنة خمس وخمسين ومائتين حسب ما مرّت إليه الإشارة سابقًا، ولا تأمّل أيضًا في رواية سهل عنه بحكم ما عرفته أيضًا، وسابقًا من رواية سهل عن عليّ بن مهزيار في سنة إحدى وعشرين ومائتين كما يؤيّده أو يعضده كذلك أيضًا صحيح عليّ بن مهزيار المرويّ في الكافي المتضمّن لرؤيته أبا جعفر الثانيعليه السلام في سنة خمس وعشرين ومائتين أنّه ودّع البيت، وخبره المرويّ عن «كش» المتضمّن بكونه بالقرعاء سنة ستّ وعشرين ومائتين ولعوده إلى الهادي عليه السلام سنة ستّ وعشرين ومائتين بعد موت الجواد عليه السلام.

وما ذكره في «جش» في ترجمة حريز بقوله: وأخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أبو الحسين محمّد بن الفضل بن تمّام من كتابه وأصله، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن يحيى الأنصاريّ المعروف بابن أخي رواد من كتابه في جمادى الأُولى سنة تسع وثلاثمائة، قال: حدّثنا عليّ بن مهزيار أبو الحسن في المحرّم سنة تسع وعشرين ومائتين وكان نازلًا في خان عمرو بن حمّاد[٣]

---

(١) كذا، وفي المصدر: فكتب إليّ.

(٢) كمال الدين، ص٣٨٠، ح٢.

(٣) كذا، وفي المصدر: خان عمرو، عن حمّاد.

عن حريز بالنوادر[١]، انتهى.

فإنّ هذه التواريخ كلّها تساعد اتّحاد طبقة عليّ بن مهزيار مع سهل بن زياد، ويعطي تعاصرهما، وصحّة روايته بلا واسطة عنه، ولو بضميمة ما دلّ على أنّ تاريخ مولد العسكريّ سنة اثنين وثلاثين ومائتين، ووفاته سنة ستّين ومائتين، وما عرفته من رواية محمّد بن عبد الجبّار عن عليّ بن مهزيار مع كون محمّد من أصحاب أبي محمّد العسكريّ ومكاتبته إليه عليه السلام.

والحاصل أنّ المستفاد من مجموع ذلك بطلان ما رامه هذا القائل بمقالته هذه كغيرها ممّا مرّ فتبصّر.

على أنّ لقائل أن يقول: لولا هذا النصّ الدالّ على وفاة عليّ بن مهزيار في زمان العسكريّ عليه السلام في حياة أخيه إبراهيم، ولا ما دلّ على وفاة إبراهيم بعد مضي أبي محمّد عليه السلام لأمكن القول ببقائه وطول عمره إلى زمان الغيبة الصغرى، وامتداده مثل امتداد عمر أخيه إبراهيم، ولا سيّما بملاحظة روايته عن أخيه إبراهيم، حسب ما ذكره «كش» حيث قال في جملة كلام له: ومحمّد بن عيسى بن عبيد، عن عليّ بن مهزيار قال: حدّثني إبراهيم بن مهزيار[٢] قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول... إلى آخره[٣] ولو بضميمة ما مرّ من الأخبار الدالّة على حياة إبراهيم في

---

(١) الرجال للنجاشيّ، ص١٤٤، الرقم ٣٧٥.

(٢) كذا، وفي المصدر: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثني إبراهيم بن مهزيار ومحمّد بن عيسى بن عبيد، عن عليّ بن مهزيار قال: سمعت.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٨١٠، ح١٠١٢.

زمن العمريّ ﷺ وما دلّ على وفاته ﷺ في سنة خمس -أو أربع- وثلاثمائة، فتنبّه نبّهنا الله سبحانه على ما فيه الفوز والفلاح والنجاة والصلاح، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين وسلّم تسليمًا كثيرًا كثيرًا.

وقد وقع الفراغ من تسويد هذه الأوراق بيد مؤلّفها الجاني الفاني في ضحوة اليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك من سنة اثنتين وستّين ومائتين بعد الألف من الهجرة الشريفة النبويّة الأحمديّة على هاجرها وآله آلاف آلاف آلاف صلاة وثناء وسلام وتحيّة[1].

---

(١) إلى هنا صورة خطّ المصنّف الأستاذ نحرير الزمان وعلّامة الدوران، ظهر الإسلام وملجأ الأنام، ملاذ المجتهدين وفخر المتكلّمين، رئيس العلماء وتاج الفقهاء، قطب لفلك التحقيق ومركز دائرة التدقيق، إنّما مثله دام ظله بين أهل زمانه كمثل الشمس البازغة بين السبع السيّارة والقمر البازغ النجوم غير السيّارة، ويظهر صدق ما قلته منها فضلًا عن غيرها من سائر كتبه ورسائله، وقد وقع الفراغ من تسويدها ونسختها من الأصل بعد مقابلة جلّه عنده -دام مجده- في النصف الأوّل من السبع الثاني من الربع الثالث من العشر الثاني من العشر الرابع من العشر السابع من العشر الثالث من الألف الثاني - على هاجرها ألف ألف تحيّةً وثناءً والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وأهل بيته الطاهرين المعصومين الطيّبين الأخيار الأبرار وأنا العبد الأقلّ الأحقر الأذلّ جرمًا وخطًا أبو القاسم حسين ابن المرحوم المغفور المبرور الحاج ملّا عليّ -أعلا الله مقامه وطاب مضجعه ومثواه- حشرنا الله وإيّاكم أيّها الناظرون في هذه الرسالة الشريفة مع محمّد وعترته الطاهرة ووفّقنا لطاعته ومرضاته، ثمّ إن رأيتم فيها غلطًا فصحّحوه ولا تستهزؤوني إنّ الله تبارك وتعالى لا يحب المستهزئين.

الفهارس

فهرس المصادر

١. **الاحتجاج**: أبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسيّ (ق٦)، تعليقات وملاحظات: السيّد محمّد باقر الخرسان، تقديم: العلّامة الجليل السيّد محمّد بحر العلوم، الناشر: دار النعمان، (١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م)، النجف الأشرف.

٢. **اختيار معرفة الرجال (رجال الكشيّ)**: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت: ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيّد مهديّ الرجائيّ، مع تعليقات المعلم الثالث ميرداماد الاستراباديّ، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، المطبعة: بعثت، (١٤٠٤هـ)، قمّ.

٣. **الأربعين حديثاً**: الشهيد الأوّل محمّد بن مكّيّ العامليّ الجزّينيّ (ت: ٧٨٦ هـ)، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام، الناشر: مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام، برعاية السيّد محمّد باقر الموحد الأبطحيّ الأصفهانيّ، المطبعة: أمير، (١٤٠٧هـ)، قمّ المقدّسة.

٤. **الإرشاد في معرفة حجج الله علي العباد**: الشيخ المفيدأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ البغداديّ (ت: ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الناشر: دار المفيد، الطبعة: الثانية (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م)، بيروت.

٥. **الاستبصار**: شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت: ٤٦٠ هـ)، حققه وعلق عليه: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، نهض بمشروعه: الشيخ عليّ الآخونديّ، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

٦. **إكمال الكمال**: الأمير ابن ماكولا (ت: ٤٧٥ هـ)، التصحيح والتعليق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلميّ اليمانيّ، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد الدكن، الهند.

٧. **الأمالي**: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ، (ت:٤٦٠ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة -مؤسّسة البعثة، الناشر: دار الثقافة، الطبعة: الأولى (١٤١٤هـ)، قمّ.

٨. **الأمالي**: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ (ت: ٣٨١ ه)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة -مؤسّسة البعثة- الناشر: مؤسّسة البعثة، الطبعة: الأولى (١٤١٧ه)، طهران.

٩. **أمل الآمل**: الشيخ محمّد بن الحسن الحر العامليّ (ت: ١١٠٤ه)، تحقيق: السيّد احمد الحسينيّ، الناشر: مكتبة الأندلس، المطبعة: الآداب، النجف الأشرف.

١٠. **إيضاح الاشتباه**: العلّامة أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّيّ (ت: ٧٢٦ ه)، تحقيق: الشيخ محمّد الحسّون، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الطبعة: الأولى (١٤١١هـ)، قمّ.

١١. **إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد**: فخر المحقّقين أبي طالب محمّد بن الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّيّ (ت:٧٧١هـ)، نمقه وعلق عليه وأشرف على طبعه: السيّد حسين الموسويّ الكرمانيّ والشيخ عليّ پناه الاشتهارديّ والشيخ عبد الرحيم البروجرديّ، طبع بأمر آية الله العظمى السيّد محمود الشاهروديّ، المطبعة: العلميّة، الطبعة الأولى (١٣٨٧ه)، قمّ.

١٢. **البداية والنهاية**: الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقيّ (ت: ٧٧٤هـ)، حققه ودقق أصوله: عليّ شيريّ، الناشر: دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة: الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، بيروت.

١٣. **بصائر الدرجات الكبرى**: للثقة الجليل أبو جعفر محمّد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت: ٢٩٠هـ)، تقديم وتعليق وتصحيح: العلّامة الحجة الحاج ميرزا محسن كوچه باغيّ، الناشر: مؤسّسة الأعلميّ، المطبعة: الأحمديّ، (١٤٠٤هـ)، طهران.

١٤. **تاريخ آل زرارة**: السيّد محمّد عليّ الموحد الأبطحيّ الأصفهانيّ، الناشر: مطبعة ربّاني، (١٣٩٩هـ).

١٥. **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**: الحافظ أبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)، بيروت.

١٦. **تاريخ مدينة دمشق**: العالم الحافظ أبي القاسم عليّ بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعيّ المعروف بابن عساكر، (ت:٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: عليّ شيريّ، الناشر: دار الفكر، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م)، بيروت.

١٧. **التحرير الطاوسيّ**: الشيخ حسن بن زين الدين العامليّ صاحب معالم الدين (ت: ١٠١١هـ)، تحقيق: فاضل الجواهريّ، إشراف: السيّد محمود المرعشيّ، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، المطبعة: سيّد الشهداء عليه السلام، الطبعة: الأولى (١٤١١هـ)، قم المقدّسة.

١٨. **تعليقة أمل الآمل**: الميرزا عبد الله أفندي الإصبهانيّ (ق١١)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، الناشر: مكتبة آية الله المرعشيّ، المطبعة: الخيام، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ)، قمّ.

١٩. **تعليقة على منهج المقال**: للوحيد محمّد باقر بن المولّى محمّد أكمل البهبهانيّ (ت: ١٢٠٦هـ).

٢٠. **تفسير القمّيّ**: لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم القمّيّ (ق ٤)، صححه وعلق عليه وقدم له: العلّامة السيّد طيب الجزائريّ، الناشر: مؤسّسة دار الكتاب، الطبعة: الثالثة (١٤٠٤هـ)، قمّ.

٢١. **تلخيص الأقوال في تحقيق أحوال الرجال**: للميرزا محمّد بن عليّ الأسترآباديّ (ت:١٠٢٨هـ)، المخطوط.

٢٢. **تنقيح المقال في علم الرجال**: العلّامة الثاني والرجاليّ الكبير الشيخ عبد الله المامقانيّ (ت: ١٣٥١هـ)، تحقيق واستدراك: الشيخ محيي الدين المامقانيّ، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المطبعة: ستارة، الطبعة: الأولى (١٤٢٣هـ)، قمّ.

٢٣. **تهذيب الأحكام**: شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت:٤٦٠هـ)، حققه

وعلّق عليه: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، نهض بمشروعه: الشيخ عليّ الآخوندي، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

٢٤. **التوحيد**: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (ت:٣٨١هـ)، صححه وعلق عليه: المحقّق البارع السيّد هاشم الحسينيّ الطهرانيّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قمّ المقدّسة.

٢٥. **ثواب الأعمال**: الشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ (ت:٣٨١هـ)، قدم له: العلّامة الجليل السيّد محمّد مهديّ السيّد حسن الخرسان، الناشر: منشورات الرضيّ، المطبعة: أمير، الطبعة: الثانية (١٣٦٨هـ ش)، قمّ.

٢٦. **جامع الأصول لأحاديث الرسول**: لابن أثير مبارك بن محمّد الجزريّ (ت:٦٠٦هـ).

٢٧. **جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد**: المولى محمّد بن عليّ الأردبيليّ الغرويّ الحائريّ (ت: ١١٠١هـ)، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، (١٤٠٣هـ)، قمّ.

٢٨. **الخرائج و الجرائح**: للفقيه المحدث والمفسر الكبير قطب الدين الراونديّ (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام، الناشر: مؤسّسة الإمام المهدي، قمّ المقدّسة.

٢٩. **الخصال**: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (ت: ٣٨١هـ)، صححه وعلق عليه: عليّ أكبر الغفاريّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، (١٤٠٣هـ)، قمّ المقدّسة.

٣٠. **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**: العلّامة أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّيّ (ت:٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيوميّ، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة، المطبعة: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ)، قمّ.

٣١. **الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة**: السيّد عليّ خان المدنيّ الحسينيّ الشيرازيّ (ت:١١٢٠هـ)، قدم له: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، الناشر: مكتبة بصيرتيّ، الطبعة:

الثانية (١٣٩٧هـ)، قمّ.

٣٢. **ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد:** للعلّامة المحقّق محمّد باقر السبزواريّ (ت: ١٠٩٠ هـ)، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٣٣. **ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة:** الشهيد الأوّل محمّد بن جمال الدين مكّيّ العامليّ الجزينيّ (ت:٧٨٦هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، المطبعة: ستارة، الطبعة: الأولى (١٤١٩هـ)، قمّ.

٣٤. **الرجال (رجال الطوسيّ):** شيخ الطائفة أبى جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت:٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيوميّ الأصفهانيّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، (١٤١٥هـ)، قم المقدّسة.

٣٥. **رجال ابن الغضائريّ:** أحمد بن الحسين الغضائريّ الواسطيّ البغداديّ (ق ٥)، تحقيق: السيّد محمّد رضا الحسينيّ الجلاليّ، الناشر: دار الحديث، المطبعة: ستاره، الطبعة: الأُولى (١٤٢٢هـ)، قمّ المقدّسة.

٣٦. **رسالة في آل أعين:** لأبي غالب الزراريّ (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق وشرح: السيّد محمّد عليّ الموحد الأبطحيّ الأصفهانيّ، الناشر: مطبعة ربّاني، (١٣٩٩هـ).

٣٧. **رسائل الشهيد الثاني:** للشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ الشهيد الثاني (ت: ٩٦٥هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلاميّ، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلاميّ، الطبعة: الأولى (١٤٢١هـ)، قمّ.

٣٨. **الرعاية في علم الدرايّة:** الشهيد الثاني زين الدين بن عليّ بن أحمد الجبعيّ العامليّ (ت:٩٦٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمّد عليّ بقال، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، إشراف: السيّد محمود المرعشيّ، المطبعة: بهمن، الطبعة: الثانية (١٤٠٨هـ)، قمّ.

٣٩. **الرواشح السماويّة**: للمير داماد محمّد باقر الحسينيّ الإستر آباديّ (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: غلام حسين قيصريّه ها، نعمت الله الجليليّ، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، المطبعة: دار الحديث، الطبعة: الأُولى (١٤٢٢هـ)، قمّ.

٤٠. **روضة المتّقين في شرح من لا يحضر الفقيه**: المولى محمّد تقيّ المجلسيّ (ت: ١٠٧٠هـ)، نمقه وعلّق عليه وأشرف على طبعه: السيّد حسين الموسويّ الكرمانيّ والشيخ عليّ پناه الإشتهارديّ، الناشر: بنياد فرهنك إسلاميّ حاج محمّد حسين كوشانپور.

٤١. **السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي**: الشيخ الفقيه أبي جعفر محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّيّ (ت: ٥٩٨ هـ)، تحقيق: لجنة التحقيق، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة: الثانية (١٤١٠هـ)، قمّ المقدّسة.

٤٢. **سير أعلام النبلاء**: شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسّسة الرسالة، الطبعة: التاسعة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، بيروت.

٤٣. **شرح إحقاق الحقّ وازهاق الباطل**: السيّد شهاب الدين المرعشيّ النجفيّ (ت:١٤١١هـ)، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قمّ المقدّسة.

٤٤. **شرعة التسمية في حرمة التسمية**: للمير داماد محمّد باقر بن محمّد الحسينيّ الأستر آبادي (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: رضا الأستاديّ، الناشر: مؤسّسة مهدية مير داماد، ١٤٠٩هـ، اصفهان.

٤٥. **الصلة**: لابن بشكوال خلف بن عبد الملك القرطبيّ (ت:٥٧٨هـ).

٤٦. **عدّة الأصول**: شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ، (ت:٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد رضا الأنصاريّ القمّيّ، المطبعة: ستاره، الطبعة: الأولى (ذو الحجة ١٤١٧هـ)، قمّ.

٤٧. **علل الشرائع**: الشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ (ت:٣٨١هـ)، الناشر: المكتبة الحيدريّة، (١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م)، النجف الأشرف.

٤٨. **عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب:** النسابة الشهير السيّد جمال الدين أحمد بن عليّ الحسينيّ المعروف بابن عنبة (ت: ٨٢٨ هـ)، عنى بتصحيحه: محمّد حسن آل الطالقانيّ، الناشر: المطبعة الحيدريّة، الطبعة: الثانية (١٣٨٠هـ- ١٩٦١م)، النجف الأشرف.

٤٩. **عيون أخبار الرضا:** للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (ت: ٣٨١ هـ)، صححه وقدم له وعلق عليه: العلّامة الشيخ حسين الأعلميّ، الناشر: مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، الطبعة: الأولى (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، بيروت.

٥٠. **غاية المراد في شرح نكت الإرشاد:** للشهيد الأوّل محمّد بن مكّيّ العامليّ الجزينيّ(ت: ٧٨٦هـ)، تحقيق: رضا المختاريّ، الناشر: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلاميّ، الطبعة: الأولى (١٤١٤هـ)، قمّ.

٥١. **فائق المقال في الحديث والرجال:** أحمد بن عبد الرضا البصريّ (ت:١٠٨٥هـ)، تحقيق: غلام حسين قيصريّه ها، الناشر: دار الحديث، المطبعة: ستاره، الطبعة: الأُولى (١٤٢٢هـ)، قمّ.

٥٢. **فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم:** للسيّد رضي الدين أبي القاسم عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن طاوس الحسنيّ الحسينيّ (ت: ٦٦٤هـ).

٥٣. **فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشيّ):** الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العباس النجاشيّ الأسديّ الكوفيّ (ت:٤٥٠هـ)، تحقيق: الحجة السيّد موسى الشبيريّ الزنجانيّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قمّ.

٥٤. **الفهرست:** شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت:٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيوميّ، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة، المطبعة: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ)، قمّ.

٥٥. **الفوائد الرجاليّة:** السيّد محمّد مهديّ الطباطبائيّ بحر العلوم (ت: ١٢١٢هـ)، تحقيق وتعليق: محمّد صادق بحر العلوم و حسين بحر العلوم، الناشر: مكتبة الصادق، المطبعة:

آفتاب، الطبعة: الأولى (١٣٦٣ش)، طهران.

٥٦. **القاموس المحيط والقابوس الوسيط**: لمجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت: ٨١٧هـ)، الناشر: دار العلم للجميع، بيروت، لبنان.

٥٧. **كتاب الرجال (رجال ابن داود)**: تقي الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلّيّ (ت:٧٠٧هـ)، حققه وقدم له: العلّامة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، الناشر: المطبعة الحيدريّة، (١٣٩٢ هـ- ١٩٧٢م)، النجف الأشرف.

٥٨. **كتاب الغيبة**: شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت: ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهرانيّ والشيخ عليّ أحمد ناصح، الناشر: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، المطبعة: بهمن، الطبعة: الأولى (١٤١١هـ)، قمّ المقدّسة.

٥٩. **كمال الدين وتمام النعمة**: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (ت:٣٨١هـ)، صححه وعلق عليه: عليّ أكبر الغفاريّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، (١٤٠٥هـ)، قمّ المقدّسة.

٦٠. **الكافي**: ثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ الرازيّ (ت:٣٢٩هـ)، صححه وعلق عليه: عليّ أكبر الغفاريّ، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة: الثالثة (١٣٨٨هـ)، طهران.

٦١. **كامل الزيارات**: الشيخ الأقدم أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القمّيّ (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيوميّ، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة، المطبعة: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ).

٦٢. **لسان الميزان**: الحافظ شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، الطبعة: الثانية،١٣٩٠هـ، بيروت.

٦٣. **مجالس المؤمنين**: للقاضي نور الله التستريّ (ت: ١٠١٩هـ)، الناشر: كتابفروشي إسلاميّة،

(١٣٧٧هـ.ش)، طهران.

٦٤. **مجمع البحرين:** الشيخ فخر الدين الطريحيّ (ت:١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، الناشر: مرتضويّ، (١٣٦٢ ش)، طهران.

٦٥. **المحاسن:** للشيخ أبي جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ (ت: ٢٧٤هـ)، عنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: السيّد جلال الدين الحسينيّ المشتهر بالمحدث، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة: الأولى، طهران.

٦٦. **مجمع الفائدة والبرهان:** المحقّق المولى أحمد الأردبيليّ (ت: ٩٩٣ هـ)، صحّحه وعلّق عليه: الشيخ آقا مجتبى العراقيّ والحاج الشيخ عليّ بناه الاشتهاريّ والحاج آقا حسين اليزديّ الأصفهانيّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة.

٦٧. **مختلف الشيعة:** للعلّامة أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّيّ (ت: ٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ)، قمّ.

٦٨. **مرآة الجنان وعبرة اليقظان:** أبي محمّد عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان اليافعيّ اليمنيّ المكيّ (ت: ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)، بيروت.

٦٩. **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرّسول:** العلّامة شيخ الإسلام المولى محمّد باقر المجلسيّ (ت: ١١١١هـ)، قدّم له السيّد مرتضى العسكريّ، تصحيح: السيّد هاشم الرسوليّ، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة: الثانية (١٤٠٤هـ)، طهرن.

٧٠. **مستطرفات السرائر:** لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن إدريس العجليّ الحلّيّ (ت: ٥٩٨هـ)، تحقيق وتقديم: السيّد محمّد مهدي السيّد حسن الخرسان، الناشر: العتبة العلوية المقدّسة، (١٤٢٩هـ).

٧١. **مشارق الشموس في شرح الدروس**: المحقّق العلّامة حسين بن جمال الدين محمّد الخوانساريّ (ت: ١٠٩٩ هـ)، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٧٢. **مشرق الشمسين وإكسير السعادتين**: للشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسين البهائيّ العامليّ (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: مكتبة البصيرتيّ، قم.

٧٣. **مصباح المتهجّد**: شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسيّ (ت:٤٦٠هـ)، الناشر: مؤسّسة فقه الشيعة، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م، بيروت.

٧٤. **معارج الأصول**: للمحقّق نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن الهذليّ الحلّيّ (ت: ٦٧٦ هـ)، اعداد: محمّد حسين الرضويّ، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، مطبعة: سيّد الشهداء عليه السلام، الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ)، قمّ.

٧٥. **معالم الدين وملاذ المجتهدين**: الشيخ جمال الدين الحسن نجل الشهيد الثاني زين الدين العامليّ (ت:١٠١١هـ)، تحقيق: لجنة التحقيق، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قمّ.

٧٦. **معالم العلماء**: لرشيد الدين محمّد بن عليّ ابن شهر آشوب المازندرانيّ (ت: ٥٨٨هـ)، الناشر: المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف.

٧٧. **معاني الأخبار**: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (ت:٣٨١هـ)، عني بتصحيحه: عليّ أكبر الغفاريّ، الناشر: انتشارات إسلاميّ، (١٣٧٩هـ).

٧٨. **المعتبر في شرح المختصر**: المحقّق نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن الحلّيّ (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق وتصحيح: عدّة من الأفاضل، إشراف آية الله ناصر مكارم الشيرازيّ، الناشر: مؤسّسة سيّد الشهداء عليه السلام، المطبعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ١٣٦٤، قمّ.

٧٩. **معجم البلدان**: للشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ الروميّ

البغداديّ، (٦٢٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربيّ، (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، بيروت.

٨٠. **معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال**: العلّامة الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزيّ البحرانيّ (ت: ١١٢١هـ)، تحقيق: السيّد مهديّ الرجائيّ، الناشر: المحقّق المويناتيّ، المطبعة: سيّد الشهداء عليه السلام، الطبعة: الاولى (١٤١٢هـ).

٨١. **مَن لا يحضره الفقيه**: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (ت:٣٨١هـ)، صححه وعلق عليه: عليّ أكبر الغفاريّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة: الثانية، قمّ المقدّسة.

٨٢. **منتهى المقال في أحوال الرجال**: الشيخ أبي عليّ محمّد بن إسماعيل المازندرانيّ الحائريّ (ت:١٢١٦هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث، الناشر: مؤسّسة آل البيت، المطبعة: ستارة، الطبعة: الأولى (١٤١٦هـ)، قمّ.

٨٣. **منتهى المطلب في تحقيق المذهب**: للعلّامة الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهّر الحلّيّ (ت: ٧٢٦هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة، الناشر: مجمع البحوث الإسلاميّة، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ)، مشهد.

٨٤. **منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال**: للميرزا محمّد بن عليّ الأسترآباديّ (ت: ١٠٢٨هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الناشر: مؤسّسة آل البيت، المطبعة: ستارة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، قمّ.

٨٥. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٨٦. **نقد الرجال**: للسيّد مصطفى بن الحسين الحسينيّ التفرشيّ (ق١١)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، الناشر: مؤسّسة آل البيت، المطبعة: ستارة، الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ)، قمّ.

٨٧. **نهاية الوصول إلى علم الأصول**: العلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّيّ (ت: ٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، الناشر: مؤسّسة آل البيت، المطبعة: ستارة، الطبعة: الأولى (١٤٣١هـ)، قمّ.

٨٨. **نهاية المأمول في شرح مبادئ الأصول**: فخر المحقّقين الشيخ محمّد بن الحسن بن يوسف الحلّيّ (ت: ٧٧١ هـ)، تحقيق: الشيخ حميد رمح الحلّيّ، الناشر: العتبة الحسينيّة المقدّسة- مركز العلّامة الحلّيّ، الطبعة: الأولى، (٢٠١٨م- ١٤٣٩هـ).

٨٩. **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن ايبك الصفديّ (ت: ٧٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، (١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م)، بيروت.

٩٠. **الوجيزة في الرجال**: للعلّامة محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسيّ الأصفهانيّ (ت: ١١١١هـ)، تحقيق: محمّد كاظم رحمان ستايش، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، ايران.

٩١. **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**: الفقيه المحدث الشيخ محمّد بن الحسن الحر العامليّ (ت: ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، الناشر: مؤسّسة آل البيت ﷺ، المطبعة: مهر، الطبعة: الثانية (١٤١٤هـ)، قمّ.

٩٢. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لابن خلكان أحمد بن محمّد البرمكيّ الأربليّ (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: عبّاس إحسان، الناشر: دار الثقافة، لبنان.

٩٣. **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**: أبي منصور عبد الملك الثعالبيّ النيسابوريّ (ت: ٤٢٩هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور مفيد محمّد قميحة، الناشر: دار الكتاب العلميّة، الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، بيروت.

٩٤. **مجلّة دراسات علميّة**: تعنى بالأبحاث التخصّصيّة في الحوزة العلميّة، العدد: ١٤.

فهرس المحتويات

مقدّمة المركز ٥

مقدّمة التحقيق ١١
مولده ونشأته: ١٢
أساتذته ومشايخه: ١٣
تأليفاته: ٢٨
وفاته ومدفنه: ٣٦
مصادر الترجمة: ٣٦
منهجيّة التأليف: ٣٧
نسخ الكتاب: ٣٨
منهجيّة التحقيق: ٣٩
كلمة الشكر والثناء ٣٩

مقدّمة المؤلّف ٥٣

الفصل الأوّل

في بيان حال شيخ الطائفة الطوسيّ وأشياخه ٧٧

مشايخ الشيخ الطوسيّ ٨٠
١. فمنهم: أبو القاسم عليّ بن شبل بن أسد الوكيل ٨٠
٢. ومنهم: أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر ٨١
٣. ومنهم: أحمد بن محمّد بن موسى ٨٣
٤. ومنهم: أبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمّيّ ٨٤
٥. ومنهم: من عبّر عنهم بـ«جماعة» ٨٥
٦. ومنهم: الحسن بن عليّ بن عبد الكريم ٨٨
٧. ومنهم: الحسن بن عبيد الله الأنصاريّ ٨٩
٨. ومنهم: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ ٩٠
٩. ومنهم: حمويه بن عليّ بن حمويه البصريّ ٩٥
١٠. ومنهم: مَن عبّر عنهم بـ«عدّة من أصحابنا» ٩٦
١١. ومنهم: الشريف أبو محمّد المحمّديّ ٩٧
١٢. ومنهم: عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن مهدي ٩٩
١٣. ومنهم: عليّ بن إبراهيم الكاتب ٩٩
١٤. ومنهم: عليّ بن أحمد بن أبي جيد القمّيّ ١٠٠
١٥. ومنهم: عليّ بن أحمد بن عمر بن حفص المقرىء ١٠١
١٦. ومنهم: السيّد المرتضى عليّ بن الحسين بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ١٠٢
١٧. ومنهم: عليّ بن محمّد بن عبد الله بن سراب المقرىء ١١٠

١٨. ومنهم: أبو محمّد الفحّام ١١١
١٩. ومنهم: أبو الفتح محمّد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ ١١١
٢٠. ومنهم: محمّد بن إسحاق المقرىء ١١٢
٢١. ومنهم: أبو زكريّا محمّد بن سليمان الحمرانيّ ١١٢
٢٢. ومنهم: محمّد بن أبي محمّد عبد الغني بن أبي سعيد الأزديّ المقرىء الحافظ . ١١٢
٢٣. ومنهم: محمّد بن العبّاس أبو عبد الله الزيديّ النحويّ ١١٣
٢٤. ومنهم: محمّد بن عليّ بن خشيش بن نصر بن جعفر بن إبراهيم التميميّ.... ١١٣
٢٥. ومنهم: أبو عبد الله محمّد بن محمّد الزعفرانيّ ١١٤
٢٦. ومنهم: أبو الحسن محمّد بن محمّد بن مخلّد ١١٤
٢٧. ومنهم: أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثيّ البغداديّ ١١٥
٢٨. ومنهم: أبو منصور السكريّ ١٢٧
٢٩. ومنهم: أبو الفتح هلال بن محمّد بن جعفر الحفّار ١٢٨
٣٠. ومنهم: أبو الفتح هلال بن محمّد بن عيسى المقرئ ١٢٨

الفصل الثاني

في بيان حال الشيخ الصدوق ومن روى هو عنه **١٣٣**
مشايخ الصدوق ١٤١
١. فمنهم: إبراهيم بن هارون الهيتيّ ١٤١
٢. ومنهم: إبراهيم بن محمّد بن حمزة بن عمارة الحافظ ١٤١

٣. ومنهم: أبوالأديان ١٤٢
٤. ومنهم: أحمد بن إبراهيم ١٤٢
٥. ومنهم: أحمد بن إبراهيم الخوزيّ..... ١٤٢
٦. ومنهم: أحمد بن إبراهيم بن الوليد السلميّ ١٤٣
٧. ومنهم: أحمد بن أبي جعفر البيهقيّ المكنّى بأبي عليّ ١٤٣
٨. ومنهم: أحمد بن ثابت الدواليني المكنّى بأبي الحسن ١٤٣
٩. ومنهم: أحمد بن الحسن بن عبد ربّه القطّان ١٤٤
١٠. ومنهم: أحمد بن الحسن بن عليّ بن عبدويه..... ١٤٥
١١. ومنهم: أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد النيسابوريّ المروانيّ ١٤٥
١٢. ومنهم: أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد الضبيّ..... ١٤٦
١٣. ومنهم: أحمد بن الحسين بن عبدويه العطّار ١٤٦
١٤. ومنهم: أحمد بن الحسين بن الحسن بن عليّ بن عليّ ١٤٦
١٥. ومنهم: أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن عبد الله بن مهران القزوينيّ..... ١٤٧
١٦. ومنهم: أبو عليّ أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم الهرويّ البيهقيّ ١٤٧
١٧. ومنهم: أحمد بن زياد بن جعفر الهمدانيّ ١٤٧
١٨. ومنهم: أحمد بن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ١٤٩
١٩. ومنهم: أحمد بن عليّ بن الحسين الثعالبيّ ١٤٩
٢٠. ومنهم: أحمد بن عليّ بن أسد الأسديّ ١٥٠
٢١. ومنهم: أحمد بن عيسى بن أحمد الروميّ ١٥٠

٢٢. ومنهم: أحمد بن فارس الأديب ١٥٠
٢٣. ومنهم: أحمد بن محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ ١٥٢
٢٤. ومنهم: أحمد بن محمّد بن إسحاق المعاذيّ ١٥٢
٢٥. ومنهم: أحمد بن محمّد بن أحمد بن غالب الأنماطيّ ١٥٢
٢٦. ومنهم: أحمد بن محمّد بن إسحاق الدينوريّ القاضي ١٥٣
٢٧. ومنهم: أحمد بن محمّد بن الحسين البزّاز ١٥٣
٢٨. ومنهم: أحمد بن محمّد بن حمدان المكتب ١٥٣
٢٩. ومنهم: أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسين بن الحكم ١٥٤
٣٠. ومنهم: أحمد بن محمّد الخليليّ ١٥٤
٣١. ومنهم: أحمد بن محمّد بن رزمة القزوينيّ ١٥٤
٣٢. ومنهم: أحمد بن محمّد بن سعيد الكوفيّ ١٥٤
٣٣. ومنهم: أحمد بن محمّد بن عيسى بن أحمد بن عيسى بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام ١٥٥
٣٤. ومنهم: أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن المروزيّ الحاكم المقرىء ١٥٥
٣٥. ومنهم: أحمد بن محمّد بن الصقر الصائغ ١٥٦
٣٦. ومنهم: أحمد بن محمّد بن الهيثم العجليّ ١٥٦
٣٧. ومنهم: أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار ١٥٧
٣٨. ومنهم: أحمد بن محمد بن يحيى المؤدّب ١٥٨
٣٩. ومنهم: أحمد بن محمّد بن يحيى المكتب ١٥٨

٤٠. ومنهم: أحمد بن هارون الفامّي ١٥٨
٤١. ومنهم: أحمد بن محمّد بن هارون المدائنيّ ١٥٩
٤٢. ومنهم: إسماعيل بن منصور بن أحمد القصار ١٥٩
٤٣. ومنهم: الحاكم أبو محمّد بكر بن عليّ بن محمّد بن الفضل الحنفيّ الشاشيّ... ١٥٩
٤٤. ومنهم: تميم بن عبد الله بن تميم الحيريّ..... ١٦٠
٤٥. ومنهم: جعفر بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة الكوفيّ..... ١٦٠
٤٦. ومنهم: جعفر بن عليّ بن أحمد الفقيه القمّيّ ١٦١
٤٧. ومنهم: جعفر بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام . ١٦٢
٤٨. ومنهم: جعفر بن محمّد بن الحسين ١٦٢
٤٩. ومنهم: جعفر بن محمّد بن مسرور ١٦٣
٥٠. ومنهم: جعفر بن محمّد بن نعيم بن شاذان النيسابوريّ ١٦٣
٥١. ومنهم: من عبّر عنه بقوله: جماعة من أصحابنا..... ١٦٤
٥٢. ومنهم: حامد..... ١٦٤
٥٣. ومنهم: الحاكم عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الحسن النيسابوريّ الفقيه ... ١٦٥
٥٤. ومنهم: الحسن بن أحمد المكتب ١٦٥
٥٥. ومنهم: الحسن بن أحمد المؤدّب ١٦٥
٥٦. ومنهم: الحسن بن حمزة العلويّ..... ١٦٦
٥٧. ومنهم: الحسن بن عبد الله بن سعيد بن الحسن بن إسماعيل بن حكيم..... ١٦٩
٥٨. ومنهم: الحسن بن عبد الله بن بنان الطائيّ ١٧٠

٥٩. ومنهم: الحسن بن عليّ السكونيّ المذكر ١٧٠
٦٠. ومنهم: الحسن بن عليّ بن شعيب الجوهريّ ١٧٠
٦١. ومنهم: الحسن بن عليّ بن عبد ربّه ١٧١
٦٢. ومنهم: الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمرو العطّار ١٧١
٦٣. ومنهم: الحسن بن متيل الدقّاق ١٧١
٦٤. ومنهم: الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشميّ الكوفيّ ١٧٣
٦٥. ومنهم: الحسن بن محمّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ١٧٣
٦٦. ومنهم: الحسن بن محمّد بن السكونيّ ١٧٥
٦٧. ومنهم: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب ١٧٦
٦٨. ومنهم: الحسين بن إبراهيم بن تاتانه ١٧٧
٦٩. ومنهم: الحسين بن أحمد البيهقيّ ١٧٨
٧٠. ومنهم: الحسين بن أحمد بن إدريس ١٧٩
٧١. ومنهم: الحسين بن أحمد الاسترآباديّ العدل ١٨٠
٧٢. ومنهم: الحسين بن أحمد المالكيّ ١٨٠
٧٣. ومنهم: الحسين بن أحمد بن محمّد الرازي ١٨١
٧٤. ومنهم: الحسين بن أحمد العلويّ من ولد محمّد بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ... ١٨١
٧٥. ومنهم: الحسين بن سيف ١٨٢
٧٦. ومنهم: الحسين بن شاذويه ١٨٢

٧٧. ومنهم: الحسين بن عليّ بن محمّد القمّيّ..... ١٨٣
٧٨. ومنهم: الحسين بن عليّ الصوفيّ ١٨٤
٧٩. ومنهم: الحسين بن عليّ بن أحمد الصائغ ١٨٤
٨٠. ومنهم: الحسين بن عليّ بن شعيب الجوهريّ..... ١٨٤
٨١. ومنهم: الحسين بن عليّ بن محمّد العطّار ١٨٥
٨٢. ومنهم: الحسين بن محمّد الأشنانيّ الرازي العدل..... ١٨٥
٨٣. ومنهم: الحسين بن محمّد الهاشميّ..... ١٨٦
٨٤. ومنهم: الحسين بن يحيى بن ضريس البجليّ..... ١٨٦
٨٥. ومنهم: حمزة بن محمّد بن أحمد العلويّ ١٨٦
٨٦. ومنهم: القاضي أبو سعيد الخليل بن أحمد النحويّ ١٨٧
٨٧. ومنهم: أبو يوسف رافع بن عبد الله بن عبد الملك..... ١٨٨
٨٨. ومنهم: سليمان بن أحمد بن أيّوب اللخميّ..... ١٨٨
٨٩. ومنهم: صالح بن شعيب الطالقانيّ ١٨٩
٩٠. ومنهم: صالح بن عيسى بن أحمد بن محمّد العجليّ ١٨٩
٩١. ومنهم: طاهر بن محمّد بن يونس بن خيوة الفقيه..... ١٩٠
٩٢. ومنهم: الحاكم عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الحسين..... ١٩٠
٩٣. ومنهم: عبد الرحمن بن محمّد بن حامد البلخيّ..... ١٩١
٩٤. ومنهم: عبد الرحمن بن محمّد بن منصور..... ١٩١
٩٥. ومنهم: عبد الصمد بن عبد الشهيد الأنصاريّ ١٩١

٩٦. ومنهم: عبد العزيز ١٩١
٩٧. ومنهم: عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس العطّار النيسابوريّ ١٩٢
٩٨. ومنهم: عبد الوهّاب بن محمّد بن عبد الوهّاب بن نضر بن عبد الوهّاب بن عطاء بن واصل السمريّ ١٩٣
٩٩. ومنهم: عبد الله بن محمّد ١٩٣
١٠٠. ومنهم: عبد الله بن محمّد الصائغ ١٩٤
١٠١. ومنهم: عبد الله بن النصر بن سمعان التميميّ الخرقانيّ ١٩٤
١٠٢. ومنهم: عبد الله بن أحمد الفقيه ١٩٤
١٠٣. ومنهم: عبد الله بن الحسن المؤدّب ١٩٥
١٠٤. ومنهم: عبد الله بن محمّد الصائغ ١٩٥
١٠٥. ومنهم: عبدوس بن عليّ بن العبّاس الجرجانيّ ١٩٦
١٠٦. ومنهم: عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق ١٩٦
١٠٧. ومنهم: عليّ بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ ١٩٦
١٠٨. ومنهم: عليّ بن أحمد بن موسى الدقّاق ١٩٧
١٠٩. ومنهم: عليّ بن أحمد بن حرابخت الجيرفتيّ النسّابة ١٩٧
١١٠. ومنهم: عليّ بن أحمد بن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ ١٩٨
١١١. ومنهم: عليّ بن ثابت الدواليني، المكنّى بأبي الحسن ١٩٨
١١٢. ومنهم: عليّ بن حاتم ١٩٨
١١٣. ومنهم: عليّ بن حبشي بن نوقي ٢٠٠

١١٤. ومنهم: عليّ بن الحسن بن الفرج المؤذّن..... ٢٠٠
١١٥. ومنهم: عليّ بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام..... ٢٠١
١١٦. ومنهم: عليّ بن الحسين بن شاذويه المؤدّب..... ٢٠١
١١٧. ومنهم: عليّ بن الحسين بن سفيان بن يعقوب بن الحرث بن إبراهيم..... ٢٠٢
١١٨. ومنهم: عليّ بن الحسين بن الصلت..... ٢٠٢
١١٩. ومنهم: عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ أبوه الصدوق..... ٢٠٣
١٢٠. ومنهم: عليّ بن سليمان الرازيّ..... ٢٠٥
١٢١. ومنهم: عليّ بن سهل..... ٢٠٦
١٢٢. ومنهم: عليّ بن عبد الله بن أحمد الأسواريّ..... ٢٠٧
١٢٣. ومنهم: عليّ بن عبد الله الورّاق الرازي..... ٢٠٧
١٢٤. ومنهم: عليّ بن عبد الله بن أحمد بن بابويه المذكر..... ٢٠٨
١٢٥. ومنهم: عليّ بن عثمان بن خطّاب بن مرة بن مؤيّد الهمدانيّ..... ٢٠٨
١٢٦. ومنهم: عليّ بن عيسى القمّيّ..... ٢٠٩
١٢٧. ومنهم: عليّ بن الفضل بن العبّاس البغداديّ..... ٢٠٩
١٢٨. ومنهم: عليّ بن محمّد بن إبراهيم..... ٢١٠
١٢٩. ومنهم: عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ..... ٢١٠
١٣٠. ومنهم: عليّ بن محمّد بن إسحاق الأشعريّ..... ٢١٢
١٣١. ومنهم: عليّ بن محمّد بن الحسن القزوينيّ..... ٢١٢

١٣٢. ومنهم: عليّ بن محمّد بن جناب ٢١٣
١٣٣. ومنهم: عليّ بن محمّد بن مهرويه..... ٢١٣
١٣٤. ومنهم: عليّ بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ..... ٢١٤
١٣٥. ومنهم: عليّ بن هبة الله الورّاق ٢١٤
١٣٦. ومنهم: عليّ بن يعقوب ٢١٤
١٣٧. ومنهم: عمّار بن الحسين بن إسحاق الأشروسيّ ٢١٥
١٣٨. ومنهم: من عبّر عنهم بـ«غير واحد». ٢١٥
١٣٩. ومنهم: غياث بن محمّد بن غياث الحافظ الوراميني..... ٢١٦
١٤٠. ومنهم: الفضل بن الفضل بن العبّاس الكندي الهمدانيّ..... ٢١٦
١٤١. ومنهم: القاسم بن محمّد بن أحمد بن عبد ربّه..... ٢١٧
١٤٢. ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقانيّ ٢١٧
١٤٣. ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق العزائميّ ٢١٨
١٤٤. ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الفارسيّ..... ٢١٩
١٤٥. ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق المؤدّب ٢١٩
١٤٦. ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب ٢٢٠
١٤٧. ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق بن محمّد بن أيّوب ٢٢٠
١٤٨. ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن يونس المعاذي ٢٢١
١٤٩. ومنهم: محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن يونس الليثيّ..... ٢٢١

١٥٠. ومنهم: محمّد بن إبراهيم العجليّ ٢٢١
١٥١. ومنهم: محمد بن إسماعيل ٢٢٢
١٥٢. ومنهم: محمّد بن أبي القاسم ٢٢٢
١٥٣. ومنهم: محمّد بن أحمد بن إبراهيم ٢٢٢
١٥٤. ومنهم: محمّد بن أحمد بن إسحاق الدينوريّ ٢٢٣
١٥٥. ومنهم: محمّد بن أحمد بن تميم السرخسيّ ٢٢٣
١٥٦. ومنهم: محمّد بن أحمد بن محمّد بن إسحاق النيسابوريّ ٢٢٤
١٥٧. ومنهم: محمّد بن أحمد بن إسماعيل السليقيّ النيسابوريّ ٢٢٤
١٥٨. ومنهم: محمّد بن أحمد بن شجاع الفرغانيّ ٢٢٤
١٥٩. ومنهم: محمّد بن أحمد بن الحسين بن يوسف البغداديّ ٢٢٥
١٦٠. ومنهم: محمّد بن أحمد بن روح صاحب مولانا صاحب الزمان عليه السلام ٢٢٥
١٦١. ومنهم: محمّد بن أحمد بن عليّ بن أسد الأسديّ ٢٢٦
١٦٢. ومنهم: محمّد بن أحمد بن محمّد بن يحيى المعاذيّ النيسابوريّ ٢٢٦
١٦٣. ومنهم: محمّد بن أحمد بن زياد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام ٢٢٧
١٦٤. ومنهم: محمّد بن أحمد البردعيّ ٢٢٧
١٦٥. ومنهم: محمّد بن أحمد أبوعبد الله القضاعيّ ٢٢٧
١٦٦. ومنهم: محمّد بن أحمد الصيرفيّ ٢٣٠
١٦٧. ومنهم: محمّد بن أحمد السنانيّ ٢٣٠

١٦٨. ومنهم: محمّد بن أحمد الشيبانيّ ٢٣٢
١٦٩. ومنهم: محمّد بن إسحاق الليثيّ ٢٣٢
١٧٠. ومنهم: محمّد بن بكران النقّاش ٢٣٣
١٧١. ومنهم: محمّد بن جعفر بن الحسين البغداديّ ٢٣٣
١٧٢. ومنهم: محمّد بن جعفر بن محمّد البندار الشافعيّ الفرغانيّ الفقيه ٢٣٤
١٧٣. ومنهم: محمّد بن جعفر الرازي ٢٣٤
١٧٤. ومنهم: محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ٢٣٥
١٧٥. ومنهم: محمّد بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ ٢٣٨
١٧٦. ومنهم: محمّد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن إسحاق بن الحسين بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام ٢٣٨
١٧٧. ومنهم: محمّد بن الحسن بن عليّ بن أحمد بن الصلت القمّيّ ٢٣٩
١٧٨. ومنهم: محمّد بن الحسين بن الحسن الديلميّ الجوهريّ ٢٤٠
١٧٩. ومنهم: محمّد بن خالد بن الحسن المطوعيّ البخاريّ ٢٤٠
١٨٠. ومنهم: محمّد بن سعد بن عزير السمرقنديّ الفقيه ٢٤٠
١٨١. ومنهم: محمّد بن سعيد ٢٤١
١٨٢. ومنهم: محمّد بن شاذان بن أحمد بن عثمان المروزيّ الراوزيّ ٢٤١
١٨٣. ومنهم: محمّد بن عبد الله الورّاق ٢٤١
١٨٤. ومنهم: محمّد بن عثمان الحافظ ٢٤٢
١٨٥. ومنهم: محمّد بن عليّ بن إسماعيل ٢٤٢

١٨٦. ومنهم: محمّد بن عليّ بن بشّار القزوينيّ..... ٢٤٢
١٨٧. ومنهم: محمّد بن عليّ بن حاتم النوفليّ ٢٤٣
١٨٨. ومنهم: محمّد بن عليّ بن الشاه الفقيه المروزيّ ٢٤٣
١٨٩. ومنهم: محمّد بن عليّ الاسترآباديّ..... ٢٤٤
١٩٠. ومنهم: محمّد بن عليّ بن الفضل الكوفيّ ٢٤٤
١٩١. ومنهم: محمّد بن عليّ بن الفضل بن زيد الجلاب الهمدانيّ..... ٢٤٤
١٩٢. ومنهم: محمّد بن عليّ بن متيل ٢٤٥
١٩٣. ومنهم: محمّد بن عليّ ماجيلويه القمّيّ ٢٤٥
١٩٤. ومنهم: محمد بن عليّ بن نصر البخاريّ المقرىء ٢٤٦
١٩٥. ومنهم: محمّد بن عليّ بن الأسود ٢٤٦
١٩٦. ومنهم: محمّد بن عمر..... ٢٤٧
١٩٧. ومنهم: محمّد بن عمر الحافظ البغداديّ..... ٢٤٨
١٩٨. ومنهم: محمّد بن عمرو بن عليّ بن عبد الله البصريّ القاضي ٢٤٨
١٩٩. ومنهم: محمّد بن عمرو بن عثمان بن الفضل العقيليّ الفقيه..... ٢٤٩
٢٠٠. ومنهم: محمّد بن الفضل بن محمّد بن إسحاق المذكّر النيسابوريّ..... ٢٤٩
٢٠١. ومنهم: محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآباديّ..... ٢٥٠
٢٠٢. ومنهم: محمّد بن محمّد الخزاعيّ ٢٥١
٢٠٣. ومنهم: محمّد بن محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ..... ٢٥١
٢٠٤. ومنهم: محمّد بن محمّد بن محمّد بن عصام الكلينيّ ٢٥٢

٢٠٥. ومنهم: محمّد بن محمّد بن غالب الشافعيّ ٢٥٢
٢٠٦. ومنهم: محمّد بن المظفّر بن نفيس المصريّ ٢٥٣
٢٠٧. ومنهم: محمّد بن معقل القرميسينيّ ٢٥٣
٢٠٨. ومنهم: محمّد بن موسى البرقيّ ٢٥٣
٢٠٩. ومنهم: محمّد بن موسى بن المتوكّل ٢٥٤
٢١٠. ومنهم: محمّد بن هارون البخاريّ الريحانيّ ٢٥٥
٢١١. ومنهم: محمّد بن يعقوب الكلينيّ ٢٥٥
٢١٢. ومنهم: المظفّر بن جعفر بن المظفّر بن جعفر بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ٢٥٦
٢١٣. ومنهم: هاني بن محمّد بن محمود العبديّ ٢٥٧
٢١٤. ومنهم: يحيى بن زيد بن العبّاس بن الوليد البزّاز ٢٥٧

الفصل الثالث

في بيان حال الشيخ الكلينيّ وأشياخه ومن روى عنهم بلا واسطة **٢٦٥**
مشايخ الشيخ الكلينيّ ٢٧١
١. أبو بكر الحبّال ٢٧١
٢. ومنهم: أبو داود ٢٧١
٣. ومنهم: أبو عبد الله العاصميّ أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفيّ ٢٧٧
٤. ومنهم: أحمد بن إدريس ٢٧٩

٥. ومنهم: أبو عليّ الأشعريّ ٢٨٢
٦. ومنهم: أحمد بن عبد الله بن أُميّة ٢٩٤
٧. ومنهم: أحمد بن عبد الله ٢٩٥
٨. ومنهم: أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفيّ ٢٩٧
٩. ومنهم: أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ ٢٩٩
١٠. ومنهم: أحمد بن محمّد بن عبد الله ٣٠٥
١١. ومنهم: أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك الأحوص ٣٠٧
١٢. ومنهم: أحمد بن مهران ٣١٤
١٣. ومنهم: بكر بن صالح ٣١٦
١٤. ومنهم: الجماعة الراوين عن أحمد بن محمّد بن عيسى، أو عن أحمد بن محمّد. ٣١٨
١٥. ومنهم: الحسين بن الحسن المقيّد تارةً بالهاشميّ ٣١٩
١٦. ومنهم: الحسن بن محمّد ٣١٩
١٧. ومنهم: الحسين بن أحمد ٣٢١
١٨. ومنهم: الحسين بن الحسن الحسينيّ ٣٢٤
١٩. ومنهم: الحسين بن الحسن العلويّ ٣٢٥
٢٠. ومنهم: الحسين بن عليّ العلويّ ٣٢٦
٢١. ومنهم: الحسين بن محمّد الأشعريّ ٣٢٧
٢٢. ومنهم: حميد بن زياد ٣٢٩
٢٣. ومنهم: داود بن كورة ٣٣٣

٢٤. ومنهم: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ ٣٣٤
٢٥. ومنهم: سهل بن زياد الآدميّ أبو سعيد الآدميّ ٣٤١
٢٦. ومنهم: العدّة من أصحابنا الراوين ٣٤٩
٢٧. ومنهم: عبد الله بن جعفر الحميريّ ٣٦٢
٢٨. ومنهم: عليّ بن إبراهيم الهاشميّ ٣٦٤
٢٩. ومنهم: عليّ بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمّيّ ٣٦٤
٣٠. ومنهم: عليّ بن الحسن ٣٦٥
٣١. ومنهم: عليّ بن الحسين ٣٦٩
٣٢. ومنهم: عليّ بن محمّد بن إبراهيم ٣٧٤
٣٣. ومنهم: عليّ بن محمّد بن بندار ٣٧٤
٣٤. ومنهم: عليّ بن محمّد بن سعد الأشعريّ ٣٧٦
٣٥. ومنهم: عليّ بن محمّد بن عبد الله ٣٧٧
٣٦. ومنهم: عليّ بن محمّد بن عبد الله بن أذينة ٣٨٥
٣٧. ومنهم: عليّ بن محمّد بن علّان ٣٨٦
٣٨. ومنهم: عليّ بن موسى الكمنذانيّ ٣٩٠
٣٩. منهم: مَن عبّر عنه -طاب ثراه- في الكافي بقوله: غير واحد من أصحابنا .. ٣٩١
٤٠. ومنهم: القاسم بن العلاء ٣٩٢
٤١. ومنهم: محمّد بن إدريس ٣٩٦
٤٢. ومنهم: محمّد بن إسماعيل ٣٩٧

٤٣. ومنهم: محمّد بن جعفر الرزّاز أبوالعبّاس..... ٤٩٦
٤٤. ومنهم: محمّد بن أبي عبد الله جعفر بن محمّد بن عون الأسديّ الكوفيّ..... ٥٠٣
٤٥. ومنهم: محمّد بن الحسن الصفّار ٥١٨
٤٦. ومنهم: محمّد بن عبد الله..... ٥٢٣
٤٧. ومنهم: محمّد بن عليّ ٥٢٥
٤٨. ومنهم: محمّد بن عقيل الكلينيّ ٥٢٥
٤٩. ومنهم: محمّد بن محمود أبو عبد الله القزوينيّ ٥٢٦
٥٠. ومنهم: محمّد بن يحيى العطّار ٥٢٧

الخاتمة ٥٣١

الفهارس

فهرس المصادر..... ٥٨٣
فهرس المحتويات ٥٩٥

إصداراتنا

١. **أسباب نهضة الإمام الحسين عليه السلام.**
تأليف: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ٢٠١٣م.

٢. **العبَّاس قمر بني هاشم عليه السلام.**
تأليف: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ٢٠١٣م.

٣. **كربلاء في عهد العباسيّين.**
تأليف: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ٢٠١٣م.

٤. **محاسن المجالس في كربلاء.**
تأليف: السيّد سلمان هادي آل طعمة.
مراجعة وتدقيق وتقديم: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م.

٥. **قرآنيو كربلاء المقدَّسةِ الجزء الأول.**
تأليف: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

٦. **الخطّ والخطّاطون في كربلاء الجزء الأول.**
تأليف: مركز تراث كربلاء والسيّد سلمان هادي آل طعمة.
سنة الطبع: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

٧. **فهرس الوثائق الكربلائيَّة في الأرشيف العثمانيّ (أربعة أجزاء).**
تأليف: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

٨. **كربلاء في مذكّرات الرحّالة.**
تأليف: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٨هـ- ٢٠١٦م.

٩. **علوم القرآن الكريم في مخطوطات السيِّد هبة الدين الحسينيّ الشهرستانيّ.**
تأليف: الشيخ الدكتور عماد الكاظميّ.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٧م.

١٠. **القرآءات القرآنيَّة في مخطوطات السيِّد هبة الدين الحسينيّ الشهرستانيّ.**
تأليف: الشيخ الدكتور عماد الكاظميّ.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٧م.

١١. **ندوات مركز تراث كربلاء التراثيَّة.**
إعداد: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٧م.

١٢. **كربلاء في الشعر اللّبناني.**
تأليف: عناية أخضر.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

١٣. **ديوان الشيخ محمَّد تقي الطبريّ الحائريّ.**
تحقيق: السيِّد سلمان هادي آل طعمة.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

١٤. **سكَّان محافظة كربلاء -دراسة في جغرافيَّة السكَّان-.**
تأليف: الدكتور عبد عليّ حسن الخفّاف.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

١٥. **الشيخ محمَّد تقي الشيرازيّ الحائريّ ودوره السياسيّ من عام ١٩١٨- ١٩٢٠م.**
تأليف: د. علاء الصافيّ.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

١٦. **صحافة العتبات المقدَّسة.**
إعداد: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

١٧. **المرجعيَّة الدينيَّة ودورها في بناء الدولة العراقيَّة.**
تأليف: الشيخ الدكتور عماد الكاظميّ.
راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٨م.

١٨. **موسوعة تراث كربلاء المصوَّرة (ثلاثة أجزاء).**
إعداد: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

١٩. **رسالة في الشبهة المحصورة.**
تأليف: السيِّد محمَّد حسين بن محمَّد عليّ بن محمَّد إسماعيل الحائريّ الشهرستانيّ.
تحقيق: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٢٠. **رسالة في تحقيق معنى الألف واللام**
تأليف: الشيخ محمَّد تقي الهرويّ الحائري.
تحقيق: الشيخ محمّد جعفر الإسلاميّ.
راجعه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.
سنة الطبع: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٢١. **شيخ العراقين الشيخ عبد الحسين الطهرانيّ الحائريّ.**

تأليف: الشيخ حامد رضائي.

ترجمة: حسن علي حسن مطر.

اختصره وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٢٢. **فقه الحديث عند المحقّق البحرانيّ.**

تأليف: الشيخ أمين حسين بوري.

راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٢٣. **يوم الطف.**

تأليف: الشيخ هادي النجفيّ.

راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٢٤. **رسالة في نفي حجّيّة مطلق الظنّ.**

تأليف: الشيخ محمّد تقيّ الهرويّ الحائري.

تحقيق: الشيخ محمّد جعفر الإسلاميّ.

راجعه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع: ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

٢٥. **رجال الشيخ الأنصاري (ثلاثة أجزاء).**

تأليف: الشيخ مرتضى الأنصاريّ.

تحقيق: الشيخ حسين حلبيان.

مراجعة وضبط: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع: ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

٢٦. **أجوبة المسائل الثلاث.**

تأليف: الشيخ يوسف البحرانيّ.

تحقيق: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع: ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

٢٧. **علم الهداية في غياهب الظلمات لإدراك الأحكام الشرعيّة.**

تأليف: الشيخ عبد الوهّاب الشريف القزوينيّ الحائريّ.

تحقيق: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع: ١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م.

٢٨. **كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من شرح المختصر النافع.**

تأليف: السيد محمّد بن عليّ الطباطبائيّ الحائريّ الشهير بـ(السيد المجاهد).

راجعه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع : ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

٢٩. **مختصر كتاب ثواب الأعمال.**

تأليف: الشيخ تقيّ الدين إبراهيم بن عليّ الكفعميّ العامليّ.

تحقيق: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع : ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

٣٠. **الشمعة في أحوال ذي الدمعة.**

تأليف: السيّد هبة الدين الشهرستانيّ.

تحقيق: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع : ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

٣١. **ذخائر المآل في مَدح المصطفى والآل دِيوان السَّيِّد حُسَينِ الرَّضَويِّ الحَائريِّ(ت ١١٥٦هـ)**

تأليف: السَّيِّد حُسَينِ الرَّضَويِّ الحَائريِّ(ت ١١٥٦هـ).

تحقيق واستدراك: الدكتور سعد الحدّاد.

راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع : ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

٣٢. **رَتْقُ الفُتوقِ في مَعرِفَةِ الفُروقِ.**

تأليف: الشَّيخُ تقيُّ الدِّينِ إبراهيمُ بن عليٍّ الكَفعَميُّ (ت ٩٠٥هـ).

تحقيق: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع : ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

٣٣. **تراث اعلام الحائر في القرن العاشر**

إعداد: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع : ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

٣٤. **العنب الجنيّ رسالة في قاعدة الغرور.**

تأليف: الشيخ علي بن فضل الله المازندراني الحائري(ت ١٣٣٩هـ).

تحقيق: الشيخ محمد الظالمي.

راجعه ووضع فهارسه: مركز تراث كربلاء

٣٥. **توضيح المقال في بيان أحوال ثلاثة من الأشياخ والرجال.**

تأليف: الشيخ أحمد بن علي مختار الجرفادقائي الحائريّ.

تحقيق: السيد جعفر السيد احمد الاشكوري

راجعه وضبطه: مركز تراث كربلاء.

سنة الطبع : ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

٣٦. **مجلّة الغاضريَّة - فصليَّة ثقافيَّة.**

تصدر عن مركز تراث كربلاء

٣٧. **مجلّة تراث كربلاء - فصليَّة محكَّمة.**

تصدر عن مركز تراث كربلاء.

٣٨. **حولية تراث كربلاء المخطوط**

تصدر عن مركز تراث كربلاء.

قيد الإنجاز

١. **تقريرات الأُصول من دروس السيِّد إبراهيم القزوينيّ الحائريّ.**
بقلم: تلميذه الشيخ مهدي الكجوري الشيرازي.

٢. **حجّيّة الظنّ.**
تأليف: السيّد محمّد الطباطبائيّ المجاهد.

٣. **الخطّ والخطّاطون في كربلاءَ الجزء الثاني.**
تأليف: مركز تراث كربلاء.

٤. **الدرّة الحائريّة.**
تأليف: السيِّد علي نقي الطباطبائيّ.

٥. **الدرّة في العام والخاص.**
تأليف: السيِّد علي نقي الطباطبائيّ.

٦. **الرسالة المحمَّديَّة في أحكام الميراث اللّابديَّة.**
تأليف: الشيخ يوسف البحرانيّ.

٧. **الرسائل الرجاليّة.**
تأليف: الشيخ محمّد عليّ بن قاسم آل كشكول الكربلائيّ.

٨. **رسالة في إجزاء الغسل عن الوضوء.**
تأليف: السيّد محمّد رضا الأعرجيّ الفحّام.

٩. **الزُهْرة البارقة لمعرفة أحوال المجاز والحقيقة.**
تأليف: السيّد محمّد باقر الشفتيّ.

١٠. **شرح الكفاية.**
للشيخ عبد الحسين الرشتيّ.

١١. **علماء مدينة كربلاء المقدَّسة.**
تأليف: مركز تراث كربلاء.

١٢. **كتاب الإقرار.**
تأليف: الشيخ محمَّد حسين القزوينيّ.

١٣. **كربلاء في مجلَّة العرفان.**
إعداد: مركز تراث كربلاء.

١٤. **مدارك العروة الوثقى.**
تأليف: السيِّد محمَّد رضا الفحَّام.

١٥. **المقباس الجليّ في فضل الصلاة على النبيّ صلّى الله عليه وآله.**
تأليف: السيِّد محمَّد رضا الأعرجي الفحَّام.

١٦. **ديوانُ البغداديّ.**
تأليف: الشَّيخُ أحمدُ بنُ درويش عليّ البغداديّ الحَائِريّ، (١٢٦٢ - ١٣٢٩هـ)

١٧. **موسوعة السيِّد محمَّد إبراهيم القزوينيّ.**
تأليف: السيِّد محمَّد إبراهيم القزوينيّ الحائريّ.

١٨. **موسوعة إمام الحرمين الهمدانيّ الحائريّ.**
تأليف: إمام الحرمين محمّد بن عبد الوهّاب الهمدانيّ الحائريّ.

١٩. نهاية الآمـال في كيفيَّة الـرجـوع إلى علم الرجال.

تأليف: الشيخ محمَّد تقي الهرويّ الحائري.